العودة إلى الإسلام

المنصور الهاشمي الخراساني

بسم الله الرحمن الرحيم

العنوان: العودة إلى الإسلام
المؤلّف: المنصور الهاشميّ الخراسانيّ حفظه اللّه تعالى
الناشر: مكتب المنصور الهاشميّ الخراسانيّ حفظه اللّه تعالى
ISBN: 978-9936-1-0263-7
مكان النشر: الطالقان-أفغانستان
الطبعة الأخيرة: الثامنة
تاريخ الطبعة الأخيرة: يوم الأضحى سنة ١٤٤٧هـ
تاريخ الطبعة الأولى: يوم الأضحى سنة ١٤٣٩هـ
تاريخ الطبعة الأولى باللغة الأصليّة: يوم الأضحى سنة ١٤٣٥هـ
السعر: وقف

تنبيه!

هذا الكتاب قبس من دروس السيّد العلامة المنصور الهاشميّ الخراسانيّ حفظه اللّه تعالى، ألقاها في سلسلة من مجالسه، فقام بتقريرها عدّة من تلاميذه، ثمّ عرضوها عليه، فأضاف إليها أشياء بقلمه الشريف، ثمّ قام بطبعها مكتبه، بعد تبويبها والتعليق عليها. فطُبع أوّل مرّة بالفارسيّة يوم الأضحى سنة ١٤٣٥هـ في أفغانستان، ثمّ نُقل إلى لغات أخرى وطُبع بها في سنوات مختلفة اعتبارًا لأهمّيّتها وقيمتها الكبيرة، وطُبع بالعربيّة يوم الأضحى سنة ١٤٣٩هـ في العراق، ثمّ أُعيد طبعه سبع مرّات، وهذه هي الطبعة الثامنة، وقد أُصدرت بعد تصحيح الترجمة وتحسينها، وإضافة تعليقات نافعة جدًّا، بعون اللّه وتوفيقه.

توصية

نوصيك بقراءة هذا الكتاب من الأوّل إلى الآخر كاملةً؛ لاتّصال محتوياته وترتّب بعضها على بعض، مع ضرورة فهمها بشكل صحيح نظرًا لخطورة موضوعها.

تحذير!

هذا الكتاب قد صدر على نفقة عدّة من المؤمنين الخيّرين وقفًا على المسلمين. فلا يجوز بيعه شرعًا، وإنّما يجوز طبعه ونشره مجّانًا، بشرط الحفظ الكامل لمحتواه والحقوق المعنويّة للمؤلّف.

العودة إلى الإسلام
المنصور الهاشمي الخراساني

الإذن المخطوط للناشر

سماحة السيّد العلاّمة المنصور الهاشميّ الخراسانيّ حفظه اللّه تعالى

سلام عليكم ورحمة اللّه

مع الاحترام، بما أنّ هذا الكتاب يحتوي على مضامين خطيرة وحسّاسة استُخرجت من دروسكم ومخطوطاتكم، نرجو منكم النظر في نسخته المطبوعة للتثبّت من مطابقته لآرائكم، ومنحَنا إذنًا مكتوبًا لنشره، إن رأيتم ذلك مناسبًا.

مع جزيل الشّكر

مدير المكتب

الدّكتور ذاكر معروف

عليكم السلام ورحمة اللّه

قرأته وأذنت بنشره مجّاناً.

وما التوفيق إلّا باللّه

المنصور الهاشمي الخراساني

كلمة الناشر

﴿أَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا﴾[1]

الكتاب الكريم المسمّى بـ«العودة إلى الإسلام» هو أثر ممتاز قيّم ثوريّ في مجال الدّراسات الإسلاميّة، يدعو إلى إقامة الإسلام الكامل والخالص في جميع أنحاء العالم، بنقد عقلانيّ للقراءة الحاليّة للإسلام، وإعادة تعريف لمبادئه ومصادره، مع باثولوجيا تاريخيّة لعقائد المسلمين وأعمالهم، استنادًا إلى يقينيّات الإسلام ومسلّماته، بمنأى عن الافتراضات المسبّقة والمناهج الظنّيّة. المؤلّف الحكيم لهذا الكتاب السيّد العلامة المنصور الهاشميّ الخراسانيّ حفظه الله تعالى، بعبقريّته الرّبّانيّة الخاصّة التي لا تخفى على أهل الدّقّة والفراسة، يقدّم أهمّ المباحث العلميّة والتخصّصيّة حول الإسلام، بعبارات واضحة ومفهومة لعامّة المسلمين، ويحرّر أعمق معارف الإسلام وأدقّها بأبسط الأساليب وأجلاها، معرضًا عن الاصطلاحات المتداولة وممتنعًا عن اللعب بالألفاظ والثرثرة الشائعة، ويظهر في هيئة مسلم حنيف بتجرّد كامل عن جميع الفرق والمذاهب المختلفة وتحرّر شجاع من الإطارات والتيّارات السّياسيّة، ويوصل معه إخوانه المرافقين وأخواته المرافقات من كلّ فرقة ومذهب وبلد من أرض معرفة الدّين إلى سمائها؛ لأنّه يضع جميع القبليّات الإسلاميّة جانبًا ويبدأ من المبادئ الأولى، ثمّ في رحلته العلميّة والمعرفيّة الطويلة بحذاء العقل، في ضوء كتاب الله الذي يسعى نوره بين يديه كسراج منير، يصل إلى أسمى العلوم والمعارف الإسلاميّة،

---

١. يونس/ ١٠٥

وفي خلال ذلك لا يكتفي أبدًا ببيان الكلّيّات والمفاهيم المجرّدة، ولكن ببصيرة ومعرفة كاملة بأهل زمانه، يكتشف ويعرّف مصاديقها العينيّة والواقعيّة في العالم الإسلاميّ، ولا يخالجه خوف من كشف السّتار عن أخطاء المسلمين وزلّاتهم بطريقة ناصحة وإصلاحيّة.

لا شكّ أنّه قد كتب بأفكاره السّامية والعميقة كتابًا يستطيع إيقاظ المسلمين في العالم وإعادتهم إلى الإسلام الخالص وتحريرهم من ذلّتهم ومسكنتهم الحاليّة؛ كتابًا يشقّ جسم الأمّة الإسلاميّة المريض والمؤلم بسكّين نقده الشّحيذ ويعلن جذر إخفاقاتها واضطراباتها بلهجة حاسمة وشجاعة لا مثيل لها؛ كتابًا يكشف عن الواقع المؤسف للعالم الإسلاميّ كما هو موجود ويتحدّث عن الحقيقة المفقودة للإسلام كما يجب أن يكون؛ كتابًا لا ينتمي إلى أيّ مذهب أو بلد، بل ينتمي إلى الإسلام الأصيل وجميع أتباعه في جميع أنحاء العالم، ويأخذ معه كلّ مسلم حرّ ومستنير من كلّ مذهب وبلد، وينادي للصّحوة الإسلاميّة والعودة إلى تعاليم الإسلام الأصليّة والمنسيّة كنداء من السّماء يتردّد صداه في مشارق الأرض ومغاربها.

بناء على هذا، فإنّا ندعو كلّ من يدرك قيمة هذه المدرسة والأيديولوجيّة الإسلاميّة لمساعدتنا على ترجمتها وطبعها ونشرها بين المسلمين في العالم؛ لأنّ هذا العمل، مع وجود المعارضات والمضايقات المختلفة، عمل صعب ومرهق للغاية، وليس في وسع هذا المكتب المستقلّ الشعبيّ أساسًا مع طاقته القليلة وبضاعته المزجاة.

للاتّصال بنا والوصول إلى شروح الكتاب وترجماته والأسئلة والأجوبة والشبهات والردود المتعلّقة به، قم بزيارة الموقع: **www.alkhorasani.com**.

والله المستعان

مكتب المنصور الهاشميّ الخراسانيّ

عيد الأضحى ١٤٣٩ للهجرة

فهرس الموضوعات

المدخل ١٧

الفصل الأوّل

العودة إلى الإسلام؛ المقدّمات ١٩

المقدّمة الأولى؛ معيار المعرفة ٢١

١ . ضرورة معيار المعرفة ٢١

٢ . وحدة معيار المعرفة ٢١

المنكرون لوحدة الحقّ ومعيار معرفته ٢٣

[السوفسطائيّون] ٢٣

[الإنسانيّون] ٢٣

[المصوّبون] ٢٤

[التعدّديّون] ٢٥

٣ . بداهة معيار المعرفة ٢٦

العقل؛ معيار المعرفة ٢٦

وحدة العقل ٢٨

[مراتب العقل وإدراكاته] ٢٩

بداهة العقل ٣١

المنكرون لحجّيّة العقل ٣٢
[العلماء النّصارى] ٣٢
[أهل الحديث المسلمون] ٣٣
[السّلفيّون المسلمون] ٣٥
[شبهات المنكرين لحجّيّة العقل] ٤٣
الفرق بين العقل والفلسفة ٤٥
مبدأ الحسن والقبح ٤٦
المقدّمة الثانية؛ موانع المعرفة ٤٧
١. الجهل ٤٨
[ضرورة العلم بالمفاهيم ومصاديقها] ٤٨
[وجوب طلب العلم] ٤٩
[الجهل؛ أصل مشاكل المسلمين] ٥٠
[الجهل بالإسلام] ٥٠
[أسباب الجهل بالإسلام] ٥٠
[عواقب الجهل بالإسلام] ٥٣
[الجهل بأهل الإسلام] ٥٣
[الجهل بأعداء الإسلام] ٥٦
٢. التقليد ٥٨
[الأوّل؛ تقليد السّلف] ٥٨
[عدم ضرورة اتّباع السّلف] ٦٠
[عدم إمكان اتّباع السّلف] ٦٦
[الثاني؛ تقليد العلماء] ٦٧

[عدم إمكان تقليد العلماء استنادًا إلى تقليدهم] ٦٩
[عدم إمكان اجتهاد العلماء استنادًا إلى تقليدهم] ٧٠
[عدم إمكان الولاية المطلقة للفقيه] ٧١
[الثالث؛ تقليد الأكثريّة] ٧٣
[عدم صحّة قول أكثر النّاس وفعلهم] ٧٣
[عدم اعتبار الشّهرة] ٧٥
[عدم اعتبار الإجماع] ٧٦
[عدم اعتبار الجمهوريّة] ٧٧
[الرابع؛ تقليد الظالمين] ٧٨
[عدم وجوب طاعة الحكّام الظالمين] ٧٩
[عواقب طاعة الحكّام الظالمين] ٨٢
[جواز الخروج على الحكّام الظالمين] ٨٣
[الخامس؛ تقليد الكافرين] ٨٦
[منشأ قوّة الكافرين وعواقبها] ٨٦
[عدم وجاهة اتّباع المسلمين للكافرين] ٨٧
[ضرورة اتّباع الكافرين للمسلمين] ٨٨
[تاريخ اتّباع المسلمين للكافرين] ٨٩
[الطريقة المناسبة لمواجهة الكافرين] ٩١
٣ . الأهواء النّفسانيّة ٩٣
[ضرورة ترك التصوّرات المسبّقة] ٩٤
[ضرورة التسليم أمام رضا الله وسخطه] ٩٦
[عواقب اتّباع الأهواء النّفسانيّة] ٩٧

٤ . النّزعة الدّنيويّة ٩٩
[منشأ النّزعة الدّنيويّة] ١٠٠
[عواقب النّزعة الدّنيويّة] ١٠٠
٥ . التعصّب ١٠٤
[منشأ التعصّب وعواقبه] ١٠٥
٦ . التكبّر ١٠٧
[منشأ التكبّر] ١٠٨
[عواقب التكبّر] ١٠٩
[تكبّر أهل العلم] ١٠٩
[تكبّر أهل السّلطة والثروة] ١١٣
٧ . النّزعة الخرافيّة ١١٤
[النّزعة الخرافيّة في المسلمين الصّوفيّين] ١١٥
[دور المسلمين الصّوفيّين في نشر النفور من العقل] ١٢٠
[النّزعة الخرافيّة في المسلمين الشّيعة] ١٢٤
[النّزعة الخرافيّة في المسلمين السّلفيّين] ١٢٧
[ملخّص موانع المعرفة] ١٢٧

الفصل الثاني

العودة إلى الإسلام؛ الضرورة والإمكان ١٢٩
ضرورة العودة إلى الإسلام ١٣١
ضرورة إقامة الإسلام ١٣٢
١ . إقامة عين الإسلام ١٣٢
٢ . إقامة كلّ الإسلام ١٣٥

[إمكان إقامة كلّ الإسلام] ١٣٧
[اشتراط إقامة بعض أجزاء الإسلام بإقامة كلّه] ١٤٠
واقع عدم إقامة الإسلام ١٤٢

الفصل الثالث

العودة إلى الإسلام؛ الموانع ١٤٥
أسباب عدم إقامة الإسلام ١٤٨
١ . اختلاف المسلمين ١٤٩
٢ . حاكميّة غير الله ١٧٦
٣ . الاختلاط بالأمم والثقافات غير الإسلاميّة ١٨٧
٤ . رواج النّزعة الحديثيّة ١٩٥
٥ . ظهور المذاهب وتنافس بعضها مع بعض ٢١١
٦ . الانحطاط الأخلاقيّ ٢٣٢
٧ . منع أعداء الإسلام ٢٣٨

الفصل الرابع

العودة إلى الإسلام؛ معرفة الإسلام ٢٤٧
الأوّل؛ مفهوم الإسلام ٢٤٩
الثاني؛ مصداق الإسلام ٢٥٢
[ضرورة الأنبياء] ٢٥٢
[معرفة الأنبياء] ٢٥٣
[معرفة النّبيّ الخاتم] ٢٥٥
[المسلمون هم أتباع النّبيّ الخاتم] ٢٥٦
[الطبيعة الاعتقاديّة للإسلام] ٢٥٧

[الطبيعة العمليّة للإيمان] ٢٥٨
[معرفة الفاسق] ٢٦٠
[معرفة المرتدّ] ٢٦١
[معرفة المنافق] ٢٦١
[معرفة المشرك] ٢٦٣
الثالث؛ مصادر الإسلام ٢٦٨
كتاب الله ٢٦٨
[عدم تحريف القرآن] ٢٦٨
[حجّيّة ظواهر القرآن وعموماته] ٢٦٩
[عدم اختصاص فهم القرآن بطائفة من النّاس] ٢٧٠
[عدم إمكان تعارض القرآن مع العقل] ٢٧٢
[عدم اختصاص حجّيّة القرآن بالنّبيّ] ٢٧٦
[عدم جواز نسخ القرآن بسنّة النّبيّ] ٢٧٧
[عدم جواز تخصيص القرآن بسنّة النّبيّ] ٢٧٨
[عدم جواز تعميم القرآن بسنّة النّبيّ] ٢٨٠
[ضرورة عرض الرّوايات على القرآن] ٢٨١
نبيّ الله ٢٨٢
[شؤون نبيّ الله] ٢٨٣
[ضرورة رجوع النّاس إلى نبيّ الله] ٢٨٧
[ضرورة قبول النّاس من نبيّ الله] ٢٨٨
[ضرورة عصمة نبيّ الله] ٢٨٨
[إمكان سهو نبيّ الله] ٢٨٩

[حجّيّة سنّة نبيّ الله إلى الأبد] ٢٩٢
[عدم إمكان الوصول إلى سنّة نبيّ الله من بعده] ٢٩٣
[وجوب جعل خليفة للنّبيّ على الله] ٢٩٤
[جعل أهل بيت النّبيّ خليفة له] ٣٠٠
[المراد بأهل بيت النّبيّ بعضهم، وليس كلّهم] ٣٠٦
[عليّ وفاطمة والحسن والحسين هم المراد بأهل بيت النّبيّ] ٣٠٨
[جعل اثني عشر رجلًا من أهل بيت النّبيّ خلفاء له] ٣١٦
[ضرورة احترام أصحاب النّبيّ] ٣٢٠
[المهديّ آخر خلفاء النّبيّ] ٣٢٣
[عدم ظهور المهديّ في الأرض وضرورة ظهوره] ٣٢٩
[علّة عدم ظهور المهديّ في الأرض] ٣٣٢
[وجوب إظهار المهديّ على النّاس] ٣٣٥
[كيفيّة إظهار النّاس المهديّ] ٣٤٠
[عواقب عدم ظهور المهديّ للنّاس] ٣٤٥
[الطريقة التي يعرف بها النّاس المهديّ] ٣٤٧
الرابع؛ مباني الإسلام ٣٥٠
[توحيد الله] ٣٥١
[توحيد الله في التكوين] ٣٥١
[توحيد الله في التشريع] ٣٥٥
[توحيد الله في التحكيم] ٣٥٧
[طاعة الله] ٣٦٣
[طاعة الله في إخباره] ٣٦٣

[النّبوّة] ٣٦٣
[الملائكة] ٣٦٣
[الآخرة] ٣٦٤
[طاعة الله في إنشائه] ٣٦٦
[الصّلاة] ٣٦٦
[الزكاة] ٣٧١
[الصّيام] ٣٧٦
[الحجّ] ٣٧٧
[الجهاد] ٣٨٠
[الأمر بالمعروف والنّهي عن المنكر] ٣٨٨
[الخاتمة] ٣٩٠
فهرس المصادر ٣٩٥

بسم الله الرحمن الرحيم

المدخل

أحمد الله كما يجب أن يُحمد، وأصلّي على عبده ورسوله محمّد صلّى الله عليه وآله وسلّم كما ينبغي أن يصلّى عليه، وأمّا بعد فإنّ المقصود بهذا الكتاب هو تمهيد نظريّ لعودة المسلمين العمليّة إلى الإسلام، بمعنى إقامتهم له بعد إضاعتهم إيّاه؛ على فرض أنّهم قد تركوا إقامة الإسلام حقّ إقامته؛ نظرًا لأنّ نتائج تلك الإقامة غير مشهودة بينهم، بل المشهودة بينهم نتائج تركها، وعليه فلا ريب في ضرورة عودتهم إلى الإسلام، ومن الواضح أنّ هذه العودة ممكنة من خلال معرفة الإسلام ومقارنته بالقراءة التي كانت لديهم له حتّى الآن؛ كما أنّه لا يمكن معرفة الإسلام بدون معيار ومع وجود موانع تعترض طريقها، ولذلك فإنّ الوقوف على معيار معرفته وموانعها لتحصيله وإزالتها أمر ضروريّ، ومن ثمّ فإنّ القول في العودة إلى الإسلام يقتضي القول في أربعة مواضيع:

الأوّل مقدّمات المعرفة، المشتملة على معيارها وموانعها، لأجل معرفة الإسلام والعودة إليه؛

الثاني ضرورة العودة إلى الإسلام وإمكانها، بمعنى الضرورة والإمكان لإقامة المسلمين الإسلام بشكل كامل وخالص بعد إضاعتهم إيّاه؛

الثالث موانع العودة إلى الإسلام، بمعنى الأسباب والدوافع لترك إقامته من بعد رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم حتّى الآن؛

الرابع معرفة الإسلام، بمعنى معرفة عقائده وأحكامه على أساس اليقينيّات وبمنأى عن الوهميّات والظنّيّات؛

في حين أنّه يجب الاستعانة بالله والتوكّل عليه؛ كما قال: ﴿اسْتَعِينُوا بِاللَّهِ﴾[١]، وقال: ﴿فَعَلَيْهِ تَوَكَّلُوا﴾[٢]؛ لأنّ ما يكون من خير فمن عنده، ولا يحصل إلّا بإذنه، والحمد لله ربّ العالمين.

---

١. الأعراف/ ١٢٨

٢. يونس/ ٨٤

الفصل الأوّل

العودة إلى الإسلام؛ المقدّمات

المقدّمة الأولى: معيار المعرفة

القول في معيار المعرفة بوجه عامّ، ومعيار معرفة الإسلام بوجه خاصّ، يقتضي تقديم مقدّمات:

١. ضرورة معيار المعرفة

لمعرفة أيّ شيء في العالم لا بدّ من معيار، ومعرفة الإسلام غير مستثناة من هذه القاعدة. المقصود من المعرفة تمييز شيء من شيء آخر، كتمييز الحسن من السيّء، أو الحقّ من الباطل، أو الصحيح من الخطإ، وهذا ممكن إذا كان هناك معيار للتمييز. من الواضح أنّه لا يمكن الحكم من دون معيار، وعلى تقدير إمكانه فسيحكم كلّ شخص على نحو مختلف، وهذا سيجعل الحكم مستحيلًا في النهاية؛ لأنّه لن يمكن بدون معيار أن يُميَّز بين صحيح الأحكام وغير صحيحها. فلعلّ الاختلاف الذي يوجد بين المسلمين وقد أدّى إلى ضعفهم وقوّة أعدائهم، قد نشأ من فقدانهم لمعيار المعرفة أو عدم التزامهم به، وهذا يجعل الحاجة إلى معيار المعرفة والالتزام به أكثر وضوحًا.

٢. وحدة معيار المعرفة

اختلاف المسلمين ناشئ من اختلاف معارفهم بالإسلام؛ بمعنى أنّ آحاد المسلمين وجماعاتهم المختلفة، لديها معارف مختلفة بالإسلام، ولا تحتمل معارف الآخرين به.

من الواضح أنّه لا يمكن التخلّص من هذا الاختلاف بدون الحصول على معرفة واحدة، وللحصول على معرفة واحدة لا بدّ من معيار واحد. المعايير المتعدّدة توجب معارف متعدّدة، والمعارف المتعدّدة تسبّب الاختلاف، والاختلاف غير حسن للمسلمين[١]؛ كما قال الله: ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾[٢]، وهذا أيضًا شاهد على أنّ حبل الله واحد؛ لأنّه لو كان متعدّدًا لم يكن الاعتصام به يؤدّي إلى الاتّحاد، بل كان بذاته سببًا للتفرقة!

علاوة على ذلك، يجب الانتباه إلى أنّ الحقّ له ماهيّة واحدة لا تتجزّأ؛ لأنّه ليس في حقيقته إلّا الوجود الذي له ذات بسيطة لا تتبعّض، وهذا مستلزم لوحدة معرفته، وبالتّبع وحدة معيار معرفته. بعبارة أخرى، إنّ الحقّ هو تكوين الله أو تشريعه الذي قد نشأ من وحدته الذاتيّة، ولذلك ليس فيه اختلاف، ولا يمكن أن يوجد مختلفًا؛ كما قال الله فيما يتعلّق بتكوينه: ﴿مَا تَرَى فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِنْ تَفَاوُتٍ﴾[٣]، وقال فيما يتعلّق بتشريعه: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾[٤].

---

١ . هذا ردّ منه حفظه الله تعالى على ما يروون عن النّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم أنّه قال: «اخْتِلَافُ أُمَّتِي رَحْمَةٌ»، وهو حديث ضعيف رغم شهرته، ولو صحّ لكان معناه غير الذي ذهبوا إليه؛ كما روي عن عبد المؤمن الأنصاريّ، قال: «قُلْتُ لِجَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ الصَّادِقِ: إِنَّ قَوْمًا يَرْوُونَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ: اخْتِلَافُ أُمَّتِي رَحْمَةٌ، فَقَالَ: صَدَقُوا، فَقُلْتُ: إِنْ كَانَ اخْتِلَافُهُمْ رَحْمَةً فَاجْتِمَاعُهُمْ عَذَابٌ! قَالَ: لَيْسَ حَيْثُ ذَهَبْتَ وَذَهَبُوا، إِنَّمَا أَرَادَ قَوْلَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنْذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ (التوبة/ ١٢٢)، فَأَمَرَهُمْ أَنْ يَنْفِرُوا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ وَيَخْتَلِفُوا إِلَيْهِ فَيَتَعَلَّمُوا، ثُمَّ يَرْجِعُوا إِلَى قَوْمِهِمْ فَيُعَلِّمُوهُمْ، إِنَّمَا أَرَادَ اخْتِلَافَهُمْ مِنَ الْبُلْدَانِ، لَا اخْتِلَافًا فِي دِينِ اللَّهِ، إِنَّمَا الدِّينُ وَاحِدٌ، إِنَّمَا الدِّينُ وَاحِدٌ»، رواه محمّد بن عليّ بن بابويه (ت٣٨١هـ) في «علل الشرائع» (ج١، ص٨٥).

٢ . آل عمران/ ١٠٣

٣ . الملك/ ٣

٤ . النّساء/ ٨٢

بناء على هذا، فإنّ الحقّ، سواء كان تكوين الله أو تشريعه، له وجود واحد لا يتعدّد، وكلّ ما سواه فهو باطل؛ كما قال الله: ﴿فَمَاذَا بَعْدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ﴾[1].

الحاصل أنّ الحقّ واحد؛ لأنّ له مصدرًا واحدًا، والواحد يتطلّب معرفة واحدة، والمعرفة الواحدة تحتاج إلى معيار واحد.

المنكرون لوحدة الحقّ ومعيار معرفته

وحدة الحقّ ومعرفتِه والمعيارِ اللازم لمعرفته هي من القضايا الضروريّة التي لا معنى للشّكّ فيها. مع ذلك، قد كان منذ زمن بعيد أناس يشكّكون فيها، بل وينكرونها.

[السوفسطائيّون]

على سبيل المثال، يقال أنّه كان في اليونان القديمة فريق لا يرون للحقّ وجودًا واحدًا، ويحسبونه تابعًا لرأي الإنسان. في زعم هؤلاء الذين سُمّوا «السوفسطائيّين»، أنّ الحقّ ما يعتقده الإنسان حقًّا ويستطيع إثباته ولو بقوّة الجدل. هذا يعني أنّ الحقّ ليس له وجود ثابت ومستقلّ عن الإنسان، وهو يتغيّر حسب معرفة الإنسان به. بعبارة أخرى، ليست معرفة الإنسان تابعة للحقّ، بل الحقّ تابع لمعرفة الإنسان، وإذا لم يعرف الإنسان حقًّا فلا حقّ في الواقع!

[الإنسانيّون]

لعلّ هذه «السفسطة» نوع من الإنسانيّة التي لا تزال تحكم عالم الكفر حتّى اليوم؛ لأنّ عالم الكفر اليوم، تحت تأثير أمثال مكيافيلي (ت١٥٢٧م) من الفلاسفة الملحدين الذين كانوا ورثة السوفسطائيّين، قد جعلوا القيم الأخلاقيّة خاضعة لأهوائهم، وقدّموا للمفاهيم الأساسيّة تعاريف جديدة تغاير تعاريفها الفطريّة والتاريخيّة.

---

١. يونس/ ٣٢

كمثال على ذلك، قد وجد العدل والحرّيّة في قاموسهم معاني جديدة تقوم أكثر من أيّ شيء آخر على النسبيّة في رؤيتهم للعالم. الحقّ في زعمهم، تمامًا كما في زعم السوفسطائيّين، هو تابع لرأيهم، وكلّ شيء يتوافق مع مصالحهم فهو حسن، وكلّ شيء لا يتوافق مع مصالحهم فهو سيّء! من الواضح أنّ هذه الإنسانيّة حركة ضدّ الإلهيّة، وأنّ الذين أسّسوها لم يكونوا مؤمنين بالله؛ إذ في الرؤية الإلهيّة للعالم، يكون الله مصدر الحقّ، والإنسان تابعًا للحقّ، بينما في الرؤية الإلحاديّة للعالم، يكون الإنسان مصدر الحقّ، ولا دور لله فيه. بعبارة أخرى، فإنّ الاعتقاد بوحدانيّة الحقّ هو اعتقاد توحيديّ نشأ من الاعتقاد بوحدانيّة الله باعتباره مصدر الحقّ، في حين أنّ الاعتقاد بتعدّد الحقّ هو اعتقاد شركيّ نشأ من إنكار وحدانيّة الله والاعتقاد بمصادر متعدّدة للحقّ.

[المصوّبون]

من أجل ذلك، لا يُستغرب وجود هذا التيّار بين الكافرين، ولكن يُستغرب وجوده بين المسلمين؛ إذ فريق من المسلمين في القرنين الثاني والثالث الهجريّين، تحت تأثير بعض العوامل السياسيّة خلال الحكم الأمويّ، وبدافع تصويب اختلافات الصحابة، ورثوا هذه العقيدة الإلحاديّة، واعتقدوا أنّ الحقّ تابع لرأي المجتهد، ويتعدّد بتعدّد رأيه! في زعم هؤلاء الذين سُمّوا «المصوّبة»، أنّ كلّ ما يراه المجتهد حقًّا فهو عند الله حقّ، وأنّ كلّ ما يراه المجتهد غير حقّ فهو عند الله غير حقّ! بناء على هذا، فإنّ المجتهد ليس تابعًا لرأي الله، بل الله تابع لرأي المجتهد، ويجعل الحقّ مطابقًا لرأيه! ربما يتصوّر المرء أنّ هذه نظريّة شاذّة ومهجورة قد أدلى بها عدد تافه من جهّال المسلمين، ولكنّ الواقع أنّها منسوبة إلى أكثر الأشاعرة وكثير من المعتزلة،

وقد ذُكر في عدادهم رجال مثل أبي حنيفة (ت١٥٠هـ) ومالك (ت١٧٩هـ) والشافعيّ (ت٢٠٤هـ) وابن حنبل (ت٢٤١هـ)، وإن كانت غير ثابتة ومختلفًا فيها عنهم[١].

[التعدّديّون]

على أيّ حال، فإنّ هذا الاتّجاه الخاطئ، ككثير من الاتّجاهات الخاطئة التي كانت شائعة بين المتقدّمين، انتقل إلى الأجيال اللاحقة، ويمكن مشاهدته اليوم بين عدد من المسلمين. إضافة إلى ذلك، فقد ظهر في هذه الأيّام فريق آخر يقال لهم «التعدّديّون» يعتقدون صراحة بكثرة الحقّ ومعرفته، ويستصوبون تفاسير مختلفة لنصّ واحد. لا شكّ أنّ هذا التيّار ليس تيّارًا إسلاميًّا، وقد ظهر تحت تأثير التيّارات الإلحاديّة؛ لأنّه عندما خالط عالم الإسلام عالم الكفر، واستبدل التعامل معه بمواجهته، وقع فريق من المسلمين الذين كانوا أقلّ معرفةً بالإسلام وأقلّ التزامًا به في موقع الانفعال عن قصد أو غير قصد، وأخذوا لون الكافرين ورائحتهم وطعمهم منبهرين بالمظاهر الدّنيويّة الفتّانة في عالم الكفر. مع ذلك، لا يمكن اعتبار هذا الاتّجاه منحة عالم الكفر بالكامل؛ لأنّه من الممكن تتبّع جذوره بين المسلمين أنفسهم في القرون الإسلاميّة الأولى، وتشابههم لا يعني بالضّرورة أنّهم مرتبطون؛ كما قال الله تعالى: ﴿يُضَاهِئُونَ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَبْلُ﴾[٢]، وقال: ﴿كَذَلِكَ قَالَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ مِثْلَ قَوْلِهِمْ تَشَابَهَتْ قُلُوبُهُمْ﴾[٣].

---

١ . على سبيل المثال، انظر: المعتمد في أصول الفقه لأبي الحسين البصريّ، ج٢، ص٣٧٠؛ العدّة في أصول الفقه لأبي يعلى، ج٥، ص١٥٤٩؛ التبصرة في أصول الفقه للشيرازيّ، ص٤٩٨؛ التلخيص في أصول الفقه للجوينيّ، ج٣، ص٣٣٩؛ المستصفى للغزاليّ، ص٣٥٢؛ المحصول للرازيّ، ج٦، ص٣٤؛ الإحكام في أصول الأحكام للآمديّ، ج٤، ص١٨٤؛ شرح المعالم في أصول الفقه لابن التلمسانيّ، ج٢، ص٤٤٣؛ البحر المحيط في أصول الفقه للزركشيّ، ج٨، ص٢٩٢.

٢ . التّوبة/ ٣٠

٣ . البقرة/ ١١٨

على أيّ حال، من المؤكّد أنّ الحقّ شيء واحد متشخّص، ولا يقبل التعدّد والتبعّض، ومن ثمّ يقتضي معرفة واحدة ويتطلّب معيارًا واحدًا.

٣. بداهة معيار المعرفة

المقصود بمعيار المعرفة شيء معروف بذاته يسبّب معرفة غيره؛ بمعنى أنّه من أجل معرفته لا حاجة إلى أيّ شيء آخر، وبه يُعرف سائر الأشياء؛ مثل النور الذي يُرى بذاته ويسبّب رؤية غيره. هذا يعني أنّ معيار المعرفة لا يحتاج إلى أن يُعرف؛ لأنّه لو كان محتاجًا إلى أن يُعرف، لكانت معرفته أيضًا محتاجة إلى معيار، وهذا يعني التسلسل[١]، وهو مستحيل. إنّ معارف الإنسان لا بدّ أن تنتهي إلى معرفة بديهيّة هي مبدأ المعارف كلّها وليست ناشئة من معرفة أخرى؛ لأنّ ما هو نفسه بحاجة إلى أن يُعرف، لا يمكن أن يكون معيار المعرفة؛ نظرًا لأنّه بنفسه يحتاج إلى معيار للمعرفة. بناء على هذا، ينبغي للذين يتّخذون مثل هذا الشيء معيارًا لمعرفتهم أن لا يكونوا واثقين بمعرفتهم؛ لأنّ معرفتهم واهية ولا أساس لها؛ كمن أسّس بنيانه على الرمال ويمكن أن يسوخ فيها كلّ آنٍ، أو ﴿مَنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ عَلَى شَفَا جُرُفٍ هَارٍ فَانْهَارَ بِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ﴾[٢].

العقل؛ معيار المعرفة

الإنسان حيوان[٣] ممتاز، ووجه امتيازه قوّة مكنونة في نفسه تجعله قادرًا على معرفة نفعه وضرّه أكثر من أيّ حيوان مكتشف آخر، ليزيد في بقائه بالحصول على نفعه، ويتوقّى من زواله بالابتعاد عن ضرّه. هذه القوّة المكنونة هي «العقل».

---

١. أي توقّف الشيء على علّة، وتوقّف تلك العلّة على علّة أخرى، وهكذا إلى غير نهاية.
٢. التّوبة/ ١٠٩
٣. الحيوان مشتقّ من الحيّ، وهو كلّ ذي روح من المخلوقات.

لا شكّ أنّ جسد الإنسان غير كافٍ لامتيازه عن الكائنات الأخرى؛ لأنّه بالنسبة إلى جسد كثير منها أشدّ ضعفًا وعرضة للإصابة، وليست له مزيّة بارزة وجديرة بالملاحظة. روحه، بمعنى قوّة غير معروفة تجعله يتحرّك وينمو جسديًّا، هي أيضًا مثل أرواح الحيوانات الأخرى، ولا يمكن أن تكون كافية لتفوّقه على الحيوانات الأخرى التي تتحرّك وتنمو جسديًّا مثله. الشيء الوحيد الذي يوجد في الإنسان ولا يوجد في الكائنات الأخرى، هو العقل الذي يقدر على فهم المفاهيم الكلّيّة وتطبيقها على المصاديق الجزئيّة، وبجهد يسمّى «التفكّر» يهتدي ممّا يعرفه إلى ما لا يعرفه. ربّما كانت هذه القوّة موجودة في سائر الحيوانات أيضًا، لكنّها أكبر في الإنسان بلا شكّ، ولهذا قد سلّطته على سائر الحيوانات. لو كان هناك حيوان آخر يعقل أكثر ممّا يعقل الإنسان، لكان قد تسلّط على الإنسان واستخدمه لنفسه بلا شكّ، مع أنّ ذلك لم يقع، وسلطة الإنسان على الحيوانات الأخرى مشهودة. هذا التفوّق للإنسان هو منحة عقله فقط، ولا توجد له مزيّة أخرى. لذلك، فإنّ الإنسان الذي يفقد العقل أو لا يستخدمه بما فيه الكفاية، ليس له تفوّق على الحيوانات الأخرى، بل هو أدنى منها؛ كما قال الله تعالى: ﴿أُولَئِكَ كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ أُولَئِكَ هُمُ الْغَافِلُونَ﴾[1].

نظرًا لهذه الحقيقة، فإنّ الشيء الوحيد الذي يمكن أن يكون معيار معرفة الإنسان هو «العقل»؛ لأنّ العقل هو الآلة الوحيدة للمعرفة في الإنسان، ولا توجد في نفسه قوّة مدركة غيره. بعبارة أخرى، ليس للعقل بديل في مستواه يمكنه أن يغني عنه، وهذا أمر محسوس ووجداني. علاوة على ذلك، فإنّ المعرفة في الإنسان تحصل عمليًّا بواسطة العقل، وليس لرضاه ولا كراهيته تأثير على هذا الواقع؛ لأنّ هذا الواقع هو الطبيعة الذاتيّة للإنسان وفطرة الرّبّ الحكيم، ولذلك ليس من الممكن للإنسان تبديله. بناء على هذا، فإنّ العقل هو أصل مبادئ المعرفة وأوّلها، وكلّ معرفة لا تصير إلى العقل مباشرةً أو غير مباشرة فلا حقيقة لها.

---

١. الأعراف/ ١٧٩

المبادئ الأخرى، إن وُجدت، فهي تصير إلى العقل؛ لأنّها لا تُعرف إلّا بالعقل، ولا فاعليّة لها إلّا للعقلاء؛ كما أنّ الشّرع، مع أنّه مفيد جدًّا، يُعرف بواسطة العقل ولم يخاطب إلّا العقلاء؛ كما قال: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾[١]، وقال: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لَآيَاتٍ لِأُولِي الْأَلْبَابِ﴾[٢]، وقال: ﴿إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾[٣].

وحدة العقل

العقل جوهر فريد مشترك بين بني آدم، يمثّل مبدأ اختيارهم الفرديّ ومسؤوليّتهم الاجتماعيّة وحلقة التواصل بينهم، وبما أنّ له مصدرًا واحدًا فله إدراكات واحدة وليس بين أفراده اختلاف. مصدر العقل ربّ العالمين الذي هو عقل محض[٤] ورئيس للعقلاء ولا تنافي بين أفعاله. لذلك ترى العقلاء في جميع أنحاء العالم، بالرّغم من اختلاف عناصرهم وألسنتهم وثقافاتهم، يتّفقون على النّظريّات التي تستند إلى العقل، ولا يختلف فيها اثنان منهم. على سبيل المثال، إنّهم جميعًا متّفقون على أنّ ما يُدرَك بالحاسّة موجود، وأنّ الكلّ أكبر من الجزء، وأنّ اجتماع النقيضين محال، وأنّ الحادث محتاج إلى محدث، وأنّ الخبر المتواتر صحيح، وأنّ الظّلم قبيح، وأنّ العدل حسن، وما شابه ذلك. هذا يعني أنّ العقل وجود واحد، ومن هذه الناحية يصلح لأن يكون معيار المعرفة، حتّى يمكن من خلال الالتزام به أن يتحوّل اختلاف العقلاء إلى اتّفاقهم.

---

١. المائدة/ ١٠٠
٢. آل عمران/ ١٩٠
٣. الرّعد/ ١٩
٤. أي غاية في العلم والحكمة، لا يشوب علمه جهل، ولا حكمته سفه.

[مراتب العقل وإدراكاته]

نعم، إنّه ذو مراتب وأقدار مختلفة[١]، لكنّ اختلاف مراتبه وأقداره لا يضرّ بوحدته على أنّه أساس المعرفة؛ مثل النور الذي له قوّة وضعف، لكنّه في جميع مراتبه وأقداره أساس للرؤية. إضافة إلى ذلك، فإنّ العقل بمعنى قوّة الفكر والعلم، ولو أنّه في بعض النّاس أكثر منه في بعض، هو موجود في جميع النّاس بما فيه الكفاية، وهذا كافٍ لوحدته على أنّه معيار المعرفة؛ لأنّ الله العادل قد وهب لكلّ إنسان مكلّف حظًّا كافيًا من العقل، وزيادته في بعض فضل قد آتاهم، دون أن تكون ظلمًا للآخرين؛ كما قال تعالى: ﴿وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ ۗ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾[٢].

---

١ . لقد أنكر جماعة اختلاف مراتب العقل وأقداره، منهم الباقلانيّ (ت٤٠٣هـ) في «التقريب والإرشاد» (ج١، ص١٩٧)، والظاهر أنّهم لم يفهموا معناه، فزعموا أنّه مناقض لوحدة العقل، وما هو كذلك؛ كما قال أبو يعلى (ت٤٥٨هـ) في «العدّة في أصول الفقه» (ج١، ص٩٤): «ذكر أصحابنا أنّه يصحّ أن يكون عقل أكمل من عقل وأرجح؛ فقال أبو محمّد البربهاريّ في "شرح السنّة": "العقل مولود، أعطي كلّ إنسان من العقل ما أراده الله تعالى، يتفاوتون في العقول مثل الذرّة في السموات، ويطالب كلّ إنسان على قدر ما أعطاه الله تعالى من العقل"، وذكره أبو الحسن التميميّ في كتاب "العقل"، خلافًا للمتكلّمين من المعتزلة والأشعريّة في قولهم: "لا يصحّ أن يكون عقل أكمل من عقل وأرجح"، والدلالة على صحّة ذلك ما روى أبو الحسن في كتاب "العقل" بإسناده عن طاووس، قال: قال رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم حين قضى بين المهاجرين والأنصار: "تَبَارَكَ الَّذِي قَسَّمَ الْعَقْلَ بَيْنَ عِبَادِهِ وَاسْتَأْثَرَ، إِنَّ الرَّجُلَيْنِ تَسْتَوِي أَعْمَالُهُمَا وَبِرُّهُمَا وَصَلَاتُهُمَا وَصَوْمُهُمَا، وَيَفْتَرِقَانِ فِي الْعَقْلِ، حَتَّى يَكُونَ بَيْنَهُمَا كَالذَّرَّةِ فِي جَنْبِ أُحُدٍ"، فذكر الخبر إلى أن قال: قال النّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم: "قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: إِنِّي خَلَقْتُ الْعَقْلَ أَصْنَافًا شَتَّى كَعَدَدِ الرَّمْلِ، فَمِنَ النَّاسِ مَنْ أُعْطِيَ مِنْ ذَلِكَ حَبَّةً وَاحِدَةً، وَبَعْضُهُمُ الْحَبَّتَيْنِ، وَالثَّلَاثَ، وَالْأَرْبَعَ، وَبَعْضُهُمْ مَنْ أُعْطِيَ فَرْقًا، وَبَعْضُهُمْ أُعْطِيَ وَسْقًا، وَبَعْضُهُمْ وَسْقَيْنِ، وَبَعْضُهُمْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ مَا شَاءَ اللَّهُ مِنَ التَّضْعِيفِ"، وروي عن النّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم أَنَّهُ قَالَ: "إِنَّا مَعْشَرَ الْأَنْبِيَاءِ أُمِرْنَا أَنْ نُكَلِّمَ النَّاسَ عَلَى قَدْرِ عُقُولِهِمْ"، وروى يزيد بن أبي زياد عن ابن عبّاس قال: "الْعَقْلُ عَشَرَةُ أَجْزَاءٍ، تِسْعَةٌ فِي الْأَنْبِيَاءِ وَوَاحِدٌ فِي سَائِرِ النَّاسِ"، وهذه الأخبار كلّها تدلّ على التفاضل في العقول، ولأنّه إجماع النّاس؛ فإنّه مستفيض فيهم القول بأنّ أحد العاقلين أكمل عقلًا وأوفر وأرجح من الآخر؛ قال بعضهم: "يُزَيِّنُ الْفَتَى فِي النَّاسِ كَثْرَةُ عَقْلِهِ ... وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي أَهْلِهِ بِحَسِيبِ"».

٢ . البقرة/ ٢٦١

بالإضافة إلى أنّ عقول النّاس يكمّل بعضها بعضًا في عمليّة طبيعيّة ومتبادلة؛ لأنّهم يتفاعلون فيما بينهم، ومن خلال تبادل الآراء يُنشئون عقلًا جماعيًّا يتدارك نقص العقل الفرديّ؛ كما قال الله تعالى: ﴿وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِيَتَّخِذَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا سُخْرِيًّا﴾[1].[2]

بالطبع ليست إدراكات العقل بسيطة، بل تختلف مراتبها في كلّ إنسان حسب مقدار العلم وموانعه فيه، وهي شاملة للوهم بمعنى الاحتمال المغلوب، والشكّ بمعنى الاحتمال المتساوي، والظنّ بمعنى الاحتمال الغالب، واليقين بمعنى عدم احتمال الخلاف. مع ذلك كلّه، بالرغم من أنّها جميعًا منبعثة من العقل، إلّا أنّ ما يُعتبر معيار المعرفة هو اليقين فقط؛ لأنّ كلًّا من الوهم والشّكّ والظنّ يتعارض مع احتمال خلافه قليلًا أو كثيرًا، ومن ثمّ يحتاج بنفسه إلى معيار للمعرفة حتّى تُعرف به صحّة أحد الاحتمالين فيه، وذلك المعيار هو اليقين الذي ليس فيه احتمال خلاف، ومن ثمّ فإنّ حجّيّته ذاتيّة وبديهيّة.

---

١. الزّخرف/ ٣٢

٢. هذه حكمة جليلة، وقد فصّلها في حكمة أخرى أخبرنا بها بعض أصحابه، قال: «سَأَلْتُ الْمَنْصُورَ الْهَاشِمِيَّ الْخُرَاسَانِيَّ عَنِ الْعَقْلِ أَهُوَ مَوْهُوبٌ مِنَ اللَّهِ أَوْ لِلنَّاسِ فِيهِ صُنْعٌ؟ قَالَ: بَلْ هُوَ مَوْهُوبٌ مِنَ اللَّهِ، وَلَيْسَ لِلنَّاسِ فِيهِ صُنْعٌ، قُلْتُ: فَلِمَاذَا ذَمَّ اللَّهُ الَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ؟! قَالَ: أَيْنَ ذَهَبْتَ يَا فُلَانُ؟! إِنَّ اللَّهَ قَدْ وَهَبَ لَهُمْ عَقْلًا وَأَمَرَهُمْ بِاسْتِعْمَالِهِ، فَلَمْ يَسْتَعْمِلُوهُ، فَذَمَّهُمْ عَلَى تَرْكِ الِاسْتِعْمَالِ، أَمَا سَمِعْتَ قَوْلَهُ: ﴿لَهُمْ قُلُوبٌ لَّا يَفْقَهُونَ بِهَا﴾ [الأعراف/ ١٧٩]، وَقَوْلَهُ: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا﴾ [محمّد/ ٢٤]؟! قُلْتُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ، إِنِّي أُحِبُّ أَنْ أَزْدَادَ عَقْلًا! قَالَ: يَا فُلَانُ، إِنَّكَ لَمْ تَسْتَعْمِلْ عَقْلَكَ كُلَّهُ حَتَّى تَحْتَاجَ إِلَى زِيَادَةٍ، لَا وَاللَّهِ بَلْ لَمْ تَسْتَعْمِلْ مِنْهُ جُزْءًا مِنَ السَّبْعِينَ، فَلَعَلَّكَ إِنْ تَسْتَعْمِلْهُ لَنْ تَحْتَاجَ إِلَى زِيَادَةٍ، لِأَنَّ اللَّهَ قَسَّمَ الْعَقْلَ عَلَى قَدْرِ حَاجَةِ بِهِ، وَلَمْ يَنْقُصْ مِنْهُ وَلَمْ يَزِدْ عَلَيْهِ، وَجَعَلَ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدَرًا مَقْدُورًا، فَاسْتَعْمِلْ عَقْلَكَ يُغْنِيكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، وَإِنِ احْتَجْتَ بَعْدَهُ إِلَى شَيْءٍ فَاسْتَعِنْ بِعَقْلِ أَخِيكَ، فَإِنَّ اللَّهَ فَضَّلَ الْعُقُولَ بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ، لِيَسْتَعِينَ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ، وَيَكُونَ بَعْضُهَا تَبَعًا لِبَعْضٍ، وَجَعَلَ عَقْلَ خَلِيفَتِهِ فِي الْأَرْضِ أَكْمَلَ الْعُقُولِ لِيَكُونَ مَصِيرَهَا وَمَأْوَاهَا، فَلَوْ أَنَّ رَجُلًا اسْتَعْمَلَ عَقْلَهُ حَقَّ اسْتِعْمَالِهِ وَاتَّبَعَ خَلِيفَةَ اللَّهِ فِي الْأَرْضِ حَقَّ اتِّبَاعِهِ، لَكَانَ كَمَنْ عَقْلُهُ كَامِلٌ لَا نُقْصَانَ فِيهِ وَلَا عَاهَةَ».

من هنا يُعلم أنّ أساس معرفة الإنسان هو اليقين فقط، وكلّ معرفة لا تؤول إلى اليقين فلا اعتبار لها؛ كما قال الله تعالى: ﴿إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا﴾[١]، وهذا في حين أنّ الظنّ هو أقوى إدراكات الإنسان بعد اليقين، وسائر إدراكاته هي أضعف منه بمراتب، ومن ثمّ ليست حجّة من باب أولى.

بداهة العقل

العقل هو المصدر الرئيسيّ للمعرفة والمعيار الأوّل للعلم، وحجّيّته بديهيّة بالتأكيد؛ لأنّه لا يمكن تصوّرها إلّا بتصديقها، ولا ينفكّ تصديقها عن تصوّرها. بل يمكن القول أنّ الحجّيّة نفسها قضيّة عقليّة، وليس لها معنى سوى الكاشفيّة عن الواقع لدى العقل، ولذلك فإنّ إثبات حجّيّة العقل هو كإثبات حجّيّة الحجّيّة! بعبارة أخرى، إنّ حجّيّة كلّ شيء يُستدلّ به لإثبات حجّيّة العقل، ليست أكثر وضوحًا من حجّيّة العقل، وإثباتها يتوقّف على ثبوت حجّيّة العقل؛ كما أنّ الشّرع لكي يتمكّن من إثبات حجّيّة العقل، لا بدّ أن تُثبَت حجّيّته أوّلًا؛ لأنّ حجّيّته ليست أكثر وضوحًا من حجّيّة العقل، في حين أنّه لا توجد لإثبات حجّيّته أداة غير العقل، وإثبات حجّيّته بنفسه أيضًا لا معنى له. نعم، العقل يثبت حجّيّة الشّرع، فهو يتضمّنه عندما يُعتبر معيار المعرفة، ومن ثمّ ليس من الضروريّ ذكر الشّرع معه بصفة معيار المعرفة، وإنّما هو ذكر الخاصّ مع العامّ أو اللازم مع الملزوم لأجل التأكيد؛ كما قال الله تعالى: ﴿أَمْ تَحْسَبُ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ يَسْمَعُونَ أَوْ يَعْقِلُونَ ۚ إِنْ هُمْ إِلَّا كَالْأَنْعَامِ ۖ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا﴾[٢]، وقال: ﴿وَقَالُوا لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ السَّعِيرِ﴾[٣]،

---

١. يونس/ ٣٦
٢. الفرقان/ ٤٤
٣. الملك/ ١٠

وقال: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا أَوْ آذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا ۖ فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَٰكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ﴾[1]؛ بالنّظر إلى أنّ السّماع يتمثّل في الأخذ بالشّرع، وهو متلازم مع استعمال العقل؛ لأنّه لا يمكن بغير استعمال العقل المسمّى في كتاب الله تعالى بـ«القلب».

من هنا يمكن القول أنّ الذين يشكّكون في حجّيّة العقل أو ينكرونها، لا يفعلون في الواقع شيئًا سوى إثباتها؛ إذ ليس من الممكن التّشكيك في حجّيّة العقل وإنكارها بدون حجّيّة العقل، ونفيها مستلزم لإثباتها!

المنكرون لحجّيّة العقل

كون العقل حجّة ومعيارًا للمعرفة هو من المسائل الضّروريّة التي لا معنى للشّكّ فيها. مع ذلك، قد كان منذ زمن بعيد أناس يشكّكون فيه، بل وينكرونه.

[العلماء النّصارى]

على سبيل المثال، العلماء النّصارى الذين تولّوا قيادة الكنيسة، هم من الذين لا يعتقدون بحجّيّة العقل ولا يعتبرونه معيار المعرفة. إنّ هؤلاء قد ودّعوا حجّيّة العقل منذ القرن الرابع الميلاديّ الذي اعتقدوا فيه أنّ المسيح هو الله وفي نفس الوقت ابنه[2]؛ لأنّ الاعتقاد بألوهيّة المسيح رغم بنوّته لله، هو تناقض واضح لا يقبله العقل بوجه من الوجوه، والذين كان لديهم مثل هذا الاعتقاد ما كانوا يستطيعون أن يقيموا للعقل وزنًا.

---

١. الحجّ/ ٤٦

٢. يشير إلى اجتماعهم في «مجمع نيقية» سنة ٣٢٥ بعد الميلاد، ووضعهم قانون العقيدة النصرانيّة الحاكم بأنّ المسيح هو اللّه وفي نفس الوقت ابنه، ونصّه هذا: «نؤمن بإله واحد، اللّه الأب، ونؤمن بربّ واحد يسوع المسيح، ابن اللّه الوحيد، المولود من الأب قبل كلّ الدهور، نور من نور، إله حقّ من إله حقّ، مولود غير مخلوق، مساو للأب في الجوهر، الذي به كان كلّ شيء»!

العودة إلى الإسلام

لقد أصرّ هؤلاء منذ فترة طويلة على مبدأ أنّ الله الواحد هو ثلاثة أقانيم: الأب والابن وروح القدس[١]، وهذا يشبه تمامًا القول بأنّ الواحد يساوي الثلاث! لا شكّ أنّ مثل هذا الاعتقاد هو من أمحل المحالات، ولا يستطيع العقل فهم وحدانيّة الله مع ألوهيّة الأب والابن وروح القدس. بالإضافة إلى ذلك، فإنّ الاعتقاد بنشأة الله من نفسه، وتحوّله إلى الإنسان، وأزليّة المسيح رغم تولّده من مريم، وكونه فاديًا بنفسه لمغفرة ذنوب الآخرين، وما شابه ذلك، قد حوّل النّصرانيّة إلى دين متناقض وغير عقلانيّ. لهذا السّبب، قد اعتقد أرباب الكنيسة أنّه ليس من الضروريّ معقوليّة العقيدة؛ لأنّ الإيمان قضيّة قلبيّة، ولا حاجة إلى توافقه مع العقل. في الواقع إنّ معيار المعرفة في رأيهم ليس العقل، بل النّصوص الدّينيّة، وبما أنّ النّصوص الدّينيّة تتضمّن هذه التناقضات فالاعتقاد بها ضروريّ[٢].

[أهل الحديث المسلمون]

من العجيب رواج هذا النهج المتناقض وغير العقلانيّ في المجتمعات الغربيّة التي لها نزعة ماديّة وتجريبيّة، ولكنّ الأعجب من ذلك رواج نهج مشابه له بين المسلمين الذين يلومون النّصارى على هذا النهج! بالتحديد، ظهر فريق من المسلمين في القرنين الثاني والثالث للهجرة، في مقابل فرق كالمعتزلة وأصحاب الرأي، أنكروا حجّيّة العقل كما فعل النصارى، واعتقدوا أنّ العقل لا يصلح لأن يكون معيارًا للمعرفة. في زعم هؤلاء الذين سُمّوا «أهل الحديث»، أنّ معيار المعرفة هو النّصوص الدّينيّة، وكلّ اعتقاد أو عمل له رواية واحدة تصدّقه فهو صحيح، وإن كان مخالفًا للعقل.

---

١ . انظر: قاموس الكتاب المقدّس لمجمع الكنائس الشّرقيّة، ص٢٣٢.
٢ . انظر: نفس المصدر، ص٢٣٣.

كان ذلك في حين أنّه، من ناحيةٍ، قد بلغتهم روايات صحيحة عديدة في حجّيّة العقل وضرورة استعماله[١]، لقيت منهم تجاهلًا وإعراضًا متعمَّدين[٢]، ومن ناحية أخرى، في أعقاب استيلاء الأمويّين والتنافسات السّياسيّة والمذهبيّة للأجيال الثلاثة الأولى، قد انتشرت بينهم روايات موضوعة ومتناقضة كثيرة خُيّل لهم حسب معاييرهم المختلقة أنّها صحيحة.

---

١ . كما روي: «لَمَّا خَلَقَ اللَّهُ الْعَقْلَ اسْتَنْطَقَهُ، ثُمَّ قَالَ لَهُ: أَقْبِلْ، فَأَقْبَلَ، ثُمَّ قَالَ لَهُ: أَدْبِرْ، فَأَدْبَرَ، ثُمَّ قَالَ: وَعِزَّتِي وَجَلَالِي مَا خَلَقْتُ خَلْقًا هُوَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْكَ، وَلَا أَكْمَلْتُكَ إِلَّا فِيمَنْ أُحِبُّ، أَمَا إِنِّي إِيَّاكَ آمُرُ وَإِيَّاكَ أَنْهَى، وَإِيَّاكَ أُعَاقِبُ وَإِيَّاكَ أُثِيبُ»، وروي: «إِنَّ أَوَّلَ الْأُمُورِ وَمَبْدَأَهَا وَقُوَّتَهَا وَعِمَارَتَهَا الَّتِي لَا يُنْتَفَعُ بِشَيْءٍ إِلَّا بِهِ الْعَقْلُ الَّذِي جَعَلَهُ اللَّهُ زِينَةً لِخَلْقِهِ وَنُورًا لَهُمْ، فَبِالْعَقْلِ عَرَفَ الْعِبَادُ خَالِقَهُمْ وَأَنَّهُمْ مَخْلُوقُونَ وَأَنَّهُ الْمُدَبِّرُ لَهُمْ وَأَنَّهُمُ الْمُدَبَّرُونَ وَأَنَّهُ الْبَاقِي وَهُمُ الْفَانُونَ، وَاسْتَدَلُّوا بِعُقُولِهِمْ عَلَى مَا رَأَوْا مِنْ خَلْقِهِ مِنْ سَمَائِهِ وَأَرْضِهِ وَشَمْسِهِ وَقَمَرِهِ وَلَيْلِهِ وَنَهَارِهِ وَبِأَنَّ لَهُ وَلَهُمْ خَالِقًا وَمُدَبِّرًا لَمْ يَزَلْ وَلَا يَزُولُ، وَعَرَفُوا بِهِ الْحَسَنَ مِنَ الْقَبِيحِ وَأَنَّ الظُّلْمَةَ فِي الْجَهْلِ وَأَنَّ النُّورَ فِي الْعِلْمِ، فَهَذَا مَا دَلَّهُمْ عَلَيْهِ الْعَقْلُ»، وروي: «إِنَّمَا يُدْرَكُ الْخَيْرُ كُلُّهُ بِالْعَقْلِ، وَلَا دِينَ لِمَنْ لَا عَقْلَ لَهُ»، وروي: «مَا عُبِدَ اللَّهُ بِشَيْءٍ أَفْضَلَ مِنَ الْعَقْلِ»، وروي: «دِعَامَةُ الْإِنْسَانِ الْعَقْلُ»، وروي: «الْعَقْلُ دَلِيلُ الْمُؤْمِنِ»، وروي: «إِنَّ الثَّوَابَ عَلَى قَدْرِ الْعَقْلِ»، وروي: «لَيْسَ بَيْنَ الْإِيمَانِ وَالْكُفْرِ إِلَّا قِلَّةُ الْعَقْلِ»، وروي: «لَا يُعْبَأُ بِأَهْلِ الدِّينِ مِمَّنْ لَا عَقْلَ لَهُ»، وروي: «مَا قَسَمَ اللَّهُ لِلْعِبَادِ شَيْئًا أَفْضَلَ مِنَ الْعَقْلِ»، بل روي بصراحة: «إِنَّ لِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حُجَّتَيْنِ: حُجَّةً ظَاهِرَةً وَحُجَّةً بَاطِنَةً، فَأَمَّا الظَّاهِرَةُ فَالرُّسُلُ وَالْأَنْبِيَاءُ وَالْأَئِمَّةُ، وَأَمَّا الْبَاطِنَةُ فَالْعُقُولُ»، وروي: «حُجَّةُ اللَّهِ عَلَى الْعِبَادِ النَّبِيُّ، وَالْحُجَّةُ فِيمَا بَيْنَ الْعِبَادِ وَبَيْنَ اللَّهِ الْعَقْلُ»، وروي: «مَيِّزْ مَا اشْتَبَهَ عَلَيْكَ بِعَقْلِكَ، فَإِنَّهُ حُجَّةُ اللَّهِ عَلَيْكَ»، وروي غير ذلك ممّا يبلغ حدّ التواتر ويصدّقه كتاب اللّه تعالى، وقد جمع ابن أبي الدّنيا (ت٢٨١هـ) جملة منه في كتاب «العقل وفضله»، وهو مطبوع، وذكر ابن خير الإشبيليّ (ت٥٧٥هـ) في «فهرسته» (ص٣٦٢) كتابين آخرين: أحدهما كتاب «العقل وفضله» لأبي الوليد إسماعيل بن محمّد الخراسانيّ، والآخر كتاب «ما روي في العقل» لأبي قتيبة سلم بن الفضل البغداديّ (ت٣٥٠هـ).

٢ . كما اعترف بذلك ابن تيميّة (ت٧٢٨هـ) في كتاب «الردّ على المنطقيّين» (ص٢٧٥) حيث قال: «إِنَّ حَدِيثَ الْعَقْلِ ضَعِيفٌ بِاتِّفَاقِ أَهْلِ الْمَعْرِفَةِ بِالْحَدِيثِ، كَأَبِي حَاتِمِ بْنِ حِبَّانٍ، وَأَبِي جَعْفَرٍ الْعُقَيْلِيِّ، وَأَبِي الْحَسَنِ الدَّارَقُطْنِيِّ، وَأَبِي الْفَرَجِ بْنِ الْجَوْزِيِّ، وَغَيْرِهِمْ، بَلْ هُوَ مَوْضُوعٌ عِنْدَهُمْ»، وقال ابن قيّم الجوزيّة (ت٧٥١هـ) في كتاب «المنار المنيف» (ص٦٦): «أَحَادِيثُ الْعَقْلِ كُلُّهَا كَذِبٌ»!

هذه الرّوايات الموضوعة والمتناقضة التي كان كثير منها متعارضًا مع العقل، ساقتهم إلى الاعتقاد بأنّه لا تلازم بين العقل والشّرع، بل الشّرع قد يخالف العقل! كان الشّرع في رأي هؤلاء بديلًا للعقل؛ بمعنى أنّه لا حاجة إلى العقل مع وجود الشّرع. لذلك، اعتبروا استعمال العقل في فهم الشّرع بدعة، واتّهموا العقلانيّين بمخالفة النّصوص الدّينيّة. وفقًا لاعتقاد هؤلاء، كان العقل غير فعّال، سواء في معرفة صحّة الرّوايات أو في معرفة معناها، وهذا يعني أنّه من الممكن أن تكون رواية غير معقولة صحيحة، أو يكون لرواية صحيحة معنى غير معقول؛ كما أنّ الرّوايات الدّالّة على أنّ اللّه له جهة وحركة وجوارح، مع أنّها كانت غير معقولة بوضوح، اعتُبرت صحيحة، وهكذا قرّبت عقائد المسلمين من عقائد المشركين! من الواضح أنّ هذا النهج كان مضاهيًا تمامًا للنهج الذي انتهجه العلماء النّصارى بالقرب منهم خارج العالم الإسلاميّ، كي يفسحوا المجال لرواج العقائد الشّركيّة من خلال الجمود على ظواهر النّصوص الدّينيّة وإنكار حجّيّة العقل.

[السّلفيّون المسلمون]

للأسف، هذا النهج، مع أنّ العديد من العلماء المسلمين في القرون الإسلاميّة الأولى لم يكونوا موافقين له[1]،

١ . كما قال أبو بكر الجصّاص (ت٣٧٠هـ): «مِمَّا يُرَدُّ بِهِ أَخْبَارُ الآحَادِ مِنَ الْعِلَلِ أَنْ يُنَافِيَ مُوجِبَاتِ أَحْكَامِ الْعُقُولِ، لِأَنَّ الْعُقُولَ حُجَّةٌ لِلَّهِ تَعَالَى، وَغَيْرُ جَائِزٍ انْقِلَابُ مَا دَلَّتْ عَلَيْهِ وَأَوْجَبَتْهُ، وَكُلُّ خَبَرٍ يُضَادُّهُ حُجَّةٌ لِلْعَقْلِ فَهُوَ فَاسِدٌ غَيْرُ مَقْبُولٍ، وَحُجَّةُ الْعَقْلِ ثَابِتَةٌ صَحِيحَةٌ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْخَبَرُ مُحْتَمِلًا لِوَجْهٍ لَا يُخَالِفُ بِهِ أَحْكَامَ الْعُقُولِ، فَيَكُونُ مَحْمُولًا عَلَى ذَلِكَ الْوَجْهِ» (الفصول في الأصول للجصّاص، ج٣، ص١٢١)، ←

استمرّ في حياته وانتقل إلى الأجيال الإسلاميّة اللاحقة، تحت دعم الحكم العبّاسيّ منذ وقت المتوكّل (ت٢٤٧هـ)، وكذلك دعاية فريق من الحنابلة المعتبرين أنفسهم أتباع السّلف، حتّى انتهى اليوم إلى فرقة يقال لها «السّلفيّة».

→

وقال عبد القاهر البغداديّ (ت٤٢٩هـ) في بيان الأصول التي اجتمعت عليها أهل السّنّة: «أَمَّا أَخْبَارُ الآحَادِ، فَمَتَى صَحَّ إِسْنَادُهَا، وَكَانَتْ مُتُونُهَا غَيْرَ مُسْتَحِيلَةٍ فِي الْعَقْلِ، كَانَتْ مُوجِبَةً لِلْعَمَلِ بِهَا دُونَ الْعِلْمِ» (الفرق بين الفرق لعبد القاهر البغداديّ، ص٣١٢)، وقال الماورديّ (ت٤٥٠هـ) في أخبار الآحاد: «إِذَا ثَبَتَ قَبُولُهَا وَجَبَ الْعَمَلُ بِمَا تَضَمَّنَهَا مَا لَمْ يَمْنَعْ مِنْهُ الْعَقْلُ» (الحاوي الكبير للماورديّ، ج١٦، ص٨٧)، وقال الخطيب البغداديّ (ت٤٦٣هـ): «إِذَا رَوَى الثِّقَةُ الْمَأْمُونُ خَبَرًا مُتَّصِلَ الْإِسْنَادِ رُدَّ بِأُمُورٍ، أَحَدُهَا أَنْ يُخَالِفَ مُوجِبَاتِ الْعُقُولِ، فَيُعْلَمُ بُطْلَانُهُ، لِأَنَّ الشَّرْعَ إِنَّمَا يَرِدُ بِمُجَوَّزَاتِ الْعُقُولِ، وَأَمَّا بِخِلَافِ الْعُقُولِ فَلَا» (الفقيه والمتفقّه للخطيب البغداديّ، ج١، ص٣٥٤)، وقال: «لَا يُقْبَلُ خَبَرُ الْوَاحِدِ فِي مُنَافَاةِ حُكْمِ الْعَقْلِ» (الكفاية في علم الرّواية للخطيب البغداديّ، ص٤٣٢)، وقال أبو حامد الغزاليّ (ت٥٠٥هـ): «كُلُّ مَا دَلَّ الْعَقْلُ فِيهِ عَلَى أَحَدِ الْجَانِبَيْنِ فَلَيْسَ لِلتَّعَارُضِ فِيهِ مَجَالٌ؛ إِذِ الْأَدِلَّةُ الْعَقْلِيَّةُ يَسْتَحِيلُ نَسْخُهَا وَتَكَاذُبُهَا، فَإِنْ وَرَدَ دَلِيلٌ سَمْعِيٌّ عَلَى خِلَافِ الْعَقْلِ، فَإِمَّا أَنْ لَا يَكُونَ مُتَوَاتِرًا، فَيُعْلَمُ أَنَّهُ غَيْرُ صَحِيحٍ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ مُتَوَاتِرًا، فَيَكُونُ مُؤَوَّلًا، وَلَا يَكُونُ مُتَعَارِضًا، وَأَمَّا نَصٌّ مُتَوَاتِرٌ لَا يَحْتَمِلُ الْخَطَأَ وَالتَّأْوِيلَ، وَهُوَ عَلَى خِلَافِ دَلِيلِ الْعَقْلِ فَذَلِكَ مُحَالٌ؛ لِأَنَّ دَلِيلَ الْعَقْلِ لَا يَقْبَلُ النَّسْخَ وَالْبُطْلَانَ» (المستصفى للغزاليّ، ص٢٥٢)، وقال أبو الخطاب الكَلْوَذانيّ (ت٥١٠هـ) فيما يُردّ به الخبر: «مِنْ ذَلِكَ أَنْ يُخَالِفَ مُقْتَضَى الْعَقْلِ، فَمَتَى وَرَدَ الْخَبَرُ بِذَلِكَ وَلَمْ يُمْكِنَّا تَأْوِيلُهُ إِلَّا بِتَعَسُّفٍ بَعِيدٍ لَمْ يَجُزْ أَنْ نَحْكُمَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَهُ، لِأَنَّهُ لَوْ جَازَ التَّأْوِيلُ مَعَ التَّعَسُّفِ بَطَلَ التَّنَاقُضُ مِنَ الْكَلَامِ، إِلَّا أَنْ نَقُولَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَكَاهُ عَنْ قَوْمٍ عَلَى وَجْهِ الرَّدِّ وَالْإِنْكَارِ عَلَيْهِمْ، وَذَكَرَ فِيهِ زِيَادَةً خَفِيَتْ عَلَى الرَّاوِي يَخْرُجُ بِهَا الْخَبَرُ عَنِ الْإِحَالَةِ، وَإِنَّمَا لَمْ يُقْبَلْ مِنَ الْأَخْبَارِ مَا يُحِيلُهُ الْعَقْلُ» (التمهيد في أصول الفقه للكلوذانيّ، ج٣، ص١٤٧)، وقال أبو الوفاء ابن عقيل (ت٥١٣هـ): «دَلِيلُ الْعَقْلِ يَخُصُّ أَدِلَّةَ الْكِتَابِ وَالْأَخْبَارِ» (الواضح في أصول الفقه لأبي الوفاء بن عقيل، ج٣، ص٣٩٣)، وقال السّمرقنديّ (ت٥٣٩هـ) في شرائط خبر الواحد: «مِنْهَا أَنْ يَكُونَ مُوَافِقًا لِلدَّلِيلِ الْعَقْلِيِّ، حَتَّى إِذَا كَانَ مُخَالِفًا لَا يُقْبَلُ، كَالْأَخْبَارِ الَّتِي وَرَدَتْ فِي التَّشْبِيهِ وَنَحْوِ ذَلِكَ، لِأَنَّ الْعَقْلَ حُجَّةٌ مِنْ حُجَجِ اللَّهِ تَعَالَى، وَإِنَّهُ حَكِيمٌ عَالِمٌ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ تَتَنَاقَضَ حُجَجُهُ، وَالدَّلِيلُ السَّمْعِيُّ يَحْتَمِلُ الْمَجَازَ وَالْإِضْمَارَ وَالْكِنَايَةَ وَنَحْوَهَا، فَيَجِبُ تَخْرِيجُ الْأَخْبَارِ عَلَى مُوَافَقَةِ الْعَقْلِ» (ميزان الأصول في نتائج العقول للسّمرقنديّ، ج١، ص٤٣٣).

هؤلاء الذين يعتبرون أنفسهم ورثة «أهل الحديث»، قد ورثوا مناهضة العقل من أئمّة مثل ابن تيميّة (ت٧٢٨هـ)[١] وشدّدوها من خلال توجيه رجال مثل ابن عبد الوهّاب (ت١٢٠٦هـ)[٢] في ناحيتين: فمن ناحية، لم يكتفوا بعدم اعتبار العقل حجّة في معرفة الرّوايات العمليّة المتعلّقة بالأحكام الشّرعيّة، بل عطّلوه أيضًا في معرفة الرّوايات النّظريّة المتعلّقة بالعقائد الدّينيّة،

١ . ربما يمتعض المتعصّبون لابن تيميّة من هذا القول وينكرونه وهو الحقّ، ويشهد عليه آراؤه في صفات اللّه تعالى وآثاره التي ألّفها في الردّ على المتعقّلين، مثل كتاب مسمّى بـ«نقض المنطق»، واسمه كافٍ للدلالة على ما فيه، وكتاب آخر سمّاه «درء تعارض العقل والنقل»، ورفض فيه كثيرًا من القوانين العقليّة الواضحة؛ كما رفض فيه القول بأنّه إذا تعارض النقل والعقل وجب تقديم العقل، ثمّ النقل إمّا أن يتأوّل، وإمّا أن يفوّض، وهذا ما سمّاه «القانون الكلّيّ للتوفيق عند المبتدعة» (ج١، ص٣)، ورفض فيه القول بأنّ العقل هو أصل النقل (ج١، ص٨٧)، وأنّ النقل صحيح ما لم يعارض العقل (ج١، ص١٧٧)، وادّعى فيه أنّ دليل العقل مشروط بعدم معارضة الشرع، لأنّ العقل ضعيف عاجز (ج١، ص١٨٧)، وأنّ العقل لا يكون دليلًا مستقلًّا في تفاصيل الأمور الإلهيّة واليوم الآخر (ج١، ص١٨٧)، وأنّ الأمور السمعيّة التي يقال إنّ العقل عارضها معلومة من الدّين بالضرورة (ج١، ص١٩٥)، وأنّ ما يعارضون به الأدلّة الشرعيّة من العقليّات فاسد متناقض (ج١، ص٢٨٠)؛ كما قال في بعض كتبه الأخرى أنّ جميع ما يُحتجّ به على خلاف نصوص الأنبياء من العقليّات فإنّه باطل (الجواب الصحيح لمن بدّل دين المسيح لابن تيميّة، ج٥، ص١٢٩)، وأنّ الواجب هو الإقرار بالصّفات الثابتة بالنقل دون العقل، وأنّ ما عُلم ثبوته بمجرّد العقل لا يعاقَب منكره (مجموع الفتاوى لابن تيميّة، ج٣، ص٣٢٨)، وأنّ الذين بنوا أصول دينهم على ما سمّوه معقولًا وردّوا القرآن إليه هم من أعظم المجادلين في آيات اللّه بغير سلطان أتاهم (الاستقامة لابن تيميّة، ج١، ص٢٣)، وغير ذلك ممّا يكشف عن شدّة عداوته للعقل والعاقل والمعقول.

٢ . يعني محمّد بن عبد الوهّاب النجديّ، وهو الذي رفع راية السلفيّة وقاتل المسلمين عليها بدعم من الجائرين حتّى مكّنها من رقابهم، وقد كان له أكبر تأثير على السلفيّين بعد ابن تيميّة، حتّى أصبحوا يُنسبون إليه فيُدعون «الوهابيّين»؛ لا بعلمه وكتبه مثل ابن تيميّة، فإنّ الرّجل لم يكن له علم كبير ولا كتاب كثير، ولكن بسيوف آل سعود وأموالهم، وقد تظهر عداوته للعقل من خلال ورقاته ومسوّداته المعدودة؛ كما قال إنّ أتباع النقل هم أهل العقل، لا غيرهم (تفسير آيات من القرآن الكريم لابن عبد الوهّاب، ص٣٢٥)، وبالغ في ذمّ المتكلّمين ونسبتهم إلى الضلالة والكفر، لتكلّمهم في أصول الدّين وصفات اللّه تعالى بالعقل دون النقل (انظر: الرسائل الشخصية لابن عبد الوهّاب، ص٢٦٣).

واعتقدوا أنّ العقائد الدّينيّة لا تحتاج إلى أدلّة عقليّة، ويجوز أن تكون مستندة إلى الرّوايات الظنّيّة[١]؛ لأنّهم يزعمون أنّ الرّوايات الظنّيّة، إذا اعتُبرت صحيحة بحسب معاييرهم المبتدعة، تفيد اليقين![٢]

١ . وقد ردّ قولهم هذا كثير من العلماء؛ كما قال ابن فورك (ت٤٠٦هـ): «إِنَّمَا يُقْبَلُ خَبَرُ الْوَاحِدِ فِيمَا طَرِيقُهُ طَرِيقُ الْعَمَلِ عَلَى الظَّاهِرِ دُونَ الْقَطْعِ عَلَى الْبَاطِنِ، وَلَا يُمْكِنُ الْقَطْعُ بِأَمْثَالِ هَذِهِ الْأَخْبَارِ، وَتَجْوِيزُ هَذِهِ الْأَوْصَافِ (الْوَارِدَةِ فِيهَا) مِنْ صِفَاتِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ مِنْ هَذِهِ الطَّرِيقَةِ لَا يَصِحُّ» (مشكل الحديث وبيانه لابن فورك، ص٣٦٧)، وقال الخطيب البغداديّ (ت٤٦٣هـ): «خَبَرُ الْوَاحِدِ لَا يُقْبَلُ فِي شَيْءٍ مِنْ أَبْوَابِ الدِّينِ الْمَأْخُوذِ عَلَى الْمُكَلَّفِينَ الْعِلْمُ بِهَا وَالْقَطْعُ عَلَيْهَا، وَالْعِلَّةُ فِي ذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يُعْلَمْ أَنَّ الْخَبَرَ قَوْلٌ لِلرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، كَانَ أَبْعَدَ مِنَ الْعِلْمِ بِمَضْمُونِهِ» (الكفاية في علم الرّواية للخطيب البغداديّ، ص٤٣٢)، وقال أبو المعالي الجوينيّ (ت٤٧٨هـ): «اعْلَمْ، وَفَّقَكَ اللَّهُ، أَنَّ كُلَّ مَا يُطْلَبُ الْعِلْمُ فِيهِ فَلَا يُقْبَلُ فِيهِ أَخْبَارُ الآحَادِ، فَإِنَّهَا لَا تَقْتَضِي (الْعِلْمَ)، فَخَرَجَ مِنْ هَذِهِ أَنَّ خَبَرَ الْوَاحِدِ لَا يُقْبَلُ فِي الْعَقْلِيَّاتِ، وَأُصُولِ الْعَقَائِدِ، وَكُلِّ مَا يُلْتَمَسُ فِيهِ الْعِلْمُ» (التلخيص في أصول الفقه للجوينيّ، ج٢، ص٤٣٠)، وقال السّمرقنديّ (ت٥٣٩هـ) في شرائط خبر الواحد: «مِنْهَا أَنْ يَرِدَ الْخَبَرُ فِي بَابِ الْعَمَلِ، فَأَمَّا إِذَا وَرَدَ فِي بَابِ الِاعْتِقَادَاتِ، وَهِيَ مِنْ مَسَائِلِ الْكَلَامِ، فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ حُجَّةً، لِأَنَّهُ يُوجِبُ الظَّنَّ، لَا عِلْمًا قَطْعِيًّا، فَلَا يَكُونُ حُجَّةً فِيمَا يَبْتَنِي عَلَى الْعِلْمِ الْقَطْعِيِّ» (ميزان الأصول في نتائج العقول للسّمرقنديّ، ج١، ص٤٣٤)، وقال العلاء الأسمنديّ (ت٥٥٢هـ): «لَا يَجُوزُ قَبُولُ خَبَرِ الْوَاحِدِ فِي الِاعْتِقَادَاتِ، لِأَنَّ الْوَاحِدَ إِذَا أَخْبَرَ أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: "إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى عَلَى صِفَةِ كَذَا"، فَنَحْنُ لَا نَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى عَلَى تِلْكَ الصِّفَةِ، لِأَنَّا لَمْ نَكُنْ عَالِمِينَ بِدَلِيلِهِ، فَلَوِ اعْتَقَدْنَا كَوْنَهُ عَلَى تِلْكَ الصِّفَةِ لَا نَأْمَنُ مِنْ أَنْ يَكُونَ هَذَا الِاعْتِقَادُ جَهْلًا وَقَبِيحًا، وَالْإِقْدَامُ عَلَى الِاعْتِقَادِ قَبِيحٌ وَلَا نَأْمَنُ كَوْنَهُ جَهْلًا» (بذل النّظر في الأصول للعلاء الأسمنديّ، ص٤٠٦).

٢ . هذا ما ينسبونه إلى جمهور أهل الحديث وأهل الظاهر؛ كما يقول أحمد بن عبد الوهاب الشنقيطيّ في «خبر الواحد وحجّيّته» (ص١٤٦): «ذَهَبَ أَحْمَدُ فِي إِحْدَى الرِّوَايَتَيْنِ عَنْهُ إِلَى أَنَّ خَبَرَ الْوَاحِدِ الْعَدْلِ يُفِيدُ الْقَطْعَ إِذَا صَحَّ، وَاخْتَارَهَا جَمَاعَةٌ مِنْ أَصْحَابِهِ، وَهُوَ قَوْلُ جُمْهُورِ أَهْلِ الظَّاهِرِ، وَجُمْهُورُ أَهْلِ الْحَدِيثِ»، ثمّ يقول (ص١٥٢): دليلهم على ذلك «أَنَّهُ لَوْ لَمْ يُفِدِ الْعِلْمَ لَمَا جَازَ اتِّبَاعُهُ، لِنَهْيِهِ تَعَالَى عَنِ اتِّبَاعِ الظَّنِّ»! كذلك يضلّ اللّه الذين لا يعقلون! ثمّ إنّ ما ينسبونه إلى أحمد ليس بثابت عنه؛ فإنّه كان أعقل من ذلك؛ كما قال القاضي أبو يعلى الحنبليّ (ت٤٥٨هـ): «قَدْ رَأَيْتُ فِي كِتَابِ مَعَانِي الْحَدِيثِ جَمْعِ أَبِي بَكْرٍ الْأَثْرَمِ:
←

مع أنّ هذا مخالف لرأي أكثر أهل العلم، وكان رجال مثل الشّافعيّ (ت٢٠٤هـ) وجمهور أهل الفقه والنّظر مؤكّدين أنّه لا يفيد اليقين إلّا ما كان مجيئه من عند الله قطعيًّا بلا خلاف[١]، بل أكّد رجال مثل النوويّ (ت٦٧٦هـ) بحقّ أنّ مثل هذا الاعتقاد ليس سوى مكابرة للحسّ[٢].

قَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: إِذَا جَاءَ الْحَدِيثُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ فِيهِ حُكْمٌ أَوْ فَرْضٌ، عَمِلْتُ بِالْحُكْمِ وَالْفَرْضِ وَدُنْتُ اللَّهَ تَعَالَى بِهِ، وَلَا أَشْهَدُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ ذَلِكَ، فَقَدْ صَرَّحَ الْقَوْلَ بِأَنَّهُ لَا يَقْطَعُ بِهِ» (العدّة في أصول الفقه لأبي يعلى، ج٣، ص٨٩٨)، وقال أبو الوفاء ابن عقيل الحنبليّ (ت٥١٣هـ): «خَبَرُ الْوَاحِدِ لَا يُوجِبُ الْعِلْمَ، لَا الضَّرُورِيَّ، وَلَا الْمُكْتَسَبَ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الرِّوَايَتَيْنِ عَنْ صَاحِبِنَا» (الواضح في أصول الفقه لأبي الوفاء بن عقيل، ج٤، ص٤٠٣)، بل وليس ذلك بثابت عن جمهور أهل الحديث، وقد روي عنهم خلاف ذلك؛ كما قال المرداويّ الحنبليّ (ت٨٨٥هـ): «(قَالَ) أَحْمَدُ وَالْأَكْثَرُ: خَبَرُ الْوَاحِدِ الْعَدْلِ يُفِيدُ الظَّنَّ فَقَطْ، هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ عَنْ أَحْمَدَ، وَأَكْثَرِ أَصْحَابِهِ، وَالْأَكْثَرِ مِنَ الْعُلَمَاءِ أَيْضًا غَيْرِهِمْ، لِاحْتِمَالِ السَّهْوِ وَالْغَلَطِ وَنَحْوِهِمَا، نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ فِي رِوَايَةِ الْأَثْرَمِ، وَأَنَّهُ يَعْمَلُ بِهِ، وَلَا يَشْهَدُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَهُ» (التحبير شرح التحرير للمرداويّ، ج٤، ص١٨٠٨)، وقال الزركشيّ (ت٧٩٤هـ): «إِنِّي رَأَيْتُ كَلَامَ الْحَارِثِ بْنِ أَسَدٍ الْمُحَاسِبِيِّ فِي كِتَابِ فَهْمِ السُّنَنِ، نَقَلَ عَنْ أَكْثَرِ أَهْلِ الْحَدِيثِ، وَأَهْلِ الرَّأْيِ وَالْفِقْهِ، أَنَّهُ لَا يُفِيدُ الْعِلْمَ، ثُمَّ قَالَ: وَقَالَ أَقَلُّهُمْ: يُفِيدُ الْعِلْمَ» (البحر المحيط في أصول الفقه للزركشيّ، ج٦، ص١٣٥).

١ . هذا ما نصّ عليه ابن عبد البرّ (ت٤٦٣هـ) في «التمهيد» (ج١، ص٧) حيث قال بعد بيان أنّ خبر الواحد لا يوجب العلم: «هُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَجُمْهُورُ أَهْلِ الْفِقْهِ وَالنَّظَرِ، وَلَا يُوجِبُ الْعِلْمَ عِنْدَهُمْ إِلَّا مَا شُهِدَ بِهِ عَلَى اللَّهِ، وَقُطِعَ الْعُذْرُ بِمَجِيئِهِ قَطْعًا، وَلَا خِلَافَ فِيهِ»، وقال السّمعانيّ (ت٤٨٩هـ) في «قواطع الأدلّة» (ج١، ص٣٣٣): «ذَهَبَ جُمْهُورُ الْفُقَهَاءِ وَالْمُتَكَلِّمِينَ إِلَى أَنَّهُ -يَعْنِي خَبَرَ الْوَاحِدِ- لَا يُوجِبُ الْعِلْمَ».

٢ . قال النوويّ في «شرح صحيح مسلم» (ج١، ص١٣٢): «أَمَّا مَنْ قَالَ (خَبَرُ الْوَاحِدِ) يُوجِبُ الْعِلْمَ فَهُوَ مُكَابِرٌ لِلْحِسِّ، وَكَيْفَ يَحْصُلُ الْعِلْمُ؟! وَاحْتِمَالُ الْغَلَطِ وَالْوَهْمِ وَالْكَذِبِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مُتَطَرِّقٌ إِلَيْهِ»، وفي معناه قال أبو المعالي الجوينيّ (ت٤٧٨هـ): «ذَهَبَتِ الْحَشْوِيَّةُ مِنَ الْحَنَابِلَةِ وَكَتَبَةِ الْحَدِيثِ إِلَى أَنَّ خَبَرَ الْوَاحِدِ الْعَدْلِ يُوجِبُ الْعِلْمَ، وَهَذَا خِزْيٌ لَا يَخْفَى مُدْرَكُهُ عَلَى ذِي لُبٍّ. فَنَقُولُ لِهَؤُلَاءِ أَتُجَوِّزُونَ أَنْ يَزِلَّ الْعَدْلُ الَّذِي وَصَفْتُمُوهُ وَيُخْطِئَ؟ فَإِنْ قَالُوا: لَا، كَانَ ذَلِكَ بَهْتًا وَهَتْكًا وَخَرْقًا لِحِجَابِ الْهَيْبَةِ، وَلَا حَاجَةَ إِلَى مَزِيدِ الْبَيَانِ فِيهِ، فَإِذَا تَبَيَّنَ إِمْكَانُ الْخَطَإِ فَالْقَطْعُ بِالصِّدْقِ مَعَ ذَلِكَ مُحَالٌ. ثُمَّ هَذَا فِي الْعَدْلِ فِي عِلْمِ اللَّهِ تَعَالَى، وَنَحْنُ لَا نَقْطَعُ بِعَدَالَةِ وَاحِدٍ، بَلْ يَجُوزُ أَنْ يُضْمِرَ خِلَافَ مَا يُظْهِرُ» (البرهان في أصول الفقه للجوينيّ، ج١، ص٢٣١).

من ناحية أخرى، إنّهم لم يكتفوا بعدم اشتراط موافقة الرّوايات للعقل، بل لم يشترطوا أيضًا موافقتها للقرآن، النصّ الدّينيّ الأكبر أصالةً والموافقِ للعقل، كي لا يبقى أيّ تعلّق بالعقل والعاقل والمعقول، وينفسح المجال لانتشار عقائدهم الخرافيّة والشّركيّة. لقد أكّد هؤلاء بتهوّر غريب أنّ الرّوايات الظنّيّة لا تنسخ حكم العقل فحسب، بل تنسخ القرآن أيضًا، في حين أنّ القرآن كتاب يقينيّ، وليس من المعقول نسخه بالرّوايات الظنّيّة؛ بالإضافة إلى أنّ ذلك مخالف لرأي جمهور السّلف ومخالف حتّى لرأي الأئمّة الذين يزعم هؤلاء أنّهم أتباعهم! كما كان مالك بن أنس (ت١٧٩هـ) لا يرى نسخ القرآن بالسّنّة جائزًا[١]، وكان الشّافعيّ (ت٢٠٤هـ) له نفس الرأي في هذا الصّدد[٢]، وكان أحمد بن حنبل (ت٢٤١هـ) يقول أنّ السّنّة تفسّر القرآن وتبيّنه ولا تقضي عليه، وكان يرى القول بقضائها عليه «جسارة»[٣]؛ كما كان رأي أبي حنيفة (ت١٥٠هـ) في ذلك واضحًا أيضًا؛ لأنّه بوجه عامّ، ما كان يقيم وزنًا كبيرًا لمثل هذه الرّوايات، وكان يفضّل العقل عليها حتّى في مجال الأحكام![٤]

---

١ . انظر: الاستذكار لابن عبد البرّ، ج٧، ص٢٦٤؛ جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البرّ، ج٢، ص١١٩٥؛ المنخول للغزاليّ، ص٣٨٧؛ المقدّمات الممهّدات لابن رشد الجدّ، ج٣، ص١١٨؛ وانظر أيضًا: أحكام القرآن لبكر بن العلاء، ص١٣٥٦، فإنّه من المالكيّة.

٢ . انظر: اختلاف الحديث للشافعيّ، ج٨، ص٥٩٥؛ الرسالة للشافعيّ، ص١٠٦؛ أحكام القرآن للشافعيّ (جمع البيهقيّ)، ج١، ص٣٣.

٣ . كما روى الفضل بن زياد أنّ أحمد سئل عن قولهم: «السُّنَّةُ قَاضِيَةٌ عَلَى الْكِتَابِ»، فقال: «مَا أَجْسُرُ عَلَى هَذَا أَنْ أَقُولَهُ، وَلَكِنِّي أَقُولُ: إِنَّ السُّنَّةَ تُفَسِّرُ الْكِتَابَ وَتُبَيِّنُهُ» (جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البرّ، ج٢، ص١١٩٤؛ الكفاية في علم الرّواية للخطيب البغداديّ، ص١٤)، وروى أبو داود أنّه سئل عن ذلك، فقال: «أَجْبُنُ أَنْ أَقُولَهُ، وَلَكِنِ السُّنَّةُ تُفَسِّرُ الْقُرْآنَ، وَلَا يَنْسَخُ الْقُرْآنَ إِلَّا الْقُرْآنُ» (مسائل أحمد [رواية أبي داود السجستانيّ]، ص٣٦٨).

٤ . أراد بمثل هذه الرّوايات الرّوايات الظنّيّة وهي أخبار الآحاد، وذلك لأنّ المحكيّ عن أصحاب أبي حنيفة تجويز نسخ القرآن بالسنّة المتواترة، مع أنّ ذلك أيضًا لم يثبت عن صاحبهم ولا يلائم منهجه، وقد نقل غير واحد إجماع العلماء على عدم جواز نسخ القرآن بأخبار الآحاد؛ ←

بناء على هذا، فإنّ النهج الذي تنتهجه هذه الفرقة هو أقرب إلى نهج أئمّة النّصارى منه إلى نهج أئمّة المسلمين، وفي الممارسة العمليّة قد أنتج في المجتمع الإسلاميّ نفس النتائج التي أنتجها في المجتمع النّصرانيّ؛ لأنّ الاعتقاد مثلًا بأنّ الله ليس مثل مخلوقاته، وفي نفس الوقت له جهة وحركة وجوارح حقيقيّة، هو متناقض بنفس قدر الاعتقاد بأنّ الله واحد على الرّغم من ألوهيّة الأب والابن وروح القدس! مع ذلك، فإنّ السّلفيّين يروّجون أمثال هذه العقائد الشّركيّة مستندين إلى رواياتهم الظنّيّة، كما يفعل النّصارى نفس ذلك مستندين إلى رواياتهم الظنّيّة! بل بلغ السّلفيّون في مناهضة العقل مبلغًا ينكرون فيه المحسوسات مستندين إلى الرّوايات الظنّيّة؛ كما أنّهم ينكرون كرويّة الأرض ودورانها حول الشمس، وما زالوا يعتقدون أنّ الشمس تدور حول الأرض![1] لقد حاورت في ذلك بعض علمائهم وأوضحت له أنّ كرويّة الأرض ودورانها حول الشمس من المتواترات، بل من المحسوسات التي يُعتبر التّشكيك فيها سفسطة،

منهم الجصّاص (ت٣٧٠هـ) في «الفصول» (ج١، ص١٩٦)، والجوينيّ (ت٤٧٨هـ) في «البرهان» (ج٢، ص٢٥٥)، والسّمعانيّ (ت٤٨٩هـ) في «قواطع الأدلّة» (ج١، ص٤٥٠)، والغزّاليّ (ت٥٠٥هـ) في «المستصفى» (ص٢٤٨)، والرازيّ (ت٦٠٦هـ) في «المحصول» (ج٣، ص٣٤٩)، ولا شكّ أنّ نقلهم هذا صحيح؛ لأنّ الشرذمة القليلين الذين يجوّزون نسخ القرآن بأخبار الآحاد ليسوا من العلماء، بل ﴿هُمُ السُّفَهَاءُ وَلَكِنْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ (البقرة/ ١٣).

١ . على سبيل المثال، يقول اللجنة الدائمة للبحوث العلميّة والإفتاء في السعوديّة: «يجب على مدرّس الجغرافيا إذا عرض على الطلاب نظريّة الجغرافيّين حول ثبوت الشمس ودوران الأرض عليها أن يبيّن أنّ هذه النّظريّة تتعارض مع الآيات القرآنيّة والأحاديث النبويّة، وأنّ الواجب الأخذ بما دلّ عليه القرآن والسّنّة، ورفض ما خالف ذلك» (فتاوى اللجنة الدائمة، ج٢٦، ص٤١٤)، ويقول شيخهم ومفتيهم ابن باز (ت١٤٢٠هـ) في الرّدّ على من قال بدوران الأرض وثبوت الشمس: «إنّ الأرض ثابتة وساكنة، هذا هو الذي عليه أهل السّنّة والجماعة. أمّا ما يقوله النّاس اليوم وينسبونه إلى الرّياضيّين أو الفلكيّين من دوران الأرض، فهذا قول لا أصل له، ولا دليل عليه، وإنّما هي خرافة وظنون، ليس لها دليل من الواقع ولا من الحسّ، ولا دليل من نقل، وإن زعموا وجود ذلك، فالأرض ثابتة ومستقرّة في الهواء، والشمس والقمر والكواكب دائرات من حولها في جوّها وفي فلكها» (دروس لعبد العزيز بن باز، ج٢، ص١٨)!

لكنّه أخبرني أنّه لن يصدّق بذلك ولو رآه بأمّ عينيه؛ لأنّه مخالف للرّوايات بزعمه! هذا النهج الذي يضاهي نهج الكنيسة في القرون الوسطى، يعكس مدى مناهضة هذه الفرقة للعقل، مع أنّ مناهضة العقل تستلزم مناهضة الله؛ لأنّ العقل هو خلق الله والوسيلة الوحيدة التي جعلها في الإنسان للمعرفة، ولذلك فإنّ مناهضته تعني مناهضة إرادة الله وفعله[١]. إنّ الذين يعتبرون العقل مزاحمًا للشّرع غافلون عن هذه الحقيقة العظيمة أنّ العقل والشّرع قد نبعا من منبع واحد وكلاهما خلق إله واحد. هل في خلق الإله الواحد اختلاف، وبعض مخلوقاته يتعارض مع بعض؟! من الواضح أنّ الأمر ليس كذلك؛ لأنّ أفعال الله تقوم على الحكمة، ولا يتعارض بعضها مع بعض؛ كما قال سبحانه: ﴿مَا تَرَى فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِنْ تَفَاوُتٍ﴾[٢]. بعبارة أخرى، إنّ الذي جعل الشّرع هو نفس الذي خلق العقل، ولذلك من المستحيل التناقض بينهما. إنّ الذين يعتبرون العقل والشّرع متضادّين قد انحرفوا إلى الزّندقة بغير علم، وحسبوا أنّ خالق العقل غير خالق الشّرع[٣]. الاعتقاد بتضادّ العقل والشّرع هو اعتقاد شركيّ ظهر في مقابل الاعتقاد التوحيديّ؛ لأنّ وجود الازدواجيّة في الكون وتعارض التكوين والتشريع لا يمكن قبوله إلّا على أساس الإلحاد. لا شكّ أنّ الشّرع يتّفق مع العقل ويصدّقه بصراحة، بل يدعو إليه وينذر تاركيه؛ كما يقول: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾[٤]، ويقول: ﴿كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾[٥]، ويقول: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾[٦]،

---

١. كما يُروى عن ابن سريج (ت٣٠٦هـ) أنّه قال: «مَنْ أَنْكَرَ الْعَقْلَ أَنْكَرَ صَانِعَهُ» (البصائر والذخائر لأبي حيّان التوحيديّ، ج٥، ص١٣٠)، ويُروى مثله عن ابن القاصّ (ت٣٣٥هـ) (انظر: الفقيه والمتفقّه للخطيب البغداديّ، ج٢، ص٣٧).

٢. الملك/ ٣

٣. الزّندقة اسم لمعتقَد الثنويّة، وهي فرقة ترى أنّ العالم يُحكم بواسطة قوّتين متضادّتين هما الخير والشرّ، وخالق الشرّ غير خالق الخير.

٤. يوسف/ ٢

٥. البقرة/ ٢٤٢

٦. الرّعد/ ٤

ويقول: ﴿إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ عِنْدَ اللَّهِ الصُّمُّ الْبُكْمُ الَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ﴾[١]، ويقول: ﴿صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ فَهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾[٢]، ويقول: ﴿وَيَجْعَلُ الرِّجْسَ عَلَى الَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ﴾[٣]. هذه الآيات تدلّ بوضوح على أنّ الذين ينكرون حجّيّة العقل ويمتنعون عن استخدامه هم شرّ الدّوابّ عند الله وأهل الرّجس والسّفاهة، بل إنّ صراحة هذه الآيات في حجّيّة العقل ووجوب استخدامه هي بحيث قد يكون منكرها منكرًا لضروريّ الإسلام وخارجًا منه. لقد سمعت من هؤلاء مرارًا أنّهم يرفضون العقليّات ويعتبرون أيّ عقلانيّة في فهم الشّريعة بدعة، ومن الواضح أنّه إذا قامت البيّنة على أحدهم أنّه معتقد بهذه العقيدة، جرت عليه أحكام المرتدّ أو المنافق؛ لأنّ حجّيّة العقل ووجوب استخدامه في الشّريعة من ضروريّات الإسلام التي لا يُعذر الجاهل بها.

[شبهات المنكرين لحجّيّة العقل]

يبدو أنّ ما حمل هؤلاء على إنكار حجّيّة العقل أكثر من أيّ شيء آخر هو عدم معقوليّة معتقداتهم؛ لأنّ الاعتقاد بحجّيّة العقل يستدعي التنازل عن هذه المعتقدات، وهذا ما هم غير مستعدّين لفعله. لقد رأيتهم؛ كثير منهم يفضّلون الموت على أن يتنازلوا عن معتقدات أسلافهم؛ كالمشركين الذين يقولون حسبما أخبر الله تعالى عنهم: ﴿إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَى أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَى آثَارِهِمْ مُهْتَدُونَ﴾[٤]، ولا يصغون إلى قول الله تعالى: ﴿أَوَلَوْ جِئْتُكُمْ بِأَهْدَى مِمَّا وَجَدْتُمْ عَلَيْهِ آبَاءَكُمْ﴾[٥]. بناء على هذا، فإنّهم في الحقيقة لا يعبدون الله، ولكن يعبدون أسلافهم، وليس هذا أمرًا غريبًا؛ لأنّ عبادة الأسلاف من أقدم أشكال الشّرك في العالم!

---

١. الأنفال/ ٢٢
٢. البقرة/ ١٧١
٣. يونس/ ١٠٠
٤. الزّخرف/ ٢٢
٥. الزّخرف/ ٢٤

بالطبع أولئك الذين لا يعتبرون العقل حجّة ينظرون إلى محدوديّة إدراكاته، ويحسبون أنّه لا يمكن أن يكون معيارًا للمعرفة مع هذه المحدوديّة[1]، في حين أنّ محدوديّة إدراكات العقل لا تعني أنّها غير صحيحة ولا تمنع حجّيّته، وإنّما تعني أنّها أقلّ بالنسبة إلى الإدراكات الإلهيّة، وهذا شيء تقتضيه مخلوقيّة العقل والمحدوديّة الذاتيّة للمخلوق. بناء على هذا، فإنّ العقل لا يعرف كلّ شيء، ولكن كلّ شيء يعرفه يُعتبر صحيحًا، وهذا كافٍ لحجّيّته؛ كما أنّ العين لا ترى كلّ شيء، ولكن كلّ شيء تراه يُعتبر صحيحًا، والأذن لا تسمع كلّ شيء، ولكن كلّ شيء تسمعه يُعتبر صحيحًا، وهذا كافٍ لحجّيّتهما. المعرفة الكاملة لله وحده، ولا يمكن لأحد غيره أن يكون له معرفة كاملة، ولذلك فإنّ الشّرع المنزل من عنده كامل، لكنّ كمال الشّرع لا يستلزم تعارضه مع العقل؛ لأنّ في الأمور التي للعقل فيها قول، لا يقول الشّرع ما يخالف قول العقل، وفي الأمور التي يسكت عنها العقل، ليس ما يقول الشّرع مخالفًا لقول العقل؛ لأنّ العقل لا يقول فيها شيئًا حتّى يكون قول الشّرع مخالفًا له؛ كالصّفات التّفصيليّة للجنّة والنّار، فإنّ لها طابعًا غيبيًّا، ولذا يسكت عنها العقل، لكنّ الشّرع له فيها قول، ومن ثمّ لا يُعتبر قوله مخالفًا لقول العقل، وكذلك كمّيّة الأعمال العباديّة وكيفيّتها، فإنّ لها طابعًا اعتباريًّا، ولذا يسكت عنها العقل، لكنّ الشّرع له فيها قول، ومن ثمّ لا يُعتبر قوله مخالفًا لقول العقل؛ لا سيّما بالنّظر إلى أنّ العقل يدرك حجّيّة الشّرع، ومن ثمّ يسلّم باعتباراته العمليّة وأخباره القطعيّة عن الوقائع الممكنة.

على أيّ حال، من المستحيل أن يستطيع الذين ينكرون حجّيّة العقل أن يثبتوا دعواهم؛ لأنّه لا يمكن إثبات أيّ دعوى بدون حجّيّة العقل؛ كما أنّهم يستدلّون بالعقل من حيث لا يشعرون؛ لأنّ الاستدلال مثلًا بأنّ العقل محدود ولا يجوز الاستدلال بالمحدود هو استدلال عقليّ، ولذلك إن كان الاستدلال بالعقل غير جائز فهذا الاستدلال غير جائز أيضًا، وإن كان الاستدلال بالعقل جائزًا فهذا الاستدلال غير صحيح!

---

١ . على سبيل المثال، انظر: نقض أصول العقلانيّين للخراشيّ، ص٤٣.

الحاصل أنّ الدّعاية ضدّ العقل هي من عمل الشيطان ليفسح المجال لتفشّي الجهل في العالم، وكلّ إنسان يقوم بالدّعاية ضدّ العقل هو من حزب الشيطان وجنوده الذين يخدمونه، وهو في حرب مع الله، عن قصد أو غير قصد.

الفرق بين العقل والفلسفة

النكتة التي يجب توضيحها هنا هي أنّ بعض النّاس يزعمون أنّ المراد بالعقل هو الفلسفة، ولهذا السّبب يعارضونه، مع أنّ هذه الفكرة غير صحيحة؛ لأنّ العقل قوّة أعطاها الله لإحاطة صحيحة بالمفاهيم ومصاديقها، وهو مشترك بين جميع البشر وليس حكرًا على الفلاسفة، في حين أنّ الفلسفة علم خاصّ كسائر العلوم الإنسانيّة، نشأ في اليونان القديمة وتغلغل في المسلمين خلال العصر العبّاسيّ ووجد لنفسه أنصارًا وأعداءً. من الواضح أنّ العقل كان موجودًا قبل ظهور الفلسفة، والفلسفة مجرّد علم مستحدث يقوم على العقل؛ كما أنّ العلوم الأخرى مثل الحساب والهندسة والطبّ تقوم على العقل، وكلّ يستخدم العقل في جهة ما. لذلك فإنّ كلّ فيلسوف عاقل، ولكن ليس كلّ عاقل فيلسوفًا، وما يُعتبر معيار المعرفة هو العقل دون الفلسفة. بعبارة أخرى، فإنّ المراد بالعقل، حيث يُعتبر معيار المعرفة، هو العقل النّوعيّ للعقلاء، وليس العقل الشّخصيّ للفلاسفة، ومن الواضح أنّ التفكّر العقلائيّ يختلف عن التفكّر الفلسفيّ. لذلك، يجب أن لا تؤدّي معارضة الفلسفة إلى معارضة العقل؛ لأنّ العقل لا يساوي الفلسفة، والالتزام به لا يستلزم الالتزام بالفلسفة. رغم أنّ العقل، في الأمور التي لها أهمّيّة خاصّة، يمارس تدقيقًا خاصًّا يشبه التدقيق الفلسفيّ، إلّا أنّه لا ينبغي أن يُعتبر ذلك إقبالًا على الفلسفة بالمعنى المصطلح عليه؛ لأنّ منشأه مجرّد بناء العقلاء على التدقيق الأكثر في القضايا الأكثر أهمّيّة؛

كما قال الله تعالى لإثبات وحدانيّته: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾[1]؛ بتقريب أنّ تعدّد الآلهة يقتضي التعارض، والتعارض يقتضي الفساد، والحال أنّ السّماوات والأرض لم تفسدا، فلا جرم ليس فيهما آلهة إلّا الله. من الواضح أنّ هذا تدقيق عقليّ، ومع ذلك لا يمكن اعتباره فلسفة؛ إذ من المسلّم به أنّ الله ليس فيلسوفًا، ولا يُعتبر كتابه كتابًا فلسفيًّا. بناء على هذا، فإنّ التدقيقات العقليّة في القضايا المهمّة كالعقائد، هي ممكنة وجائزة، حتّى مع عدم حبّ الفلسفة. كما أنّني أيضًا لا أحبّ الفلسفة؛ لأنّها وإن كانت بعض نتائجها صحيحة، إلّا أنّ أسلوبها يختلف عن أسلوب العقلاء، وهي أكثر ذهنيّة وتجريديّة ممّا ينفعهم. لذلك، فإنّي أرى الفلسفة أمرًا غير عقلائيّ؛ لأنّ الفلسفة، حسب تعريفي، هي التفكير في أمور لا يفكّر فيها العقلاء عادة، كأصالة الوجود والماهيّة وأحكام الجوهر والأعراض، وإلّا فإنّ التفكير في أمور يفكّر فيها العقلاء عادة، وإن كان بتدقيق عقليّ، ليس فلسفة، بل هو مجرّد التعقّل. بناء على هذا، فإنّ ما يميّز الفلسفة من التعقّل أكثرَ من أسلوبها موضوعُها.

مبدأ الحسن والقبح

يتّضح ممّا قلناه أنّ التنازع الذي مضى عليه ألف عام بين الأشاعرة والعدليّة في مبدأ الحسن والقبح لم يكن له وجه، بل كان تنازعًا لفظيًّا؛ فقد كان الأشاعرة يعتقدون أنّ مبدأ الحسن والقبح هو أمر الله ونهيه، وليس هناك حسن أو قبح قبل أمر الله ونهيه؛ بمعنى أنّ كلّ شيء استحسنه الله فهو حسن، وكلّ شيء استقبحه الله فهو قبيح، وهذا هو المبدأ الذي يسمّونه «الحسن والقبح الشّرعيّين»، وكان العدليّة يعتقدون أنّ مبدأ الحسن والقبح ليس أمر الله ونهيه، بل مبدأ أمر الله ونهيه هو الحسن والقبح، ومبدأ الحسن والقبح هو العقل دون الشّرع؛ بمعنى أنّ الله قد أمر بما هو حسن ونهى عمّا هو قبيح، والحُسن والقبح من العناوين الحقيقيّة التي لم تنشأ من اعتبار الشّرع، وهذا هو المبدأ الذي يسمّونه «الحسن والقبح العقليّين»،

---

١. الأنبياء/ ٢٢

في حين أنّ العقل والشّرع، حسبما قلناه، ينبعان من منبع واحد ويرجعان إلى مرجع واحد، وهو الله الذي لا تفاوت في أفعاله التكوينيّة والتشريعيّة. لذلك، فإنّ مبدأ الحسن والقبح هو أمر الله ونهيه، إلّا أنّ أمر الله ونهيه يظهر في صورتين: إحداهما الأمر والنّهي التشريعيّ الذي يتجلّى في الشّرع، والأخرى الأمر والنّهي التكوينيّ الذي يتجلّى في العقل، وبما أنّه من المستحيل أن يجتمع أمر الله ونهيه في موضوع واحد، فإنّ تعارض الشّرع والعقل مستحيل. الحاصل أنّ مبدأ الحسن والقبح هو الله سبحانه وتعالى.

المقدّمة الثانية: موانع المعرفة

إنّ النّظر فيما يمكن معرفته، إذا وقع في ضوء العقل، يقتضي معرفته؛ كالنّظر إلى ما يمكن رؤيته، وإذا وقع في ضوء النور يقتضي رؤيته. مع ذلك، كثيرًا ما يقع أنّ إنسانًا ينظر في شيء ليعرف حسنه أو قبحه، لكنّه لا يصل إلى مقصوده، وقد يصل إلى ضدّ مقصوده، بمعنى أنّه يعرف الحسن قبيحًا والقبيح حسنًا؛ كالذي قال الله تعالى فيه: ﴿أَفَمَنْ زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فَرَآهُ حَسَنًا﴾[1]. سبب هذا الفشل والخطإ الكبيرين وجود عوامل في نفس الآدميّ تمنعه من نيل المعرفة على رغم النّظر، مثل حجب دون عينيه تمنعه من رؤية الأشياء؛ كما قال الله تعالى في الكافرين: ﴿الَّذِينَ كَانَتْ أَعْيُنُهُمْ فِي غِطَاءٍ عَنْ ذِكْرِي وَكَانُوا لَا يَسْتَطِيعُونَ سَمْعًا﴾[2]، وقال أيضًا: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَدًّا وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدًّا فَأَغْشَيْنَاهُمْ فَهُمْ لَا يُبْصِرُونَ﴾[3]. هذه العوامل المشؤومة والخطيرة تسمّى «موانع المعرفة». بناء على هذا، فإنّ العقل، وإن كان مقتضيًا للمعرفة، إلّا أنّه يصل إليها عندما لا يكون مانع في طريقه، ولا يقدر عليها عندما يكون في طريقه مانع. لهذا السّبب، فإنّ الوقوف على موانع المعرفة وإزالتها يُعتبران مقدّمة المعرفة، ومن ثمّ فهما ضروريّان.

---

١. فاطر/ ٨
٢. الكهف/ ١٠١
٣. يس/ ٩

أهمّ موانع المعرفة ما يلي:[١]

١. الجهل

الجهل بمعنى عدم العلم، هو أهمّ موانع المعرفة، بل أصلها؛ لأنّ نسبته إلى المعرفة كنسبة الشيء إلى ضدّه، ولا يوجد مانع إلّا وقد نشأ منه[٢]؛ كما قال الله تعالى: ﴿كَذَلِكَ يَطْبَعُ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾[٣].

[ضرورة العلم بالمفاهيم ومصاديقها]

من الواضح أنّ العقل لكي يعرف المجهول يحتاج إلى معلومات، حتّى يحصل على معرفته من خلال تركيبها؛ كما أنّه لمعرفة حقّانيّة الشيء، يحتاج إلى معرفة الحقّ من جانب ومعرفة الشيء من جانب آخر، حتّى يصل من خلال مقارنتهما إلى معرفة أنّه حقّ أم لا. من هنا يُعلم أنّ العلم بمفهوم الشيء غير كافٍ لمعرفته، والعلم بمصداقه ضروريّ أيضًا، في حين أنّ العلم بمصداقه أكثر صعوبةً من العلم بمفهومه؛ لأنّ مصداقه خارج عن نفس الآدميّ، ومعرفة ما هو خارج عن نفس الآدميّ أكثر صعوبةً من معرفة ما هو في نفسه؛ كما أنّ معرفة الحقّ والباطل من حيث المفهوم ليست صعبة، وتتحصّل بجهد الذهن، ولكنّ معرفتهما من حيث المصداق صعبة، ولا تتحصّل إلّا بجهد الجوارح، ولذلك ترى النّاس يختلفون في مصداق شيء لا يختلفون في مفهومه.

---

١. يرى حفظه الله تعالى أنّ موانع المعرفة سبعة؛ لأنّها أبواب جهنّم، وقد قال الله تعالى: ﴿لَهَا سَبْعَةُ أَبْوَابٍ لِكُلِّ بَابٍ مِنْهُمْ جُزْءٌ مَقْسُومٌ﴾ (الحجر/ ٤٤).

٢. إنّما عبّر عن الجهل بمانع المعرفة لأنّ الجهل بالشيء إذا كان مركّبًا فهو مانع للعلم بالشيء نفسه؛ نظرًا لأنّ صاحبه لا يسعى للعلم به، فيبقى جاهلًا، وإذا كان بسيطًا فهو مانع للعلم بلوازم الشيء؛ نظرًا لأنّ الجهل بالمقدّمة يمنع العلم بذي المقدّمة، فصحّ وصف الجهل بمانع المعرفة في كلتا الحالتين.

٣. الرّوم/ ٥٩

بناء على هذا، فإنّ فقدان المعلومات اللازمة لمعرفة الشيء، سواء من حيث المفهوم أو من حيث المصداق، هو مانع لمعرفته، وتحصيل المعلومات اللازمة لمعرفته، سواء من حيث المفهوم أو من حيث المصداق، أمر ضروريّ.

[وجوب طلب العلم]

هذا ما يسمّى في الإسلام «طلب العلم» ويُعتبر فريضة على كلّ مسلم[١]؛ بحيث أنّ الله تعالى قال[٢]: ﴿وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾[٣]. مع ذلك، من الغريب أنّ كثيرًا من المسلمين يشكّكون في وجوبه، بل أكثرهم لا يرونه واجبًا؛ إذ يزعمون أنّ طلب العلم واجب على طائفة منهم، وبقيام تلك الطائفة يسقط عن الآخرين، ويكفي الآخرين أن يقلّدوهم. في حين أنّ طلب العلم واجب لضرورة العلم، وتقليد الآخرين لا يفيد العلم، سواء كانوا أمواتًا أم أحياءً، ولذلك لا يُعتبر المقلّد عالمًا، وهذا ما ليس فيه خلاف، وعليه فإنّ أكثر المسلمين جاهلون؛ لأنّ معارفهم تقليديّة، بل أكثر الذين قاموا منهم بطلب العلم أيضًا لا يُعتبرون علماء؛ لأنّهم طلبوا العلم من خلال تقليد المتقدّمين، والعلم لا يحصل من خلال التقليد؛ لأنّ العلم يقينيّ والتقليد ظنّيّ، واليقينيّ لا يحصل بالظنّيّ؛ كما قال الله تعالى: ﴿وَمَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ ۖ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ ۖ وَإِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا﴾[٤]. لذلك، فإنّ المسلمين الذين يقلّدونهم، إنّما يقلّدون الذين هم أنفسهم مقلّدون لآخرين، وما هذا إلا بناء ظنّ على ظنّ آخر؛ كما قال الله تعالى: ﴿ظُلُمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ﴾[٥].

---

١. كما جاء في الحديث: «طَلَبُ الْعِلْمِ فَرِيضَةٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ»، وهو حديث مشهور متواتر. انظر لمعرفة شهرته: معرفة علوم الحديث للحاكم، ص٩٢، وجامع بيان العلم وفضله لابن عبد البرّ، ج١، ص٢٣، ولمعرفة تواتره: نظم المتناثر من الحديث المتواتر للكتانيّ، ص٣٥.

٢. يعني حتّى لنبيّه صلّى الله عليه وآله وسلّم.

٣. طه/ ١١٤

٤. النّجم/ ٢٨

٥. النّور/ ٤٠

[الجهل؛ أصل مشاكل المسلمين]

لا شكّ أنّ مشاكل المسلمين تعود قبل كلّ شيء إلى الجهل الذي قد أحاط بهم؛ لأنّهم في حصار الجهل من ثلاث جهات:

[الجهل بالإسلام]

فمن جهة، إنّهم لا يعرفون الإسلام ولا يسعون لمعرفته، بل سعيهم مبذول للحياة الدّنيا، ومعرفتهم مبنيّة على التقليد؛ كما قال الله تعالى: ﴿مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ﴾[1]. حتّى الذين يسعون منهم للإسلام ولا ينوون شيئًا سوى خدمته، غالبًا ما لا يعرفونه بالعقل، وإنّما يحرّكهم العواطف؛ بحيث أنّ أكثرهم كالأغنام التي تنساق إلى حيث تُساق! في حين أنّ جهلهم ناقض لغرضهم، وغفلتهم تؤدّي إلى ضدّ مقصودهم؛ لأنّ حبّ الإسلام قبل معرفته غير نافع، والعمل له قبل العلم به أمر خطير؛ بالنّظر إلى أنّ المحبّ الجاهل يريد أن ينفعه فيضرّه، والعامل الغافل يريد أن يخدمه فيخونه. لذلك، فإنّ معرفة الإسلام مقدّمة على حبّه، والعلم به ضروريّ قبل العمل له، ولكن يبدو أنّ أكثر المسلمين يحبّون الإسلام وهم لا يعرفونه، ويعملون له ولا علم لهم به؛ كالذين قال الله تعالى فيهم: ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانِيَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ﴾[2].

[أسباب الجهل بالإسلام]

إنّ جهلهم هذا بالإسلام هو ميراث أسلافهم، وقد تسبّب عن أسباب شتّى؛ منها أنّهم لا يولون اهتمامًا كافيًا لمعرفة الإسلام وهم في غفلة من وجوبها على آحادهم، ومنها أنّهم لا يرون العقل معيار المعرفة ولا يعطون أهمّيّة لتوافق تصوّراتهم عن الإسلام معه، بل قد ينفرون منه وتعجبهم مخالفته،

---

١. النّساء/ ١٥٧

٢. البقرة/ ٧٨

ومنها أنّهم لمعرفة عقائد الإسلام، مع أنّها لا بدّ أن تكون يقينيّة، يستندون إلى الرّوايات الظنّيّة، بل يتّبعون مذاهب المتكلّمين الذين لا أصل لاتّباعهم في الإسلام، ومنها أنّهم لمعرفة أحكام الإسلام لا يراجعون مصادره الرئيسيّة، ولكن يقلّدون مذاهب الفقهاء الذين لا دليل لتقليدهم، بل الدليل لعدم تقليدهم، ومنها أنّهم لمعرفة عقائد الإسلام وأحكامه يهتمّون بالرّوايات أكثر ممّا يهتمّون بالقرآن، بل لا يبالون بمخالفة اعتقاد أو عمل للقرآن إذا كانت له رواية، بحيث أنّ بعض اعتقاداتهم وأعمالهم متناقضة مع القرآن، كاعتقادهم برؤية الله تعالى بالعين، مع أنّه مخالف لصريح القرآن[١]، وحكمهم بوقوع الطلاق الثلاث في مجلس واحد، مع أنّه مخالف لظاهر القرآن[٢]، ومنها أنّهم يعتبرون بعض كتب الرّواية صحيحة، بل يقيسونها بالقرآن[٣] ويحسبونها أهمّ أساس لمعرفة الإسلام، مع أنّها كسائر الكتب، بل لعلّها أضعف من بعض الكتب الأخرى، وفيها روايات ضعيفة وموضوعة،

---

١ . أراد بصريح القرآن قوله تعالى: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ (الأنعام/ ١٠٣)، وقوله تعالى: ﴿لَنْ تَرَانِي﴾ (الأعراف/ ١٤٣) بصيغة التأبيد.

٢ . أراد بظاهر القرآن قوله تعالى: ﴿إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ﴾ (الطّلاق/ ١)؛ فإنّه ظاهر في أنّ لكلّ تطليقة عدّة لا بدّ من إحصائها.

٣ . أراد قولهم في صحيح البخاريّ ومسلم أنّهما أصحّ الكتب بعد كتاب اللّه، وهو منكر من القول؛ لأنّه لا يقاس بكتاب اللّه كتاب بشر، ومن قاس به كتاب بشر فقد حطّ من قدره، والطامّة الكبرى أنّ قولهم هذا ليس إساءة تعبير منهم فقط، بل هو إخبار عن نهج منحرف قد نهجوه عمليًّا، وذلك أنّهم قد أنزلوا الكتابين منزلة كتاب اللّه؛ كما يقولون أنّ كلّ ما فيهما صحيح مقطوع بصحّته من دون أن يُنظر فيه، وهذه صفة كتاب اللّه الذي ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ (فصّلت/ ٤٢)؛ فتراهم لا يصبرون على أيّ انتقاد لهما، كأنّهما كتابان من عند اللّه نزلا بعد القرآن، ومن كفر بحرف منهما فقد كفر باللّه ورسوله، وترى كثيرًا منهم يهتمّون بختمهما كما يهتمّون بختم القرآن، ولهم عند ختمهما بدع واحتفالات، وهذا يدلّ بوضوح على أنّهم قد أنزلوهما منزلة كتاب اللّه، ﴿سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ (يونس/ ١٨).

مثل الكتاب المسمّى بـ«صحيح البخاري» الذي لا يخفى ضعف كثير من رواياته حتّى على قاعدة أهل الحديث، بحيث أنّ إنكار ذلك ليس سوى إنكار محسوس[١]، ومنها أنّهم يتجاهلون بعض الرّوايات الصّحيحة ويضعّفون بعضها؛ لأنّها لا توافق مذهبهم وإن كانت موافقة للقرآن والعقل، كالرّوايات الواردة في وجوب التمسّك بأهل البيت، مع أنّهم يصحّحون بعض الرّوايات الضعيفة، بل يقبلون بعض الرّوايات الموضوعة؛ لأنّها توافق آراءهم وإن كانت مخالفة للقرآن والعقل، كالرّوايات الواردة في وجوب طاعة الحكّام الجائرين، ومنها أنّهم يحترزون من النّظر في تاريخ الإسلام وينهون عن ذلك[٢]، بل يكتمون بعض حقائقه أو يحرّفونها عمدًا[٣]، مخافة أن يضلّوا بالاطّلاع عليه، مع أنّهم لا يهتدون إلّا بالاطّلاع عليه،

---

١ . لمعرفة ذلك، راجع: «التنبيهات الهامّة على ما في صحيحي البخاريّ ومسلم من الطامّة» لمكتب السيّد المنصور حفظه اللّه تعالى.

٢ . كما روى أبو بكر الخلّال (ت٣١١هـ) في كتاب «السنّة» (ج٣، ص٥٠١)، عن إبراهيم بن صالح، قال: «كُنْتُ رَفِيقَ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ عِنْدَ عَبْدِ الرَّزَّاقِ، فَجَعَلْنَا نَسْمَعُ، فَلَمَّا جَاءَتْ تِلْكَ الْأَحَادِيثُ الَّتِي فِيهَا بَعْضُ مَا فِيهَا، قَامَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ فَاعْتَزَلَ نَاحِيَةً، وَقَالَ: مَا أَصْنَعُ بِهَذِهِ؟! فَلَمَّا انْقَطَعَتْ تِلْكَ الْأَحَادِيثُ، جَاءَ فَجَعَلَ يَسْمَعُ»، وعن يحيى بن معين، قال: «كَانُوا عِنْدَ عَبْدِ الرَّزَّاقِ: أَحْمَدُ، وَخَلَفٌ، وَرَجُلٌ آخَرُ، فَلَمَّا مَرَّتْ تِلْكَ الْأَحَادِيثُ، وَضَعَ أَحْمَدُ إِصْبَعَيْهِ فِي أُذُنَيْهِ طَوِيلًا، حَتَّى مَرَّ بَعْضُ الْأَحَادِيثِ، ثُمَّ أَخْرَجَهُمَا، ثُمَّ رَدَّهُمَا حَتَّى مَضَتِ الْأَحَادِيثُ كُلُّهَا»!

٣ . كما روى أبو بكر الخلّال (ت٣١١هـ) في كتاب «السنّة» (ج٣، ص٥٠١)، أنّ رجلًا سأل أحمد بن حنبل عن الحديث فيه على أصحاب رسول اللّه صلّى اللّه عليه وآله وسلّم شيء، أيرويه كما سمعه؟ قال: «مَا يُعْجِبُنِي أَنْ يَرْوِيَ الرَّجُلُ حَدِيثًا فِيهِ عَلَى أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ شَيْءٌ، وَإِنِّي لَأُضْرِبُ عَلَى غَيْرِ حَدِيثٍ مِمَّا فِيهِ عَلَى أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ شَيْءٌ»، وروى عن عليّ بن إسماعيل البندنجيّ، قال: «جَمَعْنَا أَحَادِيثَ فِيمَا كَانَ بَيْنَ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، وَأَتَيْنَا بِهَا سُوَيْدَ بْنَ سَعِيدٍ، فَأَبَى أَنْ يَقْرَأَهَا عَلَيْنَا، قَالَ: كَتَبَ إِلَيَّ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: يَا أَبَا مُحَمَّدٍ، لَا تُحَدِّثْ بِهَذِهِ الْأَحَادِيثَ، فَكَانَ إِذَا مَرَّ مِنْهَا بِشَيْءٍ لَمْ يُحَدِّثْ بِهِ»، وروى عن العبّاس بن محمّد الدوريّ، قال: «سَمِعْتُ مُحَاضِرَ، وَرَأَيْتُ فِي كُتُبِهِ أَحَادِيثَ مَضْرُوبٌ عَلَيْهَا، فَقُلْتُ: مَا هَذِهِ الْأَحَادِيثُ الْمَضْرُوبُ عَلَيْهَا؟ فَقَالَ: هَذِهِ الْعَقَارِبُ، نَهَانِي ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ أَنْ أُحَدِّثَ بِهَا»!

ومنها أنّهم لا يراجعون غير كتبهم ولا ينظرون في كتب مخالفيهم من المسلمين، بل يحترزون من الاستماع لأقوالهم ويتّقون الاطّلاع على أدلّتهم، مخافة أن يضلّوا بذلك أو يقفوا على ضلالة أنفسهم، وهذا بسبب الشّكّ الذي هم فيه منغمرون؛ كالذين قال الله تعالى فيهم: ﴿بَلْ هُمْ فِي شَكٍّ يَلْعَبُونَ﴾[1].

[عواقب الجهل بالإسلام]

لقد كانت عاقبة هذا النهج أن انقلبت عقائد الإسلام وانتكست أحكامه؛ اعتُبر الشّرك الجليّ توحيدًا، والبدعة المحقّقة سنّة، والحلال البيّن حرامًا، والحرام البيّن حلالًا، ومن هو كافر حقًّا مسلمًا، ومن هو مسلم حقًّا كافرًا! قد تنقّب الباطل بنقاب الحقّ، واستتر الحقّ تحت ستار الباطل! تظهر كلّ يوم في مكان فرقة، ويولد كلّ ليلة في زاوية مذهب! قد جلس الظنّ مجلس العلم، وقام التخمين مقام اليقين؛ كما قال الله تعالى: ﴿إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ﴾[2]، في حين أنّ الظنّ يختلف باختلاف الأسباب، والتخمين يتعدّد بتعداد الآدميّين، وهذا لا يخلق شيئًا غير التنازع؛ كما لم يخلق شيئًا غيره، والمسلمون متورّطون فيه أينما كانوا.

[الجهل بأهل الإسلام]

من جهة أخرى، إنّهم لا يتعارفون فيما بينهم، وليس لبعضهم علم بآراء بعض، ولذلك لا يحبّ بعضهم بعضًا، ويتّهم بعضهم بعضًا بأمور سيّئة، في حين أنّهم ليسوا على بيّنة ممّا ينسبونه في الغالب، وإنّما يتّبعون سوء الظنّ؛ لأنّهم قد قطعوا التواصل بينهم، وافترقوا مذهبيًّا وسياسيًّا وعنصريًّا؛ كالذين قال الله تعالى فيهم: ﴿مِنَ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا ۖ كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾[3]؛

---

١. الدّخان/ ٩
٢. الأنعام/ ١١٦
٣. الرّوم/ ٣٢

كما أنّ المسلمين السّنّة يبغضون المسلمين الشّيعة، وأنّ المسلمين في بلد يعتبرون مسلمي سائر البلاد أجانب، وأنّ المسلمين العرب يترفّعون عن المسلمين العجم، وهذا بسبب جهلهم بالقواسم المشتركة بينهم نتيجةً للانقسامات المذهبيّة والسّياسيّة والعنصريّة التي لا أساس لها في الإسلام. من الواضح أنّهم لو كانوا على تواصل كافٍ، لأدركوا القواسم المشتركة بينهم، وحلّوا خلافاتهم على أساس تلك القواسم. على سبيل المثال، لو كان المسلمون السّنّة يتواصلون مع المسلمين الشّيعة بما فيه الكفاية، لعلموا أنّهم مؤمنون بأصول الإسلام وملتزمون بمبانيه، ولا يحسبون القرآن محرّفًا، ولا يقذفون أزواج النّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم، ولا يسبّون أصحابه، إلّا قليلًا من عوامّهم، ولذلك لا دليل لمعاداتهم جميعًا. إنّي لأحزن جدًّا عندما أرى أنّ العديد من المسلمين السّنّة في السّعوديّة والعراق وسوريا وباكستان وأفغانستان وبلاد أخرى يعتبرون محاربة المسلمين الشّيعة جهادًا ويفضّلونها على محاربة الكفّار الحربيّين، مع أنّ عقائد المسلمين الشّيعة وأعمالهم، وإن كان فيها بعض الاختلاف عن عقائد المسلمين السّنّة وأعمالهم، هي في إطار الإسلام، ولذلك لا وجه لمحاربتهم، بل موالاتهم واجبة[1].

---

١ . من الطرائف في هذا الباب ما حكاه سبط ابن الجوزيّ في «مرآة الزمان» (ج١٨، ص٤٧٦)، قال: «مِنَ الْعَجَائِبِ فِي سَنَةِ ٤٤٢ أَنَّهُ اصْطَلَحَ السُّنَّةُ وَالشِّيعَةُ، وَصَارَتْ كَلِمَتُهُمْ وَاحِدَةً، وَسَبَبُهُ أَنَّ السُّلْطَانَ وَلَّى شُرَطَ بَغْدَادَ مِنَ الْجَانِبَيْنِ أَبَا مُحَمَّدِ بْنَ النَّسَوِيِّ الَّذِي كَانَ يَقْتُلُ النَّاسَ فِي دَارِهِ، وَكَانَ فَاتِكًا، فَلَمَّا وَلَّاهُ السُّلْطَانُ أُذِّنَ فِي بَابِ الْبَصْرَةِ [مَحَلِّ السُّنَّةِ] بِحَيَّ عَلَى خَيْرِ الْعَمَلِ، وَقُرِئَ فِي الْكَرْخِ [مَحَلِّ الشِّيعَةِ] فَضَائِلُ الصَّحَابَةِ، وَتَرَحَّمُوا عَلَيْهِمْ، وَمَضَى أَهْلُ السُّنَّةِ وَالشِّيعَةِ إِلَى مَقَابِرِ قُرَيْشٍ، وَاجْتَمَعُوا عِنْدَ [قَبْرِ] مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ، وَقُرِئَ بِبَابِ الْبَصْرَةِ فَضَائِلُ أَهْلِ الْبَيْتِ، وَخَرَجَ أَهْلُ بَابِ الْبَصْرَةِ وَالْكَرْخِ وَتِلْكَ الْمَحَالِّ إِلَى زِيَارَةِ الْمَشْهَدَيْنِ الْحَائِرِ وَالْكُوفَةِ، وَهَذَا مِنَ الْعَجَائِبِ، فَإِنَّ الْفِتَنَ كَانَتْ قَائِمَةً، وَالدِّمَاءُ تُسْفَكُ، وَالْأَمْوَالُ تُنْهَبُ، وَكَانَ الْمُلُوكُ وَالْخُلَفَاءُ يَعْجِزُونَ عَنْ رَدِّهِمْ، وَإِنَّمَا حَمَلَهُمْ عَلَى ذَلِكَ بُغْضُ ابْنِ النَّسَوِيِّ، وَعِنْدَ الْحَفَائِظِ تَذْهَبُ الْأَحْقَادُ»، وذكره الذهبيّ في «العبر» (ج٢، ص٢٨١) أيضًا، وقال أنّ السنّة والشّيعة «تَحَابُّوا وَتَوَادُّوا، وَهَذَا شَيْءٌ لَمْ يُعْهَدْ مِنْ دَهْرٍ»! فدلّ ذلك على أنّه ممكن إذا راعوا مصلحة مشتركة!

إنّي قد شافهت العديد من المسلمين السّنّة؛ إنّهم لا يعرفون عن المسلمين الشّيعة شيئًا إلّا ما قد سمعوه من المسلمين السّنّة؛ لأنّهم لا يتحاورون مع المسلمين الشّيعة، ولا يقرؤون كتبهم المعتبرة، ويكذّبونهم وهم لا يعلمون آراءهم وأدلّتهم؛ كالذين قال الله تعالى فيهم: ﴿بَلْ كَذَّبُوا بِمَا لَمْ يُحِيطُوا بِعِلْمِهِ وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُ ۚ كَذَٰلِكَ كَذَّبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ ۖ فَانْظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الظَّالِمِينَ﴾[1]، في حين أنّ المسلمين الشّيعة يراجعون الكتب المعتبرة للمسلمين السّنّة، ويدرسون آراءهم وأدلّتهم، ولو أنّ ذلك لا يداني دراسة آراء وأدلّة أنفسهم.

الواقع أنّ كثيرًا من المسلمين لم يطّلعوا على كثير من آراء إخوانهم وأدلّتهم، ومن الواضح أنّه لا يمكن في هذه الحال أن تكون لهم معرفة بها، مع أنّ عدم معرفة بعض المسلمين بآراء بعضهم وأدلّتهم، يؤدّي إلى سوء الظنّ وسوء القول وسوء الفعل فيما بينهم وسيطرة أعداء الإسلام عليهم. بالإضافة إلى ذلك، فإنّ اكتفاء المرء بمعرفة آرائه وأدلّته وامتناعه عن معرفة آراء الآخرين وأدلّتهم، يحرمه من إدراك نقاط ضعفه وقوّة الآخرين، ويمنعه من معرفة «القول الأحسن» واتّباعه، في حين أنّ الله تعالى قال: ﴿فَبَشِّرْ عِبَادِ ۝ الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ ۚ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ هَدَاهُمُ اللَّهُ ۖ وَأُولَٰئِكَ هُمْ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾[2].[3]

---

١. يونس/ ٣٩

٢. الزّمر/ ١٧-١٨

٣. كما روي عن أيّوب السّختيانيّ (ت١٣١هـ)، وهو من كبار أهل العلم، أنّه كان في مجلس فيه أعرابيّ، فقال للأعرابيّ: «لَعَلَّكَ قَدَرِيٌّ»! قال: «وَمَا الْقَدَرِيُّ؟!» فأخبره بمحاسن قولهم، فقال: «أَنَا ذَاكَ»! ثمّ أخبره بما يعيب النّاس من قولهم، فقال: «لَسْتُ بِذَاكَ»! ثمّ أخبره بمحاسن أهل الحديث، فقال: «أَنَا ذَاكَ»! ثمّ أخبره بما يعيب النّاس من قولهم، فقال: «لَسْتُ بِذَاكَ»! فقال أيّوب: «هَكَذَا يَفْعَلُ الْعَاقِلُ، يَأْخُذُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ أَحْسَنَهُ» (الأخبار الموفقيات للزبير بن بكار، ص٦٧؛ العقد الفريد لابن عبد ربّه، ج٤، ص٧٠).

[الجهل بأعداء الإسلام]

من جهة أخرى، إنّهم لا يعرفون أعداء الإسلام وليسوا على علم بعداوتهم له؛ فقد ظهرت في العالم تيّارات إلحاديّة جديدة، وانتظمت ضدّ الله جهود شيطانيّة سرّيّة. قد خرج عبدة الشيطان من غرفهم المظلمة، وبرز السحرة من مخابئهم، ليقيموا بمعاونة الأقوياء المفسدين والأثرياء الملحدين حاكميّة الكفر على العالم، والمسلمون في هذه الأثناء، دون إدراك لما يحدث، منشغلون بقضايا ثانويّة وغير مهمّة، ويتنازعون عليها؛ كما أنّهم يختصمون في وضع الكفّين تحت السّرّة أو فوقها في الصّلاة، وجلّ همّهم منع زوّار القبور من الاقتراب منها؛ كما أنّ طلبتهم للعلم أيضًا لا يهتمّون بشيء غير معرفة مذاهبهم، ولا يلقون بالًا للتعرّف على عالم الكفر وما يجري فيه؛ كما قال الله تعالى: ﴿ذَلِكَ مَبْلَغُهُمْ مِنَ الْعِلْمِ﴾[1]. هكذا اتّحد الكافرون وهم ملل شتّى لمحاربة الإسلام، في حين أنّ المسلمين قد تفرّقوا وهم ملّة واحدة، وما كانت نتيجة ذلك غير سيطرة الكافرين على المسلمين.

في هذه الأثناء، كثير من المسلمين يسارعون فيهم ويتّخذونهم أولياء، آملين في خيرهم أو خائفين من شرّهم؛ كما قال الله تعالى: ﴿تَرَى كَثِيرًا مِنْهُمْ يَتَوَلَّوْنَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَبِئْسَ مَا قَدَّمَتْ لَهُمْ أَنْفُسُهُمْ أَنْ سَخِطَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَفِي الْعَذَابِ هُمْ خَالِدُونَ﴾[2]، وقال: ﴿فَتَرَى الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ يُسَارِعُونَ فِيهِمْ يَقُولُونَ نَخْشَى أَنْ تُصِيبَنَا دَائِرَةٌ فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِنْ عِنْدِهِ فَيُصْبِحُوا عَلَى مَا أَسَرُّوا فِي أَنْفُسِهِمْ نَادِمِينَ﴾[3]. لا شكّ أنّ هؤلاء لو كانوا يعرفونهم، ويطّلعون على عداوتهم لهم، لما جعلوا أنفسهم معتمدين عليهم؛ لأنّ طبع الإنسان يزجره عن الاقتراب من الضّرر، وغريزته تدفعه إلى الابتعاد عن الخطر،

---

١. النّجم/ ٣٠
٢. المائدة/ ٨٠
٣. المائدة/ ٥٢

لكنّهم قد نبذوا العقل ودخلوا في زمرة السّفهاء؛ فلا يميّزون نفعهم من ضرّهم ولا صديقهم من عدوّهم، في حين أنّ الكافرين قد تعرّفوا عليهم بالضبط من أجل السّيطرة عليهم، وأدركوا نقاط قوّتهم وضعفهم ليقلّلوا من قوّتهم ويزيدوا في ضعفهم.

إنّ هؤلاء لجهّال حقًّا، ولكنّ الأجهل منهم المسلمون الذين يوالون الكافرين ويعادون المسلمين، مع أنّ موالاة الكافرين لا تستلزم معاداة المسلمين، وبعض أولياء الكافرين لا يعادون المسلمين؛ كما قال الله تعالى فيهم: ﴿سَتَجِدُونَ آخَرِينَ يُرِيدُونَ أَنْ يَأْمَنُوكُمْ وَيَأْمَنُوا قَوْمَهُمْ﴾[1]. لذلك، من الغريب أنّ بعض المسلمين يوالون الكافرين ويعادون إخوانهم، متوهّمين أنّ الكافرين يريدون خيرهم وإخوانهم يريدون شرّهم؛ كبعض المسلمين في أفغانستان، الذين يعتبرون عشرات من الدّول الكافرة والمعتدية أولياءهم، لكنّهم يحسبون دولتين مسلمتين ومجاورتين عدوًّا لهم![2]

بالإضافة إلى ذلك، فإنّ فريقًا من أعداء الإسلام هم المنافقون الذين يُعدّون من المسلمين، مع أنّهم كافرون بما أنزل الله على رسوله، ويتعاونون مع الكافرين على تدمير الإسلام وتسليط الكفر على العالم، وهذا في حين أنّ المسلمين لا يعرفونهم وليسوا على بيّنة من كفرهم؛ كما أخبر الله تعالى عن كفرهم فقال: ﴿وَلَوْ كَانُوا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالنَّبِيِّ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مَا اتَّخَذُوهُمْ أَوْلِيَاءَ وَلَكِنَّ كَثِيرًا مِنْهُمْ فَاسِقُونَ﴾[3]. إنّهم في الحقيقة طائفة من الكافرين يُعتبرون حكّامًا مسلمين ويُدعمون من قبل الكافرين لحكم المسلمين من أجل تأمين مصالح الكافرين بين المسلمين. لا شكّ أنّ في مقدّمة هؤلاء الحكّامَ السّعوديّين الذين قد وضعوا أيديهم علانيةً في أيدي أعداء الإسلام، ويحاولون تدمير الإسلام على الصّعيدين السّياسيّ والثقافيّ.

---

١. النّساء/ ٩١

٢. يريد بهما إيران وباكستان؛ فإنّهم يبغضونهما كثيرًا، ويتّهمونهما بكلّ سوء.

٣. المائدة/ ٨١

فمن جهة، على الصّعيد السّياسيّ، يتعاونون مع الكافرين الحربيّين ويدعمون الفرق المفسدة والمحاربة في البلاد الإسلاميّة، ومن جهة أخرى، على الصّعيد الثقافيّ، يفرّقون بين المسلمين ويروّجون العقائد الشّركيّة باسم التوحيد، في حين أنّ كثيرًا من المسلمين يحسبونهم خدّام الحرمين ومروّجي العقيدة الصّحيحة!

بالجملة، إنّ الجهل بالإسلام يوجب انحراف المسلمين، والجهل بالمسلمين يوجب اختلافهم، والجهل بالكافرين يوجب انهزامهم، وهذه هي الطامّة التي قد حلّت بهم والفتنة التي قد عمّتهم، والطريق الوحيد للتخلّص منها هو طلب العلم ونشره في الجهات الثلاثة.

٢. التقليد

مانع آخر للمعرفة هو «التقليد» كما تبيّن، وهو اتّباع قول الغير أو فعله من دون دليل، وقد شاع في خمسة أنواع:

[الأوّل: تقليد السّلف]

أحد أنواع التقليد الشائعة هو اتّباع قول السّلف وفعلهم؛ كما قال الله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ مَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ فِي قَرْيَةٍ مِنْ نَذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُتْرَفُوهَا إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَى أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَى آثَارِهِمْ مُقْتَدُونَ﴾[1]. ذلك بأنّ كثيرًا من النّاس يعتقدون أنّ ما قاله أو فعله سلفهم هو أصحّ بالضّرورة ممّا يقولونه أو يفعلونه، مع أنّ هذا الاعتقاد مجرّد وهم، ولا أساس له في العقل؛ إذ لا شكّ أنّ كون ما يقوله الإنسان أو يفعله أصحّ أو غير أصحّ لا يتّبع وقت ولادته، بل يتّبع كونه أكثر أو أقلّ توافقًا مع العقل، وهو لا يتلازم مع تقدّم ولادة الإنسان أو تأخّرها؛

---

١. الزّخرف/ ٢٣

كما أنّه لا ريب في عدم صحّة كثير من أقوال السّلف وأفعالهم، بل حَكَم الله تعالى بأنّ أكثرهم ضلّوا وهلكوا؛ كما قال: ﴿وَلَقَدْ ضَلَّ قَبْلَهُمْ أَكْثَرُ الْأَوَّلِينَ﴾[١]، وقال: ﴿أَلَمْ نُهْلِكِ الْأَوَّلِينَ﴾[٢]. هذا يعني أنّ اتّباع السّلف اعتبارًا لتقدّمهم الزمنيّ، معارض لأصول الإسلام، بل لضروريّاته؛ بناء على أنّ ضروريّ الإسلام كلّ ما يُعلم من صريح قول الله تعالى في كتابه، ولا شكّ أنّ عدم ضرورة اتّباع السّلف هو من هذا القبيل؛ لأنّ الله تعالى قال في كتابه صراحةً: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا ۗ أَوَلَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْئًا وَلَا يَهْتَدُونَ﴾[٣]، وقال: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَى مَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ قَالُوا حَسْبُنَا مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا ۚ أَوَلَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ شَيْئًا وَلَا يَهْتَدُونَ﴾[٤]، وقال: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا ۚ أَوَلَوْ كَانَ الشَّيْطَانُ يَدْعُوهُمْ إِلَى عَذَابِ السَّعِيرِ﴾[٥]، وقال: ﴿وَإِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً قَالُوا وَجَدْنَا عَلَيْهَا آبَاءَنَا وَاللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا ۗ قُلْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ ۖ أَتَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾[٦]. بهذا يتّضح أنّ الاعتقاد بضرورة اتّباع السّلف لا أصل له في الإسلام، وهو من اعتقادات المشركين، وإنّما يُعتبر مانع المعرفة لأنّ أهله يحسبون الحقّ باطلًا إذا كان مخالفًا لأقوال السّلف أو أفعالهم؛ إذ يزعمون أنّه لو كان حقًّا لم يخف عن السّلف، وكلّ ما خفي عن السّلف فهو بدعة؛ كما أخبر الله تعالى عن قولهم فقال: ﴿مَا سَمِعْنَا بِهَذَا فِي الْمِلَّةِ الْآخِرَةِ إِنْ هَذَا إِلَّا اخْتِلَاقٌ﴾![٧]

---

١. الصّافّات/ ٧١
٢. المرسلات/ ١٦
٣. البقرة/ ١٧٠
٤. المائدة/ ١٠٤
٥. لقمان/ ٢١
٦. الأعراف/ ٢٨
٧. ص/ ٧

[عدم ضرورة اتّباع السّلف]

هذا يلقي الضوء على عدم صحّة نهج السّلفيّين الذين يعتقدون بضرورة اتّباع السّلف؛ لأنّ اتّباع السّلف، إن كان باعتبار أنّهم اتّبعوا العقل، فإنّ العقل موجود للخلف أيضًا، ومع وجوده لا معنى لاتّباع السّلف، وإن كان باعتبار أنّهم اتّبعوا الشّرع، فإنّ الشّرع موجود للخلف أيضًا، ومع وجوده فإنّ اتّباعه أولى من اتّباع السّلف، بل إنّ اتّباع السّلف باعتبار أنّهم اتّبعوا العقل والشّرع، عمل متناقض؛ لأنّ اتّباع السّلف في حالة اتّباعهم العقل والشّرع، مستلزم لاتّباع العقل والشّرع، لا السّلف؛ بالنّظر إلى أنّ السّلف -حسب الفرض- اتّبعوا العقل والشّرع ولم يتّبعوا السّلف، ولذلك فإنّ اتّباع السّلف يقتضي عدم اتّباع السّلف!

نعم، لو كان السّلف بمقتضى كونهم أقرب إلى مبدأ الشّرع أعلم بالشّرع قطعًا، لكان اتّباعهم رجاء الاقتراب من اتّباع الشّرع لا يخلو من وجه، ولكنّ ذلك غير مقطوع به؛ لأنّ كونهم أقرب إلى مبدأ الشّرع لا يستلزم كونهم أعلم بالشّرع، ولعلّه يستلزم خلاف ذلك من بعض الجهات؛ لأنّ معرفة شيء ظهر حديثًا هي أصعب عادةً من معرفة شيء سبق ظهوره؛ فقد كانت الفرصة لمعرفته، والوقت المقضيّ في التعرّف عليه، والتجربة المكتسبة بشأنه، وعدد المطّلعين عليه، أقلّ بطبيعة الحال، وكلّ ذلك يقتضي معرفةً أقلّ به؛ كما أنّ كثيرًا من الأشياء الحديثة لا تُعرف في بداية حدوثها، وإنّما تتيسّر وتتّسع معرفتها بمرور الوقت، ولذلك لم يزل علم المتأخّرين بالأمور التي لا تختصّ بوقت معيّن أكثر من علم المتقدّمين، وهذا واقع محسوس ومجرّب؛ لا سيّما بالنّظر إلى أنّ علم المتأخّرين هو مزيج من علمهم وعلم المتقدّمين، وهذا يقتضي قدرة علميّة أكبر لهم؛ لأنّهم يطّلعون على تجارب المتقدّمين ويضيفونها إلى تجاربهم، فيُنشئون مزيدًا من التجارب للأجيال القادمة.

العودة إلى الإسلام

يبدو أنّ هذه هي القاعدة في معرفة الأشياء التي ليس لها حدّ زمنيّ، ومعرفة الشّرع ليست مستثناة من هذه القاعدة؛ لأنّ الشّرع ليس حدثًا تاريخيًّا مختصًّا بالماضي، بل هو حقيقة جارية في كلّ زمان؛ غير أنّه، بطبيعة الحال، قد كان علم أصحاب النّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم بقوله وفعله بمقتضى مصاحبتهم له أكثر من علم الذين لم يصاحبوه؛ مع ملاحظة أنّ هذا العلم كان مختصًّا بجانب صدور قوله وفعله، ولم يكن بالضّرورة شاملًا لجوانبه الأخرى مثل معانيه ووجوهه وآثاره؛ مع الأخذ في الاعتبار أنّ رواية الحديث لم تكن ملازمة لدرايته، وكان كلّ أعرابيّ يأتي مدينة النّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم قادرًا عليها. لذلك، يمكن استقراء أنّ معرفة المتأخّرين بلطائف القرآن ودقائق الحديث ودلائل العقيدة وظرائف الفقه وطرائف الأخلاق، هي أكثر بوضوح من معرفة المتقدّمين بها، وأنّ الدّراسات والبحوث التي تجري عليها الآن لم تكن ممكنة من قبل، ونتيجتها آلاف من الكتب المبسوطة التي أُنشئت الآن في مختلف أبواب الشّرع، ولم تكن موجودة من قبل، وهذا دليل واضح على التطوّر العلميّ للمسلمين، بحيث أنّ إنكاره مجرّد مكابرة في شيء محسوس.

نعم، إنّ العلم قد انتقل إلى الخلف بواسطة السّلف، وعلم الخلف يستند أساسًا إلى علم السّلف، ولكنّ هذا أيضًا لا يستلزم أن يكون السّلف أعلم من الخلف؛ لأنّه ليس من الممكن فقط أن يصبح المتعلّم أعلم من المعلّم، بل هو من الشائع والمجرّب؛ كما روي: «رُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ وَلَا فِقْهَ لَهُ، وَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ»[1]؛ نظرًا لأنّ المتعلّم يمكنه أن يضمّ علم معلّم إلى علم معلّم آخر، فيحصل على علم أكثر من علم كلّ واحد منهما[2]،

---

١ . هذا حديث مشهور متواتر، وقد جمع ابن حكيم المدينيّ (ت٣٣٣هـ) طرقه في جزء له فيه قول النّبيّ صلّى اللّه عليه وآله وسلّم: «نَضَّرَ اللَّهُ عَبْدًا سَمِعَ مَقَالَتِي فَأَدَّاهَا»، فراجع.

٢ . كما روي أنّ رجلًا جاء إلى النّبيّ صلّى اللّه عليه وآله وسلّم، فقال: «يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيُّ النَّاسِ أَعْلَمُ؟» فقال: «مَنْ يَجْمَعُ عِلْمَ النَّاسِ إِلَى عِلْمِهِ» (مسند الدارميّ، ج١، ص٣٣٢؛ مسند أبي يعلى، ج٤، ص١٣٢؛ صحيح ابن حبان، ج٤، ص٦٧).

ولذلك ليس من الممتنع أن يصبح الخلف أعلم من السّلف؛ كما قال الله تعالى: ﴿نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مَنْ نَشَاءُ ۗ وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾[١]. أمّا رواية أهل الحديث الدّالّة على أفضليّة المسلمين الأوّلين على المسلمين الآخرين بمضمون «خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ»[٢]، فلا تثبت ضرورة اتّباع المسلمين الآخرين للمسلمين الأوّلين؛ لأنّها بصرف النّظر عن تعذّر الأخذ بإطلاقها نظرًا لوجود أئمّة النّفاق في قرن النّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم ووجود أئمّة الظّلم في القرنين من بعده، هي من ناحيةٍ خبر واحد، فلا تفيد اليقين، ومن ناحية أخرى تتعارض مع رواية أهل الحديث الدّالّة على أنّه ليس من المعلوم أفضليّة المسلمين الأوّلين على المسلمين الآخرين بمضمون «مَثَلُ أُمَّتِي مَثَلُ الْمَطَرِ، لَا يُدْرَى أَوَّلُهَا خَيْرٌ أَوْ آخِرُهَا»[٣]، فتتساقط[٤].

---

١. يوسف/ ٧٦

٢. مصنّف ابن أبي شيبة، ج٦، ص٤٠٤؛ مسند أحمد، ج٦، ص٧٦، ج٧، ص١٩٩؛ صحيح البخاريّ، ج٣، ص١٧١، ج٥، ص٢، ج٨، ص٩١؛ صحيح مسلم، ج٧، ص١٨٤؛ سنن الترمذيّ، ج٤، ص٥٠٠ و٥٤٨، ج٥، ص٦٩٥؛ السنن الكبرى للنسائيّ، ج٥، ص٤٤٣؛ السنن الكبرى للبيهقيّ، ج١٠، ص٢٠٩

٣. مسند أبي داود الطيالسيّ، ج٢، ص٣٨، ج٣، ص٥١١؛ مسند أحمد، ج١٩، ص٣٣٤ و٤٤٥، ج٣١، ص١٧٤؛ مشيخة يعقوب بن سفيان الفسويّ، ص٤٤؛ سنن الترمذيّ، ج٥، ص١٥٢؛ مسند البزار، ج٤، ص٢٤٤؛ مسند أبي يعلى، ج٦، ص١٩٠ و٣٨٠؛ معجم ابن الأعرابيّ، ج٢، ص٥٧٢؛ صحيح ابن حبان، ج٥، ص٥٣؛ المحدّث الفاصل للرامهرمزيّ، ص٣٤٦؛ المعجم الأوسط للطبرانيّ، ج٤، ص٧٨ و٢٣١؛ حلية الأولياء وطبقات الأصفياء لأبي نعيم الأصبهانيّ، ج٢، ص٢٣١؛ أحاديث الشاموخي عن شيوخه، ص٣٠؛ مسند الشهاب لابن سلامة، ج٢، ص٢٧٦ و٢٧٧؛ الزهد الكبير للبيهقيّ، ص١٧٣

٤. لمعرفة تنبّه أهل الحديث للتعارض بين هاتين الرّوايتين، انظر: تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة، ص١٨٠؛ قبول الأخبار ومعرفة الرجال للكعبيّ، ج١، ص١٢٦؛ التمهيد لابن عبد البرّ، ج٢٠، ص٢٥٠-٢٥٤؛ فتح الباري لابن حجر، ج٧، ص٦.

ثمّ لو ثبت أنّ علم المسلمين الأوّلين بالشّرع كان أكثر، فإنّما يمكن للخلف اتّباعه إذا كان عندهم قطع بانتقاله الصّحيح والكامل إليهم، مع أنّهم إذا أنصفوا لم يجدوا القطع بذلك، بل حسن الظنّ به فقط، وهو لا يكفي لمثل هذا العمل الخطير؛ كما قال الله تعالى: ﴿إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا﴾[1]؛ لأنّه بالنّظر إلى وجود الاختلافات الفكريّة والسّياسيّة العميقة والواسعة بين المسلمين الأوّلين واستيلاء الحكّام الجبابرة عليهم بعد النّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم، كانت هناك دوافع كثيرة لكتمانهم العلم الصّحيح والكامل، بل ربّما كان إظهاره من قبلهم مستلزمًا للعسر والحرج والتخلّي عن المال والنّفس والعرض في كثير من الأحيان؛ بصرف النّظر عن حقيقة أنّ بعضهم على الأقلّ، خاصّة في الجيلين الثاني والثالث، كانوا يتّبعون أهواءهم ومطامع الدّنيا، فيكتمون علمهم متعمّدين؛ كما وردت عنهم روايات باطلة كثيرة عليهم الحمل في بعضها[2]. لذلك، حتّى لو كان من المسلّم به أنّ الأجيال الإسلاميّة الأولى كانوا أعلم بالشّرع، فليس من المسلّم به أنّهم أظهروا العلم الصّحيح والكامل للخلف، وهذا كافٍ لاحتراز الخلف من اتّباعهم[3].

---

١ . يونس/ ٣٦

٢ . يعني أنّهم هم المتّهمون بوضعها أو تحريفها، دون الرواة عنهم في القرون اللاحقة.

٣ . الشاهد على ذلك ما روي عن أبي سعيد الخدريّ بسند صحيح أنّه قال: قال لنا رسول اللّه صلّى اللّه عليه وآله وسلّم: «لَا يَمْنَعَنَّ أَحَدَكُمْ مَهَابَةُ النَّاسِ أَنْ يَتَكَلَّمَ بِحَقٍّ يَعْلَمُهُ»، فبكى أبو سعيد وقال: «قَدْ وَاللَّهِ رَأَيْنَا أَشْيَاءَ فَهِبْنَا»، وفي رواية أخرى قال: «فَمَا زَالَ بِنَا الْبَلَاءُ حَتَّى قَصَّرْنَا» (انظر: مسند أبي داود الطيالسيّ، ج٣، ص٦٠٩؛ مسند أحمد، ج١٨، ص٣٧٤؛ سنن ابن ماجه، ج٢، ص١٣٢٨؛ سنن الترمذيّ، ج٤، ص٤٨٣)، وروي بسند صحيح أيضًا أنّه حدّث مروان بن الحكم بحديث، فأساءه، وكان أميرًا على المدينة، فقال: «كَذَبْتَ»، وعنده زيد بن ثابت، ورافع بن خديج، فقال أبو سعيد: «أَمَا إِنَّ هَذَيْنِ لَوْ شَاءَا لَحَدَّثَاكَ، وَلَكِنَّ هَذَا يَخْشَى أَنْ تَنْزِعَهُ عَنِ الصَّدَقَةِ، وَهَذَا يَخْشَى أَنْ تَنْزِعَهُ عَنْ عِرَافَةِ قَوْمِهِ»، فرفع عليه الدرّة، فلمّا رأيا ذلك قالا: «صَدَقَ» (انظر: مسند أبي داود الطيالسيّ، ج١، ص٤٩٤؛ مصنّف ابن أبي شيبة، ج٧، ص٤٠٧؛ مسند أحمد، ج١٧، ص٢٥٨)، ←

نعم، قد يكون كتمان العلم وتخليطه بالكذب والمبالغة أكثر شيوعًا بين الخلف ممّا كان عليه بين السّلف؛ كما قال الله تعالى: ﴿فَخَلَفَ مِنْ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ أَضَاعُوا الصَّلَاةَ وَاتَّبَعُوا الشَّهَوَاتِ ۖ فَسَوْفَ يَلْقَوْنَ غَيًّا﴾[1]، ولكن من الواضح أنّ هذا أيضًا غير كافٍ لاتّباع الخلف السّلف؛ لأنّ كون قول أحد أو فعله أصحّ بالقياس إلى الآخر، غير موجب لاتّباع قوله أو فعله، إلّا إذا كان صحيحًا في نفسه بغضّ النّظر عن قول الآخر أو فعله؛ إذ يمكن اعتبار قولٍ أو فعلٍ خاطئ أصحّ من قولٍ أو فعلٍ خاطئ آخر، مع أنّه لا يجوز اتّباعه، لأنّه غير صحيح في حدّ ذاته؛ كمثل كذّاب يقول كذبًا أصغر أو أقلّ بالقياس إلى ما يقوله كذّاب آخر، لكن ليس على الكذّاب الآخر أن يتّبعه لهذا السّبب؛ لأنّ الواجب هو اتّباع الصّادقين؛ كما قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾[2]، كما لا يوجد أحد من النّاس إلّا وهو أحسن قولًا أو فعلًا من آخر منهم، مع أنّه ليس من الواجب على كلّ منهم أن يتّبع الآخر لهذا السّبب كما هو واضح.

وروي عن أبي هريرة بسند صحيح أيضًا أنّه قال: «حَفِظْتُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ وِعَاءَيْنِ، أَمَّا أَحَدُهُمَا فَبَثَثْتُهُ فِي النَّاسِ، وَأَمَّا الآخَرُ فَلَوْ بَثَثْتُهُ قُطِعَ هَذَا الْبُلْعُومُ» (صحيح البخاريّ، ج١، ص٣٥؛ مسند البزار، ج١٥، ص١٦٥)، وروي بسند صحيح أيضًا أنّ رجلًا دخل على أبيّ بن كعب ليسأله عن الدّين، فتجهّم له، فرفع الرجل يديه وقال: «اللَّهُمَّ إِنَّا نَشْكُوهُمْ إِلَيْكَ، إِنَّا نُنْفِقُ نَفَقَاتِنَا، وَنُنْصِبُ أَبْدَانَنَا، وَنُرَحِّلُ مَطَايَانَا، ابْتِغَاءَ الْعِلْمِ، فَإِذَا لَقِينَاهُمْ، تَجَهَّمُوا لَنَا»، فلمّا رأى ذلك أبيّ اعتذر إليه وقال: «اللَّهُمَّ إِنِّي أُعَاهِدُكَ لَئِنْ أَبْقَيْتَنِي إِلَى يَوْمِ الْجُمُعَةِ، لَأَتَكَلَّمَنَّ بِمَا سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ، لَا أَخَافُ فِيهِ لَوْمَةَ لَائِمٍ»، فمات يوم الخميس (انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد، ج٣، ص٤٦٥؛ المستدرك على الصحيحين للحاكم، ج٢، ص٢٤٦)، والشواهد على ذلك كثيرة.

١. مريم/ ٥٩

٢. التّوبة/ ١١٩

نعم، لا شكّ أنّ المسلمين الأوّلين الذين رأوا النّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم وأطاعوه كانت لهم فضيلة؛ كما قال الله تعالى فيهم: ﴿وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ۚ ذَٰلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾[1]، لكنّ الإنصاف أنّ إثبات الفضيلة لهم، لا يستلزم نفي الفضيلة عن الخلف، بل لا يثبت أفضليّتهم على الخلف؛ لأنّه من الممكن أن يكون المسلمون اللاحقون الذين أطاعوا النّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم ولم يروه أفضل منهم؛ بالنّظر إلى أنّ طاعة النّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم من دون رؤيته أكثر صعوبة[2]. مع ذلك كلّه، فإنّ أفضليّة المسلمين الأوّلين على المسلمين اللاحقين، حتّى لو كانت ثابتة، فإنّما تعني أنّ أجرهم في الآخرة أكبر، وهذا وحده لا يثبت ضرورة اتّباع المسلمين اللاحقين لهم؛ كما قال الله تعالى: ﴿انْظُرْ كَيْفَ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ۚ وَلَلْآخِرَةُ أَكْبَرُ دَرَجَاتٍ وَأَكْبَرُ تَفْضِيلًا﴾[3].

---

١. التّوبة/ ١٠٠

٢. كما روي أنّ النّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم قال: «وَدِدْتُ أَنِّي لَقِيتُ إِخْوَانِي»، فقال أصحابه: «أَلَسْنَا إِخْوَانَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟!»، قال: «أَنْتُمْ أَصْحَابِي، وَلَكِنْ إِخْوَانِي الَّذِينَ آمَنُوا بِي وَلَمْ يَرَوْنِي»، ثمّ قال: «أَيُّ الْخَلْقِ أَعْجَبُ إِيمَانًا؟» قالوا: «الْمَلَائِكَةُ»، قال: «وَمَا لَهُمْ لَا يُؤْمِنُوا وَهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ؟!»، قالوا: «فَالنَّبِيُّونَ»، قال: «النَّبِيُّونَ يُوحَى إِلَيْهِمْ، فَكَيْفَ لَا يُؤْمِنُونَ؟!»، قالوا: «فَالصَّحَابَةُ»، قال: «الصَّحَابَةُ يَكُونُونَ مَعَ الْأَنْبِيَاءِ، فَكَيْفَ لَا يُؤْمِنُونَ؟! وَلَكِنَّ أَعْجَبَ النَّاسِ إِيمَانًا قَوْمٌ يَجِيؤُونَ مِنْ بَعْدِكُمْ، فَيَجِدُونَ كِتَابًا مِنَ الْوَحْيِ، فَيُؤْمِنُونَ بِهِ، وَيَتَّبِعُونَهُ، فَهُمْ أَعْجَبُ الْخَلْقِ إِيمَانًا»، وفي رواية أخرى: «أُولَئِكَ أَعْظَمُ الْخَلْقِ مَنْزِلَةً، وَأَعْظَمُ الْخَلْقِ إِيمَانًا عِنْدَ اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» (انظر: سيرة ابن إسحاق، ص٢٨٢؛ مسند أحمد، ج٢٠، ص٣٨؛ مسند البزار، ج١، ص٤١٣)، وفي رواية أخرى عن بعض أصحابه: «تَغَدَّيْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَلْ أَحَدٌ خَيْرٌ مِنَّا؟ أَسْلَمْنَا مَعَكَ، وَجَاهَدْنَا مَعَكَ، فَقَالَ: نَعَمْ، قَوْمٌ يَكُونُونَ مِنْ بَعْدِكُمْ، يُؤْمِنُونَ بِي وَلَمْ يَرَوْنِي» (مسند أحمد، ج٢٨، ص١٨٤؛ مسند الدارميّ، ج٣، ص١٨٠٣).

٣. الإسراء/ ٢١

[عدم إمكان اتّباع السّلف]

من هذا يتّضح أنّ اتّباع الأجيال الثلاثة الأولى من المسلمين، ليس له أساس في الإسلام ولا يمكن تبريره بأيّ تفسير، وهذا بغضّ النّظر عن امتناعه في الواقع؛ لأنّ الأجيال الثلاثة الأولى من المسلمين، كانوا أفرادًا وجماعات مختلفة ذات أقوال وأفعال متعارضة، بحيث كانوا يخطّئون بعضهم بعضًا في أقوالهم وأفعالهم ويتقاتلون عليها. من الواضح أنّه لا يمكن اتّباعهم في هذه الحالة؛ لأنّ اتّباع بعضهم في أقوالهم وأفعالهم يعني عدم اتّباع بعضهم الآخر، وهذا عمل متناقض لا معنى له؛ بغضّ النّظر عن أنّ اتّباعهم الانتقائيّ هذا، لا يجوز بغير مرجّح عقليّ وشرعيّ، ويؤدّي إلى الخلاف بين الخلف، وإذا كان بمرجّح عقليّ وشرعيّ فلا يُعتبر اتّباعهم، بل هو في الواقع اتّباع العقل والشّرع. لذلك، يبدو أنّ السّلفيّين في الآونة الأخيرة قد أدركوا عدم صحّة نهجهم، وأخذوا في الابتعاد عنه وإعادة بناء مبادئ السّلفيّة؛ لأنّهم لم يعودوا يؤكّدون كما في السابق على ضرورة اتّباع الصّحابة والتابعين وأتباع التابعين، بل يؤكّدون على ضرورة الرّجوع إلى القرآن والسّنّة بغضّ النّظر عن أقوال وأفعال الصّحابة والتابعين وأتباع التابعين، مع أنّهم لن يقدروا على ذلك في الحقيقة؛ لأنّ اتّباع الصّحابة والتابعين وأتباع التابعين، ولو بشكل انتقائيّ، لم يعد عملًا اختياريًّا لهم، بل هو عمل يصدر عنهم طوعًا أو كرهًا؛ لأنّ معظم ما يتّخذونه معيار معرفتهم بالإسلام تحت عنوان السّنّة، هو روايات ظنّيّة بلغت من طريق الصّحابة والتابعين وأتباع التابعين والذين من بعدهم، وتأثّرت بانقساماتهم السّياسيّة والمذهبيّة وأحداث القرون الأولى، ومن ثمّ ليس لها الأصالة والنقاوة اللازمتين. لذلك، يبدو أنّه قد فات الأوان للرّجوع إلى القرآن والسّنّة، وليس للسلفيّين في البنية الحاليّة حيلة غير اتّباع السّلف، إلّا أن يكسروا البنية الحاليّة المبنيّة على الظنّيّات، ويضعوا مكانها بنية أخرى مبنيّة على اليقينيّات، وهذا هو طريق العودة إلى الإسلام؛ لأنّ الإسلام مبنيّ على اليقين، وكلّ شيء لا يؤدّي إلى اليقين فليس من الإسلام في شيء، وهذا كقاعدة عامّة لا يمكن تخصيصها.

[الثاني: تقليد العلماء]

نوع آخر من أنواع التقليد الشائعة، هو اتّباع قول العلماء وفعلهم؛ لأنّ أكثر المسلمين يُنزلون قول العلماء وفعلهم منزلة الشّرع ولا يفرّقون بينهما، مع أنّ الشّرع ليس ما يقوله العلماء ويفعلونه، بل هو ما يقوله الله تعالى ويفعله، وليس بينهما تلازم، ولا يتطابقان بالضرورة؛ كما أنّ عدم تطابق كثير من أقوال العلماء وأفعالهم مع الشّرع أمر معلوم، بحيث قال الله تعالى فيهم: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ كَثِيرًا مِنَ الْأَحْبَارِ وَالرُّهْبَانِ لَيَأْكُلُونَ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾[1]. بالإضافة إلى ذلك، فإنّ الاختلافات بينهم في أقوالهم وأفعالهم عميقة وكثيرة، في حين أنّ الحقّ هو قول وفعل واحد، وليست له قابليّة التعدّد والتكثّر. لذلك، فإنّ اتّباعهم، من جهة، متناقض لا معنى له، ومن جهة أخرى، يؤدّي إلى الاختلاف بين المسلمين؛ كما قد أدّى إلى ذلك؛ لأنّ الاختلاف بين المسلمين في عقائدهم وأعمالهم، يعود أكثر من أيّ شيء آخر إلى اتّباعهم لعلماء مختلفين؛ بالنّظر إلى أنّهم في عقائدهم يتّبعون علماء مثل الأشعريّ (ت٣٢٤هـ) وابن تيميّة (ت٧٢٨هـ)، وفي أعمالهم يتّبعون علماء مثل أبي حنيفة (ت١٥٠هـ) ومالك (ت١٧٩هـ) والشّافعيّ (ت٢٠٤هـ) وابن حنبل (ت٢٤١هـ)، في حين أنّ اتّباع هؤلاء العلماء مبنيّ على ظنّ أتباعهم بتطابق أقوالهم وأفعالهم مع الشّرع، وهو غير كافٍ لاتّباعهم قطعًا؛ لأنّه لا بدّ من العلم بتطابق الشيء مع الشّرع للاعتقاد أو العمل به، والظنّ لا يصلح لأن يكون أساسًا لاعتقاد المسلم أو عمله؛ كما قال الله تعالى: ﴿وَمَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ ۖ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ ۖ وَإِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا﴾[2].

---

١. التّوبة/ ٣٤

٢. النّجم/ ٢٨

بالإضافة إلى ذلك، فإنّ المسلمين لمعرفة أقوال وأفعال الذين يقلّدونهم لا يرجعون إليهم أنفسِهم؛ لأنّهم غالبًا ما يقلّدون الذين قد ماتوا وانقطع السّبيل إليهم، ومعرفة آثارهم أيضًا تتطلّب معرفة بعض المقدّمات مثل اللّغة العربيّة والمصطلاحات الفقهيّة والكلاميّة، وهم لا يملكونها، ولذلك يرجعون إلى رجال دونهم يخبرون عن أقوالهم وأفعالهم، في حين أنّ خبر هؤلاء، كأيّ خبر واحد آخر، غير معلوم صحّته، ويُحتمل تأثّره بجهلهم أو أهوائهم، وهذا يعني تحصيل ظنّ بطريقة ظنّيّة، وهو ظلمات بعضها فوق بعض. من الواضح أنّ الدّيانة التي تعتمد على الظنّ إلى هذا الحدّ هي متزعزعة وغير معتبرة جدًّا، ولا يمكن أن تكون حقيقة الإسلام، وإنّما تُعتبر من موانع المعرفة لأنّ أهلها إذا وجدوا الحقّ مخالفًا لفتوى علمائهم اعتبروه باطلًا، مع أنّ مخالفته لفتوى علمائهم لا تعني بطلانه، ولكن تعني بطلان فتوى علمائهم؛ إذ من المسلّم به أنّ الحقّ لا يُعرف بالرّجال، بل الرّجال يُعرفون بالحقّ وإن كانوا أهل الشرف والمجد، والحقّ أحقّ منهم بالتشريف والتمجيد[١].

علاوة على ذلك، فإنّ العديد من العلماء المسلمين في العصر الحاضر لا يبدون عادلين؛ لأنّ فريقًا منهم يعينون الحكّام الظالمين ويسعون في الأرض فسادًا وتفريقًا بين المسلمين، وفريقًا منهم يطلبون الرئاسة ويعتبرون أنفسهم أولياء أمور المسلمين وأرباب دينهم ودنياهم، وفريقًا منهم يختبئون في الجبال والأودية ويقطعون السّبيل ويقومون بالانتحار[٢]، في حين أنّ كلًّا منهم يجرّ خلفه حفنة من السّفهاء ويجعلهم ضحايا جشعه.

---

١ . كما روي أنّ الحارث بن حوط الليثيّ قام إلى عليّ بن أبي طالب، وهو على المنبر، فقال: «أَتَرَانِي أَظُنُّ أَنَّ طَلْحَةَ وَالزُّبَيْرَ كَانَا عَلَى ضَلَالَةٍ؟!» قال: «يَا حَارِثُ، إِنَّكَ امْرُؤٌ مَلْبُوسٌ عَلَيْكَ، إِنَّ دِينَ اللَّهِ لَا يُعْرَفُ بِالرِّجَالِ، بَلْ بِآيَةِ الْحَقِّ، فَاعْرِفِ الْحَقَّ تَعْرِفْ أَهْلَهُ» (البيان والتبيين للجاحظ، ج٣، ص١٤٤؛ الأمالي للمفيد، ص٥)، وفي رواية أخرى أنّه قال: «إِنَّ الْحَقَّ وَالْبَاطِلَ لَا يُعْرَفَانِ بِالنَّاسِ، وَلَكِنِ اعْرِفِ الْحَقَّ تَعْرِفْ أَهْلَهُ، وَاعْرِفِ الْبَاطِلَ تَعْرِفْ مَنْ أَتَاهُ» (تاريخ اليعقوبيّ، ج٢، ص٢١٠).

٢ . أراد حفظه اللّه تعالى طالبان أفغانستان وباكستان؛ فإنّهم من المنسوبين إلى العلم، وقد كانوا يفعلون هذه الأفاعيل.

كما كان كثير منهم في القرون الأولى يبايعون الحكّام الظالمين، ويضلّون المسلمين برواياتهم الكاذبة وفتاواهم الباطلة، ويحرّضونهم على إعانة الظّلم والآثام الكبيرة، حتّى مهّدوا بهذه الطريقة لانحراف المسلمين عن جادّة الإسلام وامتلاء الأرض ظلمًا، وأصبحوا قدوة للعلماء المتأخّرين الذين يسير كثير منهم على منوالهم، بغضّ النّظر عن أنّ أكثرهم ليسوا علماء في الحقيقة؛ إذ من ناحيةٍ أنّ العالم في الإسلام هو من يخشى الله؛ كما قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾[1]، وعليه فإنّ عباده الذين لا يخشونه ليسوا علماء، ومن ناحية أخرى أنّ أكثرهم يقلّدون العلماء السّابقين ويفتون في إطار مذاهبهم، والمقلّد لا يُعتبر عالمًا، وهذا ما ليس فيه خلاف.

[عدم إمكان تقليد العلماء استنادًا إلى تقليدهم]

مع ذلك كلّه، فإنّ كثيرًا من المسلمين، خاصّة في بلاد مثل إيران والعراق ولبنان، يعتقدون أنّه من الواجب على كلّ مسلم أن يختار منهم مرجعًا للتقليد، ويحسبون العمل من دون ذلك باطلًا وغير مقبول، في حين أنّ حجّة أكثرهم على هذا الاعتقاد هي فتوى علمائهم به[2]، وهذا يعني تقليدهم استنادًا إلى التقليد، وهو دور باطل لا معنى له[3]؛ لأنّ التقليد مخالف للأصل الطبيعيّ، فليس بغنيّ عن الدّليل، ودليله لا يمكن أن يكون قائمًا على نفسه، ولذلك لا بدّ من الاجتهاد في التقليد، في حين أنّهم مقلّدون في تقليدهم؛ لأنّهم لا يعرفون لذلك دليلًا من الشّرع أو العقل، إلّا وهمًا عرض لبعضهم، وهو أنّ تقليد العلماء من باب رجوع العقلاء إلى الخبير، في حين أنّه وهم بعيد عن الواقع؛

---

١ . فاطر / ٢٨

٢ . الشاهد على ذلك أنّ مراجع تقليدهم يكتبون في صدر كتبهم المسمّاة بـ«الرسالة العمليّة» فتوى صورتها: «العمل بما في هذه الرسالة العمليّة مجزية إن شاء اللّه»!

٣ . الدّور الباطل توقّف الشيء على نفسه.

لأنّ الخبير عند العقلاء يختلف باختلاف الموضوع الذي يرجعون فيه إليه، والخبير في الدّين عندهم هو من يفيد الرّجوع إليه اليقين، كرسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم، وليس من يفيد الرّجوع إليه مجرّد الظنّ، كالمجتهد؛ بالنّظر إلى أنّ اليقين في الأمور الدّينيّة، بخلاف الأمور العرفيّة والدّنيويّة، له موضوعيّة وضرورة، في حين أنّ الرّجوع إلى غير الله وغير الذي ينطق عنه، لا يفيد اليقين طبعًا، ومن ثمّ ليس عقلائيًّا. بالإضافة إلى ذلك، فإنّ بناء العقلاء في الأمور المتعلّقة بالله مستند إلى أمره، ولو أنّه ليس كذلك في الأمور المتعلّقة بأنفسهم، ومن ثمّ فإنّ بناءهم في الأمور المتعلّقة بأنفسهم كالبناء والطبّ، لا يُتّخذ أساسًا لبنائهم في الأمور المتعلّقة بالله كالدّيانة، ومن الواضح أنّ أمر الله في الأمور المتعلّقة به اليقين، وهو لا يحصل من خلال تقليد المجتهدين. الحاصل أنّ رجوع العقلاء إلى البنّاء والطبيب، لا يستلزم رجوعهم إلى المجتهد في الدّين، وقياس أحدهما على الآخر قياس مع الفارق.

[عدم إمكان اجتهاد العلماء استنادًا إلى تقليدهم]

بالإضافة إلى ذلك، فإنّهم يلومون مسلمًا توقّف عن تقليد علمائهم وراجع مصادر الإسلام الأكثر أصالة على أنّه بإذن أيّ مجتهد ترك التقليد وأقبل على الاجتهاد في الإسلام؛ لأنّهم يزعمون أنّ المجتهد إنّما يجوز له الاجتهاد إذا أفتى مجتهد آخر بجواز اجتهاده، في حين أنّ هذا أيضًا تسلسل باطل وسفسطة واضحة؛ لأنّ تقليد هذا الشّخص يتوقّف على تقليد من أفتى بجواز تقليده، في حين أنّ تقليد ذلك الشّخص أيضًا يتوقّف على تقليد من أفتى بجواز تقليده، وعلى هذا المنوال الذي لا يدخل تحت الحصر ولا يكون عمليًّا.

[عدم إمكان الولاية المطلقة للفقيه]

بالإضافة إلى ذلك، فإنّ فريقًا منهم في بلاد كإيران، يغلون في علمائهم، ويعتقدون أنّهم منصوبون من عند الله، وأولو ولاية كولاية الرّسول، ويطيعونهم كطاعة الله والرّسول؛ مضاهئين لليهود الذين قال الله تعالى فيهم: ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾[١]؛ علمًا بأنّهم لم يصلّوا لعلمائهم ولم يصوموا، ولكنّهم أطاعوهم من دون الله، وكان هذا شركًا خفيًّا عليهم. في حين أنّ العلماء المسلمين، مهما كانوا صالحين، ليسوا بمعصومين من الخطإ في القول والفعل، وهذا ما هم معترفون به، ولذلك ليس من الممكن أن يكونوا منصوبين من عند الله وأولي ولاية كولاية الرّسول؛ لأنّ الله والرّسول معصوم من الخطإ في القول والفعل، ومن الواضح أنّ طاعة المعصوم قد تتعارض مع طاعة غير المعصوم؛ بالنّظر إلى أنّ مخالفة قول غير المعصوم وفعله لقول المعصوم وفعله محتملة، بل محتومة في الجملة، ولذلك فإنّ الأمر باتّباع قول المعصوم وفعله يستلزم النّهي عن اتّباع قول غير المعصوم وفعله، وليس من الممكن أمر الله بهما جميعًا، ومن ثمّ فإنّ نسبة هذا الأمر إليه، ولو بالاستناد إلى روايات آحاد ظنّيّة[٢]، تُعتبر افتراءً عليه، وهو إثم عظيم؛ كما قال سبحانه: ﴿انْظُرْ كَيْفَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ ۖ وَكَفَىٰ بِهِ إِثْمًا مُبِينًا﴾[٣].

الإنصاف أنّ الطاعة المطلقة لمن قد يأمر بما يخالف أمر الله والرّسول عمدًا أو خطأً غير معقولة ولا يمكن أن تكون واجبة، وهذه من القضايا الواضحة والضّروريّة في الإسلام؛ بحيث لا يبعد أن يكون المعتقد بوجوبها سفيهًا محجورًا بمنزلة الصّغير؛

---

١ . التّوبة/ ٣١

٢ . مثل رواية عن جعفر بن محمّد الصّادق يسمّونها مقبولة عمر بن حنظلة، وهي بصرف النّظر عن ضعف إسنادها لا تدلّ على ما يدّعون، بل تدلّ على ضدّه، لو كانوا يفقهون!

٣ . النّساء/ ٥٠

لا سيّما بالنّظر إلى أنّ الطاعة المطلقة لغير المعصوم وتفويض صلاحيّات المعصوم إليه، عادة ما يؤدّي إلى فتن مختلفة ومفاسد كبيرة كالاستبداد السّياسيّ، وهذا كافٍ للاحتراز منه؛ كما قال الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ ۚ إِلَّا تَفْعَلُوهُ تَكُنْ فِتْنَةٌ فِي الْأَرْضِ وَفَسَادٌ كَبِيرٌ﴾[1]. من الواضح أنّ تقوى مثل هذا الشّخص أيضًا، ما لم تصل إلى مستوى العصمة، لن تضمن عدم إساءته لاستخدام سلطته المطلقة من القيد والرقابة؛ لأنّه كثيرًا ما رأينا وسمعنا أنّ بعض الأتقياء، لمّا نالوا السّلطة، أخذوا في تعدّي حدود الله وارتكاب الظّلم، ولذلك فإنّ تسليط من ليس بمعصوم دون تقييد ومراقبة، يُعتبر إلقاءً بالأيدي إلى التّهلكة، وهو ظلم للنفس وليس جائزًا؛ كما قال الله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾[2]، وقال: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئًا وَلَٰكِنَّ النَّاسَ أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾[3]. بناء على هذا، فإنّ الله لم يفرض على النّاس طاعة مثل هذا الشّخص، ولكنّ النّاس فرضوها على أنفسهم؛ لأنّ الله لا يظلمهم شيئًا، ولكنّهم يظلمون أنفسهم، وما ذلك بظلم فقط، بل هو مثال واضح على الحماقة، وهو بعيد عن عامّة العقلاء، فكيف بربّهم؟!

من هنا يُعلم أنّ تقليد العلماء لا يُجزي بأيّ وجه، والاجتهاد واجب على جميع المسلمين؛ طبعًا إذا كان المراد بالاجتهاد المعرفة اليقينيّة بعقائد الإسلام وأحكامه؛ لأنّه إذا كان المراد به المعرفة الظنّيّة بها، ولو بالاعتماد على أخبار آحاد ومزاعم كالإجماع، فهو لا يختلف كثيرًا عن التقليد، فلا يُجزي مثله؛ لأنّ علّة عدم إجزاء التقليد، هي عدم إجزاء الاعتماد على الأمور غير اليقينيّة في العقائد والأحكام الشّرعيّة، وهذه العلّة مشتركة بين التقليد والاجتهاد المعتمد على الأمور غير اليقينيّة،

---

١. الأنفال/ ٧٣
٢. البقرة/ ١٩٥
٣. يونس/ ٤٤

ولذلك فإنّ الاجتهاد المعتمد على الأمور غير اليقينيّة لا يُجزي وإن كان خيرًا من التقليد، بل كلّ ما لا بدّ منه للمعرفة اليقينيّة بالعقائد والأحكام الشّرعيّة، فهو الواجب على جميع المسلمين.

[الثالث: تقليد الأكثريّة]

نوع آخر من أنواع التقليد الشائعة، هو اتّباع ما يقوله ويفعله أكثر النّاس؛ لأنّ كثيرًا من المسلمين يحسبون ما يقوله ويفعله أكثر النّاس أصحّ ممّا يقوله ويفعله أقلّهم ويتّخذونه مثالًا يقتدون به، في حين أنّ صحّة الأقوال والأفعال لا تعتمد على عدد أتباعها، بل تعتمد على تطابقها مع العقل المعتبر معيارَ المعرفة.

[عدم صحّة قول أكثر النّاس وفعلهم]

بناء على هذا، من الممكن أن يكون ما يقوله ويفعله أكثر النّاس غير صحيح، بل الواقع أنّ الغالب عليه عدم الصّحة؛ إذ من المشهود أنّ أكثر النّاس لا يستخدمون العقل؛ كما قال الله تعالى: ﴿بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾[١]، وأكثرهم متخبّطون في الجهل؛ كما قال الله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ يَجْهَلُونَ﴾[٢]، وليس لهم نصيب كافٍ من العلم؛ كما قال الله تعالى: ﴿بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾[٣]، وأكثرهم متّبعون للظنّ؛ كما قال الله تعالى: ﴿وَمَا يَتَّبِعُ أَكْثَرُهُمْ إِلَّا ظَنًّا﴾[٤]، وأكثرهم لا يحبّون الحقّ؛ كما قال الله تعالى: ﴿وَأَكْثَرُهُمْ لِلْحَقِّ كَارِهُونَ﴾[٥]، ولذلك لا يقدر أكثرهم على معرفة الحقّ؛ كما قال الله تعالى: ﴿بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ الْحَقَّ ۖ فَهُمْ مُعْرِضُونَ﴾[٦]،

---

١. العنكبوت/ ٦٣
٢. الأنعام/ ١١١
٣. النّحل/ ٧٥
٤. يونس/ ٣٦
٥. المؤمنون/ ٧٠
٦. الأنبياء/ ٢٤

وأكثرهم لا يؤمنون به؛ كما قال الله تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يُؤْمِنُونَ﴾[١]، وقال: ﴿لَقَدْ حَقَّ الْقَوْلُ عَلَىٰ أَكْثَرِهِمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾[٢]، ولو جهد الجاهدون لجعلهم مؤمنين؛ كما قال الله تعالى: ﴿وَمَا أَكْثَرُ النَّاسِ وَلَوْ حَرَصْتَ بِمُؤْمِنِينَ﴾[٣]، إلّا أن يخلطوا إيمانهم بشرك؛ كما قال الله تعالى: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ﴾[٤]، ومن ثمّ فإنّ أكثرهم فاسقون؛ كما قال الله تعالى: ﴿وَأَكْثَرُهُمْ فَاسِقُونَ﴾[٥]، وليسوا بشاكرين؛ كما قال الله تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَشْكُرُونَ﴾[٦]، وقال: ﴿وَلَا تَجِدُ أَكْثَرَهُمْ شَاكِرِينَ﴾[٧]، بل أكثرهم كالأنعام، بل هم أضلّ؛ كما قال الله تعالى: ﴿أَمْ تَحْسَبُ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ يَسْمَعُونَ أَوْ يَعْقِلُونَ ۚ إِنْ هُمْ إِلَّا كَالْأَنْعَامِ ۖ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا﴾[٨]. في حين أنّ أقلّهم يعرفون الحقّ ويتّبعونه؛ كما قال الله تعالى: ﴿فَقَلِيلًا مَا يُؤْمِنُونَ﴾[٩]، وقال: ﴿فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا﴾[١٠]، وقال: ﴿تَوَلَّوْا إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ﴾[١١]، وقال: ﴿وَمَا آمَنَ مَعَهُ إِلَّا قَلِيلٌ﴾[١٢]، وقال: ﴿وَقَلِيلٌ مِنَ الْآخِرِينَ﴾[١٣]، وقال: ﴿وَقَلِيلٌ مِنْ عِبَادِيَ الشَّكُورُ﴾[١٤].

---

١. هود/ ١٧
٢. يس/ ٧
٣. يوسف/ ١٠٣
٤. يوسف/ ١٠٦
٥. التّوبة/ ٨
٦. النّمل/ ٧٣
٧. الأعراف/ ١٧
٨. الفرقان/ ٤٤
٩. البقرة/ ٨٨
١٠. النّساء/ ١٥٥
١١. البقرة/ ٢٤٦
١٢. هود/ ٤٠
١٣. الواقعة/ ١٤
١٤. سبأ/ ١٣

من هنا يُعلم أنّ اتّباع أكثر النّاس لا وجه له، وهو يُعتبر مانع المعرفة بالنّظر إلى أنّ الحقّ إذا كان مخالفًا لقولهم أو فعلهم اعتُبر باطلًا؛ كما قال الله تعالى: ﴿وَإِنْ تُطِعْ أَكْثَرَ مَنْ فِي الْأَرْضِ يُضِلُّوكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾[1].

[عدم اعتبار الشّهرة]

من هذا يتّضح أنّ شهرة قول لا تعني أنّه صادق، وانتشار فعل لا يثبت أنّه صائب؛ كما أنّ عدم شهرة قول وعدم انتشار فعل لا يدلّ على أنّه خاطئ؛ بالنّظر إلى أنّ عدم صحّة قول أكثر النّاس وفعلهم أمر ممكن، بل شائع. مع ذلك، قد اتّخذ كثير من المسلمين ما يقوله ويفعله أكثرهم نموذجًا لهم، وتأثّروا به عن علم أو غير علم، بل كثير منهم قد تلقّوا عقائدهم وأعمالهم من الأكثريّة في مجتمعاتهم، ولا حجّة لهم عليها غير تقليد الأكثريّة؛ بحيث أنّ كلّ من وُلد منهم بين الحنفيّة أصبح حنفيًّا، وكلّ من وُلد منهم بين المالكيّة أصبح مالكيًّا، وكلّ من وُلد منهم بين الشّافعيّة أصبح شافعيًّا، وكلّ من وُلد منهم بين الحنبليّة أصبح حنبليًّا، وكلّ من وُلد منهم بين الشّيعة أصبح شيعيًّا، وهكذا اتّبع كلّ واحد منهم المذهب السائد في بيئته، في حين أنّ ترك اتّباعه، وإن كان لاتّباع ما هو أحسن منه، يكون صعبًا بسبب تعلّق البال به، والاعتياد عليه، والخوف من ضغوط سياسيّة واجتماعيّة تتولّد عن الانتماء إلى الأقلّيّة. كذلك تؤثّر الأقوال والأفعال السّائدة في المجتمع على أفراده كعامل قسريّ وغير محسوس، وتشكّل أقوالهم وأفعالهم، بحيث يحسبونها لأنفسهم، مع أنّها في الحقيقة ليست لأنفسهم، ولكنّها للمجتمع، وقد كان لهم أقلّ دور في إنشائها.

---

١. الأنعام/ ١١٦

[عدم اعتبار الإجماع]

من هذا يتّضح أنّ الجماعة بمعنى أكثريّة المسلمين السّاحقة، لا يمكن أن تكون معيارًا للحقّ، ولا وجه للتقيّد بها، وليس أهلها أهل الحقّ بالضّرورة، ولذلك قيل أنّ الجماعة أهل الحقّ وإن قلّوا[1]؛ كما أنّ الإجماع، إذا كان معناه الشّهرة وعدم معرفة المخالف، لا أصل له في الإسلام، وليس مثبتًا للحقّ؛ لأنّ عدم معرفة المخالف لا يعني عدم المخالف، والشّهرة لا تدلّ على الحقّانيّة. نعم، إنّ اتّفاق المسلمين القطعيّ في الرأي هو كاشف عن الحقّانيّة، اعتبارًا لاستحالة اجتماعهم على الباطل، ولكن من الواضح أنّ الاستقراء التّامّ لذلك غير ممكن والاستقراء النّاقص لذلك غير مفيد لليقين. بناء على هذا، فإنّ تعليل اعتباره بأنّه يتضمّن قول النّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم أو قول خلفائه الراشدين، بناء على القول بحجّيّة قولهم، لا طائل تحته؛ لأنّ القطع بذلك متفرّع من القطع بأصل وجوده، مع أنّ أصل وجوده مبنيّ على الاستقراء النّاقص وهو ظنّيّ، ومن ثمّ ليس له اعتبار في الإسلام؛ كما قال الله تعالى: ﴿إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا﴾[2].[3]

---

١. روي عن رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم أنّه قال: «جَمَاعَةُ أُمَّتِي أَهْلُ الْحَقِّ، وَإِنْ قَلُّوا» (المحاسن للبرقيّ، ج١، ص٢٢٠؛ الأمالي لابن بابويه، ص٤١٣)، وقال: «جَمَاعَةُ أُمَّتِي مَنْ كَانَ عَلَى الْحَقِّ، وَإِنْ كَانُوا عَشَرَةً» (المحاسن للبرقيّ، ج١، ص٢٢٠؛ معاني الأخبار لابن بابويه، ص١٥٤)، وقال: «الْمُؤْمِنُ وَحْدَهُ جَمَاعَةٌ» (دعائم الإسلام لابن حيّون، ج١، ص١٥٤؛ تهذيب الأحكام للطوسيّ، ج٣، ص٢٦٥)، وقال: «الْقَلِيلُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ كَثِيرٌ» (كتاب جعفر بن محمّد الحضرميّ، ص٦٢؛ المحاسن للبرقيّ، ج١، ص٢٢٠)، وروي عن عليّ أنّه قال: «الْجَمَاعَةُ أَهْلُ الْحَقِّ وَإِنْ كَانُوا قَلِيلًا، وَالْفِرْقَةُ أَهْلُ الْبَاطِلِ وَإِنْ كَانُوا كَثِيرًا» (معاني الأخبار لابن بابويه، ص١٥٥)، وروي عن عبد الله بن مسعود أنّه قال: «الْجَمَاعَةُ أَهْلُ الْحَقِّ، وَإِنْ كُنْتَ وَحْدَكَ» (الفقيه والمتفقّه للخطيب البغداديّ، ج٢، ص٤٠٤)، وفي رواية أخرى: «إِنَّ جُمْهُورَ الْجَمَاعَةِ هِيَ الَّتِي تُفَارِقُ الْجَمَاعَةَ، إِنَّمَا الْجَمَاعَةُ مَا وَافَقَ طَاعَةَ اللَّهِ، وَإِنْ كُنْتَ وَحْدَكَ» (شرح أصول اعتقاد أهل السّنّة والجماعة للالكائيّ، ج١، ص١٢٢؛ المدخل إلى علم السنن للبيهقيّ، ج١، ص٤١٩).

٢. يونس/ ٣٦

٣. هذا ما اعترف به كثير من أهل العلم؛ كما روى عبد الله بن أحمد بن حنبل، قال: «سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ فِيمَا يُدَّعَى فِيهِ الْإِجْمَاعُ: هَذَا الْكَذِبُ، مَنِ ادَّعَى الْإِجْمَاعَ فَهُوَ كَاذِبٌ، لَعَلَّ النَّاسَ اخْتَلَفُوا وَلَمْ يَبْلُغْهُ»، ←

[عدم اعتبار الجمهوريّة]

كما أنّ الجمهوريّة بمعنى الحكم على أساس رأي أكثريّة النّاس غير معقولة؛ لأنّ الحكم من الأفعال العقلائيّة، ومن ثمّ يقوم على العقل، ولا غرض منه سوى جلب المصالح ودرء المفاسد العامّة، في حين أنّ رأي أكثريّة النّاس ليس عقلائيًّا ولا قائمًا على العقل بالضّرورة، ولا يُعتبر معيارًا لمعرفة المصالح والمفاسد، ولذلك فإنّ الحكم على وفقه يؤدّي إلى فوات الغرض غالبًا؛ خاصّة في المجتمعات التي عقل أكثريّة النّاس فيها أقلّ نموًّا وموانع المعرفة فيها شائعة؛ لأنّ الحكم فيها وفقًا لرأي أكثريّة النّاس يؤدّي إلى جلب المفاسد ودرء المصالح العامّة كنتيجة محتومة. نعم، إنّ الحكم وفقًا لرأي أكثريّة النّاس في المجتمعات التي قد نما عقل أكثريّة النّاس فيها بقدر كافٍ وهم أقلّ ابتلاءً بموانع المعرفة، يؤدّي إلى تحقّق الغرض أكثر من فواته، ولذلك ليس من البعيد جواز الحكم الشورويّ في مثل هذه المجتمعات؛ كما اعتبر الله الشورى طريقة الصّالحين وقال: ﴿وَمَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ وَأَبْقَى لِلَّذِينَ آمَنُوا وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ۝ وَالَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَائِرَ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشَ وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ ۝ وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ ۝ وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنْتَصِرُونَ ۝ وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا ۖ فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ ۚ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ﴾[1]،

وفي رواية أخرى قال: «مَنِ ادَّعَى الْإِجْمَاعَ فَقَدْ كَذَبَ، وَمَا يُدْرِيهِ لَعَلَّ النَّاسَ اخْتَلَفُوا»، ونقل عنه ابن الحارث أنّه قال: «لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ أَنْ يَدَّعِيَ الْإِجْمَاعَ، لَعَلَّ النَّاسَ اخْتَلَفُوا»، ونقل عنه المروذيّ أنّه قال: «كَيْفَ يَجُوزُ لِلرَّجُلِ أَنْ يَقُولَ: أَجْمَعُوا؟! إِذَا سَمِعْتَهُمْ يَقُولُونَ: أَجْمَعُوا فَاتَّهِمْهُمْ، لَوْ قَالَ: إِنِّي لَا أَعْلَمُ لَهُمْ مُخَالِفًا جَازَ»، ونقل أبو طالب عنه أنّه قال: «هَذَا كَذِبٌ، مَا أَعْلَمَهُ أَنَّ النَّاسَ مُجْمِعُونَ؟! وَلَكِنْ يَقُولُ: لَا أَعْلَمُ فِيهِ اخْتِلَافًا، فَهُوَ أَحْسَنُ مِنْ قَوْلِهِ إِجْمَاعَ النَّاسِ» (انظر: العدّة في أصول الفقه لأبي يعلى، ج٤، ص١٠٥٩ و١٠٦٠)، وكذلك قال الشافعيّ: «مَا لَا يُعْلَمُ فِيهِ خِلَافٌ فَلَيْسَ إِجْمَاعًا» (الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم، ج٤، ص١٨٨).

١. الشّورى/ ٣٦-٤٠

لكنّ الإنصاف أنّ إدارة شؤون المجتمع على أساس المشورة لا تعني بالضّرورة الحكم على أساس رأي أكثريّة النّاس، بل يجوز أن تكون بمعنى الحكم على أساس الرأي الأكثر معقوليّةً، الذي يُستكشف من خلال تضارب آراء النّاس في المشورة، وهذا ما يقتضيه كون العقل معيار المعرفة[1]؛ بالنّظر إلى أنّ أساس جميع أفعال العقلاء هو العقل، وحكمهم على أساس رأي أكثريّة النّاس، إذا كان رأي أكثريّة النّاس قائمًا على العقل، يُعتبر حكمًا على أساس العقل، لا على أساس رأي أكثريّة النّاس، وإذا لم يكن رأيهم قائمًا على العقل، فإنّ الحكم على أساسه ليس من أفعال العقلاء.

من هنا يُعلم أنّ الجمهوريّة بمعنى الحكم وفق رأي أكثريّة النّاس بغضّ النّظر عمّا إذا كان رأيهم معقولًا أم لا، ليس لها مكان في الإسلام وليست مقبولة بأيّ وجه، مع أنّ مشاورة النّاس في الحكم لاستكشاف الرأي الأكثر معقوليّة من بين الآراء الموجودة، ليس بها بأس وهي نافعة، وهذا بغضّ النّظر عن أساس الحكم في الإسلام؛ فإنّه لا ينسجم مع أساس الجمهوريّة بالمعنى المذكور.

الحاصل أنّ تقليد أكثريّة النّاس لا أصل له في العقل، وتبعًا لذلك في الإسلام، والواجب على المسلمين هو اتّباع الحقّ وإن كان مخالفًا لقول وفعل أكثرهم.

[الرابع؛ تقليد الظالمين]

نوع آخر من أنواع التقليد الشائعة، هو اتّباع قول الظالمين وفعلهم؛ لأنّ كثيرًا من المسلمين يتّبعون حكّامهم الظالمين، في حين أنّ حكّامهم الظالمين، من ناحية، لا يحلّ لهم الحكم اعتبارًا لأساس الشّرعيّة في الإسلام، ومن ناحية أخرى، لا يحكمون وفقًا للعقل والشّرع بمقتضى كونهم ظالمين،

---

١. كما قال اللّه تعالى: ﴿الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ ۚ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ هَدَاهُمُ اللَّهُ ۖ وَأُولَٰئِكَ هُمْ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ (الزمر/ ١٨)، فوصف العقلاء بأنّهم ﴿يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ﴾، بصرف النّظر عن كثرة قائليه أو قلّتهم، واستماع القول يتمثّل في المشورة.

ولذلك فإنّ اتّباعهم لا يجب عقلًا وشرعًا، بل يحرم دون أدنى شكّ؛ لأنّ الذين لا حقّ لهم في أن يحكموا لا حقّ لهم أيضًا في أن يُتّبعوا، واتّباعهم بما أنّهم يخالفون العقل والشّرع مخالف لاتّباع العقل والشّرع، وهذه من القضايا الواضحة والضّروريّة؛ كما قال الله تعالى بصراحة: ﴿وَلَا تَرْكَنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ وَمَا لَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ أَوْلِيَاءَ ثُمَّ لَا تُنْصَرُونَ﴾[١]، وقال: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا أَهْوَاءَ قَوْمٍ قَدْ ضَلُّوا مِنْ قَبْلُ وَأَضَلُّوا كَثِيرًا وَضَلُّوا عَنْ سَوَاءِ السَّبِيلِ﴾[٢]، وقال: ﴿وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَنْ ذِكْرِنَا وَاتَّبَعَ هَوَاهُ وَكَانَ أَمْرُهُ فُرُطًا﴾[٣]، وقال: ﴿وَلَا تَتَّبِعْ سَبِيلَ الْمُفْسِدِينَ﴾[٤]، وقال: ﴿وَلَا تَتَّبِعَانِّ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾[٥]، وقال: ﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾[٦]، بل اعتبر طاعتهم عذرًا أقبح من ذنب لأصحاب النّار وسببًا لحسرتهم وندامتهم في الآخرة فقال: ﴿وَقَالُوا رَبَّنَا إِنَّا أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَاءَنَا فَأَضَلُّونَا السَّبِيلَا ۞ رَبَّنَا آتِهِمْ ضِعْفَيْنِ مِنَ الْعَذَابِ وَالْعَنْهُمْ لَعْنًا كَبِيرًا﴾[٧].

[عدم وجوب طاعة الحكّام الظالمين]

مع ذلك، من الغريب أنّ كثيرًا من المسلمين منذ القرن الإسلاميّ الأوّل، بعد تسلّط الأمويّين وتحت تأثير دعاياتهم، اعتبروا طاعة حكّامهم الظالمين واجبة وعقيدة لأهل السّنّة والجماعة، وبالاعتماد على فهم خاطئ لبعض أخبار الآحاد المعارضة لصريح القرآن أصرّوا على أنّ نزع السّلطة منهم غير جائز، وإن كانت مخالفتهم للعقل والشّرع واضحة،

---

١. هود/ ١١٣
٢. المائدة/ ٧٧
٣. الكهف/ ٢٨
٤. الأعراف/ ١٤٢
٥. يونس/ ٨٩
٦. الإنسان/ ٢٤
٧. الأحزاب/ ٦٧-٦٨

مع أنّ هذا يستلزم وجوب مخالفة العقل والشّرع، وهو محال؛ بالنّظر إلى أنّ حاكميّة الظالمين غير ممكنة بدون طاعتهم، في حين أنّهم، بمقتضى كونهم ظالمين، يحكمون بما يضادّ العقل والشّرع، ومن ثمّ يكون وجوب طاعتهم ضدّ وجوب طاعة العقل والشّرع، ولا يمكن اجتماعهما. بل من الواضح أنّ طاعة الحاكم الظالم هي ضدّ طاعة الحاكم العادل، أعني الله سبحانه، بمقتضى تضادّ الظّلم والعدل، ولذلك فإنّ إثبات حاكميّة الظالم يستلزم نفي حاكميّة العادل، وهو الله سبحانه، فتكون نسبة تشريعه إلى الله سبحانه نسبة تشريع القبيح إليه، وهي افتراء عليه؛ كما قال: ﴿وَإِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً قَالُوا وَجَدْنَا عَلَيْهَا آبَاءَنَا وَاللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا ۗ قُلْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ ۖ أَتَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾[1]، وهذه حال أهل الحديث الذين يقولون أنّ طاعة الحاكم الظالم -مع أنّها فاحشة- عقيدة سلفهم والله أمرهم بها، مع أنّ الله تعالى كذّب مثل هذا القول بصراحة واعتبره افتراء عليه، بحيث أنّ الاعتقاد به بعد هذا التّصريح قد يكون قلب الإسلام والخروج منه.

بالإضافة إلى ذلك، من المسلّم به أنّ غرض الله تعالى من التشريع هو تحقيق العدل بين النّاس؛ كما قال: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ﴾[2]، في حين أنّ حاكميّة الظالمين تمنع تحقيق العدل بين النّاس بلا شكّ، ولذلك فإنّ تشريع طاعتهم وإبقاء حاكميّتهم ينقض غرض الله تعالى من التشريع، وهذا يُعتبر تناقضًا في تشريعه، وهو محال؛ كما قال سبحانه: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ ۚ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾[3].

---

١. الأعراف/ ٢٨
٢. الحديد/ ٢٥
٣. النّساء/ ٨٢

علاوة على ذلك، من الواضح أنّ حاكميّة الظالمين، حتّى لو لم تكن مستلزمة لمخالفة أتباعهم للعقل والشرع، فإنّها مستلزمة على الأقلّ لمخالفة أنفسهم للعقل والشّرع، ولذلك فإنّ إبقاء حاكميّتهم، وإن كان بغير طاعتهم فيما يخالفون فيه العقل والشّرع، يعني إبقاء مخالفتهم للعقل والشّرع، وهو إعانة عليها، ومن ثمّ يُعتبر مخالفة للعقل والشّرع؛ كما قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾[1]. لذلك، من الإنصاف القول بأنّ حرمة طاعة الحكّام الظالمين وإبقاء حاكميّتهم، هي من بديهيّات الإسلام التي يكفي تصوّرها لتصديقها، بحيث أنّ الاعتقاد بوجوبهما يساوي الاعتقاد بوجوب الحرام؛ كما كان أكثر المسلمين علمًا وصلاحًا ونصيحة في عصرهم، يعرفون هذا الحكم ولا يرون وجوب طاعة الحكّام الظالمين وإبقاء حاكميّتهم؛ مثل الحسين بن عليّ بن أبي طالب الذي كان سيّد شباب أهل الجنّة حسب الخبر المتواتر عن النّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم[2]، ومع ذلك بذل مهجته ومهجة أهل بيته في الخروج على الحاكم الظالم، ليقتدي به المسلمون في ذلك[3]، ولو أنّ أكثر المسلمين، الذين كانوا أتباعًا للأمويّين، لم يقتدوا به في ذلك قطّ.

---

١ . المائدة / ٢

٢ . فقد ورد من حديث أبي سعيد الخدريّ، وحذيفة بن اليمان، وعمر بن الخطاب، وجابر بن عبد اللّه، وأسامة بن زيد، والبراء بن عازب، وقرّة بن إياس، ومالك بن الحويرث، وأبي هريرة، وابن عمر، وابن مسعود، وابن عبّاس، وأنس، وبريدة، وعليّ، والحسن، والحسين، سبعة عشر نفسًا، ونُقل عن السيوطيّ أيضًا أنّه متواتر (انظر: نظم المتناثر من الحديث المتواتر للكتانيّ، ص١٩٦).

٣ . الشاهد على هذا ما يُروى أنّه خطب النّاس في طريقه إلى كربلاء، فقال: «أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ: مَنْ رَأَى سُلْطَانًا جَائِرًا مُسْتَحِلًّا لِحَرَمِ اللَّهِ، نَاكِثًا لِعَهْدِ اللَّهِ، مُخَالِفًا لِسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ، يَعْمَلُ فِي عِبَادِ اللَّهِ بِالْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ، فَلَمْ يُغَيِّرْ عَلَيْهِ بِفِعْلٍ وَلَا قَوْلٍ، كَانَ حَقًّا عَلَى اللَّهِ أَنْ يُدْخِلَهُ مُدْخَلَهُ» (تاريخ الطبريّ، ج٥، ص٤٠٣؛ الكامل في التاريخ لابن الأثير، ج٣، ص١٥٩).

[عواقب طاعة الحكّام الظالمين]

على أيّ حال، من المشهود أنّ الاعتقاد بوجوب طاعة الحكّام الظالمين وإبقائهم، كان من أكثر الاعتقادات الشائعة بين المسلمين شؤمًا، وقد أدّى إلى وهن الإسلام وسقوط الحضارة الإسلاميّة وتفشّي موانع المعرفة بين المسلمين؛ لأنّ الحكّام الظالمين، على مرّ القرون المتمادية، باستغلال هذا الاعتقاد الواهي الذي رُوّج من قبل حفنة من السّفهاء التابعين لهم، بدّلوا عقائد الإسلام وأحكامه واحدًا تلو الآخر لمصالحهم، وأضفوا الصّبغة الرّسميّة على قراءة له كانت ملائمة لرغباتهم، وفي غضون ذلك، لم يزل أهل الحديث في خدمتهم، كعملاء مرتزقة؛ لأنّهم من خلال التصديق والترويج للرّوايات الموضوعة التي تحرّض في تناقض صارخ مع القرآن على وجوب طاعة الحكّام الظالمين وإبقائهم، قد مهّدوا الطريق عمليًّا لتعزّز حكمهم وفشل حركات المسلمين الإصلاحيّة، ومنعوا المستضعفين المظلومين من القيام لتحقيق حقوقهم. لا جرم أنّه، نتيجةً لجهود هؤلاء الخونة، طمع أجرأ الظالمين في حكم المسلمين، وتهيّأت لهم فرصة ذلك أيضًا، بحيث أنّ رجلًا مثل يزيد بن معاوية (ت٦٤هـ)، مع أنّه كان سفيهًا متجاهرًا بالفسق، تسلّط على المسلمين، فحرّق بيت الله وقتل أهل بيت النّبيّ، وأنّ رجلًا مثل الحجّاج بن يوسف (ت٩٥هـ)، مع أنّه كان سفّاكًا جبّارًا، تسلّط على المسلمين، فضرب أعناق الصّالحين بغير ذنب، وأنّ رجلًا مثل الوليد بن يزيد بن عبد الملك (ت١٢٦هـ)، مع أنّه كان فذًّا في الخباثة والفجور ومتّهمًا حتّى بترك الصّلاة، تسلّط على المسلمين، فأظهر الزّندقة، وآخرين مثلهم، مع عدم وجود خلاف في أنّهم ظالمون، أصبح كلّ واحد منهم حاكمًا للمسلمين وراثة عن الآخر، وحوّلوا خلافة النّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم إلى ملوكيّة كسرى وقيصر، بينما كان أهل الحديث في كلّ هذه الفترة يعتبرون طاعتهم واجبة وينهون عن الخروج عليهم، ليحولوا بزعمهم دون الفتنة، مع أنّهم في الفتنة كانوا؛ كالذي قال الله تعالى فيه: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ ائْذَنْ لِي وَلَا تَفْتِنِّي ۚ أَلَا فِي الْفِتْنَةِ سَقَطُوا ۗ وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمُحِيطَةٌ بِالْكَافِرِينَ﴾[1].

---

١. التّوبة/ ٤٩

في المقابل، فإنّ الحكّام الظالمين، تقديرًا لجهودهم التاريخيّة التي ضمنت بقاء حكمهم حتّى الآن، ما زالوا يؤيّدونهم ويقلّدونهم مناصب حكوميّة مهمّة ويزوّدونهم بالتّسهيلات اللازمة لترويج أفكارهم المنحرفة والمناقضة للإسلام، كي يضلّوا المسلمين برواياتهم الكاذبة ويحوّلوهم إلى عبيد في خدمتهم!

[جواز الخروج على الحكّام الظالمين]

الآن أيضًا، قد قام بعض بقاياهم الذين يعتبرون أنفسهم أهل السّنّة والجماعة بتسليط الحكّام الظالمين على البلاد الإسلاميّة، ويحسبون طاعتهم وحمايتهم من واجباتهم الإسلاميّة، حتّى أصبح كلّ من البلاد الإسلاميّة يحكمه جبّار مستبدّ، فينفق أموال المسلمين وأنفسهم وأعراضهم على مطامعه، في حين أنّه لا يجترئ أحد منهم على معارضته ولا يرى لنفسه حقًّا في مكافحته؛ بحيث أنّ أكثر الحكومات استبدادًا وفسادًا هي في البلاد الإسلاميّة، والظّلم الذي يوجد بين المسلمين لا يوجد بين الكافرين! هذا في حين أنّه لو ظهر مسلم كجوهرة نادرة في رأسه خطّة المواجهة لمثل هذا الحاكم والعزم على دفع ظلمه، يقوم قبل أيّ شيء آخر بتكفيره، ليصبح مواجهته جائزة للمسلمين ودفع ظلمه مباحًا لهم؛ لأنّه يزعم اعتبارًا لخبر واحد وغير يقينيّ أنّ الخروج على الحاكم الظالم حرام ويُعتبر مفارقة لجماعة المسلمين، إلّا أن يُرى منه كفر بواح![1] مع أنّ ظلمه، مهما كان شديدًا، لا يستلزم كفره، ولا يُرى منه، حسب القاعدة، كفر بواح ما دام يجري على لسانه الشّهادتان؛ لأنّ الكفر البواح هو إنكار الله تعالى أو رسوله أو يوم القيامة أو ضروريّات مثل الصّلاة والصّوم، وليس كفر المقرّ بهذه الأشياء بواحًا وإن أمكن استنباطه. لذلك، لا وجه للخروج على الحاكم المسلم بذريعة أنّه كافر كفرًا بواحًا، بل ما يبيح الخروج عليه هو ظلمه للمسلمين؛

---

١ . انظر: عبارة «إِلَّا أَنْ تَرَوْا كُفْرًا بَوَاحًا»، في صحيح البخاريّ (ج٩، ص٤٧)، وصحيح مسلم (ج٦، ص١٧)؛ مع أنّها لم تكن في بعض طرق الحديث ومصادره، كما يظهر ذلك من قول سفيان: «زَادَ بَعْضُ النَّاسِ: مَا لَمْ تَرَوْا كُفْرًا بَوَاحًا» (مسند أحمد، ج٣٧، ص٣٥٣).

كما اعتبر الله مجرّد الظّلم للمسلمين كافيًا لإباحة قيامهم بالمعارضة والمكافحة فقال: ﴿لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظُلِمَ ۚ وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا عَلِيمًا﴾[١]، وهذا يعني أنّ الله يحبّ الجهر بالسّوء من القول ضدّ الظالم وإن لم يكن كافرًا، وقال: ﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُلِمُوا ۚ وَإِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ﴾[٢]، وهذا يعني أنّ الله أذن بقتال الظالم ووعد النصر عليه وإن لم يكن كافرًا، وقال: ﴿وَلَمَنِ انْتَصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِ فَأُولَٰئِكَ مَا عَلَيْهِمْ مِنْ سَبِيلٍ ۝ إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَظْلِمُونَ النَّاسَ وَيَبْغُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ ۚ أُولَٰئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾[٣]، وهذا يعني أنّ الذين ينتصرون على الظالم ليسوا آثمين وإن لم يكن كافرًا؛ لأنّ الله قد جعل لهم سبيلًا عليه. نعم، لا يجوز نزع الحكم من ظالم لتسليمه إلى ظالم آخر؛ لأنّ ذلك ليس معارضة الظالم ومكافحته، بل هو إبقاؤه في صورة أخرى؛ كما أنّ عامّة المعارضات والمكافحات القليلة التي قام بها المسلمون حتّى الآن، كانت لتبديل ظالم بظالم آخر، ولذلك لم تؤدّ إلى زوال الظّلم وتحقّق العدل.

من هنا يُعلم أنّ المدّعين للسّنّة والجماعة، على الرّغم من ادّعائهم الباهظ، قد قلبوا الإسلام رأسًا على عقب، وتواطؤوا على نقض عراه ومنع تحقّق مقاصده، وفي هذه الحال، ليس للمسلمين سبيل للعودة إلى الإسلام سوى تحريم طاعة الحكّام الظالمين وتركها، بل الخروج عليهم بالرّغم من جميع عواقبه ليستبدلوا بهم حاكمًا عادلًا[٤].

---

١. النّساء/ ١٤٨

٢. الحجّ/ ٣٩

٣. الشّورى/ ٤١-٤٢

٤. أمّا تحريم طاعة الحكّام الظالمين، فقد يشهد عليه ما روي عن عبادة بن صامت «أَنَّهُ أَقْبَلَ حَاجًّا مِنَ الشَّامِ، فَقَدِمَ الْمَدِينَةَ، فَأَتَى عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ، فَقَالَ: يَا عُثْمَانُ، أَلَا أُخْبِرُكَ شَيْئًا سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ؟ قَالَ: بَلَى، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: سَيَكُونُ عَلَيْكُمْ أُمَرَاءُ بَعْدِي، يَأْمُرُونَكُمْ بِمَا تَعْرِفُونَ، وَيَعْمَلُونَ بِمَا تُنْكِرُونَ، فَلَيْسَ لِأُولَئِكَ عَلَيْكُمْ طَاعَةٌ» (مصنّف ابن أبي شيبة، ج٧، ص٥٢٦؛ التاريخ الكبير للبخاريّ، ج٢، ص٢٧٥؛ المسند للشاشيّ، ج٣، ص٢٢٣)، وعن عبد اللّه بن مسعود، قال: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: سَيَلِي أُمُورَكُمْ بَعْدِي رِجَالٌ يُطْفِئُونَ السُّنَّةَ، وَيَعْمَلُونَ بِالْبِدْعَةِ، ←

وَيُؤَخِّرُونَ الصَّلَاةَ عَنْ مَوَاقِيتِهَا، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنْ أَدْرَكْتُهُمْ كَيْفَ أَفْعَلُ؟ قَالَ: تَسْأَلُنِي يَا ابْنَ أُمِّ عَبْدٍ كَيْفَ تَفْعَلُ؟! لَا طَاعَةَ لِمَنْ عَصَى اللَّهَ، قَالَهَا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ» (مسند أحمد، ج٦، ص٣٤٠؛ سنن ابن ماجه، ج٢، ص٩٥٦؛ المعجم الكبير للطبرانيّ، ج١٠، ص١٧٣)، وعن معاذ بن جبل، قال: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: أَلَا إِنَّهُ سَيَكُونُ عَلَيْكُمْ أُمَرَاءُ، إِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ أَضَلُّوكُمْ، وَإِنْ عَصَيْتُمُوهُمْ قَتَلُوكُمْ، قَالُوا: فَكَيْفَ نَصْنَعُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: كَمَا صَنَعَ أَصْحَابُ عِيسَى بْنِ مَرْيَمَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، حُمِلُوا عَلَى الْخُشُبِ، وَنُشِرُوا بِالْمَنَاشِيرِ، مَوْتٌ فِي طَاعَةِ اللَّهِ خَيْرٌ مِنْ حَيَاةٍ فِي مَعْصِيَتِهِ» (المعجم الكبير للطبرانيّ، ج٢٠، ص٩٠؛ حلية الأولياء وطبقات الأصفياء لأبي نعيم الأصبهانيّ، ج٥، ص١٦٦)، وأمّا وجوب الخروج على الحكّام الظالمين، فقد يشهد عليه ما روي عن أبي سلالة الأسلميّ، قال: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: سَيَكُونُ عَلَيْكُمْ أَئِمَّةٌ يَمْلِكُونَ أَرْزَاقَكُمْ، وَيُحَدِّثُونَكُمْ فَيَكْذِبُونَكُمْ، وَيَعْمَلُونَ فَيُسِيئُونَ، لَا يَرْضَوْنَ مِنْكُمْ حَتَّى تُحَسِّنُوا قَبِيحَهُمْ، وَتُصَدِّقُوا كَذِبَهُمْ، فَأَعْطُوهُمُ الْحَقَّ مَا رَضُوا بِهِ، فَإِذَا تَجَوَّزُوهُ فَقَاتِلُوهُمْ، فَمَنْ قُتِلَ عَلَى ذَلِكَ فَهُوَ شَهِيدٌ» (التاريخ الكبير للبخاريّ، ج١١، ص١٢٧؛ المعجم الكبير للطبرانيّ، ج٢٢، ص٣٦٢؛ معرفة الصحابة لأبي نعيم الأصبهانيّ، ج٥، ص٢٩١٨)، وعن ابن عبّاس، قال: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: سَيَكُونُ أُمَرَاءُ يُعْرَفُونَ وَيُنْكَرُونَ، فَمَنْ نَابَذَهُمْ نَجَا، وَمَنِ اعْتَزَلَهُمْ سَلِمَ -وَفِي رِوَايَةٍ: أَوْ كَادَ-، وَمَنْ خَالَطَهُمْ هَلَكَ» (مصنّف ابن أبي شيبة، ج٧، ص٥٣٠؛ المعجم الكبير للطبرانيّ، ج١١، ص٣٩)، والمنابذة إعلان الحرب، والاعتزال لمن لا يستطيع المنابذة، وعن عبد اللّه بن مسعود، قال: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: سَيَكُونُ أُمَرَاءُ مِنْ بَعْدِي، يَقُولُونَ مَا لَا يَفْعَلُونَ، وَيَفْعَلُونَ مَا لَا يُؤْمَرُونَ، فَمَنْ جَاهَدَهُمْ بِيَدِهِ فَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَمَنْ جَاهَدَهُمْ بِلِسَانِهِ فَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَمَنْ جَاهَدَهُمْ بِقَلْبِهِ فَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا إِيمَانَ بَعْدَهُ» (صحيح مسلم، ج١، ص٥٠؛ مسند البزار، ج٥، ص٢٨١؛ مستخرج أبي عوانة، ج١، ص٢٨٥؛ صحيح ابن حبان، ج٤، ص٩٥)، وعن الحسين بن عليّ، قال: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: مَنْ رَأَى سُلْطَانًا جَائِرًا مُسْتَحِلًّا لِحَرَمِ اللَّهِ، نَاكِثًا لِعَهْدِ اللَّهِ، مُخَالِفًا لِسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ، يَعْمَلُ فِي عِبَادِ اللَّهِ بِالْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ، فَلَمْ يُغَيِّرْ عَلَيْهِ بِفِعْلٍ وَلَا قَوْلٍ، كَانَ حَقًّا عَلَى اللَّهِ أَنْ يُدْخِلَهُ مُدْخَلَهُ» (تاريخ الطبريّ، ج٥، ص٤٠٣)، وعن عمر بن الخطّاب أنّه قال للنّاس: «أَخْبِرُونِي عَمَّا أَسْأَلُكُمْ عَنْهُ، إِذَا كَانَ الْإِمَامُ عَلَيْكُمْ، فَجَارَ عَلَيْكُمْ، وَمَنَعَكُمْ حُقُوقَكُمْ، وَأَسَاءَ صُحْبَتَكُمْ، مَا تَصْنَعُونَ بِهِ؟» قالوا: «يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، مَا نَصْنَعُ بِهِ؟! إِنْ رَأَيْنَا خَيْرًا حَمِدْنَا اللَّهَ وَقَبِلْنَا، وَإِنْ رَأَيْنَا جَوْرًا وَظُلْمًا صَبَرْنَا حَتَّى يُفَرِّجَ اللَّهُ مِنْهُ»، قال: «أَمَا هُوَ إِلَّا مَا أَسْمَعُ؟» قالوا: «لَا وَاللَّهِ مَا عِنْدَنَا إِلَّا مَا قُلْنَا لَكَ»، فضرب بيده على جبهته، ثمّ قال: «لَا وَاللَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ، لَا تَكُونُونَ شُهَدَاءَ فِي الْأَرْضِ حَتَّى تَأْخُذُوهُمْ كَأَخْذِهِمْ إِيَّاكُمْ، وَتَضْرِبُوهُمْ فِي الْحَقِّ كَضَرْبِهِمْ إِيَّاكُمْ، وَإِلَّا فَلَا» (تاريخ المدينة لابن شبة، ج٣، ص٨١٦)، وعن عليّ أنّه قال في الخوارج: «إِنْ خَرَجُوا عَلَى إِمَامٍ جَائِرٍ فَلَا تُقَاتِلُوهُمْ، فَإِنَّ لَهُمْ فِي ذَلِكَ مَقَالًا»، أي حجّة (مصنّف ابن أبي شيبة، ج٧، ص٥٥٩؛ علل الشرائع لابن بابويه، ج٢، ص٦٠٣؛ تهذيب الأحكام للطوسيّ، ج٦، ص١٤٥).

[الخامس؛ تقليد الكافرين]

نوع آخر من أنواع التقليد الشائعة، هو اتّباع قول الكافرين وفعلهم؛ لأنّ كثيرًا من المسلمين، بسبب ضعفهم وقوّة الكافرين في القرون الأخيرة، قد وقفوا موقف الانفعال واتّبعوهم، إمّا بأن تشبّهوا بهم عن قصد وعلم لينالوا القوّة التي نالوها، وإمّا بأن تأثّروا بدعاياتهم وإيحاءاتهم ولوّثوا عقائدهم وأعمالهم بعقائدهم وأعمالهم عن غير قصد وعلم.

[منشأ قوّة الكافرين وعواقبها]

مع أنّه لا شكّ أنّ قوّة الكافرين في القرون الأخيرة، من ناحية، أمكنت من خلال استغلال الضّعفاء ونهب بلادهم، ومن ناحية أخرى، تشكّلت على أساس المادّيّة وعزل الدّين عن الدّنيا، ولذلك بالرّغم من أنّها عزّزتهم مادّيًّا، إلّا أنّها أضعفتهم روحيًّا؛ بحيث أنّ أكثرهم فقدوا سلامتهم الفرديّة والعائليّة والاجتماعيّة، وهدموا أسس الأخلاق والبنى التحتيّة للثّقافة، ولم يتركوا مجالًا للتطوّر الإنسانيّ من الناحية الفكريّة والأدبيّة. بالإضافة إلى ذلك، فإنّهم بقدر ما أصبحوا متكبّرين ومعجبين بأنفسهم بسبب قوّتهم الاستثناريّة وأحاديّة البعد، فقد أصبحوا ممقوتين على نحو متزايد عند شعوب العالم المظلومة والمستضعفة، وبثّوا بذور العداوة والبغضاء في المناطق المحرومة، خاصّة إفريقيا والشّرق الأوسط. من الواضح أنّ هذا الوضع، وإن كان في العاجل يجلب منافع محدودة لبعض الأفراد، إلّا أنّه في الآجل يسبّب خسائر غير محدودة للمجتمع العالميّ، بما في ذلك هؤلاء الأفراد أنفسهم؛ بحيث أنّه، في تقدير عامّ، لا يمكن اعتباره نافعًا لأيّ فرد؛ كما يمكن ملاحظة أنّ قوّتهم المادّيّة لم تقلّل من مشاكلهم في الجملة، بل زادتها في مختلف المجالات، وجلبت عليهم مخاطر جديدة وأكبر؛ كما قال الله تعالى: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَبَقُوا ۚ إِنَّهُمْ لَا يُعْجِزُونَ﴾[1].

---

١. الأنفال/ ٥٩

[عدم وجاهة اتّباع المسلمين للكافرين]

بناء على هذا، فإنّ الافتتان بقوّتهم من الناحية المادّيّة، ليس وجيهًا ولا عقلانيًّا؛ كما قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَى مَا مَتَّعْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِنْهُمْ زَهْرَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا لِنَفْتِنَهُمْ فِيهِ ۚ وَرِزْقُ رَبِّكَ خَيْرٌ وَأَبْقَى﴾[١]، وقال: ﴿لَا يَغُرَّنَّكَ تَقَلُّبُ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي الْبِلَادِ ۝ مَتَاعٌ قَلِيلٌ ثُمَّ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ ۚ وَبِئْسَ الْمِهَادُ﴾[٢]، بل اتّباعهم بغية الوصول إلى قوّتهم، له تأثير معاكس ويؤدّي إلى تراجع المسلمين بدلًا من تقدّمهم؛ كما قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ تُطِيعُوا الَّذِينَ كَفَرُوا يَرُدُّوكُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ فَتَنْقَلِبُوا خَاسِرِينَ﴾[٣]؛ لأنّ اتّباعهم يُفضي إلى أن يُعتبر الحقّ باطلًا إذا كان مخالفًا لمعتقداتهم والقاعدة السائدة في العالم الذي يحكمونه، وأن يكرهه المسلمون وينكروه بسبب إيحاءاتهم ودعاياتهم السّلبيّة، حتّى تحلّ مبادؤهم وقوانينهم محلّ مبادئ الإسلام وقوانينه تدريجيًّا، ويتوقّف المسلمون عن السّعي وراء مراماتهم ويسعوا إلى تحقيق مرامات هؤلاء، ويُلبسوا الكفر لباس الإسلام من أجل إرضائهم ومنع غضبهم. لذلك، فإنّ الحدّ المعتبر الوحيد في الإسلام هو الحدّ الفاصل بين المسلمين والكافرين، الفريقين المتضادّين في الإيمان بالله، المبدأ الأهمّ للحياة؛ كما قال الله فيهما: ﴿هَذَانِ خَصْمَانِ اخْتَصَمُوا فِي رَبِّهِمْ﴾[٤]، ومن الواضح أنّ هذا الحدّ ليس وهميًّا بخلاف الحدود الأخرى، بل هو بالنّظر إلى تأثيره الجوهريّ والعامّ على جميع جوانب الحياة واقعيّ، ولذلك يجب أن يكون مميّزًا ومعترَفًا به دائمًا، وأن لا يفقد لونه بما يُلقى عليه من ظلّ أمور اعتباريّة وغير حقيقيّة؛ بحيث أنّه ليس في الإسلام بعد ضرورة موالاة الله شيء أوضح من ضرورة معاداة الكافرين؛

---

١. طه/ ١٣١
٢. آل عمران/ ١٩٦-١٩٧
٣. آل عمران/ ١٤٩
٤. الحجّ/ ١٩

كما قال الله تعالى: ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَآءُ مِنْكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاءُ أَبَدًا حَتَّى تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَحْدَهُ﴾[١]، ولذلك من الواضح أنّ اتّباع الكافرين لا مكان له في الإسلام، ولا يجوز في أيّ سياق وتحت أيّ ذريعة؛ كما قال الله تعالى: ﴿فَلَا تُطِعِ الْكَافِرِينَ﴾[٢]، وقال: ﴿فَلَا تُطِعِ الْمُكَذِّبِينَ﴾[٣].

[ضرورة اتّباع الكافرين للمسلمين]

بل الواقع أنّ الكافرين هم الذين يجب أن يتّبعوا المسلمين؛ كما قال الله تعالى: ﴿رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾[٤]؛ إذ من المشهود أنّ أكثر الكافرين، خاصّة في البلاد الغربيّة لبُعدها عن مراكز الحضارة، هم من الناحية الثقافيّة في حالة قريبة من الوحشيّة، ولم يحصلوا على نموّ كافٍ من الناحية الإنسانيّة، ولذلك فإنّهم محتاجون إلى التعلّم والتأدّب على أيدي المسلمين. كما أنّهم من قبل، على هامش الحروب الصّليبيّة التسعة، بعد أن ندموا على محاولتهم الحمقاء لحرق مكتبات المسلمين، تلقّوا منهم علومهم التجريبيّة والرياضيّة، وحملوها إلى بلادهم المظلمة والخربة، وجعلوها أساسًا لتنمية أوروبا الصّناعيّة، لكنّهم لم يكونوا أذكياء بما يكفي لأن يتلقّوا من المسلمين علومهم الإنسانيّة أيضًا، ولذلك لم تتقدّم ثقافتهم بالتناسب مع اقتصادهم، وبقيت على نفس المستوى المنخفض والابتدائيّ؛ بحيث أنّ الثّقافة التي تسود عالم الكفر اليوم، خاصّة في أوروبا وأمريكا الشماليّة، هي خير مثال على بربريّة جديدة تكوّنت على أساس الغرائز الحيوانيّة الجامحة وفي الصّراع مع القواعد الفطريّة والإنسانيّة، ويمكن مقارنتها بالثّقافة البرّيّة لبعض القبائل البدائيّة.

---

١. الممتحنة/ ٤
٢. الفرقان/ ٥٢
٣. القلم/ ٨
٤. الحجر/ ٢

الركيزة الأساسيّة لهذه الثّقافة، إن أمكن تسميتها بالثّقافة، هي التلذّذيّة والإباحيّة التي تكوّنت من اندماج الأرستقراطيّة الرّوميّة والإنسانيّة اليونانيّة، وهي في تناقض صارخ مع الرّوحانيّة الشّرقيّة والعقلانيّة الإسلاميّة. لذلك، من الغريب والمؤسف جدًّا أنّ بعض المسلمين، بخيبة أمل من ثقافتهم السّماويّة التي لديها كلّ الوسائل اللازمة لتطوّرهم، قد أقبلوا على اتّباع حفنة من الأوباش، الذين يعتبرون على سبيل المثال ترك العفّة حقًّا وترك الغيرة تكليفًا، ولا فخر لهم سوى الشرب والرّقص والعري، وبينما يتجاهلون حقوق الجياع والمشرّدين، يدافعون عن حقوق المومسات والمثليّين؛ مع أنّه بحسب القاعدة ينبغي لأمثال هؤلاء الهمجيّين أن يخضعوا للتعليم والتربية من قبل المسلمين، حتّى يتخلّصوا من حالة الحيوانيّة ويتلقّوا آداب الحياة الإنسانيّة!

[تاريخ اتّباع المسلمين للكافرين]

بالطبع لم يكن اتّباع قول الكافرين وفعلهم منحصرًا في مجموعة من المسلمين الجاهلين الذين هانت عليهم أنفسهم، بل إنّ مجموعة من المسلمين البارزين وأهل العلم أيضًا، خاصّة في القرون الإسلاميّة الأولى، تحت تأثير إقبال الخليفتين الثاني والثالث وبعض الحكّام الأمويّين على أهل الكتاب[1]،

---

١ . أمّا إقبال بعض الحكّام الأمويّين على أهل الكتاب فلا خفاء به، وأمّا إقبال عمر وعثمان عليهم فهو ما تشهد عليه أخبار كثيرة تدلّ على أنّهما كانا يرجعان إليهم ويسألانهم ويعتمدان على قولهم؛ كما روي أنّ عمر كان يجلس إلى كعب الأحبار ويطلب منه التعليم (انظر: حلية الأولياء وطبقات الأصفياء لأبي نعيم الأصبهانيّ، ج٥، ص٣٦٥، ٣٦٨ و٣٧١)، وقال له: «أَنْشُدُكَ اللَّهَ يَا كَعْبُ، أَتَجِدُنِي خَلِيفَةً أَمْ مَلِكًا؟» فقال له كعب: «أَشْهَدُ أَنَّكَ خَلِيفَةٌ، وَلَسْتَ بِمَلِكٍ»، فقال له عمر: «وَكَيْفَ ذَاكَ؟» قال: «أَجِدُكَ فِي كِتَابِ اللَّهِ»، قال عمر: «تَجِدُنِي بِاسْمِي؟» قال كعب: «لَا، وَلَكِنْ بِنَعْتِكَ» (الفتن لابن حمّاد، ج١، ص١٠١ و١٠٢)، وفي رواية أخرى: «أَنَّ عُمَرَ أَرْسَلَ إِلَى كَعْبٍ، فَقَالَ لَهُ: "يَا كَعْبُ، كَيْفَ تَجِدُ نَعْتِي؟" قَالَ: خَلِيفَةٌ قَرْنٌ مِنْ حَدِيدٍ، لَا يَخَافُ فِي اللَّهِ لَوْمَةَ لَائِمٍ، ثُمَّ خَلِيفَةٌ تَقْتُلُهُ أُمَّتُهُ ظَالِمِينَ لَهُ، ثُمَّ يَقَعُ الْبَلَاءُ بَعْدُ» (الآحاد والمثاني لابن أبي عاصم، ج١، ص١٢٦؛ المعجم الكبير للطبرانيّ، ج١، ص٨٤)، ←

أقبلوا على الأخذ من كتب اليهود واتّباع أساطيرهم وتعاليمهم، وتحت تأثير دعايات بعض أهل الحديث، زعموا أنّ هذا العمل مشروع ونافع لمعرفة عقائد الإسلام وأحكامه، وبهذه الطريقة أفسحوا المجال لتأثيرهم وتأثير المسلمين القريبين منهم على عقائد المسلمين وأعمالهم، ولوّثوا السّياسة والثّقافة الإسلاميّة بالسّياسة والثّقافة اليهوديّة، مع أنّ الرّجوع إلى أهل الكتاب لمعرفة الإسلام واتّباعهم في العقائد والأعمال الإسلاميّة، هو عمل غير عقلانيّ وخطيرٌ، ويتنافى مع ضروريّات الإسلام دون أدنى شكّ؛ كما قال الله تعالى بصراحة: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ تُطِيعُوا فَرِيقًا مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ يَرُدُّوكُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ كَافِرِينَ﴾[1]،

وفي رواية أخرى: «أَنَّ عُمَرَ أَتَاهُ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ، فَقَالَ: السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا مَلِكَ الْعَرَبِ، فَقَالَ عُمَرُ: وَهَكَذَا تَجِدُونَهُ فِي كِتَابِكُمْ؟! أَلَسْتُمْ تَجِدُونَ النَّبِيَّ، ثُمَّ الْخَلِيفَةَ، ثُمَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، ثُمَّ الْمُلُوكَ بَعْدُ؟ فَقَالَ الرَّجُلُ: بَلَى بَلَى» (الفتن لابن حمّاد، ج١، ص١٠٣؛ مصنّف ابن أبي شيبة، ج٧، ص٥٢٩)، وفي رواية أخرى: «أَنَّهُ سَأَلَ أُسْقُفًا مِنَ الْأَسَاقِفَةِ مَنْ بَعْدَهُ؟ فَقَالَ: رَجُلٌ لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ، يُؤْثِرُ أَقْرِبَاءَهُ، فَقَالَ عُمَرُ: رَحِمَ اللَّهُ عُثْمَانَ، رَحِمَ اللَّهُ عُثْمَانَ» (الفتن لابن حمّاد، ج١، ص١٢٦)، وروي: «بَيْنَا أَبُو ذَرٍّ عِنْدَ بَابِ عُثْمَانَ لَمْ يُؤْذَنْ لَهُ، إِذْ مَرَّ بِهِ رَجُلٌ مِنْ قُرَيْشٍ، فَقَالَ: يَا أَبَا ذَرٍّ، مَا يُجْلِسُكَ هَهُنَا؟ قَالَ: يَأْبَى هَؤُلَاءِ أَنْ يَأْذَنُوا لِي، فَدَخَلَ الرَّجُلُ، فَقَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، مَا لِأَبِي ذَرٍّ عَلَى الْبَابِ لَا يُؤْذَنُ لَهُ؟ قَالَ: فَأَمَرَ أَنْ يُؤْذَنَ لَهُ، فَجَاءَ حَتَّى جَلَسَ نَاحِيَةَ الْقَوْمِ، وَمِيرَاثُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ يُقَسَّمُ، فَقَالَ عُثْمَانُ لِكَعْبِ الْأَحْبَارِ -وَهُوَ يَسْتَفْتِيهِ-: يَا أَبَا إِسْحَاقَ، أَرَأَيْتَ الْمَالَ إِذَا أُدِّيَ زَكَاتُهُ، هَلْ يُخْشَى عَلَى صَاحِبِهِ مِنْهُ تَبِعَةٌ؟ قَالَ: لَا، فَقَامَ أَبُو ذَرٍّ وَمَعَهُ عَصًا لَهُ، حَتَّى ضَرَبَ بِهَا بَيْنَ أُذُنَيْ كَعْبٍ، ثُمَّ قَالَ: "يَا ابْنَ الْيَهُودِيَّةِ، أَنْتَ تَزْعُمُ أَنَّهُ لَيْسَ عَلَيْهِ حَقٌّ فِي مَالِهِ إِلَّا الزَّكَاةُ؟! وَاللَّهُ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ﴾ [الحشر/ ٩]"، فَقَالَ عُثْمَانُ لِلْقُرَشِيِّ: إِنَّمَا نَكْرَهُ أَنْ نَأْذَنَ لِأَبِي ذَرٍّ مِنْ أَجْلِ مَا تَرَى» (الأموال لابن زنجويه، ج٢، ص٧٨٨)، وروي: «قَالَ عُثْمَانُ يَوْمًا: أَيَجُوزُ لِلْإِمَامِ أَنْ يَأْخُذَ مِنَ الْمَالِ، فَإِذَا أَيْسَرَ قَضَى؟ فَقَالَ كَعْبٌ: لَا بَأْسَ بِذَلِكَ، فَقَالَ أَبُو ذَرٍّ: "يَا ابْنَ الْيَهُودِيَّيْنِ، أَتُعَلِّمُنَا دِينَنَا؟!" -وَفِي رِوَايَةٍ أُخْرَى أَنَّهُ قَالَ: مَتَى كَانَتِ الْفُتْيَا إِلَيْكَ يَا ابْنَ الْيَهُودِيَّةِ؟!- فَقَالَ عُثْمَانُ: مَا أَكْثَرَ أَذَاكَ لِي وَأَوْلَعَكَ بِأَصْحَابِي، الْحَقْ بِمَكْتَبِكَ» (أنساب الأشراف للبلاذريّ، ج٥، ص٥٤٢؛ الأوائل للعسكريّ، ص١٩٢)، فنفاه إلى الشام، ثمّ إلى الربذة! فكان كعب الأحبار في زمانه مقرّبًا يُسئل ويفتي، وأبو ذرّ مطرودًا لا يؤذن له!

١. آل عمران/ ١٠٠

وقال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى أَوْلِيَاءَ ۘ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ ۚ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ ۗ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾[1]، وقال: ﴿وَلَنْ تَرْضَى عَنْكَ الْيَهُودُ وَلَا النَّصَارَى حَتَّى تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ ۗ قُلْ إِنَّ هُدَى اللَّهِ هُوَ الْهُدَى ۗ وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُمْ بَعْدَ الَّذِي جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ ۙ مَا لَكَ مِنَ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾[2]؛ لا سيّما بالنّظر إلى أنّ اليهود والنّصارى، على الرغم من أنّهم كانوا مشتركين مع المسلمين في بعض مبادئهم، فقد فقدوا التزامهم بمبادئهم عمليًّا منذ قرون واستبدلوا عقائد وأعمال الملحدين بعقائد وأعمال أنبيائهم. بل من المشهود أنّ اليهوديّة الجديدة، تحت تأثير بعض الأحداث التاريخيّة ونظام السّلطة في القرن الأخير، قد فقدت طبيعتها الدّينيّة إلى حدّ كبير، وأصبحت شبه سياسيّة في طبيعتها؛ كما أنّه لا يوجد أيّ فرق ملموس بين النّصرانيّة الجديدة وديانات المشركين، سواء في مجال العقائد أو في مجال الأعمال، ولم يبق فيها شيء من عقائد الدّيانات الإلهيّة وأعمالها.

[الطريقة المناسبة لمواجهة الكافرين]

مع ذلك، ينبغي إدراك أنّ اتّباع المسلمين للكافرين كان في الغالب واقعًا على غير إرادة ولا بصيرة منهم، وفي إطار تأثّر قهريّ بدعاياتهم وإيحاءاتهم؛ لأنّ في النظام العالميّ الجديد الذي أصبح كشبكة مترابطة ومتداخلة، كلّ مجموعة تملك المزيد من القوّة والثروة، فإنّها تفرض ثقافتها على المجموعات الأخرى بشكل طبيعيّ، وتدفعها إلى اتّباعها طوعًا أو كرهًا، وبما أنّ الكافرين الغربيّين قد تمتّعوا بأكبر قدر من القوّة والثروة في القرنين الأخيرين، فقد تحوّلت ثقافتهم إلى الثّقافة السّائدة في العالم، ومن ثمّ ألقت بظلالها على ثقافة المسلمين. من الواضح أنّ هذه السّيطرة لم تكن بسبب تفوّق ثقافة الكافرين على ثقافة المسلمين، بل كانت بسبب تفوّقهم السّياسيّ والاقتصاديّ، وسوف تزول بزواله.

---

١. المائدة/ ٥١

٢. البقرة/ ١٢٠

لذلك، فإنّ التفوّق السّياسيّ والاقتصاديّ للمسلمين، كهدف يمكن تحقيقه، لصيانة ثقافتهم الإسلاميّة ومن ثمّ فرضها على العالم، هو ضرورة قطعيّة لا بديل لها؛ كما قال الله تعالى: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ﴾[١]، ولكنّ الواقع أنّ اكتساب هذا التفوّق في الوقت الحاضر قد واجه العديد من الصّعوبات، بحيث يُتصوّر أحيانًا أنّه محال؛ لأنّ معظم بنيته التحتيّة لم تُنشأ بين المسلمين، وإنشاؤها يتطلّب الإرادة والجهد والوفاق والوقت الكافي، في حين أنّ المسلمين، بسبب الانهزاميّة والكسل والاختلافات السّياسيّة والمذهبيّة وغياب زعيم واحد وصالح، يفقدون الإرادة والجهد والوفاق اللازم ولا يملكون الوقت الكافي لذلك، ومن ثمّ قد يكون من الضروريّ إيجاد حلّ أكثر عمليّة وقصير المدى، بجانب السّعي إلى حلّ مثاليّ وطويل المدى، لمقاومة هجمة الكافرين الثقافيّة، وذلك الحلّ هو الدّعوة؛ لأن الدّعوة هي أكثر شيء فاعليّةً وأقلّه كلفةً يمكن القيام به لتقليل قوّتهم السّياسيّة والاقتصاديّة ونفوذهم بين المسلمين. رغم أنّ هذا ما هم يفعلونه أيضًا ضدّ المسلمين باستخدام أدوات فعّالة، إلّا أنّه ينبغي أن يكون مفهومًا أنّ محتوى الدّعوة كان دائمًا أكثر فعّاليّة من أدواتها واستطاع أن يتدارك ضعفها بقوّته؛ كما أنّ الأنبياء غلبوا أقوياء زمانهم بالاستفادة من هذه المزيّة، وإلّا لما كان بإمكانهم أن يغلبوهم بالاعتماد على القوّة والثروة؛ كما ضرب الله مثلًا فرعون مقابل موسى عليه السّلام، فقال: ﴿وَنَادَى فِرْعَوْنُ فِي قَوْمِهِ قَالَ يَا قَوْمِ أَلَيْسَ لِي مُلْكُ مِصْرَ وَهَذِهِ الْأَنْهَارُ تَجْرِي مِنْ تَحْتِي ۖ أَفَلَا تُبْصِرُونَ ۝ أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِنْ هَذَا الَّذِي هُوَ مَهِينٌ وَلَا يَكَادُ يُبِينُ ۝ فَلَوْلَا أُلْقِيَ عَلَيْهِ أَسْوِرَةٌ مِنْ ذَهَبٍ أَوْ جَاءَ مَعَهُ الْمَلَائِكَةُ مُقْتَرِنِينَ﴾[٢]، في حين أنّ موسى عليه السّلام غلبه مع جميع هذه الأوصاف!

---

١. الأنفال/ ٦٠
٢. الزّخرف/ ٥١-٥٣

كما أنّ غلبة المسلمين إمبراطوريّات الغرب والشّرق في العقود الإسلاميّة المبكّرة، لم تكن بسبب أدواتهم الدّعائيّة أو العسكريّة المتقدّمة، بل كانت بسبب جاذبيّة رسالتهم التي استطاعت أن تُسقط روعة إمبراطوريّات العالم من أعين النّاس وتمهّد لتقدّمهم السّياسيّ والعسكريّ رغم إمكانيّاتهم المحدودة.

الحاصل أنّ معرفة الحقّ إنّما تكون ممكنة لمن كفّ عن التقليد بجميع أنواعه، بما في ذلك تقليد السّلف والعلماء والظالمين والكافرين وأكثر النّاس، واتّخذ العقل معيارًا لمعرفته، ولم يكن قانعًا بالظنّ الحاصل من قول الآخرين وفعلهم فيما يتعلّق بعقائده وأعماله.

٣. الأهواء النّفسانيّة

مانع آخر للمعرفة هو «الأهواء النّفسانيّة»؛ لأنّ نفس الآدميّ، بمقتضى غرائزها، لديها ميول ونفور لا تتوافق مع الواقع بالضّرورة، وتؤثّر في معرفتها به؛ كما قال الله تعالى: ﴿وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ ۖ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ ۗ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾[1]. هذه الميول والنفور التي تنبع من عواطف الآدميّ ولا تتوافق مع عقله، تخلق في ذهنه تفاؤلات وتشاؤمات تمنع عقله من الواقعيّة؛ لأنّ عقله في سياج حبّه وبغضه، لا يقدر على معرفة الحَسن والقبيح، ويُدفع إلى اعتبار محبوبه حسنًا ومبغوضه قبيحًا؛ كما قالوا: «حُبُّ الشَّيْءِ يُعْمِي وَيُصِمُّ»[2]؛ بمعنى أنّ حبّ الشيء قبل معرفته، يؤثّر في معرفته ويؤدّي إلى أن لا يُعرف قبحه؛ كما أنّ بغض الشيء قبل معرفته، يؤثّر في معرفته ويؤدّي إلى أن لا يُعرف حسنه.

---

١. البقرة/ ٢١٦

٢. قال أبو عبيد (ت٢٢٤هـ) في «الأمثال» (ص٢٢٤): «هَذَا الْمَثَلُ يُرْوَى عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ»، وقد روي في بعض المصادر مرفوعًا، إلّا أنّ الوقف أشبه عندهم (انظر: الدّرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة للسيوطيّ، ص١٠٦).

لذلك، فإنّ حبّ الشيء أو بغضه ليس معقولًا قبل أن يُعرف، وإنّما يكون معقولًا بعد معرفته؛ لأنّ حبّ الشيء هو باعتبار أنّه حسن، وبغض الشيء هو باعتبار أنّه قبيح، والحسن والقبح حقيقتان خارجتان عن نفس الآدميّ، ولا يتّبعان مشاعره الدّاخليّة. بالإضافة إلى ذلك، فإنّ مشاعره الدّاخليّة ليست فقط لا تتلازم مع الواقع، بل تتعدّد بتعداد الآدميّين، وهذا لا يُنتج إلّا التضادّ الذي يفضي إلى الفساد؛ كما قال الله تعالى: ﴿وَلَوِ اتَّبَعَ الْحَقُّ أَهْوَاءَهُمْ لَفَسَدَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ وَمَنْ فِيهِنَّ﴾[١]. لذلك، يجب أن تكون رغبات الآدميّ خاضعة لمعرفته، ولا تكون معرفته خاضعة لرغباته؛ لأنّه إذا كانت معرفته خاضعة لرغباته، فعسى أن لا يرغب حقًّا فيعتبره باطلًا؛ كما قال الله تعالى: ﴿أَفَكُلَّمَا جَاءَكُمْ رَسُولٌ بِمَا لَا تَهْوَى أَنْفُسُكُمُ اسْتَكْبَرْتُمْ فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ﴾[٢]، وقال: ﴿لَقَدْ جِئْنَاكُمْ بِالْحَقِّ وَلَكِنَّ أَكْثَرَكُمْ لِلْحَقِّ كَارِهُونَ﴾[٣]، وقد تشتدّ كراهية الآدميّ للحقّ إلى أن يفضّل الموت على قبوله؛ كالذين قال الله تعالى فيهم: ﴿وَإِذْ قَالُوا اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقَّ مِنْ عِنْدِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِنَ السَّمَاءِ أَوِ ائْتِنَا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾![٤]

[ضرورة ترك التصوّرات المسبّقة]

بالإضافة إلى ذلك، فإنّ رضا الآدميّ وسخطه يخلقان في ذهنه توقّعات من الحقّ تصعّب عليه معرفته؛ لأنّ هذه التوقّعات الذّهنيّة، التي تسمّى «التصوّرات المسبّقة»، تجعل الآدميّ يتصوّر الحقّ -قبل أن يعرفه- على صورة يرضاها، ويحسبه باطلًا إذا وجده على غير تلك الصّورة. من الأمثلة على هذه التصوّرات المسبّقة تصوّر المشركين، إذ توقّعوا أن يكون النّبيّ لا يأكل الطعام ولا يمشي في الأسواق ويكون معه ملك،

---

١. المؤمنون/ ٧١
٢. البقرة/ ٨٧
٣. الزّخرف/ ٧٨
٤. الأنفال/ ٣٢

فلمّا ظهر لهم النّبيّ على خلاف توقّعهم كذّبوه؛ كما قال الله تعالى: ﴿وَقَالُوا مَالِ هَذَا الرَّسُولِ يَأْكُلُ الطَّعَامَ وَيَمْشِي فِي الْأَسْوَاقِ ۙ لَوْلَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ فَيَكُونَ مَعَهُ نَذِيرًا﴾[١]، أو توقّعوا أن يكلّمهم الله نفسه أو تأتيهم آية موافقة لأهوائهم، فلمّا لم يتحقّق توقّعهم هذا كفروا؛ كما قال الله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ لَوْلَا يُكَلِّمُنَا اللَّهُ أَوْ تَأْتِينَا آيَةٌ ۗ كَذَٰلِكَ قَالَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ مِثْلَ قَوْلِهِمْ ۘ تَشَابَهَتْ قُلُوبُهُمْ ۗ قَدْ بَيَّنَّا الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾[٢]، أو توقّعوا أن يُؤتى كلّ امرئ منهم ما أوتي النّبيّ، فلمّا لم يُؤتَوه كفروا به؛ كما قال الله تعالى: ﴿بَلْ يُرِيدُ كُلُّ امْرِئٍ مِنْهُمْ أَنْ يُؤْتَىٰ صُحُفًا مُنَشَّرَةً﴾[٣]، وقال: ﴿قَالُوا لَنْ نُؤْمِنَ حَتَّىٰ نُؤْتَىٰ مِثْلَ مَا أُوتِيَ رُسُلُ اللَّهِ﴾[٤]، مع أنّ توقّعاتهم هذه لم تكن قائمة على العقل، وإنّما نشأت من رغباتهم. مثال آخر على هذه التصوّرات المسبّقة تصوّر اليهود، إذ توقّعوا أن يكون النّبيّ الخاتم من ذرّيّة إسحاق، فلمّا وجدوه من ذرّيّة إسماعيل أنكروه؛ كما قال الله تعالى فيهم: ﴿وَكَانُوا مِنْ قَبْلُ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ ۚ فَلَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾[٥]، أو توقّعوا أن يأتيهم كلّ نبيّ بقربان تأكله النّار، فلمّا لم يأت به النّبيّ كذّبوه؛ كما قال الله تعالى: ﴿الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ عَهِدَ إِلَيْنَا أَلَّا نُؤْمِنَ لِرَسُولٍ حَتَّىٰ يَأْتِيَنَا بِقُرْبَانٍ تَأْكُلُهُ النَّارُ﴾[٦]، مع أنّ توقّعاتهم هذه لم تكن قائمة على العقل، وإنّما نشأت من أمانيّهم؛ كما قال الله تعالى: ﴿تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ ۗ قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾[٧].

---

١. الفرقان/ ٧
٢. البقرة/ ١١٨
٣. المدّثّر/ ٥٢
٤. الأنعام/ ١٢٤
٥. البقرة/ ٨٩
٦. آل عمران/ ١٨٣
٧. البقرة/ ١١١

هكذا تحدّد التصوّرات المسبّقة الناشئة من الأهواء النّفسانيّة شروطًا لمعرفة الحقّ ليست معرفة الحقّ مشروطة بها في الواقع. بالإضافة إلى أنّها من خلال إثارة الأحكام المسبّقة، تسلب فرصة معرفة الحقّ، ولا تدع للعقل مجالًا لتمحيصه؛ كمثل قاضٍ يرفض دعوى المدّعي قبل أن يسمع أدلّته؛ لأنّه لا يحبّ أن يكون هو صادقًا، أو لا يمكن وفقًا لافتراضاته المسبّقة أن يكون هو صادقًا، أو يقبل دعواه قبل أن يسمع أدلّته؛ لأنّه يحبّ أن يكون هو صادقًا، أو لا يمكن وفقًا لافتراضاته المسبّقة أن يكون هو كاذبًا. كما أنّ كثيرًا من المسلمين يحبّون رجالًا، فيعتقدون أنّ كلّ ما يقولونه أو يفعلونه صحيح، ويبغضون رجالًا، فيعتقدون أنّ كلّ ما يقولونه أو يفعلونه غير صحيح، مع أنّ الله تعالى قال: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَلَّا تَعْدِلُوا ۚ اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾[1]. من الواضح أنّ هذا الحكم المسبّق هو من أكبر موانع معرفة الحقّ وأهمّ أسباب إنكاره؛ كما قال الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَاءَتْهُمْ رُسُلُهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ فَمَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا بِمَا كَذَّبُوا مِنْ قَبْلُ ۚ كَذَٰلِكَ يَطْبَعُ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِ الْكَافِرِينَ﴾[2].

[ضرورة التسليم أمام رضا الله وسخطه]

لا شكّ أنّ إسلام المرء يقتضي أن يكون تاركًا لرضاه وسخطه ومستسلمًا لرضا الله وسخطه؛ كما قال تعالى: ﴿فَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ فَلَهُ أَسْلِمُوا﴾[3]، وقال: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾[4]؛ لأنّ المعقول من الرّضا والسّخط يدور مع حسن الأشياء وقبحها، وحسن الأشياء وقبحها تابعان لله كما اتّضح، ومن يقدّم رضاه وسخطه على رضا الله وسخطه فليس بمؤمن؛ كما قال تعالى:

---

١. المائدة/ ٨
٢. الأعراف/ ١٠١
٣. الحجّ/ ٣٤
٤. التّكوير/ ٢٩

﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾[١]، وقال: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَرِهُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأَحْبَطَ أَعْمَالَهُمْ﴾[٢]، وقال: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمُ اتَّبَعُوا مَا أَسْخَطَ اللَّهَ وَكَرِهُوا رِضْوَانَهُ فَأَحْبَطَ أَعْمَالَهُمْ﴾[٣].

[عواقب اتّباع الأهواء النّفسانيّة]

بناء على هذا، فإنّ ترك الأحكام والتصوّرات والافتراضات المسبّقة الناشئة من الأوهام والعواطف والأذواق يُعتبر شرطًا أساسيًّا للمعرفة وأمرًا ضروريًّا لتحقيقها، في حين أنّ أذهان المسلمين اليوم، بعد مئات السّنين من اتّباع الظنون والتأثّر بدعايات الظالمين، مليئة بالأحكام والتصوّرات والافتراضات المسبّقة التي لا أصل لها في الإسلام، وقد تكوّنت وراجت بمرور الزمن، حتّى قُبلت كالمسلّمات، وصار الشكّ فيها أمرًا مستنكرًا. لا ريب في أنّ هذه فتنة كبيرة قد صعّبت عليهم المعرفة للغاية؛ لأنّ أحكامهم وتصوّراتهم وافتراضاتهم المسبّقة، تعمل كمبادئ معرفتهم، وتؤثّر في جميع استدلالاتهم واستنباطاتهم في مختلف المجالات، فتُفسدها. بالإضافة إلى أنّها تشكّل روحهم وشخصيّتهم وثقافتهم، وتُبعدها عن الإسلام؛ كما أنّها قد بعُدت عن العقلانيّة والأخلاق والواقعيّة الإسلاميّة، وامتلأت بالسّفاهة والعنف والخرافات الجاهليّة، وهذه مصيبة لا يمكن إنكارها. لقد ملكت الأهواء النّفسانيّة زمامهم وحرّكتهم في الأرض، وما الإسلام إلّا غطاء على نزواتهم؛ كما أنّ كثيرًا منهم يسمّون الشّرك بالله التوحيد، والتغلّب على المسلمين الخلافة، وقتل الأطفال الجهاد، وسرقة الأموال الغنيمة، والانتحار الاستشهاد، ليخدعوا بذلك المسلمين، ويُرضوا النّفس الأمّارة باسم ابتغاء مرضات الله؛ كما قال الله تعالى:

---

١. النّساء/ ٦٥
٢. محمّد/ ٩
٣. محمّد/ ٢٨

﴿يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ﴾[١]، وقال: ﴿وَلَيَحْلِفُنَّ إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا الْحُسْنَىٰ ۖ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ﴾[٢]. لقد بلغني أنّ فاسقات منهم، بفتوى منسوبة لبعض المفتين من آل سعود، ذهبن إلى سوريا والعراق وعرضن أنفسهنّ على المفسدين في الأرض، فسمّوا ذلك جهاد النّكاح تسبيبًا لوهن الإسلام وتسخينًا للحرب بين المسلمين، مع أنّ المقصود من الجهاد هو إقامة أحكام الإسلام وليس تضييعها، والذين يضيّعون أوضح أحكامه في الفروج والدّماء ليسوا مجاهدين، ولكنّهم محاربون ومفسدون في الأرض! كما بأبعد قليلًا منهم، يُقتل المسلمون المظلومون في فلسطين، ويُشرّدون بأيدي الكافرين الجبّارين، وليس هناك من يدافع عنهم، ويُسلخ المسلمون المستضعفون في إفريقيا الوسطى، ويُحرقون بأيدي الكافرين الوحشيّين، وليس هناك من يحميهم[٣]؛ لأنّ القطاع الصّغيرة من فلسطين والسّهول الحارّة من إفريقيا الوسطى، ليست جذّابة لهؤلاء المجاهدين في سبيل الهوى!

لا شكّ أنّ الحروب القائمة بين المسلمين اليوم في سوريا والعراق وأفغانستان وباكستان، ليست مبنيّة على الإسلام، بل هي مبنيّة على الأهواء، ولذلك كلّ من يُقتل فيها يستحقّ الجحيم خلافًا لتصوّره؛ كما لا يخفى أنّ الذين يحرّضون المسلمين على هذه الحروب هم مفسدون في الأرض، ودفع شرّهم واجب على كلّ مسلم متمكّن من ذلك.

الحاصل أنّ المعرفة لن تتيسّر إلّا لمن أفرغ نفسه من الحبّ والبغض اللذين لا أساس لهما، ونحّى تصوّراته وأحكامه المسبّقة، وأسّس رضاه وسخطه على رضا الله وسخطه.

---

١. البقرة/ ٩

٢. التّوبة/ ١٠٧

٣. أراد -حفظه الله تعالى- ما يجري على أيدي الجماعة المسيحيّة المسمّاة بأنتي بالاكا من الجرائم والفظائع ضدّ المسلمين في إفريقيا الوسطى منذ سنة ٢٠١٢.

٤. النّزعة الدّنيويّة

مانع آخر للمعرفة هو «الدّنيويّة»، والمراد بها إعطاء الأولويّة لما يحتاج إليه الآدميّ بمقتضى غرائزه في الحياة الدّنيا دون الآخرة، وفقدانه لا يضرّ الآخرة بالضرورة؛ كالأشياء التي سمّاها الله تعالى في كتابه فقال: ﴿زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ وَالْقَنَاطِيرِ الْمُقَنْطَرَةِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَالْخَيْلِ الْمُسَوَّمَةِ وَالْأَنْعَامِ وَالْحَرْثِ ۗ ذَٰلِكَ مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾[١]. من الواضح أنّ حياة الإنسان، وفقًا لما هو معلوم من العقل والشّرع، لا تنحصر في الحياة الدّنيا، بل الحياة الدّنيا مقدّمة الحياة الآخرة، بل الحياة الآخرة بالنسبة إلى الحياة الدّنيا كالحقيقيّ بالنسبة إلى الزائف؛ كما قال الله تعالى: ﴿وَمَا هَٰذِهِ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا لَهْوٌ وَلَعِبٌ ۚ وَإِنَّ الدَّارَ الْآخِرَةَ لَهِيَ الْحَيَوَانُ ۚ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾[٢]، وقال: ﴿يَا قَوْمِ إِنَّمَا هَٰذِهِ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا مَتَاعٌ وَإِنَّ الْآخِرَةَ هِيَ دَارُ الْقَرَارِ﴾[٣]. بالطبع إنّ حبّ الأشياء الضروريّة للحياة الدّنيا هو طبيعيّ وليس بقبيح، لكنّ حبّها أكثر من الأشياء الضروريّة للحياة الآخرة ليس بطبيعيّ وهو قبيح؛ لأنّ العقل يفضّل الحياة الأبديّة على الحياة المؤقّتة، ويقدّم عظيم الثواب والعقاب على صغيرهما. بناء على هذا، فإنّ السيّء ليس حبّ الحياة الدّنيا، بل إعطاؤها الأولويّة على الحياة الآخرة، وهو الدّنيويّة التي تُعتبر من موانع المعرفة؛ كما قال الله تعالى: ﴿بَلْ تُؤْثِرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا ۝ وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَىٰ﴾[٤]، وقال: ﴿كَلَّا بَلْ تُحِبُّونَ الْعَاجِلَةَ ۝ وَتَذَرُونَ الْآخِرَةَ﴾[٥]، وقال: ﴿إِنَّ هَٰؤُلَاءِ يُحِبُّونَ الْعَاجِلَةَ وَيَذَرُونَ وَرَاءَهُمْ يَوْمًا ثَقِيلًا﴾[٦]، وقال: ﴿أَرَضِيتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ ۚ فَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ﴾[٧].

---

١. آل عمران/ ١٤
٢. العنكبوت/ ٦٤
٣. غافر/ ٣٩
٤. الأعلى/ ١٦-١٧
٥. القيامة/ ٢٠-٢١
٦. الإنسان/ ٢٧
٧. التّوبة/ ٣٨

[منشأ النّزعة الدّنيويّة]

من الواضح أنّ منشأ هذه الدّنيويّة هو عدم الإيمان بالآخرة؛ لأنّ الإنسان لا يقدر أن يضحّي بما يستيقنه لما لا يستيقنه. لذلك، ترى أشدّ الدّنيويّة في الذين ينكرون الآخرة، ويعتقدون أنّ الإنسان ينعدم بالموت. بناء على هذا، يمكن القول أنّ التقدّم المادّيّ للكافرين بعد الثورة الأوروبيّة، كان نتيجة لإعراضهم عن الرّوحانيّة ونسيانهم للحياة الآخرة أكثر من كونه نتيجة لعلمهم وجهدهم الأكبر؛ لأنّهم بعد أن سئموا من مناهضة الكنيسة للعقل طوال ألف عام، عزموا على الانفصال عن الدّين، وصمّموا وبنوا نظامًا خاليًا من الإيمان بالغيب، لم يزل قائمًا بثبات وتنام. إنّ دور هذا النظام المادّيّ الجديد، الذي قد ألقى بظلاله على العالم كافّة، في نشر الدّنيويّة وإضفاء الطابع المؤسّسيّ عليها، واضح وبارز للغاية؛ لأنّ هذا النظام الإلحاديّ، على مدى القرنين الأخيرين، باستخدام أدوات دعائيّة جديدة وإنشاء دورة غير طبيعيّة من العرض والطلب، حوّل الدّنيويّة إلى الثّقافة الرّسميّة والعامّة في العالم؛ بحيث لم تسلم من شمولها حتّى البلاد الإسلاميّة، وأكثر المسلمين فقدوا اهتمامهم بالآخرة تحت سيطرتها؛ إذ من المشهود أنّ الأولويّة الفرديّة والاجتماعيّة لأكثر المسلمين اليوم، هي تحصيل سبل العيش والرّفاهيّة المادّيّة، في حين أنّ الأولويّة الفرديّة والاجتماعيّة في الإسلام هي تحصيل الآخرة والغايات الإسلاميّة، التي إذا ما حُصّلت تحصّلت معها سبل العيش والرّفاهيّة المادّيّة أيضًا على نحو مناسب وعادل.

[عواقب النّزعة الدّنيويّة]

إنّها حقيقة هامّة أنّ نتيجة الدّنيويّة، خلافًا للتصوّر السائد، ليست تحسّن الحال في الدّنيا؛ لأنّ الدّنيويّة هي الإعراض عن الآخرة، والإعراض عن الآخرة هو إعراض عن العدالة والقيم الأخلاقيّة، وهذا ليس فقط لا يؤدّي إلى تحسّن الحال في الدّنيا، بل في معادلة عكسيّة يؤدّي إلى زيادة الفجوة الطبقيّة، وتبعًا لذلك إلى الحرب، في حين أنّ الحرب وحدها قادرة على أن تقضي على جميع الإنجازات الدّنيويّة.

لذلك، من المشهود أنّ الدّنيويّة الجديدة لم تستطع حلّ مشاكل الدّنيا؛ لأنّها وإن سهّلت الحياة الدّنيا لأقلّيّة من النّاس، فقد حوّلتها إلى نكبة لا تطاق لأكثريّتهم؛ كما أنّه، وفقًا للإحصاءات الرّسميّة، قد انحصر نصف ثروة الدّنيا تحت قبضة واحد في المائة من سكّانها، ويموت فيها كلّ دقيقة عشرة أطفال من الجوع، وهذا ما أخبر الله تعالى عنه إذ قال: ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا﴾[١].

لا شكّ أنّ الدّنيويّة لها نتائج كارثيّة، ولكنّ نتيجتها الأهمّ هي تقلّص قدرة الدّنيويّين على معرفة الحقّ؛ لأنّها، من ناحية، تجعلهم ينكبّون على الشؤون الدّنيويّة، فينشغلون عن طلب العلم، ومن ناحية أخرى، تجعلهم يخافون أن يفقدوا ما يملكونه في الحياة الدّنيا إذا عرفوا الحقّ واتّبعوه، وهذان يمنعانهم من معرفة الحقّ واتّباعه؛ لأنّ الدّنيويّين، عندما يتعارض شيء ضروريّ للحياة الدّنيا مع شيء ضروريّ للحياة الآخرة بمقتضى التعارض بين الدّنيا والآخرة، يقدّمون تحصيله على تحصيل الآخر، وهذا يؤثّر في معرفتهم بالحقّ؛ كما قال الله تعالى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمُ اسْتَحَبُّوا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا عَلَى الْآخِرَةِ وَأَنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ﴾[٢]. بعبارة أخرى، إنّ إعطاء الأولويّة للحياة الدّنيا، عندما تتطلّب معرفة الحقّ خسارة شيء في الحياة الدّنيا، يمنع الإنسان من معرفة الحقّ ويحمله على إنكاره؛ لأنّ الحقّ، بمقتضى كماله ونقص الإنسان، غالبًا ما يجيء على خلاف رغبات الإنسان، بحيث يعرّض قبوله ممتلكاته الدّنيويّة للخطر، وهذا عامل مثبّط عن قبوله؛ كما قال الله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِنُ تَرْضَوْنَهَا أَحَبَّ إِلَيْكُمْ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ فَتَرَبَّصُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ ۗ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ﴾[٣]،

---

١. طه/ ١٢٤
٢. النّحل/ ١٠٧
٣. التّوبة/ ٢٤

وعلى سبيل المثال أخبر عن بعض منكري نبيّه فقال: ﴿وَقَالُوا إِنْ نَتَّبِعِ الْهُدَى مَعَكَ نُتَخَطَّفْ مِنْ أَرْضِنَا﴾[١]. من هنا يُعلم أنّه كلّما ازداد التعلّق بالدّنيا ازدادت صعوبة معرفة الحقّ، وكلّما قلّ قلّت، وهذا واقع محسوس ومجرّب؛ فقد جرت العادة على أنّه إذا ظهر الحقّ، أهمّت أهل الثروة ثروتهم، وأهل القوّة قوّتهم، وأهل الشهرة شهرتهم، وأهل العصبيّة عصابتهم، وأهل الولاء مواليهم، فصُدّ كلّ واحد منهم عن معرفة الحقّ لتعلّقه بشيء؛ كما قال الله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا فِي قَرْيَةٍ مِنْ نَذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُتْرَفُوهَا إِنَّا بِمَا أُرْسِلْتُمْ بِهِ كَافِرُونَ﴾[٢]. لذلك، غالبًا ما يكون الفقراء والضّعفاء والمغمورون والمنفردون والأحرار يعرفون الحقّ ويتّبعونه؛ إذ ليست لهم ثروة ولا قوّة ولا شهرة ولا عصابة ولا موالي يُهمّهم شأنها، وبهذا المعنى يُعدّون الطبقات السّفلى من المجتمع؛ كما قال الله تعالى: ﴿فَقَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَوْمِهِ مَا نَرَاكَ إِلَّا بَشَرًا مِثْلَنَا وَمَا نَرَاكَ اتَّبَعَكَ إِلَّا الَّذِينَ هُمْ أَرَاذِلُنَا بَادِيَ الرَّأْيِ وَمَا نَرَى لَكُمْ عَلَيْنَا مِنْ فَضْلٍ بَلْ نَظُنُّكُمْ كَاذِبِينَ﴾[٣]، وقال: ﴿قَالُوا أَنُؤْمِنُ لَكَ وَاتَّبَعَكَ الْأَرْذَلُونَ﴾[٤]، وقال: ﴿فَمَا آمَنَ لِمُوسَى إِلَّا ذُرِّيَّةٌ مِنْ قَوْمِهِ عَلَى خَوْفٍ مِنْ فِرْعَوْنَ وَمَلَئِهِمْ أَنْ يَفْتِنَهُمْ﴾[٥]، وقال: ﴿وَكَذَلِكَ فَتَنَّا بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لِيَقُولُوا أَهَؤُلَاءِ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنْ بَيْنِنَا أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَعْلَمَ بِالشَّاكِرِينَ﴾[٦]. لذلك ليس من الغريب أنّه عندما ظهر الإسلام بمكّة، اعتنقه فقراؤها وجحده أثرياؤها، ووالاه ضعفاؤها وعاداه أقوياؤها، ورغب فيه مجاهيلها ورغب عنه مشاهيرها، وسايره غرباؤها وواجهه ذوو عشائرها، واتّبعه أحرارها وخالفه أتباع كبرائها؛

---

١. القصص/ ٥٧
٢. سبأ/ ٣٤
٣. هود/ ٢٧
٤. الشّعراء/ ١١١
٥. يونس/ ٨٣
٦. الأنعام/ ٥٣

كما أنّه سرعان ما انتقلت هذه الحالة إلى المسلمين، وأثّرت على فهمهم للإسلام؛ لأنّهم، بعد تسلّط الأمويّين، تبنّوا قراءة للإسلام توفّر مصالح أصحاب السّلطة، واعتبروا القراءة الأخرى التي توفّر مصالح المستضعفين بدعة. إنّ قراءتهم للإسلام، التي سرعان ما عُرفت بعقيدة أهل السّنّة والجماعة، كانت قائمة أكثر من أيّ شيء آخر على النفور من العقل، والاعتماد على الرّواية، والميل إلى الجبريّة، والإعراض عن أهل البيت، والخضوع للظلم، ممّا كان يحظى بدعم شامل من الطبقة الحاكمة، ويعرّض حقوق الطبقات المحرومة للخطر. كانت نتيجة هذا النهج في القرون الإسلاميّة الأولى، انحرافًا كبيرًا في مسار المسلمين، استمرّ حتّى يومنا هذا، وأبعدهم عن الإسلام؛ بحيث أنّ أكثرهم اليوم، خاصّة في البلدان العربيّة، أصبحوا مستهلكين كبارًا جلبوا للمنتجين الكافرين ثروات هائلة؛ ثروات هائلة توضع مباشرةً أو عن طريق الضرائب في خدمة الأقوياء الكافرين، حتّى يتمكّنوا بدعمها من محاربة الإسلام وتسليط الكفر على العالم.

لا شكّ في أنّ أهمّ مصادر دخل الكافرين لمحاربة المسلمين اليوم، هم المسلمون أنفسهم؛ لأنّ أهمّ الأسواق لبيع منتجات الكافرين هي البلدان الإسلاميّة، وإن امتنع المسلمون عن شراء منتجات الكافرين، توقّفت عجلة اقتصادهم سريعًا. لكنّ الحقيقة أنّ المسلمين لن يمتنعوا عن شراء منتجات الكافرين؛ لأنّ قوّة دعاية الكافرين لبيع منتجاتهم من جهة، وضعف دعاية المسلمين للاهتمام بالآخرة من جهة أخرى، بالإضافة إلى عدم الاستقلال الاقتصاديّ في البلدان الإسلاميّة، لم يترك مجالًا لذلك. نتيجة لهذا، قد تغلغلت الدّنيويّة في عروق المسلمين وأوصالهم كسمّ ناقع، وجرّت عقولهم إلى المذبح، وفي هذه الحالة، لا يستطيع رجال مثلي يطمحون للعودة إلى الإسلام أن يفعلوا شيئًا؛ لأنّ جمهور المسلمين، في خضمّ دنيويّتهم، لا يعبؤون برجال مثلي، في حين أنّه بطبيعة الحال لا يمكن العودة إلى الإسلام من دون موافقة جمهور المسلمين[١].

١. ذلك لأنّ كثيرًا من أحكام الإسلام اجتماعيّة يمكن تطبيقها بموافقة جمهور المسلمين، بالإضافة إلى أنّ تطبيقها يحتاج إلى حكومة إسلاميّة، وهي لا تتحقّق من دون موافقتهم، كما هو واضح.

الحاصل أنّه لن يفوز بمعرفة الحقّ واتّباعه إلّا الذين أوهنوا تعلّقهم بالدّنيا وعزّزوا تعلّقهم بالآخرة، على خلاف توجّه المجتمع.

٥. التعصّب

مانع آخر للمعرفة هو «التعصّب»، والمراد به نوع من التعلّق القوميّ أو المذهبيّ أو السّياسيّ لا يقوم على أساس عقلانيّ ويمنع الإنصاف في معرفة الواقع، وذلك بأنّ المتعصّب يحبّ قومه أو مذهبه أو حزبه، بغضّ النّظر عمّا إذا كان حسنًا أو سيّئًا، بحيث لا يستطيع أن يعرف كونه حسنًا أو سيّئًا على أساس العقل. في مثل هذه الحالة، إذا كان قوم أو مذهب أو حزب أفضل من قومه أو مذهبه أو حزبه بحكم العقل، فإنّه غير مستعدّ للإذعان بفضله، بل يصرّ متعسّفًا على تفضيل قومه أو مذهبه أو حزبه، ويتجاهل الواقع؛ كمثل اليهود الذين قال الله تعالى فيهم: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِنَ الْكِتَابِ يُؤْمِنُونَ بِالْجِبْتِ وَالطَّاغُوتِ وَيَقُولُونَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا هَؤُلَاءِ أَهْدَى مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا سَبِيلًا﴾[١]. هذه هي الحميّة الجاهليّة التي إذا استحوذت على العقل منعته من الاعتراف بالحقّ وحملته على الدّفاع عن الباطل؛ كما قال الله تعالى: ﴿إِذْ جَعَلَ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْحَمِيَّةَ حَمِيَّةَ الْجَاهِلِيَّةِ﴾[٢]؛ مثل العرب قبل الإسلام، إذ كانوا يتّخذون قبيلتهم معيارًا للحقّ وينصرونها وإن كانت ظالمة، وبعد الإسلام أيضًا، بنفس الرّوح، تابعوا تنافسات سياسيّة مشؤومة مع بني هاشم، أدّت إلى نشوب الاختلاف بعد وفاة النّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم والأحداث الدّاميّة في القرون الإسلاميّة الأولى، وما زالت اليوم قائمة في صورة مختلفة.

---

١. النّساء/ ٥١
٢. الفتح/ ٢٦

[منشأ التعصّب وعواقبه]

من المحسوس والمجرّب أنّ التعصّب لشيء يحمل الإنسان على دعم أعمى له ومواجهة خصومه بالجدال والكذب والظّلم، في حين أنّ الجدال والكذب والظّلم، وإن كان قد يُسكت خصومه، لا يُقنع العقل ولا قيمة له في ميزانه؛ كما قال الله في أهله: ﴿يُجَادِلُونَكَ فِي الْحَقِّ بَعْدَمَا تَبَيَّنَ كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ وَهُمْ يَنْظُرُونَ﴾[١]، وقال: ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا لِيُضِلَّ النَّاسَ بِغَيْرِ عِلْمٍ ۗ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾[٢].

يبدو أنّ التعصّب مركّب من الجهل والأهواء النّفسانيّة؛ لأنّ المتعصّب، من ناحية، هو جاهل بقومه أو مذهبه أو حزبه، بمعنى أنّه لا يعرف عيوبه، ومن ناحية أخرى، هو متعلّق به، بحيث أنّه لا يريد أن يعرف عيوبه، بل بجزميّة لا أساس لها، يرى من غير المحتمل وجود عيوب فيه. لذلك، عندما يوقَف على عيوبه يمتعض ويُبدي ردّة فعل عاطفيّة. لا شكّ أنّ هذه الحالة تصدّ عن معرفة الحقّ، ومع ذلك فإنّها شائعة ومشهودة بين المسلمين؛ لأنّ كثيرًا منهم، لجهلهم بضعف معتقداتهم وتعلّقهم بها، ليسوا مستعدّين لإعادة النّظر فيها على أساس العقل، ويحسبون أيّ إعادة نظر فيها ولو على أساسه عدائيّةً وبسوء نيّة، ولهذا السّبب لا يصبرون عليها ويرفضونها مسبّقًا، والأسوأ من ذلك أنّهم يحسبون هذا الخداع للذات والهروب من الواقع دفاعًا عن معتقداتهم، في حين أنّه مجرّد تعبير عن عواطفهم، والتعبير عن عواطفهم لا يُثبت معتقداتهم، وإثباتها يكون بالعقل؛ لأنّ حقّانيّة المعتقَد تُستخلص من ماهيّته، ولا تتأثّر بمشاعر المعتقِد، وإلّا لكان كلّ من هو أقوى ذراعًا وأعلى صوتًا أحقّ معتقَدًا، في حين أنّ المشهود والمسلّم به خلاف ذلك.

---

١. الأنفال/ ٦
٢. الأنعام/ ١٤٤

من هنا يُعلم أنّ الذين يحاولون الدّفاع عن معتقداتهم بالصّياح واللّكم، لا يدافعون عن معتقداتهم في الواقع؛ لأنّ الصّياح واللّكم لا يجعلان المعتقدات المعلوم بطلانها على أساس العقل حقًّا، بل قد يجعلان بطلانها أكثر وضوحًا؛ بالنّظر إلى أن الصّياح واللّكم غالبًا ما يظهران عندما لا تبقى حجّة ليسترا فقدانها، في حين أنّهما يجعلانه أكثر ظهورًا؛ كما قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا تُتْلَى عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ تَعْرِفُ فِي وُجُوهِ الَّذِينَ كَفَرُوا الْمُنْكَرَ ۖ يَكَادُونَ يَسْطُونَ بِالَّذِينَ يَتْلُونَ عَلَيْهِمْ آيَاتِنَا ۗ قُلْ أَفَأُنَبِّئُكُمْ بِشَرٍّ مِنْ ذَٰلِكُمُ ۗ النَّارُ وَعَدَهَا اللَّهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ۖ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ﴾[١]، في حين أنّ العاقل، بمقتضى عقله، يتحرّى الواقع، ولا يمتعض من إدراكه وإن خالف تصوّره، بل يبتهج ويشكر من كشف له عن مخالفته لتصوّره؛ لأنّه أحسن إليه، وأبلغه مقصده. لذلك، من المؤسف أنّ كثيرًا من المسلمين يتعصّبون لقومهم ومذهبهم وحزبهم، ولا صبر لهم على انتقاده، بحيث أنّه لا مجال لذكر عيوبه، ويُعتبر إطراؤه ضروريًّا؛ كالذين قال الله تعالى فيهم: ﴿لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا وَيُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلَا تَحْسَبَنَّهُمْ بِمَفَازَةٍ مِنَ الْعَذَابِ ۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾[٢]، والذين قال فيهم: ﴿صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ فَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾[٣].

لقد حاورت كثيرًا منهم؛ إنّهم لا يرجون خيرًا في غير ما عرفوه، ولا يظنّون وجود حقّ وراء ما بلغوه، مع أنّ معظم ما عرفوه مبنيّ على الظنّ، وأنّ كثيرًا ممّا بلغوه غير مقطوع به، وهذا يعني أنّ بطلانه محتمل، ومن ثمّ ليس من المعقول أن يكونوا جازمين فيه.

---

١. الحجّ/ ٧٢
٢. آل عمران/ ١٨٨
٣. البقرة/ ١٨

هذا الوضع أكثر ظهورًا في بعض البلدان الإسلاميّة التي تكوّنت من أقوام أو مذاهب مختلفة وكانت أقلّ تطوّرًا؛ كما هي الحال في أفغانستان، حيث ترسّخ التعصّب القوميّ والمذهبيّ في ظلّ تنوّع الأقوام والمذاهب إلى حدّ لا يوجد فيه مجال للصّلح، ومن الصّعب تشكيل حكومة واحدة أو حفظها، وهذا ما جعل المسلمين في ذلك البلد منكوبين.

الحاصل أنّه لا يقدر على معرفة الحقّ إلّا من لا يتعصّب لقومه ومذهبه وحزبه، ولا يتعامل مع معتقداته الظنّيّة كما يتعامل مع معتقداته القطعيّة، ولديه القدرة على إعادة النّظر فيها، ومن ثمّ نبذها إن كانت غير حقّ.

٦. التكبّر

مانع آخر للمعرفة هو «التكبّر» بمعنى استكبار الذات، وهو يتجلّى في الاستغناء عن معرفة الحقّ، ويؤدّي إلى الاستنكاف عن قبوله؛ كما قال الله تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لَيَطْغَى ۝ أَنْ رَآهُ اسْتَغْنَى﴾[١]؛ لأنّ من يرى نفسه أكبر ممّا هي، لا يدرك حاجته إلى المعرفة، فلا يسعى لقضائها، ويحسب قضاءها على يد غيره أيضًا مخلًّا بكبره، فيأنف من قبوله؛ كما قال الله تعالى: ﴿كَذَلِكَ يَطْبَعُ اللَّهُ عَلَى كُلِّ قَلْبِ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ﴾[٢]، وقال: ﴿سَأَصْرِفُ عَنْ آيَاتِيَ الَّذِينَ يَتَكَبَّرُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَإِنْ يَرَوْا كُلَّ آيَةٍ لَا يُؤْمِنُوا بِهَا وَإِنْ يَرَوْا سَبِيلَ الرُّشْدِ لَا يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا وَإِنْ يَرَوْا سَبِيلَ الْغَيِّ يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا ۚ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَكَانُوا عَنْهَا غَافِلِينَ﴾[٣]، وقال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِ اللَّهِ بِغَيْرِ سُلْطَانٍ أَتَاهُمْ ۙ إِنْ فِي صُدُورِهِمْ إِلَّا كِبْرٌ مَا هُمْ بِبَالِغِيهِ ۚ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ ۖ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾[٤].

---

١. العلق/ ٦-٧
٢. غافر/ ٣٥
٣. الأعراف/ ١٤٦
٤. غافر/ ٥٦

[منشأ التكبّر]

ما يُنشئ هذه الحالة في الإنسان هو فضيلة واقعيّة أو موهومة فيه قد اغترّ بها؛ كما اغترّ البعض بعنصرهم؛ مثل إبليس الذي كان أوّل متكبّر، وقال الله تعالى فيه: ﴿قَالَ أَنَا خَيْرٌ مِنْهُ ۖ خَلَقْتَنِي مِنْ نَارٍ وَخَلَقْتَهُ مِنْ طِينٍ﴾[١]، واغترّ البعض بمُلكهم؛ مثل فرعون الذي قال الله تعالى فيه: ﴿وَنَادَى فِرْعَوْنُ فِي قَوْمِهِ قَالَ يَا قَوْمِ أَلَيْسَ لِي مُلْكُ مِصْرَ وَهَذِهِ الْأَنْهَارُ تَجْرِي مِنْ تَحْتِي ۖ أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾[٢]، واغترّ البعض بثروتهم؛ مثل قارون الذي قال الله تعالى فيه: ﴿إِنَّ قَارُونَ كَانَ مِنْ قَوْمِ مُوسَى فَبَغَى عَلَيْهِمْ ۖ وَآتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ أُولِي الْقُوَّةِ إِذْ قَالَ لَهُ قَوْمُهُ لَا تَفْرَحْ ۖ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْفَرِحِينَ﴾[٣]، واغترّ البعض بقوّتهم العسكريّة؛ مثل حكّام سبإ الذين قال الله تعالى فيهم: ﴿قَالُوا نَحْنُ أُولُو قُوَّةٍ وَأُولُو بَأْسٍ شَدِيدٍ وَالْأَمْرُ إِلَيْكِ فَانْظُرِي مَاذَا تَأْمُرِينَ﴾[٤]، واغترّ البعض بقوّتهم البدنيّة؛ مثل عاد الذين قال الله تعالى فيهم: ﴿فَأَمَّا عَادٌ فَاسْتَكْبَرُوا فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَقَالُوا مَنْ أَشَدُّ مِنَّا قُوَّةً ۖ أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَهُمْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُمْ قُوَّةً ۖ وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يَجْحَدُونَ﴾[٥]، واغترّ البعض بكثرتهم؛ مثل الذين قال الله تعالى فيهم: ﴿أَمْ يَقُولُونَ نَحْنُ جَمِيعٌ مُنْتَصِرٌ﴾[٦]، واغترّ البعض بعلمهم؛ مثل الذين قال الله تعالى فيهم: ﴿فَلَمَّا جَاءَتْهُمْ رُسُلُهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ فَرِحُوا بِمَا عِنْدَهُمْ مِنَ الْعِلْمِ وَحَاقَ بِهِمْ مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ﴾[٧].

---

١. ص/ ٧٦
٢. الزّخرف/ ٥١
٣. القصص/ ٧٦
٤. النّمل/ ٣٣
٥. فصّلت/ ١٥
٦. القمر/ ٤٤
٧. غافر/ ٨٣

[عواقب التكبّر]

كلّ هؤلاء بسبب تكبّرهم يُمنعون من معرفة الحقّ؛ لأنّهم بسبب ما عندهم من قوّة يتجاهلون ما ليس عندهم من قوى، وبسبب افتتانهم بشيء حازوه يتغافلون عن أشياء لم يحوزوها؛ وإلّا فمن الواضح أنّه لا أحد كامل إلّا الله، وكلّ من عنده قوّة فإنّ عنده ضعفًا أيضًا، وإن كان خاليًا من ضعف فهو مبتلى بضعف آخر، والعاقل من يعرف نقاط ضعفه وقوّته. مع ذلك، قد أصبح كثير من المسلمين متكبّرين لما حازوا في الحياة الدّنيا، وهم أشدّ اغترارًا بثروتهم وسلطتهم وعلمهم؛ فإنّي رأيت أصنافهم المختلفة، ولم أجد فيهم أشدّ تكبّرًا من أهل الثروة والسّلطة والعلم.

[تكبّر أهل العلم]

بل إنّ علماءهم أشدّ تكبّرًا من أهل الثروة والسّلطة منهم؛ إذ ينالهم من المسلمين احترام وتملّق أكبر، وهذا ما لبّس عليهم أمر أنفسهم، وأوقعهم في الوهم بأنّهم أفضل من الآخرين، مع أنّ أساس الأفضليّة في الإسلام ليس العلم، بل التّقوى؛ كما قال الله تعالى: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾[١]، ومن الواضح أنّ العديد من العلماء ليسوا متّقين؛ فإنّ بعضهم يحسدون بعضًا، وقد قال الله تعالى: ﴿أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ عَلَى مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾[٢]، وإنّ بعضهم يريدون علوًّا في الأرض، وقد قال الله تعالى: ﴿تِلْكَ الدَّارُ الْآخِرَةُ نَجْعَلُهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي الْأَرْضِ وَلَا فَسَادًا ۚ وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ﴾[٣]، وإنّ بعضهم يكتمون الحقّ ويشترون به ثمنًا قليلًا، وقد قال الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ الْكِتَابِ وَيَشْتَرُونَ بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا ۙ أُولَٰئِكَ مَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ إِلَّا النَّارَ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾[٤]،

---

١. الحجرات/ ١٣
٢. النّساء/ ٥٤
٣. القصص/ ٨٣
٤. البقرة/ ١٧٤

وإنّ بعضهم لا ينهون المسلمين عن العقائد الخاطئة والأعمال المحرّمة؛ كما قال الله تعالى: ﴿لَوْلَا يَنْهَاهُمُ الرَّبَّانِيُّونَ وَالْأَحْبَارُ عَنْ قَوْلِهِمُ الْإِثْمَ وَأَكْلِهِمُ السُّحْتَ ۚ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَصْنَعُونَ﴾[١]، وإنّ بعضهم يأكلون أموال النّاس بالباطل ويصدّون عن سبيل الله؛ كما قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ كَثِيرًا مِنَ الْأَحْبَارِ وَالرُّهْبَانِ لَيَأْكُلُونَ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾[٢]. لذلك، لا شكّ أنّ بعض عوامّ المسلمين أتقى من بعض علمائهم، فهم أكرم منهم. بل إنّي لم أجد صنفًا من المسلمين يحبّون التملّق والمدح بقدر ما يحبّهما علماؤهم، في حين أنّ الله تعالى قال: ﴿لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا وَيُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلَا تَحْسَبَنَّهُمْ بِمَفَازَةٍ مِنَ الْعَذَابِ ۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾[٣]؛ بحيث أنّ العديد منهم يجلسون أعلى من الآخرين، وينظرون إليهم من طرف العين، ويقدّمون إليهم أيديهم ليقبّلوها، ولا يمنعونهم من الإطراء والمبالغة في شأنهم، ويقوم أعوانهم بتنحية المسلمين وطردهم من بين أيديهم! كما أنّي ذهبت بنفسي إلى أحدهم لأتكلّم معه، فطلبت منه أن يعينني على ما قمت به من إعادة المسلمين إلى الإسلام، لكنّه عبس وسكت من فرط التكبّر، وقال نديمه الذي كان موكّلًا بالإجابة عنه في مثل هذه الحالات إنّ حضرته قد كرّس حياته لإعادة المسلمين إلى الإسلام، فجئته أنت توًّا لتأخذ مكانه؟! قلت: إن كان حضرته قد كرّس حياته لذلك، فينبغي أن يسرّه قيامي بذلك، لا أن يسوءه؛ لأنّ قيامي بذلك يعينه على تحصيل غرضه، ومن الواضح أنّي لم أجئ لأخذ مكانه، وإنّما جئت للتعاون معه على إعادة المسلمين إلى الإسلام، ولا شكّ أنّ على كلّ مسلم واجبًا في هذا الصّدد. قال: إنّ قبلة الأنام ونائب الإمام لا يحتاج إلى تعاونك، وهذا هو واجب العلماء الأعلام والمراجع العظام، وليس واجب أمثالك ممّن لا يُذكر في خاصّ ولا عامّ!

---

١. المائدة/ ٦٣
٢. التّوبة/ ٣٤
٣. آل عمران/ ١٨٨

قلت: إنّ حضرته قبلة أيّ أنام ونائب أيّ إمام فلا يحتاج إلى تعاون المسلمين؟! ومن عيّن هؤلاء العلماء الأعلام والمراجع العظام فعُلم أنّي لست منهم؟! فنهض حضرته ممتعضًا ليذهب، بمعنى أنّه لم يعد راغبًا في الاستماع إلى أقوالي، ونهضت معه. فقدّم إليّ يده بمقتضى العادة لأقبّلها وأخفّف العناء، لكنّي خفضت يده واكتفيت بالمصافحة وخرجت من عنده، وهو غاضب عليّ أن لماذا لم أقبّل يده![1] هذه حالة يمكن مشاهدتها في كثير من العلماء المسلمين، وفيهم حالات أسوأ من هذه ليس هنا مكان ذكرها. من الواضح أنّه مع وجود مثل هذه الروح فيهم، لا ترجى منهم معرفة الحقّ، وأتباعهم أيضًا يدخلون الظلمات على آثارهم. كما أنّه عندما كتب السيّد جمال الدّين (ت١٣١٤هـ) رسائل إلى بعض العلماء المسلمين ودعاهم إلى اليقظة أمام الكفّار والوقوف في وجه الاستعمار، لم يجبه كثير منهم؛ لأنّهم كانوا يحسبون أنفسهم أعلم منه بما يجب وما لا يجب، ويعتقدون أنّ شأنهم أجلّ من أن يحدّد لهم المهمّة رجل مغمور وغير معروف![2] حتّى الميرزا حسن الشيرازيّ (ت١٣١٢هـ) الذي أجاب دعوته في البداية وأصدر فتوى بتحريم التبغ، سرعان ما ندم على عمله؛ لأنّه ظنّ أنّ الرّجل قد خدعه![3] هذا في حين أنّ أهل العلم، بسبب تأثيرهم الأكبر على المجتمع، هم أحوج إلى معرفة الحقّ، وإن لم يعرفوه تكبّدوا وكبّدوا خسائر أكبر،

---

١ . من رأيه حفظه اللّه تعالى أنّه لا ينبغي تقبيل اليد؛ لأنّه ذلّ للمقبّل، وكبر ممّن تقبّل يده، ولا ينبغيان؛ كما روي عن ابن عبّاس أنّه قال: «كُنْتُ فِي مَجْلِسٍ فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، فَأَقْبَلَ رَجُلٌ مِنْ جُهَيْنَةَ يُسَمَّى جُفَيْنَةَ، فَسَلَّمَ، ثُمَّ جَلَسَ، ثُمَّ قَالَ: أَفِيكُمْ رَسُولُ اللَّهِ؟ قُلْنَا لَهُ: هَذَا رَسُولُ اللَّهِ، فَقَامَ إِلَيْهِ مُسْرِعًا، فَقَبَّلَ يَدَهُ، فَنَفَضَهَا عَنْهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، ثُمَّ قَالَ: إِنَّ هَذَا حُمُقَةٌ مِنْ حُمُقَاتِ الْأَعَاجِمِ، كَانُوا يَسْتَطِيلُونَ عَلَى النَّاسِ بِتَجَبُّرِهِمْ، فَإِذَا جَلَسُوا فِي مَجَالِسِهِمْ فَدَخَلَ عَلَيْهِمْ مَنْ هُوَ دُونَهُمْ، تَمَلَّقَهُمْ بِهَذَا يَسْتَجْلِبُ رَأْفَتَهُمْ، وَإِنَّ تَحِيَّةَ الْإِسْلَامِ الْمُصَافَحَةُ»، رواه ابن هشام (ت٢١٣هـ) في «التيجان» (ص١٧٣).

٢ . لقراءة رسائله إليهم، راجع: تاريخ الشيخ محمّد عبده لرشيد رضا، ج١، ص٥٦ وما بعدها.

٣ . لمعرفة المزيد عن هذا الموضوع، راجع: نقش سيّد جمال الدّين در بيداري مشرق‌زمين [بالفارسيّة] للطباطبائيّ، ص٦٢ و٦٣.

ومن الواضح أنّ عدم معرفتهم به غير مستحيل؛ لأنّه من الممكن أن يكون المرء بارعًا في أحد أبعاد الدّين، وأقلّ دراية في بُعد آخر، وليس من الغريب أن يُخفي الله شيئًا عن عالم مشهور، ويظهره لعالم آخر غير مشهور؛ كما استغرب فريق من الكافرين نزول القرآن على محمّد صلّى الله عليه وآله وسلّم مع وجود رجال أكبر منه في زعمهم؛ كما قال الله تعالى فيهم: ﴿وَقَالُوا لَوْلَا نُزِّلَ هَذَا الْقُرْآنُ عَلَى رَجُلٍ مِنَ الْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ﴾[١]، وقال ردًّا عليهم: ﴿أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ ۚ نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُمْ مَعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ۚ وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِيَتَّخِذَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا سُخْرِيًّا ۗ وَرَحْمَتُ رَبِّكَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ﴾[٢]. بالإضافة إلى ذلك، فإنّ الله لا يستحيي أن يجعل خلقًا مغمورًا سببًا لهداية عباده؛ كما قال: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا ۚ فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ ۖ وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا ۘ يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا ۚ وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلَّا الْفَاسِقِينَ﴾[٣]. بل ثبت بالتجربة أنّ أكثر أولياء الله رجال مغمورون[٤]،

---

١. الزّخرف/ ٣١

٢. الزّخرف/ ٣٢

٣. البقرة/ ٢٦

٤. كما روي عن رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم أنّه قال: «إِنَّ خِيَارَ عِبَادِ اللَّهِ الْأَتْقِيَاءُ الْأَخْفِيَاءُ، الَّذِينَ إِنْ شَهِدُوا لَمْ يُعْرَفُوا، وَإِنْ غَابُوا لَمْ يُفْتَقَدُوا، قُلُوبُهُمْ مَصَابِيحُ الْهُدَى، يُنَجِّيهِمُ اللَّهُ مِنْ كُلِّ غَبْرَاءَ مُظْلِمَةٍ» (الزهد للمعافى بن عمران الموصليّ، ص٢١٥)، وقال: «إِنَّ أَغْبَطَ النَّاسِ عِنْدِي مُؤْمِنٌ خَفِيفُ الْحَاذِ، ذُو حَظٍّ مِنْ صَلَاةٍ، أَطَاعَ رَبَّهُ وَأَحْسَنَ عِبَادَتَهُ فِي السِّرِّ، وَكَانَ غَامِضًا فِي النَّاسِ، لَا يُشَارُ إِلَيْهِ بِالْأَصَابِعِ، فَعُجِّلَتْ مَنِيَّتُهُ، وَقَلَّ تُرَاثُهُ، وَقَلَّتْ بَوَاكِيهِ» (الزهد لأحمد بن حنبل، ص١٣؛ سنن الترمذيّ، ج٤، ص٥٧٥)، وروي عن عليّ أنّه قال: «طُوبَى لِكُلِّ عَبْدٍ نُوَمَةٍ، يَعْرِفُ النَّاسَ وَلَا يَعْرِفُونَهُ، يَعْرِفُهُ اللَّهُ مِنْهُ بِرِضْوَانٍ، أُولَئِكَ مَصَابِيحُ الْهُدَى، تُجْلَى عَنْهُمْ كُلُّ فِتْنَةٍ غَبْرَاءَ مُظْلِمَةٍ، وَيَفْتَحُ اللَّهُ لَهُمْ أَبْوَابَ رَحْمَتِهِ، أُولَئِكَ لَيْسُوا بِالْمَذَايِيعِ الْبُذُرِ، وَلَا الْجُفَاةِ الْمُرَائِينَ» (الزهد للمعافى بن عمران الموصليّ، ص٢١٦؛ مصنّف ابن أبي شيبة، ج٧، ص١٠٠؛ التواضع والخمول لابن أبي الدّنيا، ص٣٤)، وقال: «إِنَّ اللَّهَ أَخْفَى وَلِيَّهُ فِي عِبَادِهِ، فَلَا تَسْتَصْغِرَنَّ عَبْدًا مِنْ عِبَادِهِ، فَرُبَّمَا يَكُونُ وَلِيَّهُ وَأَنْتَ لَا تَعْلَمُ» (الخصال لابن بابويه، ص٢٠٩).

ولذلك ليس من الحكمة والاحتياط رفض دعوة رجل لأنّه مغمور. بل يأبى الله إلّا أن يمنّ على الذين استُضعفوا في الأرض ويجعلهم أئمّة ويجعلهم الوارثين؛ كما قال: ﴿وَنُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا فِي الْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ الْوَارِثِينَ﴾[١]. لذلك، ينبغي لأهل العلم أن يكفّوا عن غرورهم الجاهل، ولا يحسبوا أنّهم ﴿بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾، ويتذكّروا قول الله الذي قال: ﴿نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مَنْ نَشَاءُ ۗ وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾[٢]؛ كما ينبغي لأتباعهم أن لا يقولوا: ليس من الممكن أن يخفى الحقّ عنهم، ويظهر لشخص آخر؛ لأنّ هذا قول كذب لا أساس له ولا يتوافق مع العقل والشّرع، بل هو مخالف للحسّ والتجربة.

[تكبّر أهل السّلطة والثروة]

هذه القاعدة تنطبق على أصحاب السّلطة والثروة أيضًا؛ لأنّ معرفة الحقّ لا ملازمة لها مع السّلطة والثروة، بل من المشهود أنّ أكثر السّلطة والثروة في أيدي الذين هم أقلّ نصيبًا من معرفة الحقّ، ولذلك ليس من الحكمة امتناعهم عن معرفة الحقّ اعتبارًا لسلطتهم وثروتهم، بل ينبغي أن يولوا اهتمامًا أكبر لمعرفة الحقّ اعتبارًا لسلطتهم وثروتهم، كي لا يُلحقوا بأنفسهم وبالمجتمع ضررًا أكبر بسبب عدم معرفتهم بالحقّ في حال امتلاكهم السّلطة والثروة، ولا يصبحوا أسباب خسارة المسلمين من دون قصد وعلم. هذا يعني أنّ على أصحاب السّلطة والثروة من المسلمين أن يجدّوا في معرفة الحقّ أكثر من غيرهم، ولا يستنكفوا عن قبوله خوفًا من انتقاص سلطتهم وثروتهم؛ لأنّ المقصود من سلطتهم وثروتهم تحقيق سعادتهم في الدّنيا والآخرة، وإذا لم تفعلا ذلك فلا قيمة لهما ولا فائدة، ومن الواضح أنّ سعادة الدّنيا والآخرة منوطة بمعرفة الحقّ وقبوله.

---

١. القصص/ ٥
٢. يوسف/ ٧٦

كما أنّ مصدر السّلطة والثروة في العالم هو الله، ومن اتّصل بالله فقد اتّصل بمصدر السّلطة والثروة في العالم، ومن فارقه فقد فارق مصدر السّلطة والثروة في العالم، وهذا خلاف ما يُتصوّر غالبًا؛ كما قال الله تعالى: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْعِزَّةَ فَلِلَّهِ الْعِزَّةُ جَمِيعًا﴾[١]، وقال: ﴿أَيَبْتَغُونَ عِنْدَهُمُ الْعِزَّةَ فَإِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾[٢]، وقال: ﴿وَلِلَّهِ خَزَائِنُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلَكِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَا يَفْقَهُونَ﴾[٣]، وقال: ﴿وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا عِنْدَنَا خَزَائِنُهُ وَمَا نُنَزِّلُهُ إِلَّا بِقَدَرٍ مَعْلُومٍ﴾[٤]، وقال: ﴿مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ ۖ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ﴾[٥]، وقال: ﴿وَاللَّهُ الْغَنِيُّ وَأَنْتُمُ الْفُقَرَاءُ﴾[٦].

الحاصل أنّه لن يفوز بمعرفة الحقّ والالتزام به إلّا الذين يرون أنفسهم محتاجين إليه، ويكفّون عن التكبّر أمامه بسبب ما يملكون من الدّنيا؛ لأنّه، بخلاف ما قد يبدو، كلّما ازداد نصيبهم من الدّنيا ازدادت حاجتهم إلى معرفة الحقّ والالتزام به، وبالطبع كلّما كانوا أحوج إليه كان عليهم أن يكونوا أشدّ تواضعًا وطلبًا له.

٧. النّزعة الخرافيّة

مانع آخر للمعرفة هو «النّزعة الخرافيّة». المراد بالخرافة معتقَد مخالف للعادة ليس له أصل في العقل والشّرع، ومن الواضح أنّ التفكير المبنيّ عليها يمنع المرء من معرفة الحقّ؛ لأنّ الخرافة، مع أنّها أوهن المعتقدات، قد تكون أكثر رواجًا ورسوخًا من المعتقدات العقليّة والشّرعيّة، وتُلوّثها وتُضعِفها.

---

١. فاطر/ ١٠
٢. النّساء/ ١٣٩
٣. المنافقون/ ٧
٤. الحجر/ ٢١
٥. النّحل/ ٩٦
٦. محمّد/ ٣٨

هذا في حين أنّ أكثر المسلمين، لقلّة ما عندهم من العلم، هم مبتلون بمثل هذه المعتقدات؛ إذ جميع المذاهب الإسلاميّة قد اختلطت بالخرافات بشكل أو بآخر، وابتعدت عن العقلانيّة والواقعيّة الإسلاميّة بالركون إلى الأوهام والأمانيّ في المعتقدات الدّينيّة.

[النّزعة الخرافيّة في المسلمين الصّوفيّين]

كما أنّ أكثر أهل التصوّف من المسلمين ليس لكثير من معتقداتهم الدّينيّة أساس غير الذوق، ولهذا السّبب، لا يرون للعقل دورًا كبيرًا في المعرفة، ولا يعتبرونه حجّة كالسّلفيّين، ويقولون في مذمّته شعرًا كثيرًا؛ كما يقولون على سبيل المثال: «پاي استدلاليان چوبين بود/ پاي چوبين سخت بي‌تمكين بود»[1]، أي إنّ أرجل أهل الاستدلال خشبيّة، والأرجل الخشبيّة لا قرار لها، ومرادهم بالاستدلال الاستدلال العقليّ! مع أنّه من المسلّم به أنّ الله تعالى قد استدلّ في كتابه، وأخبر عن استدلالات أنبيائه، وأمر نبيّه بالاستدلال، ودعا الكافرين أن يأتوا باستدلالهم إن كان لديهم استدلال، وأساس الاستدلال في جميع هذه الحالات هو العقل. لذلك، ليس من المعلوم أنّه كيف تكون أرجل الآخرين إن كانت أرجل أهل الاستدلال خشبيّة؛ لأنّ العقل هو أقوى أساس للمعرفة، والأسس الأخرى أضعف منه، والكشف الذي يُعتبر عند أهل التصوّف أساس معرفة الحقّ، إذا كان بمعنى مشاهدة الحقّ من وراء الطبيعة، لا يتعارض مع العقل، بل هو أحد أدوات العقل التي تخدمه كحاسّة البصر، وجهود أهل التصوّف في تصويره متعارضًا مع العقل تشبه جهود أهل الحديث في تصوير الشّرع متعارضًا مع العقل، وهو مجرّد وهم لا حقيقة له؛ إلّا أن يكون المراد بالكشف الذوق البشريّ النّاقص والمتغيّر، الذي بسبب نقصه وتغيّره في ذاته يمكن أن يتعارض مع العقل، ولهذا السّبب، لا يمكن أن يكون معيار المعرفة؛

١ . المثنوي المعنوي لجلال الدّين الرّوميّ، الدّفتر الأوّل، الجزء ١٠٥

لا سيّما بالنّظر إلى أنّ أذواق النّاس، إذا لم يكن لها أساس في العقل، ستكون متعدّدة بعددهم، واتّباعها، فضلًا عن كونه لا أساس له، سيؤدّي إلى اختلافهم، وهو أمر محذور. بل يمكن القول أنّ الذوق بهذا المعنى، هو عين الأهواء النّفسانيّة التي لا تُحصى، وتُعدّ من موانع المعرفة؛ كما قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِنَ اللَّهِ ۚ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾[١]. من هنا يُعلم أنّ مراد الصّوفيّين بالكشف القلبيّ، حيث يعتبرونه متعارضًا مع العقل، هو الذوق البشريّ؛ كما يطلقون عليه «العشق» أحيانًا، ويعتبرونه في صراع مع العقل بكلّ تأكيد، ويقولون في مدحه وذمّ العقل كلّ ما يستطيعون؛ كما يقولون مثلًا: «دور بادا عاقلان از عاشقان/ دور بادا بوي گلخن از صبا/ گر درآيد عاقلي گو راه نيست/ ور درآيد عاشقي صد مرحبا»[٢]، أي بَعُد العقلاء من العشّاق، وبَعُدت رائحة القمامة من النسيم العليل! إذا دخل عليك عاقل فقل لا سبيل لك، وإذا دخل عليك عاشق فقل مرحبًا مائة مرّة! أو يقولون: «من كان له عشق فالمجلس مثواه/ من كان له عقل فإيّاه وإيّانا»[٣]، أو يقولون: «در صرصر عشق عقل پشه‌ست/ آنجا چه مجال عقل‌ها بود»[٤]، أي إنّ العقل في صرصر العشق بعوضة! أيّ مجال فيه للعقول؟! أو يقولون: «عشق را انديشه نبود زانكه انديشه عصاست/ عقل را باشد عصا يعني كه من اعماستم»[٥]، أي لا تفكّر للعشق؛ لأنّ التفكّر مثل العصا، والعقل يتّخذ العصا يعني أنّني أعمى! أو يقولون: «بر قاعده‌ي مجنون سرفتنه‌ي غوغا شو/ كاين عشق همي گويد كز عقل تبرّا كن»[٦]، أي كن رأس فتنة الغوغاء على سنّة المجنون؛ لأنّ هذا العشق يقول لك: تبرّأ من العقل!

---

١. القصص/ ٥٠
٢. ديوان الشمس لجلال الدّين الرّوميّ، الغزل ١٧٢
٣. نفس المصدر، الغزل ٢٦٧
٤. نفس المصدر، الغزل ٧٢٤
٥. نفس المصدر، الغزل ١٥٩٩
٦. نفس المصدر، غزل ١٨٧٦

أو يقولون: «عقل گويد گوهرم گوهر شكستن شرط نيست/ عشق گويد سنگ ما بستان وبر گوهر بزن»[١]، أي يقول العقل: أنا جوهرة، وليس من الصّواب كسر جوهرة، ولكنّ العشق يقول: خذ حجرنا وارم به الجوهرة! أو يقولون: «عشق را با عقل اگر جمع آورند/ سال‌ها با هم نكوبد هاونش»[٢]، أي لو حاولوا الجمع بين العشق والعقل، لم يجمعهما الدّقّ في الهاون لسنوات! أو يقولون: «هزيمت همان روز شد شاه عقل/ كه در شهر تن خيمه زد مير عشق»[٣]، أي انهزم سلطان العقل في نفس اليوم الذي خيّم أمير العشق في مدينة الجسد! أو يقولون: «عقل اگر در بارگاه عشق مي‌لافد چه باك/ بر در سلطان سر چندين گدا خواهد شكست»[٤]، أي إن افتخر العقل في بلاط العشق لم يكن مهمًّا، إذ تُكسر على باب السّلطان رؤوس عدد من السائلين! أو يقولون: «قياس كردم وتدبير عقل در ره عشق/ چو شبنمي است كه بر بحر مي‌كشد رقمي»[٥]، أي قست فوجدت تدبير العقل في طريق العشق كندى يرقم على البحر! أو يقولون: «ما را ز منع عقل مترسان ومي بيار/ كان شحنه در ولايت ما هيچ كاره نيست»[٦]، أي لا تخوّفنا من منع العقل وجئنا بالشّراب؛ لأنّ ذلك المحتسب لا منصب له في ولايتنا! أو يقولون: «عقل از سر ناداني با عشق نياميزد/ با شير ژيان آهو كي پنجه دراندازد»[٧]، أي إنّ العقل بجهله لا يخالط العشق، متى يقوم الغزال بمصارعة الأسد المفترس؟! أو يقولون: «هر كه را عقل در اين راه مربّي باشد/ لاجرم در حرم عشق نباشد بارش»[٨]،

١. نفس المصدر، الغزل ١٩٥٩
٢. ديوان الأشعار للأوحديّ، الغزل ٤٣٥
٣. نفس المصدر، الغزل ٤٤٧
٤. ديوان الأشعار لبيدل الدّهلويّ، الغزل ٥١٧
٥. ديوان الأشعار للحافظ الشيرازيّ، الغزل ٤٧١
٦. نفس المصدر، الغزل ٧٢
٧. ديوان الأشعار لخواجو الكرمانيّ، الغزل ٢٩٩
٨. نفس المصدر، الغزل ٥٤٦

أي من كان العقل دليله في هذا السّبيل، فلا جرم أنّه ممنوع من دخول حرم العشق! أو يقولون: «عقل را ره نبود بر در خلوتگه عشق/ عام را بار نباشد به سراپرده‌ي خاص»[١]، أي لا سبيل للعقل إلى خدر العشق، كما أنّ العامّيّ لا إذن له في دخول خيمة الخاصّ! أو يقولون: «بر اهل عشق فضيلت به عقل نتوان جست/ كه عقل وفضل در اين ره عقيله است وفضول»[٢]، أي لا يمكن التفوّق على أهل العشق بالعقل؛ لأنّ العقل والفضل في هذا السّبيل معتقل وفضول! أو يقولون: «سرّ عشق از عقل پرسيدن خطاست/ روح قدسي را چه داند اهرمن»[٣]، أي من الخطإ أن تسأل العقل عن سرّ العشق، ماذا يعرف الشيطان عن روح القدس؟! أو يقولون: «شوق را بر صبر قوّت غالبست/ عقل را با عشق دعوي باطل است»[٤]، أي إنّ قوّة الشوق غالبة للصّبر، ودعوى العقل باطلة مع العشق! أو يقولون: «دانند جهانيان كه در عشق/ انديشه‌ي عقل معتبر نيست»[٥]، أي يعلم أهل العالم أنّ تدبير العقل غير معتبر في العشق! أو يقولون: «ماجراي عقل پرسيدم ز عشق/ گفت معزولست وفرمانيش نيست»[٦]، أي سألت العشق عن قضيّة العقل، فقال إنّه مخلوع وليس إليه أمر! أو يقولون: «اي عقل نگفتم كه تو در عشق نگنجي/ در دولت خاقان نتوان كرد خلافت»[٧]، أي يا عقل! ألم أقل أنّه لا مكان لك في العشق؛ لأنّه لا يمكن الخلافة في دولة الخاقان؟! أو يقولون: «چو شور عشق درآمد قرار عقل نماند/ درون مملكتي چون دو پادشا گنجد»[٨]،

---

١. نفس المصدر، الغزل ٥٧١
٢. نفس المصدر، الغزل ٦٠٩
٣. نفس المصدر، الغزل ٧٥١
٤. الغزليات للسعديّ الشيرازيّ، الغزل ٧٢
٥. نفس المصدر، الغزل ١١٦
٦. نفس المصدر، الغزل ١١٨
٧. نفس المصدر، الغزل ١٣٦
٨. نفس المصدر، الغزل ١٥٩

أي إذا جاء شغف العشق لم يبق قرار للعقل، كيف يجتمع مَلِكان في مملكة واحدة؟! أو يقولون: «عقل را گر هزار حجّت هست/ عشق دعوي كند به بطلانش»[١]، أي لو كان للعقل ألف حجّة، لحكم العشق ببطلانها! أو يقولون: «عشق آمد وعقل همچو بادي/ رفت از بر من هزار فرسنگ»[٢]، أي جاء العشق وذهب العقل من عندي ألف فرسخ كالرّيح! أو يقولون: «حديث عقل در ايام پادشاهي عشق/ چنان شدست كه فرمان عامل معزول»[٣]، أي قد أصبح حديث العقل في أيّام مُلك العشق كأمر عامل معزول! أو يقولون: «زان گه كه عشق دست تطاول دراز كرد/ معلوم شد كه عقل ندارد كفايتي»[٤]، أي منذ بسط العشق يد التطاول، تبيّن أنّ العقل ليس له كفاءة! أو يقولون: «رها كن عقل را با حق همي باش/ كه تاب خور ندارد چشم خفاش»[٥]، أي دع العقل وكن مع الحقّ؛ لأنّ عين الخفّاش لا طاقة لها بالشمس! أو يقولون: «عشق را با عقل نسبت كي توان/ شاه فرمان ده كجا دربان كجا»[٦]، أي متى يمكن مقارنة العشق بالعقل؟! أين الملك الآمر وأين البوّاب؟! أو يقولون: «عقل را در عشق ويران كن كه در درگاه دوست/ عاشقان را بار هست وعاقلان را بار نيست»[٧]، أي اهدم العقل في العشق؛ لأنّ عند الحبيب يؤذن بدخول العاشقين ولا يؤذن بدخول العاقلين، وما شابه هذه من المزخرفات التي ذكرها مملّ وغير ضروريّ. من الواضح أنّه ليس وراء هذه الألفاظ الجميلة معنى محصّل؛ لأنّ العشق، إذا كان بمعنى حبّ الحقّ، فإنّه لا ينافي العقل، بل يقوم على العقل؛ لأنّه لا يُعرف حقّ بغير العقل حتّى يكون حبّه ممكنًا، والحبّ الذي لا يقوم على المعرفة مجرّد هوى.

---

١ . نفس المصدر، الغزل ٣٣١
٢ . نفس المصدر، الغزل ٣٤٤
٣ . نفس المصدر، الغزل ٣٥١
٤ . نفس المصدر، الغزل ٥٣١
٥ . گلشن راز للشبستريّ، الجزء ٧ الجواب
٦ . ديوان الأشعار للفيض الكاشانيّ، الغزليات، الغزل ٥
٧ . نفس المصدر، الغزل ١٦٧

[دور المسلمين الصّوفيّين في نشر النفور من العقل]

من هنا يمكن القول أنّ أهل التصوّف من المسلمين، إلى جانب أهل الحديث من المسلمين، قد لعبوا دورًا بارزًا في نشر النفور من العقل بين المسلمين؛ مع فارق أنّ أهل الحديث من المسلمين كانوا مروّجين للتديّن الخبريّ، وأنّ أهل التصوّف من المسلمين كانوا مروّجين للتديّن الشّعريّ! في حين أنّ الشعر أقلّ اعتبارًا بكثير من الخبر الظنّيّ، بل هو في الغالب مجرّد مغالطة وملاعبة بالألفاظ تُسكت العقل بسبب إيقاعها من دون أن تقنعه؛ إذ من الواضح أنّه ليس كلّ كلام موزون صحيحًا، ولا يمكن معرفة الحقّ بمثل هذه المزخرفات؛ كما سمّى الله مثل هذه الأقوال المزيّنة الخاطئة «زخرف القول»، وعدّها ممّا يلقّقه الشياطين لخداع بعضهم بعضًا في عداوة الأنبياء، فقال: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَاطِينَ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ زُخْرُفَ الْقَوْلِ غُرُورًا ۚ وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ ۖ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ﴾[١]، بل أطلق على مثل هذه الألعاب اللُّغويّة المغوية «لهو الحديث»، واعتبرها سببًا للضلال عن سبيل الله بغير علم واتّخاذه هزوًا، فقال: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّخِذَهَا هُزُوًا ۚ أُولَٰئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُهِينٌ﴾[٢].

مع ذلك كلّه، فقد تأثّر الكثير من المسلمين بالشعراء كما تأثّروا بالأنبياء، بل يستندون إلى أشعارهم أحيانًا كما يستندون إلى آيات القرآن، ودور أشعارهم في تشكيل الثّقافة الحاليّة للمسلمين لا يمكن إنكاره، مع أنّ الله قد حذّر من اتّباع الشعراء بصراحة، فقال: ﴿وَالشُّعَرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ الْغَاوُونَ ۝ أَلَمْ تَرَ أَنَّهُمْ فِي كُلِّ وَادٍ يَهِيمُونَ ۝ وَأَنَّهُمْ يَقُولُونَ مَا لَا يَفْعَلُونَ﴾[٣]؛ كما أنّه لم يعلّم نبيّه الشعر، وعدّه ممّا لا يليق به، فقال: ﴿وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشِّعْرَ وَمَا يَنْبَغِي لَهُ﴾[٤]،

---

١. الأنعام/ ١١٢
٢. لقمان/ ٦
٣. الشّعراء/ ٢٢٤-٢٢٦
٤. يس/ ٦٩

بل اعتبر الاعتقاد بأنّه شاعر إهانة له ونسبة له إلى ما ينافي شأن نبوّته، فقال: ﴿وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَاعِرٍ ۚ قَلِيلًا مَا تُؤْمِنُونَ﴾[١]. لذلك، ليس من المبالغة القول بأنّ الشعراء، مثل السّحرة، مزاحمون للأنبياء، وقد قاموا بمعارضتهم بعلم أو بغير علم؛ لأنّهم من خلال كلماتهم العذبة والمتناغمة، قد تولّوا تعليم النّاس قصدًا أو دون قصد، في حين أنّ تعليم النّاس ليس من شأنهم، لكنّه من شأن الأنبياء، ولا حقّ للشعراء أن يلبسوا تعاليمهم بأوهامهم. كمثال على ذلك، أليس هذا معارضة للأنبياء أن يقول شاعر بارع كساحر ماهر: «هش دار كه گر وسوسهي عقل كني گوش/ آدمصفت از روضهي رضوان به در آيي»[٢]، أي احذر أنّك إن تستمع إلى وسوسة العقل تخرج من روضة الرضوان كما خرج آدم؟! في حين أنّ الأنبياء اعتبروا العقل معيارًا للمعرفة ووسيلة للوصول إلى روضة الرضوان، ودعوا إلى اتّباعه بصراحة، ومن الواضح أنّ آدم عليه السّلام لم يعص الله تعالى اتّباعًا للعقل، بل فعل ذلك اتّباعًا لهواه، وادّعاء الشاعر في شأنه مجرّد بهتان، ومع ذلك فهو جميل وفتّان، بحيث أنّه قلّما ينتبه لعدم صحّته أحد ويسلم من نفوذه إلى ضميره! هذا يعني أنّ الشعراء يضخّون في أذهان المسلمين تعاليم خاطئة تحت غطاء تعابير موزونة مستحسنة، وبقوّة مبالغتهم وإملاحهم يحملونهم على قبول أوهام واهية سخيفة كنكات حكيمة لطيفة، مع أنّ جوهر كلامهم، إذا حُوّل إلى النثر وجُرّد من الزخارف المتلوّنة، إنّما يشبه هذيانًا لا معنى له! لذلك، فإنّ المسلمين الذين لا يرضون بترك العقل، وفي الوقت نفسه يحبّون الشعر ويتعصّبون للشّعراء، يحاولون تأويل أشعارهم، وينسجون لأسخف منظوماتهم مفاهيم معقولة مقبولة! كما يحملون أقوالهم في القُبلة والمعانقة والمواقعة على التقرّب إلى الحقّ، ويؤوّلون أقوالهم في الرّقص والسُّكر والغناء إلى عبادة الله تعالى، مع أنّ بعض تأويلاتهم باردة للغاية، وبعض تبريراتهم حمل على ما لا يُحتمل!

---

١. الحاقّة/ ٤١

٢. ديوان الأشعار للحافظ الشيرازيّ، الغزل ٤٩٤

نعم، من الإنصاف القول أنّه كان في جملة هؤلاء الشعراء المهذرين شعراء معدودون قالوا الشعر على أساس العقل، وطابقوه على تعاليم الأنبياء، ومن الواضح أنّ عتابي لا يتوجّه إليهم؛ لأنّ كلام الإنسان، إذا كان له مفهوم صحيح ومنطوق جميل، فهو كامل، والكامل حسن وجدير بالحبّ؛ كما أنّ الله تعالى استثنى أصحابه من الشعراء المهذرين، فقال: ﴿إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَذَكَرُوا اللَّهَ كَثِيرًا وَانْتَصَرُوا مِنْ بَعْدِ مَا ظُلِمُوا ۗ وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ﴾[1]. شتّان ما بين هؤلاء الهذّائين وهؤلاء المتحفّظين في القول الذين لم يلوّثوا ألسنتهم بهجو العقل، وبنوا أذواقهم عليه، وقالوا الشعر متّبعين للأنبياء؛ كما قالوا: «عقل همي گويدم: موكّل كرد/ بر تن وبر جانت كردگار مرا/ نيست ز بهر تو با سپاه هوا/ كار مگر حرب وكارزار مرا!/ سر ز كمند خرد چگونه كشم؟/ فضل، خرد داد بر حمار مرا/ ديو همي بست بر قطار سرم/ عقل برون كرد از آن قطار مرا/ غار جهان گرچه تنگ وتار شده‌است/ عقل بسنده است يار غار مرا/ دل ز خرد گشت پر ز نور مرا/ سر ز خرد گشت بي‌خمار مرا/ پيش‌روم عقل بود تا به جهان/ كرد به حكمت چنين مشار مرا/ بر سر من تاج دين نهاد خرد/ دين هنري كرد وبردبار مرا/ از خطر آتش وعذاب ابد/ دين وخرد كرد در حصار مرا»[2]، أي يقول لي العقل: قد وكّلني الله بنفسك وجسدك، ولست أفعل شيئًا غير محاربة الهوى لأجلك. فكيف أُطلق نفسي من عقال العقل؟! والعقل فضّلني على الحمار. ربط الشيطان رأسي بالقطار، فأخرجني العقل من ذلك القطار. غار العالم وإن أصبح ضيّقًا مظلمًا، كفى بالعقل صاحب غار. بالعقل امتلأ قلبي نورًا، بالعقل تخلّص رأسي من الدُّوار. كان العقل قائدي حتّى أشهرني بالحكمة في هذه الدّار. العقل توّجني بالدّين، والدّين أكرمني بالفنّ والوقار، ووقاني الدّين والعقل من خطر النّار!

---

١. الشّعراء/ ٢٢٧

٢. ديوان الأشعار لناصرخسرو، القصائد، ٥

أو قالوا: «چون وچرا نتيجهي عقل است بي‌گمان/ چون وچرا ز جانوران جز تو را كراست؟/ جز عقل چيست آنكه بدو نيك وبد ز خلق/ آن مستحق لعنت وين در خور ثناست/ قدر وبهاي مرد نه از جسم وفربهي است/ بل مردم از نكو سخن وعقل پر بهاست/ بر جانور بجمله سخن گوي جانور/ زان است پادشا كه برو عقل پادشاست/ چون تو خداي خر شدي از قوّت خرد/ پس عقل بهرهاي ز خداي است قول راست/ ملك وبقاست كام تو وين هر دو كام را/ اندر دو عالم اي بخرد عقل كيمياست/ گر تو به دست عقل اسيري خنك تو را/ واي تو گر خردت به دست تو مبتلاست/ تخم وفاست عقل، به تو مبتلا شدهاست/ گر مر تو را ز تخم وفا برگ وبر جفاست/ عدل است وراستي همه آثار عقل پاك/ عقل است آفتاب دل وعدل ازو ضياست»[١]، أي لا شكّ أنّ السّؤال هو نتيجة العقل، أيّ حيوان غيرك يسأل؟ هل ثمّ شيء غير العقل يستحقّ به المحسن الأجر والمسيء اللعنة؟! قيمة الإنسان ليست بجسده وسمنه، لكنّها بعقله وكلامه الطيّب. الحيوان الناطق يملك الحيوان كلّه لأنّ العقل يملكه. بما أنّك أصبحت ربّ الحمار بقوّة العقل، فالعقل حباء من الله حقًّا. بغيتك السّلطة والبقاء، والعقل مُنشئهما في الدّارين يا حكيم! هنيئًا لك إن كنت أسيرًا في يدي العقل، وويل لك إن كان عقلك أسيرًا في يديك! العقل بذر الوفاء، وقد أُصيب بك إن كنت لا تحصد منه غير الجفاء. آثار العقل السّليم كلّها عدل وصدق، العقل شمس القلب ومنه ضياء العدل! أو قالوا: «بپرس راه ز علم، اين نه جاي گمراهيست/ بخواه چاره ز عقل، اين نه روز ناچاريست/ به چشم عقل ببين پرتو حقيقت را/ مگوي نور تجلّي فسون وطراريست/ بخر ز دكهي عقل آنچه روح ميطلبد/ هزار سود نهان اندرين خريداريست»[٢]، أي سل العلم عن الطريق، فليس هذا موضع ضلالة، والتمس المخرج من العقل، فليس هذا يومًا لا حيلة فيه.

---

١ . نفس المصدر، القصيدة ٤٠

٢ . ديوان الأشعار لبروين الاعتصاميّ، القصائد، القصيدة ١٢

انظر إلى ضوء الحقيقة بعين العقل، ولا تقل أنّ نور التجلّي دجل وخدعة. اشتر من دكّان العقل ما تطلب الرّوح، هناك ألف فائدة خفيّة في هذا الشراء! أو قالوا: «سر بي‌چراغ عقل گرفتار تيرگي است/ تن بي‌وجود روح پراكنده چون هباست»[١]، أي إنّ الرأس بدون سراج العقل محصور في الظّلمة، كما أنّ الجسم بدون الروح منثور كالهباء! أو قالوا: «رهنماي راه معنى جز چراغ عقل نيست/ كوش پروين تا به تاريكي نباشي رهسپار»[٢]، أي ليس دليل طريق المعنى إلّا سراج العقل، فاجهدي يا بروين أن لا تسلكي في الظّلمات، وما شابه هذه من التنبيهات التي تُبهج القلب وتُقنع العقل.

[النّزعة الخرافيّة في المسلمين الشّيعة]

الحاصل أنّ أكثر الصّوفيّين، خاصّة باستخدام سلاح الشعر، جنبًا إلى جنب مع السّلفيّين، قد شنّوا حربًا ضدّ العقلانيّة، ومهّدوا الطريق للنّزعة الخرافيّة والتديّن الخياليّ بين المسلمين، وقدّموا صورة غير واقعيّة للإسلام هي مضلّلة للغاية؛ بحيث أنّ تأثيرهم على العديد من الجماعات الإسلاميّة ظاهر كجُرح في جسدها، ويمكن تتبّع آثارهم في العديد من مذاهب المسلمين؛ كما أنّ كثيرًا من المسلمين الشّيعة، تحت تأثير حكم الصّوفيّين في القرن العاشر الهجريّ[٣]، ومن خلال الابتعاد عن العقلانيّة والواقعيّة الإسلاميّة، اتّخذوا العواطف أساسًا لتديّنهم، وقدّموا صورًا خياليّة لأئمّة المسلمين كانت بعيدة عن الحقيقة. إنّ هؤلاء الذين نشؤوا منذ البداية على الاستقلال عن الطبقة الحاكمة، ولهذا السّبب بقوا أكثر خلوصًا من الفِرَق التابعة للطبقة الحاكمة، ما زالوا معروفين بالعقلانيّة الإسلاميّة على نهج أئمّتهم العقلانيّين، حتّى سيطرت عليهم طائفة من الصّوفيّين ذات نزعة شيعيّة، فأدخلت معتقداتها الصّوفيّة في معتقداتهم العقلانيّة، وبهذه الطريقة لوّثت التشيّع بالتصوّف.

---

١ . نفس المصدر، القصيدة ٩

٢ . نفس المصدر، القصيدة ٢١

٣ . يريد -حفظه اللّه تعالى- حكم الصفويّين؛ فإنّهم جعلوا التشيّع المذهب الرسميّ في إيران، وقد كانوا على طريقة صوفيّة أسّسها صفيّ الدّين الأردبيليّ (ت٧٣٥هـ).

على أنّها كانت قبلها أيضًا فِرَق أخرى ذات نزعة إلى التشيّع، تنطق بالخرافات وتغلو في الأئمّة المسلمين خاصّةً، بالتنكّب عن العقلانيّة والواقعيّة الإسلاميّة، لكنّها كانت تلقى إعراضًا ومخالفة من علماء الشّيعة دائمًا، وما كانت تُعتبر ممثّلة لهذا المذهب قطّ، حتّى استولت فرقة منها ذات خلفيّة صوفيّة على السّلطة، فأضفت الطابع الرسميّ على معتقداتها الخرافيّة، وخلال ملك دام أكثر من قرنين، وهو زمن أطول من ملك الأمويّين بما خلّفه من آثار مروّعة، جعلت علماء الشّيعة يسايرونها إلى حدّ كبير، وبدّلت الطريقة التي كانوا ينظرون بها إلى أئمّة أهل البيت. بالطبع إنّ الاعتقاد بخلافة أئمّة أهل البيت، له تاريخ كتاريخ الإسلام ولم ينشأ من ملك الصّوفيّين، لكنّ الطريقة التي ينظر بها الشّيعة إليهم، وهي طريقة مليئة بالخرافات واللّاواقعيّة، قد تأثّرت بملك الصّوفيّين دون أدنى شكّ؛ لأنّ الصّوفيّين هم الذين كانوا ولم يزالوا يرفعون أقطابهم فوق مرتبة البشريّة، وينسبون إليهم أحوالًا خارقة يحار العقل في تصوّرها! لا شكّ أنّ الشّيعة، تحت تأثير أوهام هؤلاء، قد تصوّروا أئمّتهم أنصاف آلهة حول رؤوسهم هالة من نور، ويحيون الموتى، ويشفون المرضى، ويقضون الحوائج، ويعلمون ما في القلوب، ولذلك من الطبيعيّ أنّهم يرونهم في البعد عنهم بحيث لا يفكّرون في متابعتهم ولا يلتفتون إلى نصرتهم، ويكتفون كالصّبيان والعجائز بذكر مصائبهم والبكاء عليهم، وإن يجدوا أحدهم كما هو لا يعرفوه؛ لأنّهم يزعمون أنّ أئمّة أهل البيت يختلفون عن غيرهم في المظهر، بالإضافة إلى أنّهم ﴿بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ و﴿عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ مثل الله!

مع الأسف، إنّ أكثر علمائهم أيضًا موافقون لعامّتهم في هذا الصّدد؛ لأنّ التصوّرات الغالية عن أئمّة أهل البيت، على الأقلّ من بعد علماء واقعيّين مثل محمّد بن الحسن بن الوليد القمّيّ (ت٣٤٣هـ)، وعلماء عقلانيّين مثل محمّد بن محمّد بن نعمان المعروف بالشيخ المفيد (ت٤١٣هـ) وتلاميذه المخلصين مثل الشريف المرتضى (ت٤٣٦هـ) وأبي جعفر الطوسيّ (ت٤٦٠هـ)، قد تغلغلت تدريجيًّا في أذهانهم، وتحوّلت بعد استيلاء الصّفويّين الصّوفيّين إلى معتقداتهم الرّسميّة والمتداولة؛

بحيث أنّ أكثر الشّيعة اليوم ليس لديهم فهم للتشيّع سوى إبداء العواطف تجاه أئمّة أهل البيت، ولا يهتمّون بشيء في الدّين سوى إنشاد الشعر والمبالغة في مدحهم، ومنهم من يفعل في مآتمهم ما يوهن الإسلام ويُخجل المسلمين[١]. في حين أنّ أئمّة أهل البيت، حسبما ثبت من التاريخ، كانوا رجالًا علماء أتقياء، لا يختلفون عن غيرهم في المظهر، ولا يدّعون المعجزة وعلم الغيب[٢]، ويتبرّؤون من الغلاة فيهم، كما يبغضون أعداءهم والمنكرين لفضلهم[٣].

على أيّ حال، فقد ترسّخت الخياليّة بين الشيعة اليوم، إلى حدّ أنّه إذا دعاهم مسلم إلى الواقعيّة في شأن أئمّة الإسلام، اتّهموه بالنّصب، بل قد تأصّلت النّزعة الخرافيّة فيهم، إلى حدّ أنّه إذا دعاهم مصلح إلى إصلاح عقيدة أو عمل، طالبوه بالمعجزة بدلًا من الأدلّة العقليّة والشّرعيّة، وتوقّعوا منه الكرامة بدلًا من القول الأحسن، وذلك أيضًا على نحو يقدر عليه كلّ عرّاف جوّال أو ساحر مبتدئ! كما أنّني كتبت إلى بعضهم، فدعوتهم إلى مرافقتي في العودة إلى الإسلام، وذكرت لهم ما يدلّ على ضرورة هذا العمل المبارك من العقل والشّرع، لكنّهم كتبوا في الردّ عليّ أنّهم لا يرافقونني أبدًا حتّى أخبر عن أفكارهم أو أفعالهم الخفيّة، فلم أدرِ هل أضحك لردّهم هذا أم أبكي؛

---

١ . يعني ما يقومون به من جرح أجسادهم وضربها، وحمل الهياكل الثقيلة المزخرفة، وما شابه ذلك من البدع والخرافات.

٢ . كما روى سدير الصيرفيّ، قال: «كُنْتُ أَنَا وَأَبُو بَصِيرٍ وَيَحْيَى الْبَزَّازُ وَدَاوُدُ بْنُ كَثِيرٍ الرَّقِّيُّ فِي مَجْلِسِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، إِذْ خَرَجَ إِلَيْنَا وَهُوَ مُغْضَبٌ، فَلَمَّا أَخَذَ مَجْلِسَهُ قَالَ: يَا عَجَبًا لِأَقْوَامٍ يَزْعُمُونَ أَنَّا نَعْلَمُ الْغَيْبَ! مَا يَعْلَمُ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ، لَقَدْ هَمَمْتُ بِضَرْبِ جَارِيَتِي فُلَانَةَ، فَهَرَبَتْ مِنِّي، فَمَا عَلِمْتُ فِي أَيِّ بُيُوتِ الدَّارِ هِيَ»، رواه الصفّار (ت٢٩٠هـ) في «بصائر الدّرجات» (ص٢٥٠).

٣ . الشاهد على ذلك ما تواتر عن عليّ أنّه قال: «يَهْلِكُ فِيَّ رَجُلَانِ: مُحِبٌّ مُفْرِطٌ، وَمُبْغِضٌ مُفَرِّطٌ» (الجامع لمعمر بن راشد، ج١١، ص٣١٨؛ مسند ابن الجعد، ص٣٥؛ مصنّف ابن أبي شيبة، ج٦، ص٣٧٤؛ فضائل الصحابة لأحمد بن حنبل، ج٢، ص٥٦٥؛ أنساب الأشراف للبلاذريّ، ج٢، ص١٢١؛ الأمالي لابن بابويه، ص٧٠٩؛ الأمالي للطوسيّ، ص٢٥٦).

لأنّني لم أدّعِ نبوّة، ولم أدعُهم إلى دين جديد، ولذلك لا ينشأ توقّع المعجزة منّي إلّا في ذهن متبلبل مليء بالخرافات؛ بصرف النّظر عن أنّ الإخبار بالأفكار والأفعال الخفيّة قد يتأتّى لأهل الفراسة والكهانة أيضًا، ولذلك لا يدلّ بذاته على حقّانيّة أحد! كما أنّ بعض الدّجّالين، من خلال استغلال هذا التوقّع الذي لا أساس له واستخدام الحيل والمخاريق، قد جمعوا كثيرًا منهم حولهم، وحملوهم على اتّباعهم في أمور غير معقولة، وبدّدوا أموالهم وأنفسهم وأعراضهم على دعاويهم الباطلة.

[النّزعة الخرافيّة في المسلمين السّلفيّين]

على أيّ حال، هذا مرض مهلك استحوذ على قلوب أهل التشيّع، وجعل معرفة الحقّ صعبة عليهم للغاية، ومن الواضح أنّ أصله هو النّزعة الخرافيّة، لكنّ هذه الاتّجاهات العامّيّة غير منحصرة فيهم، وقد لوّثت فِرَقًا أخرى من المسلمين بشكل أو بآخر؛ إلى حدّ أنّ السّلفيّين أيضًا، مع كلّ ما لديهم من التجمّد والصرامة، فيهم خرافات عديدة، وبعض الفتاوى التي تصدر عن مفتيهم أحيانًا تشبه الهذيان؛ فقد دخلت في رواياتهم خرافات كثيرة، وكان إعراضهم عن العقلانيّة أصل كلّ بلاء؛ بصرف النّظر عن أنّ بعض فتاواهم تصدر بأمر الظالمين ولأجل توهين الإسلام، ولا أساس لها حتّى في رواياتهم؛ بالنّظر إلى أنّ بعضهم منافقون ومرتزقة الظالمين، ويتعمّدون الكذب على الله ورسوله.

[ملخّص موانع المعرفة]

الحاصل أنّ النّزعة الخرافيّة من أكبر موانع معرفة الحقّ والعودة إلى الإسلام، وقد كان لها إلى جانب الموانع السّابقة دور مهمّ للغاية في ظهور مشاكل المسلمين وتفاقمها. مع أنّ موانع المعرفة غير منحصرة في هذه السبعة، وهناك موانع أخرى يمكن ذكرها، ولكن يبدو أنّها أكثر ثانويّة بالنسبة إلى هذه السبعة، ويمكن تصنيفها تحتها بسهولة؛ كما أنّ الانحطاط الأخلاقيّ مثلًا هو من أكبر العوامل التي تمنع المسلمين من المعرفة والعودة إلى الإسلام، لكنّه ينشأ بشكل واضح من الجهل والدّنيويّة والأهواء النّفسانيّة.

العودة إلى الإسلام

على أيّ حال، ليس هناك شكّ في أنّ المسلمين لا بدّ لهم من مجابهة هذه الموانع لمعرفة «القول الأحسن» والعودة إلى الدّين الخالص، ومن الضروريّ لهم أن يبدؤوا حركة ثقافيّة واسعة النطاق لمكافحة الجهل والتقليد والأهواء النّفسانيّة والدّنيويّة والتعصّب والتكبّر والنّزعة الخرافيّة بكلّ مظاهرها، ويركّزوا جميع برامجهم السّياسيّة والاقتصاديّة والدّعويّة عليها، متعاونين بينهم، حتّى تتهيّأ الظروف لإصلاح الأمّة وتحقيق الغاية العليا للإسلام. نعم، إنّ القيام بذلك اجتماعيًّا يتطلّب مساعدة الحكّام المسلمين، في حين أنّ أكثرهم في الوقت الحاضر خونة، ولا يقدّمون مثل هذه المساعدة، ولذلك من الأكثر عمليّة أن تبدأ هذه الحركة الإصلاحيّة بشكل فرديّ، وذلك بأن يزيل كلّ مسلم هذه الموانع عن نفسه منفردًا أو مع أهله وأصدقائه، حتّى تصبح هدايته إلى الحقّ في الظروف الحاليّة ممكنة؛ كما قال الله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَعِظُكُمْ بِوَاحِدَةٍ أَنْ تَقُومُوا لِلَّهِ مَثْنَى وَفُرَادَى ثُمَّ تَتَفَكَّرُوا﴾[1]، وقال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ﴾[2]؛ نظرًا لأنّ الهداية من الله تضيء لجميع البشر كالشمس، ولكن لا ينتفع بها إلّا الذين لهم أعين مبصرة مفتوحة قد أميطت عن حيالها الحجب.

---

١. سبأ/ ٤٦

٢. التّحريم/ ٦

الفصل الثاني

العودة إلى الإسلام؛ الضرورة والإمكان

ضرورة العودة إلى الإسلام

إنّما تتّضح ضرورة العودة إلى الإسلام عندما تتّضح ضرورة إقامة الإسلام من ناحية، وعدمُ إقامة المسلمين إيّاه في الوقت الحاضر من ناحية أخرى؛ لأنّه إذا لم تتّضح هاتان المقدّمتان، فلا معنى للحديث عن العودة إلى الإسلام؛ بالنّظر إلى أنّ العودة إلى الإسلام تُعتبر ضروريّة عندما يُعتبر الإسلام، بمعنى عقائد وأحكام معيّنة، منشأ سعادة المسلمين في الدّنيا والآخرة وخلاصهم من مشاكلهم المادّيّة والمعنويّة، لا منشأ الانحطاط الثقافيّ والانفعال السّياسيّ والتخلّف الاقتصاديّ للمسلمين كما يزعم الكفّار؛ لأنّ في هذه الحالة، يكون التخلّص منه، ولو مع حفظ احترامه في الظاهر، كما تطلبه بعض الدّول المسلمة، متعيّنًا، ويكون نداء العودة إليه غير مرغوب فيه ومعارَضًا من قبل النافرين من الإسلام؛ كما أنّها تكون ذات معنى إذا سلّمنا بأنّ الإسلام، بوصفه سبب سعادة المسلمين وخلاصهم من مشاكلهم المادّيّة والمعنويّة، لم يُقم بينهم بعد؛ لأنّه لو كان قد أُقيم بينهم، لكان قد تحقّق لهم السّعادة والخلاص المنشودان كثمرته الذاتيّة والحتميّة، مع أنّهما لم يتحقّقا لهم بلا شكّ، ومشاكلهم مشهودة في مختلف المجالات؛ بحيث أنّ محاولة تبرئتهم من هذا الاتّهام والدّفاع عن عقائدهم وأعمالهم، هي مجرّد تجاهل ومكابرة في شيء محسوس؛ إذ من المحسوس أنّ هناك مشاكل واسعة وعميقة بين المسلمين، وبالطبع وجودها إمّا بسبب عدم كفاءة الإسلام لحلّها، وإمّا بسبب عدم إقامة الإسلام!

أمّا الذين لا يؤمنون بالإسلام فيزعمون أنّه لا يملك الكفاءة اللازمة لحلّ مشاكل المسلمين؛ بمعنى أنّ المسلمين قد أقاموه، ولكنّه غير قادر على حلّ مشاكلهم، بل هو نفسه سبب ظهور مشاكلهم أو تفاقمها، ولذلك لا بدّ من التخلّي عنه والتحوّل إلى مبادئ أخرى، ومن ثمّ يدعون بصراحة إلى فصل الدّين عن الدّنيا، ويعتبرون النزعة الإسلاميّة في المجتمع عقبة أمام تطوّره وتقدّمه، ويسعون لاستبدال العقائد والأحكام البشريّة بعقائده وأحكامه، وأمّا الذين يؤمنون بالإسلام فيعلمون أنّه دين كامل ومُسعد، ولديه القدرة على حلّ مشاكل المسلمين المادّيّة والمعنويّة، وإن لم يحلّ هذه المشاكل حتّى الآن، فقد كان ذلك بسبب أنّه لم يُقم حتّى الآن عينه كما هي، أو كلّه بجميع أجزائه. لذلك، لا بدّ لهم من أن يجعلوا إقامة عين الإسلام وكلّه هدفهم، ويبذلوا لذلك جهدهم، وهذا هو معنى العودة إلى الإسلام.

ضرورة إقامة الإسلام

لا شكّ أنّ الحقّ مع الذين يؤمنون بالإسلام ويرون إقامته ضروريّة للحصول على السّعادة والخلاص من المشاكل؛ كما أمر الله تعالى بذلك فقال: ﴿أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ﴾[1]، وقال: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ أَقَامُوا التَّوْرَاةَ وَالْإِنْجِيلَ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِمْ مِنْ رَبِّهِمْ لَأَكَلُوا مِنْ فَوْقِهِمْ وَمِنْ تَحْتِ أَرْجُلِهِمْ﴾[2]، ولكنّ إقامة الإسلام إنّما تكون كافية ومحصّلة للغرض إذا تمّت على وجهين كما تبيّن:

١. إقامة عين الإسلام

إنّما تؤدّي إقامة الإسلام إلى تحقّق السّعادة والخلاص من المشاكل إذا أُقيمت عينه خالصة؛ بالنّظر إلى أنّه ليس من الإسلام كلّ ما يُنسب إليه من اعتقاد أو حكم؛

---

١. الشّورى/ ١٣
٢. المائدة/ ٦٦

العودة إلى الإسلام

لأنّ الإسلام حقيقة عينيّة مستقلّة تنشأ من إرادة الله تعالى، وإرادة الله تعالى تنشأ من كماله، فلا ملازمة بينها وبين إرادة الآخرين الناقصين، ولذلك لا يمكن أن تكون إرادة الآخرين منشأ اعتقاد أو حكم كما تكون إرادته، وكلّ اعتقاد أو حكم لم ينشأ من إرادته فليس كاملًا، ولهذا السّبب لا يمكن أن يضمن سعادة الإنسان وخلاصه. بناء على هذا، من المهمّ جدًّا أن تقام في العالم عين الإسلام، بعيدة عن العقائد والأحكام الناشئة من إرادة الآخرين؛ لأنّ إقامة العقائد والأحكام الناشئة من إرادة الآخرين، حتّى لو كانت بحسن نيّة وإلى جانب عقائد الإسلام وأحكامه، ليست إقامة الإسلام، ومن ثمّ ليس لها ثمارها ونتائجها الحسنة، بل لها تبعات وعواقب سيّئة يقتضيها النقص البشريّ، ويمكن بسبب انتسابها إلى الإسلام أن تلصق به وتوهم أنّه غير فعّال. هذا هو السّبب في أنّ الله قال مؤكّدًا: ﴿أَلَا لِلَّهِ الدِّينُ الْخَالِصُ﴾[١]؛ بمعنى أنّ الدّين غير الخالص ليس لله ولا يُنسب إليه، وإن كان بعضه قد صدر منه؛ لأنّ ما صدر من الله في الواقع هو مجموعة نقيّة، والمجموعة المشوبة التي حصلت من تلوّث إرادة الله بإرادة غيره لم تصدر منه، ولذلك فإنّ وجود بعض العناصر الأصليّة فيها غير كافٍ لإسنادها إلى الله؛ لأنّ الله طاهر، وينزّه عن كلّ شيء غير طاهر. بالإضافة إلى ذلك، فإنّ تلك العناصر الأصليّة تعتمد على عناصر أخرى، وتشكّل معها مجموعة واحدة، وبسبب هذا الاندماج والارتباط الوثيق، لا تحقّق النتائج التي يريدها الله، كما لو كانت في الواقع العمليّ عناصر غير أصليّة، ولذلك قد اعتبر الله غاية الإسلام أن يكون الدّين كلّه له، لا أجزاء منه فقط، وقال: ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ﴾[٢].

---

١. الزّمر/ ٣
٢. الأنفال/ ٣٩

من هنا يُعلم أنّ الإسلام، إذا كان مختلطًا بعقائد وأحكام غير أصليّة، لا علاقة له بالله عمومًا، والعمل به غير مجزٍ؛ لأنّ ما تكوّن من تمازج العناصر الإسلاميّة والعناصر غير الإسلاميّة ليس الإسلام في الحقيقة، بل هو مخترَع جديد يسمّى الإسلام تسامحًا، ومن ثمّ ليست إقامته إقامة الإسلام، وإن اعُتبرت عند العرف إقامة الإسلام. لذلك، لم يأذن الله حتّى لنبيّه المعصوم أن يخلّط العقائد أو الأحكام الناشئة من إرادة الله باعتقاد أو حكم ناشئ من إرادته البشريّة، وتوعّد بأنّه لو حدث أدنى تدخّل منه بوصفه بشرًا، لأحبط تبليغه كلّه وعاقبه أشدّ العقاب؛ كما قال: ﴿وَإِنْ كَادُوا لَيَفْتِنُونَكَ عَنِ الَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ لِتَفْتَرِيَ عَلَيْنَا غَيْرَهُ ۖ وَإِذًا لَاتَّخَذُوكَ خَلِيلًا ۝ وَلَوْلَا أَنْ ثَبَّتْنَاكَ لَقَدْ كِدْتَ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْئًا قَلِيلًا ۝ إِذًا لَأَذَقْنَاكَ ضِعْفَ الْحَيَاةِ وَضِعْفَ الْمَمَاتِ ثُمَّ لَا تَجِدُ لَكَ عَلَيْنَا نَصِيرًا﴾[١]، وقال أيضًا: ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ ۝ لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ ۝ ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ ۝ فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ﴾[٢]. ليس من البعيد أن تكون معاملة الله لغير نبيّه أشدّ إذا فعلوا ذلك! كما أكّد مرارًا على ضرورة «إخلاص الدّين» بمعنى إقامته بشكل خالص، بل قيّد عبادته بذلك وقال: ﴿فَادْعُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ﴾[٣]، وقال: ﴿هُوَ الْحَيُّ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَادْعُوهُ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ ۗ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾[٤]، وقال: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ ۚ وَذَٰلِكَ دِينُ الْقَيِّمَةِ﴾[٥]. هذا يدلّ بوضوح على أنّ عبادة الله بدين لم يُخلص له وقد خُلّط بالعقائد والأحكام الناشئة من غيره، ليست ممّا تعلّق به أمره ولا تُجزي، ومن هنا يُعلم بطلان أو عدم قبول الأعمال العباديّة المبنيّة على الظنّ أو المختلطة بالبدعة؛ لأنّ الظنّيّات ليست من الإسلام، وبدعة واحدة في العبادة تفسد كلّها.

---

١. الإسراء/ ٧٣-٧٥
٢. الحاقّة/ ٤٤-٤٧
٣. غافر/ ١٤
٤. غافر/ ٦٥
٥. البيّنة/ ٥

٢. إقامة كلّ الإسلام

بالإضافة إلى إقامة عين الإسلام خالصة وبعيدة عن العقائد والأحكام غير الحقيقيّة، من الضروريّ إقامة كلّه كاملة وبعيدة عن التبعيض والانتقاء؛ لأنّ الإسلام مجموعة مترابطة ومتشابكة كنظام دقيق وسلسلة متّصلة الحلقات، شُرّع كلّ جزء منها اعتبارًا لأجزائها الأخرى، بحيث أنّه لولا الأجزاء الأخرى لما كان قابلًا للتشريع، ولربّما كان تشريعه ناقضًا للغرض؛ مثل حبّات المسبحة، التي صُنعت كلّ واحدة منها على أنّها جزء من الكلّ، وليس لها قيمة بمفردها، ولا تنفع إلّا في ضمن الكلّ، ولذلك يبتني وجود أجزائها على وجود كلّها، وبزوال كلّها تزول أجزاؤها أيضًا. هكذا شُرّعت أجزاء الإسلام بالنّظر إلى كلّه، وهي غير نافعة إلّا في حالة إقامة كلّه، بل قد تكون إقامة بعضها بمفردها من دون إقامة كلّه ضارّة؛ كأدوية وصفها الطبيب بالنّظر إلى مجموعها معًا، ومن الخطير تناول بعضها بشكل منفصل عن بعضها الآخر؛ كما قال الله تعالى: ﴿وَنُنَزِّلُ مِنَ الْقُرْآنِ مَا هُوَ شِفَاءٌ وَرَحْمَةٌ لِلْمُؤْمِنِينَ ۙ وَلَا يَزِيدُ الظَّالِمِينَ إِلَّا خَسَارًا﴾[١]. هذا يعني أنّ القرآن، على الرغم من أنّه يقتضي الشفاء والرحمة بشكل طبيعيّ، إلّا أنّه يضرّ الظالمين الذين لا يقيمونه كلّيًّا أو جزئيًّا، ولذلك حذّر الله نبيّه من ترك بعض أحكام الإسلام لرغبة الظالمين وقال: ﴿وَاحْذَرْهُمْ أَنْ يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ﴾[٢]؛ كما أنّه بعد إنزاله حكمًا من أحكام الإسلام في آخر عمر نبيّه، أمره بتبليغ ذلك، وتوعّده في ظاهر الأمر بأنّه إن لم يبلّغ ذلك فما بلّغ رسالته كلّها، فقال: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ ۖ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ ۚ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ ۗ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ﴾[٣].

---

١. الإسراء/ ٨٢
٢. المائدة/ ٤٩
٣. المائدة/ ٦٧

فلمّا بلّغ نبيّه ذلك الحكم في آخر عمره قال: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾[١]؛ بمعنى أنّه قبل ذلك اليوم وتبليغ ذلك الحكم الذي كان آخر حكم في الإسلام، لم يكن الدّين كاملًا للمسلمين، ولم تكن النعمة تامّة عليهم، ولم يكن الله قد رضي لهم الإسلام دينًا؛ لأنّه كامل، ومن ثمّ يرضى الدّين الكامل، ولا يرضى للمسلمين الإسلام النّاقص الذي بعض أجزائه مفقودة؛ لأنّ مثل هذا الإسلام، بسبب نقصه لا يستطيع أن يكمّل أتباعه، بل بسبب عدم التماسك والتناسق بين أجزائه يسبّب التعارض والفساد، ولذلك فإنّ الالتزام بالإسلام النّاقص لا يقلّ خطورة عن عدم الالتزام بالإسلام، إن لم يكن أكثر خطورة منه؛ كما أنّ المسلمين يعانون مشاكل أكبر من غيرهم في مجالات عديدة، وهذا يرجع إلى التزامهم بالإسلام النّاقص. طبعًا هذا لا يعني ضرورة نبذ الإسلام، بل على العكس يعني ضرورة إقامته بشكل كامل؛ لأنّ الله بمقتضى كماله قد أكمله وأخبر عن كماله، وإن كان قد ظهر فيه نقص تسبّب في عدم تكامل المسلمين، فإنّ ذلك لم يكن من عند الله، ولكن كان من عند أنفسهم؛ لأنّهم قد أخذوا أجزاء من الإسلام وتركوا أجزاء منه ولم يقيموا كلّه بالكامل، في حين أنّ الله قد حذّر من ذلك بصراحة وقال: ﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ ۚ فَمَا جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلُ ذَٰلِكَ مِنْكُمْ إِلَّا خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ۖ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يُرَدُّونَ إِلَىٰ أَشَدِّ الْعَذَابِ ۗ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾[٢]. من الواضح أنّ خزي المسلمين في الحياة الدّنيا هو نتيجة هذا العمل الانتقائيّ بالإسلام، ولذلك فإنّ ردّهم إلى أشدّ العذاب في الآخرة أمر محتوم حسبما وعد الله. كما توعّد الله بصراحة من اتّخذ نهجًا تمييزيًّا في مجال الدّين، وبيّن أنّه من غير الجائز العمل ببعض أجزاء القرآن دون بعضها الأخرى، فقال: ﴿كَمَا أَنْزَلْنَا عَلَى الْمُقْتَسِمِينَ ۝ الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ ۝ فَوَرَبِّكَ لَنَسْأَلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ۝ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾[٣]،

١. المائدة/ ٣
٢. البقرة/ ٨٥
٣. الحجر/ ٩٠-٩٣

بل برّأ نبيّه من الذين فرّقوا دينهم ولم يقيموا كلّه كواحد بسيط، فقال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا لَسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ ۚ إِنَّمَا أَمْرُهُمْ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ يُنَبِّئُهُمْ بِمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾[١].

الحاصل أنّ الإسلام يؤدّي إلى تحقّق السّعادة والخلاص من المشاكل إذا أقيم كلّه كحكم واحد؛ نظرًا لأنّ الإسلام في الحقيقة حكم واحد، والأجزاء الموجودة فيه تشبه أجزاء موجودة في جهاز تشكّل على تعدّدها جهازًا واحدًا، وعدم عمل كلّ جزء منها يؤثّر في عمل سائر الأجزاء ويمنع الجهاز كلّه من العمل.

[إمكان إقامة كلّ الإسلام]

قد يُتوهّم أنّ العمل بكلّ الإسلام غير ممكن، فلا بدّ من العمل ببعضه، وإذا كان العمل ببعضه غير مجزٍ انعدمت الحيلة، وذلك غير ممكن، لكن من الواضح أنّ هذا وهم لا أساس له؛ إذ من المسلّم به أنّ الله، بمقتضى حكمته ورحمته، لم يجعل في الإسلام شيئًا لا يمكن العمل به، بل كان جعل كلّ شيء في الإسلام لأجل العمل به، ومن الواضح أنّ جعل شيء في الإسلام لا يمكن العمل به لغو، واللغو لا يصدر من الله. بالإضافة إلى ذلك، لا شكّ أنّ الله قد أمر بكلّ الإسلام، لا بجزء منه فقط، ومن الواضح أنّ أمره بالمحال محال؛ لأنّه يناقض حكمته. علاوة على ذلك، لا يوجد في الإسلام شيء يُدّعى أنّ الاعتقاد أو العمل به مستحيل في ذاته. مع ذلك، فإنّ الوجه الوحيد الذي يمكن ذكره لاستحالة العمل بكلّ الإسلام، هو استحالة العلم بكلّه؛ بالنّظر إلى أنّ العلم بكلّ الإسلام ضروريّ للعمل بكلّه، في حين أنّه ممكن لمن شرعه فقط، ولذلك فإنّ علم المسلمين بكلّه وبالتّبع عملهم بكلّه غير ممكن.

---

١. الأنعام/ ١٥٩

لكنّ الحقّ أنّ هذا الوجه أيضًا مردود؛ إذ من المسلّم به أنّ الله قد أوجب على المسلمين العمل بكلّ الإسلام، فيلزم من توقّف ذلك على العلم بكلّ الإسلام وجوب تعليم كلّ الإسلام على الله، لا رفع وجوب العمل بكلّ الإسلام؛ بمعنى أنّه نظرًا لضرورة العمل بكلّ الإسلام وتوقّف ذلك على العلم بكلّه واختصاص هذا العلم بالله ذاتًا، لا بدّ أن يجعل الله هذا العلم ممكنًا للمسلمين بطريقة ما، لكي لا تكون لهم حجّة عليه في تركهم العمل بكلّ الإسلام وتبعًا لذلك وقوعهم في الشّقاء والبلاء. من الواضح أنّ هذا التعليم أمر حتميّ لا مردّ له، وهو ممكن بطريقتين: إمّا أن يعلّم الله الإسلام كلّه لجميع المسلمين بشكل مباشر، وإمّا يختار لذلك بعضهم ليتلقّى الآخرون العلم بكلّ الإسلام منهم بشكل غير مباشر، ولكن بما أنّه من المسلّم به أنّ الله لم يعلّم الإسلام كلّه لجميع المسلمين بشكل مباشر، يتبيّن أنّه قد علّمه لبعضهم، ومن ثمّ يجب على الآخرين معرفتهم والتعلّم منهم، وبما أنّ العلم بكلّ الإسلام عند الله وحده، فهم لا محالة إمّا أنبياء تلقّوا العلم بكلّ الإسلام من الله مباشرة، أو مرتبطون بالأنبياء تلقّوا العلم بكلّ الإسلام من الله بواسطة الأنبياء؛ كما أنّهم باعتبار نيابتهم عن الله في تعليم الإسلام كلّه، يُعتبرون خلفاء الله بين المسلمين[1].

من هنا يُعلم أنّ الله قد جعل في الأرض خليفة؛ كما أخبر عن ذلك في سياق سنّة له فقال: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾[2]، ومن الواضح أنّ هذا الخليفة، إذا كان عالمًا بكلّ الإسلام ومكلّفًا بتعليمه، يستطيع أن يعلّم المسلمين كلّه ويجعل لهم كلّه قابلًا للعمل به، ومن الواضح أنّه في هذه الحالة سيكون التعلّم منه واجبًا عليهم.

---

١ . زعم بعض المنسوبين للعلم أنّه لا يجوز أن يقال لبشر: «خليفة اللّه»؛ لأنّما يستخلف من يغيب أو يموت، واللّه لا يغيب ولا يموت (انظر: الأحكام السلطانية للماورديّ، ص٣٩)، وهذا جهل عظيم؛ كما بيّن ذلك السيّد المنصور حفظه اللّه تعالى في بعض دروسه فقال: «إِنَّ نِسْبَةَ الْخَلِيفَةِ إِلَى اللَّهِ هِيَ نِسْبَةُ تَمْلِيكٍ وَتَعْظِيمٍ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿رُوحِي﴾، وَ﴿بَيْتِي﴾، وَ﴿أَرْضِي﴾، وَمَنْ لَا يَفْقَهُ هَذَا فَهُوَ مِنَ الْعِلْمِ بَعِيدٌ كَبُعْدِ الْمَغْرِبِ مِنَ الْمَشْرِقِ» (تنبيه الغافلين على أنّ في الأرض خليفة للّه ربّ العالمين للسيّد المنصور، ص١٣٠).

٢ . البقرة/ ٣٠

يلزم من هذا المبدأ أن لا تخلو الأرض أبدًا من خليفة بهذه الصّفة؛ لأنّ خلوّها منه، وإن كان لفترة وجيزة، يستلزم استحالة العلم وتبعًا لذلك استحالة العمل بكلّ الإسلام في تلك الفترة، وبما أنّ هذه الاستحالة ترجع إلى الله وتُسبّب خسران المسلمين، فهو غير ممكن، وينزّه الله عنه[١]. نعم، إذا جُعل بين المسلمين خليفة بهذه الصّفة، لكنّهم لم يعرفوه ولم يمكّنوه من التعليم بتقصيرهم، لم تكن لهم حجّة على الله، وفي هذه الحالة كان من الممكن أن لا تكون لهم حيلة؛ لأنّ انعدام الحيلة، إذا كان ناشئًا عن فعل المسلمين لا عن فعل الله، فهو ممكن، وصورته أن يكون العمل ببعض أجزاء الإسلام غير ممكن بسبب تقصيرهم في توفير مقدّماتها، ويكون العمل بسائر أجزائه غير مجزٍ ما لم يعملوا بتلك الأجزاء، ولو أنّ علاج ذلك ممكن بالنّظر إلى إمكان تركهم التقصير؛ كما قال الله تعالى: ﴿ضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذِّلَّةُ أَيْنَ مَا ثُقِفُوا إِلَّا بِحَبْلٍ مِنَ اللَّهِ وَحَبْلٍ مِنَ النَّاسِ وَبَاءُوا بِغَضَبٍ مِنَ اللَّهِ وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الْمَسْكَنَةُ﴾[٢]، وقال: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾[٣].

بالجملة، إنّ إقامة كلّ الإسلام ممكنة بقدر ما هي ضروريّة؛ إلّا أنّها تتوقّف على العلم بكلّه، والعلم بكلّه ممكن لشارعه فقط، وعنه يؤخذ لا محالة، وهو إمّا قد أعطاه جميع أهل الإسلام، ولم يفعل، وإمّا قد أعطاه بعضهم ليأخذ عنهم الآخرون، ولا شكّ أنّه قد فعل هذا؛ لأنّه لم يفعل الآخر، ولذلك فإنّ معرفة هؤلاء ضروريّة للعلم بكلّ الإسلام، ومن ثمّ فهي ممكنة؛ بمعنى أنّ الوسائل اللازمة لمعرفتهم موفّرة من عند الله ويمكن تتبّعها لا محالة؛ كما أنّ الطرق اللازمة للوصول إليهم مجعولة من قبل الله ويمكن اتّباعها، وهذا ما أتحدّث عنه إن شاء الله.

---

١. لمعرفة المزيد عن هذا، راجع: كتاب «تنبيه الغافلين على أنّ في الأرض خليفة للّه ربّ العالمين؛ تقرير لدروس السيّد المنصور الهاشميّ الخراسانيّ حفظه اللّه تعالى».

٢. آل عمران/ ١١٢

٣. الرّعد/ ١١

[اشتراط إقامة بعض أجزاء الإسلام بإقامة كلّه]

من هنا يُعلم أنّ إقامة جزء من الإسلام بمفرده، عندما لا تُقام أجزاؤه الأخرى، هي محلّ إشكال؛ لأنّ كلّ جزء من الإسلام قد شُرع اعتبارًا لإقامة كلّه ومتناسبًا مع أجزائه الأخرى، ومن ثمّ يكون نافعًا وصالحًا للإقامة إذا أُقيمت الأجزاء ذات الصّلة به؛ بالنّظر إلى أنّ أجزاء الإسلام يلازم بعضها بعضًا، ويؤثّر بعضها في بعض، ويتأثّر بعضها ببعض، وإذا لم يُقم بعضها، كانت إقامة بعضها الآخر غير نافعة، بل ربّما ضارّةً. كما أنّ الأحكام الجزائيّة للإسلام قد جُعلت اعتبارًا للتحقّق الكامل للإسلام ومتناسبًا مع الزّمان والمكان اللّذين قد طُبّقت فيهما سائر أحكام الإسلام كعوامل رادعة، ومع تطبيقها لا يوجد موجب لارتكاب الجرائم، فيكون ارتكابها في هذه الحالة أمرًا غير طبيعيّ ومستلزمًا للجزاء المقرّر. كما أنّ حكم قطع يد السّارق قد جُعل اعتبارًا للتحقّق الكامل للإسلام ومتناسبًا مع الزّمان والمكان اللّذين قد أُقيمت فيهما الأحكام الاقتصاديّة والإجراءات الوقائيّة للإسلام، مثل التوزيع العادل للثروة وإيتاء الزكاة والخمس، لا الزّمان والمكان اللّذين لم تُقم فيهما أحكام الإسلام الاقتصاديّة، وتوزيع الثروة فيهما ظالم، ولا يؤتى فيهما الزكاة والخمس كما يجب، فيكون المقتضي للسرقة موجودًا والمانع منها مفقودًا. هذا يعني أنّ المرء إذا سرق في زمان لا يحكم فيه الإسلام، وفي مكان لا تُطبَّق فيه أحكامه العينيّة والعامّة، لم يستحقّ جزاء السرقة المقرّر، وكان تطبيقه عليه غير عادل ومخالفًا لمقصد الشارع[1].

---

١ . الشاهد على ذلك ما روي عن رسول اللّه صلّى اللّه عليه وآله وسلّم أنّه قال: «لَا قَطْعَ فِي زَمَنِ مَجَاعَةٍ» (أخبار أصبهان لأبي نعيم الأصبهانيّ، ج١، ص٣٧٥)، وهو مشهور من حديث عمر (انظر: مصنّف عبد الرزاق، ج١٠، ص٢٤٢؛ الأموال لأبي عبيد، ص٦٧٠؛ مصنّف ابن أبي شيبة، ج٥، ص٥٢١)، وقد روي أنّ غلمان حاطب بن أبي بلتعة سرقوا ناقة فانتحروها، فرُفع ذلك إلى عمر، فقال لحاطب: «أَرَاكَ تُجِيعُهُمْ»، فدرأ عنهم القطع، وغرمه ثمن الناقة ضعفين (انظر: موطأ مالك [رواية يحيى]، ج٢، ص٧٤٨؛ مسند الشافعيّ، ص٢٢٤)، وفي رواية أنّه قال: «أَمَا وَاللَّهِ لَوْلَا أَنِّي أَظُنُّ أَنَّكُمْ تَسْتَعْمِلُونَهُمْ وَتُجِيعُونَهُمْ، حَتَّى لَوْ أَنَّ أَحَدَهُمْ يَجِدُ مَا حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ لَأَكَلَهُ لَقَطَعْتُ أَيْدِيَهُمْ، ←

كما أنّ تطبيق الأحكام الجزائيّة الأخرى منوط بتحقّق الحكومة الإسلاميّة وتطبيق عين أحكام الإسلام وكلّها، وقبل ذلك لا يكون نافعًا ولا مناسبًا؛ لأنّ الله قد شرع هذه الأحكام لأجل التطبيق في حكومته، وبالتناسب مع الزّمان والمكان اللّذين يتولّى زمام الأمور فيهما شخص من جانبه مع المعرفة الكاملة بكلّها والاستطاعة الكاملة لتطبيقها على مصاديقها، وبالاعتماد على هاتين الخصيصتين يحقّق حكومته ويجلّي عدله[1]؛

وَلَكِنْ وَاللَّهِ إِذْ تَرَكْتُهُمْ لَأُغَرِّمَنَّكَ غَرَامَةً تُوجِعُكَ» (مصنّف عبد الرزاق، ج١٠، ص٢٣٨؛ السنن الكبرى للبيهقيّ، ج٨، ص٤٨٣)، ولمّا كان الجوع في عام الرّمادة عطّل حدّ السّرقة، ولم يُرو عن أحد من الصحابة أنّه خالفه في ذلك، بل روي عن عليّ أيضًا أنّه «كَانَ لَا يَقْطَعُ السَّارِقَ فِي أَيَّامِ الْمَجَاعَةِ» (تهذيب الأحكام للطوسيّ، ج١٠، ص١١٣).

١ . الشاهد على ذلك ما جاء عن رسول اللّه صلّى اللّه عليه وآله وسلّم أنّه قال: «أَلَا إِنَّ كُلَّ دَمٍ وَمَالٍ كَانَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ فَهُوَ تَحْتَ قَدَمَيَّ هَاتَيْنِ» (السنن المأثورة للشافعيّ، ص٤٢٩؛ مسند أحمد، ج١٠، ص٦٧؛ مسند الدارميّ، ج٢، ص١١٧١؛ صحيح مسلم، ج٤، ص٣٨؛ سنن ابن ماجه، ج٢، ص٨٧٨؛ سنن أبي داود، ج٤، ص١٨٥)، والجاهليّة فترة ليس فيها إمام من عند اللّه؛ كما قال الزهريّ: «وَقَعَتِ الْفِتْنَةُ وَأَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ مُتَوَافِرُونَ، فَلَمْ يَرَوْا قِصَاصًا عَلَى مَالٍ وَلَا دَمٍ أُصِيبَ فِي تَأْوِيلِ الْقُرْآنِ وَلَا فِي فِتْنَةٍ، وَذَلِكَ لِسُوءِ حَالِهِمْ، أَنْزَلُوهُمْ مَنْزِلَةَ الْجَاهِلِيَّةِ، لَا إِمَامَ لَهَا، وَبِالْإِمَامِ تُقَامُ الْحُدُودُ» (السنة لأبي بكر الخلّال، ج١، ص١٥٢)، ويمكن الاستشهاد على ذلك أيضًا بالحديث المشهور: «ادْرَءُوا الْحُدُودَ بِالشُّبُهَاتِ»، وأيّ شبهة أكبر من وقوع الجرم في أرض لا يحكمها إمام من عند اللّه؟! وقد روي عن عليّ وعمر وحذيفة وأبي الدرداء وزيد بن ثابت وغيرهم، أنّهم قالوا: «لَا تُقَامُ الْحُدُودُ فِي أَرْضِ الْعَدُوِّ» (الخراج لأبي يوسف، ص١٩٤؛ سنن سعيد بن منصور الفرائض إلى الجهاد، ج٢، ص٢٣٤ و٢٣٥؛ الخلافيات للبيهقيّ، ج٧، ص٢٦٢؛ تهذيب الأحكام للطوسيّ، ج١٠، ص٤٠)، ومن الواضح أنّ «العدوّ» يشمل المنافقين كما يشمل الكفّار، لقول اللّه تعالى: ﴿هُمُ الْعَدُوُّ فَاحْذَرْهُمْ﴾ (المنافقون/ ٤)، وأئمّة الجور من المنافقين، وروي عن عليّ أنّه قال في الخوارج: «إِنْ خَرَجُوا عَلَى إِمَامٍ عَادِلٍ فَقَاتِلُوهُمْ، وَإِنْ خَرَجُوا عَلَى إِمَامٍ جَائِرٍ فَلَا تُقَاتِلُوهُمْ» (مصنّف ابن أبي شيبة، ج٧، ص٥٥٩؛ مناقب أمير المؤمنين لمحمّد بن سليمان الكوفيّ، ج٢، ص٣٣٢؛ علل الشرائع لابن بابويه، ج٢، ص٦٠٣؛ تهذيب الأحكام للطوسيّ، ج٦، ص١٤٥)، وروي عن جعفر بن محمّد وأبيه وابنه موسى أنّهم قالوا: «إِذَا سَرَقَ السَّارِقُ مِنَ الْبَيْدَرِ مِنْ إِمَامٍ جَائِرٍ فَلَا قَطْعَ عَلَيْهِ، إِنَّمَا أَخَذَ حَقَّهُ، فَإِذَا كَانَ مَعَ إِمَامٍ عَادِلٍ فَعَلَيْهِ الْقَطْعُ» (تهذيب الأحكام للطوسيّ، ج١٠، ص١٢٨)،

كما كان النّبيّ هو المطبّق الرئيسيّ لأحكامه وقت نزولها، وكان هذا الواقع ملحوظًا ومؤثّرًا في تشريعها، بحيث لا يبعد أنّه لو نزلت هذه الأحكام على غيره أو على غير مثله، لكانت لها ماهيّة مختلفة. هذا يعني أنّه لا تجوز إقامة الحدود الإسلاميّة للذين لا يعرفون أحكام الإسلام كلّها ولا يستطيعون تطبيقها كاملة، دون أن يكون ترك إقامة الحدود الإسلاميّة جائزًا لهم؛ لأنّ إقامة الحدود الإسلاميّة واجبة عليهم ضمن إقامة كلّ الإسلام، وإقامة كلّ الإسلام ممكنة لهم من خلال اتّباع شخص عالم بكلّه، وهذا الشّخص، كما تبيّن، هو خليفة الله في الأرض الذي آتاه الله العلم بكلّ الإسلام، وهو واسطته في ممارسة حكومته.

واقع عدم إقامة الإسلام

يُعلم ممّا تقدّم أنّ الإسلام لم يُقم من بعد رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم حتّى الآن، وهذا واقع محقّق مشهود؛ لأنّه لم تتيسّر إقامة عينه وكلّه لأسباب مختلفة، وبالطبع ما دام هذا الوضع قائمًا لا يمكن للمسلمين الحصول على السعادة والخلاص من المشاكل. لذلك، فإنّ معرفة أسباب هذا الوضع ودواعي الانحراف عن عين الإسلام وكلّه مفيدة للعودة إلى الإسلام الخالص والكامل بمعنى إقامته بعد إضاعته؛

وقال أبو حنيفة: «لَا يَجِبُ الْحُدُودُ فِي دَارِ الْحَرْبِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَعَهُمْ إِمَامٌ، أَوْ نَائِبُ إِمَامٍ» (حلية العلماء في معرفة مذاهب الفقهاء للشاشيّ، ج٧، ص٦٧١)، بل أطلق، فقال: «لَوْ شَرِبَ مُسْلِمٌ خَمْرًا فِي دَارِ الْحَرْبِ أَوْ زَنَى، ثُمَّ رُفِعَ إِلَيْنَا بَعْدَمَا خَرَجَ إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ، لَمْ يُقَمْ عَلَيْهِ الْحَدُّ» (اختلاف الفقهاء لابن جرير، ص٨٢)، ونسبه ابن المنذر إلى أصحاب الرأي، وقال: «لِأَنَّهُ فَعَلَ ذَلِكَ حَيْثُ لَا يَجْرِي عَلَيْهِ أَحْكَامُ الْمُسْلِمِينَ» (الإشراف على مذاهب العلماء لابن المنذر، ج٤، ص١٤٤)، ونسبه البيهقيّ إلى العراقيّين (الخلافيات للبيهقيّ، ج٧، ص٢٦٠)، وروى بشر بن الوليد عن أبي يوسف في قوم تجّار دخلوا دار الحرب، فسرق بعضهم من بعض، لم تقطع في قول أبي حنيفة (اختلاف العلماء للطحاويّ، ج٣، ص٤٧٣)، فكان من شرطه إتيان ما يوجب الحدّ في أرض يحكمها الإسلام ويجري عليها أحكامه، وهذا هو شرط المنصور حفظه اللّه تعالى بعينه؛ إلّا أنّه يشترط الإسلام في صورته الحقيقيّة، دون صورته المحدثة المزيّفة.

العودة إلى الإسلام

إذ المفروض أنّ المسلمين، بمقتضى فطرتهم الإلهيّة وطبيعتهم الإنسانيّة، فضلًا عن تعلّقهم بالإسلام، كانوا راغبين في إقامة عين الإسلام وكلّه، ومع هذا الوصف لم يكن من الممكن أن يُخفقوا فيها إلّا بسبب الموانع التي عرضت لهم بعد رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم. نعم، لقد كان موت رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم وفقده مصيبة فادحة، ترتّبت عليها آثار جسيمة؛ كما كان الله قد أخبر عن ذلك، فقال: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ﴾[١]، وقال: ﴿أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ ۚ وَمَنْ يَنْقَلِبْ عَلَى عَقِبَيْهِ فَلَنْ يَضُرَّ اللَّهَ شَيْئًا ۗ وَسَيَجْزِي اللَّهُ الشَّاكِرِينَ﴾[٢].

١. الأنفال/ ٣٣
٢. آل عمران/ ١٤٤

الفصل الثالث

العودة إلى الإسلام؛ الموانع

ممّا لا شكّ فيه أنّ ما يمنع المسلمين من العودة إلى الإسلام الآن، هو نفس ما منعهم من إقامته في الماضي؛ لأنّهم، بمقتضى اعتيادهم، يأبون العودة إلى ما أعرضوا عنه من قبل؛ كما قال الله تعالى: ﴿فَمَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا بِمَا كَذَّبُوا بِهِ مِنْ قَبْلُ﴾[١]، وقال: ﴿وَنُقَلِّبُ أَفْئِدَتَهُمْ وَأَبْصَارَهُمْ كَمَا لَمْ يُؤْمِنُوا بِهِ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَنَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾[٢]؛ كما أنّ هذا الإعراض عن إقامة الإسلام هو ميراث مشؤوم من آبائهم الأوّلين؛ لأنّهم لم يقيموا الإسلام في زمانهم، وجعلوا طريق إقامته ضيّقًا ومظلمًا على الذين جاؤوا من بعدهم، والآن هؤلاء الذين خلفوا من بعدهم، يجدون أنفسهم في سرادق نار هم أوقدوها لهم؛ كما قال الله تعالى: ﴿أَوْ تَقُولُوا إِنَّمَا أَشْرَكَ آبَاؤُنَا مِنْ قَبْلُ وَكُنَّا ذُرِّيَّةً مِنْ بَعْدِهِمْ ۖ أَفَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ الْمُبْطِلُونَ﴾[٣]. في حين أنّ لهم اختيارًا وتكليفًا بلا شكّ، كما كان لآبائهم اختيار وتكليف، وهم في نفس الوضع الذي كان آباؤهم فيه، ليُعلم بذلك أيّهم أحسن عملًا؛ كما قال الله تعالى: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ﴾[٤]، وقال: ﴿فَهَلْ يَنْتَظِرُونَ إِلَّا مِثْلَ أَيَّامِ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِهِمْ﴾[٥]، وقال: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَاكُمْ خَلَائِفَ فِي الْأَرْضِ مِنْ بَعْدِهِمْ لِنَنْظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ﴾[٦]، وقال: ﴿الَّذِي خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾[٧].

---

١. يونس/ ٧٤
٢. الأنعام/ ١١٠
٣. الأعراف/ ١٧٣
٤. البقرة/ ٢١٤
٥. يونس/ ١٠٢
٦. يونس/ ١٤
٧. الملك/ ٢

لذلك، يجب عليهم أن ينظروا في أحوال آبائهم من بعد رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم، ويعتبروا بغفلاتهم وأخطائهم التي فوّتت عليهم إقامة الإسلام في زمانهم، ليهتدوا بذلك إلى إقامة ما لم يُقم منه حتّى الآن، ويعودوا إليه بعد فترة طال أمدها؛ كما أمر الله بذلك فقال: ﴿قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلُ﴾[١]، وقال: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾[٢]؛ على الرّغم من الذين يعتبرون بسفاهة وتعسّف أنّ النّظر في أحوال الماضين غير سائغ، ويحسبونه سببًا لزوال حرمتهم وضلال المسلمين، ليصدّوهم عن معرفة الحقّ ويبقوهم في الوهم والجهل بمكرهم هذا، بينما يتظاهرون رياءً بأنّهم ناصحون لهم[٣]؛ كالذين قال الله تعالى فيهم: ﴿بَلْ زُيِّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا مَكْرُهُمْ وَصُدُّوا عَنِ السَّبِيلِ ۗ وَمَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ﴾[٤]، وقال: ﴿وَإِنَّهُمْ لَيَصُدُّونَهُمْ عَنِ السَّبِيلِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ مُهْتَدُونَ﴾[٥].

أسباب عدم إقامة الإسلام

أمّا أهمّ الأسباب والدّواعي لعدم إقامة الإسلام من بعد رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم حتّى الآن فهي ما يلي:

---

١. الرّوم/ ٤٢

٢. غافر/ ٨٢

٣. كما روي عن بعض أئمّتهم أنّه كان يقول: «لَا تَنْظُرْ فِي هَذِهِ الْأَحَادِيثِ الَّتِي فِيهَا ذِكْرُ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، وَأَيُّ شَيْءٍ فِي تِلْكَ مِنَ الْعِلْمِ؟! عَلَيْكُمْ بِالسُّنَنِ وَالْفِقْهِ وَمَا يَنْفَعُكُمْ»! رواه أبو بكر الخلّال (ت٣١١هـ) في كتاب «السنّة» (ج٣، ص٥٠٦) باب «التَّغْلِيظِ عَلَى مَنْ كَتَبَ الْأَحَادِيثَ الَّتِي فِيهَا طَعْنٌ عَلَى أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ»!

٤. الرّعد/ ٣٣

٥. الزّخرف/ ٣٧

١. اختلاف المسلمين

كان السّبب الأوّل لعدم إقامة الإسلام بعد رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم اختلاف المسلمين من بعده؛ لأنّهم من بعده، فقدوا وحدتهم بسرعة، وأصبحوا شيعًا كالذين كانوا من قبلهم، وتعلّقت كلّ شيعة منهم بعقائدها وأعمالها، مع أنّ الله كان قد حذّرهم من ذلك مرارًا وصراحة، فقال: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ ۚ وَأُولَٰئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾[١]، وقال: ﴿وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ ۝ مِنَ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا ۖ كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾[٢]، لكنّهم نسوا تحذير الله وعصوا نهيه، واختلفوا بعد رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم في خلافته وهو لم يُدفن بعد، وكان هذا أصل جميع اختلافاتهم بعده، التي استمرّت حتّى الآن على نحو متزايد، ولذلك فهو مهمّ وجدير بالدّراسة جدًّا، على الرّغم من كراهة بعضهم للنّظر فيه.

من المسلّم به تاريخيًّا، بحسب الرّوايات المتواترة، أنّ أصحاب رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم اختلفوا في من يكون له الحكم من بعده؛ فرأى فريق منهم أنّه يكون لأهل بيته، ورأى الفريق الآخر أنّه يكون لغيرهم، في حين أنّ مثل هذا الاختلاف بين المسلمين غريب وغير متوقّع للغاية؛ إذ لا شكّ أنّ الحكم في الإسلام لله دون غيره، وهذا من المبادئ الواضحة والضّروريّة للإسلام؛ كما قال الله مؤكّدًا: ﴿إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ﴾[٣]، وقال: ﴿أَلَا لَهُ الْحُكْمُ﴾[٤]، وقال: ﴿لَهُ الْحَمْدُ فِي الْأُولَىٰ وَالْآخِرَةِ ۖ وَلَهُ الْحُكْمُ﴾[٥]،

---

١. آل عمران/ ١٠٥
٢. الرّوم/ ٣١-٣٢
٣. الأنعام/ ٥٧
٤. الأنعام/ ٦٢
٥. القصص/ ٧٠

وقال: ﴿فَالْحُكْمُ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الْكَبِيرِ﴾[١]، وقال: ﴿لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ ۖ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾[٢]، وقال: ﴿ذَٰلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ لَهُ الْمُلْكُ ۖ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ فَأَنَّىٰ تُصْرَفُونَ﴾[٣]. بناء على هذا، فمن المؤكّد أنّ حقّ الحاكميّة يختصّ به، ولا يشاركه فيه أحد؛ كما قال: ﴿مَا لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا يُشْرِكُ فِي حُكْمِهِ أَحَدًا﴾[٤]، وقال: ﴿الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُنْ لَهُ شَرِيكٌ فِي الْمُلْكِ﴾[٥]، وقال: ﴿ذَٰلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ لَهُ الْمُلْكُ ۚ وَالَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ مَا يَمْلِكُونَ مِنْ قِطْمِيرٍ﴾[٦]. هذا يعني أنّ النّاس ليس لهم أدنى نصيب من الحاكميّة؛ كما قال الله مستبعدًا: ﴿أَمْ لَهُمْ نَصِيبٌ مِنَ الْمُلْكِ فَإِذًا لَا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا﴾[٧]. بل إنّ الحاكميّة كلّها لله خاصّة؛ لأنّه الوحيد الذي خلق العالم، ويعلم احتياجاته، ويقدر على توفيرها، ومن الواضح أنّه يمارس حاكميّته، لا من خلال الإجبار التكوينيّ أو إرسال الملائكة، بل من خلال جعل خليفة في الأرض؛ كما قال: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾[٨]، وعلى سبيل المثال جعل داوود عليه السّلام خليفة في الأرض، فقال: ﴿يَا دَاوُودُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُمْ بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾[٩].

---

١. غافر/ ١٢
٢. التّغابن/ ١
٣. الزّمر/ ٦
٤. الكهف/ ٢٦
٥. الفرقان/ ٢
٦. فاطر/ ١٣
٧. النّساء/ ٥٣
٨. البقرة/ ٣٠
٩. ص/ ٢٦

هذا يعني أنّ الله، بوصفه حاكم الكون، في فعل معقول تمامًا، يمارس حكمه من خلال تعيين نائب له؛ كما يفعل ذلك جميع العقلاء لممارسة حكمهم، ومن الواضح أنّه تعالى خالق العقلاء ورئيسهم؛ كما قال: ﴿وَاللَّهُ يُؤْتِي مُلْكَهُ مَنْ يَشَاءُ ۚ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾[١]، وقال: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ وَتَنْزِعُ الْمُلْكَ مِمَّنْ تَشَاءُ﴾[٢]؛ كما أنّه، على سبيل المثال، آتى حكمه طالوت عليه السّلام، في حين كان أصحاب نبيّه غير راضين بحكمه، ويحسبون أنّهم أحقّ بالحكم منه؛ كما قال: ﴿وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ اللَّهَ قَدْ بَعَثَ لَكُمْ طَالُوتَ مَلِكًا ۚ قَالُوا أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُ الْمُلْكُ عَلَيْنَا وَنَحْنُ أَحَقُّ بِالْمُلْكِ مِنْهُ وَلَمْ يُؤْتَ سَعَةً مِنَ الْمَالِ ۚ قَالَ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاهُ عَلَيْكُمْ وَزَادَهُ بَسْطَةً فِي الْعِلْمِ وَالْجِسْمِ ۖ وَاللَّهُ يُؤْتِي مُلْكَهُ مَنْ يَشَاءُ ۚ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾[٣].

هذا من الطبيعيّ والمفهوم تمامًا أنّ حكم الله يتحقّق إذا كان تعيين الحاكم بيده؛ لأنّه مادام تعيين الحاكم بيد الآخرين وليس بيده، فلا يمكن اعتبار الحكم له، وهذا ما أشار إليه بنفسه إذ قال: ﴿تَبَارَكَ الَّذِي بِيَدِهِ الْمُلْكُ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾[٤]، وقال: ﴿فَسُبْحَانَ الَّذِي بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾[٥]، وقال: ﴿قُلْ مَنْ بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾[٦]. لذلك، فإنّ كون الحاكميّة لله لا معنى له في الواقع العمليّ إلّا أنّها مبنيّة على اختياره بغضّ النّظر عن اختيار الآخرين؛ كما قال: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ ۗ مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ ۚ سُبْحَانَ اللَّهِ وَتَعَالَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾[٧].

---

١. البقرة/ ٢٤٧
٢. آل عمران/ ٢٦
٣. البقرة/ ٢٤٧
٤. الملك/ ١
٥. يس/ ٨٣
٦. المؤمنون/ ٨٨
٧. القصص/ ٦٨

بعبارة أخرى، إنّ مرجع الحاكميّة في الإسلام إلى إذن الله، بل لا شرعيّة لأمر من الأمور إلّا بانتهائه إلى إذنه، وهذا من أهمّ القواعد الأساسيّة في الإسلام؛ كما قال مرارًا ومؤكّدًا: ﴿أَلَا إِلَى اللَّهِ تَصِيرُ الْأُمُورُ﴾[١]، وقال: ﴿وَإِلَى اللَّهِ تُرْجَعُ الْأُمُورُ﴾[٢]، وقال: ﴿وَإِلَى اللَّهِ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ﴾[٣]، وقال: ﴿وَلِلَّهِ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ۖ وَإِلَى اللَّهِ الْمَصِيرُ﴾[٤]. هذا يعني أنّ أساس الشّرعيّة في الإسلام هو إذن الله، وكلّ عمل لا يرجع إلى إذن الله لا يُعتبر إسلاميًّا، وبالتّبع لا يؤدّي إلى جنّته ومغفرته؛ كما قال بصراحة: ﴿وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى الْجَنَّةِ وَالْمَغْفِرَةِ بِإِذْنِهِ﴾[٥]؛ بمعنى أنّه يتّخذ إذنه وسيلة لإضفاء الشّرعيّة على الأعمال، وتبعًا لذلك الحصول على رضاه من خلال القيام بها. بناء على هذا، فإنّ كلّ عمل يحتاج عند العقلاء إلى إذن الحاكم، فهو يحتاج في الحقيقة إلى إذن الله؛ لأنّه حاكم كلّ شيء.

من هنا يُعلم أنّ الحكم في الإسلام إنّما يكون شرعيًّا لمن اختاره الله وعيّنه نائبًا له فيه، وهذا ليس شيئًا غريبًا أو جديدًا، بل هو سنّة من سننه التي جرت في الأمم السّالفة، ولا تزال جارية ما دامت الدّنيا قائمة؛ كما قال: ﴿سُنَّةَ اللَّهِ فِي الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلُ ۖ وَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَبْدِيلًا﴾[٦]. نعم، قد كانت ضرورة كون الحاكم معيّنًا من عند الله ومعرّفًا عن طريق نبيّه أو آية بيّنة من واضحات جميع الأديان الإلهيّة وضروريّاتها، ولم تكن موضع شكّ ولا خلاف في أيّ أمّة من الأمم السّابقة، وإنّما شكّت واختلفت فيها هذه الأمّة؛

---

١. الشّورى/ ٥٣
٢. آل عمران/ ١٠٩
٣. لقمان/ ٢٢
٤. النّور/ ٤٢
٥. البقرة/ ٢٢١
٦. الأحزاب/ ٦٢

كما أنّ بني إسرائيل من بعد موسى عليه السّلام مثلًا كانوا يعلمون بداهةً أنّهم، للجهاد في سبيل الله من أجل إقامة الدّين، يحتاجون إلى حاكم من الله، ولذلك سألوا نبيّهم أن يعيّن لهم حاكمًا من الله ليجاهدوا معه، وأجابهم نبيّهم إلى مسألتهم، ولم يقل لهم أنّه لا حاجة إلى حاكم من الله للجهاد في سبيله وإقامة الدّين؛ كما ذكرهم الله لتعليم المسلمين فقال: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الْمَلَإِ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ مِنْ بَعْدِ مُوسَى إِذْ قَالُوا لِنَبِيٍّ لَهُمُ ابْعَثْ لَنَا مَلِكًا نُقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ۖ قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ أَلَّا تُقَاتِلُوا ۖ قَالُوا وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَقَدْ أُخْرِجْنَا مِنْ دِيَارِنَا وَأَبْنَائِنَا ۖ فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ تَوَلَّوْا إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ ۗ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ﴾[١]، وتقدّم أن الله اختار لهم طالوت.

بناء على هذا، فإنّ غفلة أصحاب النّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم عن هذه القاعدة الواضحة والضّروريّة تبدو غريبة؛ لأنّ خلافهم في الحكم من بعده كان مبنيًّا على افتراض أنّ الحكم لهم، ومن ثمّ يحقّ لهم تسليمه إلى من يختارون؛ بحيث أنّ كثيرًا منهم، بحسب الأخبار المتواترة والمشهورة، اجتمعوا في مكان يسمّى سقيفة بني ساعدة، وحاول كلّ فريق منهم أن يجرّ الحكم إلى نفسه، حتّى كادوا يقتتلون ويطأ بعضهم بعضًا لأجله![٢] مع ذلك، كان الخلاف الرئيسيّ بينهم حول أنّه هل ينبغي أن يُبقى حكم رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم في بيته أم ينبغي أن يُخرج منه.

---

١. البقرة/ ٢٤٦

٢. كما كان رسول اللّه صلّى اللّه عليه وآله وسلّم أخبرهم عن ذلك من قبل، إذ قال: «لَتُنْقَضَنَّ عُرَى الْإِسْلَامِ عُرْوَةً عُرْوَةً، فَكُلَّمَا انْتَقَضَتْ عُرْوَةٌ تَشَبَّثَ النَّاسُ بِالَّتِي تَلِيهَا، وَأَوَّلُهُنَّ نَقْضًا الْحُكْمُ، وَآخِرُهُنَّ الصَّلَاةُ» (مسند أحمد، ج٣٦، ص٤٨٥؛ السنة لعبد اللّه بن أحمد، ج١، ص٣٥٦؛ تعظيم قدر الصلاة للمروزيّ، ج١، ص٤١٥؛ السنة لأبي بكر الخلّال، ج٤، ص١٢٧؛ صحيح ابن حبان، ج٦، ص٥٦)، فأخبرهم بأنّ الحكم من بعده أوّل عروة ينقضون من الإسلام.

فقال الذين غلبوا في نزاعهم أنّه ينبغي أن يُخرج حكمه من بيته، بحجّة أنّ العرب لن يرضوا باجتماع النبوّة والخلافة في بيت واحد[١]،

١ . كما روي عن عبد اللّه بن عبّاس، أنّه قال: «خَرَجْتُ مَعَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ فِي بَعْضِ أَسْفَارِهِ، فَإِنَّا لَنَسْرِي لَيْلَةً، وَقَدْ دَنَوْتُ مِنْهُ، إِذْ ضَرَبَ مَقْدِمَ رَحْلِهِ بِسَوْطِهِ، وَقَالَ: "كَذَبْتُمْ وَبَيْتِ اللَّهِ يُقْتَلُ أَحْمَدُ ... وَلَمَّا نُطَاعِنْ دُونَهُ وَنُنَاضِلِ ... وَنُسَلِّمُهُ حَتَّى نُصَرَّعَ حَوْلَهُ ... وَنَذْهَلَ عَنْ أَبْنَائِنَا وَالْحَلَائِلِ"، ثُمَّ قَالَ: أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ، وَسَارَ فَلَمْ يَتَكَلَّمْ إِلَّا قَلِيلًا، ثُمَّ قَالَ: "وَمَا حَمَلَتْ مِنْ نَاقَةٍ فَوْقَ رَحْلِهَا ... أَبَرَّ وَأَوْفَى ذِمَّةً مِنْ مُحَمَّدٍ ... وَأَكْسَى لِبَرْدِ الْخَالِ قَبْلَ ابْتِذَالِهِ ... وَأَعْطَى لِرَأْسِ السَّابِقِ الْمُتَجَرِّدِ"، ثُمَّ قَالَ: أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ، يَا ابْنَ عَبَّاسٍ، أَبُوكَ عَمُّ رَسُولِ اللَّهِ، وَأَنْتَ ابْنُ عَمِّهِ، فَمَا مَنَعَ قَوْمَكُمْ مِنْكُمْ؟! قَالَ: قُلْتُ: لَا أَدْرِي، قَالَ: لَكِنِّي أَدْرِي، يَكْرَهُونَ أَنْ تَجْتَمِعَ فِيكُمُ النُّبُوَّةُ وَالْخِلَافَةُ» (أنساب الأشراف للبلاذريّ، ج١٠، ص٣٧٨؛ تاريخ الطبريّ، ج٤، ص٢٢٢)، وفي رواية أخرى، أنّه قال: «قَالَ لِي عُمَرُ: يَا ابْنَ عَبَّاسٍ، أَتَدْرِي مَا مَنَعَ قَوْمَكُمْ مِنْكُمْ بَعْدَ مُحَمَّدٍ؟ فَكَرِهْتُ أَنْ أُجِيبَهُ، فَقُلْتُ: إِنْ لَمْ أَكُنْ أَدْرِي فَأَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ يُدْرِينِي، فَقَالَ عُمَرُ: كَرِهُوا أَنْ يَجْمَعُوا لَكُمُ النُّبُوَّةَ وَالْخِلَافَةَ، فَتَبَجَّحُوا عَلَى قَوْمِكُمْ بَجَحًا بَجَحًا، فَاخْتَارَتْ قُرَيْشٌ لِأَنْفُسِهَا فَأَصَابَتْ وَوُفِّقَتْ، فَقُلْتُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، إِنْ تَأْذَنْ لِي فِي الْكَلَامِ، وَتُمِطْ عَنِّي الْغَضَبَ تَكَلَّمْتُ، فَقَالَ: تَكَلَّمْ يَا ابْنَ عَبَّاسٍ، فَقُلْتُ: أَمَّا قَوْلُكَ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ: اخْتَارَتْ قُرَيْشٌ لِأَنْفُسِهَا فَأَصَابَتْ وَوُفِّقَتْ، فَلَوْ أَنَّ قُرَيْشًا اخْتَارَتْ لِأَنْفُسِهَا حَيْثُ اخْتَارَ اللَّهُ لَهَا لَكَانَ الصَّوَابُ بِيَدِهَا غَيْرَ مَرْدُودٍ وَلَا مَحْسُودٍ، وَأَمَّا قَوْلُكَ: إِنَّهُمْ كَرِهُوا أَنْ تَكُونَ لَنَا النُّبُوَّةُ وَالْخِلَافَةُ، فَإِنَّ اللَّهَ وَصَفَ قَوْمًا بِالْكَرَاهِيَةِ فَقَالَ: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَرِهُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأَحْبَطَ أَعْمَالَهُمْ﴾ [محمّد/ ٩]» (تاريخ الطبريّ، ج٤، ص٢٢٣؛ الكامل في التاريخ لابن الأثير، ج٢، ص٤٣٩؛ تاريخ ابن خلدون، ج٣، ص٢١٥)، وفي رواية أخرى، أنّه قال: «قَالَ عُمَرُ لَيْلَةَ مَسِيرِهِ إِلَى الْجَابِيَةِ: أَيْنَ ابْنُ عَبَّاسٍ؟ فَأَتَيْتُهُ، فَشَكَى تَخَلُّفَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، فَقُلْتُ: أَوَلَمْ يَعْتَذِرْ إِلَيْكَ؟ قَالَ: بَلَى، قُلْتُ: فَهُوَ مَا اعْتَذَرَ بِهِ، ثُمَّ قَالَ: أَوَّلُ مَنْ رَيَّثَكُمْ عَنْ هَذَا الْأَمْرِ أَبُو بَكْرٍ، إِنَّ قَوْمَكُمْ كَرِهُوا أَنْ يَجْمَعُوا لَكُمُ الْخِلَافَةَ وَالنُّبُوَّةَ، فَقُلْتُ: لِمَ؟! أَلَمْ تَكُنْ خَيْرًا لَهُمْ؟! قَالَ: بَلَى، لَكِنَّهُمْ لَوْ فَعَلُوا كُنْتُمْ عَلَيْهِمْ جَحَفًا جَحَفًا جَحَفًا»، وهو الفخر والبذخ والتطاول (الأغاني لأبي الفرج الأصبهانيّ، ج١٠، ص٤٤٣؛ المذاكرة للإربليّ، ص٥٥)، وفي رواية أخرى، أنّه قال: «كُنْتُ أَسِيرُ مَعَ عُمَرَ فِي لَيْلَةٍ، وَهُوَ عَلَى بَغْلٍ وَأَنَا عَلَى فَرَسٍ، فَقَرَأَ آيَةً فِيهَا ذِكْرُ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، فَقَالَ: أَمَا وَاللَّهِ يَا بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، لَقَدْ كَانَ صَاحِبُكُمْ أَوْلَى بِهَذَا الْأَمْرِ مِنِّي وَمِنْ أَبِي بَكْرٍ، يَعْنِي عَلِيًّا، فَقُلْتُ فِي نَفْسِي: لَا أَقَالَنِيَ اللَّهُ إِنْ أَقَلْتُهُ، فَقُلْتُ: أَنْتَ تَقُولُ ذَلِكَ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ؟! وَأَنْتَ وَصَاحِبُكَ وَثَبْتُمَا وَانْتَزَعْتُمَا الْأَمْرَ مِنَّا دُونَ النَّاسِ! فَقَالَ: إِلَيْكُمْ يَا بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، أَمَا أَنَّكُمْ أَصْحَابُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ؟! فَتَأَخَّرْتُ وَتَقَدَّمَ هُنَيْهَةً، فَقَالَ: سِرْ لَا سِرْتَ! وَقَالَ: أَعِدْ عَلَيَّ كَلَامَكَ، فَقُلْتُ: إِنَّمَا ذَكَرْتَ شَيْئًا فَرَدَدْتُ عَلَيْكَ جَوَابَهُ، وَلَوْ سَكَتَّ سَكَتْنَا، ←

في حين أنّ رضى العرب أو العجم لم يكن له دخل في تعيين الخليفة البتّة، وتعيين الخليفة -كما تبيّن- منوط برضى الله، ورضاه يُعلم بواسطة نبيّه لا محالة، كما عُلم في قضيّة طالوت، ولذلك كان عليهم أن يرجعوا إلى نصوص نبيّه، فيمكّنوا كلّ من عيّنه حاكمًا من عند الله من الحاكميّة عليهم، لكنّهم لم يفعلوا ذلك رغم ما كان لديهم من التعلّق بالإسلام؛ لأنّهم، من ناحية، بسبب قرب عهدهم بالجاهليّة، ما زالت بينهم بعض التنافسات القبليّة، ومن ناحية أخرى، بسبب عدم معرفتهم الكاملة بصلاحيّات النّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم، كانوا يحسبون نصوصه السّياسيّة غير ملزمة بخلاف نصوصه الأخرى، ولهذا السّبب، حتّى في زمانه، كانوا يعارضون نصوصه هذه، خاصّة فيما كان يتعلّق بأهل بيته[1]؛

فَقَالَ: إِنَّا وَاللَّهِ مَا فَعَلْنَا الَّذِي فَعَلْنَا عَنْ عَدَاوَةٍ، وَلَكِنِ اسْتَصْغَرْنَاهُ، وَخَشِينَا أَنْ لَا تَجْتَمِعَ عَلَيْهِ الْعَرَبُ وَقُرَيْشٌ لِمَا قَدْ وَتَرَهَا، قَالَ: فَأَرَدْتُ أَنْ أَقُولَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ يَبْعَثُهُ فِي الْكَتِيبَةِ فَيَنْطَحُ كَبْشَهَا فَلَمْ يَسْتَصْغِرْهُ، أَفَتَسْتَصْغِرُهُ أَنْتَ وَصَاحِبُكَ؟! فَقَالَ: لَا جَرَمَ، فَكَيْفَ تَرَى؟ وَاللَّهِ مَا نَقْطَعُ أَمْرًا دُونَهُ، وَلَا نَعْمَلُ شَيْئًا حَتَّى نَسْتَأْذِنَهُ» (مناقب عليّ لابن مردويه، ص١٢٦؛ محاضرات الأدباء للراغب الأصفهانيّ، ج٢، ص٤٩٥).

١ . مثال ذلك ما روي عن زيد بن أرقم، قال: «كَانَ لِنَفَرٍ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أَبْوَابٌ شَارِعَةٌ فِي الْمَسْجِدِ، فَقَالَ يَوْمًا: "سُدُّوا هَذِهِ الْأَبْوَابَ إِلَّا بَابَ عَلِيٍّ"، فَتَكَلَّمَ فِي ذَلِكَ أُنَاسٌ، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: "أَمَّا بَعْدُ، فَإِنِّي أَمَرْتُ بِسَدِّ هَذِهِ الْأَبْوَابِ غَيْرَ بَابِ عَلِيٍّ، فَقَالَ فِيهِ قَائِلُكُمْ، وَإِنِّي مَا سَدَدْتُ شَيْئًا وَلَا فَتَحْتُهُ، وَلَكِنِّي أُمِرْتُ بِشَيْءٍ فَاتَّبَعْتُهُ"» (فضائل الصحابة لأحمد بن حنبل، ج٢، ص٥٨١)، وروي عن سعد بن أبي وقّاص، قال: «أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ بِسَدِّ الْأَبْوَابِ، إِلَّا بَابَ عَلِيٍّ، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، سَدَدْتَ الْأَبْوَابَ كُلَّهَا، إِلَّا بَابَ عَلِيٍّ؟! قَالَ: مَا أَنَا سَدَدْتُ أَبْوَابَكُمْ، وَلَكِنَّ اللَّهَ سَدَّهَا» (المعجم الأوسط للطبرانيّ، ج٤، ص١٨٦)، وروي عن سعد، قال: «كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فِي الْمَسْجِدِ، فَنُودِيَ فِينَا لَيْلًا: "لِيَخْرُجْ مِنَ الْمَسْجِدِ إِلَّا آلَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ وَآلَ عَلِيٍّ"، قَالَ: فَخَرَجْنَا، فَلَمَّا أَصْبَحَ أَتَاهُ عُمَرُ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَخْرَجْتَ أَصْحَابَكَ وَأَعْمَامَكَ، وَأَسْكَنْتَ هَذَا الْغُلَامَ؟! فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: "مَا أَنَا أَمَرْتُ بِإِخْرَاجِكُمْ وَلَا بِإِسْكَانِ هَذَا الْغُلَامِ، إِنَّ اللَّهَ هُوَ أَمَرَ بِهِ"» (السنن الكبرى للنسائيّ، ج٧، ص٤٢٤)،

كما روى كثير من المحدّثين كابن الجعد (ت٢٣٠هـ)[١]، وابن حنبل (ت٢٤١هـ)[٢]، والبخاريّ (ت٢٥٦هـ)[٣]، ومسلم (ت٢٦١هـ)[٤]، وأبي داوود (ت٢٧٥هـ)[٥]، والترمذيّ (ت٢٧٩هـ)[٦]،

وفي رواية أخرى: «قَالَ لَهُ الْعَبَّاسُ: تُخْرِجُنَا وَنَحْنُ عَصَبَتُكَ وَعُمُومَتُكَ، وَتُسْكِنُ عَلِيًّا؟! فَقَالَ: "مَا أَنَا أَخْرَجْتُكُمْ وَأَسْكَنْتُهُ، وَلَكِنَّ اللَّهَ أَخْرَجَكُمْ وَأَسْكَنَهُ"» (المستدرك على الصحيحين للحاكم، ج٣، ص١٢٦)، وروي عن ابن عبّاس، قال: «لَمَّا أُخْرِجَ أَهْلُ الْمَسْجِدِ وَتُرِكَ عَلِيٌّ، قَالَ النَّاسُ فِي ذَلِكَ، فَبَلَغَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: "مَا أَنَا أَخْرَجْتُكُمْ مِنْ قِبَلِ نَفْسِي، وَلَا أَنَا تَرَكْتُهُ، وَلَكِنَّ اللَّهَ أَخْرَجَكُمْ وَتَرَكَهُ، إِنَّمَا أَنَا عَبْدٌ مَأْمُورٌ مَا أُمِرْتُ بِهِ فَعَلْتُ ﴿إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَى إِلَيَّ﴾ [الأنعام/ ٥٠]"» (المعجم الكبير للطبرانيّ، ج١٢، ص١٤٧)، وروي عن جابر بن عبد اللّه، قال: «لَمَّا كَانَ يَوْمُ الطَّائِفِ، نَاجَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ عَلِيًّا، فَأَطَالَ نَجْوَاهُ، فَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِهِ: لَقَدْ أَطَالَ نَجْوَى ابْنِ عَمِّهِ! فَبَلَغَهُ ذَلِكَ فَقَالَ: "مَا أَنَا انْتَجَيْتُهُ، بَلِ اللَّهُ انْتَجَاهُ"» (مسند أبي يعلى، ج٤، ص١١٨)، وفي رواية أخرى: «لَمَّا كَانَ يَوْمُ الطَّائِفِ، قَامَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ مَعَ عَلِيٍّ مَلِيًّا مِنَ النَّهَارِ، فَقَالَ لَهُ أَبُو بَكْرٍ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَقَدْ أَطَلْتَ مُنَاجَاتَهُ! قَالَ: "مَا أَنَا نَاجَيْتُهُ، وَلَكِنَّ اللَّهَ نَاجَاهُ"» (معرفة الصحابة لأبي نعيم الأصبهانيّ، ج٢، ص٥٣٤)، وقال الثعلبيّ في «تفسيره» (ج١٠، ص٣٥): «قَالَ سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ آبَائِهِ، فَقَالَ: لَمَّا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ بِغَدِيرِ خُمٍّ، نَادَى بِالنَّاسِ، فَاجْتَمَعُوا، فَأَخَذَ بِيَدِ عَلِيٍّ، فَقَالَ: "مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ"، فَشَاعَ ذَلِكَ وَطَارَ فِي الْبِلَادِ، فَبَلَغَ ذَلِكَ الْحَارِثَ بْنَ النُّعْمَانِ الْفِهْرِيَّ، فَأَتَى رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ فِي مَلَإٍ مِنْ أَصْحَابِهِ، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، أَمَرْتَنَا عَنِ اللَّهِ أَنْ نَشْهَدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّكَ رَسُولُ اللَّهِ، فَقَبِلْنَاهُ مِنْكَ، وَأَمَرْتَنَا أَنْ نُصَلِّيَ خَمْسًا، فَقَبِلْنَاهُ مِنْكَ، وَأَمَرْتَنَا بِالزَّكَاةِ، فَقَبِلْنَا، وَأَمَرْتَنَا بِالْحَجِّ، فَقَبِلْنَا، وَأَمَرْتَنَا أَنْ نَصُومَ شَهْرًا، فَقَبِلْنَا، ثُمَّ لَمْ تَرْضَ بِهَذَا حَتَّى رَفَعْتَ بِضَبْعَيِ ابْنِ عَمِّكَ، فَفَضَّلْتَهُ عَلَيْنَا، وَقُلْتَ: مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ؟! فَهَذَا شَيْءٌ مِنْكَ، أَمْ مِنَ اللَّهِ؟! فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: "وَالَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ هَذَا مِنَ اللَّهِ"».

١. مسند ابن الجعد، ص٣٩٠
٢. مسند أحمد، ج٣٤، ص٤٤٩، ٤٧١ و٤٧٢
٣. صحيح البخاريّ، ج٩، ص٨١
٤. صحيح مسلم، ج٦، ص٣ و٤
٥. سنن أبي داود، ج٤، ص١٠٦
٦. سنن الترمذيّ، ج٤، ص٥٠١

وغيرهم[١]، أنّه لمّا بدأ النّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم يتحدّث عن الخلفاء الاثني عشر من بعده، رفع فريق من أصحابه أصواتهم بين يديه وأضجّوا، بحيث لم يسمحوا بأن تُسمع تتمّة حديثه في هذا الصّدد![٢] مع أنّ الله كان قد نهاهم عن ذلك بصراحة، فقال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ وَلَا تَجْهَرُوا لَهُ بِالْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ أَنْ تَحْبَطَ أَعْمَالُكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تَشْعُرُونَ﴾[٣]؛ كما هو مستفيض ومتّفق عليه بين المسلمين[٤] أنّه لمّا أراد النّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم في يوم الخميس الأخير من حياته أن يوصي بشيء لما بعده حتّى لا يضلّ المسلمون ولا يختلفوا بينهم أبدًا، منعه فريق من أصحابه ورفعوا أصواتهم وقالوا أنّه يهجر ولا حاجة لهم بوصيّته مع وجود القرآن![٥] في حين كان الله قد اعتبر كلامه بمنزلة الوحي، فقال: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى ۝ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى﴾[٦]، ومن المسلّم به أنّ القرآن ما كان يغنيهم عن سنّته.

---

١ . على سبيل المثال، انظر: الآحاد والمثاني لابن أبي عاصم، ج٣، ص١٢٦ و١٢٧؛ مستخرج أبي عوانة، ج١٥، ص٨٠؛ صحيح ابن حبان، ج٦، ص١٣؛ المستدرك على الصحيحين للحاكم، ج٣، ص٧١٥؛ الكفاية في علم الرّواية للخطيب البغداديّ، ص٧٣.

٢ . جاء في رواية: «ثُمَّ تَكَلَّمَ بِكَلِمَةٍ لَمْ أَفْهَمْهَا، وَضَجَّ النَّاسُ»، وفي رواية أخرى: «ثُمَّ قَالَ كَلِمَةً أَصَمَّنِيهَا النَّاسُ»، وفي رواية أخرى: «فَكَبَّرَ النَّاسُ وَضَجُّوا، وَقَالَ كَلِمَةً خَفِيَّةً»، وفي رواية أخرى: «فَارْتَفَعَتِ الْأَصْوَاتُ»!

٣ . الحجرات/ ٢

٤ . فقد أخرجه البخاريّ ومسلم في صحيحيهما، وأخرجه الجوزقيّ في الصحيح من الأخبار المجتمع على صحّته.

٥ . لمعرفة المزيد عن هذه الخسارة الكبيرة التي كانت حسب تعبير عبد الله بن عبّاس «الرَّزِيَّةَ كُلَّ الرَّزِيَّةِ»، انظر: مصنّف عبد الرزاق، ج٥، ص٤٣٨ و٤٣٩، ج٦، ص٥٧، ج١٠، ص٣٦١؛ الطبقات الكبرى لابن سعد، ج٢، ص٢١٣ و٢١٥؛ مسند أحمد، ج٤، ص٤١٥، ج٥، ص١٣٥ و٢٢٢؛ صحيح البخاريّ، ج١، ص٣٤، ج٤، ص٦٩، ج٧، ص١٢٠؛ صحيح مسلم، ج٥، ص٧٦؛ السنن الكبرى للنسائيّ، ج٥، ص٣٦٦، ج٧، ص٦٣؛ مستخرج أبي عوانة، ج١٢، ص٥٨٩؛ صحيح ابن حبان، ج٧، ص٧٤٨؛ البدء والتاريخ للمقدسيّ، ج٥، ص٥٩؛ الصحيح من الأخبار المجتمع على صحّته للجوزقيّ، ص١٣٥؛ والعديد من المصادر الأخرى.

٦ . النّجم/ ٣-٤

على أيّ حال، كان هذا الفريق من أصحاب النّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم يرون أنّ تعيين الحكّام من بعده لا يحتاج إلى نصّ منه، وإن صدر منه نصّ في ذلك، خاصّة إذا كان مائلًا إلى أهل بيته، فإنّه ليس ملزمًا ولا ينافي خيرتهم في تعيين الحاكم. من الواضح أنّ هذا الرأي لم يكن صحيحًا؛ لأنّ الله قال بصراحة: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ۗ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا﴾[١]، ومن الواضح أنّ خيرة الله ورسوله كانت مبنيّة على الحكمة والمصلحة، ولم تكن مبنيّة على العصبيّة والأهواء النّفسانيّة. مع ذلك، فإنّ رأي هذا الفريق، بسبب استيلائهم على السّلطة بعد النّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم، أصبح الرأي السائد بين المسلمين، خاصّة في القرون التالية[٢]؛ لأنّ المسلمين في القرون التالية لم يكونوا قد أدركوا النّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم، وكانوا قد تعلّموا الإسلام عن طريق هذا الفريق وأتباعهم الذين يحكمونهم، ومن ثمّ لم يكن لهم بدّ من الاطمئنان والوثوق الكامل بهم لتصحيح معتقداتهم وأعمالهم الدّينيّة[٣].

---

١ . الأحزاب/ ٣٦

٢ . فتحقّق بذلك ما وعد رسول اللّه صلّى الله عليه وآله وسلّم في قوله: «لَتُنْقَضَنَّ عُرَى الْإِسْلَامِ عُرْوَةً عُرْوَةً، فَكُلَّمَا انْتَقَضَتْ عُرْوَةٌ تَشَبَّثَ النَّاسُ بِالَّتِي تَلِيهَا، وَأَوَّلُهُنَّ نَقْضًا الْحُكْمُ، وَآخِرُهُنَّ الصَّلَاةُ» (مسند أحمد، ج٣٦، ص٤٨٥؛ السنة لعبد اللّه بن أحمد، ج١، ص٣٥٦؛ تعظيم قدر الصلاة للمروزيّ، ج١، ص٤١٥؛ السنة لأبي بكر الخلّال، ج٤، ص١٢٧؛ صحيح ابن حبان، ج٦، ص٥٦).

٣ . كما يقال: «إِنَّ النَّاسَ عَلَى دِينِ مُلُوكِهِمْ»، ويصدّق ذلك قول النّبيّ صلّى اللّه عليه وآله وسلّم لكسرى ملك فارس بعد دعوته إلى الإسلام: «فَإِنْ أَبَيْتَ فَعَلَيْكَ إِثْمُ الْمَجُوسِ»، وقوله لهرقل ملك الروم بعد دعوته إلى الإسلام: «فَإِنْ تَوَلَّيْتَ فَعَلَيْكَ إِثْمُ الْأَرِيسِيِّينَ» يعني النصارى من قومه (انظر: مسند أحمد، ج٤، ص٢٠٢؛ صحيح البخاريّ، ج٤، ص٤٥؛ تاريخ الطبريّ، ج٢، ص٦٥٤)، وروي أنّ امرأة سألت أبا بكر: «مَا بَقَاؤُنَا عَلَى هَذَا الْأَمْرِ الصَّالِحِ الَّذِي جَاءَ اللَّهُ بِهِ بَعْدَ الْجَاهِلِيَّةِ؟» فقال: «بَقَاؤُكُمْ عَلَيْهِ مَا اسْتَقَامَتْ بِكُمْ أَئِمَّتُكُمْ»، قالت: «وَمَا الْأَئِمَّةُ؟» قال: «أَمَا كَانَ لِقَوْمِكِ رُؤَسَاءُ وَأَشْرَافٌ يَأْمُرُونَهُمْ فَيُطِيعُونَهُمْ؟» قالت: «بَلَى»، قال: «فَهُمْ مِثْلُ أُولَئِكَ عَلَى النَّاسِ» (انظر: مسند الدارميّ، ج١، ص٢٩٣؛ صحيح البخاريّ، ج٥، ص٤٢).

هذا هو السّبب في أنّ أكثر المسلمين الآن، بانفعال تامّ وتقليد أعمى للتيّار السائد بعد رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم، يعتقدون أنّ الله لم يختر أحدًا لحكمه وقد وكلهم إلى أنفسهم في هذا الصّدد، ولكن من الواضح أنّ هذه إساءة الظنّ به بسبب حسن الظنّ بأصحاب رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم؛ بمعنى أنّ هؤلاء بسبب حسن ظنّهم بأصحاب رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم، قد ظنّوا بالله ظنّ السّوء، وحسبوا أنّه قد بدّل سنّته وأهمل حكمه، وهذا من أسوأ الظنون به؛ كما قال سبحانه في أهل ذلك: ﴿الظَّانِّينَ بِاللَّهِ ظَنَّ السَّوْءِ ۚ عَلَيْهِمْ دَائِرَةُ السَّوْءِ ۖ وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَلَعَنَهُمْ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَهَنَّمَ ۖ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾[١]، وقال: ﴿وَذَٰلِكُمْ ظَنُّكُمُ الَّذِي ظَنَنْتُمْ بِرَبِّكُمْ أَرْدَاكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾[٢]، وقال: ﴿يَظُنُّونَ بِاللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ ظَنَّ الْجَاهِلِيَّةِ﴾[٣]، وكذلك ظنّهم برسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم من أسوأ الظنون به؛ لأنّهم يظنّون أنّه، على الرّغم من أن علّمهم كيف يستنجون من البول والغائط، تركهم دون أن يسدّ أهمّ حاجاتهم، وهي الحاجة إلى حاكم من الله، وعرّضهم لخلافات دمويّة على الحكم من بعده! مع أنّ الإنصاف أنّه لا يوجد ذو مروءة يترك صغاره دون أن يجعل لهم قيّمًا، بل لا يوجد راعٍ يترك غنمه في الصّحراء ليأكلها الذئاب، وهذا ممّا جرت عليه سيرة العقلاء، بحيث أنّ تاركه يُنسب عندهم إلى السّفاهة والدّناءة[٤].

---

١. الفتح/ ٦

٢. فصّلت/ ٢٣

٣. آل عمران/ ١٥٤

٤. كما روى الواقديّ (ت٢٠٧هـ) في «كتاب الردّة» (ص١٧٦) أنّه لمّا جاء زياد بن لبيد إلى بني ذهل بن معاوية بعد وفاة النّبيّ صلّى اللّه عليه وآله وسلّم يدعوهم إلى بيعة أبي بكر، قال له الحارث بن معاوية وهو من سادات القوم: «يَا زِيَادُ، إِنَّكَ لَتَدْعُو إِلَى الطَّاعَةِ لِرَجُلٍ لَمْ يُعْهَدْ إِلَيْنَا وَلَا إِلَيْكُمْ فِيهِ عَهْدٌ»، فقال له زياد: «صَدَقْتَ، فَإِنَّهُ لَمْ يُعْهَدْ إِلَيْنَا وَلَا إِلَيْكُمْ فِيهِ عَهْدٌ، وَلَكِنِ اخْتَرْنَاهُ لِهَذَا الْأَمْرِ»، فقال له الحارث: «أَخْبِرْنِي فَلِمَ نَحَّيْتُمْ عَنْهَا أَهْلَ بَيْتِهِ؟! وَهُمْ أَحَقُّ النَّاسِ بِهَا، لِأَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ: ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾ [الأحزاب/ ٦]»، ←

فقال له زياد: «إِنَّ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارَ أَنْظَرُ لِأَنْفُسِهِمْ مِنْكَ»، فقال له الحارث: «لَا وَاللَّهِ، مَا أَزَلْتُمُوهَا عَنْ أَهْلِهَا إِلَّا حَسَدًا مِنْكُمْ لَهُمْ، وَمَا يَسْتَقِرُّ فِي قَلْبِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ خَرَجَ مِنَ الدُّنْيَا وَلَمْ يَنْصِبْ لِلنَّاسِ عَلَمًا يَتَّبِعُونَهُ، فَارْحَلْ عَنَّا أَيُّهَا الرَّجُلُ، فَإِنَّكَ تَدْعُو إِلَى غَيْرِ رِضًا»، ثمّ أنشأ الحارث يقول:

«كَانَ الرَّسُولُ هُوَ الْمُطَاعُ فَقَدْ مَضَى ... صَلَّى عَلَيْهِ اللَّهُ لَمْ يَسْتَخْلِفِ؟!
هَذَا مَقَالُكَ يَا زِيَادُ فَقَدْ أَرَى ... أَنْ قَدْ أَتَيْتَ بِقَوْلِ سُوءٍ مُخْلِفِ
وَمَقَالُنَا أَنَّ النَّبِيَّ مُحَمَّدًا ... صَلَّى عَلَيْهِ اللَّهُ غَيْرُ مُكَلِّفِ
تَرَكَ الْخِلَافَةَ بَعْدَهُ لِوُلَاتِهِ ... وَدَعَا زِيَادٌ لِامْرِئٍ لَمْ يُعْرَفِ
إِنْ كَانَ لِابْنِ أَبِي قُحَافَةَ إِمْرَةٌ ... فَلَقَدْ أَتَى فِي أَمْرِهِ بِتَعَسُّفِ
أَمْ كَيْفَ سَلَّمَتِ الْخِلَافَةَ هَاشِمٌ ... لِعَتِيقِ تَيْمٍ؟! كَيْفَ مَا لَمْ تَأْنَفِ؟!»

فوثب عرفجة بن عبد اللّه الذهليّ، فقال: «صَدَقَ وَاللَّهِ الْحَارِثُ بْنُ مُعَاوِيَةَ، أَخْرِجُوا هَذَا الرَّجُلَ عَنْكُمْ، فَمَا صَاحِبُهُ بِأَهْلٍ لِلْخِلَافَةِ، وَلَا يَسْتَحِقُّهَا بِوَجْهٍ مِنَ الْوُجُوهِ، وَمَا الْمُهَاجِرُونَ وَالْأَنْصَارُ بِأَنْظَرَ لِهَذِهِ الْأُمَّةِ مِنْ نَبِيِّهَا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ»، ثمّ أنشأ عرفجة يقول:

«لَعَمْرِي وَمَا عُمْرِي عَلَيَّ بِهَيِّنٍ ... لَقَدْ قَالَ حَقًّا حَارِثُ بْنُ مُعَاوِيَهْ
أَيَمْلِكُ عَبْدٌ رَبَّهُ؟! إِنَّ دَهْرَنَا ... لَيَطْرُقُنَا فِي كُلِّ حِينٍ بِدَاهِيَهْ
فَمَنْ مُبْلِغٌ عَنَّا عَتِيقًا رِسَالَةً ... لَبِسْتَ لِبَاسَ الظَّالِمِينَ عَلَانِيَهْ
لَحَا اللَّهُ مَنْ أَعْطَاكَ طَاعَةَ بَيْعَةٍ ... مُقِرًّا وَلَا أَبْقَى لَهُ الدَّهْرُ بَاقِيَهْ
أَتَمْلِكُهَا دُونَ الْقَرَابَةِ ظَالِمًا؟! ... لَكَ الذَّبْحُ ذَرْهَا إِنَّمَا هِيَ عَارِيَهْ»

فكان الحارث بن معاوية أوّل من أنكر على القوم ظنّهم بأنّ رسول اللّه صلّى اللّه عليه وآله وسلّم تركهم دون حاكم من اللّه، فتابعه على ذلك عرفجة بن عبد اللّه الذهليّ، فرحمة اللّه عليهما من رجلين ذوي بصيرة في دينهما، وإن اتّهمهما الجهّال بالارتداد عنه، وروى مسلم (ت٢٦١هـ) في «صحيحه» (ج٦، ص٥) أنّ عبد اللّه بن عمر قال لأبيه: «إِنِّي سَمِعْتُ النَّاسَ يَقُولُونَ مَقَالَةً، فَآلَيْتُ أَنْ أَقُولَهَا لَكَ، زَعَمُوا أَنَّكَ غَيْرُ مُسْتَخْلِفٍ، وَإِنَّهُ لَوْ كَانَ لَكَ رَاعِي إِبِلٍ أَوْ رَاعِي غَنَمٍ، ثُمَّ جَاءَكَ وَتَرَكَهَا، رَأَيْتَ أَنْ قَدْ ضَيَّعَ، فَرِعَايَةُ النَّاسِ أَشَدُّ، قَالَ: فَوَافَقَهُ قَوْلِي، فَوَضَعَ رَأْسَهُ سَاعَةً، ثُمَّ رَفَعَهُ إِلَيَّ، فَقَالَ: إِنِّي لَئِنْ لَا أَسْتَخْلِفْ فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَسْتَخْلِفْ»، فطعن في رسول اللّه صلّى اللّه عليه وآله وسلّم وهو لا يشعر، ومن الطرائف في هذا الباب ما ذكر ابن أبي الحديد (ت٦٥٦هـ) في «شرح نهج البلاغة» (ج٩، ص٢٤٨)، قال: «سألت أبا جعفر يحيى بن محمّد العلويّ نقيب البصرة وقت قراءتي عليه عن هذا الكلام، وكان رحمه اللّه على ما يذهب إليه من مذهب العلويّة منصفًا وافر العقل، فقلت له:

بناء على هذا، فلا ريب في أنّ الله قد أنزل كلّ ما يحتاجه المسلمون؛ كما قال: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ﴾[١]، ولا ريب في أنّ نبيّه أيضًا قد بلّغ ذلك كلّه دون تهاون وتقصير، وكان لديه بُعد النّظر والنصح اللازمان لذلك؛ كما قال الله في شأنه: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾[٢]. من الواضح أنّ مثل هذا النّبيّ، بعد عمر من الجهد والمشقّة في تعليم أمّته وتزكيتهم، لا يتركهم غافلين عمّا يكون محلّ ابتلائهم وسبب اختلافهم، ولا يذهب من بينهم دون أن يترك فيهم ضامنًا لهدايتهم وصيانة ما أقامه من بعده، وهذه حقيقة تشهد بها الرّوايات الواردة عنه بالتواتر.

إنّ نفسي لا تسامحني أن أنسب إلى الصحابة عصيان رسول اللّه صلّى اللّه عليه وآله وسلّم ودفع النصّ! فقال: وأنا فلا تسامحني أيضًا نفسي أن أنسب الرّسول صلّى اللّه عليه وآله وسلّم إلى إهمال أمر الإمامة، وأن يترك النّاس فوضى سدًى مهملين، وقد كان لا يغيب عن المدينة إلّا ويؤمّر عليها أميرًا وهو حيّ ليس بالبعيد عنها، فكيف لا يؤمّر وهو ميّت لا يقدر على استدراك ما يحدث؟! ثمّ قال: ليس يشكّ أحد من النّاس أنّ رسول اللّه صلّى اللّه عليه وآله وسلّم كان عاقلًا كامل العقل، أمّا المسلمون فاعتقادهم فيه معلوم، وأمّا اليهود والنصارى والفلاسفة فيزعمون أنّه حكيم تامّ الحكمة، سديد الرأي، أقام ملّة، وشرع شريعة، فاستجدّ ملكًا عظيمًا بعقله وتدبيره، وهذا الرّجل العاقل الكامل يعرف طباع العرب وغرائزهم وطلبهم بالثارات والذحول ولو بعد الأزمان المتطاولة، ويقتل الرّجل من القبيلة رجلًا من بيت آخر، فلا يزال أهل ذلك المقتول وأقاربه يتطلّبون القاتل ليقتلوه، حتّى يدركوا ثأرهم منه، فإن لم يظفروا به قتلوا بعض أقاربه وأهله، فإن لم يظفروا بأحدهم قتلوا واحدًا أو جماعة من تلك القبيلة به، وإن لم يكونوا رهطه الأدنين، والإسلام لم يحلّ طبائعهم ولا غيّر هذه السجيّة المركوزة في أخلاقهم، والغرائز بحالها، فكيف يتوهّم لبيب أنّ هذا العاقل الكامل وتر العرب، وعلى الخصوص قريشًا، وساعده على سفك الدّماء وإزهاق الأنفس وتقلّد الضغائن ابن عمّه الأدنى وصهره، وهو يعلم أنه سيموت كما يموت النّاس، ويتركه بعده وعنده ابنته، وله منها ابنان يجريان عنده مجرى ابنين من ظهره حنوًا عليهما، ومحبّة لهما، ويعدل عنه في الأمر بعده، ولا ينصّ عليه، فيحقن دمه ودم بنيه وأهله؟!»

١. النّحل/ ٨٩

٢. التّوبة/ ١٢٨

ممّا لا ريب فيه أنّه بيّن، دون أدنى لبس، كيف يكون الحكم من بعده، وهل يكون لأهل بيته أم لا؛ لأنّ هذه المسألة كانت محور الاختلاف بين أصحابه في حياته وبعده؛ إذ كان فريق منهم كسلمان وأبي ذرّ والمقداد وعمّار والزبير يرون أهل بيته أحقّ بالحكم من الآخرين، وفريق آخر كعمر وأبي بكر وأبي عبيدة وسالم[١] يرون غير ذلك[٢]، وكان هذا هو الأساس لانقسام المسلمين منذ ذلك الحين. من هنا يُعلم أنّ وصيّة رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم كانت لا محالة مرتبطة بهذه المسألة ولأجل تبيينها؛ لأنّه كان من واجبه منع الاختلاف بين المسلمين وتمكينهم من حلّه؛ كما قال الله تعالى: ﴿وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي اخْتَلَفُوا فِيهِ ۙ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾[٣]، وعلى هذا، فمن الواضح أنّه، خلافًا لظنّ المسيئين به الظنّ، قد قام بأداء واجبه من خلال تبيين ما اختلف فيه أمّته من كيفيّة الحكم من بعده، وهل هو لأهل بيته أم لا؛ كما قال قبل وفاته في مواطن مختلفة وبعبارات متقاربة:

---

١ . أراد حفظه اللّه تعالى سالمًا مولى أبي حذيفة؛ فإنّه ممّن سبق إلى بيعة أبي بكر، ثمّ قُتل في زمانه، وكان عمر يقول: «لَوْ كَانَ حَيًّا اسْتَخْلَفْتُهُ» (انظر: التاريخ للفلاس، ص٧٠٦؛ تاريخ الطبريّ، ج٤، ص٢٢٧؛ العقد الفريد لابن عبد ربّه، ج٥، ص٢٧).

٢ . لمعرفة المزيد عن هذين الفريقين، انظر: كتاب الردّة للواقديّ، ص٣٢؛ مصنّف عبد الرزاق، ج٥، ص٤٤٢ و٤٧٢؛ سيرة ابن هشام، ج٢، ص٦٥٦؛ الطبقات الكبرى لابن سعد، ج٢، ص٢٣٥؛ مصنّف ابن أبي شيبة، ج٧، ص٤٤٣؛ مسند أحمد، ج١، ص٤٥١؛ صحيح البخاريّ، ج٨، ص١٦٨، ١٦٩ و١٧٠؛ تاريخ المدينة لابن شبة، ج٣، ص٩٢٤؛ أنساب الأشراف للبلاذريّ، ج١، ص٥٨١، ج٢، ص١٤٤؛ تاريخ اليعقوبيّ، ج٢، ص١٢٤؛ تاريخ الطبريّ، ج٣، ص٢٠٢ و٢٠٥؛ البدء والتاريخ للمقدسيّ، ج٥، ص٦٥؛ الاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البرّ، ج٣، ص٩٧٤-٩٧٥؛ الكامل في التاريخ لابن الأثير، ج٢، ص١٨٧ و١٩٢؛ المختصر في أخبار البشر لأبي الفداء، ج١، ص١٥٦؛ تاريخ الإسلام للذهبيّ، ج٣، ص٥ و٦.

٣ . النّحل/ ٦٤

«أَيُّهَا النَّاسُ! إِنِّي أُوشِكُ أَنْ أُدْعَى فَأُجِيبَ، وَإِنِّي مَسْؤُولٌ وَأَنْتُمْ مَسْؤُولُونَ، فَإِنِّي تَارِكٌ فِيكُمُ الثَّقَلَيْنِ/ خَلِيفَتَيْنِ: كِتَابَ اللَّهِ وَعِتْرَتِي أَهْلَ بَيْتِي، إِنْ تَمَسَّكْتُمْ بِهِمَا لَنْ تَضِلُّوا بَعْدِي، فَانْظُرُوا كَيْفَ تَخْلُفُونِي فِيهِمَا، وَإِنَّهُمَا لَنْ يَفْتَرِقَا حَتَّى يَرِدَا عَلَيَّ الْحَوْضَ، نَبَّأَنِي بِذَلِكَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ».

هذا الحديث المهمّ والأساسيّ الذي يُعرف بـ«حديث الثقلين»، وهو يدلّ على وجوب التمسّك بعترته أهل بيته إلى جانب القرآن، وعلى خلافتهم، وتبعًا لذلك حاكميّتهم بعده من عند الله، قد رواه أكثر من ثلاثين من أصحابه كسلمان الفارسيّ[١]، وأبي ذرّ الغفاريّ[٢]، وأبي سعيد الخدريّ[٣]،

---

١ . الولاية لابن عقدة، ص١٩٤؛ ويوجد بمعناه في: مصنّف ابن أبي شيبة، ج٧، ص٤٤٣؛ المعجم الكبير للطبرانيّ، ج٣، ص٤٦؛ أخبار أصبهان لأبي نعيم الأصبهانيّ، ج١، ص٧٠

٢ . المعرفة والتاريخ للفسويّ، ج١، ص٥٣٨؛ الولاية لابن عقدة، ص١٩٣؛ المؤتلف والمختلف للدارقطنيّ، ج٢، ص١٠٤٦؛ معجم أصحاب القاضي أبي علي الصدفيّ لابن الأبار، ص٨٦؛ وأشار إليه الترمذيّ في سننه (ج٥، ص٦٦٢)؛ ويوجد بمعناه في مصادر كثيرة، منها: فضائل الصحابة لأحمد بن حنبل، ج٢، ص٧٨٥؛ المعارف لابن قتيبة، ج١، ص٢٥٢؛ أخبار مكّة للفاكهيّ، ج٣، ص١٣٤؛ مسند البزار، ج٩، ص٣٤٣؛ المعجم الكبير للطبرانيّ، ج٣، ص٤٥؛ أمثال الحديث لأبي الشيخ الأصبهانيّ، ص٣٨٥؛ المستدرك على الصحيحين للحاكم، ج٢، ص٣٧٣؛ مسند الشهاب لابن سلامة، ج٢، ص٢٧٣.

٣ . مسند ابن الجعد، ص٣٩٧؛ الطبقات الكبرى لابن سعد، ج٢، ص١٧٤؛ مسند أحمد، ج١٧، ص١٧٠ و٢١١، ج١٨، ص١١٤؛ المعرفة والتاريخ للفسويّ، ج١، ص٥٣٧؛ السنة لابن أبي عاصم، ج٢، ص٦٤٣؛ مسند أبي يعلى، ج٢، ص٢٩٧؛ أمالي المحامليّ (رواية ابن مهديّ الفارسيّ)، ص١٢٦؛ فوائد أبي بكر النصيبيّ، ص٧٣؛ الشريعة للآجريّ، ج٥، ص٢٢١٦؛ المعجم الكبير للطبرانيّ، ج٣، ص٦٥؛ العوالي لأبي الشيخ، ص١٦٠؛ فوائد أبي بكر الأبهريّ، ص٤٧؛ المؤتلف والمختلف للدارقطنيّ، ج٤، ص٢٠٦٠؛ المخلّصيات لأبي طاهر المخلّص، ج٢، ص٨٩؛ تفسير الثعلبيّ، ج٣، ص١٦٣؛ تلخيص المتشابه في الرسم للخطيب البغداديّ، ج١، ص٦٢

وزيد بن أرقم[١]، وجابر بن عبد الله الأنصاريّ[٢]، وحذيفة بن أسيد[٣]، وزيد بن ثابت[٤]، وعبد الرّحمن بن عوف[٥]، وسعد بن أبي وقّاص[٦]، وجبير بن مطعم[٧]، وأمّ سلمة[٨]، وأبي رافع[٩]،

---

١ . مسند ابن أبي شيبة، ج١، ص٣٥١؛ مسند أحمد، ج٣٢، ص١٠؛ المنتخب من مسند عبد بن حميد، ص١١٤؛ مسند الدارميّ، ج٤، ص٢٠٩٠؛ صحيح مسلم، ج٧، ص١٢٢؛ المعرفة والتاريخ للفسويّ، ج١، ص٥٣٦؛ أنساب الأشراف للبلاذريّ، ج٢، ص١١٠؛ سنن الترمذيّ، ج٥، ص٦٦٣؛ السنة لابن أبي عاصم، ج٢، ص٦٤٤؛ مسند البزار، ج١٠، ص٢٣٢؛ فضائل الصحابة للنسائيّ، ص١٥؛ صحيح ابن خزيمة، ج٤، ص٦٢؛ المستدرك على الصحيحين للحاكم، ج٣، ص١١٨؛ السنن الكبرى للبيهقيّ، ج٢، ص٢١٢

٢ . سنن الترمذيّ، ج٥، ص٦٦٢؛ نوادر الأصول في أحاديث الرسول للحكيم الترمذيّ، ج١، ص٢٥٨؛ المعجم الكبير للطبرانيّ، ج٣، ص٦٦؛ شرح أصول اعتقاد أهل السّنّة والجماعة للالكائيّ، ج١، ص٩٠؛ المتفق والمفترق للخطيب البغداديّ، ج١، ص٢٢١

٣ . ما روي في الحوض والكوثر لابن مخلد، ص٨٨؛ نوادر الأصول في أحاديث الرسول للحكيم الترمذيّ، ج١، ص٢٥٨؛ المعجم الكبير للطبرانيّ، ج٣، ص٦٧ و١٨٠؛ حلية الأولياء وطبقات الأصفياء لأبي نعيم الأصبهانيّ، ج١، ص٣٥٥؛ تاريخ بغداد للخطيب البغداديّ، ج٩، ص٤٤٦؛ تاريخ دمشق لابن عساكر، ج٤٢، ص٢١٩

٤ . مصنّف ابن أبي شيبة، ج٦، ص٣٠٩؛ مسند أحمد، ج٣٥، ص٤٥٦ و٥١٢؛ المنتخب من مسند عبد بن حميد، ص١٠٧؛ ما روي في الحوض والكوثر لابن مخلد، ص١٣٧؛ المعرفة والتاريخ للفسويّ، ج١، ص٥٣٧؛ السنة لابن أبي عاصم، ج٢، ص٣٥١؛ المعجم الكبير للطبرانيّ، ج٥، ص١٥٣

٥ . مصنّف ابن أبي شيبة، ج٦، ص٣٦٨؛ أخبار مكّة للفاكهيّ، ج٣، ص١٩٣؛ مسند البزار، ج٣، ص٢٥٩؛ مسند أبي يعلى، ج٢، ص١٦٥؛ المستدرك على الصحيحين للحاكم، ج٢، ص١٣١؛ ذكر من لم يكن عنده إلا حديث واحد للخلّال، ص٨٧

٦ . تاريخ اليعقوبيّ، ج٢، ص١١١؛ شرح مشكل الآثار للطحاويّ، ج٥، ص١٩

٧ . السنة لابن أبي عاصم، ج٢، ص٦٢٧

٨ . الولاية لابن عقدة، ص٢٤٤؛ المعجم الصغير للطبرانيّ، ج٢، ص٢٨؛ المستدرك على الصحيحين للحاكم، ج٣، ص١٣٤؛ تاريخ بغداد للخطيب البغداديّ، ج١٦، ص٤٧٠

٩ . الولاية لابن عقدة، ص٢٢٤

وأبي هريرة[١]، وضمرة[٢]، وعبد الله بن حنطب[٣]، وغيرهم[٤]، لعشرات من التابعين كمصعب بن عبد الرّحمن (ت٦٤هـ)، ومسلم بن صبيح (ت١٠٠هـ)، وعليّ بن ربيعة (ت١٠٠هـ)، ويزيد بن حيّان (ت١٠١هـ)، وعامر بن واثلة (ت١١٠هـ)[٥]، والقاسم بن حسّان (تنحو١١٠هـ)، وعطيّة بن سعد (ت١١١هـ)، وحبيب بن أبي ثابت (ت١١٩هـ)، وغيرهم[٦]،

---

١ . الولاية لابن عقدة، ص٢٠٦؛ مسند البزار، ج١٥، ص٣٨٥، بلفظ «كِتَابَ اللَّهِ وَنَسَبِي»، وقد جاء في النسخة المطبوعة «سُنَّتِي» مكان «نَسَبِي»، وهو تصحيف أو تحريف، بقرينة ما جاء في مختصر زوائد مسند البزار لابن حجر (ج٢، ص٣٣٣)، وكشف الأستار عن زوائد البزار للهيثميّ (ج٣، ص٢٢٣)، وبقرينة سائر الرّوايات، ولا يصحّ القول بعدم افتراق السّنّة عن كتاب اللّه إلى يوم القيامة، سواء كان المراد بها نفس النّبيّ أو ما يُروى عنه.

٢ . الولاية لابن عقدة، ص٢٢٧

٣ . أسد الغابة لابن الأثير، ج٣، ص٢١٩؛ مجمع الزوائد للهيثميّ، ج٥، ص١٩٥

٤ . قال ابن حجر الهيتميّ (ت٩٧٤هـ) في «الصواعق المحرقة» (ج٢، ص٤٤٠): «اعْلَمْ أَنَّ لِحَدِيثِ التَّمَسُّكِ بِذَلِكَ طُرُقًا كَثِيرَةً وَرَدَتْ عَنْ نَيِّفٍ وَعِشْرِينَ صَحَابِيًّا»، وقد ذُكر في الكتاب خمسة عشر منهم، وذكر ابن عقدة (ت٣٣٣هـ) في كتاب «الولاية» عليّ بن أبي طالب، وعبد اللّه بن عبّاس، وعبد اللّه بن عمر، وعديّ بن حاتم، وخُزيمة بن ثابت، وسهل بن سعد، وعقبة بن عامر، وعامر بن ليلى، وأبا أيّوب الأنصاريّ، وأبا شُرَيح الخُزاعيّ، وأبا قدامة الأنصاريّ، وأبا الهيثم بن التَّيِّهان، وأمّ هانئ ابنة أبي طالب، وزاد غيره فاطمة، والحسن بن عليّ، وحذيفة بن اليمان، وطلحة بن عبد اللّه، وعمرو بن عوف، وشدّاد بن أوس، وهؤلاء أربعة وثلاثون صحابيًّا، وقال ابن مردويه (ت٤١٠هـ) في «مناقب عليّ» (ص٢٢٨): «رُوِيَ مِنْ تِسْعَةٍ وَثَمَانِينَ طَرِيقًا». قال ابن حجر الهيتميّ: «فِي بَعْضِ تِلْكَ الطُّرُقِ أَنَّهُ قَالَ ذَلِكَ بِحَجَّةِ الْوَدَاعِ بِعَرَفَةَ، وَفِي أُخْرَى أَنَّهُ قَالَهُ بِالْمَدِينَةِ فِي مَرَضِهِ وَقَدِ امْتَلَأَتِ الْحُجْرَةُ بِأَصْحَابِهِ، وَفِي أُخْرَى أَنَّهُ قَالَ ذَلِكَ بِغَدِيرِ خُمٍّ، وَفِي أُخْرَى أَنَّهُ قَالَهُ لَمَّا قَامَ خَطِيبًا بَعْدَ انْصِرَافِهِ مِنَ الطَّائِفِ، وَلَا تَنَافِيَ، إِذْ لَا مَانِعَ مِنْ أَنَّهُ كَرَّرَ عَلَيْهِمْ ذَلِكَ فِي تِلْكَ الْمَوَاطِنِ وَغَيْرِهَا، اهْتِمَامًا بِشَأْنِ الْكِتَابِ الْعَزِيزِ وَالْعِتْرَةِ الطَّاهِرَةِ».

٥ . قد ذكره البعض في عداد الصحابة (انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد، ج٨، ص١٨٦؛ التاريخ الكبير للبخاريّ، ج٧، ص٥٤٥؛ الكنى والأسماء لمسلم، ج١، ص٤٥٩؛ الثقات لابن حبان، ج٣، ص٢٩١).

٦ . منهم الحارث الهمدانيّ، وحنش بن المعتمر، ويحيى بن جعدة، والأصبغ بن نباتة، وعبد اللّه بن أبي رافع، والمطلب بن عبد اللّه بن حنطب، وعمر بن عليّ بن أبي طالب.

لعدد كبير من أتباع التابعين، لكبار المسلمين، الذين يُرى فيهم مشاهير مثل سليمان بن مهران (ت١٤٨هـ)، وزهير بن حرب (ت٢٣٤هـ)، وأبي بكر بن أبي شيبة (ت٢٣٥هـ)، وإسحاق بن راهويه (ت٢٣٨هـ)، وأحمد بن حنبل (ت٢٤١هـ)، وسفيان بن وكيع (ت٢٤٧هـ)، وعبد الله الدارميّ (ت٢٥٥هـ)، وكذلك أصحاب الصّحاح المعتمدة بين المسلمين مثل مسلم (ت٢٦١هـ)، والترمذيّ (ت٢٧٩هـ)، والنّسائيّ (ت٣٠٣هـ)، وقد نصّ على صحّته العديد من أئمّة الحديث كالطبريّ (ت٣١٠هـ)، والمحامليّ (ت٣٣٠هـ)، والحاكم (ت٤٠٥هـ)، والذّهبيّ (ت٧٤٨هـ)، وابن كثير (ت٧٧٤هـ)، والهيثميّ (ت٨٠٧هـ)، والسيوطيّ (ت٩١١هـ)، والمناويّ (ت١٠٣١هـ)، وبعض المعاصرين مثل الألبانيّ (ت١٤٢٠هـ)، بل حكي عن بعضهم الإجماع على صحّته[١]، ولذلك فإنّ صحّته من اليقينيّات؛ لأنّه من ناحية، يتوافق تمامًا مع حكم العقل بضرورة تعيين حكّام من عند الله ومعلّمين لكلّ الإسلام بعد النّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم، في حين أنّه لم يرد عنه بديل له، ويلزم عن عدم صحّته فوات التعيين، وفي ذلك انتفاء حكم الله، وهو ممتنع، ومن ناحية أخرى، يبلغ رواته في كلّ طبقة عددًا يستحيل تواطؤهم على الكذب، وهذا دليل عقليّ على صدوره من النّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم. لذلك، لا جدال بيننا وبين الذين يشكّكون في صدوره من النّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم؛ لأنّ أكثرهم من الذين لا يعتقدون بحجّيّة العقل، والمجادلة مع هؤلاء كالمجادلة مع البهائم![٢]

---

١ . لمعرفة المزيد عن هذا، راجع: حديث الثقلين للوشنوي.

٢ . كما روى درست بن أبي منصور في «كتابه» (ص١٦٦)، عن ابن أذينة، عن زرارة، عن أبي جعفر محمّد بن عليّ بن الحسين أنّه قال لعمر بن قيس الماصر وأصحابه لمّا جاؤوه ليجادلوه: «لَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: "إِنِّي قَدْ تَرَكْتُ فِيكُمْ أَمْرَيْنِ لَنْ تَضِلُّوا مَا تَمَسَّكْتُمْ بِهِمَا: كِتَابَ اللَّهِ وَأَهْلَ بَيْتِي، فَإِنَّهُمَا لَنْ يَتَفَرَّقَا حَتَّى يَرِدَا عَلَيَّ الْحَوْضَ، فَتَمَسَّكُوا بِهِمَا لَنْ تَضِلُّوا وَلَنْ تَزِلُّوا"، أَمَّا أَنَا فَأَشْهَدُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قَدْ قَالَ هَذَا، فَاذْهَبْ أَنْتَ الآنَ وَأَصْحَابُكَ حَيْثُ شِئْتُمْ»!

كما أنّ مجادلتهم في معناه رغم وضوحه، هي مجادلة في الحقّ بعد ما تبيّن، وهي ممّا يُعتبر كفرًا، وقد قال الله في أهله: ﴿وَيُجَادِلُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالْبَاطِلِ لِيُدْحِضُوا بِهِ الْحَقَّ ۖ وَاتَّخَذُوا آيَاتِي وَمَا أُنْذِرُوا هُزُوًا﴾[١]، وقال: ﴿يُجَادِلُونَكَ فِي الْحَقِّ بَعْدَمَا تَبَيَّنَ كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ وَهُمْ يَنْظُرُونَ﴾[٢]، وقال: ﴿وَيَعْلَمَ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِنَا مَا لَهُمْ مِنْ مَحِيصٍ﴾[٣]، ومن الواضح أنّ تشكيكهم في هذا النصّ ينشأ عن تحيّزاتهم المذهبيّة وأهوائهم النّفسانيّة، دون علّة واقعيّة في إسناده أو متنه؛ فقد تبيّن أنّ إسناده متواتر، ومتنه معقول ومتوافق مع نصوص الله القطعيّة، بل هو يلزم عن نصوص الله القطعيّة في شأن أهل بيت النّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم بكلّ وضوح، وهذا ما يهوّن الخطب ويَفصِل الخطاب؛ فإنّ الله قد ذكرهم في كتابه صراحة، وأفصح عن إرادته لتطهيرهم من كلّ رجس، وهو لازم وساطتهم في تعليم عين الإسلام وكلّه، فقال: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾[٤]. من الواضح أنّ إيصاء النّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم باتّباعهم إلى جانب القرآن، هو ممّا يلزم عن هذا التطهير الإلهيّ؛ لأنّ اتّباع الذين لم يطهّرهم الله ولم يخبر عن طهارتهم قد يؤدّي إلى الرّجس والنقض لاتّباع الله، ومن ثمّ ليس من الحكمة أن يوصى به، لكنّ الإيصاء باتّباع الذين قد طهّرهم الله وأخبر عن طهارتهم سديد ومفيد للغاية، بل ليس من الحكمة أن لا يوصى باتّباعهم إذا كانوا موجودين؛

---

١. الكهف/ ٥٦
٢. الأنفال/ ٦
٣. الشّورى/ ٣٥
٤. الأحزاب/ ٣٣

كما أوجب الله مودّتهم في الإسلام وقال بوضوح: ﴿قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَىٰ ۗ وَمَنْ يَقْتَرِفْ حَسَنَةً نَزِدْ لَهُ فِيهَا حُسْنًا ۚ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ شَكُورٌ﴾[١]. [٢] هذا في حين أنّ وجوب مودّتهم، وهو مجمع عليه بين المسلمين، مبنيّ على طهارتهم من كلّ رجس بلا ريب؛ لأنّ الله قد نهى عن مودّة أعدائه وأعداء المسلمين، فقال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِمْ بِالْمَوَدَّةِ﴾[٣]، ونهى عن أيّ ركون إلى الظالمين، فقال: ﴿وَلَا تَرْكَنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ وَمَا لَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ أَوْلِيَاءَ ثُمَّ لَا تُنْصَرُونَ﴾[٤]. من هنا يُعلم أنّه لا يمكن أن يصدر من أهل بيت النّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم ظلم أو عداوة لله والمسلمين؛ لأنّ إرادة الله لا تتخلّف عن مراده؛ كما قال: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾[٥]،

---

١. الشّورى/ ٢٣

٢. هذا أظهر معاني الآية وأنسبها، وهو قول أهل البيت، وسعيد بن جبير، وعمرو بن شعيب، والسّدّي، وغيرهم (انظر: سنن سعيد بن منصور تكملة التفسير، ج٧، ص٢٥٥؛ الذرية الطاهرة للدولابيّ، ص٧٤؛ تفسير الطبريّ، ج٢١، ص٥٢٨؛ المستدرك على الصحيحين للحاكم، ج٣، ص١٨٨؛ تفسير الثعلبيّ، ج٨، ص٣٧ و٣١٠؛ تفسير الماورديّ، ج٥، ص٢٠٢؛ تفسير البغويّ، ج٤، ص١٤٤؛ الكشّاف للزمخشريّ، ج٤، ص٢١٩؛ أحكام القرآن لابن العربيّ، ج٣، ص١٩٠؛ تفسير الرازيّ، ج٢٧، ص٥٩٤؛ عمدة القاري للعينيّ، ج١٦، ص٧١، ج١٩، ص١٥٧)، وقد روي عن النّبيّ صلّى اللّه عليه وآله وسلّم ما يدلّ على أنّ هذا هو المقصود (انظر: فضائل الصحابة لأحمد بن حنبل، ج٢، ص٦٦٩؛ تفسير ابن أبي حاتم، ج١٠، ص٣٢٧٦؛ المعجم الكبير للطبرانيّ، ج١١، ص٤٤٤، ج١٢، ص٣٣؛ التفسير الوسيط للواحديّ، ج٤، ص٥٢)، والقول الآخر الذي مال إليه بعض من لا يعرف الجاهليّة من الإسلام أنّها تعني: «قل لا أسألكم أجرًا إلّا أن تودّوني لقرابتي منكم إن لم تكونوا مؤمنين بنبوّتي»، وهو قول ضعيف جدًّا، بل لا يمكن الالتزام به أصلًا؛ لأنّه مخالف لكتاب اللّه؛ نظرًا لأنّه قد نهى في آيات كثيرة عن مودّة المبطلين والمجرمين وإن كانوا ذوي القربى، ولذلك لا يمكن أن يأمر النّاس بمودّة رجل يدّعي النبوّة لقرابته منهم، ومن الواضح أنّ مثل هذه المودّة عصبيّة جاهليّة، وهناك أقوال أخرى كلّها تكلّفات بعيدة عن ظاهر الآية وسياقها.

٣. الممتحنة/ ١

٤. هود/ ١١٣

٥. يس/ ٨٢

ومن الواضح أنّ وجوب مودّتهم يتنافى مع إمكان خروجهم عن أهليّة المودّة؛ لا سيّما بالتّظر إلى أنّ الله قد أمر نبيّه بتعليمهم قبل الآخرين أو أكثر منهم، فقال: ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾[١]، وقال: ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ وَاصْطَبِرْ عَلَيْهَا﴾[٢]؛ كما فرض على كلّ مسلم أن يقي أهل بيته النّار كما يقي نفسه، فقال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا﴾[٣]، ومن الواضح أنّ النّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم لم يكن مستثنى من هذا الحكم، فامتثله ووقى أهل بيته النّار، وبالتّبع موجباتها، كما وقى نفسه.

هذا يعني أنّ أهل بيته هم عالمون وعاملون بالإسلام عينه وكلّه، بمقتضى القرآن والسّنّة القطعيّة وحكم العقل؛ لأنّ الطهارة من أيّ رجس، تعني الطهارة من أيّ اعتقاد أو عمل مخالف للإسلام، وهي غير ممكنة إلا بمعرفة الإسلام عينه وكلّه، ومن هنا يُعلم أنّ أهل بيت النّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم هم أحقّ المسلمين بالحاكميّة عليهم؛ لأنّ هذه المرتبة من العلم والطهارة لم تُدَّعَ ولم تُثبَت لأحد غيرهم، ولا شكّ أنّ من كان أعلم وأطهر فهو أحقّ بالحاكميّة على الآخرين؛ كما قال الله تعالى: ﴿أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمَّنْ لَا يَهِدِّي إِلَّا أَنْ يُهْدَىٰ ۖ فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾[٤]، وقال: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ۗ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾[٥].

---

١. الشّعراء/ ٢١٤
٢. طه/ ١٣٢
٣. التّحريم/ ٦
٤. يونس/ ٣٥
٥. الزّمر/ ٩

نعم، الإنصاف أنّ كون آل النّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم مصطفين لخلافة الله في الأرض وتعليم المسلمين هو من أوضح مبادئ الإسلام، وليس أمرًا غريبًا أو جديدًا بأيّ وجه؛ لأنّ دأب الله لم يزل على اصطفاء آل أنبيائه وذرّيّتهم، فيجري ذلك مجرى سنّته في الأمم السّابقة؛ كما أخبر عن ذلك فقال: ﴿إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ ۝ ذُرِّيَّةً بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ ۗ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾[١].[٢] لذلك، لم تكن مزاحمة النّاس لآل الأنبياء وذرّيّتهم تُستباح في أيّ أمّة، وإنّما استباحتها هذه الأمّة[٣]، وهذا من أغرب البدع؛ لأنّ مزاحمة الذين اختارهم الله وفضّلهم وجعلهم وسائط في تعليم الإسلام وتطبيقه لا وجه لها، والحسد لهم حماقة محض؛ كما قال الله في هذا الصّدد: ﴿أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ عَلَى مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ ۖ فَقَدْ آتَيْنَا آلَ إِبْرَاهِيمَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَآتَيْنَاهُمْ مُلْكًا عَظِيمًا﴾[٤].

---

١ . آل عمران/ ٣٣-٣٤

٢ . كما اعترف بذلك الشافعيّ (ت٢٠٤هـ)، إذ قال: «آلُ مُحَمَّدٍ هُمُ الَّذِينَ اصْطَفَاهُمْ اللَّهُ مِنْ خَلْقِهِ بَعْدَ نَبِيِّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ؛ فَإِنَّهُ يَقُولُ: ﴿إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾، فَأَعْلَمَ أَنَّهُ اصْطَفَى الْأَنْبِيَاءَ وَآلَ الْأَنْبِيَاءِ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ» (أحكام القرآن للشافعيّ [جمع البيهقيّ]، ج١، ص٧٦).

٣ . كما روي عن موسى بن جعفر بن محمّد بن عليّ بن الحسين أنّه قال: «كُنْتُ عِنْدَ أَبِي ذَاتَ يَوْمٍ، وَأَنَا طِفْلٌ خُمَاسِيٌّ، إِذْ دَخَلَ عَلَيْهِ نَفَرٌ مِنَ الْيَهُودِ، فَقَالُوا: أَنْتَ ابْنُ مُحَمَّدٍ نَبِيِّ هَذِهِ الْأُمَّةِ؟ قَالَ لَهُمْ: نَعَمْ، قَالُوا: إِنَّا نَجِدُ فِي التَّوْرَاةِ أَنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى آتَى إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَوُلْدَهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ، وَجَعَلَ لَهُمُ الْمُلْكَ وَالْإِمَامَةَ، وَهَكَذَا وَجَدْنَا ذُرِّيَّةَ الْأَنْبِيَاءِ، لَا تَتَعَدَّاهُمُ النُّبُوَّةُ وَالْخِلَافَةُ، فَمَا بَالُكُمْ قَدْ تَعَدَّاكُمْ ذَلِكَ، وَثَبَتَ فِي غَيْرِكُمْ، وَنَلْقَاكُمْ مُسْتَضْعَفِينَ مَقْهُورِينَ، لَا تُرْقَبُ فِيكُمْ ذِمَّةُ نَبِيِّكُمْ؟! فَدَمِعَتْ عَيْنَا أَبِي، ثُمَّ قَالَ: نَعَمْ، لَمْ تَزَلْ أُمَنَاءُ اللَّهِ -يَعْنِي فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ- مُضْطَهَدَةً مَقْهُورَةً مَقْتُولَةً بِغَيْرِ حَقٍّ، وَالظَّلَمَةُ غَالِبَةً، وَقَلِيلٌ مِنْ عِبَادِ اللَّهِ الشَّكُورُ» (قرب الإسناد للحميريّ، ص٣١٧).

٤ . النّساء/ ٥٤

من الواضح أنّ إنعام الله على آل الأنبياء هو قاعدة عامّة وثابتة؛ كما أنّه بالإضافة إلى آل إبراهيم الذين ترحّم وبارك عليهم تحت عنوان «أهل البيت» قائلًا: ﴿رَحْمَتُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ عَلَيْكُمْ أَهْلَ الْبَيْتِ ۚ إِنَّهُ حَمِيدٌ مَجِيدٌ﴾[١]، فقد ذكر إنعامه على آل يعقوب، وآل لوط، وآل عمران، وآل موسى، وآل هارون، وآل داوود، ولذلك فإنّ إنعامه على آل محمّد، وهو أفضل أنبيائه، أمر طبيعيّ، بل أولى[٢]؛ بصرف النّظر عن أنّ آل محمّد هم في الحقيقة جزء من آل إبراهيم، وقد أخبر الله عن بقاء حكمه فيهم بوصفهم عقب إبراهيم وذرّيته الطاهرين، إذ قال: ﴿وَجَعَلَهَا كَلِمَةً بَاقِيَةً فِي عَقِبِهِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾[٣]، وقال: ﴿وَجَعَلْنَا فِي ذُرِّيَّتِهِ النُّبُوَّةَ وَالْكِتَابَ﴾[٤]، وقال: ﴿وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ ۖ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا ۖ قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي ۖ قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾[٥]، بمعنى أنّه ينال الطاهرين منهم، ومن الواضح أنّ أهل بيت محمّد صلّى الله عليه وآله وسلّم هم الوحيدون الذين أخبر الله عن طهارتهم ممّن بقي من ذرّيّة إبراهيم[٦].

---

١ . هود/ ٧٣

٢ . كما روى سلام بن أبي عمرة الخراسانيّ (ت١٦٠هـ) في «كتابه» (ص١١٧)، عن سلام بن سعيد المخزوميّ، عن يونس بن حباب، عن عليّ بن الحسين، قال: «قَامَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: "مَا بَالُ أَقْوَامٍ إِذَا ذُكِرَ عِنْدَهُمْ آلُ إِبْرَاهِيمَ وَآلُ عِمْرَانَ فَرِحُوا وَاسْتَبْشَرُوا، وَإِذَا ذُكِرَ عِنْدَهُمْ آلُ مُحَمَّدٍ اشْمَأَزَّتْ قُلُوبُهُمْ؟! وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ، لَوْ أَنَّ عَبْدًا جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِعَمَلِ سَبْعِينَ نَبِيًّا، مَا قَبِلَ اللَّهُ ذَلِكَ مِنْهُ حَتَّى يَلْقَى اللَّهَ بِوَلَايَتِي وَوَلَايَةِ أَهْلِ بَيْتِي"».

٣ . الزّخرف/ ٢٨

٤ . العنكبوت/ ٢٧

٥ . البقرة/ ١٢٤

٦ . كما روى إبراهيم بن محمّد الثقفيّ (ت٢٨٣هـ) في «الغارات» (ج١، ص١٩٩-٢٠٤)، أنّ عليًّا كتب إلى معاوية: «أَلَا وَنَحْنُ أَهْلَ الْبَيْتِ آلُ إِبْرَاهِيمَ الْمَحْسُودُونَ، حُسِدْنَا كَمَا حُسِدَ آبَاؤُنَا مِنْ قَبْلِنَا سُنَّةً وَمَثَلًا، قَالَ اللَّهُ: آلَ إِبْرَاهِيمَ، وَآلَ لُوطٍ، وَآلَ عِمْرَانَ، وَآلَ يَعْقُوبَ، وَآلَ مُوسَى، وَآلَ هَارُونَ، وَآلَ دَاوُودَ، فَنَحْنُ آلُ نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ...
←

بناء على هذا، فمن الواضح أنّ الدّعوة إلى حاكميّتهم لا تُعتبر دعوة إلى أيّ مذهب، بل هي دعوة إلى الإسلام الأصيل الكامل الذي ينبع من مقتضيات قطعيّة عقليّة وشرعيّة، وهو السّبيل الوحيد لتحقيق حاكميّة الله على العالم[١].

نَحْنُ أَهْلَ الْبَيْتِ اخْتَارَنَا اللَّهُ وَاصْطَفَانَا، وَجَعَلَ فِينَا النُّبُوَّةَ وَالْكِتَابَ، وَلَنَا الْحِكْمَةُ وَالْعِلْمُ وَالْإِيمَانُ وَبَيْتُ اللَّهِ وَمَسْكَنُ إِسْمَاعِيلَ وَمَقَامُ إِبْرَاهِيمَ، فَالْمُلْكُ لَنَا وَيْلَكَ يَا مُعَاوِيَةُ، وَنَحْنُ أَوْلَى بِإِبْرَاهِيمَ، وَنَحْنُ آلُهُ... الْإِمَامَةُ لِإِبْرَاهِيمَ، وَذُرِّيَّتُهُ الْمُؤْمِنُونَ تَبَعٌ لَهُ... أَدْعُوكَ يَا مُعَاوِيَةُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَكِتَابِهِ وَوَلِيِّ أَمْرِهِ الْحَكِيمِ مِنْ آلِ إِبْرَاهِيمَ... اتَّبِعْنَا وَاقْتَدِ بِنَا، فَإِنَّ ذَلِكَ لَنَا آلَ إِبْرَاهِيمَ عَلَى الْعَالَمِينَ مُفْتَرَضٌ، وَإِنَّ الْأَفْئِدَةَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُسْلِمِينَ تَهْوِي إِلَيْنَا»، فكتب معاوية في جوابه: «قَدِ انْتَهَى إِلَيَّ كِتَابُكَ، فَأَكْثَرْتَ فِيهِ ذِكْرَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَآدَمَ وَنُوحٍ وَالنَّبِيِّينَ، وَذِكْرَ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ وَقَرَابَتِكُمْ مِنْهُ وَمَنْزِلَتِكُمْ وَحَقِّكَ، وَلَمْ تَرْضَ بِقَرَابَتِكَ مِنْ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ حَتَّى انْتَسَبْتَ إِلَى جَمِيعِ النَّبِيِّينَ»، فأجابه عليّ: «أَمَّا الَّذِي عَيَّرْتَنِي بِهِ يَا مُعَاوِيَةُ مِنْ كِتَابِي وَكَثْرَةِ ذِكْرِ آبَائِي إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَالنَّبِيِّينَ فَإِنَّهُ مَنْ أَحَبَّ آبَاءَهُ أَكْثَرَ ذِكْرَهُمْ، فَذِكْرُهُمْ حُبُّ اللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَأَنَا أُعَيِّرُكَ بِبُغْضِهِمْ، فَإِنَّ بُغْضَهُمْ بُغْضُ اللَّهِ وَرَسُولِهِ... وَأَمَّا الَّذِي أَنْكَرْتَ مِنْ نَسَبِي مِنْ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَقَرَابَتِي مِنْ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ وَفَضْلِي وَحَقِّي وَمُلْكِي وَإِمَامَتِي فَإِنَّكَ لَمْ تَزَلْ مُنْكِرًا لِذَلِكَ لَمْ يُؤْمِنْ بِهِ قَلْبُكَ، أَلَا وَإِنَّمَا نَحْنُ أَهْلُ الْبَيْتِ كَذَلِكَ، لَا يُحِبُّنَا كَافِرٌ، وَلَا يُبْغِضُنَا مُؤْمِنٌ، وَالَّذِي أَنْكَرْتَ مِنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَقَدْ آتَيْنَا آلَ إِبْرَاهِيمَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَآتَيْنَاهُمْ مُلْكًا عَظِيمًا﴾، فَأَنْكَرْتَ أَنْ يَكُونَ فِينَا... وَأَنْكَرْتَ إِمَامَتِي وَمُلْكِي، فَهَلْ تَجِدُ فِي كِتَابِ اللَّهِ قَوْلَهُ لِآلِ إِبْرَاهِيمَ: اصْطَفَاهُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ؟ فَهُوَ فَضْلُنَا عَلَى الْعَالَمِينَ، أَوْ تَزْعُمُ أَنَّكَ لَسْتَ مِنَ الْعَالَمِينَ، أَوْ تَزْعُمُ إِنَّا لَسْنَا مِنْ آلِ إِبْرَاهِيمَ! فَإِنْ أَنْكَرْتَ ذَلِكَ لَنَا فَقَدْ أَنْكَرْتَ مُحَمَّدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، فَهُوَ مِنَّا وَنَحْنُ مِنْهُ، فَإِنِ اسْتَطَعْتَ أَنْ تُفَرِّقَ بَيْنَنَا وَبَيْنَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَمُحَمَّدٍ وَآلِهِ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَافْعَلْ».

١ . لقد وافقه على هذه الدّعوة كثير من الصحابة وصالحي التابعين، ومن الواضح أنّهم لم يكونوا أهل البدعة والرفض؛ كما روي عن عويم بن ساعدة الأنصاريّ، وهو من النفر الذين أنزل الله فيهم في مسجد قباء: ﴿فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَنْ يَتَطَهَّرُوا ۚ وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُطَّهِّرِينَ﴾ (التّوبة/ ١٠٨) أنّه قال يوم السقيفة: «إِنَّ الْخِلَافَةَ لَا تَكُونُ إِلَّا لِأَهْلِ النُّبُوَّةِ، فَاجْعَلُوهَا حَيْثُ جَعَلَهَا اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ، فَإِنَّ لَهُمْ دَعْوَةَ النَّبِيِّ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ» (كتاب الردّة للواقديّ، ص٣٤)، وروي عن بعض الأنصار أنّهم كانوا يقولون في السقيفة: «لَا نُبَايِعُ إِلَّا عَلِيًّا» (تاريخ الطبريّ، ج٣، ص٢٠٢)، وروي عن جابر بن عبد الله الأنصاريّ قال: «قَالَ الْعَبَّاسُ لِعَلِيٍّ لَمَّا قُبِضَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: اخْرُجْ حَتَّى أُبَايِعَكَ عَلَى أَعْيُنِ النَّاسِ، فَلَا يَخْتَلِفَ عَلَيْكَ اثْنَانِ، فَأَبَى وَقَالَ: أَوَمِنْهُمْ مَنْ يُنْكِرُ حَقَّنَا وَيَسْتَبِدُّ عَلَيْنَا؟! فَقَالَ الْعَبَّاسُ: سَتَرَى أَنَّ ذَلِكَ سَيَكُونُ، فَلَمَّا بُويِعَ أَبُو بَكْرٍ قَالَ لَهُ الْعَبَّاسُ: أَلَمْ أَقُلْ لَكَ يَا عَلِيُّ؟!»

(الأمالي في آثار الصحابة لعبد الرزاق، ص٢٧؛ أنساب الأشراف للبلاذريّ، ج١، ص٥٨٣)، وروي عن سلمان أنّه لمّا بويع أبو بكر قال: «أَخْطَأْتُمْ وَأَصَبْتُمْ، أَمَا لَوْ جَعَلْتُمُوهَا فِي أَهْلِ بَيْتِ نَبِيِّكُمْ لَأَكَلْتُمُوهَا رَغَدًا» (مصنّف ابن أبي شيبة، ج٧، ص٤٤٣)، وروي أنّه «لَمَّا بُويِعَ أَبُو بَكْرٍ وَاسْتَقَرَّ أَمْرُهُ، نَدِمَ قَوْمٌ كَثِيرٌ مِنَ الْأَنْصَارِ عَلَى بَيْعَتِهِ، وَلَامَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا، وَذَكَرُوا عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ، وَهَتَفُوا بِاسْمِهِ» (الأخبار الموفقيات للزبير بن بكار، ص٢٢٢)، وروي عن زيد بن أرقم أنّه قال: «لَوْلَا أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ وَغَيْرَهُ مِنْ بَنِي هَاشِمٍ اشْتَغَلُوا بِدَفْنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ وَبِحُزْنِهِمْ عَلَيْهِ فَجَلَسُوا فِي مَنَازِلِهِمْ، مَا طَمِعَ فِيهَا مَنْ طَمِعَ» (كتاب الردّة للواقديّ، ص٤٥)، وقال عليّ لمّا دُعي إلى بيعة أبي بكر: «نَحْنُ أَوْلَى بِمُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ حَيًّا وَمَيِّتًا، لِأَنَّا أَهْلُ بَيْتِهِ وَأَقْرَبُ الْخَلْقِ إِلَيْهِ، فَإِنْ كُنْتُمْ تَخَافُونَ اللَّهَ فَأَنْصِفُونَا، وَلَيْسَ يَنْبَغِي لَكُمْ أَنْ تُخْرِجُوا سُلْطَانَ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ مِنْ دَارِهِ وَقَعْرِ بَيْتِهِ إِلَى دُورِكُمْ وَقُعُورِ بُيُوتِكُمْ، فَفِي بُيُوتِنَا نَزَلَ الْقُرْآنُ، وَنَحْنُ مَعْدِنُ الْعِلْمِ وَالْفِقْهِ وَالدِّينِ وَالسُّنَّةِ وَالْفَرَائِضِ، وَنَحْنُ أَعْلَمُ بِأُمُورِ الْخَلْقِ مِنْكُمْ، فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَى فَيَكُونَ نَصِيبُكُمُ الْأَخَسَّ» (كتاب الردّة للواقديّ، ص٤٦)، واعتزل عليّ ومن معه من الصحابة في بيت فاطمة، واخترط الزبير سيفه، وقال: «لَا أَغْمِدُهُ حَتَّى يُبَايَعَ عَلِيٌّ» (تاريخ الطبريّ، ج٣، ص٢٠٣)، وروي عن زياد بن كليب، قال: «أَتَى عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ مَنْزِلَ عَلِيٍّ وَفِيهِ طَلْحَةُ وَالزُّبَيْرُ وَرِجَالٌ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ، فَقَالَ: وَاللَّهِ لَأُحْرِقَنَّ عَلَيْكُمْ أَوْ لَتَخْرُجُنَّ إِلَى الْبَيْعَةِ، فَخَرَجَ عَلَيْهِ الزُّبَيْرُ مُصْلِتًا بِالسَّيْفِ، فَعَثَرَ فَسَقَطَ السَّيْفُ مِنْ يَدِهِ، فَوَثَبُوا عَلَيْهِ فَأَخَذُوهُ» (تاريخ الطبريّ، ج٣، ص٢٠٢)، وكان رجال من الصحابة يقولون في زمان عمر: «كَانَتْ بَيْعَةُ أَبِي بَكْرٍ فَلْتَةً، فَلَوْ قَدْ مَاتَ عُمَرُ بَايَعْنَا عَلِيًّا» (صحيح البخاريّ، ج٨، ص١٦٨؛ أنساب الأشراف للبلاذريّ، ج١، ص٥٨١ و٥٨٤)، فلمّا مات عمر قال عمّار لعبد الرّحمن بن عوف: «إِنْ أَرَدْتَ أَنْ لَا يَخْتَلِفَ الْمُسْلِمُونَ فَبَايِعْ عَلِيًّا، فَقَالَ الْمِقْدَادُ بْنُ الْأَسْوَدِ: صَدَقَ عَمَّارٌ، إِنْ بَايَعْتَ عَلِيًّا قُلْنَا: سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا، قَالَ ابْنُ أَبِي سَرْحٍ: إِنْ أَرَدْتَ أَنْ لَا تَخْتَلِفَ قُرَيْشٌ فَبَايِعْ عُثْمَانَ، فَشَتَمَ عَمَّارٌ ابْنَ أَبِي سَرْحٍ وَقَالَ: مَتَى كُنْتَ تَنْصَحُ الْمُسْلِمِينَ؟! فَتَكَلَّمَ بَنُو هَاشِمٍ وَبَنُو أُمَيَّةَ، فَقَالَ عَمَّارٌ: أَيُّهَا النَّاسُ! إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ أَكْرَمَنَا بِنَبِيِّهِ وَأَعَزَّنَا بِدِينِهِ، فَأَنَّى تَصْرِفُونَ هَذَا الْأَمْرَ عَنْ أَهْلِ بَيْتِ نَبِيِّكُمْ؟! فَقَالَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي مَخْزُومٍ: لَقَدْ عَدَوْتَ طَوْرَكَ يَا ابْنَ سُمَيَّةَ! وَمَا أَنْتَ وَتَأْمِيرُ قُرَيْشٍ لِأَنْفُسِهَا؟ فَبَايَعَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ لِعُثْمَانَ، فَقَالَ عَلِيٌّ: حَبْوَتَهُ حَبْوَ دَهْرٍ! لَيْسَ هَذَا أَوَّلَ يَوْمٍ تَظَاهَرْتُمْ فِيهِ عَلَيْنَا، ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ عَلَى مَا تَصِفُونَ﴾ (يوسف/ ١٨)، فَخَرَجَ عَلِيٌّ وَهُوَ يَقُولُ: سَيَبْلُغُ الْكِتَابُ أَجَلَهُ، فَقَالَ الْمِقْدَادُ: يَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ، أَمَا وَاللَّهِ لَقَدْ تَرَكْتَهُ مِنَ الَّذِينَ يَقْضُونَ بِالْحَقِّ وَبِهِ يَعْدِلُونَ، ثُمَّ قَالَ: مَا رَأَيْتُ مِثْلَ مَا أُوتِيَ إِلَى أَهْلِ هَذَا الْبَيْتِ بَعْدَ نَبِيِّهِمْ، إِنِّي لَأَعْجَبُ مِنْ قُرَيْشٍ أَنَّهُمْ تَرَكُوا رَجُلًا مَا أَقُولُ إِنَّ أَحَدًا أَعْلَمُ وَلَا أَقْضَى مِنْهُ بِالْعَدْلِ، أَمَا وَاللَّهِ لَوْ أَجِدُ عَلَيْهِ أَعْوَانًا! فَقَالَ رَجُلٌ لِلْمِقْدَادِ: رَحِمَكَ اللَّهُ، مَنْ أَهْلُ هَذَا الْبَيْتِ وَمَنْ هَذَا الرَّجُلُ؟ قَالَ: أَهْلُ الْبَيْتِ بَنُو عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، وَالرَّجُلُ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ» (تاريخ المدينة لابن شبة، ج٣، ص٩٢٩؛ تاريخ الطبريّ، ج٤، ص٢٣٢؛ العقد الفريد لابن عبد ربّه، ج٥، ص٣١)،

وروي عن زيد بن وهب قال: «بَيْنَمَا نَحْنُ حَوْلَ حُذَيْفَةَ، إِذْ قَالَ: كَيْفَ أَنْتُمْ وَقَدْ خَرَجَ أَهْلُ بَيْتِ نَبِيِّكُمْ فِي فِئَتَيْنِ يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ وُجُوهَ بَعْضٍ بِالسَّيْفِ؟ فَقُلْنَا: يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ، وَإِنَّ ذَلِكَ لَكَائِنٌ؟! قَالَ: إِي وَالَّذِي بَعَثَ مُحَمَّدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ بِالْحَقِّ إِنَّ ذَلِكَ لَكَائِنٌ، فَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِهِ: يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ، فَكَيْفَ نَصْنَعُ إِنْ أَدْرَكْنَا ذَلِكَ الزَّمَانَ؟ قَالَ: انْظُرُوا الْفِرْقَةَ الَّتِي تَدْعُو إِلَى أَمْرِ عَلِيٍّ، فَالْزَمُوهَا، فَإِنَّهَا عَلَى الْهُدَى» (مسند البزار، ج٧، ص٢٣٦)، وروي عن أبي سُخيلة قال: «مَرَرْتُ أَنَا وَسَلْمَانُ بِالرَّبَذَةِ عَلَى أَبِي ذَرٍّ، فَقَالَ: إِنَّهُ سَتَكُونُ فِتْنَةٌ، فَإِنْ أَدْرَكْتُمُوهَا فَعَلَيْكُمْ بِكِتَابِ اللَّهِ وَعَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: عَلِيٌّ أَوَّلُ مَنْ آمَنَ بِي، وَأَوَّلُ مَنْ يُصَافِحُنِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَهُوَ يَعْسُوبُ الْمُؤْمِنِينَ» (أنساب الأشراف للبلاذريّ، ج٢، ص١١٨)، وروي عن عبد اللّه بن مسعود قال: «إِنَّ لِهَذِهِ الْأُمَّةِ فِرْقَةً وَجَمَاعَةً، فَجَامِعُوهَا إِذَا اجْتَمَعَتْ، فَإِذَا افْتَرَقَتْ فَارْقُبُوا أَهْلَ بَيْتِ نَبِيِّكُمْ، فَإِنْ سَالَمُوا فَسَالِمُوا، وَإِنْ حَارَبُوا فَحَارِبُوا، فَإِنَّهُمْ مَعَ الْحَقِّ، وَالْحَقُّ مَعَهُمْ، لَا يُفَارِقُهُمْ، وَلَا يُفَارِقُونَهُ» (ترتيب الأمالي الخميسيّة للشجريّ، ج١، ص٢٠١)، وخرج سليمان بن صُرد الخزاعيّ (ت٦٧هـ) وهو من الصحابة، فدعا النّاس إلى أن يخلعوا عبد الملك بن مروان، ويردّوا الأمر إلى أهل بيت نبيّهم الذين هم أولى بالأمر (انظر: أنساب الأشراف للبلاذريّ، ج٦، ص٣٧١؛ تاريخ الطبريّ، ج٥، ص٥٩٨؛ تجارب الأمم لابن مسكويه، ج٢، ص١٢٥)، وقد روي في هذا الباب عن غيرهم من الصحابة شيء كثير. من المسلّم به أنّ هؤلاء الصالحين من المهاجرين والأنصار الذين كانوا يقدّمون أهل البيت ويدعون إلى حاكميّتهم لم يكونوا أهل البدعة والرفض! وأمّا من وافقهم على ذلك من كبار التابعين وأتباعهم فأكثر من أن يُحصى؛ منهم أبو الطفيل عامر بن واثلة (ت١٠٧هـ)، وكان في عداد الصحابة، وأويس القرنيّ (ت٣٧هـ)، وأبو الأسود الدّؤليّ (ت٦٩هـ)، وإبراهيم النخعيّ (ت٩٦هـ)، وطاوس اليمانيّ (ت١٠٦هـ)، والحكم بن عتيبة (ت١١٥هـ)، وسلمة بن كُهيل (ت١٢٢هـ)، وثابت البنانيّ (ت١٢٣هـ)، ومنصور بن المعتمر (ت١٣٢هـ)، وأبان بن تغلب (ت١٤١هـ)، وهشام بن عروة (ت١٤٦هـ)، وسليمان الأعمش (ت١٤٨هـ)، وأبو حنيفة (ت١٥٠هـ)، وكان من أنصار زيد بن عليّ بن الحسين (ت١٢١هـ)، ومعمر بن راشد (ت١٥٣هـ)، وسفيان الثوريّ (ت١٦١هـ)، ووكيع بن الجرّاح (ت١٩٦هـ)، والشافعيّ (ت٢٠٤هـ)، وكان يقول: «إِنْ كَانَ رَفْضًا حُبُّ آلِ مُحَمَّدٍ ... فَلْيَشْهَدِ الثَّقَلَانِ أَنِّي رَافِضِي» (مناقب الشافعيّ للبيهقيّ، ج٢، ص٧١)، وعبد الرزاق (ت٢١١هـ)، والفضل بن دكين (ت٢١٩هـ)، وعليّ بن الجعد (ت٢٣٠هـ)، وغيرهم. لا يخفى أنّ هؤلاء كلّهم من مشاهير المسلمين وعلمائهم وصالحيهم الذين وثّقهم أهل الحديث، ورووا عنهم، وأخرج لهم البخاريّ ومسلم وأصحاب السنن والمسانيد، وليس ما يقول المنصور حفظه اللّه تعالى في هذا الباب إلّا مثل قولهم، ولذلك لا يرميه بالرفض والبدعة إلّا كلّ جاهل متعسّف أو ناصبيّ خبيث.

كما أنّني لست شيعيًّا أو سنّيًّا بالمعنى الشائع، لكنّني مثال لمسلم حنيف يدعو إلى الإسلام ويقتدي في هذا الصّدد بإبراهيم عليه السّلام الذي قال الله تعالى فيه: ﴿مَا كَانَ إِبْرَاهِيمُ يَهُودِيًّا وَلَا نَصْرَانِيًّا وَلَٰكِنْ كَانَ حَنِيفًا مُسْلِمًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾[١]. هذا في حين أنّ رجالًا من المسلمين في بلاد إسلاميّة مثل العراق وسوريا وأفغانستان وإيران يدعون إلى حاكميّتهم ويحلمون بالخلافة الإسلاميّة! لا شكّ أنّهم في ضلال بعيد؛ لأنّ الحاكميّة لله كما تبيّن، وأنّ حاكميّتهم، وإن كانت بحسن نيّة، لا تُعتبر خلافة إسلاميّة؛ بالنّظر إلى أنّ الله لم يعيّنهم من عنده، ولم يأمر المسلمين باتّباعهم، وهم أنفسهم واقفون على هذه الحقيقة ومقرّون بها. لذلك، فإنّ تصرّفاتهم في الأرض والتحديدات التي يمارسونها فيها عدوانيّة؛ لأنّ الأرض لله، وهو يؤتيها من يشاء من عباده؛ كما قال: ﴿إِنَّ الْأَرْضَ لِلَّهِ يُورِثُهَا مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ ۖ وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ﴾[٢]؛ كما أنّ الأموال العامّة لله وخليفته، ولا حقّ لأحد أن يحوزها إلّا بإذنهما، ومن ثمّ يجوز لهما إخراجها من حيازة الآخرين؛ كما قال الله بصراحة: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ ۖ قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ﴾[٣]، وقال: ﴿وَلَٰكِنَّ اللَّهَ يُسَلِّطُ رُسُلَهُ عَلَىٰ مَنْ يَشَاءُ ۚ وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾[٤].

من هنا يُعلم أنّ أيًّا من الحركات والحكومات الحاليّة في العالم الإسلاميّ ليست شرعيّة، وأنّ السّبيل الوحيد لعودة المسلمين إلى الإسلام هو الإعراض عنها جميعًا، وفسح الطريق لحركة وحكومة رجل من أهل بيت النّبيّ اختاره الله من عنده وأمر باتّباعه، وهذا ما يتحقّق بمعرفته، ومعرفته ممكنة كما سأبيّن إن شاء الله.

---

١. آل عمران/ ٦٧
٢. الأعراف/ ١٢٨
٣. الأنفال/ ١
٤. الحشر/ ٦

٢. حاكميّة غير الله

السّبب الثاني لعدم إقامة الإسلام بعد رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم أنّه لم تتحقّق حاكميّة الله من بعده؛ لأنّ تنافس أصحابه من بعده، أيّما كانت دوافعه، أفضى إلى غلبة التيّار المعارض لأهل بيته، وأسّس نظامًا سياسيًّا رأى أنّ مجرّد اعتقاد الحاكم بالإسلام كافٍ لتحقّق الحكومة الإسلاميّة، ولم ير ضرورة تعيّنه من عند الله بصفة خليفة له في الأرض. على الرّغم من أنّ هذا الاتّجاه الخاطئ، بسبب ما كان للحكّام الأوائل من الالتزام النسبيّ بالإسلام، لم يكشف عن آثاره المدمّرة والمروّعة في العقود الإسلاميّة الأولى، إلّا أنّه سرعان ما أثبت عدم صحّته بموتهم وتسلّط فئة أخرى لم يكن لها التزام بالإسلام؛ لأنّ هذه الفئة التي كان لها تاريخ من أكثر عداوة مع الإسلام وأقلّ استفادة من تعاليمه في عهد رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم، بدعم من المسلمين الجدد من الأراضي المفتوحة، الذين بطبيعة الحال لم يكن لديهم معرفة بالإسلام، نحّت منافسيها من المهاجرين والأنصار، واستولت على حكم المسلمين، وحوّلت علانيةً ما كان يسمّى سابقًا «الخلافة» بسبب بعض أوجه التشابه الظاهريّة مع حكم النّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم إلى ملوكيّة كسرى وقيصر[١].

---

١. كما روي عن سفينة، قال: «خَطَبَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: "الْخِلَافَةُ فِي أُمَّتِي ثَلَاثُونَ سَنَةً، ثُمَّ يَكُونُ مُلْكٌ"، قَالَ سَفِينَةُ: أَمْسِكْ خِلَافَةَ أَبِي بَكْرٍ سَنَتَيْنِ، وَخِلَافَةَ عُمَرَ عَشْرًا، وَخِلَافَةَ عُثْمَانَ ثِنْتَيْ عَشْرَةَ سَنَةً، وَخِلَافَةَ عَلِيٍّ تَكْمِلَةَ الثَّلَاثِينَ، قِيلَ لَهُ: فَمُعَاوِيَةُ؟ قَالَ: كَانَ أَوَّلَ الْمُلُوكِ» (مسند أبي داود الطيالسيّ، ج٢، ص٤٣٠؛ سنن الترمذيّ، ج٤، ص٥٠٣)، وفي رواية أخرى: «قِيلَ لَهُ: إِنَّ بَنِي أُمَيَّةَ يَزْعُمُونَ أَنَّ الْخِلَافَةَ فِيهِمْ، فَقَالَ: كَذَبُوا بَنُو الزَّرْقَاءِ، بَلْ هُمْ مُلُوكٌ مِنْ شَرِّ الْمُلُوكِ، وَأَوَّلُ الْمُلُوكِ مُعَاوِيَةُ» (مصنّف ابن أبي شيبة، ج٧، ص٢٧١؛ سنن الترمذيّ، ج٤، ص٥٠٣)، وروي عن معاوية نفسه أنّه قال: «أَنَا أَوَّلُ الْمُلُوكِ» (مصنّف ابن أبي شيبة، ج٦، ص٢٠٧)، وروي أنّه لمّا أمر النّاس ببيعة ابنه يزيد، قام عبد الرّحمن بن أبي بكر، فقال: «يَا مَعْشَرَ بَنِي أُمَيَّةَ، إِنَّمَا أَرَدْتُمْ أَنْ تَجْعَلُوهَا قَيْصَرِيَّةً، كُلَّمَا هَلَكَ قَيْصَرُ كَانَ قَيْصَرُ»، وفي رواية أخرى: «إِنَّمَا هِيَ هِرَقْلِيَّةٌ، كُلَّمَا مَاتَ هِرَقْلُ كَانَ هِرَقْلُ مَكَانَهُ» (انظر: التاريخ الكبير لابن أبي خيثمة [السفر الثالث]، ج٢، ص٧٠ و٧١).

بالإضافة إلى ذلك، فإنّها من خلال ترويج النفور من العقل، والاعتماد على الرّواية، والميل إلى الجبريّة، والإعراض عن أهل البيت، والخضوع للظلم، وغير ذلك من الاتّجاهات غير الإسلاميّة التي قوبلت بترحيب وتأييد من أهل الحديث في القرنين الثاني والثالث، استبدلت الثّقافة الأمويّة بالثّقافة الإسلاميّة، وجعلت معرفة الإسلام الخالص والكامل صعبة للغاية على الأجيال القادمة من المسلمين.

ممّا لا شكّ فيه أنّ حكومة أبناء أميّة في أكثر الفترات حسّاسيّة من تاريخ المسلمين، التي كان من الممكن لأيّ حدث فيها أن يصبح مثالًا لهم، أعادت الإسلام إلى غربته في الأيّام الأولى بعد بعثة رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم، بل غيّرت طبيعته بالكامل، وحكّمت قراءة له لم تجلب على المسلمين إلّا البؤس والشّقاء، وما زالت تبعاتها الوخيمة قائمة حتّى يومنا هذا كجرح في جسد المسلمين، بل تزداد عمقًا وسعة بمرور الوقت، بحيث يبدو أحيانًا أنّه من المستحيل أو البعيد جدًّا تداركها؛ لأنّه إن ظهرت هذه الكارثة الكبيرة في العقود الإسلاميّة الأولى على هيئة حكومة واحدة، فقد ظهرت منذ فترة طويلة على هيئة عشرات الحكومات، كلّ منها كارثة كبيرة بدورها!

بعد الأمويّين، واصل العبّاسيّون طريقهم، وبالتحديد منذ زمن المتوكّل (ت٢٤٧هـ)، أطلقوا نضالًا شاملًا ضدّ مبادئ الإسلام وأركانه، ومن ناحية، من خلال الدّعم المتبادل للمحدّثين السّلبيّين وقتل العلماء المستقلّين وسجنهم، ومن ناحية أخرى، من خلال إثارة الاختلافات الكلاميّة والفقهيّة بينهم، مهّدوا الطريق لتكوّن المذاهب بين المسلمين، وفرضوا عليهم العقائد والأعمال التي تهواها أنفسهم تحت عنوان عقائد وأعمال أهل السّنّة والجماعة. بعد العبّاسيّين، واصل العثمانيّون طريقهم، حتّى بعد هزيمتهم في الحرب العالميّة الأولى، تفكّكت حكومة المسلمين المتمركزة التي كانت تسمّى إلى ذلك الوقت «الخلافة»، واستحالت إلى حكومات متفرّقة ومتخاصمة.

لكنّ أهمّ عنصر من عناصر الثّقافة الأمويّة والعبّاسيّة يتعارض مع الثّقافة الإسلاميّة بشكل واضح، ومع ذلك قد أصبح اعتقادًا شائعًا بين المسلمين بسبب دعايات الأمويّين والعبّاسيّين، هو إمكان تحقّق الحكومة الإسلاميّة بدون نصّ من الله؛ لأنّ أكثر المسلمين، بتقليدهم الأعمى للأمويّين والتيّار الذي استولى على السّلطة بعد رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم، لم يعتبروا انعقاد الحكومة الإسلاميّة قائمًا على نصّ الله، بل على بيعة أهل الحلّ والعقد، أو وصيّة الحاكم السّابق، أو التغلّب على الآخرين[١]؛ بمعنى أنّه إذا بايع واحد أو غير واحد من ذوي الرأي المسلمين رجلًا على حكم المسلمين، كما بايعوا أبا بكر في السّقيفة، أو عُيّن رجل في حكم المسلمين من قبل الحاكم السّابق، كما عُيّن عمر من قبل أبي بكر، أو نحّى رجل منافسيه بالقهر والغلبة وانتزع حكم المسلمين، كما صعد المأمون العبّاسيّ (ت٢١٨هـ) إلى السّلطة بقتل أخيه، فقد وجبت مبايعته على جميع المسلمين!

من الواضح والمؤكّد تمامًا أنّ مصدر هذا الاعتقاد لم يكن كتاب الله ولا سنّة نبيّه، وهذا ما لا خلاف فيه؛ لأنّ القوم يظنّون أنّ الله ونبيّه لم يقولا شيئًا فيما يتعلّق بحكم المسلمين، وقد تركاهم في حيرة واختلاف حوله، ولذلك لم يدّع أحد منهم استنباط هذا الاعتقاد من القرآن أو السّنّة، بل هم جميعًا معترفون بأنّ مصدر هذا الاعتقاد كان أفعال عدد من أصحاب النّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم والحكّام الأمويّين والعبّاسيّين، في حين أنّهم جميعًا يعلمون أنّ أفعال هؤلاء، خاصّة إذا خالفهم فيها بعض أقرانهم، لم تكن حجّة!

---

١ . انظر: الأحكام السلطانية للماورديّ، ص٢١؛ غياث الأمم في التياث الظلم للجوينيّ، ص٦٨؛ روضة الطالبين للنوويّ، ج١٠، ص٤٣-٤٦؛ تحرير الأحكام في تدبير أهل الإسلام لابن جماعة، ص٥٢؛ شرح المقاصد للتفتازانيّ، ج٢، ص٢٧٢؛ البحر الرائق لابن نجيم، ج٦، ص٢٩٩؛ الصواعق المحرقة لابن حجر الهيتميّ، ج١، ص٢٧؛ مغني المحتاج للشربينيّ، ج٥، ص٤٢١، ٤٢٢ و٤٢٣؛ كشّاف القناع للبهوتيّ، ج٦، ص١٥٩؛ حاشية الدّسوقيّ، ج٤، ص٢٩٨؛ حاشية ابن عابدين، ج١، ص٥٤٩؛ والعديد من المصادر الأخرى.

لذلك، يبدو الأمر كما لو أنّهم ملمّون ومذعنون بأنّ اعتقادهم لا أساس له، وإنّما سلّموا به تسامحًا وتغافلًا ومن أجل تصحيح أفعال عدد من السّلف. في حين أنّ مصدر اعتقاد المسلمين هو الإسلام بلا شكّ، والإسلام هو قول الله ونبيّه وفعلهما، وليس قول الآخرين وفعلهم، وإن كانوا محترمين ومعظّمين جدًّا، والله ونبيّه قالا وفعلا كلّ ما يحتاج المسلمون إلى العلم به أو العمل به إلى يوم القيامة، والإقرار بهذه الحقيقة واجب ولازم الاعتقاد بالإسلام؛ كما قال الله تعالى: ﴿مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾[١]. بناء على هذا، فإنّ الاستناد إلى أساس حاكميّة عدد من الصّحابة والحكّام من بعدهم لمعرفة أساس الحاكميّة في الإسلام، مخالف للقاعدة ولا أصل له في الشّرع؛ كما هو في تناقض واضح مع العقل؛ لأنّ استيجاب مبايعة المسلمين من لا يرضى بحاكميّته إلّا واحد أو عدّة منهم سفاهة؛ كما أنّ استيجاب مبايعتهم من لا يرضى بحاكميّته إلّا الحاكم السّابق غير عقلانيّ، واستيجاب مبايعتهم من استولى على السّلطة بسفك دماء المسلمين مستهجن.

من هنا يُعلم أنّ أساس الحاكميّة في الإسلام إنّما يُعرف استنادًا إلى الإسلام نفسه، لا إلى أقوال بعض المسلمين وأفعالهم، كما هي الحال في سائر العقائد والأعمال، والحاكميّة في الإسلام نوعان لا ثالث لهما: أحدهما حاكميّة الله، والآخر حاكميّة الطاغوت. أمّا حاكميّة الله فهي حاكميّة من يحكم بأمر الله؛ كحاكميّة آل إبراهيم عليه السّلام الذين قال الله فيهم: ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا﴾[٢]، وأمّا حاكميّة الطاغوت فهي حاكميّة من يحكم بغير أمر الله؛ كحاكميّة آل فرعون الذين قال الله فيهم: ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ﴾[٣]. بناء على هذا، فإنّ حاكميّة من عيّنه الله فيها هي حاكميّة الله، وحاكميّة من لم يعيّنه الله فيها هي حاكميّة الطاغوت، وهذه قاعدة بسيطة وبيّنة للغاية.

---

١. الأنعام/ ٣٨
٢. الأنبياء/ ٧٣
٣. القصص/ ٤١

وفقًا لهذه القاعدة، كان الهدف الأسمى لجميع الأنبياء تحقيق حاكميّة الله وإلغاء حاكميّة الطاغوت؛ كما قال الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾[١]، وبالتّبع كان هو الهدف الأسمى للنّبيّ الخاتم صلّى الله عليه وآله وسلّم؛ إذ الخضوع للحاكميّة من مصاديق العبادة في الإسلام، ومن رضي بحاكميّة غير الله فقد عبد الطاغوت في الحقيقة؛ كاليهود الذين قال الله فيهم: ﴿قُلْ هَلْ أُنَبِّئُكُمْ بِشَرٍّ مِنْ ذَلِكَ مَثُوبَةً عِنْدَ اللَّهِ ۚ مَنْ لَعَنَهُ اللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيْهِ وَجَعَلَ مِنْهُمُ الْقِرَدَةَ وَالْخَنَازِيرَ وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ ۚ أُولَٰئِكَ شَرٌّ مَكَانًا وَأَضَلُّ عَنْ سَوَاءِ السَّبِيلِ﴾[٢]؛ كما أثنى الله على عباده المتّقين لاجتنابهم عبادة الطاغوت فقال: ﴿وَالَّذِينَ اجْتَنَبُوا الطَّاغُوتَ أَنْ يَعْبُدُوهَا وَأَنَابُوا إِلَى اللَّهِ لَهُمُ الْبُشْرَىٰ ۚ فَبَشِّرْ عِبَادِ﴾[٣]. لذلك، فإنّ الكفر بالطاغوت هو لازم الإيمان بالله، ومن لم يخضع لحاكميّة الطاغوت وخضع لحاكميّة الله فقد هُدي إلى الإسلام الأصيل الكامل؛ كما قال الله فيه: ﴿فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِنْ بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَىٰ لَا انْفِصَامَ لَهَا ۗ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾[٤]، ومن ثمّ فإنّ التحاكم إلى الطاغوت، بمعنى الخضوع لحاكميّة من لم يعيّنه الله، لم يكن له مكان في الإسلام قطّ، وقد نشأ من كيد الشيطان دائمًا؛ كما قال الله تعالى: ﴿يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا﴾[٥]. كما أنّ القتال في سبيل الطاغوت، بمعنى القتال لتحقيق حاكميّة من لم يعيّنه الله، هو من عمل الكافرين، وما عمل المسلمين إلّا القتال في سبيل تحقيق حاكميّة الله؛ كما قال: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ۖ وَالَّذِينَ كَفَرُوا يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ الطَّاغُوتِ فَقَاتِلُوا أَوْلِيَاءَ الشَّيْطَانِ ۖ إِنَّ كَيْدَ الشَّيْطَانِ كَانَ ضَعِيفًا﴾[٦].

---

١. النّحل/ ٣٦
٢. المائدة/ ٦٠
٣. الزّمر/ ١٧
٤. البقرة/ ٢٥٦
٥. النّساء/ ٦٠
٦. النّساء/ ٧٦

نعم، الهدف الأسمى للإسلام هو أن تكون كلمة الكافرين السّفلى وكلمة الله العليا؛ كما قال: ﴿وَجَعَلَ كَلِمَةَ الَّذِينَ كَفَرُوا السُّفْلَىٰ ۗ وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا ۗ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾[١]؛ بمعنى أنّ اليد العليا في العالم لله؛ كما قال: ﴿وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَىٰ ۚ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾[٢]، وقال: ﴿وَلَهُ الْمَثَلُ الْأَعْلَىٰ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ۚ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾[٣].

ثمّ من الواضح أنّ الولاية في الإسلام لله وحده؛ كما قال: ﴿وَمَا لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَالٍ﴾[٤]، وقال: ﴿وَكَفَىٰ بِاللَّهِ وَلِيًّا﴾[٥]، وقال: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ۖ وَمَا لَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾[٦]؛ لأنّه وحده، بمقتضى علمه الكامل وقدرته الفريدة، أهل للولاية، ومن ثمّ لا يجوز اتّخاذ وليّ غيره، بل يُعتبر ذلك شركًا؛ كما قال: ﴿أَمِ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ ۖ فَاللَّهُ هُوَ الْوَلِيُّ وَهُوَ يُحْيِي الْمَوْتَىٰ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾[٧]، وقال: ﴿قُلْ أَغَيْرَ اللَّهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ يُطْعِمُ وَلَا يُطْعَمُ ۗ قُلْ إِنِّي أُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَسْلَمَ ۖ وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾[٨]، وقال: ﴿قُلْ مَنْ رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ قُلِ اللَّهُ ۚ قُلْ أَفَاتَّخَذْتُمْ مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ لَا يَمْلِكُونَ لِأَنْفُسِهِمْ نَفْعًا وَلَا ضَرًّا ۚ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ ۗ أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ خَلَقُوا كَخَلْقِهِ فَتَشَابَهَ الْخَلْقُ عَلَيْهِمْ ۚ قُلِ اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ﴾[٩]، وقال: ﴿أَفَحَسِبَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ يَتَّخِذُوا عِبَادِي مِنْ دُونِي أَوْلِيَاءَ ۚ إِنَّا أَعْتَدْنَا جَهَنَّمَ لِلْكَافِرِينَ نُزُلًا﴾[١٠]؛

---

١. التّوبة/ ٤٠
٢. النّحل/ ٦٠
٣. الرّوم/ ٢٧
٤. الرّعد/ ١١
٥. النّساء/ ٤٥
٦. البقرة/ ١٠٧
٧. الشّورى/ ٩
٨. الأنعام/ ١٤
٩. الرّعد/ ١٦
١٠. الكهف/ ١٠٢

كما أخبر عن عاقبة اتّخاذ أولياء غيره فقال: ﴿اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُوا يُخْرِجُهُمْ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ ۖ وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَوْلِيَاؤُهُمُ الطَّاغُوتُ يُخْرِجُونَهُمْ مِنَ النُّورِ إِلَى الظُّلُمَاتِ ۗ أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾[١]، وقال: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ أَوْلِيَاءَ كَمَثَلِ الْعَنْكَبُوتِ اتَّخَذَتْ بَيْتًا ۖ وَإِنَّ أَوْهَنَ الْبُيُوتِ لَبَيْتُ الْعَنْكَبُوتِ ۖ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾[٢].

من الواضح أنّ اختصاص الولاية بالله يعني أنّها ناشئة من الله وحده، والله مؤتيها، وعلى هذا فإنّ اتّخاذ وليّ من دونه يعني قبول ولاية من لم يؤته الله من عنده ولاية؛ كما قال بصراحة: ﴿اتَّبِعُوا مَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ ۗ قَلِيلًا مَا تَذَكَّرُونَ﴾[٣].

لذلك، فإنّ البيعة في الإسلام لله وحده، وليست من الجائز مبايعة غيره، وكلّ من بويع له من دونه فهو طاغوت، وطبعًا تتحقّق مبايعة الله من خلال مبايعة من أمر الله بمبايعته؛ كما أمر بمبايعة نبيّه وقال اعتبارًا لذلك: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ ۚ فَمَنْ نَكَثَ فَإِنَّمَا يَنْكُثُ عَلَىٰ نَفْسِهِ ۖ وَمَنْ أَوْفَىٰ بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهُ اللَّهَ فَسَيُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾[٤]؛ كما أنّ مبايعة الآخرين، بالنّظر إلى أنّ الله لم يأمر بمبايعتهم، تُعتبر مبايعة الشيطان وقبول ولاية ذلك الملعون المطرود بدلًا من ولاية الله؛ كما قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا سُلْطَانُهُ عَلَى الَّذِينَ يَتَوَلَّوْنَهُ وَالَّذِينَ هُمْ بِهِ مُشْرِكُونَ﴾[٥]، وقال: ﴿وَمَنْ يَتَّخِذِ الشَّيْطَانَ وَلِيًّا مِنْ دُونِ اللَّهِ فَقَدْ خَسِرَ خُسْرَانًا مُبِينًا﴾[٦]؛

---

١. البقرة/ ٢٥٧
٢. العنكبوت/ ٤١
٣. الأعراف/ ٣
٤. الفتح/ ١٠
٥. النّحل/ ١٠٠
٦. النّساء/ ١١٩

كما سمّى الأولياء من دون الله «أولياء الشيطان» فقال: ﴿فَقَاتِلُوا أَوْلِيَاءَ الشَّيْطَانِ ۖ إِنَّ كَيْدَ الشَّيْطَانِ كَانَ ضَعِيفًا﴾[١]، وسمّاهم «حزب الشيطان» فقال: ﴿اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ فَأَنْسَاهُمْ ذِكْرَ اللَّهِ ۚ أُولَٰئِكَ حِزْبُ الشَّيْطَانِ ۚ أَلَا إِنَّ حِزْبَ الشَّيْطَانِ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾[٢]، وسمّاهم «جنود إبليس» فقال: ﴿وَجُنُودُ إِبْلِيسَ أَجْمَعُونَ﴾[٣]، بل سمّاهم «ذرّيته» فقال: ﴿أَفَتَتَّخِذُونَهُ وَذُرِّيَّتَهُ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِي وَهُمْ لَكُمْ عَدُوٌّ ۚ بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا﴾[٤]، بل سمّاهم «الشياطين» أنفسهم فقال: ﴿إِنَّهُمُ اتَّخَذُوا الشَّيَاطِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ مُهْتَدُونَ﴾[٥]، وقال: ﴿إِنَّا جَعَلْنَا الشَّيَاطِينَ أَوْلِيَاءَ لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾[٦].

من هنا يُعلم أنّ الحكّام الحاليّين في الأرض، بما أنّهم لم يُعيَّنوا من عند الله، فقد عُيّنوا من عند الشيطان، وحكمهم في اتّجاه تحقيق سيطرته على الأرض، سواء علموا ذلك أم لم يعلموا. كما أنّ رجالًا من المسلمين في البلاد الإسلاميّة، قد وجدوا السّاحة فارغة والفرصة سانحة في هذه الأيّام، وبدعم من بعض الحديد وأناس اجتمعوا حولهم، يدعون المسلمين إلى بيعتهم ويسمّون أنفسهم خليفة أو أميرًا لهم، ليسوا على شيء، ويخدمون الشيطان قصدًا أو دون قصد؛ لأنّ الله لم يعيّنهم لهذا الأمر ولم يأمرهم به، وهم واقفون على هذه الحقيقة ومقرّون بها. علاوة على ذلك، فإنّ خليفة الله وعامله في الأرض لا يتمكّن مع وجودهم وحكمهم فيها من الوصول إلى الحكم وتعليم الإسلام وتطبيقه كما هو، وهذا أهمّ مقاصد الشيطان؛

---

١. النّساء/ ٧٦
٢. المجادلة/ ١٩
٣. الشّعراء/ ٩٥
٤. الكهف/ ٥٠
٥. الأعراف/ ٣٠
٦. الأعراف/ ٢٧

لأنّ الشيطان لم يزل في معارضة الله؛ كما قال الله: ﴿إِنَّ الشَّيْطَانَ كَانَ لِلرَّحْمَنِ عَصِيًّا﴾[١]، وقد كان مقصده من هذه المعارضة منع حاكميّة الله وإقامة حاكميّته بدلًا منها، ليحول دون تسلّط الله على الأرض ويتسلّط عليها بزعمه؛ لأنّ شخصًا واحدًا فقط يمكنه التسلّط على الأرض، وهو إمّا الله وإمّا الشيطان، وليس من الممكن تسلّطهما معًا على الأرض، وأيّهما يتسلّط على الأرض ينفّذ أحكامه فيها ويمنع تنفيذ أحكام الآخر فيها. أمّا تسلّط أحدهما على الأرض فتتحقّق عندما يتسلّط عليها شخص من جانبه ويحكمها بأمره، ومن ثمّ يحاول الله من جهة والشيطان من جهة أخرى أن يسلّط كلّ منهما صاحبه على الأرض، والنّاس في هذه المعركة هم جنودهما الذين يتنازعون بينهم تبعًا لهما. كثير منهم جنود الشيطان الذين يسعون جاهدين من أجل حاكميّته على الأرض بعلم أو بغير علم، وقليل منهم جنود الله الذين يسعون جاهدين من أجل حاكميّته على الأرض، وهم مجهولون ومغمورون بالطبع؛ كما قال تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ جُنُودَ رَبِّكَ إِلَّا هُوَ﴾[٢]. في هذه الأثناء، فإنّ الشيطان -هذا الشيخ المتمرّس- لأجل التغلّب على الله والتسلّط على الأرض، قد استخدم رافعة السّياسة كما استخدم رافعة الثّقافة والاقتصاد، وبعد آلاف السّنين من السعي، نجح في تصميم وإنشاء نظام شامل ومتماسك في الأرض يقوم في أعلى مستوياته على إدارته بمنأى عن إدارة الله. هذا النظام العالميّ الشامل والمتماسك يشبه هرمًا الشيطان في رأسه، فساحته كلّها تحت إشرافه وسلطته. في هذه الحالة، فإنّه قد لا يعيّن كلّ حاكم بشكل مباشر وفرديّ، لكنّه قد أنتج جهازًا يولّد الحكّام المفضّلين لديه ويجعلهم في خدمته بشكل تلقائيّ ودون الحاجة إلى مباشرة منه؛ كما يربّي الأثرياء والعلماء المفضّلين لديه ويجعلهم في خدمته.

---

١. مريم/ ٤٤
٢. المدّثّر/ ٣١

في مثل هذه الدّورة، فإنّ الشّخص الذي ليس مرضيًّا عند الشيطان وفي خدمة مقاصده، لا ينال الحاكميّة عادةً، كما لا يحصل على الكثير من الثروة والشهرة؛ لأنّ المصاف الشيطانيّة العديدة التي أُدرجت في مختلف المستويات السّياسيّة والاقتصاديّة والثقافيّة لا تسمح بذلك، وبشكل طبيعيّ تمامًا تطرد وتهمّش كلّ عنصر غير منسجم، في حين أنّها بشكل عاديّ تمامًا تجذب كلّ عنصر منسجم وتدعمه بقدر انسجامه. هذا هو السّبب في أنّ ساحة المجتمع تخلو من عباد الله وتمتلئ بعبدة الشيطان تدريجيًّا، حتّى تتحقّق حكومة الشيطان العالميّة كواقع على الأرض، وتميط أقنعتها المختلفة دون قلق، ويُعترف بها علانيةً، بحيث أنّ الجميع يخرّون لها سجّدًا ويشيرون إليها بالأصابع ويقولون: عاشت حكومة سيّدنا الشيطان! من هنا يُعلم أنّ عداوة الشيطان للإنسان ليست عداوة رمزيّة وغير واقعيّة، ولا تقتصر على الوسوسة إليه للقيام بأعمال قبيحة فرديّة، بل هي عداوة عينيّة وكاملة تشمل مختلف الشؤون الاجتماعيّة، وتوجّهها نحو أغراضه الشريرة؛ كما قال الله تعالى: ﴿تَاللَّهِ لَقَدْ أَرْسَلْنَا إِلَى أُمَمٍ مِنْ قَبْلِكَ فَزَيَّنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَالَهُمْ فَهُوَ وَلِيُّهُمُ الْيَوْمَ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾[١]، وقال مخاطبًا له: ﴿وَاسْتَفْزِزْ مَنِ اسْتَطَعْتَ مِنْهُمْ بِصَوْتِكَ وَأَجْلِبْ عَلَيْهِمْ بِخَيْلِكَ وَرَجِلِكَ وَشَارِكْهُمْ فِي الْأَمْوَالِ وَالْأَوْلَادِ وَعِدْهُمْ ۚ وَمَا يَعِدُهُمُ الشَّيْطَانُ إِلَّا غُرُورًا﴾[٢]. هذه هي الخطّة التي ينتهجها الشيطان، ويعمل أعوانه من الإنس والجنّ في إطارها، لكن من الواضح أنّ الله أيضًا له خطّته، وخطّته أتقن وأحكم؛ كما قال: ﴿وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ اللَّهُ ۖ وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَاكِرِينَ﴾[٣]، وقال: ﴿إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ ۚ قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا﴾[٤].

---

١. النّحل/ ٦٣
٢. الإسراء/ ٦٤
٣. الأنفال/ ٣٠
٤. الطّلاق/ ٣

الحاصل أنّ أكثر المسلمين، بسبب استهتارهم بالإسلام واهتمامهم المفرط ببعض المسلمين الأوائل، قد حسبوا أنّ يد الله مغلولة عن جعل خليفة في الأرض وممارسة حكمه فيها؛ مثل اليهود الذين قال الله تعالى فيهم: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ ۚ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا بِمَا قَالُوا ۘ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنْفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ﴾[١]؛ كما اعتقدوا أنّهم لإقامة الحكومة الإسلاميّة ليسوا محتاجين إلى الله، بل الله محتاج إليهم؛ مثل اليهود الذين قال الله تعالى فيهم: ﴿لَقَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَاءُ ۘ سَنَكْتُبُ مَا قَالُوا﴾[٢]، ومن ثمّ كلّما يُدعون إلى حاكميّة الله يقولون مغالطين أنّ وجود حاكم في الأرض ضروريّ؛ كأنّ الله لا يعلم هذه الضّرورة وهم يعلمونها؛ كما قال: ﴿قُلْ أَتُنَبِّئُونَ اللَّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِي السَّمَاوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ﴾[٣]، وقال: ﴿أَمْ تُنَبِّئُونَهُ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِي الْأَرْضِ أَمْ بِظَاهِرٍ مِنَ الْقَوْلِ﴾[٤]، في حين أنّه أعلم بضرورة وجود حاكم في الأرض دون أدنى شكّ، ولذلك قد جعل في الأرض حاكمًا! لكنّهم يتركون حاكمه في الأرض ويُقبلون على حكّامهم فيها؛ كأنّه لا يقدر على الحكم فيها وهم القادرون!

هكذا قد استبدل أكثر المسلمين حكمهم بحكم الله، وقبلوا ذلك كجزء من ثقافتهم الإسلاميّة، ورأوا أنّه من الضروريّ الدّفاع عنه لمشابهته عمل بعض المسلمين الأوائل، وزعموا أنّ أيّ تنقيح وإصلاح له استنادًا إلى اليقينيّات العقليّة والشّرعيّة يعني عدم احترام السّلف والخروج عن السّنّة والجماعة، في حين أنّه تبيّن ممّا مضى أنّ الحكم لله وحده، والنّاس ليسوا شركاءه فيه، والمسلم من يتّبع الإسلام لا المسلمين الأوائل، واتّباع الإسلام لا يعني عدم احترام السّلف ولا الخروج عن السّنّة والجماعة،

---

١. المائدة/ ٦٤
٢. آل عمران/ ١٨١
٣. يونس/ ١٨
٤. الرّعد/ ٣٣

ومن الواضح أنّهم لم يكونوا معصومين من الخطإ، ولم يدّعوا العصمة، ولم يسألوا المسلمين ترك الإسلام من أجل اتّباعهم، بل ربما لو كانوا اليوم وسمعوا تذكيري لرجعوا عن خطئهم؛ لأنّ كثيرًا منهم لم يكونوا يكرهون الأمر بالمعروف والنّهي عن المنكر، وكانوا يرجعون إلى الحقّ عندما يُذكَّرون به[١]، فأتباعهم أولى منهم بذلك.

٣. الاختلاط بالأمم والثقافات غير الإسلاميّة

سبب آخر لعدم إقامة الإسلام من بعد رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم اختلاط المسلمين بالأمم والثقافات غير الإسلاميّة، وهو سبب شائع لعدم إقامة الدّين من بعد الأنبياء؛ كما أنّه من بعد موسى عليه السّلام مثلًا، نسي أتباعه تعاليمه تدريجيًّا

---

١. مثال ذلك ما روي عن الحارث بن عميرة الزبيديّ -وهو رجل من التابعين من أهل الشام- أنّه عاد معاذ بن جبل عندما حضره الموت، فبكى، فقال معاذ: «مَا يُبْكِيكَ؟» قال: «أَبْكِي عَلَى الْعِلْمِ الَّذِي يُدْفَنُ مَعَكَ»، فقال: «إِنْ كُنْتَ طَالِبَ الْعِلْمِ لَا مَحَالَةَ فَاطْلُبْهُ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، وَمِنْ عُوَيْمِرٍ أَبِي الدَّرْدَاءِ، وَمِنْ سَلْمَانَ الْفَارِسِيِّ، وَإِيَّاكَ وَزَلَّةَ الْعَالِمِ»، قال: «وَكَيْفَ لِي أَنْ أَعْرِفَهَا؟» قال: «إِنَّ لِلْحَقِّ نُورًا يُعْرَفُ بِهِ»، فمات معاذ، وخرج الحارث يريد عبد اللّه بن مسعود بالكوفة، فانتهى إلى بابه، فإذا نفر من أصحابه يتحدّثون، فجرى بينهم الحديث حتّى قالوا: «يَا شَامِيُّ، أَمُؤْمِنٌ أَنْتَ؟» قال: «نَعَمْ»، قالوا: «فَمِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ أَنْتَ؟» قال: «إِنَّ لِي ذُنُوبًا وَمَا أَدْرِي مَا يَصْنَعُ اللَّهُ فِيهَا، وَلَوْ أَعْلَمُ أَنَّهَا غُفِرَتْ لِي لَأَنْبَأْتُكُمْ أَنِّي مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ»، فبينما هم كذلك إذ خرج عليهم عبد اللّه، فقالوا: «أَلَا تَعْجَبُ مِنْ أَخِينَا هَذَا الشَّامِيِّ؟! يَزْعُمُ أَنَّهُ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَزْعُمُ أَنَّهُ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ»! فقال عبد اللّه: «لَوْ قُلْتُ إِحْدَاهُمَا لَأَتْبَعْتُهَا الْأُخْرَى»، فقال الحارث: «إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ، صَلَّى اللَّهُ عَلَى مُعَاذٍ»، قال: «وَيْحَكَ، وَمَنْ مُعَاذٌ؟» قال: «مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ»، قال: «وَمَا ذَاكَ؟» قال: «قَالَ: إِيَّاكَ وَزَلَّةَ الْعَالِمِ، فَأَحْلِفُ بِاللَّهِ أَنَّهَا مِنْكَ لَزَلَّةٌ يَا ابْنَ مَسْعُودٍ، وَمَا الْإِيمَانُ إِلَّا أَنَّا نُؤْمِنُ بِاللَّهِ، وَمَلَائِكَتِهِ، وَكُتُبِهِ، وَرُسُلِهِ، وَالْيَوْمِ الآخِرِ، وَالْجَنَّةِ، وَالنَّارِ، وَالْبَعْثِ، وَالْمِيزَانِ، وَلَنَا ذُنُوبٌ مَا نَدْرِي مَا يَصْنَعُ اللَّهُ فِيهَا، فَلَوْ أَنَّا نَعْلَمُ أَنَّهَا غُفِرَتْ لَقُلْنَا: إِنَّا مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ»، فقال عبد اللّه: «صَدَقْتَ وَاللَّهِ، إِنْ كَانَتْ مِنِّي لَزَلَّةٌ، صَدَقْتَ وَاللَّهِ، إِنْ كَانَتْ مِنِّي لَزَلَّةٌ» (مصنّف ابن أبي شيبة، ج٦، ص١٦١؛ مسند البزار، ج٧، ص١١٤؛ تهذيب الآثار للطبريّ [مسند ابن عباس]، ج٢، ص٦٦١؛ المستدرك على الصحيحين للحاكم، ج٤، ص٤٦٦). هكذا كان خُلُق كثير منهم، وكانوا يوصون أتباعهم، فيقولون: «اتَّقُوا زَلَّةَ الْعَالِمِ، وَانْتَظِرُوا فَيْئَتَهُ»، أي رجوعه إلى الحقّ إذا تبيّن له (انظر: الزهد والرقائق لابن المبارك، ص٥٠٨؛ الزهد لأبي داود، ص١٧٧؛ السنن الكبرى للبيهقيّ، ج١٠، ص٣٥٦).

وخالطوا الأقوام الكافرة، وبمرور الوقت تأثّروا بثقافتهم الكفريّة، وأوصلوا الأمر إلى حدّ عبدوا فيه آلهتهم، وفي زمن إلياس النّبيّ عليه السّلام سجدوا لبعل صنم الكنعانيّين؛ كما قال الله تعالى حكاية عنه لقومه: ﴿أَتَدْعُونَ بَعْلًا وَتَذَرُونَ أَحْسَنَ الْخَالِقِينَ﴾[١]. كذلك أتباع عيسى عليه السّلام من بعده، بدافع التخلّص من عذاب الرّوم والحصول على دعمهم، وتحت تأثير تعاليم بولس، الذي كان يهوديًّا ضدًّا للمسيح، نسوا تعاليمه، واقتربوا من الرّوم الوثنيّين، وتأثّروا بأفكارهم الشّركيّة، واستبدلوا تثليثهم بتوحيد عيسى عليه السّلام. كذلك أتباع محمّد صلّى الله عليه وآله وسلّم من بعده، ساروا على نهج الماضين[٢]، وبعد فتوحاتهم في أراضي الكافرين، اختلطوا بالأقوام المشركة والكتابيّة، وتأثّروا بثقافتهم ونسوا حظًّا من الثّقافة الإسلاميّة. بالإضافة إلى ذلك، فإنّ المشركين والكتابيّين الذين أسلموا تحت تأثير دعوة المسلمين أو حروبهم، لم يقدروا أبدًا على التخلّي عن جميع عقائدهم وأعمالهم السّابقة، واحتفظوا بشيء منها، ونقلوه إلى الأجيال التالية قصدًا أو دون قصد[٣].

---

١. الصّافّات/ ١٢٥

٢. كما كان أخبرهم عن ذلك من قبل، فقال لهم: «لَتَتَّبِعُنَّ سُنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ بَاعًا بِبَاعٍ، وَذِرَاعًا بِذِرَاعٍ، وَشِبْرًا بِشِبْرٍ، حَتَّى لَوْ دَخَلُوا جُحْرَ ضَبٍّ لَدَخَلْتُمُوهُ»، قالوا: «يَا رَسُولَ اللَّهِ، الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى؟» قال: «فَمَنْ؟!» (مسند أحمد، ج١٥، ص٥٠٨؛ صحيح البخاريّ، ج٤، ص١٦٩؛ صحيح مسلم، ج٨، ص٥٧؛ سنن ابن ماجه، ج٢، ص١٣٢٢؛ سنن الترمذيّ، ج٤، ص٤٧٥).

٣. كما روي عن رسول اللّه صلّى اللّه عليه وآله وسلّم أنّه قال إنذارًا للمسلمين: «لَمْ يَزَلْ أَمْرُ بَنِي إِسْرَائِيلَ مُسْتَقِيمًا -أَوْ قَالَ: مُعْتَدِلًا- حَتَّى نَشَأَ فِيهِمْ أَبْنَاءُ سَبَايَا الْأُمَمِ الَّتِي سَبَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ مِنْ غَيْرِهِمْ، فَقَالُوا فِيهِمْ بِالرَّأْيِ، فَأَضَلُّوهُمْ» (سنن ابن ماجه، ج١، ص٢١؛ مسند البزار، ج٦، ص٤٠٢؛ سنن الدارقطنيّ، ج٥، ص٢٥٧؛ الفقيه والمتفقّه للخطيب البغداديّ، ج١، ص٤٥١)، وروي أنّ سفيان الثوريّ كان إذا رأى هؤلاء النبط يكتبون العلم يتغيّر وجهه، فسُئل عن ذلك، فقال: «كَانَ الْعِلْمُ فِي الْعَرَبِ وَفِي سَادَةِ النَّاسِ، فَإِذَا خَرَجَ عَنْهُمْ وَصَارَ إِلَى هَؤُلَاءِ يَعْنِي النَّبَطَ وَالسَّفِلَةَ غُيِّرَ الدِّينُ» (جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البرّ، ج١، ص٦٢٠؛ الحوادث والبدع للطرطوشيّ، ص٨١).

بالإضافة إلى ذلك، فإنّ الذين أسلموا حديثًا، وما برحوا متأثّرين بعقائدهم وأعمالهم السّابقة، تسلّلوا إلى حكومة المسلمين في عهد عمر وعثمان، وكذلك الحكّام الأمويّين والعبّاسيّين، وخلّطوا عقائدهم وأعمالهم بعقائدهم وأعمالهم؛ بحيث أنّ كتب الحديث للمسلمين امتلأت بقصص اليهود والنّصارى وأساطيرهم، وأصبحت رواياتهم الخاطئة والكاذبة عن التوراة والإنجيل أساسًا لتفسير القرآن، بل تجاوز الأمر إلى أن دخلت آراؤهم المعادية للإسلام في أهمّ كتب المسلمين، وأصبحت أساسًا لمعرفتهم بالإسلام؛ كما دخلت في صحيح البخاري روايات من اليهود تتوافق مع عقائدهم وتتعارض مع عقائد المسلمين بشكل واضح؛ فعلى سبيل المثال، دخلت فيه رواية تزعم أنّ يهوديًّا أعلم رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم بوجود أصابع لله، فأثار تصديقه وإعجابه[١]، في حين أنّ رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم كان أعلم بالله من ذلك اليهوديّ بلا شكّ، ولم يصدّق ولم يستحسن أبدًا وجود أصابع لله، بل جاء في أصل الرّواية أنّه بعد سماع قول اليهوديّ قال: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ﴾[٢]، وهذا ظاهر في تكذيب قوله! بالإضافة إلى ذلك، دخلت فيه روايات غريبة تزعم أنّ رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم لم يكن أفضل من أنبياء اليهود، بل كان موسى عليه السّلام وحتّى يونس بن متّى عليه السّلام أفضل منه، ومن فضّله عليهم فقد كذب[٣]،

---

١ . صحيح البخاريّ، ج٩، ص١٤٨: «جَاءَ حَبْرٌ مِنَ الْيَهُودِ، فَقَالَ: إِنَّهُ إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ جَعَلَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ عَلَى إِصْبَعٍ، وَالْأَرَضِينَ عَلَى إِصْبَعٍ، وَالْمَاءَ وَالثَّرَى عَلَى إِصْبَعٍ، وَالْخَلَائِقَ عَلَى إِصْبَعٍ، ثُمَّ يَهُزُّهُنَّ، ثُمَّ يَقُولُ: أَنَا الْمَلِكُ أَنَا الْمَلِكُ، فَلَقَدْ رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَضْحَكُ حَتَّى بَدَتْ نَوَاجِذُهُ تَعَجُّبًا وَتَصْدِيقًا لِقَوْلِهِ، ثُمَّ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿يُشْرِكُونَ﴾»!

٢ . الأنعام/ ٩١

٣ . صحيح البخاريّ (ج٣، ص١٢٠)، عن أبي هريرة قال: «اسْتَبَّ رَجُلَانِ رَجُلٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَرَجُلٌ مِنَ الْيَهُودِ، قَالَ الْمُسْلِمُ: وَالَّذِي اصْطَفَى مُحَمَّدًا عَلَى الْعَالَمِينَ، فَقَالَ الْيَهُودِيُّ: وَالَّذِي اصْطَفَى مُوسَى عَلَى الْعَالَمِينَ، فَرَفَعَ الْمُسْلِمُ يَدَهُ عِنْدَ ذَلِكَ، فَلَطَمَ وَجْهَ الْيَهُودِيِّ، فَذَهَبَ الْيَهُودِيُّ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَأَخْبَرَهُ بِمَا كَانَ مِنْ أَمْرِهِ، وَأَمْرِ الْمُسْلِمِ، ←

في حين أنّ جميع المسلمين يفضّلونه على جميع الأنبياء السّابقين كما هو واضح؛ لأنّ أفضليّته من مسلّمات الإسلام، وربما من ضروريّاته؛ كما استفاض عنه أنّه اعتبر نفسه «سَيِّدَ وُلْدِ آدَمَ»[١]، وقال لو كان موسى عليه السّلام حيًّا ما وسعه إلّا اتّباعه![٢] لذلك، ليس من الواضح أنّ هذا الفريق من أهل الحديث، إن كانوا يعتقدون حقًّا أنّ موسى عليه السّلام خير من محمّد صلّى الله عليه وآله وسلّم، فلماذا لم يدخلوا شريعة موسى عليه السّلام بدلًا من شريعة محمّد صلّى الله عليه وآله وسلّم ولم يتّبعوا التوراة بدلًا من القرآن؟! مع أنّهم كانوا يفعلون ذلك في الممارسة العمليّة، إذ كانوا يصدّقون التعاليم اليهوديّة ويروّجونها، ويفسّرون القرآن وفقًا لما ينقل اليهود عن التوراة،

فَدَعَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْمُسْلِمَ، فَسَأَلَهُ عَنْ ذَلِكَ، فَأَخْبَرَهُ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: لَا تُخَيِّرُونِي عَلَى مُوسَى، فَإِنَّ النَّاسَ يَصْعَقُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَأَصْعَقُ مَعَهُمْ، فَأَكُونُ أَوَّلَ مَنْ يُفِيقُ، فَإِذَا مُوسَى بَاطِشٌ جَانِبَ الْعَرْشِ، فَلَا أَدْرِي أَكَانَ فِيمَنْ صَعِقَ فَأَفَاقَ قَبْلِي، أَوْ كَانَ مِمَّنِ اسْتَثْنَى اللَّهُ»! صحيح البخاريّ (ج٦، ص٥٠)، عن أبي هريرة، عن النّبيّ صلّى اللّه عليه وسلّم قال: «مَنْ قَالَ أَنَا خَيْرٌ مِنْ يُونُسَ بْنِ مَتَّى فَقَدْ كَذَبَ»!

١ . انظر: مسند أبي داود الطيالسيّ، ج٤، ص٤٣٠؛ مصنّف عبد الرزاق، ج٣، ص١٨٣؛ الطبقات الكبرى لابن سعد، ج١، ص٤؛ مصنّف ابن أبي شيبة، ج٦، ص٣٠٨ و٣١٧؛ مسند إسحاق بن راهويه، ج١، ص٢٢٧؛ مسند أحمد، ج٤، ص٣٣٠، ج١٦، ص٥٧٠، ج١٧، ص١٠، ج٣٨، ص٣٢٩؛ التاريخ الكبير للبخاريّ، ج٩، ص٢٣٣؛ صحيح مسلم، ج٧، ص٥٩؛ سنن ابن ماجه، ج٢، ص١٤٤٠؛ سنن أبي داود، ج٤، ص٢١٨؛ سنن الترمذيّ، ج٥، ص٣٠٨؛ المستدرك على الصحيحين للحاكم، ج٢، ص٦٦٠.

٢ . انظر: مصنّف ابن أبي شيبة، ج٥، ص٣١٢؛ مسند أحمد، ج٢٢، ص٤٦٨؛ مسند أبي يعلى، ج٤، ص١٠٢؛ تفسير الثعلبيّ، ج٢، ص١٢٧؛ دلائل النبوة لأبي نعيم الأصبهانيّ، ص٤٦؛ فضائل القرآن للمستغفريّ، ج١، ص٢٧٩؛ شعب الإيمان للبيهقيّ، ج١، ص٢٠٠؛ جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البرّ، ج٢، ص٨٠٦؛ ويوجد بمعناه في: مصنّف عبد الرزاق، ج٦، ص١١٣؛ الطبقات الكبرى لابن سعد، ج٤، ص٣٠١؛ الطبقات لخليفة بن خياط، ص١٧٥؛ مسند الدارميّ، ج١، ص٤٠٣؛ فضائل القرآن لابن الضريس، ص٥٥؛ معجم الصحابة للبغويّ، ج٤، ص٧٥؛ معجم الصحابة لابن قانع، ج٢، ص٩١؛ معرفة الصحابة لأبي نعيم الأصبهانيّ، ج٣، ص١٦٠١.

بل كان كثير منهم يدّعون أنّ الله في الآية ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾[١] قد أمر بطلب العلم من أهل الكتاب[٢]، في حين أنّ هذا وهم باطل وافتراء خطير؛ لأنّ الله قد اتّهم أهل الكتاب مرارًا بكتمان الحقّ ولبسه بالباطل[٣]، وأخبر عن كذبهم عليه وتحريفهم الكتاب[٤]، وحذّر من اتّخاذهم أولياء واتّباع ملّتهم[٥]، وعلى هذا فمن المستحيل أن كان قد أمر بطلب العلم منهم. بل لعلّ مراده بـ«الذكر» في هذه الآية رسوله؛ كما سمّاه «ذكرًا» بصراحة فقال: ﴿قَدْ أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكُمْ ذِكْرًا ۝ رَسُولًا يَتْلُو عَلَيْكُمْ آيَاتِ اللَّهِ مُبَيِّنَاتٍ﴾[٦]، وعلى هذا فليس «أهل الذكر» إلّا أهل رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم، الذين أخبر الله بصراحة عن تطهيرهم الكامل، وأكّد رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم أشدّ تأكيد على ضرورة التمسّك بهم إلى جانب القرآن، وهذا قول راجح يُروى عن عليّ بن أبي طالب[٧] وأبي جعفر الباقر[٨]، لكن يبدو أنّ الذين نشؤوا في المدرسة الأمويّة، يفضّلون اتّباع اليهود والنّصارى على اتّباع أهل بيت نبيّهم، ويفرّون إلى الكفر مخافة التشيّع!

---

١ . النّحل/ ٤٣؛ الأنبياء/ ٧

٢ . انظر: تفسير الطبريّ، ج١٧، ص٢٠٨؛ معاني القرآن وإعرابه للزجاج، ج٣، ص٢٠٠؛ معاني القرآن للنحاس، ج٤، ص٦٨؛ تفسير القرآن العزيز لابن أبي زمنين، ج٢، ص٤٠٤؛ تفسير الثعلبيّ، ج٦، ص١٨ و٢٧٠؛ المفردات للراغب الأصفهانيّ، ص٣٢٨؛ وغيرها من المصادر.

٣ . كما قال تعالى: ﴿وَإِنَّ فَرِيقًا مِنْهُمْ لَيَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ (البقرة/ ١٤٦).

٤ . كما قال تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ لِيَشْتَرُوا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا ۖ فَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا يَكْسِبُونَ﴾ (البقرة/ ٧٩).

٥ . كما قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى أَوْلِيَاءَ ۘ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ ۚ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ ۗ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ (المائدة/ ٥١).

٦ . الطّلاق/ ١٠-١١

٧ . انظر: تفسير الطبريّ، ج١٨، ص٤١٤؛ تفسير الثعلبيّ، ج٦، ص٢٧٠؛ الهداية إلى بلوغ النهاية لمكي بن أبي طالب، ج٧، ص٤٧٣١؛ تفسير القرطبيّ، ج١١، ص٢٧٢.

٨ . انظر: تفسير الطبريّ، ج١٧، ص٢٠٩؛ إكمال تهذيب الكمال لمُغَلْطاي بن قَلِيج، ج٦، ص٢٢؛ تفسير ابن كثير، ج٤، ص٤٩٢.

مع أنّ اتّباع أهل بيت النّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم مبنيّ -كما تبيّن- على نصوص قرآنيّة وسنّيّة قطعيّة، ولذلك لا يُعتبر التشيّع بمعنى مذهب من المذاهب، بل هو من مقتضيات الإسلام الخالص والكامل، كإقامة الصّلاة وإيتاء الزكاة.

على أيّ حال، فإنّ دور أهل الكتاب في تشكيل ثقافة المسلمين، سواء في مجال السّياسة من خلال نفوذ رجال منهم مثل آل برمك، الذين كان لهم خلفيّة مجوسيّة، في نظام الحكم الأمويّ والعبّاسيّ، وتقلّدهم مناصب مهمّة جدًّا مثل الوزارة، أو في مجال العقيدة والعمل من خلال نفوذ رجال منهم مثل كعب الأحبار، الذي كان له خلفيّة يهوديّة، بين أهل الحديث، كان بارزًا ومهمًّا. مع ذلك، فإنّ دور أهل الكتاب في تشكيل ثقافة المسلمين لم يكن قطّ أكثر بروزًا وأهمّيّة ممّا كان عليه في القرنين الأخيرين؛ لأنّهم من خلال تفكيك حكومة المسلمين المتمركزة بعد الحرب العالميّة الأولى، والنفوذ الواسع والعميق في الأراضي الإسلاميّة باسم «الاستعمار»، فتحوا على المسلمين صفحة جديدة ومتميّزة من الثّقافة غيّرت روحهم ورؤيتهم للعالم. إنّ الموجة التي تكوّنت في غرب العالم على أساس الثّقافة الإلحاديّة ووفق احتياجات الكفّار وأهدافهم، جعلت المسلمين، بعد دخولها بلاد الإسلام، يواجهون صراعًا حادًّا بين الأصالة والحداثة. كان سبب هذا الصّراع الحادّ أنّ الحداثة الوليدة لم تكن نابعة من داخل المسلمين تلبيةً لحاجاتهم الطبيعيّة والتدريجيّة، بل جاءت من خارجهم نتيجةً لأفعال قهريّة ومفاجئة من الكفّار، ومن ثمّ لم يكن من الممكن أن تنسجم مع هويّتهم الثقافيّة بالكامل. كان المسلمون بحاجة إلى حداثة تكون مصنوعةً بأيديهم، وبالتّبع متناسبةً مع ثقافتهم الإسلاميّة، ولكنّهم فقدوا فرصتها عندما وطأت أقدام الكفّار أراضيهم، ومنذ ذلك الحين أصبحوا مستهلكين لمنتجات الكفّار؛ بحيث أنّ حياتهم الآن، تتأثّر بثقافة الكفّار أكثر ممّا تتأثّر بالإسلام، وأشدّهم ولاء للإسلام هم الذين يحاولون بشكل سلبيّ إعداد غطاء إسلاميّ للواردات الثقافيّة الغربيّة.

في حين أنّه كان من الواجب عليهم منذ البداية الوقوف في وجه المستعمرين وعدم السّماح لهم بالسّيطرة على الأراضي الإسلاميّة، لكي لا تنتشر ثقافتهم بينهم ولا تتفشّى أمراضهم في أراضيهم؛ كما قال الله لمنع سيطرة الكفّار على المسلمين: ﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾[1]؛ بمعنى أنّه لم يشرّع في الإسلام شيئًا يؤدّي إلى سيطرة الكفّار على المسلمين، وكلّ ما يؤدّي إلى سيطرتهم على الأراضي الإسلاميّة فهو حرام. كما كان من الواجب عليهم قبل ذلك بوقت طويل، عندما كان الكفّار الغربيّون مشتغلين بالثورة الصّناعيّة والتأهّب لمهاجمة الشّرق، أن يوفّروا الوسائل السّياسيّة والاقتصاديّة اللازمة لمواجهتهم، ويمنعوا أو يدفعوا هجومهم بهذه الطريقة. لكنّهم في الوقت الذي كان أعداء الإسلام يجهّزون فيه الجيوش لغزو أراضيهم، كانوا مشتغلين بالتنازع بينهم على المُلك والتجادل في المسح والغَسل، ولذلك هُزموا بكلّ سهولة من قبل جيوش الكفر، واستسلموا لثقافتهم غير الإسلاميّة.

ليس هناك أدنى شكّ في أنّ الأمراض الشائعة بين المسلمين، مثل النّزعة الاستهلاكيّة والتنعّميّة والقوميّة والدّيمقراطيّة، لها أصل غربيّ تمامًا، وقد نشأت من الثّقافة التي تحكم عالم الكفر. بالإضافة إلى أنّ الكفّار بعد هيمنتهم على المسلمين، قسّموا أراضيهم حسب رغباتهم ومصالحهم البعيدة المدى، ورسموا بينهم خطوطًا خياليّة تسمّى الحدود دون مراعاة لمصالح السّكّان المسلمين، وبهذه الطريقة سلبوا منهم الشعور بالوحدة، وحوّلوا اتّحادهم إلى حلم بعيد المنال. إنّ مراجعة خريطة الأراضي الإسلاميّة وتاريخها تكشف أنّ معظم هذه الخطوط الحدوديّة بين المسلمين قد رسمها الكفّار الغربيّون مباشرة لتأمين مصالحهم الأحادية الجانب، ولم يكن لها أساس في العقل أو الشّرع، ولم تجلب أيّ خير للمسلمين. مع ذلك، فإنّ العجب كلّ العجب من المسلمين الذين يسمّون هذه الخطوط الخياليّة وطنهم، ويعتبرونها مقدّسة وممثّلة لهويّتهم! بل يحاول بعضهم فصل هذه القطع الصّغيرة المتبقّية بعضها عن بعض، وتقسيمها إلى قطع أصغر؛

---

١. النّساء/ ١٤١

لأنّهم بسبب ضيق أفقهم ونزعتهم الاستئثاريّة، لا يستطيعون العيش معًا في مكان واحد، وكلّ طائفة منهم تودّ أن تعلن شارعها وحارتها دولة مستقلّة! في حين أنّه من المسلّم به أنّ الله لم يخلق الأرض دولًا مختلفة، بل خلقها كيانًا واحدًا يكمّل بعضه بعضًا، ويؤدّي بكامله إلى توفير احتياجات الإنسان وتحقيق سعادته في ضوء العدل، وفي حالة التفكّك يبقى غير مكتمل وغير متناسب. لذلك، فإنّ الحدود المزعومة ليس لها وجود في أرض الواقع، وإنّما توجد في أذهان المعتبرين لها، وهي غير مفيدة البتّة، بل ضارّة جدًّا؛ لأنّها تؤدّي فقط إلى انفصال المسلمين بعضهم عن بعض وضعفهم وانحطاطهم، وتقلّل قدرتهم على مقاومة الكفّار. لذلك، فإنّ الكفّار الغربيّين الذين قد رسموا هذه الحدود للمسلمين ويحرّضونهم على صيانتها، هم أنفسهم يزيلون الحدود من بينهم ويتّحدون بعضهم مع بعض، وهكذا تتقلّص أراضي الإسلام يومًا بعد يوم، وتتّسع أراضي الكفر يومًا بعد يوم!

في هذه الحال، فإنّ السّبيل الوحيد لنجاة المسلمين هو كسر الاعتماد على الكفّار وكسب الاستقلال الثقافيّ والاقتصاديّ، وهو أمر لا يمكن تحقيقه إلّا بإزالة الحدود المصطنعة والتوحّد بينهم تحت راية خليفة الله في الأرض؛ لأنّه إذا كان الكفّار متّحدين فيما بينهم، فإنّ المسلمين المتشتّتين لا يقدرون على مقاومتهم، وهذا قانون طبيعيّ من قوانين الله. لذلك، فإنّ إنشاء دولة إسلاميّة شاملة من خلال دمج كلّ بلاد المسلمين فيها، تحت راية الحاكم الذي سمّاه الله وعيّنه، هو السّبيل الوحيد لنجاح المسلمين وسيطرتهم على العالم. بالرّغم من أنّه يمكن قبل ذلك النّظر في طرق أقصر، مثل تشكيل اتّحاد من الدّول الإسلاميّة بعملة واحدة وجيش واحد، كمقدّمة لتأسيس الحكومة الإسلاميّة الواحدة؛ لأنّ الانتقال المباشر للمسلمين من المرحلة الحاليّة إلى المرحلة المثاليّة، حتّى في ظلّ ثورة عامّة في البلاد الإسلاميّة مثل الثورة المعروفة باسم «الربيع العربيّ» التي حدثت مؤخّرًا في بعض الدّول العربيّة، هو أمر بالغ الصّعوبة.

لذلك، يبدو أكثر عمليّة أن يُنشأ في المقام الأوّل اتّحاد كبير مثل الاتّحاد الأوروبيّ، مع عضويّة جميع الدّول الإسلاميّة ووضع حدود مفتوحة وعملة مشتركة وجيش مشترك، ويُنشأ في المقام الثاني اتّحاد أعمق بينهم في شكل دولة إسلاميّة شاملة تقوم على اتّباع خليفة الله في الأرض. هذا بلا ريب سبيل خلاص المسلمين ونيلهم سعادة الدّنيا والآخرة.

٤. رواج النّزعة الحديثيّة

سبب آخر لعدم إقامة الإسلام بعد رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم ما راج بعده من النّزعة الحديثيّة. المراد بالنّزعة الحديثيّة بناء العقائد والأعمال على أقوال وأفعال تُنسب إلى رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم بصورة غير متواترة، بواسطة رجال يُحتمل كذبهم أو خطؤهم أو نسيانهم، ومن ثمّ ليست صحّتها قطعيّة؛ إذ من المحسوس أنّ خبر واحد غير معصوم، وإن كان ظاهره الصّدق، يمكن أن يكون غير صحيح؛ بالنّظر إلى أنّه لا يحصل عادةً علم قطعيّ بأنّ الرّجل كان صادقًا فيما سلف؛ بغضّ النّظر عن حقيقة أنّ كونه صادقًا فيما سلف لا يعني أنّه صادق فيما يستقبل؛ بغضّ النّظر عن حقيقة أنّ كونه صادقًا فيما سلف وفيما يستقبل لا يمنعه من النسيان والخطإ[1].

---

١. مثال ذلك ما روي من أنّ الزبير سمع رجلًا يحدّث عن رسول اللّه صلّى اللّه عليه وآله وسلّم، فاستمع حتّى إذا قضى الرّجل حديثه، قال: «أَنْتَ سَمِعْتَ هَذَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ؟» قال الرّجل: «نَعَمْ»، قال الزبير: «هَذَا وَأَشْبَاهُهُ مِمَّا يَمْنَعُنَا أَنْ نُحَدِّثَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، قَدْ لَعَمْرِي سَمِعْتَ هَذَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ وَأَنَا يَوْمَئِذٍ حَاضِرٌ، وَلَكِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ابْتَدَأَ هَذَا الْحَدِيثَ فَحَدَّثَنَا عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ، فَجِئْتَ أَنْتَ يَوْمَئِذٍ بَعْدَ مَا مَضَى صَدْرُ الْحَدِيثِ وَذِكْرُ الرَّجُلِ الَّذِي مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ، فَظَنَنْتَ أَنَّهُ مِنْ حَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ» (قبول الأخبار ومعرفة الرجال للكعبيّ، ج١، ص٤٥؛ المدخل إلى علم السنن للبيهقيّ، ج١، ص٣٣٠)، وروي أنّ عائشة سمعت بحديث أبي هريرة أنّ رسول اللّه صلّى اللّه عليه وآله وسلّم قال: «الشُّؤْمُ فِي ثَلَاثٍ: فِي الْمَرْأَةِ، وَالْفَرَسِ، وَالدَّارِ»، فغضبت غضبًا شديدًا، وقالت: «وَاللَّهِ مَا هَكَذَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، إِنَّمَا قَالَ: أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ كَانُوا يَقُولُونَ: الشُّؤْمُ فِي ثَلَاثٍ: فِي الْمَرْأَةِ، وَالْفَرَسِ، وَالدَّارِ» ←

بالإضافة إلى أنّ الاختلاف بين خبر الواحد والواقع، خاصّة في الحالات التي بينهما بون زمنيّ كبير، هو أمر شائع وغالب؛ إلى حدّ أنّه لا يكاد يوجد خبر واحد يطابق الواقع بالكامل؛ كما قال الله تعالى: ﴿وَقَالُوا آمَنَّا بِهِ وَأَنَّى لَهُمُ التَّنَاوُشُ مِنْ مَكَانٍ بَعِيدٍ﴾[١]. بهذا يتّضح أنّ أخبار الآحاد لا توجب اليقين، بل في أحسن حالة ممكنة توجب الظنّ، وهذا أمر متّفق عليه بين أهل النّظر من المسلمين[٢]، بل العقلاء كافّة[٣].

(انظر: مسند أحمد، ج٤٣، ص١٩٧؛ شرح مشكل الآثار للطحاويّ، ج٢، ص٢٥١)، فظهر أنّ أبا هريرة أخطأ في الحديث، وروي أنّها سمعت بحديث عمر وابنه عبد الله أنّ رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم قال: «إِنَّ الْمَيِّتَ لَيُعَذَّبُ بِبُكَاءِ أَهْلِهِ»، فأنكرت ذلك، وقالت: «إِنَّكُمْ لَتُحَدِّثُونِي عَنْ غَيْرِ كَاذِبَيْنِ وَلَا مُكَذَّبَيْنِ، وَلَكِنَّ السَّمْعَ يُخْطِئُ» (صحيح مسلم، ج٣، ص٤٣)، وفي رواية أخرى، قالت: «يَغْفِرُ اللَّهُ لِأَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ -يَعْنِي ابْنَ عُمَرَ- أَمَا إِنَّهُ لَمْ يَكْذِبْ، وَلَكِنَّهُ نَسِيَ أَوْ أَخْطَأَ، إِنَّمَا مَرَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ بِيَهُودِيَّةٍ يَبْكِي عَلَيْهَا أَهْلُهَا، فَقَالَ: إِنَّكُمْ لَتَبْكُونَ عَلَيْهَا، وَإِنَّهَا لَتُعَذَّبُ فِي قَبْرِهَا» (موطأ مالك [رواية يحيى]، ج١، ص٢٣٤)، والأمثلة في هذا الباب كثيرة، وقد ذكر جملة منها الكعبيّ (ت٣١٩هـ) في «قبول الأخبار»، في «باب ما رووه في فساد كثير من حديثهم وتعمّد جماعة منهم الكذب فيه» (ج١، ص٧٦)، و«باب ما رووه ممّا الغلط فيه ظاهر جدًّا لا يدفعونه ولا يشكّون فيه» (ج١، ص١٣٣)، فراجع.

١. سبأ/ ٥٢

٢. كما قال ابن القصّار (ت٣٩٧هـ): «مَذْهَبُ مَالِكٍ أَنَّ خَبَرَ الْوَاحِدِ الْعَدْلِ يُوجِبُ الْعَمَلَ دُونَ الْقَطْعِ عَلَى عَيْنِهِ، وَبِهِ قَالَ جَمِيعُ الْفُقَهَاءِ» (المقدّمة في الأصول لابن القصّار، ص٢٦)، وقال الباقلانيّ (ت٤٠٣هـ): «إِنَّ الْفُقَهَاءَ وَالْمُتَكَلِّمِينَ قَدْ تَوَاضَعُوا عَلَى تَسْمِيَةِ كُلِّ خَبَرٍ قَصُرَ عَنْ إِيجَابِ الْعِلْمِ بِأَنَّهُ خَبَرُ وَاحِدٍ، وَهَذَا الْخَبَرُ لَا يُوجِبُ الْعِلْمَ» (تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل للباقلانيّ، ص٤٤١)، وقال ابن حزم (ت٤٥٦هـ): «قَالَ الْحَنَفِيُّونَ وَالشَّافِعِيُّونَ وَجُمْهُورُ الْمَالِكِيِّينَ وَجَمِيعُ الْمُعْتَزِلَةِ وَالْخَوَارِجِ أَنَّ خَبَرَ الْوَاحِدِ لَا يُوجِبُ الْعِلْمَ، وَمَعْنَى هَذَا عِنْدَ جَمِيعِهِمْ أَنَّهُ قَدْ يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ كَذِبًا أَوْ مَوْهُومًا فِيهِ، وَاتَّفَقُوا كُلُّهُمْ فِي هَذَا» (الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم، ج١، ص١١٩)، وقال النوويّ (ت٦٧٦هـ): «الَّذِي عَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْمُسْلِمِينَ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ فَمَنْ بَعْدَهُمْ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ وَالْفُقَهَاءِ وَأَصْحَابِ الْأُصُولِ أَنَّ خَبَرَ الْوَاحِدِ الثِّقَةِ يُفِيدُ الظَّنَّ وَلَا يُفِيدُ الْعِلْمَ» (شرح صحيح مسلم للنوويّ، ج١، ص١٣١).

٣. لأنّه أمر محسوس لا يتّبع الأديان والمذاهب؛ كما قال الجوينيّ (ت٤٧٨هـ) في الردّ على المنكرين لذلك: «هَذَا خِزْيٌ لَا يَخْفَى مُدْرَكُهُ عَلَى ذِي لُبٍّ» (البرهان في أصول الفقه للجوينيّ، ج١، ص٢٣١)، وقال الغزاليّ (ت٥٠٥هـ): «خَبَرُ الْوَاحِدِ لَا يُفِيدُ الْعِلْمَ، وَهُوَ مَعْلُومٌ بِالضَّرُورَةِ،

في حين أنّ الظنّ لا يصلح لأن يكون أساس عقيدة المسلمين وعملهم، والإسلام مبنيّ على اليقين فقط؛ كما قال الله مرارًا وصراحة: ﴿إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا﴾[١]، ومن الواضح أنّ هذه قاعدة حقيقيّة بمعنى خبر عن الواقع، ومن ثمّ لا تقبل تخصيصًا اعتباريًّا؛ كما أنّ سياقها لا يتحمّل التخصيص؛ لأنّ الظنّ، بمقتضى وجود احتمال الخلاف في طبيعته، ليس حجّة في الواقع، واعتبار الحجّيّة لشيء ليس حجّة في الواقع عديم الجدوى، كاعتبار المحرقيّة للثّلج؛ بالنّظر إلى أنّه ليس بين العقل والشّرع تعارض، واعتبارات الحكيم موافقة للواقع، بل اعتبار ما هو مخالف للواقع يُعتبر كذبًا، كاعتبار الظّلمة للنّهار والضياء للّيل، والكذب محال على الله؛ كما قال: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ حَدِيثًا﴾[٢]. بالإضافة إلى ذلك، فإنّ الشّرع له صلاحيّة جعل ما رفعه هو، دون جعل ما رفعه العقل؛ لأنّ جعل ما رُفع بسبب إنّما يكون معقولًا بالسّبب نفسه، دون سبب آخر؛ كما ليس من المناسب عند العقلاء تخصيص حكم أصدره حاكم إلّا من قبل الحاكم نفسه، وتخصيصه من قبل حاكم آخر أمر غير مقبول. هذا في حين أنّ العقل هو الذي رفع حجّيّة الظنّ على الإطلاق؛ لأنّ عدم حجّيّته يعني عدم كاشفيّته عن الواقع، وهذا من القضايا العقليّة الحقيقيّة، وليس له قابليّة الاعتبار حتّى يكون في متناول الشّرع، ولذلك لا يستطيع الشّرع التدخّل والتصرّف فيه.

فَإِنَّا لَا نُصَدِّقُ بِكُلِّ مَا نَسْمَعُ، وَلَوْ صَدَّقْنَا وَقَدَّرْنَا تَعَارُضَ خَبَرَيْنِ فَكَيْفَ نُصَدِّقُ بِالضِّدَّيْنِ؟!» (المستصفى للغزاليّ، ص١١٦)، وقال ابن العربيّ (ت٥٤٣هـ): «إِنَّا بِالضَّرُورَةِ نَعْلَمُ امْتِنَاعَ حُصُولِ الْعِلْمِ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ وَجَوَازَ تَطَرُّقِ الْكَذِبِ وَالسَّهْوِ عَلَيْهِ» (المحصول لابن العربيّ، ص١١٦)، وقال النوويّ (ت٦٧٦هـ): «أَمَّا مَنْ قَالَ (خَبَرُ الْوَاحِدِ) يُوجِبُ الْعِلْمَ فَهُوَ مُكَابِرٌ لِلْحِسِّ» (شرح صحيح مسلم للنوويّ، ج١، ص١٣٢)، وقال التفتازانيّ (ت٧٩٣هـ): «الْعَقْلُ شَاهِدٌ بِأَنَّ خَبَرَ الْوَاحِدِ الْعَدْلِ لَا يُوجِبُ الْيَقِينَ، وَأَنَّ احْتِمَالَ الْكَذِبِ قَائِمٌ، وَإِنْ كَانَ مَرْجُوحًا وَإِلَّا لَزِمَ الْقَطْعُ بِالنَّقِيضَيْنِ عِنْدَ إِخْبَارِ الْعَدْلَيْنِ بِهِمَا» (شرح التلويح على التوضيح للتفتازانيّ، ج٢، ص٧).

١. يونس/ ٣٦

٢. النّساء/ ٨٧

من هنا يُعلم أنّ اعتقاد بعض المسلمين بحجّيّة الظنّ الخاصّ، بمعنى الظنّ الحاصل من أخبار الآحاد، لا أساس له؛ لأنّ الحجّيّة ليست من الموضوعات الشّرعيّة، بل تعود إلى إدراكات الإنسان الطبيعيّة للواقع، ومن ثمّ لا يمكن إنشاء الحجّيّة للظنّ من خلال حكم، كما لا يمكن إزالة الحجّيّة عن القطع من خلال حكم. بغضّ النّظر عن حقيقة أنّ حكم الشّرع بحجّيّة بعض الظنون غير ثابت؛ لأنّ هناك آيات وروايات كثيرة في نفي حجّيّة الظنّ على الإطلاق، ومعها لا يحصل القطع بحجّيّة بعض الظنون في الشّرع، بل الإنصاف أنّ صراحة بعض الآيات والرّوايات في عدم حجّيّة مطلق الظنّ بحيث أنّ نسبة تخصيصه إلى الشّرع هي شبه الكذب على الله ورسوله[1].

---

١ . من الآيات قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ عِنْدَكُمْ مِنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَا إِنْ تَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ﴾ (الأنعام/ ١٤٨)، وقوله تعالى: ﴿وَمَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا﴾ (النّجم/ ٢٨)، وقوله تعالى: ﴿وَمَا يَتَّبِعُ أَكْثَرُهُمْ إِلَّا ظَنًّا إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا﴾ (يونس/ ٣٦)، وقوله تعالى: ﴿إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا وَمَا نَحْنُ بِمُسْتَيْقِنِينَ﴾ (الجاثية/ ٣٢)، وقوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانِيَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ﴾ (البقرة/ ٧٨)، وقوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُجَادِلُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ (الحجّ/ ٣)، وقوله تعالى: ﴿هَا أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ حَاجَجْتُمْ فِيمَا لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ فَلِمَ تُحَاجُّونَ فِيمَا لَيْسَ لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ﴾ (آل عمران/ ٦٦)، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ (الإسراء/ ٣٦)، وقوله تعالى: ﴿إِنْ عِنْدَكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ بِهَذَا أَتَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ (يونس/ ٦٨)، وقوله تعالى: ﴿نَبِّئُونِي بِعِلْمٍ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ (الأنعام/ ١٤٣)، وقوله تعالى: ﴿بَلْ كَذَّبُوا بِمَا لَمْ يُحِيطُوا بِعِلْمِهِ﴾ (يونس/ ٣٩)، وقوله تعالى: ﴿رَجْمًا بِالْغَيْبِ﴾ (الكهف/ ٢٢)، وقوله تعالى: ﴿وَيَقْذِفُونَ بِالْغَيْبِ مِنْ مَكَانٍ بَعِيدٍ﴾ (سبأ/ ٥٣)، وقوله تعالى: ﴿قَدْ بَيَّنَّا الآيَاتِ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ (البقرة/ ١١٨)، وقوله تعالى: ﴿لِيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنْ بَيِّنَةٍ وَيَحْيَى مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ﴾ (الأنفال/ ٤٢)، ومن الروايات ما روي عن رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم أنّه قال: «إِيَّاكُمْ وَالظَّنَّ، إِيَّاكُمْ وَالظَّنَّ، إِيَّاكُمْ وَالظَّنَّ، فَإِنَّ الظَّنَّ أَكْذَبُ الْحَدِيثِ» (صحيفة همام بن منبه، ص٢٩؛ صحيح البخاريّ، ج٧، ص١٩؛ صحيح مسلم، ج٨، ص١٠)، وقال: «إِنَّ الظَّنَّ يُخْطِئُ وَيُصِيبُ» (مسند أحمد، ج٣، ص١٩؛ سنن ابن ماجه، ج٢، ص٨٢٥)، وقال: «لَا تُؤَاخِذُونِي بِالظَّنِّ» (مسند أبي داود الطيالسيّ، ج١، ص١٨٦؛ صحيح مسلم، ج٧، ص٩٥)، وقال: «اتَّقُوا الْحَدِيثَ عَنِّي إِلَّا مَا عَلِمْتُمْ، فَإِنَّهُ مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا، فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ» (مسند أحمد، ج٤، ص٤١٥؛ سنن الترمذيّ، ج٥، ص١٩٩)، وقال: «مَنْ قَالَ فِي الْقُرْآنِ بِغَيْرِ عِلْمٍ، فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ» (مسند أحمد، ج٣، ص٤٩٦؛ فضائل القرآن للنسائيّ، ص١٣٤).

الحاصل أنّ التخصيص الشّرعيّ لعدم حجّيّة الظنّ غير ممكن ولم يقع، وعلى هذا فإنّ الظنّ غير معتبر مطلقًا، بغضّ النّظر عن طريق حصوله. لذلك، لم يكن المسلمون الأوائل في عهد رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم يعتمدون على الرّوايات الظنّيّة عنه، وطبعًا لم يكونوا بحاجة إليها؛ لأنّهم كانوا يصلون إليه في أكثر الأحيان، وعندما كانوا لا يصلون إليه أيضًا كانت الرّوايات التي تبلغهم عنه متواترة أو محفوفة بالقرائن القطعيّة، والمسلمون بعده أيضًا انقسموا في مجال عقائدهم وأعمالهم إلى فريقين: فريق اعتقدوا، بالنّظر إلى وصاياه في عرفة وغدير خمّ والطائف وفراش الموت، أنّ كتاب الله وعترة النّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم هما مرجع عقائدهم وأعمالهم، مثل سلمان وأبي ذرّ والمقداد وعمّار وحذيفة وغيرهم، وفريق اعتقدوا، لاجتهادهم في مقابل النصّ وعدم اعتقادهم بملزميّة وصايا النّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم السّياسيّة، أنّ كتاب الله مرجع كافٍ لعقائدهم وأعمالهم، ولم يقبلوا دور عترة النّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم بجانبه، ونادوا مثل عمر: «حسبنا كتاب الله»؛ بمعنى أنّنا لسنا في حاجة إلى عترة النّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم بجانبه[١]. كما أنّ هذا الانقسام لم يكن بين أصحابه فقط، بل كان بين أزواجه أيضًا؛ إذ كان فريق منهنّ عائشة وحفصة وصفيّة وسودة اللاتي لا يحبين أهل بيته، وفريق آخر أمّ سلمة وسائر أزواج النّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم اللاتي يحبين أهل بيته[٢].

---

١ . انظر: مصنّف عبد الرزاق، ج٥، ص٤٣٨ و٤٣٩، ج٦، ص٥٧، ج١٠، ص٣٦١؛ الطبقات الكبرى لابن سعد، ج٢، ص٢١٣ و٢١٥؛ مسند أحمد، ج٤، ص٤١٥، ج٥، ص١٣٥ و٢٢٢؛ صحيح البخاريّ، ج١، ص٣٤، ج٤، ص٦٩، ج٧، ص١٢٠؛ صحيح مسلم، ج٥، ص٧٦؛ السنن الكبرى للنسائيّ، ج٥، ص٣٦٦، ج٧، ص٦٣؛ مستخرج أبي عوانة، ج١٢، ص٥٨٩؛ صحيح ابن حبان، ج٧، ص٧٤٨؛ والعديد من المصادر الأخرى.

٢ . أمّا كون أزواج النّبيّ صلّى اللّه عليه وآله وسلّم حزبين، «فَحِزْبٌ فِيهِ عَائِشَةُ وَحَفْصَةُ وَصَفِيَّةُ وَسَوْدَةُ، وَالْحِزْبُ الآخَرُ أُمُّ سَلَمَةَ وَسَائِرُ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ»، فحقيقة رواها البخاريّ في «صحيحه» (ج٣، ص١٥٦)، وأمّا كون حزب عائشة لا يحبين أهل بيت النّبيّ صلّى اللّه عليه وآله وسلّم فحقيقة ظاهرة لا تحتاج إلى التفصيل والبيان؛ فقد كانت عائشة تبغض عليًّا لدرجة «لَا تَطِيبُ لَهُ نَفْسًا بِخَيْرٍ» (انظر: مصنّف عبد الرزاق، ج٥، ص٤٢٩؛ ←

كذلك اتّخذ المسلمون من بعده أحد المنهجين: اتّباع كتاب الله وأهل بيت النّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم، واتّباع كتاب الله وحده، فكان هذان المنهجان هما المنهجين الوحيدين بينهم، ولم يكن بينهم منهج ثالث. إنّما ظهر المنهج الثالث في العقود التالية بعد غلبة المنهج الثاني المنهج الأوّل، بدافع ملء فراغ أهل بيت النّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم بين المسلمين، وكان ذلك اتّباع كتاب الله وحديث النّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم، مع أنّ المسلمين الأوائل ما كان لديهم مثل هذا المنهج، وما كانوا يرون وضع حديث النّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم إلى جانب كتاب الله، بل كانوا يعارضون ذلك ويكافحونه بقوّة؛ لأنّ ما سُمّي الحديث كان مجرّد روايات ظنّيّة وخالية من القرائن اللازمة لفهم كامل وصحيح لا تصلح لأن توضع إلى جانب كتاب الله وتسدّ فراغ أهل بيت النّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم، وكان يُخشى إن انتشر أن يفسح المجال فقط لظهور الاختلاف بين الأمّة في العقائد والأعمال الإسلاميّة وافتراقهم عن كتاب الله. لذلك، فإنّهم كانوا يمنعون بجدّ من كتابة الحديث وروايته، وحتّى يقومون بجمع الكتب والأجزاء الحديثيّة وطمسها[1].

الطبقات الكبرى لابن سعد، ج٢، ص٢٠٥؛ مسند أحمد، ج٤٠، ص٦٨)، فلمّا بلغتها أنّ النّاس قد بايعوه قالت: «وَدِدْتُ أَنَّ هَذِهِ أَطْبَقَتْ عَلَى هَذِهِ» تعني السّماء على الأرض (انظر: أنساب الأشراف للبلاذريّ، ج٢، ص٢١٧)، ثمّ خرجت عليه في جيش، فحاربته، ومن المعلوم أنّ من كانت في حزبها كانت على رأيها، وأمّا كون حزب أمّ سلمة يحببن أهل بيت النّبيّ صلّى اللّه عليه وآله وسلّم فحقيقة ظاهرة أيضًا يشهد عليها كثرة ما روت من فضائلهم.

١. كما روي أنّ عمر بن الخطّاب أراد أن يكتب الأحاديث، فاستخار اللّه تعالى شهرًا، ثمّ أصبح وقد عُزم له، فقال: «إِنِّي كُنْتُ أَرَدْتُ أَنْ أَكْتُبَ السُّنَنَ، وَإِنِّي ذَكَرْتُ قَوْمًا كَانُوا قَبْلَكُمْ، كَتَبُوا كُتُبًا فَأَكَبُّوا عَلَيْهَا وَتَرَكُوا كِتَابَ اللَّهِ، وَإِنِّي وَاللَّهِ لَا أُلْبِسُ كِتَابَ اللَّهِ بِشَيْءٍ أَبَدًا»، فترك كتابة الأحاديث (الجامع لمعمر بن راشد، ج١١، ص٢٥٧؛ الطبقات الكبرى لابن سعد، ج٣، ص٢٦٧)، ثمّ بلغه أنّه قد ظهر في أيدي النّاس كتب، فاستنكرها وكرهها، وقال: «أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّهُ قَدْ بَلَغَنِي أَنَّهُ قَدْ ظَهَرَتْ فِي أَيْدِيكُمْ كُتُبٌ، فَأَحَبُّهَا إِلَى اللَّهِ أَعْدَلُهَا وَأَقْوَمُهَا، فَلَا يَبْقَيَنَّ أَحَدٌ عِنْدَهُ كِتَابٌ إِلَّا أَتَانِي بِهِ، فَأَرَى فِيهِ رَأْيِي»، فظنّوا أنّه يريد أن ينظر فيها ويقوّمها على أمر لا يكون فيه اختلاف، فأتوه بكتبهم، فأحرقها بالنار،

خلافًا لتصوّر بعض الجهلة، كان هذا إجراء اتّخذوه بنصح وبدافع صيانة الإسلام؛ لأنّهم كانوا يعلمون بحقّ أنّ هذه الأحاديث، من جهة، ظنّيّة وليست لها أصالة كافية، ومن جهة أخرى، ناقصة جدًّا وليست مضبوطة بما يكفي، ولهذه الأوصاف لا يمكن أن تكون أساس تديّن المسلمين. إنّهم وإن كانوا يختلفون في ضرورة الرّجوع إلى أهل بيت النّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم باعتبارهم مرجعًا حيًّا ويقينيًّا لمعرفة الإسلام، إلّا أنّهم لم يكونوا يختلفون في عدم ضرورة الرّجوع إلى أخبار الآحاد، وكانوا بأجمعهم مخالفين لتدوينها وترويجها بمثابة أساس دينيّ. في غضون ذلك، لم يكن يهتمّ برواية الحديث إلّا عدد من أصاغرهم كأبي هريرة، ولهذا السّبب امتلأت كتب الحديث برواياتهم، وإلّا فإنّ الأكابر منهم كأبي بكر وعمر وعثمان وعليّ وطلحة والزّبير وسلمان وأبي ذرّ وعمّار وغيرهم، قلّما كانوا يروون حديثًا، وكانوا أيضًا يمنعون أمثال أبي هريرة من إكثار الرّواية، ولهذا السّبب توجد روايات قليلة منهم في كتب الحديث[1].

ثمّ قال: «أُمْنِيَّةٌ كَأُمْنِيَّةِ أَهْلِ الْكِتَابِ؟!» (تقييد العلم للخطيب البغداديّ، ص٥٢)، وروي أنّ رجلًا جاء عبد اللّه بن مسعود بكتاب، فنظر فيه عبد اللّه، ثمّ قال: «إِنَّمَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ بِاتِّبَاعِهِمُ الْكُتُبَ وَتَرْكِهِمْ كِتَابَهُمْ»، ثم دعا بطست فيه ماء، فماثه فيه، فقال الرجل: «انْظُرْ فِيهِ، فَإِنَّ فِيهِ أَحَادِيثَ حِسَانًا»، فجعل يميثه فيه، ويقول: «الْقُلُوبُ أَوْعِيَةٌ، فَأَشْغِلُوهَا بِالْقُرْآنِ، وَلَا تُشْغِلُوهَا بِغَيْرِهِ»، وقال: «أَقَصَصًا أَحْسَنَ مِنْ قَصَصِ اللَّهِ تُرِيدُونَ؟! أَوَ حَدِيثًا أَحْسَنَ مِنْ حَدِيثِ اللَّهِ تُرِيدُونَ؟!» (فضائل القرآن لأبي عبيد، ص٧٣؛ مسند الدارميّ، ج١، ص٤٢٤)، والروايات في هذا الباب كثيرة (راجع: تقييد العلم للخطيب البغداديّ، ص٣٦-٦٢).

١. لمعرفة المزيد عن هذا الموضوع، انظر: اعترافات أبي هريرة باعتراض الصّحابة على كثرة روايته الحديث، في حال امتناع المهاجرين والأنصار عن ذلك؛ كقوله: «إِنَّ النَّاسَ يَقُولُونَ أَكْثَرَ أَبُو هُرَيْرَةَ مِنَ الْحَدِيثِ»، وقوله: «إِنَّكُمْ تَقُولُونَ أَكْثَرَ أَبُو هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، وَتَقُولُونَ مَا بَالُ الْمُهَاجِرِينَ لَا يُحَدِّثُونَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ بِهَذِهِ الْأَحَادِيثِ، وَمَا بَالُ الْأَنْصَارِ لَا يُحَدِّثُونَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ بِهَذِهِ الْأَحَادِيثِ»، وقوله: «مَا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أَحَدٌ أَكْثَرَ حَدِيثًا عَنْهُ مِنِّي، إِلَّا مَا كَانَ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو» (الطبقات الكبرى لابن سعد، ج٢، ص٣١٣، ج٥، ص٢٣٥، ٢٣٧ و٢٣٨؛ مسند أحمد، ج١٢، ص٢١٩ و٢٢٢، ج١٣، ص١٣٣؛ صحيح البخاريّ، ج١، ص٣٥، ج٢، ص٦٧، ج٣، ص٥٢ و١٠٩، ج٥، ص١٩؛

صحيح مسلم، ج٧، ص١٦٧؛ سنن الترمذيّ، ج٥، ص٤٠؛ السنن الكبرى للنسائيّ، ج٥، ص٣٧٢ و٣٧٣)، وقيل: «لَمْ يَكُنْ أَحَدٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أَكْثَرَ حَدِيثًا عَنْهُ مِنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَأَرَادَ مَرْوَانُ بْنُ الْحَكَمِ أَنْ يَكْتُبَ حَدِيثَهُ كُلَّهُ زَمَنَ هُوَ عَلَى الْمَدِينَةِ» (التاريخ الكبير لابن أبي خيثمة [السفر الثاني]، ج١، ص٤٤٢؛ المستدرك على الصحيحين للحاكم، ج٣، ص٥٨٣؛ تقييد العلم للخطيب البغداديّ، ص٤١)، وانظر أيضًا: اعتراضات كبار الصّحابة على أبي هريرة لكثرة روايته الحديث؛ كقولهم: «أَكْثَرَ أَبُو هُرَيْرَةَ عَلَيْنَا»، وقولهم: «أَكْثَرَ أَبُو هُرَيْرَةَ عَلَى نَفْسِهِ» (صحيح البخاريّ، ج٢، ص٨٧؛ سنن أبي داود، ج٢، ص٢١؛ التاريخ الكبير لابن أبي خيثمة [السفر الثاني]، ج١، ص٤٤٠؛ صحيح ابن خزيمة، ج٢، ص١٦٧؛ صحيح ابن حبان، ج٢، ص٢٨٤)؛ حتّى روي عن سائب بن يزيد أنّه سمع عمر بن الخطّاب يقول لهذا الحديثيّ الدّوسيّ: «لَتَتْرُكَنَّ الْحَدِيثَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، أَوْ لَأُلْحِقَنَّكَ بِأَرْضِ دَوْسٍ»، ويقول لكعب الأحبار الذي كان حديثيًّا مثله: «لَتَتْرُكَنَّ الْحَدِيثَ، أَوْ لَأُلْحِقَنَّكَ بِأَرْضِ الْقِرَدَةِ» (تاريخ المدينة لابن شبة، ج٣، ص٨٠٠؛ تاريخ أبي زرعة الدمشقيّ، ص٥٤٤؛ تاريخ دمشق لابن عساكر، ج٥٠، ص١٧٢)، وقد روى سائب بن يزيد مواجهة مشابهة معهما عن عثمان، فقال: «أَرْسَلَنِي عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ إِلَى أَبِي هُرَيْرَةَ فَقَالَ: قُلْ لَهُ: يَقُولُ لَكَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ: مَا هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ؟! لَقَدْ أَكْثَرْتَ! لَتَنْتَهِيَنَّ، أَوْ لَأُلْحِقَنَّكَ بِجِبَالِ دَوْسٍ، وَأْتِ كَعْبًا، فَقُلْ لَهُ: يَقُولُ لَكَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عُثْمَانُ: مَا هَذَا الْحَدِيثُ؟! قَدْ مَلَأْتَ الدُّنْيَا حَدِيثًا! لَتَنْتَهِيَنَّ، أَوْ لَأُلْقِيَنَّكَ بِجِبَالِ الْقِرَدَةِ» (المحدّث الفاصل للرامهرمزيّ، ص٥٥٤). كان مقابل أمثالهما أصحاب النّبيّ صلّى اللّه عليه وآله وسلّم الكبار الذين لا يرون حديث الواحد حجّة، ويمنعون الاهتمام به؛ كما روي عن عليّ أنّه كان يقول: «كُنْتُ إِذَا سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ حَدِيثًا نَفَعَنِي اللَّهُ بِمَا شَاءَ أَنْ يَنْفَعَنِي مِنْهُ، وَإِذَا حَدَّثَنِي عَنْهُ غَيْرُهُ اسْتَحْلَفْتُهُ، فَإِذَا حَلَفَ لِي صَدَّقْتُهُ» (مسند أبي داود الطيالسيّ، ج١، ص٥؛ مصنّف ابن أبي شيبة، ج٢، ص١٥٩؛ مسند أحمد، ج١، ص٢٢٣؛ سنن ابن ماجه، ج١، ص٤٤٦؛ سنن أبي داود، ج٢، ص٨٦؛ سنن الترمذيّ، ج٢، ص٢٥٧؛ السنن الكبرى للنسائيّ، ج٩، ص١٥٩)، وروي عن عمر أنّه كان يقول: «أَقِلُّوا الْحَدِيثَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، وَأَنَا شَرِيكُكُمْ فِيهِ» (مسند عبد اللّه بن المبارك، ص١٣٩؛ الطبقات الكبرى لابن سعد، ج٨، ص١٣٠؛ مسند الدارميّ، ج١، ص٣٢٩؛ سنن ابن ماجه، ج١، ص١٢؛ شرح مشكل الآثار للطحاويّ، ج١٥، ص٣١٧؛ المحدّث الفاصل للرامهرمزيّ، ص٥٥٣؛ المعجم الأوسط للطبرانيّ، ج٢، ص٣٢٦)، بل روي أنّه حبس بعض الصّحابة كأبي الدّرداء وحتّى ابن مسعود لكثرة روايتهم عن رسول اللّه صلّى اللّه عليه وآله وسلّم، وقال لهم: «قَدْ أَكْثَرْتُمُ الْحَدِيثَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ» (مصنّف ابن أبي شيبة، ج٥، ص٢٩٤؛ شرح مشكل الآثار للطحاويّ، ج١٥، ص٣١١؛ المحن لأبي العرب التميميّ، ص٣٩٨؛ المحدّث الفاصل للرامهرمزيّ، ص٥٥٣)، بينما روي عن عون بن عبد اللّه أنّه قال: «أَحْصَيْنَا حَدِيثَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، فَإِذَا بِضْعَةٌ وَخَمْسُونَ حَدِيثًا»

(معجم الصحابة للبغويّ، ج٣، ص٤٦٥؛ المحدّث الفاصل للرامهرمزيّ، ص٥٥٧؛ تاريخ دمشق لابن عساكر، ج٦٨، ص٣٣)، بل روي عن عمرو بن ميمون أنّه قال: «مَا أَخْطَأَنِي ابْنُ مَسْعُودٍ خَمِيسًا إِلَّا أَتَيْتُهُ فِيهِ، فَمَا سَمِعْتُهُ يَقُولُ لِشَيْءٍ قَطُّ: "قَالَ رَسُولُ اللَّهِ"» (مصنّف ابن أبي شيبة، ج٥، ص٢٩٣؛ مسند أحمد، ج٧، ص٣٤٣؛ المسند للشاشيّ، ج٢، ص١٣٠)، وقد روى مثل ذلك علقمة وقيس بن عبد (المعجم الكبير للطبرانيّ، ج٩، ص١٢٣ و١٢٤). لذلك ليس بغريب ما روي عن أبي هريرة أنّه كان يقول: «مَا كُنَّا نَسْتَطِيعُ أَنْ نَقُوْلَ: "قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ" حَتَّى قُبِضَ عُمَرُ، كُنَّا نَخَافُ السِّيَاطَ!» (تاريخ دمشق لابن عساكر، ج٦٧، ص٣٤٤؛ سير أعلام النبلاء للذهبيّ، ج٢، ص٦٠٢ و٦٠٣)، وكان يقول: «إِنِّي لَأُحَدِّثُ بِأَحَادِيثَ لَوْ تَكَلَّمْتُ بِهَا فِي زَمَنِ عُمَرَ لَشَجَّ رَأْسِي!» (التاريخ الكبير لابن أبي خيثمة [السفر الثاني]، ج١، ص٤٣٨؛ قبول الأخبار ومعرفة الرجال للكعبيّ، ج١، ص١٨٢؛ تاريخ دمشق لابن عساكر، ج٦٧، ص٣٤٣)، وكان يقول: «أَفَإِنْ كُنْتُ مُحَدِّثَكُمْ بِهَذِهِ الْأَحَادِيثِ وَعُمَرُ حَيٌّ؟! أَمَا وَاللَّهِ إِذًا لَأَلْفَيْتُ الْمِخْفَقَةَ سَتُبَاشِرُ ظَهْرِي!» (الجامع لمعمر بن راشد، ج١١، ص٢٦٢)، وقد روي عن عائشة أنّها قالت يومًا لعروة بن الزّبير: «أَلَا يُعْجِبُكَ أَبُو هُرَيْرَةَ؟! جَاءَ فَجَلَسَ إِلَى جَانِبِ حُجْرَتِي يُحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ يُسْمِعُنِي ذَلِكَ، وَكُنْتُ أُسَبِّحُ، فَقَامَ قَبْلَ أَنْ أَقْضِيَ سُبْحَتِي، وَلَوْ أَدْرَكْتُهُ لَرَدَدْتُ عَلَيْهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَكُنْ يَسْرُدُ الْحَدِيثَ كَسَرْدِكُمْ» (مسند أحمد، ج٤١، ص٣٥٨، ج٤٢، ص١٣٦؛ صحيح البخاريّ، ج٤، ص١٩٠؛ صحيح مسلم، ج٧، ص١٦٧؛ سنن أبي داود، ج٣، ص٣٢٠؛ الكامل لابن عديّ، ج١، ص٩٥)، وكذلك سائر كبار الصّحابة، خلافًا لأبي هريرة وأمثاله، لم يكونوا يهتمّون برواية الحديث، وكانوا على دراية بأضرارها؛ كما روي عن عمرو بن ميمون أنّه كان يقول: «صَحِبْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ شَهْرًا، فَمَا سَمِعْتُهُ يُحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ إِلَّا حَدِيثًا وَاحِدًا فَعَرِقَ، ثُمَّ قَالَ: هَذَا، أَوْ نَحْوَ هَذَا، أَوْ شَبِيهَ هَذَا!» (مصنّف ابن أبي شيبة، ج٥، ص٢٩٣؛ المعرفة والتاريخ للفسويّ، ج٢، ص٥٤٨؛ المعجم الكبير للطبرانيّ، ج٩، ص١٢٣)، وروي عن سائب بن يزيد أنّه كان يقول: «صَحِبْتُ سَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَّاصٍ سَنَةً، فَمَا سَمِعْتُهُ يُحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ إِلَّا حَدِيثًا وَاحِدًا» (الأموال لأبي عبيد، ص٤٨٤؛ الطبقات الكبرى لابن سعد، ج٣، ص١٣٤؛ المحدّث الفاصل للرامهرمزيّ، ص٥٥٧)، وكان يقول: «خَرَجْتُ مَعَ سَعْدِ بْنِ مَالِكٍ مِنَ الْمَدِينَةِ إِلَى مَكَّةَ، فَمَا سَمِعْتُهُ يُحَدِّثُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ بِحَدِيثٍ حَتَّى رَجَعْنَا» (مسند عبد اللّه بن المبارك، ص١٤٢؛ مصنّف ابن أبي شيبة، ج٥، ص٢٩٤؛ مسند سعد بن أبي وقاص للدورقيّ، ص٢٢٠؛ مسند الدارميّ، ج١، ص٣٢٨؛ سنن ابن ماجه، ج١، ص١٢)، وروي عن الشعبيّ أنّه كان يقول: «جَالَسْتُ ابْنَ عُمَرَ سَنَةً، فَمَا سَمِعْتُهُ يُحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ شَيْئًا» (الطبقات الكبرى لابن سعد، ج٤، ص١٣٥؛ مصنّف ابن أبي شيبة، ج٥، ص٢٩٤؛ مسند الدارميّ، ج١، ص٣٢٦؛ سنن ابن ماجه، ج١، ص١١)، وقد روى مثل ذلك مجاهد (مسند الحميديّ، ج١، ص٥٤٦؛ صحيح مسلم، ج٨، ص١٣٧)،

طبعًا لم يكن نهجهم هذا بسبب كراهيتهم للأقوال والأفعال التي سمعوها ورأوها من رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم، ولكنّه كان فقط بسبب وقوفهم على أنّ أساس الإسلام هو اليقين، واليقين لا يحصل من خلال خبر الواحد، ولذلك فإنّ الاهتمام به غير صالح، بل قد يكون ضارًّا؛ لأنّه يمنع الاهتمام باليقينيّات، ومن ثمّ يسبّب اختلاف المسلمين في آرائهم وأعمالهم في المستقبل؛ كما وقع ذلك، وبعد أن أطلق بعض الحكّام الأمويّين تدوين الحديث وترويجه، بدأ المسلمون في جمع أخبار الآحاد من كلّ أوب، وكتبوا كلّ رطب ويابس تحت عنوان حديث النّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم[1]،

وروي عن ابن هُدير الذي كان مصاحبًا لطلحة أنّه لم يسمعه يحدّث عن النّبيّ صلّى اللّه عليه وآله وسلّم غير حديث واحد (تاريخ المدينة لابن شبة، ج١، ص١٣٣؛ مسند البزار، ج٣، ص١٦٩؛ المحدّث الفاصل للرامهرمزيّ، ص٥٥٨ و٥٥٩). لذلك، كان بعض التابعين وأتباعهم أيضًا على معرفة بعدم حجّيّة الأحاديث، ويمنعون الاهتمام بها؛ كما روي عن أبي حنيفة (ت١٥٠هـ) أنّه كان إذا يحدّث تلاميذه بالأحاديث يقول لهم: «هَذَا الَّذِي سَمِعْتُمْ كُلُّهُ رِيحٌ وَبَاطِلٌ» (الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ج٨، ص٤٥٠)، وروي عن عبد اللّه بن عبد العزيز (ت١٨٤هـ) أنّه كان يقول لسفيان بن عيينة (ت١٩٨هـ) وهو من مشاهير أهل الحديث: «مَا أَحَدٌ مِنَ النَّاسِ يَدْخُلُ عَلَيَّ أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْكَ، إِلَّا أَنَّ فِيكَ عَيْبًا، تُحِبُّ الْحَدِيثَ» (الكامل لابن عديّ، ج١، ص١٠٠)، وروي عن أيّوب السّختيانيّ (ت١٣١هـ) أنّه كان يقول: «مَا قَلَّ مِنَ الْحَدِيثِ كَانَ خَيْرًا» (نفس المصدر، ج١، ص١٠٠)، وروي عن غيرهم أقوال مشفقة مثلها لم يخترق شيء منها آذان الحديثيّين الثقيلة (لمعرفة المزيد عن ذلك، راجع: قبول الأخبار ومعرفة الرجال للكعبيّ، ج١، ص٩٣-١٠٣).

١ . كما روي أنّ أوّل من دوّن الحديث الزهريّ (التاريخ الكبير لابن أبي خيثمة [السفر الثالث]، ج٢، ص٢٥٠)، وكان من أعوان بني أميّة، وما كان ليفعل ذلك حتّى أكرهه هشام بن عبد الملك، ثمّ أخذ النّاس يكتبون الحديث (انظر: حلية الأولياء وطبقات الأصفياء لأبي نعيم الأصبهانيّ، ج٣، ص٣٦٣)؛ قال الزهريّ: «كُنَّا نَكْرَهُ كِتَابَةَ الْعِلْمِ -يَعْنِي الْحَدِيثَ- حَتَّى أَكْرَهَنَا عَلَيْهِ السُّلْطَانُ، فَكَرِهْنَا أَنْ نَمْنَعَهُ أَحَدًا» (مسند الدارميّ، ج١، ص٣٩٢)، فشاعت بين النّاس كتابة الحديث، وتنافسوا في جمع أخبار الآحاد بما فيها من الموضوعات والأكاذيب؛ قال حمّاد بن زيد: «وَضَعَتِ الزَّنَادِقَةُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ اثْنَيْ عَشَرَ أَلْفَ حَدِيثٍ بَثُّوهَا فِي النَّاسِ» (التمهيد لابن عبد البرّ، ج١، ص٤٤)، وقال شعبة بن الحجّاج: «مَا أَعْلَمُ أَحَدًا فَتَّشَ الْحَدِيثَ كَتَفْتِيشِي، وَقَفْتُ عَلَى أَنَّ ثَلَاثَةَ أَرْبَاعِهِ كَذِبٌ» (الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغداديّ، ج٢، ص٢٩٥).

وهكذا مهّدوا الطريق لتشكّل أكبر الانحرافات بين المسلمين، وأصبحوا من الذين قال الله فيهم: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا ۝ الَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا﴾[١].

لقد مضى وقت طويل على أنّ أهل الحديث ينسبون عقائد وأعمالًا إلى النّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم من مكان بعيد وهم غائبون عنه؛ كما قال الله تعالى: ﴿وَيَقْذِفُونَ بِالْغَيْبِ مِنْ مَكَانٍ بَعِيدٍ﴾[٢]، ويستمعون لما يُنسب إليه من مكان بعيد؛ كما قال الله تعالى: ﴿أُولَئِكَ يُنَادَوْنَ مِنْ مَكَانٍ بَعِيدٍ﴾[٣]، وهذا عمل غير صالح زيّنه الشيطان لهم ليصدّهم عن السّبيل؛ كما قال الله تعالى: ﴿وَزَيَّنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَالَهُمْ فَصَدَّهُمْ عَنِ السَّبِيلِ فَهُمْ لَا يَهْتَدُونَ﴾[٤].

على أيّ حال، لا شكّ أنّ أخبار الآحاد الموجودة في كتب أهل الحديث، بسبب عدم الأصالة والدّقّة لكثير منها، ووجود التعارض والتناقض الشامل بينها، كانت من أهمّ أسباب الانحراف والاختلاف بين المسلمين منذ زمن بعيد حتّى الآن؛ لأنّ كلّ فرقة منهم تمسّكت برواية وتركت أخرى، وهكذا قدّمت ظنًّا على ظنّ آخر[٥]،

---

١. الكهف/ ١٠٣-١٠٤

٢. سبأ/ ٥٣

٣. فصّلت/ ٤٤

٤. النّمل/ ٢٤

٥. مثال ذلك ما روي من أنّ أبا حنيفة والأوزاعيّ اجتمعا في دار الحناطين بمكّة، فقال الأوزاعيّ لأبي حنيفة: «مَا بَالُكُمْ، لَا تَرْفَعُونَ أَيْدِيَكُمْ فِي الصَّلَاةِ عِنْدَ الرُّكُوعِ وَعِنْدَ الرَّفْعِ مِنْهُ؟!» فقال أبو حنيفة: «لِأَجْلِ أَنَّهُ لَمْ يَصِحَّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فِيهِ شَيْءٌ»، قال: «كَيْفَ لَمْ يَصِحَّ؟! وَقَدْ حَدَّثَنِي الزُّهْرِيُّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، أَنَّهُ كَانَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ إِذَا افْتَتَحَ الصَّلَاةَ، وَعِنْدَ الرُّكُوعِ، وَعِنْدَ الرَّفْعِ مِنْهُ»، فقال له أبو حنيفة: «حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ وَالْأَسْوَدِ، عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ كَانَ لَا يَرْفَعُ يَدَيْهِ إِلَّا عِنْدَ افْتِتَاحِ الصَّلَاةِ، وَلَا يَعُودُ لِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ»، ←

في حين أنّ نسبة عقيدة أو عمل إلى الله ورسوله على أساس الظنّ غير جائزة قطعًا، وقد تؤدّي إلى الافتراء عليهما بغير قصد؛ كما قال الله تعالى: ﴿انْظُرْ كَيْفَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ ۖ وَكَفَىٰ بِهِ إِثْمًا مُبِينًا﴾[١]، وقال: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ هَٰذَا حَلَالٌ وَهَٰذَا حَرَامٌ لِتَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ ۚ إِنَّ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ لَا يُفْلِحُونَ﴾[٢].

من هنا يُعلم أنّ النّزعة الحديثيّة، خلافًا لما يُعتقد، كانت بدعة خارقة لإجماع الصّحابة ظهرت مثل العديد من البدع الأخرى خلال حكم الأمويّين، ولم يكن لها أصل في الإسلام؛ لأنّ الإسلام قد كلّف أهله بالاعتقاد والعمل اليقينيّين، وجعل الأسباب اللازمة لإمكانهما وعرّفها، وهي كتاب الله الذي لا يزال متاحًا للمسلمين ولا يرد عليه إشكال بمرور الوقت؛ كما قال الله فيه: ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ ۖ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾[٣]، وأهل بيت النّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم الذين لا يزال رجل منهم موجودًا بين المسلمين ومتاحًا لهم مثل القرآن، ويجعل لهم ممكنًا أن يهتدوا إلى الإسلام؛ كما قال الله تعالى: ﴿وَمِمَّنْ خَلَقْنَا أُمَّةٌ يَهْدُونَ بِالْحَقِّ وَبِهِ يَعْدِلُونَ﴾[٤].[٥]

فقال الأوزاعيّ: «أُحَدِّثُكَ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، وَتَقُولُ: حَدَّثَنِي حَمَّادٌ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ؟!» فقال له أبو حنيفة: «كَانَ حَمَّادٌ أَفْقَهَ مِنَ الزُّهْرِيِّ، وَكَانَ إِبْرَاهِيمُ أَفْقَهَ مِنْ سَالِمٍ، وَعَلْقَمَةُ لَيْسَ بِدُونِ ابْنِ عُمَرَ فِي الْفِقْهِ، وَإِنْ كَانَتْ لِابْنِ عُمَرَ صُحْبَةٌ، فَالْأَسْوَدُ لَهُ فَضْلٌ كَثِيرٌ، وَعَبْدُ اللَّهِ هُوَ عَبْدُ اللَّهِ»، فسكت الأوزاعيّ (مسند أبي حنيفة [رواية الحصكفيّ]، كتاب الصلاة، الحديث ١٨)، وروي عن أيّوب السختيانيّ، قال: «قَالَ لِي ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ: أَمَا تَعْجَبُ؟! حَدَّثَنِي الْقَاسِمُ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّهَا قَالَتْ: أَهْلَلْتُ بِحَجٍّ، وَحَدَّثَنِي عُرْوَةُ، أَنَّهَا قَالَتْ: أَهْلَلْتُ بِعُمْرَةٍ! أَمَا تَعْجَبُ؟!» (قبول الأخبار ومعرفة الرجال للكعبيّ، ج١، ص٨٥)، والأمثلة على ذلك أكثر من أن تُحصى.

١. النّساء/ ٥٠

٢. النّحل/ ١١٦

٣. فصّلت/ ٤٢

٤. الأعراف/ ١٨١

٥. لقد أذعن كثير من العلماء بدلالة هذه الآية؛ كما قال الجبّائيّ (ت٣٠٣هـ): «هَذِهِ الآيَةُ تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَخْلُو زَمَانٌ الْبَتَّةَ عَمَّنْ يَقُومُ بِالْحَقِّ وَيَعْمَلُ بِهِ وَيَهْدِي إِلَيْهِ» (تفسير الرازيّ، ج١٥، ص٤١٧)،

لذلك، فإنّ المبدأ الذي صمّمه وأنشأه الإسلام لعقائد المسلمين وأعمالهم، هو اتّباع كتاب الله كحبل من الله، واتّباع عترة النّبيّ كحبل من النّاس، وهما يؤدّيان إلى اليقين؛ كما قال الله تعالى: ﴿ضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذِّلَّةُ أَيْنَ مَا ثُقِفُوا إِلَّا بِحَبْلٍ مِنَ اللَّهِ وَحَبْلٍ مِنَ النَّاسِ وَبَاءُوا بِغَضَبٍ مِنَ اللَّهِ وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الْمَسْكَنَةُ﴾[1]. نعم، لا شكّ أنّ مبدأ الإسلام هو هذا، وليس اتّباع القرآن والحديث الذي لا يفيد اليقين؛ لأنّ حجّيّة القرآن وعترة النّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم لا تستند إلى خبر واحد، بل إلى خبر متواتر رواه في كلّ طبقة عدد كبير من النّاس، ومثل هذا الخبر، خلافًا لخبر الواحد، يفيد اليقين.

وقال النحّاس (ت٣٣٨هـ): «دَلَّ اللَّهُ بِهَذِهِ الآيَةِ أَنَّهُ لَا تَخْلُو الدُّنْيَا فِي وَقْتٍ مِنَ الْأَوْقَاتِ مِنْ دَاعٍ يَدْعُو إِلَى الْحَقِّ» (إعراب القرآن للنحاس، ج٢، ص٨٢)، وقال ابن الجوزيّ (ت٥٩٧هـ): «إِنَّ اللَّهَ لَا يُخَلِّي الْأَرْضَ مِنْ قَائِمٍ لَهُ بِالْحُجَّةِ، جَامِعٍ بَيْنَ الْعِلْمِ وَالْعَمَلِ، عَارِفٍ بِحُقُوقِ اللَّهِ تَعَالَى، خَائِفٍ مِنْهُ، فَذَلِكَ قُطْبُ الدُّنْيَا، وَمَتَى مَاتَ أَخْلَفَ اللَّهُ عِوَضَهُ، وَرُبَمَا لَمْ يَمُتْ حَتَّى يَرَى مَنْ يَصْلُحُ لِلنِّيَابَةِ عَنْهُ فِي كُلِّ نَائِبَةٍ، وَمِثْلُ هَذَا لَا تَخْلُو الْأَرْضُ مِنْهُ، فَهُوَ بِمَقَامِ النَّبِيِّ فِي الْأُمَّةِ» (صيد الخاطر لابن الجوزيّ، ص٧٠)، وقال الرازيّ (ت٦٠٦هـ): «هَؤُلَاءِ أَئِمَّةُ الْهُدَى وَأَعْلَامُ الدِّينِ وَسَادَةُ الْخَلْقِ، بِهِمْ يَهْتَدُونَ فِي الذَّهَابِ إِلَى اللَّهِ» (تفسير الرازيّ، ج٧، ص٦٣)، فليس بين القوم وبين المنصور حفظه الله تعالى خلاف إلّا أنّه يقول هؤلاء من أهل البيت؛ كما صرّح بذلك في بعض دروسه، فقال بعد ذكر أقوال العلماء: «هَذَا قَوْلُنَا الَّذِي نَقُولُ بِهِ، وَالْعَجَبُ مِنْ أَقْوَامٍ يُنْكِرُونَهُ عَلَيْنَا وَهُمْ يَجِدُونَهُ فِي كِتَابِ اللَّهِ، وَقَدْ قَالَ بِهِ كَثِيرٌ مِنْ عُلَمَائِهِمْ قَدِيمًا وَجَدِيدًا! فَهَلْ يَنْقِمُونَ مِنَّا إِلَّا قَوْلَنَا أَنَّهُمْ مِنْ أَهْلِ بَيْتِ نَبِيِّنَا؟! وَلَا نَقُولُ ذَلِكَ لِأَنَّهُمْ آبَاؤُنَا، وَلَكِنْ لِمَا نَجِدُ مِنْ فَضْلِهِمْ فِي الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ، وَلَا نُنْكِرُ فَضْلَ غَيْرِهِمْ مِمَّنْ صَاحَبَ نَبِيَّنَا، وَلَكِنْ لَا يُقَاسُ بِأَهْلِ بَيْتِ نَبِيِّنَا أَحَدٌ، وَهَذَا قَوْلٌ مَشْهُورٌ مِنْ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، وَهُوَ إِمَامُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَلَمْ يُنْسَبْ إِلَيْهِ التَّشَيُّعُ؛ كَمَا رَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، قَالَ: "سَأَلْتُ أَبِي، قُلْتُ: مَنْ أَفْضَلُ النَّاسِ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ؟ قَالَ: أَبُو بَكْرٍ، قُلْتُ: يَا أَبَتِ، ثُمَّ مَنْ؟ قَالَ: عُمَرُ، قُلْتُ: يَا أَبَتِ، ثُمَّ مَنْ؟ قَالَ: عُثْمَانُ، قُلْتُ: يَا أَبَتِ، فَعَلِيٌّ؟ قَالَ: يَا بُنَيَّ، عَلِيٌّ مِنْ أَهْلِ بَيْتٍ لَا يُقَاسُ بِهِمْ أَحَدٌ" (مناقب أحمد لابن الجوزيّ، ص٢١٩)، وَهَذَا هُوَ الْحَقُّ الَّذِي يَقُولُ بِهِ كُلُّ عَالِمٍ، وَقَدْ قَالَ بِهِ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، وَإِذَا قُلْنَا بِهِ نَحْنُ قَالَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ: هَؤُلَاءِ مِنَ الرَّافِضَةِ! ﴿كَذَلِكَ يَطْبَعُ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ (الرّوم/ ٥٩)» (تنبيه الغافلين على أنّ في الأرض خليفة للّه ربّ العالمين للسيّد المنصور، ص١٣٩).

١. آل عمران/ ١١٢

من هنا يُعلم أنّ الحديث لم يزل بديلًا عن عترة النّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم ليتدارك عدم رجوع المسلمين إليهم؛ لأنّه سرعان ما تبيّن للمسلمين عدم صحّة رأي فريق من الصّحابة اعتبروا كتاب الله كافيًا من بعده، ولكنّ صحّة رأي فريق آخر منهم اعتبروا أهل بيت النّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم ضروريًّا بجانب كتاب الله لم تتبيّن لهم حتّى الآن؛ لأنّ موانع المعرفة، وخاصّة دعاية الحكّام الظالمين وتقليد السّلف، لم تسمح بأن تتبيّن لهم. لذلك، فإنّهم أحدثوا رأيًا ثالثًا وأقبلوا على الحديث لسدّ حاجاتهم بالاعتماد عليه إلى جانب كتاب الله، في حين أنّ الحديث، بوصفه خبرًا غير يقينيّ، لا يجانس كتاب الله ولا يستأهل أن يوضع بجانبه؛ لأنّ كتاب الله يقينيّ، وغير اليقينيّ ليس كفوًا لليقينيّ. إنّما خليفة الله من أهل بيت النّبيّ، بسبب طهارته من كلّ رجس وفقًا للقرآن، وعدم افتراقه عن القرآن إلى يوم القيامة وفقًا للحديث المتواتر، يستحقّ أن يُعتبر قرينًا للقرآن، ومن الواضح أنّ الرّجوع المباشر إليه ممكن، ويؤدّي إلى اليقين بالعقائد والأعمال الإسلاميّة، مثل الرّجوع المباشر إلى رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم.

من هنا يُعلم أنّ الله العادل الرّحيم لم يجعل اليقين بالعقائد والأعمال الإسلاميّة والاتّفاق في الدّين ممكنين لأصحاب نبيّه فقط، بل جعلهما ممكنين لجميع المسلمين إلى يوم القيامة، كي لا يكون هناك قرن منهم له حجّة عليه ويمكنه الاعتذار بأنّنا لو أدركنا النّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم لأيقنّا بعقائدنا وأعمالنا ولم نختلف فيما بيننا؛ كما قال الله تعالى: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِنْ جَاءَهُمْ نَذِيرٌ لَيَكُونُنَّ أَهْدَى مِنْ إِحْدَى الْأُمَمِ ۖ فَلَمَّا جَاءَهُمْ نَذِيرٌ مَا زَادَهُمْ إِلَّا نُفُورًا﴾[1]؛ كما أنّ الذين أدركوا النّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم لم يوقنوا بعقائدهم وأعمالهم واختلفوا فيما بينهم مثل هؤلاء، ليكون أوّل هذه الأمّة وآخرها سواء[2].

---

١. فاطر/ ٤٢

٢. كما روي عن النّبيّ صلّى اللّه عليه وآله وسلّم أنّه قال: «مَثَلُ أُمَّتِي مَثَلُ الْمَطَرِ، لَا يُدْرَى أَوَّلُهَا خَيْرٌ أَوْ آخِرُهَا» (مسند أبي داود الطيالسيّ، ج٢، ص٣٨؛ مسند أحمد، ج١٩، ص٣٣٤)، فلعلّه كناية عن تشابههما في كلّ شيء!

على أيّ حال، فإنّ عدل الله يقتضي أن يجعل للقرون التالية كلّ ما جعل للقرن الأوّل من الأسباب اللازمة للوصول إلى اليقين، حتّى يكونوا سواء من هذه الناحية، فيُعلم أيّهم أحسن عملًا؛ كما قال: ﴿إِنَّمَا أَنتَ مُنذِرٌ ۗ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾[1]. هذا يعني أنّ في كلّ قرن من المسلمين هاديًا حيًّا عيّنه الله وأخبر به نبيُّه، فيكون قوله وفعله كاشفين عن قول الله ونبيّه وفعلهما، ويجب على كلّ مسلم أن يعرفه بنصّ أو آية، ويرجع إليه بجانب كتاب الله، فيكون الاعتقاد والعمل الذي لا يستند إلى ذلك غير مقبول، وإن كان مستندًا إلى الرّوايات؛ إلّا الرّوايات المتواترة؛ لأنّها موجبة لليقين عقلًا، واليقين صالح لأن يكون أساس اعتقاد المسلم وعمله، أو الرّوايات التي تُروى للمسلمين عن هاد حيّ في زمانهم، ما لم يكونوا مقصّرين في الوصول إليه؛ لأنّ الهادي الحيّ يطّلع عادةً على ما يُروى عنه، فيصحّحه إذا كان غير صحيح؛ نظرًا لأنّ الكذب على الأحياء غير يسير، ويمكنهم الاطّلاع عليه وتصحيحه بسهولة[2]؛

---

١ . الرّعد/ ٧

٢ . مثال ذلك ما روى عنبسة بن مصعب، قال: «قَالَ لِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ -يَعْنِي جَعْفَرَ بْنَ مُحَمَّدٍ الصَّادِقَ- عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَيُّ شَيْءٍ سَمِعْتَ مِنْ أَبِي الْخَطَّابِ -يَعْنِي مُحَمَّدَ بْنَ مِقْلَاصٍ الْأَسَدِيَّ-؟ قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: إِنَّكَ وَضَعْتَ عَلَى صَدْرِهِ وَقُلْتَ لَهُ: عِهْ وَلَا تَنْسَ، وَإِنَّكَ تَعْلَمُ الْغَيْبَ، وَإِنَّكَ قُلْتَ لَهُ: هُوَ عَيْبَةُ عِلْمِنَا وَمَوْضِعُ سِرِّنَا، أَمِينٌ عَلَى أَحْيَائِنَا وَأَمْوَاتِنَا، قَالَ: لَا وَاللَّهِ، مَا مَسَّ شَيْءٌ مِنْ جَسَدِي جَسَدَهُ إِلَّا يَدَهُ، وَأَمَّا قَوْلُهُ إِنِّي قُلْتُ: أَعْلَمُ الْغَيْبَ، فَوَاللَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ مَا أَعْلَمُ الْغَيْبَ، وَلَا آجَرَنِيَ اللَّهُ فِي أَمْوَاتِي وَلَا بَارَكَ لِي فِي أَحْيَائِي إِنْ كُنْتُ قُلْتُ لَهُ، وَأَمَّا قَوْلُهُ إِنِّي قُلْتُ لَهُ: هُوَ عَيْبَةُ عِلْمِنَا وَمَوْضِعُ سِرِّنَا، أَمِينٌ عَلَى أَحْيَائِنَا وَأَمْوَاتِنَا، فَلَا آجَرَنِيَ اللَّهُ فِي أَمْوَاتِي وَلَا بَارَكَ لِي فِي أَحْيَائِي إِنْ كُنْتُ قُلْتُ لَهُ شَيْئًا مِنْ هَذَا قَطُّ» (رجال الكشيّ، ج٢، ص٥٧٩)، وروى معاوية بن عمّار الدّهنيّ، قال: «بَلَغَنِي عَنْ أَبِي الْخَطَّابِ أَشْيَاءُ، فَدَخَلْتُ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَدَخَلَ أَبُو الْخَطَّابِ وَأَنَا عِنْدَهُ، أَوْ دَخَلْتُ وَهُوَ عِنْدَهُ، فَلَمَّا أَنْ بَقِيتُ أَنَا وَهُوَ فِي الْمَجْلِسِ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ: إِنَّ أَبَا الْخَطَّابِ رَوَى عَنْكَ كَذَا وَكَذَا، قَالَ: كَذَبَ، قَالَ: فَأَقْبَلْتُ أَرْوِي مَا رَوَى شَيْئًا شَيْئًا مِمَّا سَمِعْنَاهُ وَأَنْكَرْنَاهُ إِلَّا سَأَلْتُ عَنْهُ، فَجَعَلَ يَقُولُ: كَذَبَ، وَزَحَفَ أَبُو الْخَطَّابِ حَتَّى ضَرَبَ بِيَدِهِ إِلَى لِحْيَةِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَضَرَبْتُ يَدَهُ وَقُلْتُ: خُذْ يَدَكَ عَنْ لِحْيَتِهِ! فَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ: يَا أَبَا الْقَاسِمِ، لَا تَقُومُ؟! قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: لَهُ حَاجَةٌ، حَتَّى قَالَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، كُلَّ ذَلِكَ يَقُولُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: لَهُ حَاجَةٌ، فَخَرَجَ، فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: إِنَّمَا أَرَادَ أَنْ يَقُولَ لَكَ: يُخْبِرُنِي وَيَكْتُمُكَ» (رجال الكشيّ، ج٢، ص٥٨٣)، ←

خلافًا للرّوايات التي تُروى عن الهداة الماضين؛ فإنّهم لا يستطيعون الاطّلاع عليها وتصحيحها. هذا هو السّبب في أنّ الله اعتبر إنذار النّبيّ خاصًّا بأهل زمانه، فقال: ﴿لِيُنْذِرَ مَنْ كَانَ حَيًّا وَيَحِقَّ الْقَوْلُ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾[1]؛ بمعنى أنّ واجب المنذر هو إنذار من كان حيًّا في زمانه، وليس عليه إنذار القرون التالية؛ لأنّ في سنّة الله، سيكون للقرون التالية منذر حيّ من أنفسهم سيكون إنذارهم عليه، لينذرهم بما يتناسب مع احتياجاتهم في زمانهم. من هنا يُعلم أنّ من عرف الهادي الماضي ولم يعرف هادي زمانه، لم تُجزه عقائده وأعماله المستندة إلى الأحاديث المرويّة له عن الهادي الماضي؛ لأنّه لا غنى عن الرّجوع إلى هادي الزّمان، ولو كان عنه غنى لم يكن جعله ضروريًّا، واللّغو محال على الله[2]. بناء على هذا، فإنّ عدم الوصول إلى هادي الزّمان، إن كان قد عرض للمسلمين، قد نشأ لا محالة عن تقصيرهم في معرفته أو حمايته، ومن ثمّ لا يُعتبر عذرًا لهم في الأخذ بالرّوايات الظنّيّة؛

وروى زرارة بن أعين، قال: «قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِنَّ أَبَا الْخَطَّابِ كَذَبَ عَلَيَّ، وَقَالَ إِنِّي أَمَرْتُهُ أَنْ لَا يُصَلِّيَ هُوَ وَأَصْحَابُهُ الْمَغْرِبَ حَتَّى يَرَوْا كَوْكَبَ كَذَا يُقَالُ لَهُ: الْقَنْدَانِيُّ، وَاللَّهِ إِنَّ ذَلِكَ لَكَوْكَبٌ مَا أَعْرِفُهُ» (رجال الكشيّ، ج٢، ص٤٩٤).

١. يس/ ٧٠

٢. الشاهد على هذا ما جاء عن رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم في الحديث المشهور أنّه قال: «مَنْ مَاتَ وَلَيْسَ عَلَيْهِ إِمَامٌ مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً»، يعني إمامًا حيًّا يسمع له ويطيع (انظر: مسند أبي داود الطيالسيّ، ج٣، ص٤٢٥؛ مسند ابن الجعد، ص٣٣٠؛ مصنّف ابن أبي شيبة، ج٧، ص٤٥٧؛ صحيح مسلم، ج٦، ص٢٢؛ السنة لابن أبي عاصم، ج٢، ص٥٠٣؛ مسند أبي يعلى، ج١٣، ص٣٦٦؛ صحيح ابن حبان، ج٣، ص٢٩٦)؛ كما روي عن أبي الجارود، قال: «سَمِعْتُ جَعْفَرَ بْنَ مُحَمَّدٍ الصَّادِقَ يَقُولُ: مَنْ مَاتَ وَلَيْسَ عَلَيْهِ إِمَامٌ حَيٌّ ظَاهِرٌ مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً، قُلْتُ: إِمَامٌ حَيٌّ جُعِلْتُ فِدَاكَ؟! قَالَ: إِمَامٌ حَيٌّ»، وروي عن عمر بن يزيد، عن موسى بن جعفر، قال: «سَمِعْتُهُ يَقُولُ: مَنْ مَاتَ بِغَيْرِ إِمَامٍ مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً، إِمَامٍ حَيٍّ يَعْرِفُهُ، فَقُلْتُ: لَمْ أَسْمَعْ أَبَاكَ يَذْكُرُ هَذَا -يَعْنِي إِمَامًا حَيًّا- فَقَالَ: قَدْ وَاللَّهِ قَالَ ذَاكَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: "مَنْ مَاتَ وَلَيْسَ لَهُ إِمَامٌ يَسْمَعُ لَهُ وَيُطِيعُ مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً"»، ولا يخفى أنّ من مات ميتة جاهليّة لم ينتفع بعقائده وأعماله في الإسلام.

لأنّه نظرًا لإقدامهم وتقصيرهم، من الممكن أن يكون الحصول على اليقين من خلال الوصول إلى هادي الزّمان ممتنعًا عليهم، وفي نفس الوقت يكون الأخذ بالرّوايات الظنّيّة غير جائز لهم؛ إذ ليس من الواجب وجود مندوحة لهم في مثل هذه الحالة، والحرج المترتّب عن ذلك لا يُنسب إلى الله حتّى يكون في تعارض مع لطفه.

الحاصل أنّ الحديث بمعنى خبر الواحد، وإن كان صحيحًا في المصطلح، ليس له قيمة دينيّة، ولا يُعتبر من مصادر الإسلام، والاعتقاد والعمل الذي يقوم عليه ساقط، كما هي الحال بالنسبة للرأي، وأساس الدّيانة هو الرّجوع المباشر إلى كتاب الله والهادي الحيّ الذي جعله للنّاس؛ كما قال: ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنْ تَبِعَ هُدَايَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾[1]، وقال: ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى﴾[2]، وبالطبع يُعتبر الرّجوع المباشر إلى هذا الهادي رجوعًا غير مباشر إلى رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم؛ لأنّه يمثّل سنّة رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم، وبهذا يكون رجوع المسلمين إلى كتاب الله وسنّة رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم عن يقين دائمًا، والظنّ لا مكان له في الإسلام بحمد الله ومنّته.

٥. ظهور المذاهب وتنافس بعضها مع بعض

سبب آخر لعدم إقامة الإسلام بعد رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم ظهور المذاهب المختلفة وتنافس بعضها مع بعض؛ لأنّ انقسام المسلمين في زمن رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم، الذي كان خفيًّا إلى حدّ كبير بسبب وجوده، انكشف بعده على الفور، وتعمّق وتوسّع بسرعة كبيرة؛ إلى حدّ أنّه في زمن أبي بكر وعمر، انطلاقًا من اختلاف أصحاب رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم في خلافته، خلق تيّارين فكريّين مختلفين وجعلهما متقابلين، سُمّيا فيما بعد «الشّيعة» و«السّنّة».

---

١. البقرة/ ٣٨
٢. طه/ ١٢٣

ممّا لا شكّ فيه أنّ هذا كان أوّل انشقاق بين المسلمين في تاريخ الإسلام، وقد ظهر على أساس اختلافهم في أولويّة أو عدم أولويّة آل رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم بالخلافة، وفي شكل المذهبين الشّيعة والسّنّة، وبما أنّه كان مصحوبًا بحسن الحظّ والتفوّق السّياسيّ لعناصر سنّيّة، أدّى إلى غلبة العقائد والأعمال السنّيّة على المسلمين، وهمّش مذهب الشّيعة الذي سُمّي «الرّفض» لاحقًا من قبل الحكّام السنّيّين ازدراءً له، وجعله حكرًا على الأقلّيّة كمذهب غير رسميّ وغير قانونيّ. كانت هذه في الواقع بداية عمليّة الانقسام بين المسلمين[1]؛ لأنّ انقسامهم، بسبب فقدان رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم الذي كان الضامن الوحيد لوحدتهم، وكذلك نقصان التزامهم بالإسلام من بعده، استمرّ في التعمّق والتوسّع، حتّى جعل في عهد عثمان بن عفّان وعليّ بن أبي طالب التيّارين العظيمين الأمويّ والهاشميّ اللذين كانا يتنافسان منذ ما قبل الإسلام ويمثّلان الكفر والإسلام في زمن رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم، يتواجهان مرّة أخرى. كان التيّار الهاشميّ بسبب انتمائه إلى بني هاشم عشيرة رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم يحمي عليّ بن أبي طالب والنهج الشيعيّ، وكان التيّار الأمويّ بسبب انتمائه إلى بني أميّة ومنافسته لعشيرة رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم يحمي عثمان بن عفّان والنهج السنّيّ. هذه المواجهة التي كانت قائمة على العصبيّة بالنسبة للتيّار الأمويّ، وكانت دينيّة بالنسبة للتيّار الهاشميّ قبل أن تكون قبليّة، أدّت منذ البداية إلى استقطاب التيّارات الإسلاميّة وحدوث صراعات دمويّة بين المسلمين المنتمين إلى القطبين[2].

---

١ . كما أخبر عن ذلك رسول اللّه صلّى اللّه عليه وآله وسلّم في الحديث الصحيح، قال: «لَتُنْقَضَنَّ عُرَى الْإِسْلَامِ عُرْوَةً عُرْوَةً، فَكُلَّمَا انْتَقَضَتْ عُرْوَةٌ تَشَبَّثَ النَّاسُ بِالَّتِي تَلِيهَا، وَأَوَّلُهُنَّ نَقْضًا الْحُكْمُ، وَآخِرُهُنَّ الصَّلَاةُ»، فصرّح بأنّ الحكم في صورته الإسلاميّة هو أوّل ما تُنقض من عرى الإسلام.

٢ . الشاهد على ذلك قولهم: «ذُكِرَ شِيعَةُ عَلِيٍّ وَعُثْمَانَ عِنْدَ أُمِّ سَلَمَةَ، فَقَالَتْ: مَا تَذْكُرُونَ مِنْ شِيعَةِ عَلِيٍّ؟ وَهُمُ الْفَائِزُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»، رواه البلاذريّ (ت٢٧٩هـ) في «أنساب الأشراف» (ج٢، ص٤٠٥)، وفي رواية أخرى أنّها قالت: «سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: إِنَّ عَلِيًّا وَشِيعَتَهُ هُمُ الْفَائِزُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» (فوائد ابن أخي ميمي الدقاق، ص٢١٣؛ الإرشاد للمفيد، ج١، ص٤١؛ الفردوس بمأثور الخطاب للديلميّ، ج٣، ص٦١؛ تاريخ دمشق لابن عساكر، ج٤٢، ص٣٣٣).

مع أنّ تيّار الخوارج كان مستثنى من بينها، إذ لم يكن تابعًا لأيّ من القطبين، وكان معارضًا للأمويّين والهاشميّين على حدّ سواء، ولكن لا يكاد يوجد تيّار غيره بين المسلمين لا ينتمي إلى أحد القطبين الأمويّ والهاشميّ بعلم أو بغير علم. لذلك، كان التنازع بين بني أميّة وبني هاشم المادّة الرئيسيّة لجميع التيّارات الإسلاميّة، والسّبب الأكبر في استقطاب المسلمين منذ البداية حتّى الآن؛ كأنّ الله قال فيهما: ﴿هَذَانِ خَصْمَانِ اخْتَصَمُوا فِي رَبِّهِمْ﴾[1]؛[2] لأنّهما كانا يختصمان قبل الإسلام وبعده، وكان موضوع هذا التخاصم بعد بعثة رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم الجاهليّة والإسلام؛ إذ كان بنو أميّة في الجملة مدافعين عن الثّقافة والسّنن العربيّة الجاهليّة، وكان بنو هاشم في الجملة مدافعين عن الثّقافة والسّنن الإسلاميّة[3]، وفي غضون ذلك، ما غيّر تاريخ الإسلام وقرّر مصير المسلمين كان تغلّب التيّار الأمويّ على التيّار الهاشميّ؛ لأنّ الأمويّين، بسبب تمكّن الثّقافة الجاهليّة وانعدام التربية الإسلاميّة فيهم، من ناحية، لم يكن لديهم التزام كبير بالمقاصد والمناهج الإسلاميّة، ومن ناحية أخرى، كانوا مدعومين من قبل مسلمين جدد لم يكونوا بعد على معرفة كافية بالإسلام، وكانوا يميلون إلى جاهليّتهم الأولى، وفي نفس الوقت كانوا نشيطين ومتحمّسين، في حين أنّ الهاشميّين، بسبب رسوخ الثّقافة الإسلاميّة فيهم بعد سنوات من الاتّصال الوثيق بالنّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم، كانوا ملتزمين بالمقاصد والمناهج الإسلاميّة بتشدّد خاصّ، ومدعومين من قبل مسلمين ذوي سابقة من المهاجرين والأنصار الذين كانوا مع هذا قد فقدوا قوّتهم وحافزهم بمرور الوقت وأصبحوا سئمين، ولم يعودوا راغبين في المنازعة.

---

١ . الحجّ/ ١٩

٢ . كما روي عن النضر بن مالك، قال: «قُلْتُ لِلْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ: يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ، حَدِّثْنِي عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿هَذَانِ خَصْمَانِ اخْتَصَمُوا فِي رَبِّهِمْ﴾، فَقَالَ: نَحْنُ وَبَنُو أُمَيَّةَ، اخْتَصَمْنَا فِي اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، قُلْنَا: صَدَقَ اللَّهُ، وَقَالُوا: كَذَبَ اللَّهُ، فَنَحْنُ وَإِيَّاهُمُ الْخَصْمَانِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»، رواه ابن بابويه (ت٣٨١هـ) في «الخصال» (ص٤٣).

٣ . لمعرفة ذلك، راجع: كتاب «فضل هاشم على عبد شمس» المطبوع ضمن «الرسائل السياسيّة» (ص٤٠٩) للجاحظ (ت٢٥٥هـ)؛ فقد جمع فيه شواهد كثيرة على ذلك.

لذلك، لم يمض وقت طويل حتّى وجد الهاشميّون في زمن الحسن بن عليّ، بعد أن فقدوا دعم المسلمين بشكل مخيّب للآمال، أنّه من المستحيل مواصلة المنافسة، فتركوا الميدان للأمويّين على كره. كان هذا بداية الهيمنة الكاملة للأمويّين على المسلمين، وقد كانت طامّة كبرى للإسلام؛ لأنّ الأمويّين كانوا من آخر الفرق إسلامًا، بل كان أكثرهم لم يسلموا حتّى اضطُرّوا إلى ذلك، ومن ثمّ كان لهم تاريخ من أكثر عداوة مع الإسلام وأقلّ تعلّم منه، ولهذه الأوصاف، ما كانوا يستطيعون بطبيعة الحال أن يكونوا منفّذين مناسبين له. لذلك، فإنّهم بمجرّد وصولهم إلى الهيمنة الكاملة على المسلمين، قاموا بتغيير أجزاء من الإسلام لصالحهم، واستبدلوا بها أجزاء من الثّقافة الجاهليّة، وقتلوا كلّ من كان يحول بينهم وبين ذلك من أولي السابقة من المسلمين، وبهذه الطريقة جعلوا الآخرين يطيعونهم طوعًا أو كرهًا. علاوة على ذلك، فإنّهم في أوّل صنيع لهم بعد حصولهم على السّلطة، حاولوا الانتقام من بني هاشم واستئصال شأفتهم إلى الأبد باعتبارهم المنافسين الوحيدين لهم. من هنا أخذوا في قمعهم بمنتهى القسوة والشدّة، ومن خلال الإسراف في القتل والحبس ضيّقوا عليهم وعلى محبّيهم الأرض. هنالك أصبح بنو هاشم، رغم كونهم أقرب العشائر إلى النّبيّ وأشدّ الفرق وفاءً للإسلام، معزولين، وفُتن محبّوهم الذين كان أكثرهم مسلمين مستضعفين وملتزمين بالإسلام؛ بحيث أنّهم لم يكونوا آمنين حتّى في بيوتهم، وكانوا يخافون أزواجهم وجيرانهم؛ لأنّ في حكم الأمويّين، كان حبّ بني هاشم جريمة لا تُغتفر، وكان حبّ عليّ بن أبي طالب على الخصوص مهدرًا للنّفس والمال والعرض[1].

---

١ . كما روى المنهال بن عمرو، قال: «دَخَلْتُ عَلَى عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ، فَقُلْتُ: كَيْفَ أَصْبَحْتَ أَصْلَحَكَ اللَّهُ؟ فَقَالَ: مَا كُنْتُ أَرَى شَيْخًا مِنْ أَهْلِ الْمِصْرِ مِثْلَكَ، لَا يَدْرِي كَيْفَ أَصْبَحْنَا! فَأَمَّا إِذْ لَمْ تَدْرِ، فَسَأُخْبِرُكَ: أَصْبَحْنَا فِي قَوْمِنَا بِمَنْزِلَةِ بَنِي إِسْرَائِيلَ فِي آلِ فِرْعَوْنَ، إِذْ كَانُوا يُذَبِّحُونَ أَبْنَاءَهُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَاءَهُمْ، وَأَصْبَحَ شَيْخُنَا وَسَيِّدُنَا يُتَقَرَّبُ إِلَى عَدُوِّنَا بِشَتْمِهِ أَوْ سَبِّهِ عَلَى الْمَنَابِرِ، وَأَصْبَحَتْ قُرَيْشٌ تَعُدُّ أَنَّ لَهَا الْفَضْلَ عَلَى الْعَرَبِ، لِأَنَّ مُحَمَّدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ مِنْهَا، لَا يُعَدُّ لَهَا فَضْلٌ إِلَّا بِهِ، وَأَصْبَحَتِ الْعَرَبُ مُقِرَّةً لَهُمْ بِذَلِكَ، ←

بالإضافة إلى ذلك، كان الأمويّون مصمّمين على تحويل العداوة لآل النّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم إلى ثقافة عامّة بين المسلمين وتراث ثقافيّ للأجيال القادمة، حتّى يؤمّنوا منهم حاكميّتهم إلى الأبد. لذلك، وضعوا تشويه سمعتهم وتبرير أنفسهم على جدول الأعمال، ولهذا الغرض استعانوا برواة الحديث والعلماء التابعين لهم. هكذا وُضعت بأمر الأمويّين أحاديث كثيرة في تنقيص آل النّبيّ أو معارضة فضائلهم ودارت على الأفواه، بل أصبح السبّ واللعن لعليّ بن أبي طالب وذرّيّته عادة شائعة بين المسلمين، خاصّة في خطب صلاة الجمعة[1]،

وَأَصْبَحَتِ الْعَرَبُ تَعُدُّ أَنَّ لَهَا الْفَضْلَ عَلَى الْعَجَمِ، لِأَنَّ مُحَمَّدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ مِنْهَا، لَا يُعَدُّ لَهَا فَضْلٌ إِلَّا بِهِ، وَأَصْبَحَتِ الْعَجَمُ مُقِرَّةً لَهُمْ بِذَلِكَ، فَلَئِنْ كَانَتِ الْعَرَبُ صَدَقَتْ أَنَّ لَهَا الْفَضْلَ عَلَى الْعَجَمِ، وَصَدَقَتْ قُرَيْشٌ أَنَّ لَهَا الْفَضْلَ عَلَى الْعَرَبِ، لِأَنَّ مُحَمَّدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ مِنْهَا، إِنَّ لَنَا أَهْلَ الْبَيْتِ الْفَضْلَ عَلَى قُرَيْشٍ، لِأَنَّ مُحَمَّدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ مِنَّا، فَأَصْبَحُوا يَأْخُذُونَ بِحَقِّنَا وَلَا يَعْرِفُونَ لَنَا حَقًّا، فَهَكَذَا أَصْبَحْنَا، إِذْ لَمْ تَعْلَمْ كَيْفَ أَصْبَحْنَا، قَالَ: فَظَنَنْتُ أَنَّهُ أَرَادَ أَنْ يُسْمِعَ مَنْ فِي الْبَيْتِ» (الطبقات الكبرى لابن سعد، ج٧، ص٢١٧؛ تاريخ الطبريّ، ج١١، ص٦٣٠).

١. كما قال الجاحظ (ت٢٥٥هـ): «حَسْبُكَ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهُمْ كَانُوا يَلْعَنُونَ عَلِيًّا عَلَى مَنَابِرِهِمْ، فَلَمَّا نَهَى عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ عَنْ ذَلِكَ عُدَّ مُحْسِنًا، وَيَشْهَدُ لِذَلِكَ قَوْلُ كُثَيِّرٍ فِيهِ: "وَلِيتَ فَلَمْ تَشْتُمْ عَلِيًّا وَلَمْ تُخِفْ ... بَرِيًّا وَلَمْ تَتَّبِعْ مَقَالَةَ مُجْرِمِ"، وَهَذَا الشِّعْرُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ شَتْمَ عَلِيٍّ قَدْ كَانَ لَهُمْ عَادَةً حَتَّى مُدِحَ مَنْ كَفَّ عَنْهُ، وَلَمَّا وَلِيَ خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْقَسْرِيُّ مَكَّةَ، وَكَانَ إِذَا خَطَبَ بِهَا لَعَنَ عَلِيًّا وَالْحَسَنَ وَالْحُسَيْنَ، قَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ كَثِيرٍ السَّهْمِيُّ: "لَعَنَ اللَّهُ مَنْ يَسُبُّ عَلِيًّا ... وَحُسَيْنًا مِنْ سُوقَةٍ وَإِمَامِ ... أَيُسَبُّ الْمُطَهَّرُونَ جُدُودًا ... وَالْكِرَامُ الآبَاءُ وَالْأَعْمَامُ؟!"، وَقَامَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْوَلِيدِ بْنِ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانٍ، وَكَانَ مِمَّنْ يَتَأَلَّهُ بِزَعْمِهِمْ، إِلَى هِشَامِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ وَهُوَ يَخْطُبُ عَلَى الْمِنْبَرِ بِعَرَفَةَ، فَقَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، هَذَا يَوْمٌ كَانَتِ الْخُلَفَاءُ تَسْتَحِبُّ فِيهِ لَعْنَ أَبِي تُرَابٍ! فَقَالَ هِشَامٌ: لَيْسَ لِهَذَا جِئْنَا! أَلَا تَرَى أَنَّ ذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ قَدْ كَانَ لَعْنُهُ فِيهِمْ فَاشِيًا ظَاهِرًا؟» (الرسائل السياسيّة للجاحظ، ص٤٣٥)، وروي عن عمر بن عبد العزيز أنّه قال: «كَانَ أَبِي إِذَا خَطَبَ فَنَالَ مِنْ عَلِيٍّ تَلَجْلَجَ، فَقُلْتُ: يَا أَبَهْ، إِنَّكَ تَمْضِي فِي خُطْبَتِكَ، فَإِذَا أَتَيْتَ عَلَى ذِكْرِ عَلِيٍّ عَرَفْتُ مِنْكَ تَقْصِيرًا! قَالَ: أَوَفَطِنْتَ لِذَلِكَ؟! قُلْتُ: نَعَمْ، فَقَالَ: يَا بُنَيَّ، إِنَّ الَّذِينَ حَوْلَنَا لَوْ يَعْلَمُونَ مِنْ عَلِيٍّ مَا نَعْلَمُ تَفَرَّقُوا عَنَّا إِلَى أَوْلَادِهِ» (الكامل في التاريخ لابن الأثير، ج٤، ص٩٨)، وكان هذا ممّا بعث عمر بن عبد العزيز على إسقاط لعن عليّ من الخطب على المنابر،

وعُلّم لأطفال المسلمين في المدارس كسنّة إسلاميّة[١]؛ بحيث أنّ أطفال المسلمين نشؤوا على بغض آل النّبيّ وأتباعهم، وتعلّموا الإسلام في مدارس الأمويّين وأتباعهم، وهكذا وقعوا في ضلال بعيد وسوء فهم عميق، وهم يحسبون أنّهم مهتدون ويحسنون صنعًا؛ كالذين قال الله فيهم: ﴿إِنَّهُمُ اتَّخَذُوا الشَّيَاطِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ مُهْتَدُونَ﴾[٢]، وقال: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا ۝ الَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا﴾[٣].

وروي أنّه لمّا فعل ذلك، قام إليه عمرو بن شعيب، وقد بلغ إلى الموضع الذي كانت بنو أميّة تلعن فيه عليًّا، فقرأ مكانه: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ﴾ (النّحل/ ٩٠)، فقام إليه عمرو بن شعيب فقال: «يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، السُّنَّةَ السُّنَّةَ»، يحرّضه على لعن عليّ، فقال عمر: «اسْكُتْ قَبَّحَكَ اللَّهُ، تِلْكَ الْبِدْعَةُ، لَا السُّنَّةُ»، وتمّم خطبته (ترتيب الأمالي الخميسيّة للشجريّ، ج١، ص٢٠١؛ المشيخة البغداديّة لأبي طاهر السلفيّ، ج١، ص٤٤٤)، وحُكي عن محمّد بن بحر الرُّهنيّ أنّه قال في فضائل سجستان: «لُعِنَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ عَلَى مَنَابِرِ الشَّرْقِ وَالْغَرْبِ، وَلَمْ يُلْعَنْ عَلَى مِنْبَرِهَا إِلَّا مَرَّةً، وَامْتَنَعُوا عَلَى بَنِي أُمَيَّةَ، حَتَّى زَادُوا فِي عَهْدِهِمْ أَنْ لَا يُلْعَنَ عَلَى مِنْبَرِهِمْ أَحَدٌ، وَأَيُّ شَرَفٍ أَعْظَمُ مِن امْتِنَاعِهِمْ مِنْ لَعْنِ أَخِي رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى مِنْبَرِهِمْ، وَهُوَ يُلْعَنُ عَلَى مَنَابِرِ الْحَرَمَيْنِ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ؟!» (معجم البلدان للحمويّ، ج٣، ص١٩١).

١. ممّا يشهد على ذلك ما روي عن عمر بن عبد العزيز (ت١٠١هـ)، قال: «كُنْتُ غُلَامًا أَقْرَأُ الْقُرْآنَ عَلَى بَعْضِ وُلْدِ عُتْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ، فَمَرَّ بِي يَوْمًا وَأَنَا أَلْعَبُ مَعَ الصِّبْيَانِ، وَنَحْنُ نَلْعَنُ عَلِيًّا، فَكَرِهَ ذَلِكَ وَدَخَلَ الْمَسْجِدَ، فَتَرَكْتُ الصِّبْيَانَ وَجِئْتُ إِلَيْهِ لِأَدْرِسَ عَلَيْهِ وِرْدِي، فَلَمَّا رَآنِي قَامَ فَصَلَّى وَأَطَالَ فِي الصَّلَاةِ شِبْهَ الْمُعْرِضِ عَنِّي، حَتَّى أَحْسَسْتُ مِنْهُ بِذَلِكَ، فَلَمَّا انْفَتَلَ مِنْ صَلَاتِهِ كَلَحَ فِي وَجْهِي، فَقُلْتُ لَهُ: مَا بَالُ الشَّيْخِ؟ فَقَالَ لِي: يَا بُنَيَّ، أَنْتَ اللَّاعِنُ عَلِيًّا مُنْذُ الْيَوْمِ؟ قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: فَمَتَى عَلِمْتَ أَنَّ اللَّهَ سَخِطَ عَلَى أَهْلِ بَدْرٍ بَعْدَ أَنْ رَضِيَ عَنْهُمْ؟! فَقُلْتُ: يَا أَبَتِ، وَهَلْ كَانَ عَلِيٌّ مِنْ أَهْلِ بَدْرٍ؟! فَقَالَ: وَيْحَكَ، وَهَلْ كَانَتْ بَدْرٌ كُلُّهَا إِلَّا لَهُ؟! فَقُلْتُ: مَعْذِرَةً إِلَيْكَ، وَاللَّهِ لَا أَعُودُ، فَلَمْ أَلْعَنْهُ بَعْدَهَا» (المعرفة والتاريخ للفسويّ، ج١، ص٥٦٨؛ تاريخ دمشق لابن عساكر، ج٤٥، ص١٣٦؛ الكامل في التاريخ لابن الأثير، ج٤، ص٩٨؛ شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد، ج٤، ص٥٨).

٢. الأعراف/ ٣٠

٣. الكهف/ ١٠٣-١٠٤

من هنا يُعلم أنّ جزءًا كبيرًا من عقائد المسلمين وأعمالهم من القرن الأوّل الهجريّ إلى الوقت الحاضر، لم ينشأ من كتاب الله والسّنّة الحقيقيّة لنبيّه، ولكن نشأ من تلقينات الأمويّين في القرنين الأوّل والثاني الهجريّين، وبمرور الوقت وبمساعدة واضعي الحديث والعلماء التابعين للتيّار الأمويّ، وجد تبريرات إسلاميّة، وأصبح عقائد وأعمالًا رسميّة بين المسلمين؛ لأنّ العديد من الذين اعتُبروا مصدر عقائد المسلمين وأحكامهم في القرون اللاحقة تحت عنوان السّلف والرّواة الأوائل للسّنّة، كانوا تابعين للأمويّين وتحت رعايتهم وإدارتهم علانية، بل كان بعضهم ذوي مناصب حكوميّة، ويأخذون جوائزهم وهداياهم مقابل خدماتهم. كما كان رجال مثل عمرو بن العاص (ت٤٣هـ)[١]، والمغيرة بن شعبة (ت٥٠هـ)[٢]، وأبي موسى الأشعريّ (ت٥٣هـ)[٣]،

---

١ . كان وزيرًا لمعاوية وعدوًّا لعليّ، وأمره أشهر من أن يُذكر.

٢ . روى عبد الله بن ظالم قال: «لَمَّا خَرَجَ مُعَاوِيَةُ مِنَ الْكُوفَةِ اسْتَعْمَلَ الْمُغِيرَةَ بْنَ شُعْبَةَ، فَأَقَامَ خُطَبَاءَ يَقَعُونَ فِي عَلِيٍّ» (مسند أحمد، ج٣، ص١٨٥؛ حلية الأولياء وطبقات الأصفياء لأبي نعيم الأصبهانيّ، ج١، ص٩٦)، وروى عبد الرّحمن بن الأخنس قال: «شَهِدْتُ الْمُغِيرَةَ بْنَ شُعْبَةَ يَخْطُبُ، فَنَالَ مِنْ عَلِيٍّ»، وفي رواية: «فَخَرَجَ سَعِيدُ بْنُ زَيْدٍ، فَقَالَ: أَلَا تَعْجَبُ مِنْ هَذَا يَسُبُّ عَلِيًّا؟!» ثمّ روى حديث العشرة المبشّرة (انظر: مسند أبي داود الطيالسيّ، ج١، ص١٩٢؛ مسند أحمد، ج٣، ص١٨١؛ السنة لابن أبي عاصم، ج٢، ص٦١٩؛ فضائل الصحابة للنسائيّ، ص٣١؛ مسند أبي يعلى، ج٢، ص٢٥٩؛ المسند للشاشيّ، ج١، ص٢٤٧).

٣ . كان «رَجُلًا غَالًّا مُشَاقًّا ظَاهِرَ الْغِلِّ وَالشَّنَآنِ» على عليّ، هكذا وصفه هاشم بن عتبة بن أبي وقّاص (تاريخ الطبريّ، ج٤، ص٤٩٩)، وكان أحد الحكمين اللذين خلعا عليًّا من الخلافة، وكان ينهى النّاس عن نصرته ويقول لهم: «كُونُوا أَحْلَاسَ بُيُوتِكُمْ» (مسند أحمد، ج٣٢، ص٤٣٢؛ سنن أبي داود، ج٤، ص١٠١؛ المستدرك على الصحيحين للحاكم، ج٤، ص٤٨٧)، ولذلك قال ابن عبّاس لعليّ في صفّين: «عَلَامَ تُحَكِّمُ أَبَا مُوسَى؟! فَوَاللَّهِ لَقَدْ عَرَفْتَ رَأْيَهُ فِينَا، فَوَاللَّهِ مَا نَصَرَنَا وَهُوَ يَرْجُو مَا نَحْنُ فِيهِ، فَنُدْخِلُهُ الآنَ فِي مَعَاقِدِ الْأَمْرِ؟!» (الطبقات الكبرى لابن سعد، ج٦، ص٣٣٨).

وأبي هريرة (ت٥٩هـ)[١]، وسمرة بن جندب (ت٦٠هـ)[٢]،

١ . روي عن بلال العتكيّ قال: «كَانَ أَبُو هُرَيْرَةَ مَعَ مُعَاوِيَةَ بِصِفِّينَ، فَكَانَ يَقُولُ: لَئِنْ أَرْمِيَ فِيهِمْ بِسَهْمٍ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ حُمْرِ النَّعَمِ» (التاريخ الكبير لابن أبي خيثمة [السفر الثاني]، ج١، ص٤٩٤؛ قبول الأخبار ومعرفة الرجال للكعبيّ، ج١، ص١٨٣)، وعن محمّد بن زياد قال: «كَانَ مُعَاوِيَةُ يَبْعَثُ أَبَا هُرَيْرَةَ عَلَى الْمَدِينَةِ» (الأمالي في آثار الصحابة لعبد الرزاق، ص١١٧)، وعن أبي رافع قال: «كَانَ أَبُو هُرَيْرَةَ مُؤَذِّنَ مَرْوَانَ بْنِ الْحَكَمِ» (التاريخ الكبير لابن أبي خيثمة [السفر الثاني]، ج١، ص٤٧٨؛ مسائل حرب الكرماني كتاب الطهارة والصلاة، ص٢٣٦؛ قبول الأخبار ومعرفة الرجال للكعبيّ، ج١، ص١٨٣)، وقال: «كَانَ مَرْوَانُ رُبَّمَا اسْتَخْلَفَ أَبَا هُرَيْرَةَ عَلَى الْمَدِينَةِ، فَيَرْكَبُ حِمَارًا قَدْ شَدَّ عَلَيْهِ بَرْذَعَةً، وَفِي رَأْسِهِ خُلْبَةٌ مِنْ لِيفٍ، فَيَسِيرُ فَيَلْقَى الرَّجُلَ، فَيَقُولُ: الطَّرِيقَ! الطَّرِيقَ! قَدْ جَاءَ الْأَمِيرُ!» (الطبقات الكبرى لابن سعد، ج٤، ص٢٥٣؛ مسند أحمد، ج١٥، ص٣٤٢؛ المعارف لابن قتيبة، ج١، ص٢٧٨).

٢ . كان جبّارًا عنيدًا من أعوان الظالمين. قال البلاذريّ (ت٢٧٩هـ): «لَمَّا جَمَعَ مُعَاوِيَةُ لِزِيَادِ بْنِ أَبِيهِ الْكُوفَةَ وَالْبَصْرَةَ فِي سَنَةِ خَمْسِينَ، كَانَ يُخْلِفُ سَمُرَةَ بْنَ جُنْدُبٍ بِالْبَصْرَةِ إِذَا خَرَجَ إِلَى الْكُوفَةِ، وَيُخْلِفُهُ بِالْكُوفَةِ إِذَا خَرَجَ إِلَى الْبَصْرَةِ، وَكَانَ سَمُرَةُ يُحْدِثُ أَحْدَاثًا عَظِيمَةً مِنْ قَتْلِ النَّاسِ وَظُلْمِهِمْ، أَعْطَى رَجُلٌ زَكَاةَ مَالِهِ، ثُمَّ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ، فَأَمَرَ بِهِ سَمُرَةُ فَقُتِلَ، فَقَالَ أَبُو بَكْرَةَ: مَا شَأْنُ هَذَا؟! فَأَخْبَرُوهُ، فَقَالَ: لَقَدْ قَتَلَهُ سَمُرَةُ عِنْدَ أَحْسَنِ عَمَلِهِ، فَاشْهَدُوا أَنَّهُ مِنِّي وَأَنَا مِنْهُ، ثُمَّ قَالَ لِسَمُرَةَ: وَيْلَكَ! لِمَ قَتَلْتَ رَجُلًا عِنْدَ أَحْسَنِ عَمَلِهِ؟ فَقَالَ: هَذَا عَمَلُ أَخِيكَ زِيَادٍ، هُوَ يَأْمُرُنِي بِهَذَا! فَقَالَ: أَنْتَ وَأَخِي فِي النَّارِ» (أنساب الأشراف للبلاذريّ، ج٥، ص٢١٠)، وروي عن أبي المعلّى الجنانيّ، عن أبيه، قال: «كُنْتُ وَاقِفًا عَلَى رَأْسِ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ، فَقُدِّمَ إِلَيْهِ بِضْعَةُ عَشَرَ رَجُلًا، يَسْأَلُ الرَّجُلَ مِنْهُمْ: مَا دِينُكَ؟ فَيَقُولُ: الْإِسْلَامُ دِينِي، وَمُحَمَّدٌ نَبِيِّي، فَيَقُولُ: قَدِّمَاهُ فَاضْرِبَا عُنُقَهُ، فَإِنْ يَكُ صَادِقًا فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ!»، وعن ابن المبارك، قال: «وَلِيَ سَمُرَةُ شُرْطَةَ الْبَصْرَةِ، فَكَانَ يُؤْتَى بِالرَّجُلِ فَيَأْمُرُ بِقَتْلِهِ، فَيَقُولُ: إِنِّي مَظْلُومٌ، فَيَقُولُ: خَيْرٌ لَكَ!»، وعن أبي سوار العدويّ، قال: «قَتَلَ سَمُرَةُ مِنْ قَوْمِي فِي غَدَاةٍ سَبْعَةً وَأَرْبَعِينَ رَجُلًا قَدْ جَمَعَ الْقُرْآنَ»، وعن محمّد بن سليم، قال: «سَأَلْتُ أَنَسَ بْنَ سِيرِينَ: هَلْ كَانَ سَمُرَةُ قَتَلَ أَحَدًا؟ قَالَ: وَهَلْ يُحْصَى مَنْ قَتَلَ سَمُرَةُ بْنُ جُنْدُبٍ؟! اسْتَخْلَفَهُ زِيَادٌ عَلَى الْبَصْرَةِ وَأَتَى الْكُوفَةَ، فَجَاءَ وَقَدْ قَتَلَ ثَمَانِيَةَ آلَافٍ مِنَ النَّاسِ، فَقَالَ لَهُ: هَلْ تَخَافُ أَنْ تَكُونَ قَدْ قَتَلْتَ أَحَدًا بَرِيئًا؟ قَالَ: لَوْ قَتَلْتُ إِلَيْهِمْ مِثْلَهُمْ مَا خَشِيتُ!»، وروي عن جعفر بن سليمان، قال: «أَقَرَّ مُعَاوِيَةُ سَمُرَةَ بَعْدَ زِيَادٍ سِتَّةَ أَشْهُرٍ، ثُمَّ عَزَلَهُ، فَقَالَ سَمُرَةُ: لَعَنَ اللَّهُ مُعَاوِيَةَ! وَاللَّهِ لَوْ أَطَعْتُ اللَّهَ كَمَا أَطَعْتُ مُعَاوِيَةَ مَا عَذَّبَنِي أَبَدًا!»، وكان قتادة يقول: «كَانَ زِيَادٌ سَيِّئَةً مِنْ سَيِّئَاتِ مُعَاوِيَةَ، وَكَانَ سَمُرَةُ بْنُ جُنْدُبٍ سَيِّئَةً مِنْ سَيِّئَاتِ زِيَادٍ» (انظر: أنساب الأشراف للبلاذريّ، ج٥، ص٢١١، ٢١٢ و٢٤٠؛ تاريخ الطبريّ، ج٥، ص٢٣٦، ٢٣٧، ٢٩١ و٢٩٢؛ قبول الأخبار ومعرفة الرجال للكعبيّ، ج١، ص١٩٠).

والنعمان بن بشير (ت٦٥هـ)[١]، وعمر بن سعد (ت٦٧هـ)[٢]،

١ . قال الكلبيّ (ت٢٠٩هـ): «النُّعْمَانُ بْنُ بَشِيرٍ، وَلِيَ الْيَمَنَ لِمُعَاوِيَةَ، وَوَلِيَ الْكُوفَةَ لِيَزِيدَ بْنِ مُعَاوِيَةَ» (نسب معد واليمن الكبير للكلبيّ، ج١، ص٤٠٦)، وقال ابن سعد (ت٢٣٠هـ): «كَانَ عُثْمَانِيًّا» أي منحرفًا عن عليّ (الطبقات الكبرى لابن سعد، ج٨، ص١٧٦)، وقال محمّد بن حبيب البغداديّ (ت٢٤٥هـ): «وَجَّهَتْهُ نَائِلَةُ بِقَمِيصِ عُثْمَانَ إِلَى مُعَاوِيَةَ إِلَى الشَّامِ» (المحبر لابن حبيب، ص٢٩٤)، وقال أبو الفداء (ت٧٣٢هـ): «سَارَ النُّعْمَانُ بْنُ بَشِيرٍ إِلَى الشَّامِ، وَمَعَهُ ثَوْبُ عُثْمَانَ الْمُلَطَّخُ بِالدَّمِ، فَكَانَ مُعَاوِيَةُ يُعَلِّقُ قَمِيصَ عُثْمَانَ عَلَى الْمِنْبَرِ، لِيُحَرِّضَ أَهْلَ الشَّامِ عَلَى قِتَالِ عَلِيٍّ وَأَصْحَابِهِ، وَكُلَّمَا رَأَى أَهْلُ الشَّامِ ذَلِكَ، ازْدَادُوا غَيْظًا» (المختصر في أخبار البشر لأبي الفداء، ج١، ص١٧١)، وقال ابن سلّام الجمحيّ (ت٢٣٢هـ): «كَانَ النُّعْمَانُ ذَا مَنْزِلَةٍ مِنْ مُعَاوِيَةَ، وَكَانَ مُعَاوِيَةُ يَقُولُ: يَا مَعْشَرَ الْأَنْصَارِ! تَسْتَبْطِئُونَنِي، وَمَا صَحِبَنِي مِنْكُمْ إِلَّا النُّعْمَانُ بْنُ بَشِيرٍ، وَقَدْ رَأَيْتُمْ مَا صَنَعْتُ بِهِ، وَكَانَ وَلَّاهُ الْكُوفَةَ وَأَكْرَمَهُ» (طبقات فحول الشعراء لابن سلّام الجمحيّ، ج٢، ص٤٦٣)، وروى خليفة بن خياط (ت٢٤٠هـ): «لَمَّا بَلَغَ يَزِيدَ بْنَ مُعَاوِيَةَ أَنَّ أَهْلَ مَكَّةَ أَرَادُوا ابْنَ الزُّبَيْرِ عَلَى الْبَيْعَةِ فَأَبَى، أَرْسَلَ النُّعْمَانَ بْنَ بَشِيرٍ وَهَمَّامَ بْنَ قَبِيصَةَ إِلَى ابْنِ الزُّبَيْرِ يَدْعُوَانِهِ إِلَى الْبَيْعَةِ لِيَزِيدَ عَلَى أَنْ يَجْعَلَ لَهُ وِلَايَةَ الْحِجَازِ وَمَا شَاءَ وَمَا أَحَبَّ لِأَهْلِ بَيْتِهِ مِنَ الْوِلَايَةِ، فَقَدِمَا عَلَى ابْنِ الزُّبَيْرِ، فَعَرَضَا عَلَيْهِ مَا أَمَرَهُمَا بِهِ يَزِيدُ» (تاريخ خليفة بن خياط، ص٢٥٢).

٢ . أمير الجيش الذين حاصروا الحسين عليه السلام، فمنعوه الماء وقاتلوه وقتلوه ظلمًا وعدوانًا. قال محمّد بن سعد (ت٢٣٠هـ): «كَانَ عُمَرُ بْنُ سَعْدٍ بِالْكُوفَةِ قَدِ اسْتَعْمَلَهُ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ زِيَادٍ عَلَى الرِّيِّ وَهَمَذَانَ، وَقَطَعَ مَعَهُ بَعْثًا، فَلَمَّا قَدِمَ الْحُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ الْعِرَاقَ أَمَرَ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ زِيَادٍ عُمَرَ بْنَ سَعْدٍ أَنْ يَسِيرَ إِلَيْهِ، وَبَعَثَ مَعَهُ أَرْبَعَةَ آلَافٍ مِنْ جُنْدِهِ، وَقَالَ لَهُ: إِنْ هُوَ خَرَجَ إِلَيَّ وَوَضَعَ يَدَهُ فِي يَدِي وَإِلَّا فَقَاتِلْهُ، فَأَطَاعَ بِالْخُرُوجِ إِلَى الْحُسَيْنِ، فَقَاتَلَهُ حَتَّى قُتِلَ الْحُسَيْنُ» (الطبقات الكبرى لابن سعد، ج٧، ص١٦٧)، والعجب أنّه كان يروي عن أبيه عن رسول اللّه صلّى اللّه عليه وآله وسلّم أنّه قال: «قِتَالُ الْمُسْلِمِ كُفْرٌ» (المنتخب من مسند عبد بن حميد، ص٧٦)! قال مُهنّا: «سَأَلْتُ أَحْمَدَ عَنْ عُمَرَ بْنِ سَعْدٍ، فَقَالَ: لَا يَنْبَغِي أَنْ يُحَدَّثَ عَنْهُ، قُلْتُ: لِمَ؟ قَالَ: لِأَنَّهُ صَاحِبُ الْجُيُوشِ، وَصَاحِبُ الدِّمَاءِ» (السنة لأبي بكر الخلّال، ج٣، ص٥١٨)، وقيل ليحيى بن معين: «عُمَرُ بْنُ سَعْدٍ ثِقَةٌ؟ قَالَ: كَيْفَ يَكُونُ مَنْ قَتَلَ الْحُسَيْنَ ثِقَةً؟!» (التاريخ الكبير لابن أبي خيثمة [السفر الثاني]، ج٢، ص٩٤٥)، وروي عن أبي حفص، قال: «سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ الْقَطَّانَ يَقُولُ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، حَدَّثَنَا الْعِيزَارُ بْنُ حُرَيْثٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ سَعْدٍ، فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: يَا أَبَا سَعِيدٍ، هَذَا قَاتِلُ الْحُسَيْنِ! عَنْ قَاتِلِ الْحُسَيْنِ تُحَدِّثُنَا؟! فَسَكَتَ يَحْيَى» (الأسامي والكنى لأبي أحمد الحاكم، ج٢، ص٢٤٨)، وفي رواية أخرى: «قَالَ الرَّجُلُ: أَمَا تَخَافُ اللَّهَ تَرْوِي عَنْ عُمَرَ بْنِ سَعْدٍ؟! فَبَكَى يَحْيَى، وَقَالَ: لَا أَعُودُ أُحَدِّثُ عَنْهُ أَبَدًا» (تهذيب الكمال للمزّيّ، ج٢١، ص٣٥٧). مع ذلك، فقد وثّقه رجال من أهل الحديث (انظر: الثقات للعجليّ، ج٢، ص١٦٦)، ورووا عنه (انظر: تهذيب الكمال للمزّيّ، ج٢١، ص٣٥٦)، واستقرّ أمرهم على أنّه صدوق (انظر: تقريب التهذيب لابن حجر، ص٤١٣)!

وعبد الله بن عمر (ت٧٣هـ)[١]، والأسود بن يزيد (ت٧٥هـ)[٢]،

١ . امتنع من بيعة عليّ، ثمّ بايع معاوية ويزيد وعبد الملك بن مروان! وقد اشتهر أنّه استأذن على الحجّاج بن يوسف ليلًا، فقال الحجّاج: «إِحْدَى خُمُقَاتِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ!» فدخل، فلمّا وصل إليه قال له الحجّاج: «مَا جَاءَ بِكَ؟» قال: «ذَكَرْتُ قَوْلَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: "مَنْ مَاتَ وَلَمْ يُبَايِعْ إِمَامَ عَصْرِهِ وَزَمَانِهِ مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً"»، فقال له الحجّاج: «أَتَتَخَلَّفُ عَنْ بَيْعَةِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، وَتُبَايِعُ عَبْدَ الْمَلِكِ؟! بَايِعْ رِجْلِي، فَإِنَّ يَدِي عَنْكَ مَشْغُولَةٌ»، ومدّ إليه رجله! (انظر: البصائر والذخائر لأبي حيّان التوحيديّ، ج٧، ص١٥١؛ نثر الدرّ في المحاضرات للآبيّ، ج٢، ص٦٦؛ التذكرة الحمدونيّة لابن حمدون، ج٩، ص٢٢٥)، وروي عن الزهريّ أنّه قال: «الْعَجَبُ لِابْنِ عُمَرَ! تَمَنَّعَ مِنْ بَيْعَةِ عَلِيٍّ، وَيُبَايِعُ لِيَزِيدَ بْنِ مُعَاوِيَةَ وَلِعَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مَرْوَانَ!» (مرآة الزمان في تواريخ الأعيان لسبط بن الجوزيّ، ج٦، ص٥٣).

٢ . ذكره إبراهيم بن محمّد الثقفيّ (ت٢٨٣هـ) في فقهاء الكوفة الذين كانوا أهل عداوة عليّ وبغضه، قد خذلوا عنه، وخرجوا من طاعته (انظر: الغارات للثقفيّ، ج٢، ص٥٥٨)، وروى عن يحيى بن سلمة بن كهيل، عن أبيه، قال: «كَانَ الْأَسْوَدُ وَمَسْرُوقٌ يَمْشِيَانِ إِلَى عَائِشَةَ، فَيَقْعَانِ عِنْدَهَا فِي عَلِيٍّ، فَأَمَّا الْأَسْوَدُ فَمَاتَ عَلَى ذَلِكَ، وَأَمَّا مَسْرُوقٌ فَلَمْ يَمُتْ حَتَّى صَلَّى عَلَى عَلِيٍّ فِي زَوَايَا بَيْتِهِ»، وعن يحيى أيضًا، عن أبيه، قال: «دَخَلْتُ أَنَا وَزُبَيْدٌ الْإِيَامِيُّ عَلَى قُمَيْرٍ امْرَأَةِ مَسْرُوقٍ بَعْدَ مَوْتِهِ، فَحَدَّثَتْنَا قَالَتْ: كَانَ مَسْرُوقٌ وَالْأَسْوَدُ بْنُ يَزِيدَ يُفْرِطَانِ فِي سَبِّ عَلِيٍّ، فَمَا مَاتَ مَسْرُوقٌ حَتَّى مَا يُصَلِّي لِلَّهِ صَلَاةً فِي بَيْتِهِ إِلَّا وَيُصَلِّي فِيهَا عَلَى عَلِيٍّ، وَأَمَّا الْأَسْوَدُ فَمَضَى عَلَى شَأْنِهِ» (الغارات للثقفيّ، ج٢، ص٥٦٢-٥٦٥)، وممّا يدلّ على صحّة هذه الرواية ما روى الأسود عن عائشة في إنكار وصاية عليّ، قال: «قِيلَ لِعَائِشَةَ: أَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَوْصَى إِلَى عَلِيٍّ؟ قَالَتْ: لَقَدْ كَانَ رَأْسُهُ فِي حِجْرِي، فَدَعَا بِالطَّسْتِ، فَبَالَ فِيهَا، فَلَقَدِ انْخَنَثَ فِي حِجْرِي وَمَا شَعَرْتُ بِهِ، فَمَتَى أَوْصَى إِلَى عَلِيٍّ؟!» (الطبقات الكبرى لابن سعد، ج٢، ص٢٢٨؛ صحيح البخاريّ، ج٦، ص١٤؛ سنن النسائيّ، ج١، ص٣٢)، وما روى ابن عبد البرّ (ت٤٦٣هـ) من أنّ الأسود كان من التابعين الذين لم يشهدوا مع عليّ شيئًا من حروبه (انظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البرّ، ج١، ص٧٧)، وما روى سيف بن عمر (ت٢٠٠هـ) من أنّ الأسود كان من المحضّضين بالكوفة على إعانة عثمان، فكانوا يسيرون فيها ويطوفون على مجالسها ويقولون: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ! إِنَّ الْقِتَالَ يَحِلُّ الْيَوْمَ وَيَحْرُمُ غَدًا، انْهَضُوا إِلَى خَلِيفَتِكُمْ وَعِصْمَةِ أَمْرِكُمْ» (الفتنة ووقعة الجمل لسيف بن عمر، ص٦٢)، وما روي عن أبي إسحاق قال: «كُنْتُ أَنَا وَالْأَسْوَدُ فِي الشُّرْطَةِ مَعَ عَمْرِو بْنِ حُرَيْثٍ لَيَالِيَ مُصْعَبٍ» (الطبقات الكبرى لابن سعد، ج٨، ص١٩٥؛ مصنّف ابن أبي شيبة، ج٧، ص١٩)، وكان عمرو بن حريث من يستخلفه زياد بن أبيه إذا خرج إلى البصرة (انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد، ج٨، ص١٤٦؛ أنساب الأشراف للبلاذريّ، ج٣، ص١٧٩). مع ذلك كلّه، فقد وثّقه أهل الحديث، وروى عنه البخاريّ ومسلم وأصحاب السنن!

وبسر بن أرطأة (ت٨٦هـ)[١]، وعروة بن الزّبير (ت٩٤هـ)[٢]،

١ . أحد قوّاد معاوية وأكابر أصحابه (جمهرة أنساب العرب لابن حزم، ج١، ص١٧٠). كان على ساقة جيشه يوم صفّين (الأخبار الطوال لأبي حنيفة الدينوريّ، ص١٦٧)، فحمل عليه عليّ ليقتله، فأبدى له عورته، فرجع عنه (انظر: السيرة النبوية لابن كثير، ج٣، ص٤٠). بعثه معاوية إلى البلاد ليقتل من كان من شيعة عليّ، فقتل كلّ من قدر عليه منهم، حتّى قتل النساء وذبح الأطفال (انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد، ج٦، ص٥٣٩؛ أنساب الأشراف للبلاذريّ، ج٢، ص٤٥٣؛ تاريخ الطبريّ، ج٥، ص١٣٩؛ مرآة الزمان في تواريخ الأعيان لسبط بن الجوزيّ، ج٦، ص٤١٠)، ودخل البصرة، فصعد المنبر وذكر عليًا بالقبيح وشتمه وتنقّصه، ثمّ قال: «أَيُّهَا النَّاسُ! أُنْشِدُكُمْ بِاللَّهِ! أَمَا صَدَقْتُ؟!» فقال أبو بكرة: «إِنَّكَ تُنْشِدُ عَظِيمًا، وَاللَّهِ مَا صَدَقْتَ وَلَا بَرَرْتَ!» فأمر بأبي بكرة، فضُرب حتّى غُشي عليه (أنساب الأشراف للبلاذريّ، ج١، ص٤٩٢)، ودخل المدينة، فصعد منبر رسول اللّه صلى اللّه عليه وآله وسلّم وجعل ينادي: «يَا أَهْلَ الْمَدِينَةِ! وَاللَّهِ لَوْلَا مَا عَهِدَ إِلَيَّ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ مُعَاوِيَةُ مَا تَرَكْتُ فِيهَا مُحْتَلِمًا إِلَّا قَتَلْتُهُ!» (تاريخ الطبريّ، ج٥، ص١٣٩؛ الثقات لابن حبان، ج٢، ص٣٠٠). فكان الهيثم بن عديّ يقول: «لَمْ يَكُنْ فِي بَنِي عَامِرِ بْنِ لُؤَيٍّ أَخْبَثَ مِنْ بُسْرٍ وَلَا أَسْوَأَ مِنْهُ» (المقفى الكبير للمقريزيّ، ج٢، ص٢٣٨)! مع ذلك، فقد اعتبره كثير من أهل الحديث صحابيًا، ورووا عنه، وأخرج له أبو داود والنّسائيّ والتّرمذيّ!

٢ . ذكره إبراهيم بن محمّد الثقفيّ (ت٢٨٣هـ) في فقهاء الحجاز الذين كانوا أهل عداوة عليّ وبغضه (انظر: الغارات للثقفيّ، ج٢، ص٥٦٩)، وروى عن يحيى بن عروة بن الزبير، عن أبيه، قال: «كَانَ عُرْوَةُ إِذَا ذَكَرَ عَلِيًّا نَالَ مِنْهُ» (الغارات للثقفيّ، ج٢، ص٥٧٦)، وليس ذلك بغريب؛ لأنّه كان ابن من حارب عليًا؛ خرج مع أبيه للحرب، فردّه من الطريق لصغره (انظر: مصنّف ابن أبي شيبة، ج٦، ص٥٤٢؛ المعرفة والتاريخ للفسويّ، ج١، ص٢٣٣؛ التاريخ الكبير لابن أبي خيثمة [السفر الثالث]، ج٢، ص١٧٣)، وكانت عائشة خالته ومعلّمته، وهي تبغض عليًا وتطعن فيه، حتّى أنّها لمّا بلغتها خبر بيعة النّاس لعليّ قالت: «وَدِدْتُ أَنَّ هَذِهِ أَطْبَقَتْ عَلَى هَذِهِ» (أنساب الأشراف للبلاذريّ، ج٢، ص٢١٧)، وروى أبو غطفان، قال: «سَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ: أَرَأَيْتَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تُوُفِّيَ وَرَأْسُهُ فِي حِجْرِ أَحَدٍ؟ قَالَ: تُوُفِّيَ وَهُوَ لَمُسْتَنِدٌ إِلَى صَدْرِ عَلِيٍّ، قُلْتُ: فَإِنَّ عُرْوَةَ حَدَّثَنِي عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: تُوُفِّيَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْنَ سَحْرِي وَنَحْرِي! فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: أَتَعْقِلُ؟ وَاللَّهِ لَتُوُفِّيَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَإِنَّهُ لَمُسْتَنِدٌ إِلَى صَدْرِ عَلِيٍّ، وَهُوَ الَّذِي غَسَّلَهُ» (الطبقات الكبرى لابن سعد، ج٢، ص٢٣٠)، وروي عن عبد الرزاق، عن معمر، قال: «كَانَ عِنْدَ الزُّهْرِيِّ حَدِيثَانِ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ فِي عَلِيٍّ، فَسَأَلْتُهُ عَنْهُمَا يَوْمًا، فَقَالَ: مَا تَصْنَعُ بِهِمَا وَبِحَدِيثِهِمَا؟! اللَّهُ أَعْلَمُ بِهِمَا، إِنِّي لَأَتَّهِمُهُمَا فِي بَنِي هَاشِمٍ»، وكان الحديثان في تنقيص عليّ (انظر: شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد، ج٤، ص٦٤)، ←

وأبي بردة بن أبي موسى (ت١٠٣هـ)[١]، ومحمّد بن شهاب الزهريّ (ت١٢٤هـ)[٢]،

وقال المسعوديّ (ت٣٤٦هـ) في «مروج الذهب» (ج٣، ص١١٣): «كَانَ عُرْوَةُ عَلَى رَأْيِ عَمِّهِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مَرْوَانَ، وَكَانَتْ كُتُبُ عَبْدِ الْمَلِكِ إِلَى الْحَجَّاجِ مُتَّصِلَةً يَأْمُرُهُ بِتَعَاهُدِ عُرْوَةَ وَأَنْ لَا يَسُوءَهُ فِي نَفْسِهِ وَمَالِهِ»، وكان يعذر أخاه إذا جرى ذكر بني هاشم، وحصره إيّاهم في الشعب، وجمعه لهم الحطب لتحريقهم، ويقول: «إِنَّمَا أَرَادَ بِذَلِكَ إِرْهَابَهُمْ لِيَدْخُلُوا فِي طَاعَتِهِ كَمَا أُرْهِبَ بَنُو هَاشِمٍ وَجُمِعَ لَهُمُ الْحَطَبُ لِإِحْرَاقِهِمْ إِذْ هُمْ أَبَوُا الْبَيْعَةَ فِيمَا سَلَفَ!» (مروج الذهب للمسعوديّ، ج٣، ص٧٧). مع ذلك، فقد وثّقه أهل الحديث كلّهم، ورووا عنه، وأخرج له البخاريّ ومسلم وأصحاب السنن!

١ . عامر بن عبد اللّه بن قيس. كان قاضيًا للحجّاج على الكوفة، وكانت إليه قطائع معاوية، وهو الذي شهد على حجر بن عديّ الكنديّ رضي اللّه عنه عند زياد بن أبيه، فقال: «أَشْهَدُ أَنَّ حُجْرَ بْنَ عَدِيٍّ قَدْ كَفَرَ بِاللَّهِ كَفْرَةً صَلْعَاءَ»، يعني بذلك كفرة عليّ بن أبي طالب، لأنّه كان أصلع! وروي عن عبد الرّحمن بن جندب، قال: «رَأَيْتُ أَبَا بُرْدَةَ بِوَاسِطَ نَظَرَ إِلَى أَبِي الْغَادِيَةِ الْجُهَنِيِّ قَاتِلِ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ فَقَالَ: أَرِنِي يَدَكَ الَّتِي قَتَلْتَ بِهَا عَمَّارَ بْنَ يَاسِرٍ حَتَّى أُقَبِّلَهَا»، وفي رواية أنّه قبّل يده وقال: «لَا تَمَسُّكَ النَّارُ أَبَدًا!» (انظر: أنساب الأشراف للبلاذريّ، ج٥، ص٢٥٤؛ الغارات للثقفيّ، ج٢، ص٥٦٥؛ تاريخ الطبريّ، ج٥، ص٢٦٩؛ قبول الأخبار ومعرفة الرجال للكعبيّ، ج١، ص٢٥٧؛ تهذيب الكمال للمزّيّ، ج٣٣، ص١٤٥). مع ذلك، فقد وثّقه أهل الحديث، ورووا عنه، وأخرج له البخاريّ ومسلم وأصحاب السنن!

٢ . كان من أعوان بني أميّة وملازميهم. لزم عسكر عبد الملك بن مروان، وكان يدخل عليه كثيرًا، وتوفّي عبد الملك، فلزم الوليد بن عبد الملك حتّى توفّي، ثمّ سليمان بن عبد الملك، وعمر بن عبد العزيز، ويزيد بن عبد الملك. فجعله يزيد بن عبد الملك على قضائه. ثمّ لزم هشام بن عبد الملك، وحجّ هشام سنة ستّ ومائة وحجّ معه الزّهريّ، فصيّره هشام مع ولده يعلّمهم ويفقّههم ويحدّثهم ويحجّ معهم، فلم يفارقهم حتّى مات بالمدينة (انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد، ج٧، ص٤٣١)، وروي عن محمّد بن شيبة، قال: «شَهِدْتُ مَسْجِدَ الْمَدِينَةِ، فَإِذَا الزُّهْرِيُّ وَعُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ قَدْ جَلَسَا، فَذَكَرَا عَلِيًّا فَنَالَا مِنْهُ، فَبَلَغَ ذَلِكَ عَلِيَّ بْنَ الْحُسَيْنِ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ، فَجَاءَ حَتَّى وَقَفَ عَلَيْهِمَا، فَقَالَ: أَمَّا أَنْتَ يَا عُرْوَةُ، فَإِنَّ أَبِي حَاكَمَ أَبَاكَ إِلَى اللَّهِ، فَحَكَمَ لِأَبِي عَلَى أَبِيكَ، وَأَمَّا أَنْتَ يَا زُهْرِيُّ، فَلَوْ كُنْتُ أَنَا وَأَنْتَ بِمَكَّةَ لَأَرَيْتُكَ كِيرَ أَبِيكَ» (الغارات للثقفيّ، ج٢، ص٥٧٧)، وروي عن جعفر بن إبراهيم الجعفريّ، قال: «كُنْتُ عِنْدَ الزُّهْرِيِّ أَسْمَعُ مِنْهُ، فَإِذَا عَجُوزٌ قَدْ وَقَفَتْ عَلَيْهِ، فَقَالَتْ: يَا جَعْفَرِيُّ! لَا تَكْتُبْ عَنْهُ! فَإِنَّهُ مَالَ إِلَى بَنِي أُمَيَّةَ، وَأَخَذَ جَوَائِزَهُمْ! فَقُلْتُ: مَنْ هَذِهِ؟! قَالَ: أُخْتِي رُقَيَّةُ، خَرِفَتْ! قَالَتْ: خَرِفْتَ أَنْتَ، كَتَمْتَ فَضَائِلَ آلِ مُحَمَّدٍ» (تاريخ دمشق لابن عساكر، ج٤٢، ص٢٢٨)، وكانت العجوز أعقل من أهل الحديث؛ فإنّهم وثّقوه على ذلك، ورووا عنه، وأخرج له البخاريّ ومسلم وأصحاب السنن!

وعبد الملك بن عمير (ت١٣٦هـ)[١]، وحريز بن عثمان (ت١٦٣هـ)[٢]،

١ . كان من قضاة بني أميّة على الكوفة، واشتهر بأنّه قتل رسول الحسين عليه السلام لمّا رماه ابن زياد من فوق القصر، فتكسّرت عظامه وبقي به رمق، فجاء فذبحه، فلمّا عيب ذلك عليه قال: «أَرَدْتُ أَنْ أُرِيحَهُ!» (انظر: تاريخ الطبريّ، ج٥، ص٣٩٨؛ قبول الأخبار ومعرفة الرجال للكعبيّ، ج٢، ص١٢٤؛ البداية والنهاية لابن كثير، ج٨، ص١٨٢)، وكان طيلة حياته قرينًا للظالمين؛ كما روي أنّه قال: «رَأَيْتُ رَأْسَ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ أُتِيَ بِهِ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ زِيَادٍ، وَرَأَيْتُ رَأْسَ عُبَيْدِ اللَّهِ أُتِيَ بِهِ الْمُخْتَارُ بْنُ أَبِي عُبَيْدٍ، وَرَأَيْتُ رَأْسَ الْمُخْتَارِ أُتِيَ بِهِ مُصْعَبُ بْنُ الزُّبَيْرِ، وَرَأَيْتُ رَأْسَ مُصْعَبٍ أُتِيَ بِهِ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ مَرْوَانَ» (الثقات للعجليّ، ج٢، ص١٠٤؛ أنساب الأشراف للبلاذريّ، ج٣، ص٢٢٣؛ مسند أبي يعلى، ج٥، ص٥٣)، ومن غرائبه أنّه روى عن أبي الغادية قاتل عمّار بن ياسر، فأنكر النّاس ذلك حتّى ظنّوا أنّه رجل آخر، فقال يحيى بن معين (ت٢٣٣هـ): «أَبُو غَادِيَةَ هَذَا وَاحِدٌ لَيْسَ غَيْرَهُ» (تاريخ ابن معين [رواية الدوريّ]، ج٣، ص١٣). مع ذلك، فقد وثّقه كثير من أهل الحديث، وأكثروا الرواية عنه، وأخرج له البخاريّ ومسلم وأصحاب السنن!

٢ . كان شاميًّا مشهورًا بالنصب والانحراف عن عليّ بن أبي طالب. روي عن أبي حفص قال: «كَانَ حَرِيزُ بْنُ عُثْمَانَ يَنْتَقِصُ عَلِيًّا وَيَنَالُ مِنْهُ»، وعن إسماعيل بن عيّاش قال: «عَادَلْتُ حَرِيزًا مِنْ مِصْرَ إِلَى مَكَّةَ، فَجَعَلَ يَسُبُّ عَلِيًّا وَيَلْعَنُهُ»، وعن عبد اللّه بن حمّاد قال: «سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ صَالِحٍ وَقِيلَ لَهُ: لِمَ لَمْ تَكْتُبْ عَنْ حَرِيزٍ؟ قَالَ: كَيْفَ أَكْتُبُ عَنْ رَجُلٍ صَلَّيْتُ مَعَهُ الْفَجْرَ سَبْعَ سِنِينَ، فَكَانَ لَا يَخْرُجُ مِنَ الْمَسْجِدِ حَتَّى يَلْعَنَ عَلِيًّا سَبْعِينَ لَعْنَةً كُلَّ يَوْمٍ؟!»، وعن جرير قال: «كَانَ حَرِيزٌ يَشْتُمُ عَلِيًّا عَلَى الْمَنَابِرِ»، وعن عمران بن أبان قال: «سَمِعْتُ حَرِيزًا يَقُولُ: لَا أُحِبُّهُ، قَتَلَ آبَائِي، يَعْنِي عَلِيًّا»، وعن يزيد بن هارون قال: «قَالَ حَرِيزٌ: لَا أُحِبُّ مَنْ قَتَلَ لِي جَدَّيْنِ»، وعن الحسن بن عليّ قال: «قُلْتُ لِيَزِيدَ بْنِ هَارُونَ: سَمِعْتَ مِنْ حَرِيزٍ شَيْئًا تُنْكِرُهُ عَلَيْهِ مِنْ هَذَا الْبَابِ؟ فَقَالَ: إِنِّي سَأَلْتُهُ أَنْ لَا يَذْكُرَ لِي شَيْئًا مِنْ هَذَا مَخَافَةَ أَنْ أَسْمَعَ مِنْهُ شَيْئًا يُضَيِّقُ عَلَيَّ الرِّوَايَةَ عَنْهُ، قَالَ: فَأَشَدُّ شَيْءٍ سَمِعْتُهُ يَقُولُ: لَنَا أَمِيرٌ وَلَكُمْ أَمِيرٌ، يَعْنِي: لَنَا مُعَاوِيَةُ وَلَكُمْ عَلِيٌّ! فَقُلْتُ لِيَزِيدَ: فَقَدْ آثَرَنَا عَلَى نَفْسِهِ، فَقَالَ: نَعَمْ»، وفي رواية أخرى أنّه كان يقول: «لَنَا إِمَامُنَا وَلَكُمْ إِمَامُكُمْ» (انظر: الضّعفاء الكبير للعقيليّ، ج١، ص٣٢١؛ تاريخ بغداد للخطيب البغداديّ، ج٩، ص١٨٢؛ تاريخ دمشق لابن عساكر، ج١٢، ص٣٤٨)، وذكر أبو الفتح الأزديّ أنّ حريزًا روى أن النّبيّ صلّى اللّه عليه وآله وسلّم لمّا أراد أن يركب بغلته جاء عليّ فحلّ حزام البغلة ليقع النّبيّ صلّى اللّه عليه وآله وسلّم، ومن هذه حاله لا يُروى عنه شيء (الضّعفاء والمتروكون لابن الجوزيّ، ج١، ص١٩٧). مع ذلك، فقد وثّقه أهل الحديث ورووا عنه، وأخرج له البخاريّ وأصحاب السنن الأربعة، وهم يعلمون حاله؛ كما قال أحمد بن حنبل: «هُوَ صَحِيحُ الْحَدِيثِ، إِلَّا أَنَّهُ يَحْمِلُ عَلَى عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ»، وقال في موضع آخر: «ثِقَةٌ ثِقَةٌ»، وقال العجليّ: «شَامِيٌّ ثِقَةٌ، وَكَانَ يَحْمِلُ عَلَى عَلِيٍّ»، وقال أبو حفص: «ثَبْتٌ شَدِيدُ التَّحَامُلِ عَلَى عَلِيٍّ»! كذلك يضلّ اللّه الذين لا يعقلون!

وحُصين بن نُمير (ت نحو١٩٠هـ)[١]، وكثيرين غيرهم، يعملون في خدمة الأمويّين جهارًا، ويُعرفون بالعداوة الشّديدة لبني هاشم، ومع ذلك قد وثق بهم أهل الحديث وأمثال البخاريّ (ت٢٥٦هـ) ومسلم (ت٢٦١هـ). عدد قليل منهم أيضًا كانوا يمتنعون عن إعانة الحكّام والعداوة لآل رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم سُجنوا أو قُتلوا، والعجيب أنّهم لقوا إعراضًا من أهل الحديث؛ مثل أبي حنيفة (ت١٥٠هـ) الذي أبى قبول منصب القضاء، وكانت له علاقات مع آل رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم، ولهذا السّبب سُجن واتُّهم من قبل أهل الحديث بالكفر والضلال[٢]. بصرف النّظر عن هذا العدد القليل الذين لم يكن لديهم طبعًا مجال كبير للرواية بسبب إعراض أهل الحديث عنهم، كان أكثر الرّواة المسلمين الذين أصبحوا مصدر العقائد والأحكام الإسلاميّة تابعين للتيّار الأمويّ، ولا يرون إظهار الخلاف معه جائزًا. مع أخذ هذا في الاعتبار، من الواضح أنّ أمثال هؤلاء ما كانوا يستطيعون بأيّ وجه أن يكونوا مصدرًا جديرًا بالثقة للمسلمين اللاحقين؛ لأنّه بسبب تبعيّتهم وخوفهم، كان من الصّعب عليهم جدًّا أن ينقلوا إليهم جوانب من الإسلام تتعارض مع مصالح الحكّام الأمويّين. لذلك، فإنّ إحسان الظنّ بهم، على الرّغم من الدّوافع العديدة التي كانت لديهم لكتمان الحقّ أو تحريفه، ليس من الحكمة، بل مثال واضح للسّفاهة[٣].

---

١ . أبو مِحصَن الهمْدانيّ الواسطيّ. قال ابن أبي خيثمة: «قُلْتُ لِأَبِي: لِمَ لَمْ تَكْتُبْ عَنْ أَبِي مِحْصَنٍ؟ قَالَ: أَتَيْتُهُ فَإِذَا هُوَ يَحْمِلُ عَلَى عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ وَيَعِيبُهُ، فَلَمْ أَعُدْ إِلَيْهِ، وَلَمْ أَكْتُبْ عَنْهُ» (إكمال تهذيب الكمال لمُغَلْطاي بن قَلِيج، ج٢، ص٣٧٣)، وقال ابن حجر: «رُمِيَ بِالنَّصْبِ» (تقريب التهذيب لابن حجر، ص١٧١). مع ذلك، فقد وثّقه العجليّ وأبو زرعة، وذكره ابن حبّان في «الثقات» (ج٨، ص٢٠٨)، وقال فيه أبو حاتم: «صَالِحٌ لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ» (الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ج٣، ص١٩٨)، وروى عنه البخاريّ، وأبو داود، والتّرمذيّ، والنّسائيّ!

٢ . للوقوف على مطاعن أهل الحديث وشتائمهم له، راجع: التاريخ الكبير للبخاريّ، ج٩، ص٤٧١؛ الضّعفاء والمتروكون للنسائيّ، ص١٠٠؛ الضّعفاء الكبير للعقيليّ، ج٤، ص٢٨٠-٢٨٥؛ الضّعفاء لأبي نعيم الأصبهانيّ، ص١٥٤؛ تاريخ بغداد للخطيب البغداديّ، ج١٥، ص٥٤٣-٥٨٢.

٣ . كما روي عن أبي وائل شقيق بن سلمة، وهو من كبار التابعين، أنّه كان يقول: «اتَّهِمُوا الْقَوْمَ عَلَى دِينِكُمْ، فَوَاللَّهِ مَا مَاتُوا حَتَّى خَلَطُوا»، رواه الكعبيّ (ت٣١٩هـ) في «قبول الأخبار» (ج١، ص٣٧).

مع ذلك، يبدو أنّ كثيرًا من المسلمين يتعمّدون الإقدام على هذا الخداع الذاتيّ، ويحسبون أنّهم ملزمون بتبرئة القرون الأولى من أيّ خطإ حتّى باستخدام الكذب، في حين أنّه من المسلّم به أنّ الخداع الذاتيّ والكذب لا مكان لهما في الإسلام؛ كما قال الله تعالى: ﴿يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ﴾[١]، وقال: ﴿إِنَّمَا يَفْتَرِي الْكَذِبَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ ۖ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْكَاذِبُونَ﴾[٢]، بل أقصى واجب يمكن استنباطه من العقل والشّرع في هذا الصّدد، هو احترام المسلمين الأوائل على غرار احترام الوالدين، لا تبرئتهم من أيّ خطإ ارتكبوه؛ لأنّ الانتباه لأخطاء الوالدين لا يستلزم ترك احترامهما، بل يمكن انتقادهما على أخطائهما دون إخلال باحترامهما؛ مثل إبراهيم عليه السّلام الذي انتقد أباه على أخطائه دون إخلال باحترامه؛ كما أخبر الله عنه تعليمًا للمسلمين فقال: ﴿إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ يَا أَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ وَلَا يُغْنِي عَنْكَ شَيْئًا﴾[٣]؛ كما أنّ احترام شخص لا يستلزم طاعة عمياء له، ولهذا السّبب قد أذن الله بعصيان الوالدين، ولم يأذن بترك احترامهما، فقال: ﴿وَإِنْ جَاهَدَاكَ عَلَىٰ أَنْ تُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا ۖ وَصَاحِبْهُمَا فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفًا﴾[٤]. من هنا يُعلم أنّه يمكن احترام المسلمين الأوائل، وفي نفس الوقت التنبيه على أخطائهم وعدم اتّباعهم فيها[٥].

---

١. البقرة/ ٩

٢. النّحل/ ١٠٥

٣. مريم/ ٤٢

٤. لقمان/ ١٥

٥. كما جاء عن النّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم أنّه قال: «تَكُونُ لِأَصْحَابِي بَعْدِي زَلَّةٌ، يَغْفِرُ اللَّهُ لَهُمْ لِسَابِقَتِهِمْ، إِنِ اقْتَدَى بِهِمْ قَوْمٌ مِنْ بَعْدِهِمْ أَكَبَّهُمُ اللَّهُ فِي نَارِ جَهَنَّمَ» (الفتن لابن حمّاد، ج١، ص٨٢؛ الكامل لابن عديّ، ج٨، ص١٣١؛ الفردوس بمأثور الخطاب للديلميّ، ج٥، ص٤٥٦)، فنبّه على زلّتهم وحذّر من اتّباعهم فيها، مع احترامهم بقوله: «يَغْفِرُ اللَّهُ لَهُمْ لِسَابِقَتِهِمْ»، وعلى هذا العمل عند السيّد المنصور حفظه الله تعالى.

على أيّ حال، سواء رضينا أم كرهنا، وسواء قبلنا أم رفضنا، فإنّ التركيبة الحاليّة للعالم الإسلاميّ والاصطفافات الموجودة فيه، بدلًا من أن تكون ناشئة من الإسلام وتعاليمه الخالصة والكاملة، قد تشكّلت نتيجةً لحكم الأمويّين والأحداث السّياسيّة في القرون الإسلاميّة الأولى، ونشأت من اتّجاه الحكّام الظالمين وسلبيّة العلماء المسلمين تجاههم وفراغ السّاحة من الهاشميّين؛ بحيث أنّ القراءة الرّسميّة الحاليّة للإسلام، خاصّة في مجال العقائد، يمكن اعتبارها قراءة أمويّة للإسلام، وهذا أمر ظاهر ومكشوف تمامًا، على الأقلّ فيما يتعلّق بشكل الحكم السّياسيّ وأسلوبه[1].

١ . ما نبّه عليه أيّده اللّه تعالى من عِظَمِ تأثير بني أميّة على ثقافة المسلمين وفهمهم للإسلام حقيقة مؤسفة لها شواهد كثيرة، بل هو ما أخبر عنه النّبيّ صلّى اللّه عليه وآله وسلّم وأهل بيته من قبل؛ كما صحّ أنّ النّبيّ صلّى اللّه عليه وآله وسلّم قال: «يُهْلِكُ أُمَّتِي هَذَا الْحَيُّ مِنْ قُرَيْشٍ» (صحيح البخاريّ، ج٤، ص١٩٩؛ صحيح مسلم، ج٨، ص١٨٦)، ومن الواضح أنّ إهلاكهم للأمّة لا يعني غير ذلك، وقد روي أنّ النّبيّ صلّى اللّه عليه وآله وسلّم رأى في منامه بني أميّة يصعدون على منبره من بعده، ويضلّون النّاس عن الصراط القهقرى، وهو أيضًا بهذا المعنى (انظر: سنن الترمذيّ، ج٥، ص٤٤٤؛ مسند أبي يعلى، ج١١، ص٣٤٨؛ مناقب أمير المؤمنين لمحمّد بن سليمان الكوفيّ، ج٢، ص١٧١؛ تفسير العيّاشيّ، ج٢، ص٢٩٨؛ تفسير ابن أبي حاتم، ج٧، ص٢٣٣٦؛ المستدرك على الصحيحين للحاكم، ج٣، ص١٨٦؛ دلائل النبوة للبيهقيّ، ج٦، ص٥٠٩)، وروي أنّه قال: «إِنَّ أَوَّلَ مَنْ يُبَدِّلُ سُنَّتِي رَجُلٌ مِنْ بَنِي أُمَيَّةَ» (مصنّف ابن أبي شيبة، ج٧، ص٢٦٠؛ الأوائل لابن أبي عاصم، ص٧٧)، وروي أنّه قال: «إِذَا بَلَغَ بَنُو أُمَيَّةَ أَرْبَعِينَ رَجُلًا اتَّخَذُوا عِبَادَ اللَّهِ خَوَلًا، وَمَالَ اللَّهِ نِحَلًا، وَكِتَابَ اللَّهِ دَغَلًا» (الفتن لابن حمّاد، ج١، ص١٣٠؛ مسند الشاميين للطبرانيّ، ج٢، ص٣٣٨؛ المستدرك على الصحيحين للحاكم، ج٤، ص٥٢٥)، ولذلك كان أبغض الأحياء إليه بنو أميّة (انظر: الفتن لابن حمّاد، ج١، ص١٣٢؛ مسند أبي يعلى، ج١٣، ص٤١٧؛ مسند الروياني، ج١، ص٧٩؛ المستدرك على الصحيحين للحاكم، ج٤، ص٥٢٨)، وروي عن عليّ أنّه قال: «لِكُلِّ أُمَّةٍ آفَةٌ، وَآفَةُ هَذِهِ الْأُمَّةِ بَنُو أُمَيَّةَ» (الفتن لابن حمّاد، ج١، ص١٢٩)، وقال: «أَلَا إِنَّ أَخْوَفَ الْفِتَنِ عِنْدِي عَلَيْكُمْ فِتْنَةُ بَنِي أُمَيَّةَ، فَإِنَّهَا فِتْنَةٌ عَمْيَاءُ مُظْلِمَةٌ، عَمَّتْ خُطَّتُهَا، وَخَصَّتْ بَلِيَّتُهَا، وَايْمُ اللَّهِ لَتَجِدُنَّ بَنِي أُمَيَّةَ لَكُمْ أَرْبَابَ سُوءٍ بَعْدِي، كَالنَّابِ الضَّرُوسِ، تَعْذِمُ بِفِيهَا، وَتَخْبِطُ بِيَدِهَا، وَتَزْبِنُ بِرِجْلِهَا، وَتَمْنَعُ دَرَّهَا، لَا يَزَالُونَ بِكُمْ حَتَّى لَا يَتْرُكُوا مِنْكُمْ إِلَّا نَافِعًا لَهُمْ أَوْ غَيْرَ ضَائِرٍ بِهِمْ، تَرِدُ عَلَيْكُمْ فِتْنَتُهُمْ شَوْهَاءَ مَخْشِيَّةً، وَقِطَعًا جَاهِلِيَّةً، لَيْسَ فِيهَا مَنَارُ هُدًى، وَلَا عَلَمٌ يُرَى»، ←

طبعًا هذا لا يعني أنّ التأثير في آراء المسلمين كان حكرًا على الحكّام الأمويّين؛ لأنّه بعد الحكّام الأمويّين، جاء حكّام آخرون إلى السّلطة لعبوا دورًا مهمًّا في تشكيل موقف المسلمين وأنشؤوا تيّارات جديدة، لكنّ الحقيقة أنّ الحكّام الأمويّين، بسبب هيمنتهم في صدر تاريخ الإسلام، واستخدامهم أوجه الشّخصيّات الإسلاميّة، تركوا أعمق وأوسع أثر في ثقافة المسلمين وحتّى الحكّام من بعدهم، وكان الحكّام من بعدهم مجرّد أتباع لهم عن قصد أو غير قصد، وواصلوا سياساتهم بشكل أو بآخر. هذا في حين أنّ الحكّام الأوائل من بعدهم كانوا بني عبّاس، وهم فرع من بني هاشم استولوا على السّلطة باستغلال مظلوميّتهم، لكنّهم من الناحية الفكريّة لم يكونوا ممثّلين للتيّار الهاشميّ، وكانوا ينتمون بوضوح إلى التيّار الأمويّ، ولهذا السّبب تسنّى لهم الوصول إلى السّلطة بين المسلمين الذين كان أكثرهم أمويّين فكريًّا. الدّليل على هذه الحقيقة هو أنّهم أيضًا بعد وصولهم إلى السّلطة، أخذوا في قمع سائر الهاشميّين، وخاصّة العلويّين، ووضعوا القتل والسجن لهم ولمحبّيهم على جدول الأعمال كما فعل الأمويّون، وربما استخدموا في بعض الحالات مزيدًا من القسوة والشدّة. لذلك، فإنّ ما أعني بالتيّار الأمويّ، ليس التيّار الموجود بين الحكّام الأمويّين فقط، بل هو التيّار الذي أسّسه الحكّام الأمويّون، وواصله الحكّام اللاحقون بأسماء أخرى، واليوم أيضًا يتابعه حكّام مثل آل سعود.

وقال: «وَاللَّهِ لَا يَزَالُونَ حَتَّى لَا يَدَعُوا لِلَّهِ مُحَرَّمًا إِلَّا اسْتَحَلُّوهُ، وَلَا عَقْدًا إِلَّا حَلُّوهُ، وَحَتَّى لَا يَبْقَى بَيْتُ مَدَرٍ وَلَا وَبَرٍ إِلَّا دَخَلَهُ ظُلْمُهُمْ، وَنَبَا بِهِ سُوءُ رَعْيِهِمْ، وَحَتَّى يَقُومَ الْبَاكِيَانِ يَبْكِيَانِ، بَاكٍ يَبْكِي لِدِينِهِ، وَبَاكٍ يَبْكِي لِدُنْيَاهُ، وَحَتَّى تَكُونَ نُصْرَةُ أَحَدِكُمْ مِنْ أَحَدِهِمْ كَنُصْرَةِ الْعَبْدِ مِنْ سَيِّدِهِ، إِذَا شَهِدَ أَطَاعَهُ، وَإِذَا غَابَ اغْتَابَهُ» (انظر: الفتن لابن حمّاد، ج١، ص١٩٥؛ مصنّف ابن أبي شيبة، ج٧، ص٥٢٨؛ حديث ابن ديزيل، ص٨٢ و٨٤؛ الغارات للثقفيّ، ج١، ص١٠؛ المعجم الكبير للطبرانيّ، ج٣، ص١٠٢)، وروي أنّ الحسين لمّا بلغه بيعة يزيد قال: «إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ، وَعَلَى الْإِسْلَامِ السَّلَامُ إِذْ قَدْ بُلِيَتِ الْأُمَّةُ بِرَاعٍ مِثْلِ يَزِيدَ» (الفتوح لابن أعثم، ج٥، ص١٧)، وقوله: «عَلَى الْإِسْلَامِ السَّلَامُ» يدلّ على عِظم تأثير حكم يزيد وأمثاله من بني أميّة على الإسلام، حتّى كأنّه يُميته، فتدبّر.

بالإضافة إلى ذلك، يتشكّل اليوم تيّار أمويّ قحّ في منطقة الشام، منشإ الأمويّين، بقيادة بعض آل أبي سفيان[١]، يسعى لإحياء حكم أجداده تحت عنوان الخلافة الإسلاميّة، ويجذب إلى نفسه العديد من المسلمين بهذا العنوان وعلى أمل استعادة المجد المادّيّ لعصرهم، ليفتح بهذه الطريقة جبهة جديدة ضدّ بقيّة من آل رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم، ويعزّز فكرة أنّ صراع الأمويّين مع الهاشميّين لا نهاية له[٢]. في حين أنّ بني هاشم ليسوا مذنبين أن اختارهم الله لخلافته ولم يختر بني أميّة، وهذا قوله تعالى: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾[٣]، وقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِ مَنْ يَشَاءُ ۚ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ﴾[٤]؛ كما لم يكن ذنب هابيل أن تقبّل الله قربانه ولم يتقبّل قربان قابيل أن اتّخذه قابيل عدوًّا وقتله؛ كما أخبر الله عنهما لعبرة المسلمين فقال: ﴿وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ابْنَيْ آدَمَ بِالْحَقِّ إِذْ قَرَّبَا قُرْبَانًا فَتُقُبِّلَ مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُتَقَبَّلْ مِنَ الْآخَرِ قَالَ لَأَقْتُلَنَّكَ ۖ قَالَ إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ﴾[٥]، ومن الواضح أنّ المسلم من كان مسلمًا لإرادة الله، ولم يجادل فيها، ولم ينازع من اختاره[٦]،

---

١. كأنّه يريد السفيانيّ؛ فقد روي عن النّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم أنّه قال: «أُحَذِّرُكُمْ فِتْنَةً مِنْ بَطْنِ الشَّامِ، وَهِيَ فِتْنَةُ السُّفْيَانِيِّ» (انظر: الفتن لابن حمّاد، ج١، ص٥٥؛ المستدرك على الصحيحين للحاكم، ج٤، ص٥١٥)، والروايات فيه متواترة.

٢. كما روي عن جعفر بن محمّد الصادق أنّه قال: «إِنَّا وَآلَ أَبِي سُفْيَانَ أَهْلُ بَيْتَيْنِ تَعَادَيْنَا فِي اللَّهِ، قُلْنَا: صَدَقَ اللَّهُ، وَقَالُوا: كَذَبَ اللَّهُ، قَاتَلَ أَبُو سُفْيَانَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، وَقَاتَلَ مُعَاوِيَةُ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَقَاتَلَ يَزِيدُ بْنُ مُعَاوِيَةَ الْحُسَيْنَ بْنَ عَلِيٍّ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ، وَالسُّفْيَانِيُّ يُقَاتِلُ الْقَائِمَ -يَعْنِي الْمَهْدِيَّ- عَلَيْهِ السَّلَامُ»، رواه ابن بابويه (ت٣٨١هـ) في «معاني الأخبار» (ص٣٤٦).

٣. الأنعام/ ١٢٤

٤. البقرة/ ١٠٥

٥. المائدة/ ٢٧

٦. هذا فرض عظيم أخذ عليه رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم البيعة من أصحابه؛ كما قالوا: «بَايَعْنَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ عَلَى أَنْ لَا نُنَازِعَ الْأَمْرَ أَهْلَهُ» (موطأ مالك [رواية يحيى]، ج٢، ص٤٤٥؛ مسند أحمد، ج٣٧، ص٣٥٣؛ صحيح البخاريّ، ج٩، ص٧٧؛ صحيح مسلم، ج٦، ص١٦؛ سنن ابن ماجه، ج٢، ص٩٥٧؛ سنن النسائيّ، ج٧، ص١٣٨)، فلم يقم به كثير منهم خاصّة من بني أميّة.

ولذلك لو كفّ بنو أميّة عن التمرّد على الله وانقادوا لقضائه في إخوانهم لكان خيرًا لهم؛ لأنّ كلاهما من سلالة قريش، ووصل الرّحم خير من قطعها.

على أيّ حال، فإنّ أكثر المسلمين اليوم يتّبعون التيّار الأمويّ عن قصد أو غير قصد؛ لأنّهم، بعلم أو بغير علم، يتّبعون المذاهب التي نشأت أو انتشرت بدعم وإدارة من الأمويّين أو الحكّام المضاهئين لهم؛ كما أنّ كتاب مالك الذي أصبح أساسًا لمذهبه، كُتب بأمر من عمر بن عبد العزيز الأمويّ (ت١٠١هـ) وإشراف من واليه بالمدينة أبي بكر بن محمّد بن عمرو بن حزم (ت١٢٠هـ)[١]، وحصل في عهد العبّاسيّين على دعم وترويج من المنصور (ت١٥٨هـ) والمهديّ (ت١٦٩هـ) العبّاسيّين[٢]،

---

١ . أراد أنّ أوّل باعث بعث مالكًا في المدينة على تأليف كتابه الحديثيّ كان أمر عمر بن عبد العزيز؛ فإنّه كتب إلى أهل المدينة: «انْظُرُوا مَا كَانَ مِنْ حَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فَاكْتُبُوهُ، فَإِنِّي خِفْتُ دُرُوسَ الْعِلْمِ وَذَهَابَ الْعُلَمَاءِ»، وأمر واليه في المدينة أبا بكر بن محمد بن عمرو بن حزم بالإشراف على ذلك (انظر: موطأ مالك [رواية محمّد بن الحسن الشيبانيّ]، ص٣٣٠؛ الطبقات الكبرى لابن سعد، ج٢، ص٣٣٣، ج١٠، ص٤٤٥؛ مسند الدارميّ، ج١، ص٤٣١؛ صحيح البخاريّ، ج١، ص٣١؛ السنة للمروزيّ، ص٣١؛ المحدّث الفاصل للرامهرمزيّ، ص٣٧٤؛ معرفة السّنن والآثار للبيهقيّ، ج١٢، ص٣٧٢)، وقيل أنّ مالكًا كتبه بأمر المنصور العبّاسيّ؛ فإنّه قال له: «ضَعْ لِلنَّاسِ كِتَابًا أَحْمِلُهُمْ عَلَيْهِ»، فوضع الموطأ (انظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ج١، ص١٢؛ ترتيب المدارك وتقريب المسالك للقاضي عياض، ج٢، ص٧١)، وقيل: أمره المهديّ العبّاسيّ (انظر: المنتخب من ذيل المذيل للطبريّ، ص١٤٣؛ الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمّة الفقهاء لابن عبد البرّ، ص٤٠)، والنتيجة واحدة.

٢ . روى معن بن عيسى قال: سمعت مالك بن أنس يقول: «أَرْسَلَ إِلَيَّ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ أَبُو جَعْفَرٍ -يَعْنِي الْمَنْصُورَ الْعَبَّاسِيَّ- يُرِيدُ الْمُوَطَّأَ، فَأَتَيْتُهُ بِهِ، فَنَظَرَ فِيهِ وَقَالَ: هَذَا الْحَقُّ، وَأَرَادَ أَنْ يَكْتُبَ وَيَبْعَثَ بِهِ إِلَى الآفَاقِ، فَيَحْمِلَ النَّاسَ عَلَيْهِ» (كشف المغطأ في فضل الموطأ لابن عساكر، ص٢٥)، وفي رواية أخرى أنّه قال لمالك: «إِنِّي قَدْ عَزَمْتُ أَنْ آمُرَ بِكُتُبِكَ هَذِهِ الَّتِي وَضَعْتَهَا -يَعْنِي الْمُوَطَّأَ- فَتُنْسَخُ نُسَخًا، ثُمَّ أَبْعَثُ إِلَى كُلِّ مِصْرٍ مِنْ أَمْصَارِ الْمُسْلِمِينَ مِنْهَا بِنُسْخَةٍ، وَآمُرُهُمْ أَنْ يَعْمَلُوا بِمَا فِيهَا وَلَا يَتَعَدَّوْهُ إِلَى غَيْرِهِ» (انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد، ج٧، ص٥٧٣؛ المنتخب من ذيل المذيل للطبريّ، ص١٤٣ و١٤٤؛ الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمّة الفقهاء لابن عبد البرّ، ص٤٠ و٤١؛ جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البرّ، ج١، ص٥٣٢؛ سير أعلام النبلاء للذهبيّ، ج٨، ص٦١، ٧٨، ٧٩ و١١١).

ومذهب ابن حنبل نال اعتبارًا بعد أن قرّبه وأمثاله المتوكّل العبّاسيّ (ت٢٤٧هـ) وقام بتأييدهم[١]، ومذهب أبي حنيفة أخذ طابعًا رسميًّا بعد أن تنازل عن موقفه السّياسيّ المتمثّل في تجويز معارضة الحكّام الظالمين، واستبدل به، في انتقائيّة واضحة، رأي أهل الحديث القائل بوجوب طاعتهم، واندمج عمليًّا في حكم العبّاسيّين على يدي أبي يوسف (ت١٨٢هـ)، التلميذ البارز لأبي حنيفة، الذي تولّى لهم رئاسة القضاء خلافًا لأستاذه[٢]، ومذهب أهل الحديث نال رواجًا بعد أن رتّب الحكم العبّاسيّ منذ زمن المتوكّل أجرًا وجائزة لمحدّثين بارزين مثل أبي بكر بن أبي شيبة (ت٢٣٥هـ)، ومصعب بن عبد الله الزّبيريّ (ت٢٣٦هـ)، وعثمان بن أبي شيبة (ت٢٣٩هـ)، وإبراهيم بن عبد الله الهرويّ (ت٢٤٤هـ)، وإسحاق بن أبي اسرائيل (ت٢٤٥هـ)، وغيرهم،

---

١ . قال ابن كثير في البداية والنهاية (ج١٠، ص٣٤٨): «أَظْهَرَ الْمُتَوَكِّلُ إِكْرَامَ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ وَاسْتَدْعَاهُ مِنْ بَغْدَادَ إِلَيْهِ، فَاجْتَمَعَ بِهِ فَأَكْرَمَهُ، وَأَمَرَ لَهُ بِجَائِزَةٍ سَنِيَّةٍ فَلَمْ يَقْبَلْهَا، وَخَلَعَ عَلَيْهِ خِلْعَةً سَنِيَّةً مِنْ مَلَابِسِهِ، فَاسْتَحْيَا مِنْهُ أَحْمَدُ كَثِيرًا، فَلَبِسَهَا إِلَى الْمَوْضِعِ الَّذِي كَانَ نَازِلًا فِيهِ، ثُمَّ نَزَعَهَا، وَجَعَلَ الْمُتَوَكِّلُ فِي كُلِّ يَوْمٍ يُرْسِلُ إِلَيْهِ مِنْ طَعَامِهِ الْخَاصِّ يَظُنُّ أَنَّهُ يَأْكُلُ مِنْهُ، وَكَانَ أَحْمَدُ لَا يَأْكُلُ لَهُمْ طَعَامًا، وَلَكِنْ كَانَ ابْنَاهُ صَالِحٌ وَعَبْدُ اللَّهِ يَقْبَلَانِ تِلْكَ الْجَوَائِزَ، وَهُوَ لَا يَشْعُرُ بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ، وَارْتَفَعَ شَأْنُ السُّنَّةِ جِدًّا فِي أَيَّامِ الْمُتَوَكِّلِ، وَكَانَ لَا يُوَلِّي أَحَدًا إِلَّا بَعْدَ مَشُورَةِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ»، وذكر ابن الجوزيّ من إكرام المتوكّل لأحمد أكثر من هذا، فراجع: مناقب أحمد لابن الجوزيّ، ص٤٨٢.

٢ . كما قال عمّار بن أبي مالك (ت٢٤١هـ): «لَوْلَا أَبُو يُوسُفَ مَا ذُكِرَ أَبُو حَنِيفَةَ، وَلَكِنَّهُ هُوَ الَّذِي نَشَرَ قَوْلَهُ وَبَثَّ عِلْمَهُ» (أخبار أبي حنيفة وأصحابه للصيمريّ، ص٩٩؛ تاريخ بغداد للخطيب البغداديّ، ج١٦، ص٣٦٣؛ وفيات الأعيان لابن خلكان، ج٦، ص٣٨٢)، وقال ابن حزم (ت٤٥٦هـ): «مَذْهَبَانِ انْتَشَرَا فِي بَدْءِ أَمْرِهِمَا بِالرِّيَاسَةِ وَالسُّلْطَانِ: مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ، فَإِنَّهُ لَمَّا وَلِيَ قَضَاءَ الْقُضَاةِ أَبُو يُوسُفَ صَاحِبُ أَبِي حَنِيفَةَ كَانَتِ الْقُضَاةُ مِنْ قِبَلِهِ، فَكَانَ لَا يُوَلِّي قَضَاءَ الْبُلْدَانِ مِنْ أَقْصَى الْمَشْرِقِ إِلَى أَقْصَى إِفْرِيقِيَّةَ إِلَّا أَصْحَابَهُ وَالْمُنْتَمِينَ إِلَى مَذْهَبِهِ، وَمَذْهَبُ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ عِنْدَنَا، فَإِنَّ يَحْيَى بْنَ يَحْيَى كَانَ مَكِينًا عِنْدَ السُّلْطَانِ مَقْبُولَ الْقَوْلِ فِي الْقُضَاةِ، فَكَانَ لَا يَلِي قَاضٍ فِي أَقْطَارِ بِلَادِ الْأَنْدُلُسِ إِلَّا بِمَشْوَرَتِهِ وَاخْتِيَارِهِ، وَلَا يُشِيرُ إِلَّا بِأَصْحَابِهِ وَمَنْ كَانَ عَلَى مَذْهَبِهِ، وَالنَّاسُ سِرَاعٌ إِلَى الدُّنْيَا وَالرِّيَاسَةِ، فَأَقْبَلُوا عَلَى مَا يَرْجُونَ بُلُوغَ أَغْرَاضِهِمْ بِهِ» (جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس للحميديّ، ص٣٨٣؛ وفيات الأعيان لابن خلكان، ج٦، ص١٤٤).

وأمرهم برواية الأحاديث التي يرضاها[١]. غنيّ عن البيان أنّ كلّ هذه المذاهب، بغضّ النّظر عن حسن النيّة والاجتهاد العلميّ لأئمّتها، تشترك في مبدأ الاعتقاد بشرعيّة التيّار الأمويّ والاستهتار بالتيّار الهاشميّ، وكان هذا هو السّبب في تمتّعها بدعم الحكّام الظالمين لأكثر من ألف عام؛ الدّعم الذي استطاع باستخدام القهر والغلبة والدعاية الواسعة أن ينشر فكرة انسداد باب الاجتهاد وضرورة تقليد أحد المذاهب الأربعة، ويمنع بذلك عودة الهاشميّين إلى السّلطة وظهور تيّارات إسلاميّة مستقلّة.

من هنا يُعلم أنّ العودة إلى الإسلام الخالص والكامل لا يمكن أن تتحقّق إلّا بعد التخلّي عن المذاهب الأمويّة وترك الوثوق بالرّواة والعلماء التابعين للأمويّين والعبّاسيّين، وهذا بالطبع صعب للغاية إلّا على الخاشعين للحقّ والذين هداهم الله؛ كما قال: ﴿وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ﴾[٢]، وقال: ﴿وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ﴾[٣].

---

١ . قال أبو العرب التميميّ (ت٣٣٣هـ) في كتاب «المحن» (ص٢٧٠ و٢٧١): «لَمَّا وَلِيَ الْمُتَوَكِّلُ أَظْهَرَ السُّنَّةَ، فَكَانَ يَبْعَثُ إِلَى الآفَاقِ فَيُؤْتَى إِلَيْهِ بِالْفُقَهَاءِ وَالْمُحَدِّثِينَ، فَخَرَّجَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ بِثَلَاثِينَ حَدِيثًا فِي تَثْبِيتِ الْقَدَرِ وَثَلَاثِينَ حَدِيثًا فِي الرُّؤْيَةِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ السُّنَنِ، فَتَعَلَّمَهَا النَّاسُ حَتَّى كَثُرَتِ السُّنَنُ وَفَشَتْ وَنَمَتْ»، وقال نفطويه (ت٣٢٣هـ): «أَشْخَصَ الْمُتَوَكِّلُ الْفُقَهَاءَ وَالْمُحَدِّثِينَ، وَكَانَ فِيهِمْ مُصْعَبُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الزُّبَيْرِيُّ، وَإِسْحَاقُ بْنُ أَبِي إِسْرَائِيلَ، وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْهَرَوِيُّ، وَأَبُو بَكْرٍ وَعُثْمَانُ ابْنَا أَبِي شَيْبَةَ، فَقُسِمَتْ بَيْنَهُمُ الْجَوَائِزُ، وَأُجْرِيَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْزَاقُ، وَأَمَرَهُمُ الْمُتَوَكِّلُ أَنْ يَجْلِسُوا لِلنَّاسِ وَأَنْ يُحَدِّثُوا بِالْأَحَادِيثِ الَّتِي فِيهَا الرَّدُّ عَلَى الْمُعْتَزِلَةِ وَالْجَهْمِيَّةِ، وَأَنْ يُحَدِّثُوا بِالْأَحَادِيثِ فِي الرُّؤْيَةِ، فَجَلَسَ عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي مَدِينَةِ الْمَنْصُورِ، وَوُضِعَ لَهُ مِنْبَرٌ، وَاجْتَمَعَ عَلَيْهِ نَحْوٌ مِنْ ثَلَاثِينَ أَلْفًا مِنَ النَّاسِ، وَجَلَسَ أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي مَسْجِدِ الرُّصَافَةِ، وَاجْتَمَعَ عَلَيْهِ نَحْوٌ مِنْ ثَلَاثِينَ أَلْفًا» (تاريخ بغداد للخطيب البغداديّ، ج١١، ص٢٦٠؛ المنتظم في تاريخ الملوك والأمم لابن الجوزيّ، ج١١، ص٢٠٧).

٢ . البقرة/ ٤٥

٣ . البقرة/ ١٤٣

٦. الانحطاط الأخلاقيّ

سبب آخر لعدم إقامة الإسلام بعد رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم تدهور الأخلاق الإسلاميّة وانتشار الرذائل النّفسانيّة بين المسلمين من بعده؛ لأنّ أكثرهم من بعده نسوا كثيرًا من التعاليم الأخلاقيّة للإسلام، وعادوا إلى خصالهم الجاهليّة الأولى؛ كما كان الله قد حذّرهم من ذلك فقال: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ ۚ أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَىٰ أَعْقَابِكُمْ ۚ وَمَنْ يَنْقَلِبْ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ فَلَنْ يَضُرَّ اللَّهَ شَيْئًا ۗ وَسَيَجْزِي اللَّهُ الشَّاكِرِينَ﴾[1].

رذائل أخلاقيّة مثل الدّنيويّة والعصبيّة والعُجب والحسد والشحناء وحبّ الرئاسة، كلّها خصال جاهليّة سرعان ما ظهرت بعد رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم في أصحابه، وحملتهم على الاختلاف بينهم والانحراف عن جادّة الإسلام[2].

هذا الوهم العجيب أنّ اختلاف أصحاب رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم بينهم كان لمجرّد اجتهاداتهم المختلفة في الإسلام، ينشأ من تغافل متعمّد عن الحقائق التاريخيّة، ولا صلة له بالواقع؛ إذ من المسلّم به أنّهم، على الرّغم من مصاحبتهم لرسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم، كانوا بشرًا عاديّين يعرض لهم الخطأ والنسيان،

---

١. آل عمران/ ١٤٤

٢. كما روي «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ لِشُهَدَاءِ أُحُدٍ: "هَؤُلَاءِ أَشْهَدُ عَلَيْهِمْ"، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: أَلَسْنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ بِإِخْوَانِهِمْ؟ أَسْلَمْنَا كَمَا أَسْلَمُوا، وَجَاهَدْنَا كَمَا جَاهَدُوا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: "بَلَى، وَلَكِنْ لَا أَدْرِي مَا تُحْدِثُونَ بَعْدِي"، فَبَكَى أَبُو بَكْرٍ» (موطأ مالك [رواية يحيى]، ج٢، ص٤٦١)، وقال رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم: «يَرِدُ عَلَيَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ رَهْطٌ مِنْ أَصْحَابِي، فَيُجْلَوْنَ عَنِ الْحَوْضِ، فَأَقُولُ: يَا رَبِّ أَصْحَابِي! فَيَقُولُ: إِنَّكَ لَا عِلْمَ لَكَ بِمَا أَحْدَثُوا بَعْدَكَ، إِنَّهُمُ ارْتَدُّوا عَلَى أَدْبَارِهِمُ الْقَهْقَرَى»، رواه البخاريّ (ج٨، ص١٢٠) ومسلم (ج٧، ص٧٠)، وكان أنس بن مالك يقول: «مَا نَفَضْنَا أَيْدِيَنَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ حَتَّى أَنْكَرْنَا قُلُوبَنَا» (مسند أحمد، ج٢١، ص٣٣٠؛ سنن ابن ماجه، ج١، ص٥٢٢؛ سنن الترمذيّ، ج٥، ص٥٨٨)، يعني وجدناها قد تبدّلت، ولمّا نفرغ من دفنه!

ولم تثبت عصمتهم في أيّ موضع من الشّرع، بل عدم عصمتهم واضح بالنّظر إلى اختلافهم فيما بينهم، والظاهر عدم اختلاف المسلمين في ذلك. كما أنّ عدالة جميعهم، إذا كانت بمعنى عدم فسق أحد منهم، مردودة لظهور الفسق من بعضهم بارتكابهم كبائر مبيّنة لا يمكن تأويلها، مثل القتل، والبغي، والزنا، والسرقة، والقذف، وشرب الخمر، والفرار من الجهاد، والكذب على الله ورسوله؛ بحيث أنّ الإصرار عليها يُعتبر مكابرة في شيء محسوس؛ كما أنّه تكذيب لكلام الله فيهم وافتراء عليه؛ لأنّه وإن كان قد مدح كثيرًا منهم لأعمالهم الصّالحة، إلّا أنّه لم يعدّلهم جميعًا إلى الأبد ومن دون قيد أو شرط، وقد كان منزّهًا عن مثل هذا الفعل غير المعقول والكذب العظيم، بل قد عاتب ووبّخ بعضهم على أعمالهم السّيّئة بصراحة؛ كما اعتبر فريقًا منهم مذنبين ﴿اعْتَرَفُوا بِذُنُوبِهِمْ خَلَطُوا عَمَلًا صَالِحًا وَآخَرَ سَيِّئًا﴾[١]، وأخبر عن زلّة فريق منهم ﴿اسْتَزَلَّهُمُ الشَّيْطَانُ بِبَعْضِ مَا كَسَبُوا﴾[٢]، وصرّح بأنّ منهم من يريد الدّنيا فقط[٣]، وأخبر عن فريق منهم أسلموا ولمّا يدخل الإيمان في قلوبهم[٤]، وأفشى ما كان عليه بعضهم من العلاقة الودّيّة والسرّيّة بأعداء الإسلام، واعتبرهم ضالّين بسبب ذلك[٥]، وأخبر عن فريق منهم ﴿يَقُولُونَ إِنَّ بُيُوتَنَا عَوْرَةٌ وَمَا هِيَ بِعَوْرَةٍ ۖ إِنْ يُرِيدُونَ إِلَّا فِرَارًا﴾[٦]، وفريق منهم يلمزون النّبيّ في الصّدقات، ﴿فَإِنْ أُعْطُوا مِنْهَا رَضُوا وَإِنْ لَمْ يُعْطَوْا مِنْهَا إِذَا هُمْ يَسْخَطُونَ﴾[٧]،

---

١. التّوبة/ ١٠٢

٢. آل عمران/ ١٥٥

٣. قال: ﴿حَتَّى إِذَا فَشِلْتُمْ وَتَنَازَعْتُمْ فِي الْأَمْرِ وَعَصَيْتُمْ مِنْ بَعْدِ مَا أَرَاكُمْ مَا تُحِبُّونَ ۚ مِنْكُمْ مَنْ يُرِيدُ الدُّنْيَا وَمِنْكُمْ مَنْ يُرِيدُ الْآخِرَةَ﴾ (آل عمران/ ١٥٢).

٤. قال: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا ۖ قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَٰكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾ (الحجرات/ ١٤).

٥. قال: ﴿تُسِرُّونَ إِلَيْهِمْ بِالْمَوَدَّةِ وَأَنَا أَعْلَمُ بِمَا أَخْفَيْتُمْ وَمَا أَعْلَنْتُمْ ۚ وَمَنْ يَفْعَلْهُ مِنْكُمْ فَقَدْ ضَلَّ سَوَاءَ السَّبِيلِ﴾ (الممتحنة/ ١).

٦. الأحزاب/ ١٣

٧. قال: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَلْمِزُكَ فِي الصَّدَقَاتِ فَإِنْ أُعْطُوا مِنْهَا رَضُوا وَإِنْ لَمْ يُعْطَوْا مِنْهَا إِذَا هُمْ يَسْخَطُونَ﴾ (التّوبة/ ٥٨).

وفريق منهم ﴿يُؤْذُونَ النَّبِيَّ﴾[١]، وفريق منهم ﴿مَرَدُوا عَلَى النِّفَاقِ﴾، يعلمهم الله ولا يعلمهم حتّى النّبيّ[٢]، وأخبر عن احتمال ارتداد بعضهم من بعده[٣]، ووجود زناة وسرّاق فيهم[٤]، وأخبر عن عصبة منهم ﴿جَاءُوا بِالْإِفْكِ﴾ على بعض أزواج النّبيّ، وصرّح بأنّ ﴿لِكُلِّ امْرِئٍ مِنْهُمْ مَا اكْتَسَبَ مِنَ الْإِثْمِ ۚ وَالَّذِي تَوَلَّى كِبْرَهُ مِنْهُمْ لَهُ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾[٥]، وصرّح بأنّ بعضهم لا يعقلون[٦]، وأنّ فيهم فسّاقًا[٧]، وأدان بعضهم ممّن كنّ من أزواجه بمعصيته وإفشاء سرّه[٨] وربما التظاهر عليه[٩]، وضرب فيهنّ مثلًا بامرأة نوح وامرأة لوط عليهما السّلام[١٠]، واعتبر عذابهنّ ضعفين إذا أتين بفاحشة مبيّنة[١١].

---

١ . قال: ﴿وَمِنْهُمُ الَّذِينَ يُؤْذُونَ النَّبِيَّ وَيَقُولُونَ هُوَ أُذُنٌ ۚ قُلْ أُذُنُ خَيْرٍ لَكُمْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ وَرَحْمَةٌ لِلَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ ۚ وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ رَسُولَ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ (التّوبة/ ٦١).

٢ . قال: ﴿وَمِمَّنْ حَوْلَكُمْ مِنَ الْأَعْرَابِ مُنَافِقُونَ ۖ وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ ۖ مَرَدُوا عَلَى النِّفَاقِ لَا تَعْلَمُهُمْ ۖ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ ۚ سَنُعَذِّبُهُمْ مَرَّتَيْنِ ثُمَّ يُرَدُّونَ إِلَى عَذَابٍ عَظِيمٍ﴾ (التّوبة/ ١٠١).

٣ . قال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى الْكَافِرِينَ يُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَائِمٍ ۚ ذَٰلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ ۚ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾ (المائدة/ ٥٤).

٤ . قال: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ ۖ وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ۖ وَلْيَشْهَدْ عَذَابَهُمَا طَائِفَةٌ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ (النّور/ ٢)، وقال: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنَ اللَّهِ ۗ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ (المائدة/ ٣٨).

٥ . النّور/ ١١

٦ . قال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُنَادُونَكَ مِنْ وَرَاءِ الْحُجُرَاتِ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾ (الحجرات/ ٤).

٧ . قال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴾ (الحجرات/ ٦).

٨ . قال: ﴿وَإِذْ أَسَرَّ النَّبِيُّ إِلَى بَعْضِ أَزْوَاجِهِ حَدِيثًا فَلَمَّا نَبَّأَتْ بِهِ وَأَظْهَرَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ عَرَّفَ بَعْضَهُ وَأَعْرَضَ عَنْ بَعْضٍ ۖ فَلَمَّا نَبَّأَهَا بِهِ قَالَتْ مَنْ أَنْبَأَكَ هَٰذَا ۖ قَالَ نَبَّأَنِيَ الْعَلِيمُ الْخَبِيرُ﴾ (التّحريم/ ٣).

٩ . قال: ﴿وَإِنْ تَظَاهَرَا عَلَيْهِ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ مَوْلَاهُ وَجِبْرِيلُ وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ ۖ وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ﴾ (التّحريم/ ٤).

١٠ . قال: ﴿ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا لِلَّذِينَ كَفَرُوا امْرَأَتَ نُوحٍ وَامْرَأَتَ لُوطٍ ۖ كَانَتَا تَحْتَ عَبْدَيْنِ مِنْ عِبَادِنَا صَالِحَيْنِ فَخَانَتَاهُمَا فَلَمْ يُغْنِيَا عَنْهُمَا مِنَ اللَّهِ شَيْئًا وَقِيلَ ادْخُلَا النَّارَ مَعَ الدَّاخِلِينَ﴾ (التّحريم/ ١٠).

١١ . قال: ﴿يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ مَنْ يَأْتِ مِنْكُنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيِّنَةٍ يُضَاعَفْ لَهَا الْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ ۚ وَكَانَ ذَٰلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرًا﴾ (الأحزاب/ ٣٠).

من الواضح أنّ معرفة أصحاب رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم من دون الالتفات إلى هذا الجزء من كلام الله فيهم، ومع الالتفات فقط إلى الجزء الآخر الذي هو في مدحهم، ناقصة ومضلّلة؛ كما قال الله تعالى: ﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ ۚ فَمَا جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلُ ذَٰلِكَ مِنْكُمْ إِلَّا خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ۖ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يُرَدُّونَ إِلَىٰ أَشَدِّ الْعَذَابِ﴾[1]. من هنا يُعلم أنّ احترام أصحاب رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم، وإن كان عملًا صالحًا بالنّظر إلى خدماتهم له، لا يعني أبدًا تجاهل بعض كلام الله والكذبَ فيهم، ومن الواضح أنّ الاعتراف بأخطائهم استنادًا إلى العقل والشّرع لا يُعتبر عدم احترامهم، بل هو احترام العقل والشّرع، وعدم احترامهم هو سبّهم الذي يُعتبر عملًا قبيحًا وغير جائز في العقل والشّرع[2].

على هذا الأساس، يمكن القول أنّ كثيرًا من أصحاب رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم بعد وفاته تغيّروا أخلاقيًّا، واستبدلوا خصالهم الجاهليّة بخصالهم الإسلاميّة، ولهذا السّبب اختلفوا فيما بينهم، واستحلّوا أموالهم وأنفسهم وأعراضهم، وأصبحوا قدوة سوء للأجيال الإسلاميّة القادمة التي اتّخذتهم أئمّة.

يبدو أنّ ما مهّد لهذا التبدّل الأخلاقيّ فيهم، كان، من ناحية، توسّع الفتوحات الإسلاميّة بعد رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم، ممّا أدّى إلى ارتفاع المستوى المعيشيّ الدّنيويّ للمسلمين واطّلاعهم على رفاهية الأمم الكافرة، ومن ناحية أخرى، حكم بني أميّة الملكيّ، الذي نفخ في انتشار الدّنيويّة والخصال الجاهليّة.

---

١. البقرة/ ٨٥

٢. هذا ما كان عليّ يأمر به أصحابه؛ كما روي أنّه سمع قومًا منهم يسبّون معاوية وأصحابه أيّام حربهم بصفّين، فقال لهم: «إِنِّي أَكْرَهُ لَكُمْ أَنْ تَكُونُوا سَبَّابِينَ، وَلَكِنْ لَوْ وَصَفْتُمْ مَسَاوِئَ أَعْمَالِهِمْ، فَقُلْتُمْ: مِنْ عَمَلِهِمْ كَذَا وَكَذَا، كَانَ أَصْوَبَ فِي الْقَوْلِ، وَأَبْلَغَ فِي الْعُذْرِ»، فنهاهم عن السّبّ، وأمرهم بوصف أعمالهم السيّئة، والخبر مشهور، رواه ابن مزاحم المنقريّ (ت٢١٢هـ) في «وقعة صفّين» (ص١٠٣)، وأبو جعفر الإسكافيّ (ت٢٤٠هـ) في «المعيار والموازنة» (ص١٣٧)، وأبو حنيفة الدينوريّ (ت٢٨٢هـ) في «الأخبار الطوال» (ص١٦٥)، وابن أعثم الكوفيّ (ت٣١٤هـ) في «الفتوح» (ج٢، ص٥٤٣).

هذان العاملان المشؤومان، بالإضافة إلى وفاة بقيّة من أصحاب رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم كانوا ملتزمين بالأخلاق الإسلاميّة ومقتدين بحياته البسيطة، وكذلك انتشار الفسق والفجور العلنيّين بين الطبقة الحاكمة منذ زمن يزيد بن معاوية بن أبي سفيان (ت٦٤هـ)، أفسح المجال لانحدار المسلمين الأخلاقيّ، وأوهن التّقوى التي كانت أهمّ ضامن لحركتهم في خطّ الإسلام ووفائهم لأهداف رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم.

لا شكّ أنّ التّقوى، بمعنى الحذر من الله والخوف من عقابه، هي خير رادع للمسلمين عن الاعوجاج السّلوكيّ والانحراف الفكريّ؛ لأنّ الحذر من الآخرين والخوف من عقابهم، لا يمكن طبعًا أن يكونا دائمين، ولا يردعان حيث لا يوجد للآخرين علم أو قدرة، ولكنّ الحذر من الله والخوف من عقابه، لا يزالان رادعين بالنّظر إلى علمه وقدرته الدّائمين؛ كما قال: ﴿وَتَزَوَّدُوا فَإِنَّ خَيْرَ الزَّادِ التَّقْوَى﴾[1]، وقال: ﴿وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ﴾[2]. من هنا يمكن القول أنّ فقدان التّقوى بين المسلمين لا يمكن تداركه بأيّ شيء آخر، وإذا فارقتهم التّقوى فإنّ اعوجاجهم السّلوكيّ وانحرافهم الفكريّ مصير محتوم، وهذه مصيبة قد أُصيبوا بها؛ لأنّهم من بعد رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم حتّى الآن، كان لديهم منحى نزوليّ في مجال التّقوى، وبمرور الوقت تركوا الاهتمام بالآخرة، وأقلّوا من ذكر الجنّة والنّار، وقد بلغوا الآن مبلغًا يتنافسون فيه مع الكفّار في طلب الملذّات وكسب الآثام؛ كالذين قال الله فيهم: ﴿فَخَلَفَ مِنْ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ أَضَاعُوا الصَّلَاةَ وَاتَّبَعُوا الشَّهَوَاتِ ۖ فَسَوْفَ يَلْقَوْنَ غَيًّا﴾[3].

الآن، في العديد من البلدان الإسلاميّة، انتشر الفساد الأخلاقيّ، وتعرّض أكثر المسلمين، خاصّة من فئة الشباب، لمظاهر واضحة من الفحشاء والمنكر.

---

١. البقرة/ ١٩٧
٢. الأعراف/ ٢٦
٣. مريم/ ٥٩

هذا يعني أنّ جزءًا كبيرًا من وقتهم وطاقتهم يُنفَق على التبطّل والتلذّذ بدلًا من إصلاح أنفسهم ومجتمعهم، بالإضافة إلى أنّهم يصابون بأمراض جسديّة ونفسيّة مختلفة يقلّص كلّ منها قدرتهم على فهم الإسلام وإقامته. على سبيل المثال، إدمان المخدّرات نتيجة مميتة للضعف الأخلاقيّ قد انتشرت بين المسلمين، وفرضت عليهم تكاليف ماديّة وروحيّة باهظة. كما أنّ الشراهة الجنسيّة آفة مبيرة قد لوّثتهم في أعمار مختلفة، وتؤجَّج من قبل أدوات الكافرين الدّعائيّة لإضعافهم أكثر فأكثر. كما أنّ النّزعة الاستهلاكيّة والرّفاهيّة في الحياة الدّنيا قد حوّلت أكثرهم إلى أناس قليلي العمل وكثيري التوقّع، وأشاعت بينهم الكسل والسّفالة، وأنّ الهوايات المتنوّعة بالليل والنهار قد حالت دون اهتمامهم بالقضايا المهمّة للحياة وقيامهم بواجباتهم الإنسانيّة والإسلاميّة. كما أنّ سوء تربيتهم وبُعدَها عن المنهج الإسلاميّ، والمقتضيات الجديدة لمجتمعاتهم المشحونة بالفتن، قد صيّرتهم أناسًا كاذبين ومتملّقين، وجعلت الصّدق والصّراحة في أوساطهم أمرًا نادرًا، وقد أدّى ذلك إلى زوال الثّقة وحسن الظّنّ المتبادلَين بينهم؛ لأنّ كلّ كذبة ثقبة تنفتح في سدّ ثقة المجتمع، وكلّ تملّق آفة تضرّ بجذور سلامته. كما أنّ إحساس بعضهم بالمسؤوليّة تجاه بعض قد تضاءل، والأمر بالمعروف والنّهي عن المنكر، وهو أهمّ واجب إسلاميّ فيما بينهم، قد ترك مكانه للسكوت وعدم المبالاة؛ لأنّه لا يحبّ أحد منهم أن يتدخّل الآخر في عمله، وإن كان خطأ، ومن ثمّ لا يتدخّل هو نفسه في عمل الآخر، وإن كان خطأ؛ بحيث أنّ تذكير المسلمين بعضهم بعضًا بدافع الإصلاح، يُعتبر فضولًا في شؤون الآخرين ومخالفًا للأدب والاحترام. كما أنّ الأثرة والانزواء قد أصبحتا مرضين شائعين، والوحدة قد عمّت الجميع وأعنتتهم على الرّغم من اتّصال بعضهم ببعض؛ لأنّه لا أحد يثق بالآخر بقدر كافٍ، ولا يجد أحدًا عاطفًا ومشفقًا عليه. بالإضافة إلى ذلك، قد اشتدّت العداوة والبغضاء بين المسلمين، وانخفضت المحبّة والصّفح بشكل واضح. كما أنّ شعورهم بالكرامة والمروءة قد تضاءل، وترك مكانه لقبول الظّلم والذّلّ، ورسّخ فيهم الخوف من التغيير.

لا شكّ أنّ لكلّ واحدة من هذه الرذائل الأخلاقيّة، كما لموانع المعرفة، آثار عديدة مباشرة وغير مباشرة على وضع المسلمين؛ لأنّ العالم نظام متماسك ومتشابك يقوم على التأثير والتأثّر، ولكلّ فعل فيه ردّ فعل محسوس أو غير محسوس؛ بحيث أنّ كلّ ذنب يسهّل ذنبًا آخر ويخلق سلسلة من الذنوب تؤدّي في النهاية إلى إنكار الحقّ والاستهزاء به؛ كما قال الله تعالى: ﴿ثُمَّ كَانَ عَاقِبَةَ الَّذِينَ أَسَاءُوا السُّوأَى أَنْ كَذَّبُوا بِآيَاتِ اللَّهِ وَكَانُوا بِهَا يَسْتَهْزِئُونَ﴾[1]؛ لأنّ الذنوب المتتابعة تدمّر الأرضيّة المواتية لمعرفة الحقّ والالتزام به في الإنسان، وتحرمه من التوفيق اللازم لذلك من عند الله؛ كما قال تعالى: ﴿وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَى ۞ وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَى ۞ فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرَى﴾[2]؛ كما أنّ التّقوى واجتناب الرذائل الأخلاقيّة يخلق الأرضيّة المواتية لمعرفة الحقّ والالتزام به في الإنسان، ويعرّضه للتوفيق الإلهيّ لذلك؛ كما قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ تَتَّقُوا اللَّهَ يَجْعَلْ لَكُمْ فُرْقَانًا﴾[3].

الحاصل أنّ الدّنيويّة والعصبيّة والأثرة والحسد والشحناء والسّفالة والكسل والجبن واتّباع الشّهوة وطلب الرئاسة وعبادة الفرد والخضوع للظلم، وأمثال ذلك من الرذائل النّفسانيّة، هي عوائق كبيرة أمام إقامة الإسلام، ومن ثمّ كلّما ارتفع مستوى التّقوى والفضائل الأخلاقيّة بين المسلمين من خلال تزكية أنفسهم، تسهّلت لهم العودة إلى الإسلام.

٧. منع أعداء الإسلام

سبب آخر لعدم إقامة الإسلام، خاصّة في القرنين الأخيرين، هو منع أعداء الإسلام إقامته؛ لأنّ أعداء الإسلام يرون إقامته سببًا لزوالهم وزوال ما يملكون في الحياة الدّنيا، ولذلك لا يدَعون جهدًا في الصّدّ عنها.

---

١. الرّوم/ ١٠
٢. اللّيل/ ٨-١٠
٣. الأنفال/ ٢٩

من الواضح أنّ هدف الإسلام هو العدل، والعدل ضارّ بالأقوياء الذين، من خلال قوّتهم العسكريّة ووسائلهم الدّعائيّة، قد استعبدوا الشعوب الحرّة في العالم سياسيًّا وثقافيًّا؛ لأنّه يُنهي عصر سيطرتهم على العالم، ويورث الجماهير المستضعفة مكانتهم؛ كما قال الله في هذا الصّدد: ﴿وَنُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا فِي الْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ الْوَارِثِينَ ۝ وَنُمَكِّنَ لَهُمْ فِي الْأَرْضِ وَنُرِيَ فِرْعَوْنَ وَهَامَانَ وَجُنُودَهُمَا مِنْهُمْ مَا كَانُوا يَحْذَرُونَ﴾[1]. بالإضافة إلى ذلك، فإنّ العدل ضارّ بالرأسماليّين الذين، من خلال السّيطرة على موارد العالم الحيويّة واحتكار أسواق البلدان المستضعفة، يجعلون أنفسهم أكثر ثراءً وهذه البلدان أكثر فقرًا واتّكاليّة؛ لأنّه من خلال التوزيع العادل للموارد وكسر الاحتكارات التي لا أساس لها، يقلّل من أرباحهم التي لا تحصى، ويستوفي منهم حقوق الطبقات المحرومة، ويضع حدًّا لهيمنتهم على اقتصاد العالم؛ كما قال الله في هذا الصّدد: ﴿مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ﴾[2]. لذلك، فإنّ أكثر رجال الدّولة وأصحاب المصانع والمصارف وكبار رجال الأعمال ومالكي المعادن وآبار النفط في العالم، لديهم ميول معادية للإسلام، ويعادون الحكومات والحركات الإسلاميّة، بل عديد منهم، من خلال الانضمام إلى شبكات سرّيّة، قد شكّلوا تحالفًا غير رسميّ لحماية مصالحهم المشتركة في العالم ومنع تحقيق هدف الإسلام، ويدعمون أيّ نشاط ثقافيّ وسياسيّ واقتصاديّ له تعارض مع الإسلام. في هذا الصّدد، فإنّهم بطريقة منظّمة يكتشفون أيّ شخص يخدم أهدافهم بطريقة ما وينفعهم بعلم أو بغير علم في ركن من أركان العالم، فيربطونه بهم، وبهذه الطريقة يوسّعون شبكتهم ويكثّرون تابعيهم.

---

١. القصص/ ٥-٦
٢. الحشر/ ٧

العلماء والكتّاب والمبتكرون والشعراء والمغنّون والممثّلون والرياضيّون وبالجملة كلّ أولئك الذين يمكن أن يكون لهم تأثير ملحوظ على مجموعة من النّاس باعتبار تميّزهم أو شهرتهم، يخضعون لإشرافهم، ويمكنهم في حالة التماشي معهم أن يتمتّعوا بدعمهم الاقتصاديّ والسّياسيّ والدّعائيّ، وحتّى أن ينضمّوا إلى شبكاتهم السرّيّة إذا رغبوا في ذلك؛ كما في حالة عدم التماشي معهم، قد يواجهون العديد من المشاكل، وعلى الأقلّ قد لا ينالون نجاحًا كبيرًا في عملهم.

هذا من الطبيعيّ تمامًا أن يشعر كبار أصحاب السّلطة ورأس المال في العالم بأنّهم ملزمون بحماية النظام الذي أوصلهم إلى السّلطة ورأس المال؛ لأنّه لو زال هذا النظام لزالت سلطتهم ورأس مالهم أيضًا، وهذا يعني اعتمادهم على هذا النظام؛ كما أنّ هذا النظام أيضًا معتمد عليهم بشكل متبادل. في حين أنّ هذا النظام مبنيّ على أسس تعسّفيّة وغير أخلاقيّة، وهم واقفون على هذه الحقيقة، ومن ثمّ يقترحون لتبريرها أسسًا فلسفيّة جديدة. إنّهم يعلمون أنّ هذا النظام السّياسيّ والاقتصاديّ مبنيّ على الكذب والظّلم وأكل أموال النّاس بالباطل، ولا شيء من هذا جائز في أيّ دين من الأديان الإلهيّة. لذلك، فإنّهم لا يجدون بدًّا من إنكار الأديان الإلهيّة، وينجذبون في النهاية إلى الإلحاد. بل من خلال تجويز جرائم ضدّ الإنسانيّة لتحقيق مصالح ذاتيّة، يجدون أنفسهم متّفقين مع الشيطان في العقيدة والعمل، ويتحوّلون في النهاية إلى عبادة الشيطان؛ لأنّ آراءهم السّياسيّة والاقتصاديّة تنسجم بشكل واضح مع آراء الشيطان، ومن ثمّ لا يمكن الدّفاع عنها بدون دفاع عن آرائه. هكذا فريق منهم لديهم خلفيّة دينيّة في الغالب، بعد وصولهم إلى هذه المرحلة من الطغيان، يقومون بتبرير الشيطان، وتحت ستار تبريره يبرّرون أنفسهم في الحقيقة. لذلك، فإنّ القادة الرئيسيّين لنظام السّلطة ورأس المال، هم في الغالب عبدة للشيطان ذوو خلفيّة يهوديّة لديهم ميول حادّة معادية للدّين ومعادية للإسلام.

بالإضافة إلى ذلك، فإنّهم بسبب معرفتهم التاريخيّة بالسّحر، التي قد ورثوها من ثقافة قوم اليهود في مصر، قد مالوا ميلًا خطيرًا إلى السّحر ليحفظوا سلطتهم ورأس مالهم ويزيدوهما أكثر فأكثر باستخدام طلاسم السّحرة. من الغريب أنّ مثل هذا الميل، مع أنّه يظهر غالبًا بين القرويّين الخرافيّين المعوزين لحفظ زرعهم ومواشيهم، هو شائع أيضًا في أعلى المستويات السّياسيّة والاقتصاديّة في العالم بين كبار أصحاب الأملاك ورأس المال! على الرّغم من أنّ ارتباط السّحرة بأصحاب السّلطة والثروة ليس أمرًا جديدًا، ولطالما كان موجودًا في التاريخ؛ كما أخبر الله عن ارتباط السّحرة بآل فرعون لاعتبار المسلمين فقال: ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ ائْتُونِي بِكُلِّ سَاحِرٍ عَلِيمٍ﴾[١]، لكن يبدو أنّ هذا الميل لم يكن قطّ عميقًا وواسعًا كما هو اليوم؛ لأنّ الشبكات السرّيّة المتشكّلة من أصحاب السّلطة والثروة تقوم اليوم بأداء المناسك للشيطان والاتّصال والمقايضة مع الشياطين على مستوى عالٍ جدًّا؛ كالذين قال الله فيهم: ﴿وَأَنَّهُ كَانَ رِجَالٌ مِنَ الْإِنْسِ يَعُوذُونَ بِرِجَالٍ مِنَ الْجِنِّ فَزَادُوهُمْ رَهَقًا﴾[٢]. بل إنّ بعض رؤسائهم، الذين تولّوا إدارة نظام السّلطة والرأسماليّة، قد وقفوا أرواحهم لتحقيق حاكميّة الشيطان على العالم، وبواسطة سحرة عظام، يتّصلون بإبليس نفسه، ويتلقّون منه الأوامر اللازمة. قد يبدو هذا غريبًا جدًّا، لكنّه حقّ؛ لأنّ الشيطان كان دائمًا على اتّصال بأوليائه، وقد أدارهم وأعانهم؛ كما قال الله تعالى: ﴿وَإِنَّ الشَّيَاطِينَ لَيُوحُونَ إِلَى أَوْلِيَائِهِمْ لِيُجَادِلُوكُمْ ۖ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾[٣]، وقال: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّا أَرْسَلْنَا الشَّيَاطِينَ عَلَى الْكَافِرِينَ تَؤُزُّهُمْ أَزًّا﴾[٤]، وقال: ﴿هَلْ أُنَبِّئُكُمْ عَلَى مَنْ تَنَزَّلُ الشَّيَاطِينُ ۝ تَنَزَّلُ عَلَى كُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ ۝ يُلْقُونَ السَّمْعَ وَأَكْثَرُهُمْ كَاذِبُونَ﴾[٥]،

---

١. يونس/ ٧٩
٢. الجنّ/ ٦
٣. الأنعام/ ١٢١
٤. مريم/ ٨٣
٥. الشّعراء/ ٢٢١-٢٢٣

بل يبعثهم بصوته، ويدعمهم بخيله ورجله، ويشاركهم في اقتصادهم ونسلهم؛ كما قال الله له: ﴿وَاسْتَفْزِزْ مَنِ اسْتَطَعْتَ مِنْهُمْ بِصَوْتِكَ وَأَجْلِبْ عَلَيْهِمْ بِخَيْلِكَ وَرَجِلِكَ وَشَارِكْهُمْ فِي الْأَمْوَالِ وَالْأَوْلَادِ وَعِدْهُمْ ۚ وَمَا يَعِدُهُمُ الشَّيْطَانُ إِلَّا غُرُورًا﴾[١]. هذا يعني أنّ الشيطان هو الزعيم الكبير والقائد الرئيسيّ لنظام السّلطة والرأسماليّة في العالم، وأنّ أكثر أصحاب السّلطة والثروة، مع القوى الخبيثة الشيطانيّة، هم رؤساء عمّاله في العالم، الذين اختارهم من بين الإنس والجنّ، ليقودوا النّاس، هؤلاء العمّال الجاهلين والساذجين، إلى العمل لسيّدهم. هذا بيان صريح وصادق، دون أن يكون فيه كناية أو رمز.

من هنا يُعلم أنّ الشيطان هو العدوّ الحقيقيّ الأكبر للمسلمين والمحور الأساسيّ لمنع إقامة الإسلام في العالم، وفهم هذه الحقيقة مهمّ وضروريّ للغاية، ومن ثمّ قال الله مرارًا ومؤكّدًا: ﴿إِنَّ الشَّيْطَانَ لِلْإِنْسَانِ عَدُوٌّ مُبِينٌ﴾[٢]، وقال: ﴿إِنَّ الشَّيْطَانَ لَكُمْ عَدُوٌّ فَاتَّخِذُوهُ عَدُوًّا ۚ إِنَّمَا يَدْعُو حِزْبَهُ لِيَكُونُوا مِنْ أَصْحَابِ السَّعِيرِ﴾[٣]، وفي ظلّ هذه الحقيقة، فإنّ حزب الشيطان هم أصحاب السّلطة والثروة الذين يتّفقون معه في العقيدة والعمل، ويسعون وينفقون بطريقة منسّقة ومنظّمة من أجل تحقيق أهدافه في العالم مقابل تأمين سلطتهم وثروتهم، وجنوده هم جميع العلماء والكتّاب والمبتكرين والشعراء والمغنّين والممثّلين والرياضيّين والآخرين الذين يروّجون المادّيّة والاستهلاكيّة في العالم بطريقة ما، ويفرضون الثّقافة الإلحاديّة الغربيّة باعتبارها الثقافة الرسميّة والمعياريّة على الأمم الحرّة والمستقلّة من قبيل المسلمين. إنّهم جميعًا حزب الشيطان وجنوده الذين يعملون له ويتقاضون منه الأجر، سواء علموا ذلك أم لم يعلموا.

---

١. الإسراء/ ٦٤
٢. يوسف/ ٥
٣. فاطر/ ٦

من الواضح أنّ مواجهتهم ومواجهة النظام الشيطانيّ الخبيث الذي قد سلّطوه على العالم طوال القرنين الأخيرين ضروريّة؛ لأنّه يؤدّي إلى زوال الطبقات المحرومة والمستضعفة التي تشكّل غالبيّة المجتمعات، في حين أنّ بعد زوالها لا تبقى الطبقة المتسلّطة والرأسماليّة أيضًا؛ لأنّ الطبقات المحرومة والمستضعفة هي القوّة العاملة لها والضامنة لبقاء سلطتها ورأس مالها، ومن ثمّ فإنّ زوالها يؤدّي إلى زوالها، وهذا يعني زوال الإنسانيّة كلّها، وهو الغاية القصوى للشيطان.

في هذه الحال، فإنّ الطريقة الوحيدة لمواجهة حزب الشيطان وجنوده الذين يحاولون إزالة أنفسهم والآخرين، هي التشكيل والتنمية والتقوية لحزب الله وجنوده؛ لأنّ خالق العالم هو الله، وهو مصدر العدل، ومن ثمّ تؤدّي حاكميّته على العالم إلى تحقّق العدالة الشاملة وحقوق الطبقات المحرومة والمستضعفة، ومن الواضح أنّ حاكميّته على العالم تتحقّق من خلال تحقّق حاكميّة خليفته على العالم، وتحقّق حاكميّة خليفته على العالم يتطلّب قبول عدد كافٍ من سكّان العالم ومطاوعتهم لها؛ إذ لا تتحقّق الحاكميّة على مكان دون قبول عدد كافٍ من سكّانه ومطاوعتهم لها، وهذا واقع محسوس ومجرّب. لذلك، فإنّ التشكيل والتنمية والتقوية لحزب الله وجنوده ممكن من خلال دعوة سكّان العالم إلى قبول حكم خليفة الله ومطاوعته، وتوحيدهم وتنسيقهم ضدّ حزب الشيطان وجنوده؛ لأنّه لا بدّ أن يكون في العالم أقوياء وأثرياء، خاصّة من المسلمين، يختارون حاكميّة الله على حاكميّة الشيطان، حتّى يعارضوا بقوّتهم وثروتهم قوّة وثروة حزب الشيطان. هؤلاء يمكنهم من خلال الانضمام إلى شبكة سرّيّة، أن يشكّلوا تحالفًا غير رسميّ لحماية مصالح المحرومين والمستضعفين في العالم، والمساعدة في تحقيق هدف الإسلام ومنع تحقيق هدف الشيطان، ويدعموا كلّ نشاط ثقافيّ وسياسيّ واقتصاديّ فيه معارضة للشيطان وفائدة للإسلام.

في هذا الصّدد، يمكنهم بطريقة منظّمة أن يكتشفوا أيّ شخص يخدم هدف الإسلام بطريقة ما وينفعه بعلم أو بغير علم في ركن من أركان العالم، فيربطوه بهم، وبهذه الطريقة يوسّعوا شبكتهم ويكثّروا تابعيهم. العلماء والكتّاب والمبتكرون والشعراء والمغنّون والممثّلون والرياضيّون وبالجملة كلّ أولئك الذين يمكن أن يكون لهم تأثير ملحوظ على مجموعة من النّاس باعتبار تميّزهم أو شهرتهم، يمكنهم أن يكونوا تحت إشرافهم، وأن يتمتّعوا في حالة التماشي معهم بدعمهم الاقتصاديّ والسّياسيّ والدّعائيّ، وحتّى الانضمام إلى شبكتهم إذا رغبوا في ذلك؛ كما ينبغي في حالة عدم التماشي معهم أن يواجهوا العديد من المشاكل، وعلى الأقلّ لا ينالوا نجاحًا كبيرًا في عملهم؛ كما قال الله تعالى: ﴿فَمَنِ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾[1]. هذا يعني إنشاء شبكة إلهيّة عالميّة ضدّ الشبكة الشيطانيّة العالميّة، وهو الطريق الوحيد الممكن لدفع شرّها والتمهيد لحاكميّة الله على العالم، وهذا ما أنا أحاول القيام به. على الرّغم من أنّني قد لا أقوى على ذلك، ولكن يمكنني على الأقلّ أن أبذل له سعيي[2]. من الواضح أنّه إذا شاركني جماعة من المسلمين قصدي وبذلوا له سعيهم معي، هُيّئت الظروف تدريجيًّا لتحقيقه، ولو في القرن المقبل ومن قبل الأجيال القادمة. إن كان أحد يحسب أنّ الأبطال فقط يمكنهم القيام بمثل هذا، فليعلم أنّ الأبطال إنّما أصبحوا أبطالًا بعد أن قاموا بذلك، ولم يكونوا أبطالًا قبل قيامهم به. من الواضح أنّه لا يمكن القعود انتظارًا لبطل من أجل القيام به؛

---

١. البقرة/ ١٩٤

٢. والسعي غير باطل، وإن لم يُثمر في الحياة الدنيا؛ لقول الله تعالى: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا كُفْرَانَ لِسَعْيِهِ وَإِنَّا لَهُ كَاتِبُونَ﴾ (الأنبياء/ ٩٤)، وقال: ﴿وَمَنْ أَرَادَ الآخِرَةَ وَسَعَى لَهَا سَعْيَهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَئِكَ كَانَ سَعْيُهُمْ مَشْكُورًا﴾ (الإسراء/ ١٩)، وقال: ﴿لِتُجْزَى كُلُّ نَفْسٍ بِمَا تَسْعَى﴾ (طه/ ١٥)، وقال: ﴿وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى ۝ وَأَنَّ سَعْيَهُ سَوْفَ يُرَى﴾ (النّجم/ ٣٩-٤٠).

كما لا يمكن تعليق الآمال على الحكّام المسلمين؛ لأنّهم الآن إمّا قد أصبحوا جزءًا من الشبكة الشيطانيّة العالميّة ولا رغبة لهم في القيام به، أو قد أُحيطوا بالشبكة العالميّة الشيطانيّة ولا قدرة لهم على ذلك. بل يبدو أنّ جميع الدّول التي أصبحت أعضاء في الأمم المتّحدة، قد انضمّت إلى الشبكة الشيطانيّة العالميّة بعلم أو بغير علم؛ لأنّ هذه المنظّمة تستمدّ من ثقافة غير إسلاميّة، وتستند إلى آليّات تعسّفيّة وغير أخلاقيّة، وتخدم أهداف الشيطان الاستكباريّة بشكل واضح، ومن ثمّ فإنّ العضويّة فيها تعني العضويّة في الشبكة الشيطانيّة العالميّة. من هنا يُعلم أنّ التشكيل والتنمية والتقوية للشبكة الإلهيّة العالميّة واجب آحاد المسلمين، الذي لا بدّ أن ينهضوا به دون انتظار لظهور بطل، ودون توقّع من حكّامهم؛ كما قال الله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَعِظُكُمْ بِوَاحِدَةٍ ۖ أَنْ تَقُومُوا لِلَّهِ مَثْنَىٰ وَفُرَادَىٰ﴾[١].

هذه معركة الحقّ والباطل في آخر الزّمان، التي في جانب منها الله وحزبه، وفي جانبها الآخر الشيطان وحزبه، وكلّ يسعى للحصول على إدارة العالم، لكن من الواضح أن الله وحزبه سيغلبون الشيطان وحزبه في النهاية؛ لأنّ الشيطان وحزبه قد أسّسوا بنيانهم على الظّلم والسّحر، وهما ليسا أساسين وطيدين؛ كما قال الله تعالى: ﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ﴾[٢]، وقال: ﴿إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدُ سَاحِرٍ ۖ وَلَا يُفْلِحُ السَّاحِرُ حَيْثُ أَتَىٰ﴾[٣]، في حين أنّ الله وحزبه قد أسّسوا بنيانهم على العدل والتّقوى، وهما أوطد الأسس؛ كما قال الله تعالى: ﴿اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾[٤]، وقال: ﴿إِنَّ الْعَاقِبَةَ لِلْمُتَّقِينَ﴾[٥].

---

١. سبأ/ ٤٦
٢. الشّعراء/ ٢٢٧
٣. طه/ ٦٩
٤. المائدة/ ٨
٥. هود/ ٤٩

بالطبع هناك مسلمون آخرون أيضًا يبتغون إقامة الإسلام، وقد ثاروا لذلك في البلاد الإسلاميّة، لكنّ العيب الكبير في نهجهم هو عدم إيمانهم بإذن الله وحاجة الحكومة الإسلاميّة إلى حاكم منه. ما أحسن أن يدرك هؤلاء هذا العيب الكبير في نهجهم، ويرافقوني في النهج الذي انتهجته، حتّى يتمهّد إنشاء الشبكة الإلهيّة العالميّة، وتبعًا لذلك تحقيق حاكميّة الله على العالم؛ لأنّ حركتهم من دون ذلك، ليس لها نتيجة حسنة، وإنّما تقوّي جبهة الشيطان. إنّهم أولى باتّباع قولي إن كانوا مخلصين في نيّاتهم ويريدون إقامة الإسلام حقًّا؛ لأنّني أدعو إلى شيء أحسن، وهو تحقيق حاكميّة الله بإذنه وبواسطة خليفته في الأرض، وقد قال الله تعالى: ﴿فَبَشِّرْ عِبَادِ ۝ الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ ۚ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ هَدَاهُمُ اللَّهُ ۖ وَأُولَٰئِكَ هُمْ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾[1].

على أيّ حال، ليس هناك شكّ في أنّ كلّ امرئ في هذا العالم لا بدّ أن يحدّد موقفه ويختار أن يكون مع إحدى الجبهتين، جبهة الله وجبهة الشيطان، وأنا أوّل من يحدّد موقفه. فكلّ أولئك الذين في جبهة الله فهم منّي وأنا منهم، وإن لم يعرفوني ولم أعرفهم، وعلامتهم أنّهم يسعون لتحقيق حاكميّة الله على العالم بإذنه، وكلّ أولئك الذين ليسوا في جبهة الله فهم برآء منّي وأنا بريء منهم، وإن عرفوني وعرفتهم، وعلامتهم أنّهم يسعون لتحقيق حاكميّة غيره على العالم. هذه سبيلي التي أحيى عليها وأموت إن شاء الله، وإن نجحت فمن عند الله، وإن فشلت فمن عند نفسي، والعاقبة للمتّقين.

---

١. الزّمر/ ١٧-١٨

الفصل الرابع

العودة إلى الإسلام؛
معرفة الإسلام

بعد الوقوف على معيار المعرفة وموانعها وأسباب عدم إقامة الإسلام حتّى الآن، ممّا هو ضروريّ لمعرفة الإسلام وإقامته بشكل خالص وكامل، قد حان وقت معرفة الإسلام، وهي مبنيّة على معرفة عدّة مواضيع:

الأوّل: مفهوم الإسلام

مفهوم «الإسلام» هو التسليم لإرادة الله، وذلك يلزم عن معرفته؛ لأنّ الإنسان، عندما يلتفت إلى حدوثه، يدرك وجود محدِث له؛ إذ يعلم أنّ حدوثه لا يمكن أن يكون من دون محدِث، وأنّ محدِثه لا يمكن أن يكون هو نفسه؛ كما قال تعالى: ﴿أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ﴾[1]، ومن ثمّ يدرك أنّ ذلك المحدِث لم يكن محدَثًا مثله؛ إذ لو كان محدَثًا مثله، لكان مثله محتاجًا إلى محدِث، في حين أنّ احتياج كلّ محدِث إلى محدِث آخر دون الانتهاء إلى محدِث غير محتاج، يستلزم عدم الحدوث؛ لأنّه لا يكون في العالم حدوث بغير محدِث، وإذا لم يكن فيه محدِث بغير محدِث أيضًا، فلا يكون فيه حدوث، مع أنّ الحدوث كائن فيه، فلا جرم أنّ فيه محدِثًا لم يزل كائنًا ولم يكن محتاجًا إلى محدِث، وعدم احتياجه هذا يدلّ على أنّه كامل؛ لأنّ غناه عن المحدِث لا يمكن إلّا بكماله؛ علمًا بأنّ كلّ نقص احتياج إلى محدِث، فكلّ ناقص حادث. لذلك، فإنّ الإنسان من خلال النّظر في خلقه يقطع بأنّ خالقه كامل، وكماله يقتضي أن يحبّ كلّ ما هو سبب للكمال، ويكره أسباب النقص، وبالتّبع يرضى وصول مخلوقه إلى الكمال، ويسخط وصوله إلى الزوال؛ لأنّ من ليس كذلك لا يُعتبر كاملًا.

---

١. الطّور/ ٣٥

كما أنّ مخلوقه أيضًا راغب في الكمال وكاره للزوال تبعًا له، إلّا أنّه بسبب نقصه اللازم عن كونه مخلوقًا، لا يحيط بجميع أسباب كماله وزواله، ولا يعرف كلّ ما يؤدّي إلى رضى الله أو سخطه. لذلك، يجب على الله بمقتضى كماله أن يُطلع مخلوقه على جميع أسباب كماله وزواله، ويخبره عن رضاه وسخطه بأيّ طريقة ممكنة، حتّى يتمكّن مخلوقه، من خلال العلم بذلك وبالتّبع العمل بذلك، من الحصول على كماله والنجاة من زواله[١].

من هنا يُعلم أنّ هداية الإنسان واجبة على الله؛ كما قال: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا لَلْهُدَى﴾[٢]؛ لأنّ الإنسان، بسبب نقصه الذاتيّ، غير قادر على معرفة الكمال، ومن ثمّ ليس عليه تحصيلها، وإنّما على الله أن يعرّفه الكمال وأسبابه[٣]، وعليه أن يقبل من الله إذا عرّفه ذلك، ثمّ يتّبع رضاه مجانبًا لسخطه[٤]؛ لأنّ الإنسان مخيّر بمقتضى عقله، فيستطيع أن لا يقبل من الله ما أخبره به، ولا يتّبع رضاه مجانبًا لسخطه، فيخطو نحو زواله بهذه الطريقة؛ كما قال الله: ﴿إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾[٥].

---

١ . لا يخفى أنّ المراد بوجوب فعل على اللّه أنّه لازم عدله وحكمته؛ فتركه مستحيل عليه، لا أنّه مؤاخَذ به؛ ﴿سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يَصِفُونَ﴾ (الأنعام/ ١٠٠).

٢ . اللّيل/ ١٢

٣ . كما روي عن جعفر بن محمّد الصادق أنّه قال: «لَمْ يُكَلِّفِ اللَّهُ الْعِبَادَ الْمَعْرِفَةَ، وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُمْ إِلَيْهَا سَبِيلًا» (المحاسن للبرقيّ، ج١، ص١٩٨)، وفي رواية أخرى عن عبد الأعلى مولى بني سام، قال: «قُلْتُ لَهُ: أَصْلَحَكَ اللَّهُ، هَلْ جُعِلَ فِي النَّاسِ أَدَاةٌ يَنَالُونَ بِهَا الْمَعْرِفَةَ؟ قَالَ: لَا، قُلْتُ: فَهَلْ كُلِّفُوا الْمَعْرِفَةَ؟ قَالَ: لَا، عَلَى اللَّهِ الْبَيَانُ: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة/ ٢٨٦] وَ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا آتَاهَا﴾ [الطّلاق/ ٧]»، قال: «وَسَأَلْتُهُ عَنْ قَوْلِهِ: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِلَّ قَوْمًا بَعْدَ إِذْ هَدَاهُمْ حَتَّى يُبَيِّنَ لَهُمْ مَا يَتَّقُونَ﴾ [التّوبة/ ١١٥]، قَالَ: حَتَّى يُعَرِّفَهُمْ مَا يُرْضِيهِ وَمَا يُسْخِطُهُ» (التوحيد لابن بابويه، ص٤١٤).

٤ . كما روي عن جعفر بن محمّد الصادق أنّه قال: «لَيْسَ لِلَّهِ عَلَى خَلْقِهِ أَنْ يَعْرِفُوا قَبْلَ أَنْ يُعَرِّفَهُمْ، وَلِلْخَلْقِ عَلَى اللَّهِ أَنْ يُعَرِّفَهُمْ، وَلِلَّهِ عَلَى الْخَلْقِ إِذَا عَرَّفَهُمْ أَنْ يَقْبَلُوا» (التوحيد لابن بابويه، ص٤١٢)، وعن أبي جعفر أنّه قال: «لَيْسَ عَلَى النَّاسِ أَنْ يَعْلَمُوا حَتَّى يَكُونَ اللَّهُ هُوَ الْمُعَلِّمَ لَهُمْ، فَإِذَا عَلَّمَهُمْ فَعَلَيْهِمْ أَنْ يَعْلَمُوا» (المحاسن للبرقيّ، ج١، ص٢٠٠)، وفي رواية: «وَلَهُمُ اكْتِسَابُ الْأَعْمَالِ» (التوحيد لابن بابويه، ص٤١٦).

٥ . الإنسان/ ٣

لذلك، فعلى الله هداية الإنسان، وعلى الإنسان قبولها واتّباعها، وبعبارة أخرى يجب على الله أن يخبر الإنسان بما يريد، ويجب على الإنسان أن يسلم لإرادته، وهذا هو مفهوم الإسلام.

بناء على هذا، فإنّ الإسلام في جوهره لا يعني التكلّم بالشّهادتين، ولكن يعني التسليم لإرادة الله، وقد كان واجبًا قبل وجوب التكلّم بالشّهادتين، ولم يكن مختصًّا بما بعد بعثة رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم، ولذلك فإنّ الدّين عند الله هو الإسلام وحده؛ كما قال: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾[١]، ومن اتّخذ دينًا غيره فلا دين له عند الله؛ كما قال: ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾[٢]. بناء على هذا، فإنّ جميع الأنبياء السّابقين والذين اتّبعوهم كانوا مسلمين؛ بمعنى أنّهم أسلموا لما أراد الله؛ كما قال الله في إبراهيم عليه السّلام: ﴿مَا كَانَ إِبْرَاهِيمُ يَهُودِيًّا وَلَا نَصْرَانِيًّا وَلَكِنْ كَانَ حَنِيفًا مُسْلِمًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾[٣]، واعتبر ذلك وصيّته ووصيّة يعقوب لبنيهما فقال: ﴿وَوَصَّى بِهَا إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ يَا بَنِيَّ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى لَكُمُ الدِّينَ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾[٤]، وقال في آل لوط عليه السّلام: ﴿فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾[٥]، وقال حكاية عن أتباع موسى عليه السّلام: ﴿رَبَّنَا أَفْرِغْ عَلَيْنَا صَبْرًا وَتَوَفَّنَا مُسْلِمِينَ﴾[٦]، وقال: ﴿وَقَالَ مُوسَى يَا قَوْمِ إِنْ كُنْتُمْ آمَنْتُمْ بِاللَّهِ فَعَلَيْهِ تَوَكَّلُوا إِنْ كُنْتُمْ مُسْلِمِينَ﴾[٧]،

---

١. آل عمران/ ١٩
٢. آل عمران/ ٨٥
٣. آل عمران/ ٦٧
٤. البقرة/ ١٣٢
٥. الذّاريات/ ٣٦
٦. الأعراف/ ١٢٦
٧. يونس/ ٨٤

وقال حكاية عمّن اتّبع سليمان عليه السّلام: ﴿وَأُوتِينَا الْعِلْمَ مِنْ قَبْلِهَا وَكُنَّا مُسْلِمِينَ﴾[1]، وقال في أتباع عيسى عليه السّلام: ﴿قَالَ الْحَوَارِيُّونَ نَحْنُ أَنْصَارُ اللَّهِ آمَنَّا بِاللَّهِ وَاشْهَدْ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾[2].

هذا يعني أنّ الإسلام كان دين الله على الدّوام وفي جميع الأمم، ولم يكن خاصًّا بهذه الأمّة وما بعد ظهور النّبيّ الخاتم صلّى الله عليه وآله وسلّم، وكلّ من كان أسلم لله كان مسلمًا.

الثاني؛ مصداق الإسلام

الحاصل أنّه يجب على الله أن يخبر الإنسان بما يقوده إلى الكمال أو الزوال، حتّى يكون قادرًا على الوصول إلى الكمال والنجاة من الزوال، ولا يكون له حجّة عليه إذا لم يصل إلى الكمال وسقط في الزوال؛ لأنّ الله عادل بمقتضى كماله، وعدم إخبار الإنسان بأسباب كماله وزواله، وهو قاصر عن معرفتها، يتعارض مع عدل الله، وليس بممكن.

[ضرورة الأنبياء]

بناء على هذا، يجب على الله أن يُعلم كلّ إنسان بأسباب كماله وزواله وموجبات رضى الله وسخطه، أو بعبارة أدقّ، يمكّنه من العلم بها. من الواضح أنّ هذا يتحقّق إمّا بشكل مباشر، بأن يُعلم الله بها كلّ إنسان دون واسطة، أو بشكل غير مباشر، بأن يُعلم بها بعض النّاس، حتّى يرجع إليهم الآخرون، فيعلموها بواسطتهم. لا شكّ أنّ الله لم يُعلم بها كلّ إنسان تفصيلًا وبدون واسطة؛ لأنّ جهل أكثر النّاس بها محسوس ووجدانيّ، وبهذا يتبيّن أنّه قد فعل ذلك بشكل غير مباشر ومن خلال إرسال واسطة.

---

١. النّمل/ ٤٢
٢. آل عمران/ ٥٢

بناء على هذا، فإنّ من ليس على اتّصال مباشر مع الله، ولا يعلم أسباب كماله وزواله وموجبات رضى الله وسخطه بدون واسطة، لا بدّ له من الفحص عمّن أُوتي هذه النعمة، وهو الذي يسمّى «نبيًّا» باعتبار إنبائه عن الله، ويُعرف منطقيًّا بإظهاره النّبوّة، وإتيانه بما عند الله وحده، ولا يقدر على إتيانه إلّا الله؛ لأنّ إتيانه بذلك فقط يُثبت اتّصاله مع الله، وذلك ما يسمّى «معجزة».

[معرفة الأنبياء]

من الذين يُنسب إليهم إظهار النّبوّة والمعجزة رجال لم يبق منهم شيء يعبّر عن رضى الله وسخطه وأسباب كمال الإنسان وزواله، ومن ثمّ لا جدوى من النّظر في شأنهم، وما هو بواجب، لكن هناك ثلاثة منهم يُنسب إليهم في هذا الباب شيء جدير بالاهتمام، ولذلك يمكن أن يكون النّظر في شأنهم مجديًا، وهو واجب. الثلاثة هم موسى وعيسى ومحمّد عليهم السّلام الذين كلّ منهم يُنسب إليه كتاب يُدعى كتاب الله، ويتّبعه فريق من النّاس. مع ذلك، يبدو أنّ الكتاب الذي يُنسب إلى موسى وعيسى عليهما السّلام لم يصدر من أنفسهما، بل كُتب بعدهما بأيدي رجال معروفين أو غير معروفين؛ لأنّه تعبير من شخص آخر بكلّ وضوح، وقد أخبر عن موتهما وما جرى بعد ذلك؛ كما جاء في آيات من الجزء الرابع والثلاثين من كتاب التثنية من التوراة: «فَمَاتَ مُوسَى عَبْدُ اللَّهِ هُنَاكَ فِي مُوآبَ، كَمَا قَالَ اللَّهُ، وَدَفَنَهُ اللَّهُ فِي الْوَادِي فِي أَرْضِ مُوآبَ، مُقَابِلَ بَيْتَ فَغُورَ، وَلَمْ يَعْرِفْ أَحَدٌ قَبْرَهُ إِلَى يَوْمِنَا هَذَا»، وهذا صريح في كتابته بيد كاتب في فترة بعد موسى عليه السّلام، وكتابة الإنجيل أيضًا تُنسب بصراحة إلى رجال مثل متّى ومَرقُس ولوقا ويوحنّا، وقد كتبه كلّ منهم في فترة بعد عيسى عليه السّلام بصورة مختلفة. بالإضافة إلى ذلك، لم يُنقل أيّ من هذين الكتابين بطريقة متّصلة من قبل رواة معروفين، ومن ثمّ ليس لهما اعتبار تاريخيّ؛

كما أنّ وجود رجلين بصفات موسى وعيسى عليهما السّلام، على الرّغم من شهرته الكبيرة، ليس ثابتًا ومقطوعًا به من الناحية التاريخيّة؛ لأنّ العصر الذي يُعتقد أنّهما عاشا فيه، كان في النصف المظلم من التاريخ؛ حيث كانت الكتابة فيه غير مزدهرة ازدهارًا كافيًا، وكان التواصل بين الأمم المتحضّرة فيه محدودًا، ومن ثمّ فإنّ أخباره مشوبة بالأوهام والأساطير[١]. علاوة على ذلك، فإنّ الكتاب المنسوب إليهما ليس معجزًا من ناحية النصّ، ولم يعتبره أحد كذلك، ومن ثمّ لا يكفي لإثبات نبوّتهما بغضّ النّظر عن ضعفه التاريخيّ. بالإضافة إلى ذلك، فإنّ المعجزات المنسوبة إليهما، كتحويل العصا إلى الثعبان وإحياء الموتى بإذن الله، لم تُرو بطريقة مسندة متواترة؛ بمعنى أنّه ليس من المعلوم بالضبط من رأى معجزاتهما، ولمن رواها، وكيف بلغت الأجيال القادمة ونالت شهرة. لذلك، فإنّ اليقين بنبوّة موسى وعيسى عليهما السّلام وأصالة الكتاب المنسوب إليهما لا يحصل لمن يعيش اليوم، ومن الواضح أنّ الظنّ بها لا يكفي لاتّباعهما؛ لأنّ الظنّ غير حجّة في ذاته، وغير عقلائيّ في مثل هذه الأمور.

---

١ . كما جاء في «ويكيبيديا الموسوعة الحرّة» استنادًا إلى مصادر علميّة مختلفة أنّ معظم الباحثين المستقلّين يعتبرون موسى شخصيّة أسطوريّة، ويعتقدون أنّ التوراة هي عمل لعدّة مؤلّفين مختلفين ونتاج قرون بعد الوقت المزعوم لحياته. إنّهم يؤكّدون أنّه لا وجود لدليل تاريخيّ مستقلّ يدعم إثبات وجود موسى، ولم تظهر أيّ آثار له أو أشخاص مرتبطين به في الاكتشافات الأثريّة أو الوثائق المصريّة القديمة، ولذلك يرى بعضهم أنّه شخصيّة اخترعها الفكر الدينيّ اليهوديّ زمن السبي البابليّ، كأسطورة أصل لتفسير أصل الشعب. هذه هي الحال بالنسبة لعيسى إلى حدّ كبير؛ لأنّه، على الرغم من وجود بعض الشواهد التاريخيّة عنه بسبب كونه أقرب زمانًا، لا تزال هناك شكوك جدّيّة حوله بين الباحثين المستقلّين، ولذلك فإنّهم غير متّفقين على وجوده؛ كما جاء في «قصّة الحضارة» لويل دورانت أنّ بولنجبروك وأصحابه كانوا يقولون في مجالسهم الخاصّة أنّ عيسى قد لا يكون له وجود على الإطلاق، وجهر فلني بهذا الشكّ في كتابه «خرائب الإمبراطوريّة» الذي نشره في عام ١٩٩١، وفي عام ١٨٤٠ بدأ برونو بور سلسلة من الكتب الجدليّة الحماسيّة يبغي بها إثبات أنّ عيسى لا يعدو أن يكون أسطورة من الأساطير، أو تجسيدًا لطقس من الطقوس نشأ في القرن الثاني من مزيج من الأديان اليهوديّة واليونانيّة والرومانيّة، وفي أواخر القرن التاسع عشر قامت مدرسة بيرسن ونابر ومتشاس بعد بحوث مضنيّة بإنكار حقيقيّة عيسى التاريخيّة (راجع: قصّة الحضارة لويل دورانت، ج١١، ص٢٠٢-٢٠٤).

[معرفة النّبيّ الخاتم]

لكن بخلاف الكتاب المنسوب إلى موسى وعيسى عليهما السّلام، فإنّ الكتاب المنسوب إلى محمّد صلّى الله عليه وآله وسلّم هو في سياق قول الله بصراحة، ولا يحتوي على عبارة تقتضي صدوره من غيره، والأهمّ من ذلك أنّه كُتب في زمانه، ونُقل بطريقة متّصلة من قبله إلى رجال معروفين وكثيرين من أصحابه، ومن قبلهم إلى رجال معروفين وكثيرين من المسلمين اللاحقين بشكل واحد وثابت، وانتشر في مشارق الأرض ومغاربها، ومن ثمّ فهو متواتر ولا يرقى إليه الشّكّ؛ لأنّ العصر الذي ظهر فيه محمّد صلّى الله عليه وآله وسلّم، بخلاف عصر موسى وعيسى عليهما السّلام، كان في النصف المشرق من التاريخ؛ حيث ازدهر وتطوّر فيه الخطّ، واتّسع فيه التواصل بين الأمم المتحضّرة، ورُصد وسُجّل من قبل مئات الشهود المعروفين. علاوة على ذلك، فإنّ نصّ كتابه معجز وقادر على إثبات نبوّته؛ لأنّه، بخلاف كتاب موسى وعيسى عليهما السّلام، دعا الجميع لأن يأتوا بكتاب مثله، ولم يستطع أحد حتّى الآن أن يأتي بكتاب مثله، ومن المعلوم أنّه لا يمكن الإتيان بكتاب مثله فيما بعد أيضًا؛ لأنّه، على الرّغم من تكامله التدريجيّ خلال ثلاثة وعشرين عامًا واختلاف حالات محمّد صلّى الله عليه وآله وسلّم في الأمن والخوف والغنى والفقر والإقامة والهجرة والحرب والسّلم والنصر والهزيمة ممّا يقتضي عادةً اختلاف أقوال الإنسان، لا يوجد فيه اختلاف، وله إيقاع واحد ثابت، بالإضافة إلى أنّه في غاية الفصاحة والبلاغة، ويحتوي على أخبار صادقة عن المستقبل وحقائق علميّة مجهولة في عصر التكامل، وليس له أيّ تعارض مع العقل والأخلاق الفطريّة، ولا يمكن الجمع بين كلّ هذه الصّفات لشخص غير متّصل مع الله، والإنصاف أنّ هذه الخصيصة لم توجد لأحد من الأنبياء ولا لشيء من كتبهم، ومن هنا يُعلم أنّ محمّدًا صلّى الله عليه وآله وسلّم هو النّبيّ اليقينيّ الوحيد، وأنّ كتابه هو الكتاب الوحيد الذي له أصالة تاريخيّة،

ومن ثمّ فإنّ دينه هو الدّين الوحيد الذي له الأهليّة اللازمة لأن يتّبعه إنسان اليوم؛ لأنّ إنسان اليوم ليس له سبيل إلى دين يقينيّ غيره، ولا يسعه اتّباع الأديان الظنّيّة والوهميّة. مع ذلك، يجب ملاحظة أنّ محمّدًا صلّى الله عليه وآله وسلّم، بوصفه نبيًّا يقينيًّا، قد صدّق نبوّة موسى وعيسى عليهما السّلام، وهذا هو الدّليل اليقينيّ الوحيد على نبوّتهما؛ كما خاطبه الله تعالى فقال: ﴿نَزَّلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَأَنْزَلَ التَّوْرَاةَ وَالْإِنْجِيلَ﴾[١]، وقال: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ﴾[٢]. بناء على هذا، فإنّ الإيمان بنبوّة موسى وعيسى عليهما السّلام ممكن لمن آمن بنبوّة محمّد صلّى الله عليه وآله وسلّم، وليس يقينيًّا ولا أساس له بالنسبة لمن لم يؤمن بنبوّة محمّد صلّى الله عليه وآله وسلّم.

[المسلمون هم أتباع النّبيّ الخاتم]

ثمّ من الواضح أنّ أتباع كلّ نبيّ، بما أنّهم أسلموا لإرادة الله فيما يتعلّق بذلك النّبيّ وما أبداه لهم بواسطته من رضاه وسخطه، كانوا مسلمين، حتّى جاءهم نبيّ جديد. فحينئذ من أسلم منهم لإرادة الله فيما يتعلّق بذلك النّبيّ وما أبداه لهم بواسطته من رضاه وسخطه، ثبت على إسلامه، ومن لم يفعل ذلك، خرج وارتدّ عن إسلامه؛ لأنّ مفهوم الإسلام هو التسليم لإرادة الله، ومصداقه هو قبول جميع أنبيائه دون تفريق واتّباعُ النّبيّ الآخِر؛ كما قال الله تعالى: ﴿قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنْزِلَ إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطِ وَمَا أُوتِيَ مُوسَى وَعِيسَى وَمَا أُوتِيَ النَّبِيُّونَ مِنْ رَبِّهِمْ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾[٣].

---

١. آل عمران/ ٣
٢. المائدة/ ٤٨
٣. البقرة/ ١٣٦

بناء على هذا، فإنّ الذين اتّبعوا موسى عليه السّلام بعد ظهوره لم يتهوّدوا، ولكن أسلموا حتّى ظهر لهم عيسى عليه السّلام. فحينئذ من كذّب منهم عيسى عليه السّلام ارتدّ عن إسلامه، ومن اتّبع منهم عيسى عليه السّلام ثبت على إسلامه، حتّى ظهر لهم محمّد صلّى الله عليه وآله وسلّم. فحينئذ من كذّب منهم محمّدًا صلّى الله عليه وآله وسلّم ارتدّ عن إسلامه، ومن اتّبع منهم محمّدًا صلّى الله عليه وآله وسلّم ثبت على إسلامه؛ كما قال الله تعالى في هذا: ﴿الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِهِ هُمْ بِهِ يُؤْمِنُونَ ۝ وَإِذَا يُتْلَى عَلَيْهِمْ قَالُوا آمَنَّا بِهِ إِنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّنَا إِنَّا كُنَّا مِنْ قَبْلِهِ مُسْلِمِينَ ۝ أُولَئِكَ يُؤْتَوْنَ أَجْرَهُمْ مَرَّتَيْنِ بِمَا صَبَرُوا﴾[1]. بناء على هذا، فإنّ دين الله واحد، وأنبياءه بمنزلة أحكامه المختلفة، وكتبه بمنزلة آيات مختلفة لكتاب واحد، وضرورة اتّباع النّبيّ والكتاب الخاتمَين إنّما هي لضرورة اتّباع الحكم والآية النّاسخَين، وهي ضرورة عقليّة وعقلائيّة، وهذا هو معنى الإسلام.

[الطبيعة الاعتقاديّة للإسلام]

من هنا يُعلم أنّ مفهوم الإسلام هو التسليم لإرادة الله، ومصداقه هو قبول النّبيّ الخاتم، ولكن هل القبول النّظريّ للنّبيّ الخاتم كافٍ لتحقيق مصداق الإسلام، أم لا بدّ من قبوله عمليًّا من خلال تطبيق الأحكام التي بلّغها؟ فريق من المسلمين، كالخوارج والسّلفيّين، يرون أنّ الاعتقاد بنبوّة النّبيّ الخاتم، بمعنى الاعتقاد بصحّة كلّ ما جاء به من عند الله ووجوب العمل به، لا يكفي لتحقيق مصداق الإسلام، والمسلم من يلتزم مع هذا الاعتقاد بلوازمه العمليّة، وعلى التحديد يجتنب أعمالًا تضاهي أعمال الكافرين، مثل التوسّل بالموتى ودعائهم، لكنّ الحقّ أنّ هذا الاجتناب، مع أنّه حسن وقيّم للغاية، ليس مصداقًا للإسلام، بل هو مصداق للإيمان الذي يفوق الإسلام؛

---

١. القصص/ ٥٢-٥٤

لأنّ الإسلام عبارة عن التسليم لإرادة الله، بمعنى تصديق مرجعيّته من الناحية النّظريّة، وقبول أحكامه باعتبارها أسباب كمال المسلم، وأنّ العمل بها، بما فيه اجتناب الأعمال المضاهية لأعمال الكافرين، هو شيء وراء تصديقها وقبولها؛ كما قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا مِمَّنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ﴾[١]، وقال: ﴿بَلَى مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ عِنْدَ رَبِّهِ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾[٢].

[الطبيعة العمليّة للإيمان]

هذه حالة تسمّى في المصطلح «الإيمان»، وقد لا تكون في المسلم؛ كما قال الله تعالى على سبيل المثال: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا ۖ قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَٰكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾[٣]. نعم، الأدقّ أن يقال: الإسلام، بمعنى التسليم لإرادة الله، له مراتب مختلفة، ويبدأ من التصديق والقبول النّظريّين، ويمتدّ إلى العمل الخالص والكامل، ويُعتبر في جميع مراتبه إسلامًا، إلّا أنّه في مرتبته النّظريّة يسمّى الإسلام فقط، وفي مراتبه العمليّة يسمّى الإيمان أيضًا؛ كما قال الله تعالى: ﴿يَمُنُّونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا ۖ قُلْ لَا تَمُنُّوا عَلَيَّ إِسْلَامَكُمْ ۖ بَلِ اللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَاكُمْ لِلْإِيمَانِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾[٤]،[٥]

---

١. النّساء/ ١٢٥

٢. البقرة/ ١١٢

٣. الحجرات/ ١٤

٤. الحجرات/ ١٧

٥. ممّا يؤيّد هذا أيضًا ما روي عن رسول اللّه صلّى اللّه عليه وآله وسلّم أنّه قال لرجل: «الْإِسْلَامُ أَنْ تَشْهَدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَأَنْ تُقِيمَ الصَّلَاةَ، وَتُؤْتِيَ الزَّكَاةَ، وَتَحُجَّ الْبَيْتَ وَتَعْتَمِرَ، وَتَغْتَسِلَ مِنَ الْجَنَابَةِ، وَأَنْ تُتِمَّ الْوُضُوءَ، وَتَصُومَ رَمَضَانَ، قَالَ الرَّجُلُ: فَإِذَا فَعَلْتُ ذَلِكَ فَأَنَا مُسْلِمٌ؟ قَالَ: نَعَمْ» (صحيح ابن خزيمة، ج١، ص٣)، وقال لوفد عبد القيس: «آمُرُكُمْ بِالْإِيمَانِ، تَدْرُونَ مَا الْإِيمَانُ؟ شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَإِقَامُ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءُ الزَّكَاةِ، وَصَوْمُ رَمَضَانَ، وَأَنْ تُعْطُوا مِنَ الْغَنَائِمِ الْخُمُسَ» (صحيح البخاريّ، ج١، ص٢٩؛ صحيح مسلم، ج١، ص٣٥)؛ قال البيهقيّ (ت٤٥٨هـ) في «المدخل إلى علم السنن» (ج٢، ص٦٥٩): «الْمَقْصُودُ أَنَّهُ سَمَّى كَلِمَةَ الشَّهَادَةِ وَمَا بَعْدَهَا فِي هَذَا الْخَبَرِ إِيمَانًا، وَسَمَّاهَا فِي الْخَبَرِ الَّذِي قَبْلَهُ إِسْلَامًا، وَفِي ذَلِكَ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ الْإِيمَانَ وَالْإِسْلَامَ عِبَارَتَانِ عَنِ الدِّينِ الَّذِي أُمِرْنَا بِهِ، وَأَنَّ شَرَائِعَ الْإِسْلَامِ تُسَمَّى إِيمَانًا، وَتُسَمَّى إِسْلَامًا، وَبِهِ كَانَ يَقُولُ صَاحِبُنَا الشَّافِعِيُّ وَأَقْرَانُهُ مِنَ الْفُقَهَاءِ».

وعلى هذا فمن الواضح أنّ الإيمان يزيد وينقص؛ كما قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾[١]، وقال: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ السَّكِينَةَ فِي قُلُوبِ الْمُؤْمِنِينَ لِيَزْدَادُوا إِيمَانًا مَعَ إِيمَانِهِمْ﴾[٢]، ومن ثمّ فإنّ الإسلام أيضًا يزيد وينقص في ضمن الإيمان؛ كما قال الله تعالى: ﴿وَلَمَّا رَأَى الْمُؤْمِنُونَ الْأَحْزَابَ قَالُوا هَذَا مَا وَعَدَنَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَصَدَقَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ ۚ وَمَا زَادَهُمْ إِلَّا إِيمَانًا وَتَسْلِيمًا﴾[٣].[٤] لذلك، فإنّ من صدّق وقبل نبيّ الله الخاتم من الناحية النّظريّة فقط فهو مسلم، ولكنّ الأكثر منه إسلامًا من التزم باللوازم العمليّة لهذا التصديق والقبول، فاعتُبر مؤمنًا، وكلّ من لديه التزام عمليّ أكثر بهذه اللوازم فهو أكثر إيمانًا. بناء على هذا، فإنّ من صدّق وقبل نبيّ الله الخاتم من الناحية النّظريّة فقط، ولم يلتزم عمليًّا بلوازم هذا التصديق والقبول النّظريّين، فهو داخل في الإسلام، ولا يُعتبر كافرًا بسبب عمله؛ لأنّ من يعلم نبوّة النّبيّ الخاتم وصدق ما جاء به من عند الله من الناحية النّظريّة، حتّى لو لم يكن عاملًا بلوازم علمه، ليس كمن لا يعلم هذه الحقيقة من الناحية النّظريّة، واعتبارهما سواءً مخالف للحسّ والوجدان؛

---

١ . الأنفال/ ٢

٢ . الفتح/ ٤

٣ . الأحزاب/ ٢٢

٤ . ممّا يؤيّد هذا أيضًا ما روي عن رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم أنّه قال: «لِلْإِسْلَامِ صُوًى وَمَنَارٌ كَمَنَارِ الطَّرِيقِ، مِنْهَا أَنْ تُؤْمِنَ بِاللَّهِ وَلَا تُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا، وَإِقَامُ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءُ الزَّكَاةِ، وَصَوْمُ رَمَضَانَ، وَحَجُّ الْبَيْتِ، وَالْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ، وَالنَّهْيُ عَنِ الْمُنْكَرِ، وَأَنْ تُسَلِّمَ عَلَى أَهْلِكَ إِذَا دَخَلْتَ عَلَيْهِمْ، وَأَنْ تُسَلِّمَ عَلَى الْقَوْمِ إِذَا مَرَرْتَ بِهِمْ، فَمَنْ تَرَكَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا فَقَدْ تَرَكَ سَهْمًا مِنَ الْإِسْلَامِ، وَمَنْ تَرَكَهُنَّ فَقَدْ وَلَّى الْإِسْلَامَ ظَهْرَهُ» (الإيمان لأبي عبيد، ص٢٣)، وروي أنّ رجلًا سأل رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم: «أَيُّ الْإِسْلَامِ أَفْضَلُ؟» فقال: «أَنْ يَسْلَمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِكَ وَيَدِكَ» (الأدب لابن أبي شيبة، ص٢٤٣؛ مسند أحمد، ج١١، ص٢٦؛ مسند الدارميّ، ج٣، ص١٧٨١؛ صحيح البخاريّ، ج١، ص١٢؛ صحيح مسلم، ج١، ص٤٨؛ سنن النسائيّ، ج٨، ص١٠٦).

كما قال الله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ۗ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾[١]، وقال: ﴿أَفَمَنْ يَعْلَمُ أَنَّمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ الْحَقُّ كَمَنْ هُوَ أَعْمَىٰ ۚ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾[٢].

[معرفة الفاسق]

على أيّ حال، فإنّ مثل هذا الشّخص قد أسلم لإرادة الله في الاعتقاد، ومن الواضح أنّ الاعتقاد هو أساس العمل، بل يُعتبر نوعًا من العمل. مع ذلك، فإنّه إذا لم يعمل بسائر أحكام الله وأسباب رضاه بجهله أو تهاونه، وارتكب أعمالًا مضاهية لأعمال الكافرين، اعتُبر «فاسقًا»، ولم يُعتبر «مؤمنًا»؛ كما قال الله تعالى: ﴿أَفَمَنْ كَانَ مُؤْمِنًا كَمَنْ كَانَ فَاسِقًا ۚ لَا يَسْتَوُونَ﴾[٣]، وقال: ﴿كَذَٰلِكَ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ عَلَى الَّذِينَ فَسَقُوا أَنَّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾[٤]، وقال: ﴿بِئْسَ الِاسْمُ الْفُسُوقُ بَعْدَ الْإِيمَانِ﴾[٥]؛ مثل المسلمين الذين يرمون المحصنات ولا يأتون بأربعة شهداء، فيُعتبرون فاسقين، دون أن يخرجوا من الإسلام؛ كما قال الله فيهم: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا ۚ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾[٦]، والمسلمين الذين يستقسمون بالأزلام مثل الكافرين، وقد اعتبر الله ذلك فسقًا فقال: ﴿وَأَنْ تَسْتَقْسِمُوا بِالْأَزْلَامِ ۚ ذَٰلِكُمْ فِسْقٌ﴾[٧]، أو يأكلون من لحوم لم يُذكر اسم الله عليها، وقد اعتبر الله ذلك فسقًا فقال: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ﴾[٨].

---

١. الزّمر/ ٩
٢. الرّعد/ ١٩
٣. السّجدة/ ١٨
٤. يونس/ ٣٣
٥. الحجرات/ ١١
٦. النّور/ ٤
٧. المائدة/ ٣
٨. الأنعام/ ١٢١

من الواضح أنّ أمثال هذه الأعمال مضاهية لأعمال الكافرين، لكنّها لا تُعتبر كفرًا بذاتها؛ لأنّها قد تكون عن جهل أو تهاون، ويمكن اجتماعها مع الاعتقاد بنبوّة الأنبياء ووجوب العمل بأحكامهم.

[معرفة المرتدّ]

بناء على هذا، فلا يُعتبر خارجًا من الإسلام إلّا الذين يعلمون ويقرّون بخروجهم منه؛ كالذين قال الله فيهم: ﴿شَاهِدِينَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ بِالْكُفْرِ﴾[١]، وقال: ﴿وَشَهِدُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَنَّهُمْ كَانُوا كَافِرِينَ﴾[٢]. لذلك، فإنّ الذين يعتبرون أنفسهم مسلمين في الاعتقاد، يُعتبرون مسلمين، ولو سجدوا لغير الله في ظاهر الأمر؛ لأنّ الكفر بالنيّة، ومن لم ينوه لم يُعتبر كافرًا؛ مثل الملائكة الذين سجدوا لآدم عليه السّلام؛ كما قال الله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا﴾[٣]، ومثل بني يعقوب عليه السّلام الذين سجدوا ليوسف عليه السّلام؛ كما قال الله تعالى: ﴿وَرَفَعَ أَبَوَيْهِ عَلَى الْعَرْشِ وَخَرُّوا لَهُ سُجَّدًا﴾[٤].

[معرفة المنافق]

حتّى المنافقون الذين قلوبهم مليئة بالكفر وهم في الآخرة شرّ مكانًا من الكافرين، بما أنّهم يعتبرون أنفسهم مسلمين، يُعتبرون مسلمين، مع أنّهم كفّار في الحقيقة، ويمكن معرفتهم بالنّظر إلى أقوالهم وأعمالهم؛ كما قال الله تعالى: ﴿وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ ۚ وَاللَّهُ يَعْلَمُ أَعْمَالَكُمْ﴾[٥]؛

---

١. التّوبة/ ١٧
٢. الأنعام/ ١٣٠
٣. البقرة/ ٣٤
٤. يوسف/ ١٠٠
٥. محمّد/ ٣٠

مثل الذين، رغم إقرارهم بالإسلام، يقولون ما ينافي أصوله النّظريّة والعمليّة، أو يفعلون ذلك متعمّدين؛ كما قال الله فيهم: ﴿يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ مَا قَالُوا وَلَقَدْ قَالُوا كَلِمَةَ الْكُفْرِ وَكَفَرُوا بَعْدَ إِسْلَامِهِمْ وَهَمُّوا بِمَا لَمْ يَنَالُوا﴾[1]. هذا يعني أنّ المتظاهر بالإسلام، إذا قال شيئًا لا يقوله إلّا كافر، أو فعل شيئًا لا يفعله إلّا كافر، اعتُبر منافقًا، لا مرتدًّا؛ لأنّ المرتدّ كافر يقرّ بكفره بعد الإسلام، فيجوز قتله على الكفر قبل الاستتابة أو بعدها حسبما يرى خليفة الله في الأرض وفقًا للأخبار المتواترة، ولكنّ المنافق كافر لا يقرّ بكفره، بل يقول أنّه مسلم ليعصم نفسه، فلا يجوز قتله على أنّه كافر بحسب القاعدة؛ لأنّ القاعدة أنّ كلّ من يقول أنّه مسلم يُصدَّق في قوله، وحساب عمله على الله[2]. نعم، إذا كان قول المنافق أو عمله الكفريّ مشهودًا ومصداقًا للمحاربة والإفساد في الأرض، جاز قتله على أنّه محارب ومفسد في الأرض، لا أنّه كافر، وفي هذه الحالة يُغسّل ويصلّى عليه كما يُفعل بالمسلمين، ويُدفن في مقابر المسلمين، وإن كان لا يصلح لخليفة الله أن يتولّى ذلك بنفسه؛ كما قال الله له: ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَى قَبْرِهِ ۖ إِنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَمَاتُوا وَهُمْ فَاسِقُونَ﴾[3].

---

١. التّوبة/ ٧٤

٢. كما روي أنّ رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم قال: «أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَإِذَا قَالُوهَا عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا، وَحِسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ» (صحيح البخاريّ، ج٤، ص٤٨؛ صحيح مسلم، ج١، ص٣٩؛ سنن ابن ماجه، ج٢، ص١٢٩٥؛ سنن أبي داود، ج٣، ص٤٤؛ سنن الترمذيّ، ج٥، ص٧١٧؛ سنن النسائيّ، ج٦، ص٤)، وقال لعليّ عندما أمره بالقتال: «قَاتِلْهُمْ حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، فَإِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ فَقَدْ عَصَمُوا دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا، وَحِسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ» (مسند أبي داود الطيالسيّ، ج٤، ص١٨٧؛ صحيح مسلم، ج٧، ص١٢١)، وقال لأسامة لمّا قتل رجلًا تظاهر بالإسلام: «أَقَتَلْتَهُ بَعْدَ قَوْلِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ؟!»، فقال أسامة: «إِنَّمَا قَالَهَا فَرَقًا مِنَ السِّلَاحِ»، فقال: «هَلَّا شَقَقْتَ عَنْ قَلْبِهِ؟!» (مصنّف ابن أبي شيبة، ج٦، ص٤٨٠؛ مسند أحمد، ج٣٦، ص١٣٣؛ صحيح مسلم، ج١، ص٦٧؛ سنن أبي داود، ج٣، ص٤٤).

٣. التّوبة/ ٨٤

[معرفة المشرك]

بناء على هذا، فإنّ من يعتبر نفسه مسلمًا لا يُعتبر مشركًا لعمل يعمله، وإن كان عملًا مثل دعاء الأموات؛ لأنّ دعاء الأموات، إذا كان عن اعتقاد بأنّهم ينفعون بإذن الله، لا يُعتبر شركًا؛ نظرًا لأنّ الله قادر على أن ينفع بواسطة ميّت، كما أنّه قادر على أن ينفع بواسطة حيّ، بل هو قادر على أن يُخرج حيًّا من ميّت، ويُخرج ميّتًا من حيّ؛ كما قال: ﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ وَيُحْيِي الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾[1]، بل إنّ بعض الأموات أحياء عنده؛ كما قال: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ يُقْتَلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتٌ بَلْ أَحْيَاءٌ وَلَكِنْ لَا تَشْعُرُونَ﴾[2]، وبعض الأحياء أموات عنده؛ كما قال: ﴿أَوَمَنْ كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَاهُ وَجَعَلْنَا لَهُ نُورًا يَمْشِي بِهِ فِي النَّاسِ كَمَنْ مَثَلُهُ فِي الظُّلُمَاتِ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِنْهَا﴾[3]، ولذلك فإنّ دعاء بعض الأموات كدعاء بعض الأحياء عند الله، ودعاء بعض الأحياء كدعاء بعض الأموات عند الله؛ إلّا أن يكون دعاء الأموات بغير اعتقاد بأنّهم ينفعون بإذن الله، فإنّه في هذه الحالة يُعتبر شركًا، كما أنّ دعاء الأحياء في مثلها شرك[4]؛ لأنّ من يعتقد مخلوقًا مستقلًّا عن الخالق، ويرجوه ويخافه مثله، ليس بمسلم، ولذلك إن لم يعتبر نفسه مسلمًا فهو مشرك، وإن اعتبر نفسه مسلمًا فهو منافق،

---

١. الرّوم/ ١٩

٢. البقرة/ ١٥٤

٣. الأنعام/ ١٢٢

٤. الشاهد على ذلك ما روي عن حذيفة، قال: قال رسول اللّه صلّى اللّه عليه وآله وسلّم: «لَا تَقُولُوا: مَا شَاءَ اللَّهُ وَشَاءَ فُلَانٌ، وَلَكِنْ قُولُوا: مَا شَاءَ اللَّهُ، ثُمَّ شَاءَ فُلَانٌ» (مسند عبد اللّه بن المبارك، ص١٠٧؛ مصنّف ابن أبي شيبة، ج٥، ص٣٤٠؛ مسند أحمد، ج٣٨، ص٣٧٠؛ سنن أبي داود، ج٤، ص٢٩٥)، وعن قتيلة الجهنيّة، قالت: «أَتَى حَبْرٌ مِنَ الْأَحْبَارِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، نِعْمَ الْقَوْمُ أَنْتُمْ، لَوْلَا أَنَّكُمْ تَجْعَلُونَ لِلَّهِ نِدًّا، قَالَ: سُبْحَانَ اللَّهِ، وَمَا ذَاكَ؟ قَالَ: تَقُولُونَ مَا شَاءَ اللَّهُ وَشِئْتَ، قَالَ: فَأَمْهَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ شَيْئًا، ثُمَّ قَالَ: إِنَّهُ قَدْ قَالَ، فَمَنْ قَالَ: مَا شَاءَ اللَّهُ، فَلْيَفْصِلْ بَيْنَهُمَا: ثُمَّ شِئْتَ» (مسند أحمد، ج٤٥، ص٤٣).

والمنافق يُتسامح معه ما دام لا يثير في الأرض فتنة، أي لا يدعو الآخرين إلى الشّرك، ولا ينهاهم عن الإسلام؛ كما قال الله تعالى: ﴿لَئِنْ لَمْ يَنْتَهِ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ وَالْمُرْجِفُونَ فِي الْمَدِينَةِ لَنُغْرِيَنَّكَ بِهِمْ ثُمَّ لَا يُجَاوِرُونَكَ فِيهَا إِلَّا قَلِيلًا﴾[١].

مع ذلك، من الإنصاف القول بأنّ دعاء غير الله بدلًا منه، سواء كان ميّتًا أو حيًّا، حتّى لو كان عن اعتقاد بأنّه نافع بإذن الله، لا يليق بالمسلم، وإن لم يكن شركًا؛ لأنّ كون غير الله نافعًا بإذن الله يقتضي دعاء الله، لا دعاء غيره؛ نظرًا لأنّ دعاء النافع الأصليّ أولى عند العقلاء من دعاء النافع الفرعيّ، ومن يستطيع الوصول إلى الملك لا يشغل نفسه بالوزير، ومن الواضح أنّ الله قريب من جميع خلقه، ويسمع دعاءهم جميعًا، ولا يحتاج إلى وسيط بينه وبينهم في ذلك؛ كما قال: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ ۖ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾[٢]. لذلك من الإنصاف القول بأنّ عرض الحاجة على ميّت أو حيّ بدلًا من الله، حتّى لو كان بشرًا مثل النّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم، يُعتبر تركًا للأولى؛ لأنّه، بالرّغم من عظيم كرامته على الله، لا يملك نفعًا ولا ضرًّا لنفسه، وبالأحرى للآخرين، ولا يعلم أنّه يُدعى بالغيب بمقتضى بشريّته، سواء كان حيًّا أو ميّتًا؛ كما قال الله تعالى: ﴿قُلْ لَا أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ ۚ وَلَوْ كُنْتُ أَعْلَمُ الْغَيْبَ لَاسْتَكْثَرْتُ مِنَ الْخَيْرِ وَمَا مَسَّنِيَ السُّوءُ ۚ إِنْ أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾[٣]، ولذلك فإنّ دعاءه بالغيب بدلًا من الله غير صالح، ويُعتبر تركًا للأولى؛ لأنّ الأولى في مثل هذه الحال دعاء الله الذي يعلم الغيب قطعًا، وليس من القطعيّ علم النّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم بما في الغيب تفصيلًا، بل قد يكون ذلك غير ممكن، رغم أنّ علمه به إجمالًا ممكن بالنّظر إلى قدرة الله؛ كما قال تعالى: ﴿وَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ ثُمَّ تُرَدُّونَ إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾[٤].

---

١. الأحزاب/ ٦٠
٢. البقرة/ ١٨٦
٣. الأعراف/ ١٨٨
٤. التّوبة/ ٩٤

هذا في حين أنّ تشريك النّبيّ مع الله في بعض الأمور، بمعنى وضعه في الاعتبار بعده، لا يُعتبر شركًا، وقصر بعض الأمور على الله، بمعنى عدم الاعتناء بالنّبيّ بعده، لا يُعتبر توحيدًا؛ كما أنّ الرّجاء في فضل الله ونبيّه لا يُعتبر شركًا، والرّجاء في فضل الله دون نبيّه لا يُعتبر توحيدًا؛ كما قال تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ رَضُوا مَا آتَاهُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ سَيُؤْتِينَا اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَرَسُولُهُ إِنَّا إِلَى اللَّهِ رَاغِبُونَ﴾[١]، والاعتقاد بأنّ الخير من الله ونبيّه لا يُعتبر شركًا، والاعتقاد بأنّ الخير من الله دون نبيّه لا يُعتبر توحيدًا؛ كما قال تعالى: ﴿وَمَا نَقَمُوا إِلَّا أَنْ أَغْنَاهُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾[٢]، والنصيحة لله ونبيّه لا تُعتبر شركًا، والنصيحة لله دون نبيّه لا تُعتبر توحيدًا؛ كما قال تعالى: ﴿وَلَا عَلَى الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ مَا يُنْفِقُونَ حَرَجٌ إِذَا نَصَحُوا لِلَّهِ وَرَسُولِهِ﴾[٣]، وتقسيم الغنائم بين الله ونبيّه لا يُعتبر شركًا، وإهمال سهم نبيّه لا يُعتبر توحيدًا؛ كما قال تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ ۖ قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ﴾[٤]، والدّعوة إلى الله ونبيّه لا تُعتبر شركًا، والدّعوة إلى الله دون نبيّه لا تُعتبر توحيدًا؛ كما قال تعالى: ﴿وَإِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ مُعْرِضُونَ﴾[٥]، والعمل لرضى الله ونبيّه لا يُعتبر شركًا، والعمل لرضى الله دون نبيّه لا يُعتبر توحيدًا؛ كما قال تعالى: ﴿وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ إِنْ كَانُوا مُؤْمِنِينَ﴾[٦]، والطاعة لله ونبيّه لا تُعتبر شركًا، والطاعة لله دون نبيّه لا تُعتبر توحيدًا؛ كما قال تعالى: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾[٧]،

---

١. التّوبة/ ٥٩
٢. التّوبة/ ٧٤
٣. التّوبة/ ٩١
٤. الأنفال/ ١
٥. النّور/ ٤٨
٦. التّوبة/ ٦٢
٧. الأنفال/ ٢٠

والنصرة لله ونبيّه لا تُعتبر شركًا، والنصرة لله دون نبيّه لا تُعتبر توحيدًا؛ كما قال تعالى: ﴿وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ وَرُسُلَهُ بِالْغَيْبِ﴾[١]، وردّ الأشياء المتنازع فيها إلى الله ونبيّه لا يُعتبر شركًا، وردّها إلى الله دون نبيّه لا يُعتبر توحيدًا؛ كما قال تعالى: ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾[٢]؛ إذ لا يوجد فرق بين الله ونبيّه في شيء من هذه الأمور، ونبيّه هو طريقه فيها، ومن ثمّ فإنّ رجوعها جميعًا إلى الله، بحيث أنّ التفريق بينهما فيها يُعتبر كفرًا؛ كما قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَيُرِيدُونَ أَنْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ اللَّهِ وَرُسُلِهِ وَيَقُولُونَ نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ وَيُرِيدُونَ أَنْ يَتَّخِذُوا بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا ۝ أُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ حَقًّا ۚ وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُهِينًا﴾[٣]، لكن يبدو أنّ دعاء الله ونبيّه في غيابه ليس من قبيل هذه الأمور؛ كما أنّه لم يُذكر في عدادها؛ لأنّ هناك فرقًا بين الله ونبيّه في علم الغيب وقضاء الحوائج؛ كما قال تعالى: ﴿قُلْ لَا أَقُولُ لَكُمْ عِنْدِي خَزَائِنُ اللَّهِ وَلَا أَعْلَمُ الْغَيْبَ وَلَا أَقُولُ لَكُمْ إِنِّي مَلَكٌ﴾[٤]؛ نظرًا لأنّ النّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم إنّما هو بشر مثل سائر النّاس؛ كما قال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ﴾[٥]، وبمقتضى بشريّته لا يستطيع الاطّلاع على جميع الأدعية وإجابتها في آنٍ واحد، وقدرة الله أيضًا لا تتعلّق بتمكينه من ذلك؛ لأنّ ذلك مستحيل بسبب المحدوديّة الذاتيّة لطاقة البشر، وقدرة الله لا تتعلّق بالمستحيل؛ كما لا يمكن تصوّر أن يجعل الله بشرًا إلهًا. الحاصل أنّ دعاء النّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم في غيابه بدلًا من الله دون الاعتقاد بإجابته بإذن الله شرك، ومع الاعتقاد بها يُعتبر تركًا للأولى؛ لأنّ الأولى في كلّ حال هو دعاء الله.

---

١. الحديد/ ٢٥
٢. النّساء/ ٥٩
٣. النّساء/ ١٥٠-١٥١
٤. الأنعام/ ٥٠
٥. الكهف/ ١١٠

نعم، الرّجوع إلى النّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم في حياته لطلب دعائه واستغفاره عمل صالح؛ لأنّ دعاءه واستغفاره، بمقتضى كونه أقرب إلى الله، هما أقرب إلى الإجابة، بل يُعتبران من واجباته حيال أمّته؛ كما أمره الله تعالى بهما فقال: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ ۖ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ ۗ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾[١]، وقال: ﴿وَاسْتَغْفِرْ لَهُمُ اللَّهَ ۚ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾[٢]، بل لا يبعد وجوب الرّجوع إليه لطلب دعائه واستغفاره إذا كان ممكنًا؛ كما قال الله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا رَحِيمًا﴾[٣]؛ كما حُكي مثل ذلك عن الأمم السّابقة؛ فإنّهم أيضًا كانوا يرجعون إلى أنبيائهم ويطلبون منهم الدّعاء والاستغفار لهم، لعلّ الله يغفر خطاياهم ويقضي حوائجهم، وكان أنبياؤهم أحيانًا يُغسّلونهم في الأنهار غسل التوبة؛ كما حُكي عن يحيى عليه السّلام أنّه كان يغسّل النّاس غسل التوبة في نهر أردن، وحُكي مثل ذلك عن عيسى عليه السّلام، ولكن يبدو أنّه لم يكن في هذه الأمّة اهتمام كبير بذلك، وربما كان هذا بسبب غفلتهم وتهاونهم؛ كما قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ رَسُولُ اللَّهِ لَوَّوْا رُءُوسَهُمْ وَرَأَيْتَهُمْ يَصُدُّونَ وَهُمْ مُسْتَكْبِرُونَ﴾[٤]. نعم، بعد النّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم لا يبدو الرّجوع إليه لطلب دعائه واستغفاره ممكنًا، ومن ثمّ لا بدّ من الرّجوع إلى خليفته من أجل ذلك، فيجب على المسلمين أن يرجعوا إلى خليفته في زمانهم، ويطلبوا منه الدّعاء والاستغفار لهم، ومن الواضح أنّ دعاءه واستغفاره بمنزلة دعاء النّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم واستغفاره.

---

١. التّوبة/ ١٠٣
٢. النّور/ ٦٢
٣. النّساء/ ٦٤
٤. المنافقون/ ٥

الثالث: مصادر الإسلام

اتّضح ممّا سبق أنّ الإسلام هو التسليم لإرادة الله، ومن الواضح أنّ إرادة الله قد تجلّت في أمره ونهيه؛ لأنّه بمقتضى كماله، قد أمر بكلّ ما يفيد الإنسان كمالًا، ونهى عن كلّ ما يؤدّي إلى نقصانه، وأبلغه هذا الأمر والنّهي بواسطة نبيّه. لذلك، فإنّ مصادر الإسلام هي ما يُعرف أمر الله ونهيه بالرّجوع إليه، وهو كتاب الله ونبيُّه.

كتاب الله

المصدر الأوّل والأهمّ للإسلام كتاب الله، وهو تجلّي إرادته في الكلمات، وقد أُلقي من عنده إلى قلب نبيّه بواسطة الملك أو بغير واسطته[١]، وقد تُلي بواسطة نبيّه على مئات من المسلمين دون زيادة أو نقصان، وقد رُوي بواسطتهم لآلاف من المسلمين دون اختلاف مخلّ، وقد بلغ المسلمين الحاليّين بشكل مكتوب ومتواتر، ولذلك فهو حجّة بلا ريب.

[عدم تحريف القرآن]

على الرّغم من أنّه يُنسب إلى عدد من المسلمين الاعتقاد بأنّ بعض المسلمين الأوائل قد أنقصوه[٢]، إلّا أنّه لا يوجد دليل على هذا الاعتقاد، بل هو مخالف للقواعد العقليّة؛

---

١ . أمّا بواسطة الملك فواضح، لقول اللّه تعالى: ﴿قُلْ مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِجِبْرِيلَ فَإِنَّهُ نَزَّلَهُ عَلَى قَلْبِكَ بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ (البقرة/ ٩٧)، وأمّا بغير واسطته، فقد ذُكر أنّ اللّه تعالى أوحى إليه آخر سورة البقرة ليلة المعراج بغير واسطة، فكان يقول: «إِنَّ رَبِّي أَعْطَانِيهِمَا مِنْ تَحْتِ الْعَرْشِ» (فضائل القرآن لأبي عبيد، ص٢٣٢)، وقال اللّه تعالى أيضًا: ﴿قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ مِنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ﴾ (النّحل/ ١٠٢)، وروح القدس ليس من الملائكة على الصّحيح، لقول اللّه تعالى: ﴿تَنَزَّلُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ﴾ (القدر/ ٤)، وبه قال أهل البيت، وعليه فقد كان تنزيل القرآن بواسطة الملك وبغير واسطته، واللّه تعالى أعلم.

٢ . أراد حفظه اللّه تعالى ما يُنسب إلى بعض الشيعة من القول بأنّ عثمان بن عفّان قد أسقط من القرآن أشياء، ولعلّه قال: «يُنسب إليهم» لأنّ ذلك رواية عندهم، وليس من مذهبهم.

لأنّ كتاب الله لم يُرو بواسطة من اتُّهم بإنقاصه فقط، بل رُوي بواسطة عدد كبير من الآخرين أيضًا، ومن الواضح أنّه لم يكن من الممكن تواطؤهم جميعًا على إنقاصه بشكل واحد. بعبارة أخرى، لم يزل رواة كتاب الله منذ زمن النّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم حتّى الآن يبلغون عددًا يستحيل اجتماعهم على إنقاصه أو زيادته بشكل واحد، وهذا مبنيّ على ضرورة عقليّة وتجريبيّة. بالإضافة إلى ذلك، فإنّ وقوع نقص في كتاب الله يعني وقوع عيب أو اختلاف فيه يمكن مشاهدته بطبيعة الحال، في حين أنّه لا يشاهَد فيه أيّ عيب أو اختلاف، بل نصّه متناسق ومتناسب ومعقول، ولا مثيل له من الناحية الأدبيّة والدّلاليّة، ولا يمكن معارضته، وهذا يعني إعجازه الذي يُثبت صدوره من الله وعدم تبدّله؛ لأنّ أيّ تبدّل فيه يضرّ بنظامه، ويُخلّ بتناسقه وتناسبه ومعقوليّته، ويثلم إعجازه بشكل طبيعيّ، في حين أنّه لم يقع ذلك؛ كما قال الله تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ ۚ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾[1]. بالإضافة إلى ذلك، فإنّ وقوع النقص فيه يستلزم وقوع المسلمين في الضلال قهريًّا، دون أن يمكنهم الخروج منه؛ لأنّ أجزاءه المفقودة لم تُرو بشكل متواتر، ومن ثمّ لا سبيل لهم إلى إكماله وإصلاحه. من هنا يُعلم أنّ كتاب الله حجّة في شكله الحاليّ؛ بمعنى أنّه مُظهر لإرادة الله يقينًا.

[حجّيّة ظواهر القرآن وعموماته]

مع ذلك، قد نُسب إلى بعض المسلمين الاعتقاد بأنّ ظاهر كتاب الله غير حجّة؛ بمعنى أنّ ما يتبادر من عباراته ليس مرادًا جدّيًّا لله غالبًا، وعموماته على وجه التحديد لا تصلح للالتزام؛ لأنّ القليل منها لم يُخصَّص بالسّنّة، فلا جدوى من التمسّك بها[2]،

---

١. النّساء/ ٨٢

٢. هذا قول يُنسب إلى بعض الأصوليّين؛ فإنّهم ينكرون عمومات القرآن، فيقولون: «عُمُومَاتُ الْقُرْآنِ كُلُّهَا مَخْصُوصَةٌ، إِلَّا قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾»، ومنهم من يستثني أربع آيات: قوله تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾ (آل عمران/ ١٨٥)، وقوله تعالى: ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا﴾ (هود/ ٦)، وقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ (البقرة/ ٢٨٢)، وقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ (البقرة/ ٢٨٤)، مع أنّهم اختلفوا في العامّ إذا خُصّ، هل يبقى حجّة أم لا؟ ولازم ذلك اختلافهم في حجّيّة القرآن كلّه أو جلّه!

لكنّ هذا الاعتقاد ليس له أساس عقلائيّ؛ لأنّ ظاهر عبارات العقلاء حجّة ودليل على مرادهم الجدّيّ فيما بينهم، وعموماتها لا تُعتبر لغوًا، بل تُحمل على عمومها حتّى يرد المخصّص، ومن الواضح أنّ الله أيضًا من العقلاء، بل هو خالقهم ورئيسهم، فليس ظاهر عباراته وعموماتها مستثنى من هذه القاعدة[١].

[عدم اختصاص فهم القرآن بطائفة من النّاس]

كما نُسب إلى بعض المسلمين الاعتقاد بأنّ كتاب الله مفهوم لطائفة معيّنة من المسلمين فقط، وغير صالح للاستفادة من قبل الآخرين[٢]، لكنّ هذا الاعتقاد أيضًا مخالف للحسّ والوجدان؛ لأنّ كتاب الله ليس لُغزًا، بل قد أُنزل بلسان عربيّ مبين بيانًا للنّاس كافّة، ومن ثمّ قد يُسّر لفهمهم، وهو مناسب لذلك؛ كما قال تعالى: ﴿وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ﴾[٣]، وقال: ﴿هَذَا بَيَانٌ لِلنَّاسِ﴾[٤]، وقال: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِنْ مُدَّكِرٍ﴾[٥]، بل الإنصاف أنّ كلام الله أوضح من كلام الذين يريدون توضيحه؛ لأنّه أكثر فصاحة وبلاغة، وأكثر تناسبًا مع عقول النّاس، ولذلك فإنّ من عجز عن فهم كلام الله فهو عن فهم كلام الآخرين أعجز؛

---

١ . لذلك قال أبو العبّاس ابن سريج (ت٣٠٦هـ): «مَنْ أَنْكَرَ عُمُومَ الْقُرْآنِ أَنْكَرَ حِكْمَتَهُ» (البصائر والذخائر لأبي حيّان التوحيديّ، ج٥، ص١٣٠)، ورواه الخطيب البغداديّ في «الفقيه والمتفقّه» (ج٢، ص٣٧) عن ابن القاصّ (ت٣٣٥هـ)، وقال ابن القيّم في «الصواعق المرسلة» (ج١، ص٣٨٧): «هَكَذَا تَجِدُ كُلَّ أَصْحَابِ مَذْهَبٍ مِنَ الْمَذَاهِبِ إِذَا وَرَدَ عَلَيْهِمْ عَامٌّ يُخَالِفُ مَذْهَبَهُمْ ادَّعَوْا تَخْصِيصَهُ، وَقَالُوا: أَكْثَرُ عُمُومَاتِ الْقُرْآنِ مَخْصُوصَةٌ، وَلَيْسَ ذَلِكَ بِصَحِيحٍ، بَلْ أَكْثَرُهَا مَحْفُوظَةٌ بَاقِيَةٌ عَلَى عُمُومِهَا، فَعَلَيْكَ بِحِفْظِ الْعُمُومِ، فَإِنَّهُ يُخَلِّصُكَ مِنْ أَقْوَالٍ كَثِيرَةٍ بَاطِلَةٍ قَدْ وَقَعَ فِيهَا مُدَّعُو الْخُصُوصِ بِغَيْرِ بُرْهَانٍ مِنَ اللَّهِ».

٢ . يريد ما يُحكى عن أخباريّة الشيعة من القول بأنّ القرآن مفهوم لأهل بيت النّبيّ فقط، وليس لغيرهم أن يفسّر القرآن أو يستفيد منه شيئًا.

٣ . النّحل/ ١٠٣

٤ . آل عمران/ ١٣٨

٥ . القمر/ ١٧

كما قال تعالى: ﴿تِلْكَ آيَاتُ اللَّهِ نَتْلُوهَا عَلَيْكَ بِالْحَقِّ ۖ فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَ اللَّهِ وَآيَاتِهِ يُؤْمِنُونَ﴾[١]، وقال: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ حَدِيثًا﴾[٢]، وقال: ﴿اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ﴾[٣].

بناء على هذا، فإنّ توضيح كلام الله بكلام الآخرين يشبه توضيح الشمس بمصباح من الزيت!

نعم، الإنصاف أنّ جزءًا من كلام الله، بسبب نزوله إلى مستوى الحروف البشريّة واستخدامه الألفاظ المشتركة، يحتاج إلى توضيح، ولكن هذا الجزء من كلامه أيضًا لا يمكن توضيحه إلّا من قِبله تعالى؛ إذ لا يعلم أحد مراده إلّا هو، ومن ثمّ لا يستطيع الإنسان توضيح كلامه. لذلك، فإنّ الجزء الذي يحتاج إلى توضيح من كلامه، قد وُضّح من قبل نفسه وبجزء آخر من كلامه؛ مثل آياته المتشابهة التي قد وُضّحت بآياته المحكمة؛ كما قال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ﴾[٤]. مثال ذلك أنّه قال في سياق متشابه: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ ۝ إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾[٥]، ثمّ قال في سياق محكم لتوضيح مراده: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ ۖ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾[٦]، وقال: ﴿قَالَ رَبِّ أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ ۚ قَالَ لَنْ تَرَانِي﴾[٧]، أو قال في سياق متشابه: ﴿يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾[٨]، وقال: ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾[٩]، وقال: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾[١٠]، ثمّ قال في سياق محكم لتوضيح مراده: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾[١١].

---

١. الجاثية/ ٦
٢. النّساء/ ٨٧
٣. الزّمر/ ٢٣
٤. آل عمران/ ٧
٥. القيامة/ ٢٢-٢٣
٦. الأنعام/ ١٠٣
٧. الأعراف/ ١٤٣
٨. الفتح/ ١٠
٩. البقرة/ ١١٥
١٠. طه/ ٥
١١. الشّورى/ ١١

[عدم إمكان تعارض القرآن مع العقل]

يجب ملاحظة أنّ القرآن، بمقتضى صدوره من الله، لا يتعارض مع العقل؛ لأنّ العقل أيضًا قد صدر من الله مثل القرآن، ولا تعارض بين مخلوقات الله بمقتضى وحدانيّته[١]؛ كما قال تعالى: ﴿مَا تَرَى فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِنْ تَفَاوُتٍ﴾[٢]. ثمّ إنّ الله هو مالك العقل، وقد أنزل كتابه إلى نبيّ عاقل، وخاطب فيه العقلاء، ومع هذه الأوصاف لا يمكن أن يكون كتابه متعارضًا مع العقل[٣]. بناء على هذا، فإنّ فهم كتاب الله ممكن على أساس العقل، وتفسيره بما يخالف العقل غير جائز، ويؤدّي إلى الزيغ عن مراده؛

---

١ . يرى حفظه الله تعالى أنّه لا يجوز القول بأنّ القرآن مخلوق، كما لا يجوز القول بـ﴿رَاعِنَا﴾ (البقرة/ ١٠٤)، ومن ثمّ لم يقله، وإنّما قال بأنّ القرآن صدر من الله كما صدر منه العقل، ولا تعارض بين مخلوقات الله؛ فساق القول مساقًا جائزًا، لجواز كلّ من العبارتين في ذاتها؛ كما روي عن بشر بن الوليد أنّه قال لنائب مأمون لمّا امتحنه وسأله عن قوله في القرآن: «أَقُولُ الْقُرْآنُ كَلَامُ اللَّهِ»، فقال: «لَمْ أَسْأَلْكَ عَنْ هَذَا، أَمَخْلُوقٌ هُوَ؟»، قال: «اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ»، قال: «فَالْقُرْآنُ شَيْءٌ؟» قال: «نَعَمْ»، قال: «فَمَخْلُوقٌ هُوَ؟» قال: «لَيْسَ بِخَالِقٍ»، قال: «فَهُوَ مَخْلُوقٌ»، قَالَ: «مَا أُحْسِنُ غَيْرَ هَذَا»، ثمّ كلّم النائب جماعة من وجوه الفقهاء والقضاة، فقالوا قريبًا من قول بشر، إلا ابن البكّاء، فإنّه زاده بيانًا فقال: «الْقُرْآنُ مَجْعُولٌ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾ (الزّخرف/ ٣)»، فقال النائب: «فَالْمَجْعُولُ مَخْلُوقٌ؟»، قال: «نَعَمْ»، قال: «وَالْقُرْآنُ مَخْلُوقٌ؟» قال: «لَا أَقُولُ مَخْلُوقٌ، وَلَكِنَّهُ مَجْعُولٌ» (انظر: تاريخ الطبريّ، ج٨، ص٦٣٧؛ تجارب الأمم لابن مسكويه، ج٤، ص١٦٧؛ الكامل في التاريخ لابن الأثير، ج٥، ص٥٧٥)، فكانوا يتورّعون عن هذا اللفظ مع قولهم بمعناه ولازمه.

٢ . الملك/ ٣

٣ . هذه نكتة مهمّة بحثها الفقهاء تحت عنوان «تخصيص القرآن بالعقل»، وقد أقرّ كثير منهم بجوازه ووقوعه، بل قال أبو يعلى (ت٤٥٨هـ) في «العدّة» (ج٢، ص٥٤٨): «هُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ»، وهذا يعني أنّهم اعتقدوا بعدم إمكان تعارض القرآن مع العقل؛ كما قال ابن القصّار (ت٣٩٧هـ) في «المقدّمة» (ص٣١): «مَذْهَبُ مَالِكٍ أَنَّ الآيَةَ الْعَامَّةَ إِذَا كَانَ فِي الْعَقْلِ تَخْصِيصُهَا خُصَّتْ بِهِ»، وقال الجصّاص (ت٣٧٠هـ) في «الفصول» (ج١، ص١٤٦): «يَجُوزُ تَخْصِيصُ الْقُرْآنِ بِدَلَالَةِ الْعَقْلِ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمْ﴾ (النّساء/ ١)، وَفِي عُقُولِنَا أَنَّ مُخَاطَبَةَ الْمَجَانِينِ وَالْأَطْفَالِ بِذَلِكَ سَفَهٌ، فَصَارَتِ الآيَةُ مَخْصُوصَةً بِالْعَقْلِ؛ لِأَنَّهُ حُجَّةٌ لِلَّهِ تَعَالَى تُبَيِّنُ مُرَادَهُ بِالآيَةِ».

كما أنّ بعض أهل الحديث، من جرّاء إنكارهم لحجّيّة العقل وإعراضهم عنه، يزعمون اغترارًا بما ورد في كلمات الله من استوائه على العرش أنّه في جهة العلوّ، واغترارًا بما ورد فيها من ذكر «اليد» و«الوجه» أنّ له يدًا ووجهًا حقيقيّين، في حين أنّ وجود الجهة والجوارح الحقيقيّة لله مخالف لضرورة العقل؛ لأنّ وجودها من خصائص الجسم الذي يشغل حيّزًا ويخلي آخر ويقبل التجزئة والتركيب، ومن البديهيّ أنّ الله ليس بجسم، ولا هو كذلك. لهذا فإنّ أكثر أهل الحديث، تحت تأثير ضغط عقليّ ضعيف من جانب رجال مثل أبي الحسن الأشعريّ (ت٣٢٤هـ)، مع تأكيدهم على وجود الجهة والجوارح الحقيقيّة لله، يعتبرون كيفيّتها غير معلومة لهم، ليخرجوا بهذه الطريقة من ورطة التجسيم بزعمهم، في حين أنّهم لا يخرجون بها من ورطة التجسيم؛ لأنّ اعتبار جهة الله وجوارحه حقيقيّةً هو تعيين لكيفيّتها عن قصد أو غير قصد، ومن ثمّ يكون قول «بلا كيف» بعد ذلك كقول «الحلوى» بعد تناول السّمّ، وهو لا يُحلي الفاه! بل لا شكّ أنّ هذا الرأي هو عين التجسيم الذي قد لُفّف في ألفاظ خادعة لا معنى لها؛ لأنّ الجهة والجوارح الحقيقيّة في قاموس العقلاء، هي الجهة والجوارح التي تشغل حيّزًا وتخلي آخر وتقبل التجزئة والتركيب، والجهة والجوارح التي ليس لها هذه الصّفة ليست جهة وجوارح حقيقيّة.

من هذا يتّضح أنّ المراد بـ«اليد» بالنسبة لله تعالى هو قوّته؛ كما قال: ﴿وَاذْكُرْ عَبْدَنَا دَاوُودَ ذَا الْأَيْدِ﴾[1]، يعني ذا القوّة؛ بالنّظر إلى أنّ امتلاك يد حقيقيّة لم يكن مزيّة لداوود عليه السّلام[2]؛

---

١. ص/ ١٧

٢. أراد أنّ ﴿ذَا الْأَيْدِ﴾ يعني «ذَا الْيَدِ»، فيعادل قول الله تعالى في آل إبراهيم عليهم السلام: ﴿أُولِي الْأَيْدِي﴾ (ص/ ٤٥)، وهذا مرويّ عن أهل البيت؛ كما عن محمّد بن مسلم، قال: «سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿يَا إِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ (ص/ ٧٥)، فَقَالَ: الْيَدُ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ الْقُوَّةُ وَالنِّعْمَةُ، قَالَ: ﴿وَاذْكُرْ عَبْدَنَا دَاوُودَ ذَا الْأَيْدِ﴾، وَقَالَ: ﴿وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ﴾ (الذّاريات/ ٤٧)، أَيْ بِقُوَّةٍ» (التوحيد لابن بابويه، ص١٥٣)، فجعل الأيد واليد واحدًا، ←

كما أنّ الذين بايعوا النّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم تحت الشجرة لم يشعروا بوجود يد حقيقيّة فوق أيديهم، ولذلك لم يفهموا من عبارة ﴿يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾[١] إلّا أنّ قوّة الله فوق قوّتهم، والمراد بـ«الوجه» بالنسبة لله تعالى هو ذاته؛ كما قال: ﴿وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾[٢]، يعني ذاته الجليلة الكريمة؛ بالنّظر إلى أنّه لا معنى لبقاء وجهه دون سائر جوارحه، وقال: ﴿بَلَى مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ عِنْدَ رَبِّهِ﴾[٣]، يعني أسلم ذاته لله؛ بالنّظر إلى أنّه لا معنى لتسليم وجهه الحقيقيّ، والمراد بـ«العرش» بالنسبة لله تعالى ليس سريرًا فوق السّماء اتّكأ عليه، بل هو مجموع ما أحاط به من خلقه؛ كما قال: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾[٤]، وقال: ﴿وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ مُحِيطًا﴾[٥]. من الواضح أنّ مثل هذا الفهم ليس فقط ما يقتضيه العقل، بل هو حاصل الجمع بين كلمات الله في القرآن، بل هو متبادر منها رأسًا؛ بالنّظر إلى أنّ الله قد أنزل القرآن للعقلاء، وهم لا يفهمون منه سوى هذه المعاني؛ لأنّهم، بمقتضى سيرتهم، يجمعون بين أجزائه المختلفة، ويفهمون مراده الجدّيّ بألفاظ مثل «اليد» و«الوجه» و«العرش» بسهولة، ولا يحملونها إلّا على المعنى المناسب لشأن الله.

وفيه وجوه أظهرها أنّ «الأيد» جمع يدٍ حُذفت منه الياء تخفيفًا، كما في قوله تعالى: ﴿مِنْ آيَاتِهِ الْجَوَارِ﴾ (الشّورى/ ٣٢)، وقوله تعالى: ﴿يَوْمَ يُنَادِ الْمُنَادِ﴾ (ق/ ٤١)، ذكره الفرّاء وغيره (انظر: معاني القرآن للفرّاء، ج٢، ص٤٠٦؛ تفسير الماورديّ، ج٥، ص٨٣)، وحكى أبو عبد الرحمن، عن أبيه: ﴿دَاوُودَ ذَا الْأَيْدِي﴾، وكذلك حكى ابن عبد الوارث، عن أبي عمر، عن اليزيديّ، عن أبي عمرو (انظر: جمال القرّاء لعلم الدّين السخاويّ، ص٥٩٦).

١. الفتح/ ١٠
٢. الرّحمن/ ٢٧
٣. البقرة/ ١١٢
٤. البقرة/ ٢٥٥
٥. النّساء/ ١٢٦

اللّبس في هذا المجال إنّما يدخل على السّفهاء الذين لا يفهمون كلمات العقلاء، ومن الواضح أنّهم ليسوا ممّن خاطبهم القرآن، وليس لهم أهليّة الاستنباط منه؛ كما قال الله تعالى: ﴿قَدْ فَصَّلْنَا الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَفْقَهُونَ﴾[١]، وقال: ﴿فَمَالِ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا﴾[٢].

الحاصل أنّ القرآن قد أُنزل لجميع العقلاء متناسبًا مع عقولهم، فهو مفهوم وحجّة لهم جميعًا، ولكنّ السّفهاء الذين قد حُرموا من نعمة العقل أو لا ينتفعون بها، ليسوا قادرين على فهمه؛ لا بسبب غموض فيه، بل بسبب سفاهة في هؤلاء الذين قد حُرموا من نعمة العقل أو لا ينتفعون بها، وأمثال هؤلاء يحتاجون إلى ولاية العقلاء[٣].

---

١ . الأنعام/ ٩٨

٢ . النّساء/ ٧٨

٣ . لقد وافقه على هذا القول كثير من العلماء المتقدّمين من أهل السنّة؛ كما روي عن الحسن البصريّ (ت١١٠هـ) في تفسير قوله تعالى: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ (الفجر/ ٢٢) أنّه قال: «أَيْ أَمْرُهُ وَقَضَاؤُهُ» (تفسير ابن فورك، ج٣، ص٢١٨؛ تفسير القرطبيّ، ج٢٠، ص٥٥)، وعن أحمد بن حنبل (ت٢٤١هـ) أنّه يعني قدرته أو ثوابه (انظر: الفصل في الملل والأهواء والنحل لابن حزم، ج٢، ص١٣٢؛ إبطال التأويلات لأبي يعلى، ص١٥٨؛ البداية والنهاية لابن كثير، ج١٠، ص٣٦١؛ المقفى الكبير للمقريزيّ، ج١، ص٤٩١)، وقال ابن بطال (ت٤٤٩هـ): «كُلُّ فِعْلٍ يُنْسَبُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى مِمَّا لَا يَلِيقُ بِهِ فِعْلُهُ، مِنَ الْإِتْيَانِ وَالنُّزُولِ وَالْمَجِيءِ، إِنَّمَا هُوَ مُنْتَسَبٌ إِلَى الْمَلَكِ الْمُرْسَلِ بِهِ؛ كَقَوْلِهِ: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾، وَالْمَجِيءُ مُسْتَحِيلٌ عَلَيْهِ لِاسْتِحَالَةِ الْحَرَكَةِ، وَإِنَّمَا مَعْنَاهُ: وَجَاءَ أَمْرُ رَبِّكَ وَرَسُولُ رَبِّكَ» (شرح صحيح البخاريّ لابن بطال، ج١٠، ص٥٢٧)، وحكى ابن الجوزيّ عن أحمد أنّه قال بعد التفسير المذكور: «إِنَّمَا صَرَفَهُ إِلَى ذَلِكَ أَدِلَّةُ الْعَقْلِ، فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ عَلَيْهِ الِانْتِقَالُ» (دفع شبه التشبيه بأكفّ التنزيه لابن الجوزيّ، ص١١٠)، وهذا صريح في لزوم تفسير القرآن بما لا يخالف العقل، وقال الجصّاص (ت٣٧٠هـ): «مَا احْتَمَلَ مِنْ الْقُرْآنِ مَعْنَيَيْنِ، أَحَدُهُمَا يُجَوِّزُهُ الْعَقْلُ، وَالثَّانِي لَا يُجَوِّزُهُ، فَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى مَا يَجُوزُ فِي الْعَقْلِ، دُونَ مَا لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّ الْعَقْلَ أَصْلٌ، وَهُوَ حُجَّةُ اللَّهِ تَعَالَى، يَجِبُ بِهِ اعْتِبَارُ مَا يَجُوزُ مِمَّا لَا يَجُوزُ» (الفصول في الأصول للجصّاص، ج١، ص٣٧٧).

[عدم اختصاص حجّيّة القرآن بالنّبيّ]

نعم، يُنسب إلى بعض المسلمين الاعتقاد بعدم حجّيّة القرآن لغير النّبيّ؛ بمعنى أنّ القرآن قد أُنزل له خاصّة، ومن ثمّ فإنّ سنّته هي المصدر الوحيد للإسلام[١]، في حين أنّ هذا مخالف للمحسوس والمشهود؛ لأنّ معظم آيات القرآن لم تخاطب النّبيّ وحده، بل خاطب جميع النّاس وجميع المسلمين بعبارة ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ﴾[٢] و﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾[٣]؛ كما أبلغه النّبيّ إليهم جميعًا، مع أنّه لو كان قد أُنزل له خاصّة ولم يكن له حجّيّة وفائدة للآخرين، لكان إبلاغه إليهم غير واجب بالطبع، بل لغوًا غير جائز. علاوة على ذلك، سواء أُنزل القرآن له خاصّة أو لجميع النّاس بمن فيهم هو، فإنّ سنّته متوافقة معه، ومن ثمّ فإنّ التمسّك به لا يتنافى مع التمسّك بسنّته. لذلك، قد استحسن الله التمسّك به صراحة فقال: ﴿وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ﴾[٤]. ثمّ إنّ سنّة النّبيّ لم تُرو بالتواتر إلّا قليلًا، فليس التمسّك بها كافيًا للذين جاؤوا من بعده. مع ذلك، فإنّ أحد ما روي منها بالتواتر حديث الثقلين الذي رواه أكثر من ثلاثين من أصحابه، وهو يدلّ على ضرورة التمسّك بكتاب الله من بعده[٥].

---

١. هذا قول يُنسب إلى أخباريّة الشيعة؛ فإنّهم يروون: «إِنَّمَا يَعْرِفُ الْقُرْآنَ مَنْ خُوطِبَ بِهِ» (الكافي للكلينيّ، ج٨، ص٣١١)، وقد يرجع إليه قول أهل الحديث أيضًا؛ فإنّهم يقدّمون السنّة على القرآن؛ كما يُحكى عن يحيى بن أبي كثير أنّه قال: «السُّنَّةُ قَاضِيَةٌ عَلَى الْقُرْآنِ، وَلَيْسَ الْقُرْآنُ بِقَاضٍ عَلَى السُّنَّةِ» (مسند الدارميّ، ج١، ص٤٧٣)، وعن مكحول أنّه قال: «الْقُرْآنُ أَحْوَجُ إِلَى السُّنَّةِ مِنَ السُّنَّةِ إِلَى الْقُرْآنِ» (سنن سعيد بن منصور تكملة التفسير، ج٨، ص٥٠٥)، ولا يخفى عدم اهتمامهم بالقرآن في جنب السنّة، كأنّهم في غنى عنه!

٢. البقرة/ ٢١

٣. البقرة/ ١٥٣

٤. الأعراف/ ١٧٠

٥. كما رواه زيد بن أرقم، قال: «قَامَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ يَوْمًا فِينَا خَطِيبًا بِمَاءٍ يُدْعَى خُمًّا بَيْنَ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ، فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ وَوَعَظَ وَذَكَّرَ، ثُمَّ قَالَ: أَمَّا بَعْدُ، أَلَا أَيُّهَا النَّاسُ، فَإِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ يُوشِكُ أَنْ يَأْتِيَ رَسُولُ رَبِّي فَأُجِيبَ، وَأَنَا تَارِكٌ فِيكُمْ ثَقَلَيْنِ: أَوَّلُهُمَا كِتَابُ اللَّهِ، فِيهِ الْهُدَى وَالنُّورُ، فَخُذُوا بِكِتَابِ اللَّهِ وَاسْتَمْسِكُوا بِهِ -فَحَثَّ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ وَرَغَّبَ فِيهِ، ثُمَّ قَالَ: - وَأَهْلَ بَيْتِي»، أخرجه مسلم في صحيحه (ج٧، ص١٢٢).

[عدم جواز نسخ القرآن بسنّة النّبيّ]

من هنا يُعلم أنّ الرّجوع إلى كتاب الله لاستنباط عقائد الإسلام وأحكامه أمر ممكن وضروريّ، وأنّ العقائد والأحكام التي تتعارض مع نصوصه ليست من الإسلام، وإن كانت مستندة إلى سنّة النّبيّ؛ لأنّ سنّة النّبيّ هي قوله وفعله اللّذان يوافقان القرآن، ولا يمكن أن يتعارضا مع القرآن، وليس لهما صلاحيّة نسخ القرآن؛ لأنّ القرآن كلام الله، والنّبيّ أولى بأن يكون متّبعًا لكلام الله ويقول ويفعل ما يوافقه، وإذا كانت ثمّة حاجة إلى نسخ القرآن فالله أعلم وأولى بذلك، وهو يفعله بواسطة القرآن؛ لأنّ القرآن متواتر وقد بلغ مشارق الأرض ومغاربها، لكنّ سنّة النّبيّ ليست متواترة ولم تبلغ مشارق الأرض ومغاربها مثل القرآن، ولذلك فإنّ نسخ القرآن بسنّة النّبيّ لا يكفي، ولا يحقّق غرض الله، ويُعتبر تأخير البيان عن وقت الحاجة. بناء على هذا، فإنّ نسخ القرآن يجوز بالقرآن وحده، ولا يجوز بسنّة النّبيّ، ومن ثمّ لم يقع[١].

---

١ . هذا قول الشافعيّ، وأحمد، وأكثر المالكيّة. قال الشافعيّ في «تفسيره» (ج١، ص٢١٥): «أَبَانَ اللَّهُ أَنَّهُ إِنَّمَا نَسَخَ مَا نَسَخَ مِنَ الْكِتَابِ بِالْكِتَابِ، وَأَنَّ السُّنَّةَ لَا نَاسِخَةٌ لِلْكِتَابِ، وَإِنَّمَا هِيَ تَبَعٌ لِلْكِتَابِ، تُمَثِّلُ مَا نَزَلَ نَصًّا، وَتُفَسِّرُ مَعْنَى مَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنْهُ جُمَلًا، وَفِي كِتَابِ اللَّهِ دَلَالَةٌ عَلَيْهِ، قَالَ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنْسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلِهَا﴾ [البقرة/ ١٠٦]، فَأَخْبَرَ اللَّهُ أَنَّ نَسْخَ الْقُرْآنِ وَتَأْخِيرَ إِنْزَالِهِ لَا يَكُونُ إِلَّا بِقُرْآنٍ مِثْلِهِ، وَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَإِذَا بَدَّلْنَا آيَةً مَكَانَ آيَةٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ قَالُوا إِنَّمَا أَنْتَ مُفْتَرٍ﴾ [النحل/ ١٠١]، فَأَبَانَ أَنَّ نَسْخَ الْقُرْآنِ لَا يَكُونُ إِلَّا بِقُرْآنٍ مِثْلِهِ، وَأَبَانَ أَنَّهُ فَرَضَ عَلَى رَسُولِهِ اتِّبَاعَ أَمْرِهِ، فَقَالَ: ﴿اتَّبِعْ مَا أُوحِيَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ﴾ [الأنعام/ ١٠٦]»، وقال أحمد في رواية الفضل بن زياد وأبي الحارث، وقد سُئل: «هَلْ تَنْسَخُ السُّنَّةُ الْقُرْآنَ»، فَقَالَ: «لَا يَنْسَخُ الْقُرْآنَ إِلَّا قُرْآنٌ يَجِيءُ بَعْدَهُ، وَالسُّنَّةُ تُفَسِّرُ الْقُرْآنَ» (العدّة في أصول الفقه لأبي يعلى، ج٣، ص٧٨٨)، وروى أبو داود أنّه سُئل عن قولهم: «السُّنَّةُ قَاضِيَةٌ عَلَى الْكِتَابِ»، فقال: «أَجْبُنُ أَنْ أَقُولَ فِيهِ، وَلَكِنَّ السُّنَّةَ تُفَسِّرُ الْقُرْآنَ، وَلَا يَنْسَخُ الْقُرْآنَ إِلَّا الْقُرْآنُ» (مسائل أحمد [رواية أبي داود السجستانيّ]، ص٣٦٨)، وقال ابن عبد البرّ: «عَلَى هَذَا جُمْهُورُ أَصْحَابِ مَالِكٍ إِلَّا أَبَا الْفَرَجِ، فَإِنَّهُ أَضَافَ إِلَى مَالِكٍ قَوْلَ الْكُوفِيِّينَ فِي ذَلِكَ: إِنَّ السُّنَّةَ تَنْسَخُ الْقُرْآنَ» (جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البرّ، ج٢، ص١١٩٤).

نعم، لو كان من الواجب على المسلمين أن يرووا سنّة النّبيّ بشكل متواتر وينشروها في العالم كروايتهم ونشرهم للقرآن، لكان من الممكن جواز نسخ القرآن بها ووقوعه، وإن كان المسلمون لم يفعلوا ذلك؛ لأنّ تقصيرهم في ذلك لا يمنع نسخ القرآن بها، لكنّ الإنصاف أنّ رواية القرآن بشكل متواتر ونشرها في العالم، كانا نتيجة إرادة الله وفعله أكثر من كونهما نتيجة إرادة المسلمين وفعلهم، واستمدّا من خصائص القرآن، وبُدئا وأُديرا من قبل النّبيّ؛ كما قال الله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾[1]، في حين أنّ رواية سنّة النّبيّ بشكل متواتر ونشرها في العالم، لم يكن لهما مثل هذه القابليّة، ولم يُبدَئا ويُدارا من قبل النّبيّ موازاةً للقرآن[2]. لذلك، يبدو أنّه لم يكن من المتوقّع قطّ أن تؤسّس سنّته حكمًا مخالفًا للقرآن، ومن ثمّ لم يكن هناك حافز لروايتها كرواية القرآن.

[عدم جواز تخصيص القرآن بسنّة النّبيّ]

كما أنّ تخصيص القرآن أيضًا يجوز بالقرآن وحده، ولا يجوز بسنّة النّبيّ؛ لأنّ التخصيص نوع من النسخ، ولا يجوز نسخ القرآن بسنّة النّبيّ؛ كما أنّ العامّ المتواتر لا يُخصَّص بالخاصّ غير المتواتر، وتخصيص ما هو مشهور بما هو مستور ليس من الإنصاف، ويخالف سيرة العقلاء؛ لأنّهم لا يخصّصون إعلاناتهم العامّة بإعلانات خاصّة، بل يخصّصونها بإعلانات عامّة، ويعذرون من يعمل بمقتضى الإعلانات العامّة بعد الإعلانات الخاصّة، ومن الواضح أنّ الله تعالى من العقلاء، بل هو خالقهم ورئيسهم، ولذلك لا يمكن تخصيص القرآن بسنّة النّبيّ،

---

١. الحجر/ ٩

٢. كما جاء بسند صحيح أنّ النّبيّ كان يقول: «لَا تَكْتُبُوا عَنِّي شَيْئًا إِلَّا الْقُرْآنَ، وَمَنْ كَتَبَ عَنِّي شَيْئًا غَيْرَ الْقُرْآنِ فَلْيَمْحُهُ» (مسند أحمد، ج١٧، ص١٤٩؛ مسند الدارميّ، ج١، ص٤١٢؛ صحيح مسلم، ج٨، ص٢٢٩؛ مسند البزار، ج١٥، ص٢٧٧؛ فضائل القرآن للنسائيّ، ص٨٦).

إلّا أن تكون سنّة متواترة ومشهورة مثل القرآن؛ لأنّه لا مانع من تخصيص القرآن بها في هذه الحالة، ولكن لا يخفى عدم وجود مثل هذه السّنّة؛ لأنّ أشهر الرّوايات التي تتصدّى لتخصيص القرآن ليس لها تواتر القرآن ولا شهرته، ومن ثمّ ليس لها أهليّة تخصيص القرآن؛ بالنّظر إلى أنّه في حالات التعارض، لا تُقدَّم الرّواية الأضعف على الرّواية الأقوى، والسّنّة هي الرّواية الأضعف، والقرآن هو الرّواية الأقوى. من هنا يُعلم أنّ شأن سنّة النّبيّ ليس نسخ القرآن أو تخصيصه، ولكن تبيينه من خلال بيان موضوعات الأحكام وتفاصيلها، ممّا لا يستلزم نسخ القرآن أو تخصيصه؛ كما قال الله تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾[1]، فلم يقل: لتنسخ أو تخصّص لهم، ولكن قال: لتبيّن لهم، وذلك مثل بيان ركعات الصّلاة وكيفيّتها، ومتعلّقات الزكاة وكمّيّتها، وشروط الحجّ ومناسكه، وعدد أولي الأمر ومصاديقهم، ومن الواضح أنّه لا يُعتبر شيء من هذا نسخ القرآن أو تخصيصه[2].

---

١ . النّحل/ ٤٤

٢ . كما قال الشافعيّ في «تفسيره» (ج١، ص٢١٨): «تُقَامُ سُنَّةُ رَسُولِ اللَّهِ مَعَ كِتَابِ اللَّهِ مَقَامَ الْبَيَانِ عَنِ اللَّهِ عَدَدَ فَرْضِهِ، كَبَيَانِ مَا أَرَادَ بِمَا أَنْزَلَ عَامًّا، وَمَا أَنْزَلَ فَرْضًا وَأَدَبًا وَإِبَاحَةً وَإِرْشَادًا، لَا أَنَّ شَيْئًا مِنْ سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ يُخَالِفُ كِتَابَ اللَّهِ فِي حَالٍ، لِأَنَّ اللَّهَ قَدْ أَعْلَمَ خَلْقَهُ أَنَّ رَسُولَهُ يَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ صِرَاطِ اللَّهِ، وَلَا أَنَّ شَيْئًا مِنْ سُنَنِ رَسُولِ اللَّهِ نَاسِخٌ لِكِتَابِ اللَّهِ، لِأَنَّهُ قَدْ أَعْلَمَ خَلْقَهُ أَنَّهُ إِنَّمَا يَنْسَخُ الْقُرْآنَ بِقُرْآنٍ مِثْلِهِ، وَالسُّنَّةُ تَبَعٌ لِلْقُرْآنِ، وَقَدِ اخْتَصَرْتُ مِنْ إِبَانَةِ السُّنَّةِ عَنْ كِتَابِ اللَّهِ بَعْضَ مَا حَضَرَنِي مِمَّا يَدُلُّ عَلَى مَا فِي مِثْلِ مَعْنَاهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، قَالَ اللَّهُ: ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾ [النّساء/ ١٠٣]، فَدَلَّ رَسُولُ اللَّهِ عَلَى عَدَدِ الصَّلَاةِ وَمَوَاقِيتِهَا وَالْعَمَلِ بِهَا وَفِيهَا، وَدَلَّ عَلَى أَنَّهَا عَلَى الْعَامَّةِ الْأَحْرَارِ وَالْمَمَالِيكِ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ إِلَّا الْحُيَّضَ، فَأَبَانَ مِنْهَا الْمَعَانِيَ الَّتِي وَصَفْتُ»، وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل في «مسائل أحمد» (ص٤٣٨): «سَأَلْتُ أَبِي، قُلْتُ: مَا تَقُولُ فِي السُّنَّةِ تَقْضِي عَلَى الْكِتَابِ، قَالَ: قَالَ ذَلِكَ قَوْمٌ، مِنْهُمْ مَكْحُولٌ وَالزُّهْرِيُّ، قُلْتُ: فَمَا تَقُولُ أَنْتَ؟ قَالَ: أَقُولُ السُّنَّةُ تَدُلُّ عَلَى مَعْنَى الْكِتَابِ»، وحكى المروزيّ في «السنّة» (ص٣٥) عن جماعة من الفقهاء: «هِيَ مُبَيِّنَةٌ فِي خَاصِّ الْقُرْآنِ وَعَامِّهِ، وَلَيْسَتْ نَاسِخَةً لَهُ، لِأَنَّ السُّنَّةَ لَا تَنْسَخُ الْقُرْآنَ، وَلَكِنَّهَا تُبَيِّنُ عَنْ خَاصِّهِ وَعَامِّهِ، وَتُفَسِّرُ مُجْمَلَهُ وَمُبْهَمَهُ»، وقال بكر بن العلاء في «أحكام القرآن» (ص١٣٥٦): «السُّنَّةُ قَدْ تَشْرَحُ خَفِيَّ الْقُرْآنِ، وَلَا تَنْسَخُهُ».

[عدم جواز تعميم القرآن بسنّة النّبيّ]

ثمّ يُعلم من عدم جواز تخصيص القرآن بسنّة النّبيّ عدمُ جواز تعميمه بسنّته؛ لأنّ تعميم الحكم نوع من نسخه وتخصيصه؛ بالنّظر إلى أنّه يرفع اختصاصه بموضوعه[١]؛ مثل تعميم الأطعمة المحرّمة في القرآن، رغم صراحته في الاختصاص، إلى العديد من الأطعمة الأخرى؛ كما قال الله تعالى: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ﴾[٢]. من الواضح أنّ الله لا ينسى، ومن ثمّ لم يُهمل طعامًا آخر بسبب نسيانه؛ كما قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾[٣]، ولذلك فإنّ تعميم الأطعمة الأربعة إلى عشرات من الأطعمة الأخرى استنادًا إلى سنّة النّبيّ، التي هي غالبًا غير متواترة ومتاحةٌ لعدد محدود من النّاس، غير معقول ومخالف لعدل الله ولطفه، إلّا إذا كان من باب ذكر الأطعمة المكروهة تنزيهًا؛ لأنّه في هذه الحالة لا يوجد تعارض بينهما، أو كان حكم القرآن كلّيًّا معتمدًا على ملاك؛ كما قال: ﴿وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ﴾[٤]، ففي هذه الحالة، ليس حكم سنّة النّبيّ تعميمًا لحكم القرآن في الواقع، بل هو إرشاد إلى مصاديقه الأخرى لوجود ملاكه فيها، فيمكن الالتزام به مع القطع بوجود الملاك؛

---

١ . هذا قول أبي حنيفة وأصحابه؛ كما قال الجصّاص (ت٣٧٠هـ) في «الفصول» (ج١، ص٢٢٧): «الزِّيَادَةُ فِي النَّصِّ تُوجِبُ النَّسْخَ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُزَادَ فِيهِ إِلَّا بِمِثْلِ مَا يَجُوزُ بِهِ نَسْخُهُ، وَكَذَا كَانَ يَقُولُ شَيْخُنَا أَبُو الْحَسَنِ فِي ذَلِكَ»، وقال القدوريّ (ت٤٢٨هـ) في «التجريد» (ج١١، ص٥٨٠٥): «الزِّيَادَةُ فِي النَّصِّ عِنْدَنَا نَسْخٌ لَا يُثْبَتُ إِلَّا بِمَا يَجُوزُ نَسْخُ الْقُرْآنِ بِهِ»، وقال السّرخسيّ (ت٤٨٣هـ) في «أصوله» (ج١، ص٢٩٢): «الزِّيَادَةُ عَلَى النَّصِّ نَسْخٌ، وَلَا يُثْبَتُ نَسْخُ مَا يُوجِبُ عِلْمَ الْيَقِينِ إِلَّا بِمِثْلِ مَا يُوجِبُ عِلْمَ الْيَقِينِ»، وقال بعض المعتزلة: «الزِّيَادَةُ عَلَى النَّصِّ تُفِيدُ مَعْنَى النَّسْخِ، لِأَنَّ مَعْنَى النَّسْخِ هُوَ الْإِزَالَةُ، وَكُلُّ زِيَادَةٍ هِيَ مُزِيلَةٌ لِحُكْمٍ مِنَ الْأَحْكَامِ، لِأَنَّهَا إِمَّا أَنْ تَكُونَ زِيَادَةً فِي الْوُجُوبِ، أَوْ فِي النَّدْبِ، أَوْ فِي الْإِبَاحَةِ، أَوْ فِي الْحَظْرِ» (المعتمد في أصول الفقه لأبي الحسين البصريّ، ج١، ص٤١٠).

٢ . الأنعام/ ١٤٥

٣ . مريم/ ٦٤

٤ . الأعراف/ ١٥٧

كتحريم عذرة الآدميّ وسائر الأشياء المقطوع بخباثتها، وإن لم يرد ذكرها بجانب الأطعمة الأربعة، والأصل انحصار الخباثة فيها، بحيث أنّه لا يبعد أن يكون أكل الأشياء الأخرى غير مرغوب فيه، لا غير مشروع؛ كما أنّ أكل الأشياء النتنة والمريرة ليس حرامًا، لكنّه غير مرغوب فيه، ولا يلائم ذائقة أكثر النّاس.

[ضرورة عرض الرّوايات على القرآن]

من هنا يُعلم أنّ القرآن لم يُنسخ ولم يُخصَّص ولم يُعمَّم بالسّنّة، ولذلك فإنّ الرّوايات التي تتعارض معه كلّيًّا أو جزئيًّا، ليست مقبولة ولا معدودة من السّنّة؛ كالرّوايات التي تنسخ وجوب إحصاء العدّة بعد كلّ طلاق بتجويز الطلاق الثلاث في مجلس واحد، والرّوايات التي تنسخ جواز الاستمتاع بالنّساء ونكاح الكتابيّات بتحريمهما، والرّوايات التي تخصّص عدم إمكان رؤية الله رأي العين بالحياة الدّنيا، والرّوايات التي تخصّص حرمة الركون إلى الظالمين بغير الحاكم، والرّوايات التي تخصّص حلّيّة طعام أهل الكتاب بالحبوب، والرّوايات التي تخصّص حلّيّة نكاح الكتابيّات بالمتعة، والرّوايات التي تعمّم حرمة الأطعمة الأربعة إلى حرمة حيوان غير الخنزير، والرّوايات الأخرى من هذا القبيل. من الواضح أنّ أيًّا من هذه الرّوايات المخالفة للقرآن لا يمكن أن تكون قد صدرت من النّبيّ، إلّا على سبيل الاستحباب أو التنزيه، كأحكام غير ملزمة فيما يحتملهما؛ لأنّ اعتبار ما جوّزه القرآن مستحبًّا أو مكروهًا دون إيجابه أو تحريمه كلّيًّا أو جزئيًّا، لا يُعتبر نسخًا أو تخصيصًا للقرآن؛ بالنّظر إلى أنّ كراهة الجائز أو استحبابه لا ينافي جوازه، وليس من الضروريّ الالتزام به، وبالتّبع الاطّلاع عليه[1].

---

١ . هذا قول الأئمّة من أهل البيت؛ كما روي عن عليّ بن موسى الرضا أنّه قال في الأخبار المعارضة: «إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ حَرَّمَ حَرَامًا، وَأَحَلَّ حَلَالًا، وَفَرَضَ فَرَائِضَ، فَمَا جَاءَ فِي تَحْلِيلِ مَا حَرَّمَ اللَّهُ، أَوْ تَحْرِيمِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ، أَوْ دَفْعِ فَرِيضَةٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ رَسْمُهَا بَيِّنٌ قَائِمٌ بِلَا نَاسِخٍ نَسَخَ ذَلِكَ، فَذَلِكَ مَا لَا يَسَعُ الْأَخْذُ بِهِ؛ لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَكُنْ لِيُحَرِّمَ مَا أَحَلَّ اللَّهُ، وَلَا لِيُحَلِّلَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ، وَلَا لِيُغَيِّرَ فَرَائِضَ اللَّهِ وَأَحْكَامَهُ، كَانَ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ مُتَّبِعًا مُسَلِّمًا مُؤَدِّيًا عَنِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَذَلِكَ قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَى إِلَيَّ﴾ (الأنعام/ ٥٠)، ←

من هنا يُعلم أنّ عرض الرّوايات على القرآن في الحالات المحدودة التي يجوز فيها الاعتماد عليها أمر ضروريّ؛ لأنّ موافقتها أو عدم مخالفتها للقرآن شرط أساسيّ لصحّتها، وأنّ الرّواية التي تخالف القرآن غير قابلة للالتزام بها، حتّى لو كانت صحيحة في رأي أهل الحديث؛ لأنّ مبدأ صحّة الرّواية ليس أوهام أهل الحديث، لكنّه الاطمئنان العقليّ بصدورها، وهو لا يحصل في حالة مخالفتها للقرآن[1].

نبيّ الله

المصدر الثاني للإسلام نبيّ الله، وهو الذي أظهر الله له إرادته سرًّا، وكلّفه إظهارها للآخرين؛ اعتبارًا لأنّ جميع النّاس محتاجون إلى العلم بإرادة الله حتّى يصلوا إلى كمالهم من خلال العمل على وفقها، وللعلم بها لا بدّ لهم من الاتّصال بالله،

← فَكَانَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ مُتَّبِعًا لِلَّهِ مُؤَدِّيًا عَنِ اللَّهِ مَا أَمَرَهُ بِهِ مِنْ تَبْلِيغِ الرِّسَالَةِ ... وَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ أَشْيَاءَ، لَيْسَ نَهْيَ حَرَامٍ، بَلْ إِعَافَةٍ وَكَرَاهَةٍ، وَأَمَرَ بِأَشْيَاءَ، لَيْسَ بِأَمْرِ فَرْضٍ وَلَا وَاجِبٍ، بَلْ أَمْرِ فَضْلٍ وَرُجْحَانٍ فِي الدِّينِ ... فَمَا وَرَدَ عَلَيْكُمْ مِنْ خَبَرَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ فَاعْرِضُوهُمَا عَلَى كِتَابِ اللَّهِ فَمَا كَانَ فِي كِتَابِ اللَّهِ مَوْجُودًا حَلَالًا أَوْ حَرَامًا فَاتَّبِعُوا مَا وَافَقَ الْكِتَابَ»، رواه ابن بابويه (ت٣٨١هـ) في «عيون أخبار الرّضا» (ج٢، ص٢٢).

١ . كما روي عن رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم أنّه قال: «إِنَّ الْحَدِيثَ سَيَفْشُو عَنِّي، فَمَا أَتَاكُمْ عَنِّي يُوَافِقُ الْقُرْآنَ فَهُوَ عَنِّي، وَمَا أَتَاكُمْ عَنِّي يُخَالِفُ الْقُرْآنَ فَلَيْسَ عَنِّي» (الأمّ للشافعيّ، ج٧، ص٣٥٨)، وقال: «إِنَّهُ سَيَكُونُ بَعْدِي رُوَاةٌ يَرْوُونَ عَنِّي أَحَادِيثَ، فَاعْرِضُوهَا عَلَى الْقُرْآنِ، فَمَا وَافَقَ الْقُرْآنَ فَخُذُوا بِهِ، وَمَا لَمْ يُوَافِقِ الْقُرْآنَ فَلَا تَأْخُذُوا بِهِ» (معجم ابن المقرئ، ص٣٥٦)، وقال: «إِنَّهُ سَيَكْثُرُ عَلَيَّ مِنْ بَعْدِي، كَمَا كَثُرَ عَلَى مَنْ قَبْلِي مِنَ الْأَنْبِيَاءِ، فَمَا حُدِّثْتُمْ عَنِّي بِحَدِيثٍ فَاعْتَبِرُوهُ بِكِتَابِ اللَّهِ، فَمَا وَافَقَ كِتَابَ اللَّهِ فَهُوَ مِنْ حَدِيثِي، وَإِنَّمَا هَدَى اللَّهُ نَبِيَّهُ بِكِتَابِهِ، وَمَا لَمْ يُوَافِقْ كِتَابَ اللَّهِ فَلَيْسَ مِنْ حَدِيثِي» (مسند الروياني، ج٢، ص٣٥٥)، وقال: «سَيَأْتِي نَاسٌ يُحَدِّثُونَ عَنِّي حَدِيثًا، فَمَنْ حَدَّثَكُمْ حَدِيثًا يُضَارِعُ الْقُرْآنَ فَأَنَا قُلْتُهُ، وَمَنْ حَدَّثَكُمْ حَدِيثًا لَا يُضَارِعُ الْقُرْآنَ فَلَمْ أَقُلْهُ، فَإِنَّمَا هُوَ حَسْوَةٌ مِنَ النَّارِ» (الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم، ج٢، ص٧٦)، وروي عن أهل البيت أنّهم قالوا: «كُلُّ حَدِيثٍ لَا يُوَافِقُ كِتَابَ اللَّهِ فَهُوَ زُخْرُفٌ» (المحاسن للبرقيّ، ج١، ص٢٢١)، والروايات في هذا الباب متواترة، وإن ادّعى الجهّال من أهل الحديث أنّها ضعيفة!

في حين أنّهم عاجزون عن إقامته من جانبهم، ولذلك يجب على الله أن يقيم من جانبه اتّصالًا بواحد منهم على الأقلّ، وينبئه بإرادته، ويكلّفه إنباء الآخرين بها، وهو من أجل هذا يُدعى «نبيًّا» أي منبئًا، وكان محمّد صلّى الله عليه وآله وسلّم آخر نبيّ في العالم؛ كما ثبت بدليل العقل، وقال الله تعالى: ﴿مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ﴾[١]، وهو الذي أنزل الله إليه كتابه، وكلّفه فيما يتعلّق به ثلاثة أمور: تلاوته، وتبيينه، وتطبيقه للنّاس؛ كما قال تعالى: ﴿كَذَلِكَ أَرْسَلْنَاكَ فِي أُمَّةٍ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهَا أُمَمٌ لِتَتْلُوَ عَلَيْهِمُ الَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ﴾[٢]، وقال: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾[٣]، وقال: ﴿فَاحْكُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾[٤].

[شؤون نبيّ الله]

بناء على هذا، فإنّ نبيّ الله هو قبل كلّ شيء واسطة في تبليغ أحكام الله من خلال تلاوة كتابه وتبيينه، وهذا شأنه الرئيسيّ ومعنى النّبوّة؛ كما قال تعالى: ﴿مَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ﴾[٥]؛ بمعنى أنّه من حيث هو نبيّ، ليس عليه شيء سوى تبليغ أحكام الله، مع أنّه من حيث هو إمام، في الحالات التي جُعل للنّاس إمامًا، يُعتبر واسطة في تطبيق أحكام الله أيضًا؛ مثل إبراهيم عليه السّلام الذي جعله الله للنّاس إمامًا بعد أن جعله نبيًّا، ليكون واسطة في تطبيق أحكامه بينهم؛ كما قال تعالى: ﴿وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا﴾[٦]؛ لأنّه من الواضح أنّ مجرّد علم النّاس بأحكام الله لا يكفيهم للوصول إلى الكمال، وتطبيق أحكام الله بينهم ضروريّ أيضًا،

---

١. الأحزاب/ ٤٠
٢. الرّعد/ ٣٠
٣. النّحل/ ٤٤
٤. المائدة/ ٤٨
٥. المائدة/ ٩٩
٦. البقرة/ ١٢٤

في حين أنّ تطبيق أحكام الله بشكل كامل يتطلّب علمًا كاملًا بموضوعاتها، وهي حقائق عينيّة وخارجيّة لا يحصيها إلّا الله الذي يحيط بالحقائق العينيّة والخارجيّة كلّها. علاوة على ذلك، فإنّ العديد من أحكام الله لها طبيعة عامّة وسياسيّة، ومن ثمّ لا يمكن تطبيقها إلّا بممارسة السّلطة، وهي تستلزم الحاكميّة التي تختصّ بالله ذاتًا، ولا يستحقّها أحد غيره. بناء على هذا، فكما يجب على الله أن يجعل واسطة لتبليغ أحكامه، فكذلك يجب عليه أن يجعل واسطة لتطبيق أحكامه أيضًا؛ لا سيّما بالنّظر إلى أنّ تعيين الحكم دون تعيين مطبّق له، ليس له ضمان للتطبيق ولا يفي بالغرض، ولذلك فإنّه مخالف لسيرة العقلاء، بل إنّ تعيين الحكم دون تعيين حاكم يعني تعليق تطبيقه على اختيار النّاس، وهو كتعليق ذلك على الحظّ والصّدفة، بل هو في الواقع تكليف النّاس بما لا يطيقونه وإن اختاروه؛ لأنّ تطبيق الحكم بشكل كامل يتطلّب العلم بكلّ موضوع له في العالم، وهو أمر غير ممكن للنّاس بسبب جهلهم الذاتيّ، ومن الواضح أنّ تطبيقه بشكل ناقص لا يُجزي.

بناء على هذا، فإنّ أولى النّاس بالوساطة في تطبيق أحكام الله هو الواسطة في تبليغها؛ لأنّه الوحيد الذي له اتّصال مع الله، وأنّه أوّل من علم أحكامه، وتبعًا لذلك يستطيع قبل الآخرين وأكثر منهم أن يعلم مصاديقها الخارجيّة، ومن ثمّ كان أنبياء الله مكلّفين بتطبيق أحكام الله بين النّاس، كما كانوا مكلّفين بتبليغها، وكان كلا الأمرين من شأنهم.

مع ذلك، يبدو أنّ مباشرتهم لتطبيق أحكام الله، بخلاف مباشرتهم لتبليغها، ليست ضروريّة، بل يجوز أن يقوموا به عن طريق الاستنابة؛ بمعنى أن يتّخذ النّبيّ لتطبيق أحكام الله وممارسة حاكميّته في الأرض نائبًا؛ بشرط أن يكون نائبه قادرًا على ذلك مثله؛ بمعنى أن يكون مثله عالمًا بأحكام الله وسالمًا من الخطإ في تطبيقها، وإلّا فإنّ إيكال هذه المهمّة إليه لا يحقّق غرض الله ولا يجوز،

في حين أنّ معرفة شخص بهذه الصّفات ممكنة لله وحده؛ لأنّ العلم الكامل بأحكام الله والسّلامة الكاملة من الخطإ في تطبيقها ليسا مكتوبين على مظهر شخص، بل هما من الأمور الباطنيّة، ومن ثمّ لا يعلمهما إلّا الله الذي يعلم الغيب والشهادة؛ كما قال: ﴿أَوَلَيْسَ اللَّهُ بِأَعْلَمَ بِمَا فِي صُدُورِ الْعَالَمِينَ﴾[١]، وقال: ﴿رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَا فِي نُفُوسِكُمْ﴾[٢]، وقال: ﴿رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِكُمْ﴾[٣]، وقال: ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَنْ يَضِلُّ عَنْ سَبِيلِهِ ۖ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ﴾[٤]، وقال: ﴿فَرَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَنْ هُوَ أَهْدَى سَبِيلًا﴾[٥]، وقال: ﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِكُمْ﴾[٦]، وقال: ﴿هُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ اتَّقَى﴾[٧]، وقال: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَعْلَمَ بِالشَّاكِرِينَ﴾[٨]، ولذلك قال: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾[٩]. بناء على هذا، فإنّ تعيين نائب النّبيّ في تطبيق أحكام الله، إذا كانت ضرورة أو مصلحة في تعيين نائب له، ممكن لله وحده، ومن ثمّ يجب عليه، وهو يفعل ذلك من خلال تعريف النّبيّ بالنائب وتكليفه أن يعرّف الآخرين به.

من الواضح طبعًا أنّ عدم مباشرة النّبيّ لتطبيق أحكام الله لا يتعارض مع وساطته في ذلك؛ لأنّ مباشرة نائبه لذلك هي في حكم مباشرته، وترجع إلى وساطته؛ بالنّظر إلى أنّ العقلاء يقومون بأعمالهم بأيديهم أو بالاستنابة، وفي كلتا الحالتين تُنسب أعمالهم إليهم؛

---

١. العنكبوت/ ١٠
٢. الإسراء/ ٢٥
٣. الإسراء/ ٥٤
٤. الأنعام/ ١١٧
٥. الإسراء/ ٨٤
٦. النّساء/ ٢٥
٧. النّجم/ ٣٢
٨. الأنعام/ ٥٣
٩. الأنعام/ ١٢٤

كما كان أنبياء بني إسرائيل قبل داوود عليه السّلام يباشرون تبليغ أحكام الله فقط، ولهذا يُدعون «أنبياء»، ويبعثون لتطبيق أحكام الله نوّابًا لهم بأمره يُدعون «ملوكًا»؛ كما قال الله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ يَا قَوْمِ اذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ جَعَلَ فِيكُمْ أَنْبِيَاءَ وَجَعَلَكُمْ مُلُوكًا وَآتَاكُمْ مَا لَمْ يُؤْتِ أَحَدًا مِنَ الْعَالَمِينَ﴾[١]، وكما طلب الملأ من بني إسرائيل من بعد موسى عليه السّلام إلى نبيّهم أن يبعث لهم ملكًا من عند الله لتطبيق حكم الجهاد بينهم؛ بالنّظر إلى أنّ نبيّهم كان مباشرًا لتبليغ أحكام الله فقط، ولم يكن مباشرًا لتطبيق أحكام الله، ومن ثمّ بعث الله لهم طالوت «ملكًا» ومباشرًا لتطبيق أحكامه؛ كما قال: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الْمَلَإِ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ مِنْ بَعْدِ مُوسَى إِذْ قَالُوا لِنَبِيٍّ لَهُمُ ابْعَثْ لَنَا مَلِكًا نُقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾[٢]، إلى أن قال: ﴿وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ اللَّهَ قَدْ بَعَثَ لَكُمْ طَالُوتَ مَلِكًا﴾[٣]. يبدو أنّ الأمر المألوف بين بني إسرائيل كان تعيين رجلين منهم وتعريفهما من عند الله: أحدهما «نبيّ» للمباشرة في تبليغ أحكامه، والآخر «ملِك» للمباشرة في تطبيق أحكامه، حتّى جاء دور داوود عليه السّلام، فجمع الله فيه النّبوّة والمُلك؛ كما قال: ﴿وَلَقَدْ فَضَّلْنَا بَعْضَ النَّبِيِّينَ عَلَى بَعْضٍ ۖ وَآتَيْنَا دَاوُودَ زَبُورًا﴾[٤]، وقال: ﴿وَقَتَلَ دَاوُودُ جَالُوتَ وَآتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَّمَهُ مِمَّا يَشَاءُ﴾[٥]؛ كما سمّاه باعتبار مباشرته في تطبيق أحكام الله «خليفة في الأرض» فقال: ﴿يَا دَاوُودُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُمْ بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَى فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾[٦]،

---

١. المائدة/ ٢٠
٢. البقرة/ ٢٤٦
٣. البقرة/ ٢٤٧
٤. الإسراء/ ٥٥
٥. البقرة/ ٢٥١
٦. ص/ ٢٦

ومن هنا يُعلم أنّ المباشر في تطبيق أحكام الله يُعتبر خليفته في الأرض، ويجوز أن لا يكون نبيًّا، غير أنّه من الواجب في هذه الحالة أن يكون منصوصًا عليه من عند الله بواسطة نبيّه كما كان طالوت، ولذا لا يمكن اعتباره شاهدًا على انفصال الدّين عن السّياسة؛ إذ سياسته مستمدّة من دين النّبيّ ومقيّدة به.

الحاصل أنّ لله بين النّاس مباشرَين قد يكونان متّحدين في الذات أو مختلفين: أحدهما المباشر في تبليغ أحكامه، وهو المسمّى بـ«النّبيّ» و«الرّسول»، والآخر المباشر في تطبيقها بينهم، وهو المسمّى بـ«المَلِك» و«الإمام» و«خليفة الله في الأرض»، وذلك لأنّهم محتاجون إلى هداية الله في مجالين: أحدهما المجال الكلّيّ لمعرفة إرادة الله، وهو أمر نظريّ يتجلّى في العلم بأحكام الله، والآخر المجال الجزئيّ لمعرفة ما تتعلّق به إرادة الله، وهو أمر عمليّ يتجلّى في العلم بموضوعات أحكام الله ويُعتبر أساس الحكومة الإلهيّة.

[ضرورة رجوع النّاس إلى نبيّ الله]

من هنا يُعلم أنّ الرّجوع إلى النّبيّ واجب على كلّ من في زمانه؛ لأنّ معرفة أحكام الله وموضوعاتها غير ممكنة من دون الرّجوع إليه، ورجوعه إلى كلّ من في زمانه متعذّر. بالإضافة إلى ذلك، فإنّ الطبيعة تقتضي رجوع المحتاج إلى من يستطيع قضاء حاجته، لا رجوع الغنيّ إلى من يحتاج إليه؛ لأنّ المحتاج إذا لم يرجع إلى الغنيّ هلك، ولكنّ الغنيّ لا يتضرّر إذا لم يرجع إلى المحتاج. لذلك، يجب على جميع النّاس أن يرجعوا إلى النّبيّ، ولا يجب على النّبيّ أن يرجع إلى جميع النّاس، بل يكفيه أن يُعلن فيهم نبوّته. نعم، ليس من العقلائيّ أن يرجعوا إليه جميعًا في وقت واحد؛ لأنّه يستلزم الحرج واختلال النظام. لذلك يكفيهم أن يرجعوا إليه بالتناوب، أو يرسلوا إليه عددًا منهم يُعتبر خبرهم متواترًا ليأتوهم بخبره؛ كما قال الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنْذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾[1].

---

١. التّوبة/ ١٢٢

[ضرورة قبول النّاس من نبيّ الله]

من الواضح أنّ ضرورة الرّجوع إلى النّبيّ تستلزم ضرورة القبول منه؛ لأنّ ضرورة الرّجوع إليه من دون ذلك لا طائل تحتها. بالإضافة إلى أنّ وساطته في تبليغ الأحكام وتطبيقها تكون ذات معنى إذا كانت طاعته واجبة في الأحكام التي يبلّغها ويطبّقها، ومن ثمّ قال الله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللَّهِ﴾[١]؛ نظرًا لأنّ طاعة المرسَل هي طاعة من أرسله؛ كما قال تعالى: ﴿مَنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾[٢]؛ لأنّه لا ينطق من تلقاء نفسه، وإنّما يعبّر عن إرادة الله؛ كما قال تعالى: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى ۝ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى﴾[٣].

[ضرورة عصمة نبيّ الله]

كما يجب على الله أن يعصمه من كلّ عيب مخلّ بتبليغ أحكامه؛ مثل نسيان ما أظهره له؛ كما قال تعالى: ﴿سَنُقْرِئُكَ فَلَا تَنْسَى﴾[٤]، أو تبديله؛ كما قال تعالى: ﴿قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِنْ تِلْقَاءِ نَفْسِي﴾[٥]، أو التقوّل عليه ما لم يقله؛ كما قال تعالى: ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ ۝ لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ﴾[٦]، أو الامتناع عن تبليغ بعض أحكامه؛ كما قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ ۖ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ ۚ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ﴾[٧]، أو الركون إلى الظالمين في تبليغ أحكامه؛ كما قال تعالى: ﴿وَلَوْلَا أَنْ ثَبَّتْنَاكَ لَقَدْ كِدْتَ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْئًا قَلِيلًا﴾[٨]،

---

١. النّساء/ ٦٤
٢. النّساء/ ٨٠
٣. النّجم/ ٣-٤
٤. الأعلى/ ٦
٥. يونس/ ١٥
٦. الحاقّة/ ٤٤-٤٥
٧. المائدة/ ٦٧
٨. الإسراء/ ٧٤

أو كلّ ما يُعتبر فسقًا، فيمنع الثقة بالنبإ؛ كما قال تعالى: ﴿إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا﴾[١]، أو كلّ ما يُعتبر ظلمًا، وهو الاعتداء على حقوق الآخرين عمدًا؛ كما قال تعالى: ﴿لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾[٢]؛ لأنّه مخالف لحكمة الله وعدله أن يوسّط لتبليغ أحكامه من ليس له استطاعة أو أهليّة لتبليغها بسبب ابتلائه ببعض هذه الأمور، ومن ثمّ فهو لا يفعل ذلك، وهذا يعني ضرورة عصمة النّبيّ.

[إمكان سهو نبيّ الله]

مع ذلك، من الإنصاف القول بأنّ وقوع النّبيّ في أنواع من السّهو لا تُخلّ بتبليغه لأحكام الله، هو غير منافٍ لعصمته؛ كنسيان أمر شخصيّ، أو خطإ في أمر مباح، أو استعجال لأمر جائز، أو عجز عن أمر عاديّ، أو غفلة عن أمر غير ضروريّ، أو قصور غير إراديّ مثل البقاء نائمًا في وقت ينبغي فيه اليقظة[٣]؛ لأنّ أمثال هذه النقائص هي مقتضى البشريّة التي يشترك فيها النّبيّ وغيره؛ كما قال الله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ﴾[٤]، ومن الواضح أنّه لا يخلو من أمثال هذه النقائص أحد إلّا الله الذي هو الكامل الحقيقيّ ولا كامل غيره، وهو المستحقّ للتنزيه وحده،

---

١. الحجرات/ ٦

٢. البقرة/ ١٢٤

٣. يعني وقت الصلاة؛ فقد ثبت أنّ رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم نام عن صلاة الصبح في بعض أسفاره، فلمّا استيقظ قضاها، وكان معه أصحابه، فوجدهم يتهامسون، فقال: «مَا هَذَا الَّذِي تَهْمِسُونَ؟!» قالوا: «تَفْرِيطَنَا فِي الصَّلَاةِ»، قال: «لَيْسَ فِي النَّوْمِ تَفْرِيطٌ، إِنَّمَا التَّفْرِيطُ فِي الْيَقَظَةِ، فَإِذَا نَسِيَ أَحَدُكُمْ صَلَاةً، أَوْ نَامَ عَنْهَا، فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا، أَوْ إِذَا اسْتَيْقَظَ» (انظر: موطأ مالك [رواية يحيى]، ج١، ص١٣؛ السنن المأثورة للشافعيّ، ص١٥٨؛ مصنّف ابن أبي شيبة، ج١، ص٤١١؛ مسند أحمد، ج٢٨، ص٤٨٨؛ صحيح مسلم، ج٢، ص١٣٩؛ سنن ابن ماجه، ج١، ص٢٢٨؛ سنن أبي داود، ج١، ص١١٩؛ سنن الترمذيّ، ج١، ص٣٣٤؛ سنن النسائيّ، ج١، ص٢٩٨).

٤. الكهف/ ١١٠

والأنبياء ليسوا آلهة مثل الله، ولا ينزّهون مثل تنزيهه؛ كما قال تعالى: ﴿وَلَا يَأْمُرَكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا الْمَلَائِكَةَ وَالنَّبِيِّينَ أَرْبَابًا ۗ أَيَأْمُرُكُمْ بِالْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾[١]، بل إنّ الأنبياء بشر يعلمون كلّ ما يمكن للإنسان ويجب عليه أن يعلمه، ويجتنبون كلّ ما يمكن للإنسان ويجب عليه أن يجتنبه، ولذلك لا يجوز الغلوّ فيهم برفعهم إلى مرتبة تفوق استطاعة الإنسان، بأن يُعتبروا منزّهين عن أيّ خطإ ونسيان؛ كما أنّ تنقيصهم بإسناد أعمال منافية للتّقوى والحياء والعفّة، نكوب عن الحقّ وغيرُ جائز.

نعم، من الممكن أن يكون بعضهم قد عملوا غير صالح أو ظلموا أنفسهم، ثمّ تابوا من ذلك قبل نبوّتهم؛ كما فعل آدم عليه السّلام، إذ أكل من الشجرة مخالفًا لنهي الله، وما فعل موسى عليه السّلام، إذ قتل رجلًا من أعدائه محاباةً لوليّه بغير رويّة؛ نظرًا لأنّ كلاهما اعترفا بأنّ ذلك كان ظلمًا لأنفسهما؛ كما قال آدم عليه السّلام: ﴿رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾[٢]، وقال موسى عليه السّلام: ﴿رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي فَاغْفِرْ لِي فَغَفَرَ لَهُ ۚ إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾[٣]، بل من الممكن أن يكون بعضهم قد عملوا غير صالح أو ظلموا أنفسهم في أثناء نبوّتهم بما لا ينافيها، ثمّ تابوا من ذلك دون تأخير؛ كما فعل يونس عليه السّلام، إذ ترك قومه قبل أن يأذن الله له، بعد أن بلّغ رسالته ويئس من إجابتهم؛ كما قال الله تعالى: ﴿وَذَا النُّونِ إِذْ ذَهَبَ مُغَاضِبًا فَظَنَّ أَنْ لَنْ نَقْدِرَ عَلَيْهِ فَنَادَى فِي الظُّلُمَاتِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ إِنِّي كُنْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ﴾[٤]،

١. آل عمران/ ٨٠
٢. الأعراف/ ٢٣
٣. القصص/ ١٦
٤. الأنبياء/ ٨٧

وما فعل داوود عليه السّلام، إذ كان له تسع وتسعون زوجة، فسأل أخاه أن يطلّق زوجته الوحيدة ليتزوّجها[١]؛ كما قال الله تعريضًا له عن أخيه: ﴿إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً وَلِيَ نَعْجَةٌ وَاحِدَةٌ فَقَالَ أَكْفِلْنِيهَا وَعَزَّنِي فِي الْخِطَابِ ۞ قَالَ لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ إِلَى نِعَاجِهِ﴾[٢]، وما فعل سليمان عليه السّلام، إذ تلهّى برعاية الخيول الصافنة مساءً، حتّى نسي ذكر الله قبل الغروب؛ كما قال الله تعالى: ﴿إِذْ عُرِضَ عَلَيْهِ بِالْعَشِيِّ الصَّافِنَاتُ الْجِيَادُ ۞ فَقَالَ إِنِّي أَحْبَبْتُ حُبَّ الْخَيْرِ عَنْ ذِكْرِ رَبِّي حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ﴾[٣]، وبالطبع لم يكن لأيّ من هذه الأفعال، التي تابوا منها على الفور، صلة بتبليغهم لأحكام الله، ولذلك لا يمكن اعتبارها منافية لنبوّتهم؛ لا سيّما بالنّظر إلى أنّ وجوب طاعة الأنبياء ليس بالضّرورة ناشئًا عن عصمتهم من أمثال هذه الأفعال حتّى يمنعه أيّ خلل فيها، بل قد يكون ناشئًا عن أمر الله بطاعتهم اعتبارًا لأنّها نافعة في الجملة ومُعذرة في حالات الخطإ. نعم، إنّ معذريّة طاعتهم وحدها لا تفي بغرض الله؛ لأنّ غرضه، بمقتضى كماله، وصول الإنسان إلى الكمال، وذلك ما يمكن الحصول عليه بالطاعة الحقيقيّة، لا الطاعة الظاهريّة فقط، ولذا فإنّ أوامرهم ونواهيهم متوافقة مع أوامر الله ونواهيه بالضّرورة، سواء كان قد صدر منهم خطأ أم لا، ووجوب طاعة أوامرهم ونواهيهم هو بسبب هذا التوافق؛ كما قال الله تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا ۚ وَاتَّقُوا اللَّهَ ۖ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾[٤]، وقال: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾[٥].

---

١. يعني بعد انقضاء عدّتها، ولعلّ ذلك كان لمصلحة مُلكه، كما كان من دأب الملوك لإطفاء حرب أو حسم خلاف أو تأليف قلوب أو غير ذلك، ولكنّ اللّه كرهه منه، فأدّبه، لكي لا يتشبّه بأهل الجور منهم.

٢. ص/ ٢٣-٢٤

٣. ص/ ٣١-٣٢

٤. الحشر/ ٧

٥. النّور/ ٦٣

[حجّيّة سنّة نبيّ الله إلى الأبد]

من هنا يُعلم أنّ سنّة نبيّ الله حجّة، والمراد بها أقواله وأفعاله؛ كما قال الله تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَنْ كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا﴾[1]، وليس المراد بها الأقوال والأفعال المنسوبة إليه باسم «الحديث»؛ لأنّها رواية لأقواله وأفعاله، وليست عينها، ومن ثمّ إذا كانت متواترة أثبتتها، فاعتُبرت حجّة، وإذا لم تكن متواترة لم تثبتها، فلم تُعتبر حجّة؛ بالنّظر إلى أنّه من أجل الاتّباع لأقواله وأفعاله لا بدّ من القطع بها، وذلك يتحصّل إمّا بالحسّ، وهو الرؤية والسّماع، وإمّا باللُّبّ، وهو التواتر، وليس الظنّ بأقواله وأفعاله الحاصل من أخبار الآحاد حجّة؛ كما قال الله تعالى: ﴿إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا﴾[2]. بناء على هذا، فإنّ أقوال النّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم وأفعاله حجّة لكلّ من يقطع بها، سواء كان في زمانه أو بعده؛ لأنّ الأحكام التي بلّغها كلّ نبيّ ثابتة بالضّرورة حتّى يبلّغ نبيّ بعده أحكامًا أخرى، في حين أنّه، بمقتضى الخبر القطعيّ من عند الله، لن يأتي نبيّ بعد محمّد صلّى الله عليه وآله وسلّم حتّى يبلّغ أحكامًا أخرى، ولذلك فإنّ الأحكام التي بلّغها ثابتة لا محالة إلى يوم القيامة، وهذا يعني أنّه لن يحدث فيها أيّ تبديل؛ لأنّ تبديل أحكام الله هو من قبيل تشريعها، وتشريعها غير جائز إلّا لله، ومن ثمّ يمكن تبليغها بواسطة من له اتّصال نبويّ مع الله، في حين أنّ هذا الاتّصال مختوم ومستحيل وفقًا للخبر القطعيّ من عند الله، ولذلك لا يمكن تبديل الأحكام وتشريعها بعد النّبيّ الخاتم. بناء على هذا، فإنّ الإسلام له ماهيّة ثابتة لن تقبل تبديلًا، وحلال محمّد صلّى الله عليه وآله وسلّم حلال إلى يوم القيامة، وحرامه حرام إلى يوم القيامة.

---

١. الأحزاب/ ٢١
٢. يونس/ ٣٦

[عدم إمكان الوصول إلى سنّة نبيّ الله من بعده]

نعم، إنّ معظم أقواله وأفعاله كانت قابلة للاتّباع من قبل أهل زمانه فقط؛ لأنّه على الرّغم من أنّ حجّيّتها لم تكن خاصّة بهم في حدّ ذاتها، إلّا أنّها في العمل قابلة للاتّباع من قبل الذين يقطعون بها، في حين أنّ القطع بها يتحصّل من خلال رؤيتها وسماعها، وهما ممكنان لأهل زمانه، وغير ممكنين للذين من بعده إلّا من خلال الخبر المتواتر الذي يفيد القطع عقلًا؛ بالنّظر إلى أنّ رواته في كلّ طبقة يبلغون عددًا لا يمكن اجتماعهم على الخطإ ولا تواطؤهم على الكذب، وهذان هما الطريقان الوحيدان للاستفادة ممّا أنزل الله على نبيّه؛ كما صرّح بذلك فقال: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرَى لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ﴾[1]، وعليه فليس في ذلك ذكرى لمن لا يجد دليلًا عقليًّا مثل الخبر المتواتر عن النّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم، أو دليلًا حسّيًّا مثل الأخذ عنه وهو حاضر، في حين أنّه لا يمكن للذين من بعده الأخذ عنه وهو حاضر، والخبر المتواتر عنه أيضًا لم يبلغهم بما فيه الكفاية، ولا يوجد في كثير من الأبواب العلميّة والعمليّة؛ لأنّ الأخبار الموجودة في كثير منها أخبار آحاد، وأخبار الآحاد لا تفيد اليقين طبعًا؛ بالنّظر إلى أنّ رواتها لا يزيدون عن رجل أو رجلين في الغالب، ومن ثمّ يُحتمل كذبهم وخطؤهم ونسيانهم، ولذلك فإنّها في أحسن الأحوال تؤدّي إلى ظنّ اللاحقين، في حين أنّ عدم حجّيّة الظنّ وعدم كفايته من القواعد الضّروريّة في الإسلام.

بناء على هذا، فإنّ سنّة النّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم، وإن كانت حجّة لجميع المسلمين، إلّا أنّها في متناول أهل زمانه فقط، ولا يمكن للذين من بعده الوصول إليها على وجه اليقين؛ كما قال الله تعالى: ﴿وَأَنَّى لَهُمُ التَّنَاوُشُ مِنْ مَكَانٍ بَعِيدٍ﴾[2]،

---

١. ق/ ٣٧
٢. سبأ/ ٥٢

ولذلك اعتبر إنذاره مختصًّا بمن كان حيًّا في زمانه، فقال: ﴿لِيُنْذِرَ مَنْ كَانَ حَيًّا وَيَحِقَّ الْقَوْلُ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾[١]، واعتبر تذكيره مفيدًا لمن يأخذ بالخبر المتواتر عنه اعتمادًا على العقل، أو بما يسمع منه وهو حاضر اعتمادًا على الحسّ، فقال: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرَى لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ﴾[٢]، لا للذين يستمعون إلى خبر يُروى عنه في غيابه، ويُسندون إليه من مكان بعيد؛ كما قال معترضًا عليهم: ﴿أُولَئِكَ يُنَادَوْنَ مِنْ مَكَانٍ بَعِيدٍ﴾[٣]، وقال: ﴿وَيَقْذِفُونَ بِالْغَيْبِ مِنْ مَكَانٍ بَعِيدٍ﴾[٤]. هذا في حين أنّ الخبر المتواتر عنه غير كافٍ للذين من بعده، والسّماع الحضوريّ منه غير ممكن لهم، وهذا حرج بيّن عليهم.

[وجوب جعل خليفة للنّبيّ على الله]

من هنا يُعلم أنّه يجب على الله أن يمكّن الأجيال اللاحقة من نيل اليقين بسنّة النّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم؛ لأنّ الحاجة إلى سنّة النّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم لا تقتصر على أهل زمانه، بل تشمل الأجيال اللاحقة؛ نظرًا لأنّ الأجيال اللاحقة أيضًا، إذا لم ينالوا اليقين بسنّته، لم ينالوا اليقين بتفاصيل أحكام الله ومصاديقها، وإذا لم ينالوا اليقين بها، لم يتمكّنوا من إقامة الإسلام بشكل خالص وكامل، وبالتّبع لم يصلوا إلى كمالهم والنجاة من الزوال، في حين أنّ نيل اليقين بسنّة النّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم غير ممكن لهم بسبب عجزهم عن الوصول إليه وعدم تواتر سنّته كلّها، وهذا يُعتبر حجّة لهم على الله؛ لأنّ عدم نيلهم اليقين بسنّة النّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم، وهم محتاجون إليه، لم يكن نتيجة إقدامهم وتقصيرهم، لكنّ الله خلقهم بعد النّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم ولم يجعل سنّته مستعدّة للبقاء مثل القرآن،

---

١. يس/ ٧٠
٢. ق/ ٣٧
٣. فصّلت/ ٤٤
٤. سبأ/ ٥٣

وهذا مخالف لعدل الله في حقّهم، إلّا أن يجعل لهم طريقًا آخر لنيل اليقين بسنّة النّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم، وهو رجل منهم قد علّمه سنّة النّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم، وأمره بتعليمهم إيّاها.

من الواضح أنّه بدون جعل مثل هذا الطريق، فإنّ ختم النّبوّة بمعنى الوساطة في التبليغ لا وجه له ولا يجوز؛ لأنّه، وإن كان من الممكن أن تنقضي الحاجة إلى تشريع أحكام جديدة وبالتّبع تبليغها، إلّا أنّ الحاجة إلى تبليغ الأحكام السابقة للأجيال اللاحقة، على نحو التبليغ الذي قام به النّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم لأهل زمانه، لا تنقضي، ولذلك لا بدّ من جعل واسطة لتبليغ أحكام الإسلام في كلّ قرن؛ كما اعتبر الله ذلك ضروريًّا في الماضي فقال: ﴿وَإِنْ مِنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ﴾[1]، واعتبر ذلك ضروريًّا في المستقبل أيضًا فقال: ﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُنْذِرٌ ۖ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾[2]. نعم، بالنّظر إلى أنّ كتاب الله قد بقي كمتن أحكام الإسلام، ولم تبق سنّة النّبيّ كحاشية له، فمن الكافي أن يُجعل في كلّ قرن واسطة لتبليغ سنّة النّبيّ، وليس من الضروريّ أن يُجعل فيه واسطة لتبليغ أحكام الإسلام تبليغًا كان يتطلّب في الماضي إرسال نبيّ؛ لأنّ التبليغ الذي يتطلّب إرسال نبيّ هو تبليغ كتاب الله وسنّة النّبيّ بوصفها مبيّنة له، في حين أنّ كتاب الله قد بُلّغ من قبل النّبيّ بحيث بلغ الأجيال اللاحقة مثلما بلغ أهل زمانه؛ كما قال: ﴿وَأُوحِيَ إِلَيَّ هَذَا الْقُرْآنُ لِأُنْذِرَكُمْ بِهِ وَمَنْ بَلَغَ﴾[3]. لذلك، فإنّ الشيء الذي لم يُبلَّغ للأجيال اللاحقة كما بُلّغ لأهل زمان النّبيّ، هو مجرّد سنّته بوصفها مبيّنة لكتاب الله، وهذا وحده لا يتطلّب إرسال نبيّ، بل يكفي جعل واسطة بوصفه خليفة النّبيّ ليبلّغ سنّته.

---

١. فاطر/ ٢٤
٢. الرّعد/ ٧
٣. الأنعام/ ١٩

ثمّ إن كانت حاجة النّاس إلى واسطة في تبليغ أحكام الله قد انقضت بانقضاء التشريع، فإنّ حاجتهم إلى واسطة في تطبيق أحكام الله باقية إلى يوم القيامة، ولذلك لا بدّ أن يكون بعد النّبيّ، الذي كان واسطة في تبليغ أحكام الله وتطبيقها، خليفةٌ له يباشر تطبيق أحكام الله بالنيابة عنه؛ لأنّ الحاجة إلى تطبيق أحكام الله، بخلاف الحاجة إلى تبليغها، التي هي تابعة للحاجة إلى تشريعها ومؤقّتة، دائمة مستمرّة ما دام يعيش في الأرض اثنان، في حين أنّ توفيرها من شؤون النّبيّ حسب القاعدة، ومن ثمّ يجب عليه أن يقدّم نائبًا عنه ليباشر ذلك بعد موته؛ كما يجب على الله أن يعيّن له هذا النائب، ويُلزمه بتعريفه للنّاس، حتّى يبقى تطبيق أحكام الله بعده ممكنًا.

من الواضح طبعًا أنّ المباشرة لتطبيق أحكام الله لا تستلزم النّبوّة حتّى تكون منافية لختمها؛ لأنّ المباشر للتطبيق هو مجرّد منفّذ للأحكام التي شرّعها الله وبلّغها النّبيّ، ولا يحتاج إلى اتّصال وحيانيّ مع الله على نحو يُتلقّى فيه أحكامه للتبليغ. أمّا الاتّصال الوحيانيّ مع الله على نحو لا يُتلقّى فيه أحكامه للتبليغ، فلا يعني النّبوّة، وهو ممكن لغير النّبيّ؛ كما أوحى الله إلى أمّ موسى عليه السّلام، مع أنّها لم تكن نبيًّا؛ كما قال: ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَى أُمِّ مُوسَى أَنْ أَرْضِعِيهِ ۖ فَإِذَا خِفْتِ عَلَيْهِ فَأَلْقِيهِ فِي الْيَمِّ وَلَا تَخَافِي وَلَا تَحْزَنِي ۖ إِنَّا رَادُّوهُ إِلَيْكِ وَجَاعِلُوهُ مِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾[١]، وأوحى إلى مريم عليها السّلام، مع أنّها لم تكن نبيًّا؛ كما قال: ﴿وَإِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ يَا مَرْيَمُ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاكِ وَطَهَّرَكِ وَاصْطَفَاكِ عَلَى نِسَاءِ الْعَالَمِينَ﴾[٢]، وأوحى إلى ذي القرنين، مع أنّ نبوّته غير ثابتة؛ كما قال: ﴿قُلْنَا يَا ذَا الْقَرْنَيْنِ إِمَّا أَنْ تُعَذِّبَ وَإِمَّا أَنْ تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْنًا﴾[٣]، وأوحى إلى الحواريّين، مع أنّ نبوّتهم غير ثابتة؛ كما قال: ﴿وَإِذْ أَوْحَيْتُ إِلَى الْحَوَارِيِّينَ أَنْ آمِنُوا بِي وَبِرَسُولِي قَالُوا آمَنَّا وَاشْهَدْ بِأَنَّنَا مُسْلِمُونَ﴾[٤]،

---

١. القصص/ ٧
٢. آل عمران/ ٤٢
٣. الكهف/ ٨٦
٤. المائدة/ ١١١

ومن الواضح أنّ المراد بإيحائه إليهم هو تكليمه إيّاهم، بمعنى إلقاء المعاني التي أرادها في حسّهم، بواسطة الملك أو بغير واسطته؛ كما قال: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِ مَا يَشَاءُ ۚ إِنَّهُ عَلِيٌّ حَكِيمٌ﴾[1]، ولذلك فإنّ الوحي لا يساوي النّبوّة؛ لأنّ النّبوّة تعني تلقّي حكم الله من عنده لإبلاغه الآخرين، في حين أنّ أمثال أمّ موسى ومريم وذي القرنين والحواريّين، على الرّغم من أنّهم تلقّوا حكمًا من عند الله، لم يتلقّوه لإبلاغه الآخرين، ولذا لم يكونوا أنبياء. من هنا يُعلم أنّ ختم النّبوّة لا يستلزم ختم الوحي، ومن الممكن أن يخاطب الله المباشر لتطبيق أحكامه بعد النّبيّ الخاتم بما لا يقتضي إبلاغه الآخرين؛ كما أخبر عن ذلك بوضوح فقال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا تَتَنَزَّلُ عَلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةُ أَلَّا تَخَافُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَبْشِرُوا بِالْجَنَّةِ الَّتِي كُنْتُمْ تُوعَدُونَ ۝ نَحْنُ أَوْلِيَاؤُكُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ ۖ وَلَكُمْ فِيهَا مَا تَشْتَهِي أَنْفُسُكُمْ وَلَكُمْ فِيهَا مَا تَدَّعُونَ﴾[2]، نظرًا لأنّه ظاهر في نزول الملائكة عليهم وحديثهم معهم في الحياة الدّنيا، والمتيقّن منهم هو المباشر لتطبيق أحكام الله بإذنه[3].

---

١. الشّورى/ ٥١

٢. فصّلت/ ٣٠-٣١

٣. كما روي عن رسول اللّه صلّى اللّه عليه وآله وسلّم أنّه قال: «قَدْ يَكُونُ فِي أُمَّتِي مُحَدَّثُونَ» (الشريعة للآجريّ، ج٤، ص١٨٩٢)، يعني الذين يحدّثهم الملائكة بغير نبوّة، وقال ابن حجر: «هَذَا الْمَعْنَى وَرَدَ مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ مَرْفُوعًا» (فتح الباري لابن حجر، ج٧، ص٥٠)، وروي أنّ ابن عبّاس وأبيّ بن كعب كانا يقرءان: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ وَلَا مُحَدَّثٍ﴾ (مسند إسحاق بن راهويه، ج٢، ص٤٨٠؛ الاعتقاد للبيهقيّ، ص٣١٥)، وهي قراءة مشهورة عن أهل البيت (انظر: بصائر الدّرجات للصفّار، ص٣٤٤)، وقد فسّروها بالأئمّة الطاهرين منهم؛ كما جاء في رواية: «اثْنَا عَشَرَ إِمَامًا مِنْ آلِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ كُلُّهُمْ مُحَدَّثُونَ» (الخصال لابن بابويه، ص٤٨٠)، وفي رواية أخرى: «الْأَئِمَّةُ عُلَمَاءُ صَادِقُونَ مُفَهَّمُونَ مُحَدَّثُونَ» (عيون أخبار الرّضا لابن بابويه، ج٢، ص٢٢)، وفي رواية أخرى: «إِنَّ الْأَوْصِيَاءَ مُحَدَّثُونَ يُحَدِّثُهُمْ رُوحُ الْقُدُسِ وَلَا يَرَوْنَهُ» (بصائر الدّرجات للصفّار، ص٤٧٣)، وقال سعيد بن إبراهيم بن عبد الرّحمن بن عوف: «إِنَّ فِيمَا أَنْزَلَ اللَّهُ: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ وَلَا مُحَدَّثٍ﴾، فَنُسِخَتْ ﴿مُحَدَّثٍ﴾، وَالْمُحَدَّثُونَ: صَاحِبُ يس، وَلُقْمَانُ، وَهُوَ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ، وَصَاحِبُ مُوسَى -يَعْنِي الْخَضِرَ» (تفسير ابن أبي حاتم، ج٨، ص٢٥٠٠).

بغضّ النّظر عن ذلك، فمن الواضح أنّ الله وحده يعلم أقوال النّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم وأفعاله كلّها؛ لأنّه هو الوحيد الذي قد أحاط بأعمال عباده، وأحصى أقوال الماضين وأفعالهم كلّها؛ كما قال: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ ۝ وَكُلُّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ مُسْتَطَرٌ﴾[١]. لذلك، لا يمكن لأحد غيره أن يُعلِم الأجيال القادمة بسنّة النّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم كلّها، في حين أنّهم لا يستطيعون إقامة الإسلام كلّه دون العلم بسنّة النّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم كلّها، ولذلك يجب على الله أن يُعلِمهم بسنّة النّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم كلّها، وهذا ما يفعله من خلال جعل خليفة للنّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم؛ خليفة قد أعلمه ونبيُّه بسنّة النّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم كلّها، وكلّفاه بإعلامها الآخرين.

من هنا يُعلم أنّ المسلمين ليس لهم صلاحيّة أن يختاروا خليفة للنّبيّ، ورأيهم في ذلك غير معتبر، وإنّما عليهم المعرفة والطاعة للخليفة الذي اختاره الله لنبيّه وعرّفه لهم بواسطة كتابه والخبر المتواتر عن نبيّه؛ كما قال: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ ۗ مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ ۚ سُبْحَانَ اللَّهِ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾[٢]، وقال: ﴿أَمْ لَكُمْ كِتَابٌ فِيهِ تَدْرُسُونَ ۝ إِنَّ لَكُمْ فِيهِ لَمَا تَخَيَّرُونَ ۝ أَمْ لَكُمْ أَيْمَانٌ عَلَيْنَا بَالِغَةٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ ۙ إِنَّ لَكُمْ لَمَا تَحْكُمُونَ ۝ سَلْهُمْ أَيُّهُمْ بِذَلِكَ زَعِيمٌ﴾[٣]. بناء على هذا، فإنّ بيعة أهل الحلّ والعقد، ووصيّة الحاكم السّابق، والتغلّب بالقهر، وما شابه ذلك من الطرق، لا تؤدّي إلى تحقّق خلافة النّبيّ، وطريق تحقّقها منحصر في نصّ الله، وهذا يُعتبر من واضحات الإسلام، بل جميع الأديان الإلهيّة.

---

١. القمر/ ٥٢-٥٣
٢. القصص/ ٦٨
٣. القلم/ ٣٧-٤٠

الحاصل أنّه لا يمكن الحصول على المعرفة اليقينيّة بأحكام الله إلّا بالرّجوع إلى كتاب الله وسنّة النّبيّ، ولا يمكن الحصول على المعرفة اليقينيّة بسنّة النّبيّ إلّا بالرّجوع إلى النّبيّ نفسه لمن لديه وصول إليه أو إلى أخباره المتواترة، وبالرّجوع إلى خليفته لمن ليس لديه وصول إليه ولا إلى أخباره المتواترة، ولذلك يمكن القول أنّه لا يمكن الحصول على المعرفة اليقينيّة بأحكام الله إلّا بالرّجوع إلى الله ونبيّه وخلفاء نبيّه، وهذا هو أساس قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾[1]؛ بالنّظر إلى أنّ طاعة أولي الأمر المذكورين معطوفة على طاعة النّبيّ، فهي في حكمها؛ باعتبار أنّهم خلفاء النّبيّ من عند الله، ويدلّون على سنّته بإذنه، ومن أطاعهم فقد أطاع النّبيّ في الحقيقة؛ كما أنّ من أطاع النّبيّ فقد أطاع الله في الحقيقة؛ كما قال تعالى: ﴿مَنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾[2]، وهذا مفاد حديث مشهور رواه عنه المحدّثون، واعتبروه صحيحًا ثابتًا، ومضمونه: «عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ مِنْ بَعْدِي، فَتَمَسَّكُوا بِهَا وَعَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ»[3]، ولو أنّهم، بمقتضى العادة، قد حملوه على أوهامهم، وتأوّلوه بما يوافق أهواءهم وأمانيّهم!

---

١. النّساء/ ٥٩

٢. النّساء/ ٨٠

٣. هذا حديث لم يروه عن النّبيّ صلّى اللّه عليه وآله وسلّم إلّا العرباض بن سارية (انظر: مسند البزار، ج١٠، ص١٣٧)، فهو خبر واحد، وإنّما أورده لأنّ له قرائن وشواهد تفيد العلم بصحّته، أو أورده كمؤيّد لقوله فقط، أو أورده إلزامًا لأهل الحديث وأصحاب المذاهب؛ فإنّهم يصحّحونه؛ كما قال الترمذيّ (ت٢٧٩هـ): «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ» (سنن الترمذيّ، ج٥، ص٤٥)، وقال الحاكم (ت٤٠٥هـ): «هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ لَيْسَ لَهُ عِلَّةٌ» (المستدرك على الصحيحين للحاكم، ج١، ص١٧٤)، وقال أبو نعيم (ت٤٣٠هـ): «هَذَا حَدِيثٌ جَيِّدٌ مِنْ صَحِيحِ حَدِيثِ الشَّامِيِّينَ» (الضّعفاء لأبي نعيم الأصبهانيّ، ص٤٦)، وقال الجورقانيّ (ت٥٤٣هـ): «هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ ثَابِتٌ مَشْهُورٌ» (الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير للجورقانيّ، ج١، ص٤٧٣).

نعم، لا يمكن الحصول على المعرفة اليقينيّة بسنّة خلفاء النّبيّ، كما على المعرفة اليقينيّة بسنّة النّبيّ، إلّا من خلال الحسّ والخبر المتواتر؛ فقد تبيّن أنّ خبر الواحد، وإن رواه الثقات الأثبات، بما أنّهم غير معصومين من الخطإ والنسيان، لا يفيد القطع، سواء كان متعلّقًا بالعقائد أو بالأحكام، ولذا فإنّ الأخذ به، مع أنّه شائع جدًّا، ليس له أساس في الإسلام. نعم، خبر الواحد عن النّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم وخلفائه في زمانهم محفوف غالبًا بقرائن تفيد القطع بصحّته، بالإضافة إلى أنّه ممّا يمكنهم الاطّلاع عليه وتصحيحه، ولذلك قد يكون حجّة لأهل زمانهم، ولكن لا يكون كذلك للأجيال القادمة؛ فلا بدّ للأجيال القادمة من الرّجوع إلى خليفة زمانهم أو الأخبار المتواترة عن النّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم وخلفائه الماضين؛ لا سيّما بالنّظر إلى أنّ الرأي المستند إلى أخبار الآحاد، أو فتوى القدماء، أو القول المشهور، أو الإجماع المنقول، أو قياس الأحكام بعضها على بعض، ليس بمعتبر، ولا يمكن أن يكون أساس اعتقادهم أو عملهم؛ لأنّه لا يفيد القطع، وما لا يفيد القطع لا مكان له في الإسلام.

[جعل أهل بيت النّبيّ خليفة له]

لقد تبيّن ممّا تقدّم أنّه يجب على الله أن يعيّن في كلّ زمان بعد النّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم شخصًا من جانبه ملكًا وإمامًا وخليفة في الأرض، حتّى يجعل بواسطته ممكنًا لأهل كلّ زمان، كما كان لأهل زمان النّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم، أن يوقنوا بسنّة النّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم كلّها، كما أيقنوا بالقرآن كلّه، وبهذه الطريقة يمنح الجميع فرصة عادلة لتطبيق أحكام الإسلام بشكل خالص وكامل، ومن الواضح أنّه من أجل معرفة من عيّنه الله لذلك لا بدّ من الرّجوع إلى الله، والرّجوع إلى الله ممكن بالرّجوع إلى كتابه ونبيّه؛ لأنّ كتابه ونبيّه يمثّلان إرادته وفعله على وجه اليقين؛ غير أنّ الرّجوع إلى نبيّه لا يمكن للذين من بعده، خلافًا لأهل زمانه، إلّا بالرّجوع إلى الخبر المتواتر عنه؛ لأنّ الخبر المتواتر عنه فقط يمثّل إرادته وفعله بشكل قطعيّ، وخبر الواحد عنه لا يفيد القطع بهما.

والإنصاف أنّ الرّجوع إلى كتاب الله والخبر المتواتر عن نبيّه، إذا كان في ضوء العقل وبمنأى عن التقليد والتعصّب والأهواء النّفسانيّة وغير ذلك من موانع المعرفة، يفيد القطع بأنّ الله قد عيّن أهل بيت نبيّه ملوكًا وأئمّة وخلفاء في الأرض؛ كما جاء في كتابه بصراحة خطابًا لهم: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾[١]؛ بالنّظر إلى أنّ مراده بـ«الرّجس» في هذا الموضع لا يمكن أن يكون الرّجس المادّيّ والظاهريّ، بل هو الرّجس الروحيّ والباطنيّ؛ كما استعمله في هذا المعنى فقال: ﴿كَذَلِكَ يَجْعَلُ اللَّهُ الرِّجْسَ عَلَى الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾[٢]، وقال: ﴿وَيَجْعَلُ الرِّجْسَ عَلَى الَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ﴾[٣]؛ إذ من الواضح أنّ الرّجس الناتج عن عدم الإيمان والتعقّل ليس ماديًّا وظاهريًّا، بل هو روحيّ وباطنيّ، والطهارة المادّيّة والظاهريّة الكاملة ليست ممكنة ولا ذات قيمة كبيرة. كما أنّ المراد بإرادة الله فيما يختصّ بأهل البيت هو إرادة تكوينيّة حتميّة من باب قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾[٤]، وليست إرادة تشريعيّة غير حتميّة؛ لأنّ إرادته التشريعيّة وغير الحتميّة لا تختصّ بأهل بيت النّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم، بل تعمّ النّاس جميعًا، ومن ثمّ لا وجه لحصرها عليهم بأداة الحصر، بل هو مخالف للواقع؛ كما أنّ الامتنان عليهم بها مخالف لامتنان الحكماء الذين يمتنّون على الشّخص بما يختصّونه به؛ كما قال الله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِ مَنْ يَشَاءُ ۚ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ﴾[٥].

---

١. الأحزاب/ ٣٣
٢. الأنعام/ ١٢٥
٣. يونس/ ١٠٠
٤. يس/ ٨٢
٥. البقرة/ ١٠٥

من هنا يُعلم أنّ أهل بيت النّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم قد طُهِّروا من كلّ رجس روحيّ وباطنيّ، كالجهل والعصيان والظّلم والعدوان، ولهذا قد فرض الله مودّتهم في كتابه فقال: ﴿قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى﴾[١]، في حين أنّه قد حرّم في كتابه مودّة أهل الجهل والعصيان والظّلم والعدوان فقال: ﴿وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ﴾[٢]، وقال: ﴿وَلَا تَرْكَنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ وَمَا لَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ أَوْلِيَاءَ ثُمَّ لَا تُنْصَرُونَ﴾[٣]، وقال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِمْ بِالْمَوَدَّةِ﴾[٤]، وقال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَوَلَّوْا قَوْمًا غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ﴾[٥]، وقال: ﴿لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾[٦]، بل قد فرض البراءة من أمثال هؤلاء، وهي ضدّ مودّتهم، فقال: ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَآءُ مِنْكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاءُ أَبَدًا حَتَّى تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَحْدَهُ﴾[٧]، وقال: ﴿فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ أَنَّهُ عَدُوٌّ لِلَّهِ تَبَرَّأَ مِنْهُ﴾[٨]، وقال: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَتَبَرَّأَ مِنْهُمْ كَمَا تَبَرَّءُوا مِنَّا﴾[٩]، وقال: ﴿فَإِنْ عَصَوْكَ فَقُلْ إِنِّي بَرِيءٌ مِمَّا تَعْمَلُونَ﴾[١٠]، وقال: ﴿وَأَنَا بَرِيءٌ مِمَّا تُجْرِمُونَ﴾[١١]،

---

١. الشّورى/ ٢٣
٢. الأعراف/ ١٩٩
٣. هود/ ١١٣
٤. الممتحنة/ ١
٥. الممتحنة/ ١٣
٦. المجادلة/ ٢٢
٧. الممتحنة/ ٤
٨. التّوبة/ ١١٤
٩. البقرة/ ١٦٧
١٠. الشّعراء/ ٢١٦
١١. هود/ ٣٥

وهذا يعني بوضوح أنّ أهل بيت نبيّه ليسوا من هؤلاء، وهم مطهّرون من أمثال هذه الأعمال، بل قد استثنى من أهل بيت أنبيائه بصراحة كلّ من كان له عمل غير صالح، وقال على سبيل المثال مخاطبًا لنوح عليه السّلام مشيرًا إلى ابنه: ﴿يَا نُوحُ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ ۖ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ ۖ فَلَا تَسْأَلْنِ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ ۖ إِنِّي أَعِظُكَ أَنْ تَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾[1]. هذا يعني أنّ من كان له عمل غير صالح لا يُعتبر من أهل بيت النّبيّ وإن كان من أقاربه، فلا جرم أنّ من يُعتبر من أهل بيت النّبيّ ليس له عمل غير صالح، وهذا ما يستفاد بسهولة من كلام الله في القرآن، وخبرِه عن طهارتهم الروحيّة والباطنيّة، ووجوبِ مودّتهم على المسلمين، ولذلك من الواضح أنّ طاعتهم جائزة بمقتضى طهارتهم القطعيّة من كلّ خلل في تبليغ سنّة النّبيّ وتطبيق أحكام الإسلام، وهذا أمر معقول وواضح، بحيث أنّ إنكاره مجرّد مجادلة في آيات الله.

كما جاء في الخبر المتواتر عن نبيّ الله بتأكيد وبألفاظ متقاربة: «إِنِّي تَارِكٌ فِيكُمُ الْخَلِيفَتَيْنِ مَا إِنْ تَمَسَّكْتُمْ بِهِمَا لَنْ تَضِلُّوا بَعْدِي: كِتَابَ اللَّهِ وَعِتْرَتِي أَهْلَ بَيْتِي، وَإِنَّهُمَا لَنْ يَفْتَرِقَا حَتَّى يَرِدَا عَلَيَّ الْحَوْضَ، فَانْظُرُوا كَيْفَ تَخْلُفُونِي فِيهِمَا». هذا الخبر الذي رواه أكثر من ثلاثين من أصحاب النّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم، كسلمان الفارسيّ، وأبي ذرّ الغفاريّ، وأبي سعيد الخدريّ، وزيد بن أرقم، وزيد بن ثابت، وحذيفة بن أسيد، وجابر بن عبد الله الأنصاريّ، وعبد الرّحمن بن عوف، وسعد بن أبي وقّاص، وجبير بن مطعم، وأبي هريرة، وأبي رافع، وأمّ سلمة، وغيرهم، لعشرات من التابعين، وبواسطتهم لمئات من المسلمين، هو خبر قطعيّ من ناحية الصّدور، ويدلّ بوضوح على وساطة أهل بيت النّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم في تبليغ سنّته وتطبيق أحكام الإسلام بشكل خالص وكامل من بعده؛ كما هو مقتضى ما أخبر الله به في كتابه من تطهيرهم روحيًّا وباطنيًّا؛ لأنّ التمسّك بهم إنّما يكون معقولًا إذا كانوا مطهّرين من الأمر بالضلالة؛

---

١. هود/ ٤٦

نظرًا لأنّه إذا لم يكونوا مطهّرين من الأمر بالضلالة، فإنّ التمسّك بهم قد يؤدّي إلى الضلالة، في حين أنّ النّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم اعتبر التمسّك بهم ضامنًا لعدم ضلالة المسلمين فقال: «مَا إِنْ تَمَسَّكْتُمْ بِهِمَا لَنْ تَضِلُّوا بَعْدِي»؛ كما أنّ عدم افتراقهم عن كتاب الله إلى يوم القيامة لا يمكن إلّا إذا كانوا، مثل كتاب الله، مطهّرين من أيّ باطل واختلاف؛ لأنّهم إذا كانوا، بخلاف كتاب الله، ملوّثين بشيء من الباطل والاختلاف، فلا محالة يفترقون عن كتاب الله أحيانًا، في حين أنّ النّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم أخبر عن عدم افتراقهما إلى يوم القيامة فقال: «وَإِنَّهُمَا لَنْ يَفْتَرِقَا حَتَّى يَرِدَا عَلَيَّ الْحَوْضَ».

بناء على هذا، فلا شكّ أنّ الله قد جعل أهل بيت النّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم ملوكًا وأئمّة وخلفاء في الأرض، ليجعلوا اليقين بسنّة النّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم كلّها، مثل اليقين بكتاب الله كلّه، ممكنًا لأهل كلّ زمان، كما كان لأهل زمان النّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم، ويمهّدوا الطريق للجميع من أجل تطبيق أحكام الإسلام تطبيقًا خالصًا كاملًا بأمر الله؛ كما قال تعالى: ﴿وَمِمَّنْ خَلَقْنَا أُمَّةٌ يَهْدُونَ بِالْحَقِّ وَبِهِ يَعْدِلُونَ﴾[1]، وهذه حقيقة واضحة تبتني على يقينيّات الإسلام، ولا يُعتبر الإذعان بها غلوًّا فيهم؛ لأنّ الغلوّ فيهم هو اعتبارهم فوق المنزلة التي أنزلهم الله ونبيّه فيها، وليس اعتبارَهم فوق المنزلة التي أنزلهم الأمويّون والعبّاسيّون فيها؛ إذ ليس المعيار رأي أعدائهم فيهم، بل المعيار قول الله ونبيّه الذي قد جاء بصراحة في القرآن والسّنّة، وإن كان مخالفًا لرأي النّاس جميعًا؛ كما قال الله تعالى: ﴿وَيُحِقُّ اللَّهُ الْحَقَّ بِكَلِمَاتِهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُجْرِمُونَ﴾[2].

---

١. الأعراف/ ١٨١
٢. يونس/ ٨٢

بناء على هذا، فإنّ الذين يكرهون منزلة أهل بيت النّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم في الإسلام إنّما يكرهون ما أنزل الله، ولا يُرغم الله إلّا آنافهم؛ كما قال تعالى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَرِهُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأَحْبَطَ أَعْمَالَهُمْ﴾[1]؛ كما أنّ الإقرار بمنزلتهم في الإسلام لا يعني الدخول في مذهب من مذاهب المسلمين، بل هو مجرّد العودة إلى الإسلام الخالص والكامل، بحيث أنّ المقرّ بها لا يستحقّ اسمًا سوى «المسلم»، وإعطاؤه أيّ اسم آخر يُعتبر ظلمًا وكذبًا وعدوانًا[2].

---

١ . محمّد/ ٩

٢ . أراد بالإسم الآخر «المشرك» و«الرافضيّ» ومثلهما، وذلك لأنّ الجهّال قد سمّوه بذلك لقوله هذا؛ كما أخبرنا بعض أصحابه، قال: «قُلْتُ لِلْمَنْصُورِ: إِنَّهُمْ يَقُولُونَ أَنَّكَ مُشْرِكٌ! قَالَ: سُبْحَانَ اللَّهِ، وَمَا شِرْكِي؟! قُلْتُ: قَوْلُكَ أَنَّ الْمُلْكَ بِيَدِ اللَّهِ، وَلَيْسَ بِأَيْدِي النَّاسِ! فَضَحِكَ تَعَجُّبًا مِنْ قَوْلِهِمْ وَقَالَ: أَفَمَنْ يَجْعَلُ الْأَمْرَ لِلَّهِ وَحْدَهُ مُشْرِكٌ، وَمَنْ يَجْعَلُهُ لِلَّذِينَ مِنْ دُونِهِ مُوَحِّدٌ؟! ﴿سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾ [الأنعام/ ١٣٦]! قُلْتُ: إِنَّهُمْ يَقُولُونَ أَنَّكَ رَافِضِيٌّ! قَالَ: سُبْحَانَ اللَّهِ، وَمَا رَفْضِي؟! قُلْتُ: تَقْدِيمُكَ أَهْلَ الْبَيْتِ! فَضَحِكَ تَعَجُّبًا مِنْ قَوْلِهِمْ وَقَالَ: لَيْسَ هَذَا مِنَ الرَّفْضِ فِي شَيْءٍ، إِنَّمَا الرَّفْضُ تَكْفِيرُ الشَّيْخَيْنِ أَوْ سَبُّهُمَا! فَدَخَلَ الْغُرْفَةَ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِنَا بِيَدِهِ إِنَاءٌ، فَوَضَعَهُ مَنْكُوسًا، فَأَشَارَ إِلَيْهِ الْمَنْصُورُ وَقَالَ: إِنْ كَانَ اللَّهُ قَدْ نَكَّسَ عُقُولَهُمْ كَمَا نَكَّسَ هَذَا إِنَاءَهُ فَمَا ذَنْبِي؟!»، وأخبرنا بعض أصحابه أيضًا، قال: «سَأَلَ الْمَنْصُورَ رَجُلٌ عَنْ قَوْلِهِ فِي الْخِلَافَةِ، فَقَالَ: إِنَّا نَقُولُ أَنَّ أَهْلَ الْبَيْتِ كَانُوا أَحَقَّ بِهَا وَأَهْلَهَا، فَقَالَ الرَّجُلُ: فَمَا الْفَرْقُ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ الرَّافِضَةِ إِذَنْ؟ قَالَ: الْفَرْقُ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ أَنَّهُمْ يُسِيئُونَ الْقَوْلَ فِي الصَّحَابَةِ، وَنَحْنُ لَا نَقُولُ فِيهِمْ إِلَّا خَيْرًا»، وأخبرنا بعض أصحابه أيضًا، قال: «سَمِعْتُ الْمَنْصُورَ يَقُولُ: عَجَبًا لِأَقْوَامٍ يُرَفِّضُونَ كُلَّ مَنْ قَالَ أَهْلُ الْبَيْتِ أَحَقُّ! أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أَدْنَى عَلِيًّا وَفَاطِمَةَ، فَأَجْلَسَهُمَا بَيْنَ يَدَيْهِ، وَأَجْلَسَ حَسَنًا وَحُسَيْنًا عَلَى فَخِذَيْهِ، ثُمَّ لَفَّ عَلَيْهِمْ ثَوْبَهُ، ثُمَّ تَلَا قَوْلَ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾، ثُمَّ قَالَ: "اللَّهُمَّ هَؤُلَاءِ أَهْلُ بَيْتِي، وَأَهْلُ بَيْتِي أَحَقُّ"؟!»، وأخبرنا بعض أصحابه أيضًا، قال: «قُلْتُ لِلْمَنْصُورِ: إِنَّهُمْ يَنْسِبُونَكَ إِلَى الرَّفْضِ، لِأَنَّكَ تُكْثِرُ مِنْ ذِكْرِ أَهْلِ الْبَيْتِ، فَقَالَ: ذَرِ النَّوْكَى الَّذِينَ يُشْبِهُونَ الْمَجَانِينَ! أَلَمْ يَنْسِبُوا الشَّافِعِيَّ إِلَى الرَّفْضِ حَتَّى قَالَ: "قِفْ بِالْمُحَصَّبِ مِنْ مِنًى فَاهْتِفْ بِهَا ... وَاهْتِفْ بِقَاعِدِ خِيفِهَا وَالنَّاهِضِ ... إِنْ كَانَ رَفْضًا حُبُّ آلِ مُحَمَّدٍ ... فَلْيَشْهَدِ الثَّقَلَانِ أَنِّي رَافِضِي"؟!»، وأخبرنا بعض أصحابه أيضًا، قال: «قُلْتُ لِلْمَنْصُورِ: وَاللَّهِ لَمْ تَقُلْ شَيْئًا إِلَّا بِالْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ، لَكِنَّهُ عِنْدَهُمْ رَفْضٌ! فَقَالَ: لَا أُبَالِي مَا هُوَ عِنْدَهُمْ بَعْدَ أَنْ قُلْتُهُ بِالْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ، فَإِنْ شَاؤُوا سَمَّوْهُ رَفْضًا، وَإِنْ شَاؤُوا سَمَّوْهُ كُفْرًا، فَإِنَّهُ الْإِيمَانُ».

[المراد بأهل بيت النّبيّ بعضهم، وليس كلّهم]

نعم، يُعلم ممّا تقدّم أنّ المراد بأهل بيت النّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم، حيث يُعتبرون خلفاءه من عند الله، لا يمكن أن يكون جميع قريش؛ فقد كان في قريش رجال ظالمون جبّارون لم يكونوا مطهّرين من الرّجس، وكان افتراقهم عن كتاب الله مشهودًا، مثل بني أميّة؛ كما أنّ المراد بأهل بيت النّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم، حيث يُعتبرون خلفاءه من عند الله، لا يمكن أن يكون جميع بني هاشم؛ فقد كان في بني هاشم رجال كان عدم طهارتهم من الرّجس وافتراقُهم عن كتاب الله معلومًا، مثل بني العبّاس الذين كانوا حكّامًا مفسدين وسفّاكين في الغالب، بل كان في بني هاشم رجال لم يكونوا مسلمين ونزل في ذمّهم القرآن، مثل أبي لهب؛ كما أنّ المراد بأهل بيت النّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم، حيث يُعتبرون خلفاءه من عند الله، لا يمكن أن يكون جميع أزواجه؛ فقد كان في أزواجه نساء يعصينه حسبما أخبر الله عنه في سورة التحريم، بحيث أنّ الله ضرب لهنّ مثلًا امرأة نوح وامرأة لوط عليهما السّلام، في حين أنّه قال لنوح عليه السّلام في من عصاه من أهله: ﴿يَا نُوحُ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ﴾[1].

بناء على هذا، فلا شكّ في أنّ المراد بأهل بيت النّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم، حيث يُعتبرون وسائط في تبليغ سنّته وتطبيق أحكام الله، هو بعض ذوي قربى النّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم، وليس كلّهم، بل قد يراد واحد منهم في كلّ زمان؛ لأنّ عددهم في كلّ زمان أكثر من واحد، مع أنّه يجوز أن يكون في كلّ زمان خليفة واحد فقط[2]،

---

١ . هود/ ٤٦

٢ . كما روي عن رسول اللّه صلّى اللّه عليه وآله وسلّم أنّه قال: «إِذَا بُوِيعَ لِخَلِيفَتَيْنِ فَاقْتُلُوا الآخِرَ مِنْهُمَا» (صحيح مسلم، ج٦، ص٢٣)، وفي رواية أخرى أنّه قال: «إِذَا كَانَ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَتَانِ فَاقْتُلُوا أَحَدَهُمَا» (المعجم الكبير للطبرانيّ، ج١٩، ص٣١٤)، وعن جعفر بن محمّد الصّادق أنّه قال: «لَا تَتَّخِذُوا إِمَامَيْنِ، إِنَّمَا هُوَ إِمَامٌ وَاحِدٌ» (تفسير العيّاشيّ، ج٢، ص٢٦١).

ووجود خليفتين مستقلّين في زمان واحد غيرُ لازم[١]، بل يؤدّي إلى اختلال النظام، ويخالف الحكمة وسيرة العقلاء[٢]، ومن الواضح أنّ الخليفة هو أقربهم إلى النّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم في كلّ زمان؛ نظرًا لأنّ الله قد أنعم على ذوي قربى النّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم لقرابتهم منه، ومن ثمّ كلّ من كان منهم أقرب إليه فهو أولى به؛ كما قال تعالى: ﴿النَّبِيُّ أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ ۖ وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ ۗ وَأُولُو الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾[٣]؛ نظرًا لأنّ الظاهر من أولي الأرحام في قوله تعالى أولو أرحام النّبيّ؛ لأنّه في مقام بيان شأن النّبيّ وشأن أزواجه وأقربائه وتعيين أصحاب الأولويّة[٤]،

---

١ . كما روي عن هشام بن سالم، قال: قلت للصّادق جعفر بن محمّد: «هَلْ يَكُونُ إِمَامَانِ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ؟» قال: «لَا، إِلَّا أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا صَامِتًا مَأْمُومًا لِصَاحِبِهِ، وَالآخَرُ نَاطِقًا إِمَامًا لِصَاحِبِهِ، فَأَمَّا أَنْ يَكُونَا إِمَامَيْنِ نَاطِقَيْنِ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ فَلَا» (كمال الدّين وتمام النعمة لابن بابويه، ص٤١٦).

٢ . كما قال الفضل بن شاذان (ت٢٦٠هـ) فيما حكاه عن عليّ بن موسى الرّضا من علل العقائد والأحكام: «إِنْ قَالَ قَائِلٌ: لِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فِي الْأَرْضِ إِمَامَانِ أَوْ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ؟ قِيلَ: لِعِلَلٍ، مِنْهَا أَنَّ الْوَاحِدَ لَا يَخْتَلِفُ فِعْلُهُ وَتَدْبِيرُهُ، وَالِاثْنَيْنِ لَا يَتَّفِقُ فِعْلُهُمَا وَتَدْبِيرُهُمَا، وَذَلِكَ أَنَّا لَمْ نَجِدِ اثْنَيْنِ إِلَّا مُخْتَلِفَيِ الْهِمَمِ وَالْإِرَادَةِ، فَإِذَا كَانَا اثْنَيْنِ ثُمَّ اخْتَلَفَتْ هِمَمُهُمَا وَإِرَادَتُهُمَا وَتَدْبِيرُهُمَا وَكَانَا كِلَيْهِمَا مُفْتَرَضَيِ الطَّاعَةِ، لَمْ يَكُنْ أَحَدُهُمَا أَوْلَى بِالطَّاعَةِ مِنْ صَاحِبِهِ، فَكَانَ يَكُونُ فِي ذَلِكَ اخْتِلَافُ الْخَلْقِ وَالتَّشَاجُرُ وَالْفَسَادُ، ثُمَّ لَا يَكُونُ أَحَدٌ مُطِيعًا لِأَحَدِهِمَا إِلَّا وَهُوَ عَاصٍ لِلآخَرِ، فَتَعُمُّ مَعْصِيَةُ أَهْلِ الْأَرْضِ، ثُمَّ لَا يَكُونُ لَهُمْ مَعَ ذَلِكَ السَّبِيلُ إِلَى الطَّاعَةِ وَالْإِيمَانِ... وَمِنْهَا أَنَّهُ لَوْ كَانَا إِمَامَيْنِ لَكَانَ لِكُلٍّ مِنَ الْخَصْمَيْنِ أَنْ يَدْعُوَ إِلَى غَيْرِ الَّذِي يَدْعُو إِلَيْهِ صَاحِبُهُ فِي الْحُكُومَةِ، ثُمَّ لَا يَكُونُ أَحَدُهُمَا أَوْلَى بِأَنْ يَتَّبِعَ صَاحِبَهُ، فَيَبْطُلُ الْحُقُوقُ وَالْأَحْكَامُ وَالْحُدُودُ». رواه ابن بابويه في «علل الشرائع» (ج١، ص٢٥٤) و«عيون أخبار الرّضا» (ج٢، ص١٠٨).

٣ . الأحزاب/ ٦

٤ . كما روى عاصم بن حميد الحناط في «كتابه» (ص٣٠)، عن محمّد بن مسلم، قال: سمعت أبا جعفر -يعني محمّد بن عليّ بن الحسين- يقول في هذه الآية: ﴿النَّبِيُّ أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ ۖ وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ ۗ وَأُولُو الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُهَاجِرِينَ﴾، قال: «هُمْ قَرَابَةُ نَبِيِّ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، وَهُمْ أَوْلَى النَّاسِ بِهِ فِي كُلِّ أَمْرِهِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُهَاجِرِينَ».

وعلى هذا فمن الواضح أنّ أولاد فاطمة، باعتبار ولادتها منه، يُعتبرون أولاده، وهم أولى به من الآخرين، ومع وجودهم لا يصل الأمر إلى أولاد عبّاس وجعفر وعقيل؛ لأنّ أولي الأرحام الأقربين يحجبون أولي الأرحام الأبعدين، وأولاد فاطمة هم أولو أرحام النّبيّ الأقربون. هذا الحكم صحيح، وإن لم يكن مراد الله بأولي الأرحام خصوصَ أولي أرحام النّبيّ؛ لأنّ قوله تعالى في هذه الحالة يشمل بعمومه أولي أرحام النّبيّ، ولذلك فإنّ أولويّة أولاد فاطمة من سائر المسلمين وسائر أولي أرحام النّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم ثابتة في جميع الأمور التي للأولويّة فيها دخل كالخلافة، ومن ثمّ كلّ من يُعتبر منهم كبيرهم في زمانه فهو أولى بالنّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم وشؤونه من الآخرين؛ مثل الحسن بعد عليّ بن أبي طالب، والحسين بعد الحسن، وعليّ بن الحسين (ت٩٤هـ) بعد الحسين، وأبي جعفر محمّد بن عليّ المعروف بالباقر (ت١١٤هـ) بعد عليّ بن الحسين، وجعفر بن محمّد المعروف بالصّادق (ت١٤٨هـ) بعد أبي جعفر، الذين كان كلّ منهم يُعتبر كبير أهل البيت في زمانه.

[عليّ وفاطمة والحسن والحسين هم المراد بأهل بيت النّبيّ]

نعم، إنّ المراد بأهل بيت النّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم في الأصل عليّ وفاطمة والحسن والحسين، وهذا ما تقتضيه أقربيّتهم إلى النّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم، وإقامتهم في بيته، والأخبار المتواترة التي رواها عنه كثير من أصحابه مثل عبد الله بن عبّاس[١]، وأبي سعيد الخدريّ[٢]،

١ . فضائل الصحابة لأحمد بن حنبل، ج٢، ص٦٨٣؛ السنة لابن أبي عاصم، ج٢، ص٦٠٣؛ السنن الكبرى للنسائيّ، ج٧، ص٤١٧؛ الشريعة للآجريّ، ج٤، ص٢٠٢١؛ المعجم الكبير للطبرانيّ، ج١٢، ص٩٨؛ المستدرك على الصحيحين للحاكم، ج٣، ص١٤٣

٢ . تفسير إسحاق البستيّ، ج٢، ص١٢٦؛ تفسير الطبريّ، ج٢٠، ص٢٦٣؛ تفسير ابن أبي حاتم، ج٩، ص٣١٣١؛ المجالسة وجواهر العلم للدينوريّ، ج٨، ص٢٨٦؛ حديث أبي بكر بن خلاد النصيبيّ، ص٦٤؛ الشريعة للآجريّ، ج٥، ص٢٢١٢؛ المعجم الأوسط للطبرانيّ، ج٢، ص٢٢٩، ج٣، ص٣٨٠، ج٨، ص١١٢؛ أسباب النزول للواحديّ، ص٣٦٨

وسعد بن أبي وقّاص[١]، وأنس بن مالك[٢]، وواثلة بن الأسقع[٣]، وعبد الله بن جعفر[٤]، وزيد بن أرقم[٥]، والبراء بن عازب[٦]، وعمر بن أبي سلمة[٧]،

١ . مسند أحمد، ج٣، ص١٦٠؛ مسند سعد بن أبي وقاص للدورقيّ، ص٥١؛ جزء ابن عرفة، ص٦٩؛ صحيح مسلم، ج٧، ص١٢٠؛ سنن الترمذيّ، ج٥، ص٢٢٥ و٦٣٨؛ مسند البزار، ج٣، ص٣٢٤؛ خصائص علي للنسائيّ، ص٣٧؛ تفسير الطبريّ، ج٢٠، ص٢٦٦؛ مستخرج أبي عوانة، ج١٨، ص٤٧٢؛ المستدرك على الصحيحين للحاكم، ج٣، ص١١٧، ١٥٩ و١٦٣؛ السنن الكبرى للبيهقيّ، ج٧، ص١٠١

٢ . تفسير يحيى بن سلام، ج٢، ص٧١٧؛ مسند أبي داود الطيالسيّ، ج٣، ص٥٣٨؛ مصنّف ابن أبي شيبة، ج٦، ص٣٨٨؛ مسند أحمد، ج٢١، ص٢٧٣؛ المنتخب من مسند عبد بن حميد، ص٣٦٧؛ التاريخ الكبير لابن أبي خيثمة (السفر الثاني)، ج٢، ص٦٢٥؛ أنساب الأشراف للبلاذريّ، ج٢، ص١٠٤؛ سنن الترمذيّ، ج٥، ص٣٥٢؛ الآحاد والمثاني لابن أبي عاصم، ج٥، ص٣٦٠؛ مسند البزار، ج١٣، ص٣١٣؛ المستدرك على الصحيحين للحاكم، ج٣، ص١٧٢

٣ . مصنّف ابن أبي شيبة، ج٦، ص٣٧٠؛ فضائل الصحابة لأحمد بن حنبل، ج٢، ص٥٧٧، ٦٣٢ و٦٧٢؛ مسند أبي يعلى، ج١٣، ص٤٧١؛ تفسير الطبريّ، ج٢٠، ص٢٦٤؛ شرح مشكل الآثار للطحاويّ، ج٢، ص٢٤٥؛ تفسير ابن أبي حاتم، ج٩، ص٣١٣٢؛ صحيح ابن حبان، ج٤، ص٢١٧؛ المعجم الكبير للطبرانيّ، ج٣، ص٥٥؛ الأسامي والكنى لأبي أحمد الحاكم، ج١، ص٣١٧؛ المستدرك على الصحيحين للحاكم، ج٢، ص٤٥١، ج٣، ص١٥٩

٤ . مسند البزار، ج٦، ص٢١٠؛ المستدرك على الصحيحين للحاكم، ج٣، ص١٥٩؛ تفسير الثعلبيّ، ج٨، ص٤٣

٥ . مسند ابن أبي شيبة، ج١، ص٣٥٥؛ سنن ابن ماجه، ج١، ص٥٢؛ سنن الترمذيّ، ج٥، ص٦٩٩؛ مسند البزار، ج١٠، ص٢٢٨؛ الكنى والأسماء للدولابيّ، ج٣، ص١١٦٧؛ أمالي المحامليّ (رواية ابن يحيى البيع)، ص٤٤٧؛ الناسخ والمنسوخ للنحاس، ص٣٨٧؛ المعجم الأوسط للطبرانيّ، ج٣، ص١٧٩، ج٥، ص١٨٢؛ المستدرك على الصحيحين للحاكم، ج٣، ص١٦١

٦ . الكامل لابن عديّ، ج٧، ص٤٣٥؛ شواهد التنزيل للحاكم الحسكانيّ، ج٢، ص٢٦ و٢٧؛ الأحاديث السباعيات الألف للشحاميّ، ص٧٨؛ تاريخ دمشق لابن عساكر، ج٤٢، ص٣٦٨

٧ . سنن الترمذيّ، ج٥، ص٣٥١ و٦٩٩؛ تفسير الطبريّ، ج٢٠، ص٢٦٦؛ معجم الصحابة للبغويّ، ج٤، ص٣١٩؛ شرح مشكل الآثار للطحاويّ، ج٢، ص٢٤٣؛ المعجم الكبير للطبرانيّ، ج٩، ص٢٦

وجابر بن عبد الله[١]، وأبي هريرة[٢]، وأبي حمراء[٣]، وأبي برزة[٤]، وأمّ سلمة[٥]، وعائشة[٦]، وغيرهم، لعشرات من تابعيهم، وبواسطتهم لمئات من المسلمين، ونقل العديد من أهل الحديث والتفسير الإجماع على صحّتها[٧]،

١ . الشريعة للآجريّ، ج٥، ص٢٢٠١؛ دلائل النبوة لأبي نعيم الأصبهانيّ، ص٣٥٣؛ أسباب النزول للواحديّ، ص١٠٨؛ شواهد التنزيل للحاكم الحسكانيّ، ج٢، ص٢٨ و٢٩

٢ . فضائل الصحابة لأحمد بن حنبل، ج٢، ص٧٦٧؛ الشريعة للآجريّ، ج٤، ص٢٠٥٤؛ المعجم الكبير للطبرانيّ، ج٣، ص٤٠؛ المستدرك على الصحيحين للحاكم، ج٣، ص١٦١

٣ . تفسير يحيى بن سلام، ج٢، ص٧١٧؛ مسند ابن أبي شيبة، ج٢، ص٢٣٣؛ المنتخب من مسند عبد بن حميد، ص١٧٣؛ التاريخ الكبير للبخاريّ، ج١١، ص٨٣؛ تفسير الطبريّ، ج٢٠، ص٢٦٤؛ شرح مشكل الآثار للطحاويّ، ج٢، ص٢٤٨؛ المعجم الكبير للطبرانيّ، ج٣، ص٥٦؛ الكامل لابن عديّ، ج٨، ص٣٢٩؛ الأسامي والكنى لأبي أحمد الحاكم، ج٣، ص٨٠؛ معرفة الصحابة لأبي نعيم الأصبهانيّ، ج٥، ص٢٨٧٠

٤ . جامع المسانيد والسنن لابن كثير، ج٩، ص١٣٤؛ مجمع الزوائد للهيثميّ، ج٩، ص١٦٩

٥ . مصنّف ابن أبي شيبة، ج٦، ص٣٧٠؛ مسند إسحاق بن راهويه، ج٤، ص١٠٨؛ مسند أحمد، ج٤٤، ص١١٨، ١٦١ و١٧٣؛ التاريخ الكبير لابن أبي خيثمة (السفر الثاني)، ج٢، ص٧١٨؛ سنن الترمذيّ، ج٥، ص٦٩٩؛ مسند أبي يعلى، ج١٢، ص٣١٣؛ الذرية الطاهرة للدولابيّ، ص١٠٧؛ تفسير الطبريّ، ج٢٠، ص٢٦٣؛ شرح مشكل الآثار للطحاويّ، ج٢، ص٢٣٦؛ معجم ابن الأعرابيّ، ج٢، ص٧٤٣؛ الفوائد الشهير بالغيلانيات لأبي بكر الشافعيّ، ج١، ص٢٦٤؛ المعجم الكبير للطبرانيّ، ج٣، ص٥٣-٥٤؛ المستدرك على الصحيحين للحاكم، ج٢، ص٤٥١؛ السنن الكبرى للبيهقيّ، ج٢، ص٢١٤

٦ . مصنّف ابن أبي شيبة، ج٦، ص٣٧٠؛ مسند إسحاق بن راهويه، ج٣، ص٦٧٨؛ صحيح مسلم، ج٧، ص١٣٠؛ تفسير الطبريّ، ج٢٠، ص٢٦٣؛ تفسير ابن أبي حاتم، ج٩، ص٣١٢٩؛ جزء أبي عبد الله العطار، ص٧٠؛ الشريعة للآجريّ، ج٥، ص٢٢٠٦؛ المستدرك على الصحيحين للحاكم، ج٣، ص١٥٩؛ السنن الكبرى للبيهقيّ، ج٢، ص٢١٣

٧ . كما قال الرازيّ (ت٦٠٦هـ): «اعْلَمْ أَنَّ هَذِهِ الرِّوَايَةَ كَالْمُتَّفَقِ عَلَى صِحَّتِهَا بَيْنَ أَهْلِ التَّفْسِيرِ وَالْحَدِيثِ» (تفسير الرازيّ، ج٨، ص٢٤٧)، وقال ابن تيميّة (ت٧٢٨هـ): «أَمَّا كَوْنُ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ مِنْ أَهْلِ الْبَيْتِ فَهَذَا مِمَّا لَا خِلَافَ فِيهِ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ، وَهُوَ أَظْهَرُ عِنْدَ الْمُسْلِمِينَ مِنْ أَنْ يَحْتَاجَ إلَى دَلِيلٍ، بَلْ هُوَ أَفْضَلُ أَهْلِ الْبَيْتِ وَأَفْضَلُ بَنِي هَاشِمٍ بَعْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَقَدْ ثَبَتَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ أَدَارَ كِسَاءَهُ عَلَى عَلِيٍّ وَفَاطِمَةَ وَحَسَنٍ وَحُسَيْنٍ فَقَالَ: "اللَّهُمَّ هَؤُلَاءِ أَهْلُ بَيْتِي، فَأَذْهِبْ عَنْهُمُ الرِّجْسَ وَطَهِّرْهُمْ تَطْهِيرًا"» (مجموع الفتاوى لابن تيميّة، ج٤، ص٤٩٦)، ←

ولذلك فإنّ القدر المتيقّن هو طهارة هؤلاء الأربعة من كلّ رجس وعدمُ افتراقهم عن كتاب الله، وبالتّبع وجوبُ طاعتهم ومودّتهم على المسلمين؛ إلّا أنّ تحقّق الخلافة في فاطمة، بمعنى وساطتها في إقامة حكم الله، هو محلّ تأمّل، بل إشكال؛ لأنّ وساطة امرأة في إقامة حكم الله، وإن كانت سيّدة نساء العالمين مثلها، أمر لا يتوافق مع سنّة الله، وقد تكون فيه محذورات في مقام العمل؛ كما أنّ الله اعتبر مريم عليها السّلام «صدّيقة»، ولم يعتبرها «نبيّة» أو «خليفة»[1]. لذلك، فإنّ الخلافة، بمعنى الوساطة في إقامة حكم الله، ثابتة لعليّ والحسن والحسين، وغير ثابتة لفاطمة، على الرّغم من ثبوت طهارتها من كلّ رجس وعدم افتراقها عن كتاب الله وبالتّبع وجوب مودّتها وطاعتها[2]، ومن الواضح أنّ خلافة عليّ والحسن والحسين متناوبة؛ لأنّ وجود أكثر من خليفة في زمان واحد ليس عقلائيًّا كما تقدّم، وعلى هذا فإنّ كلّ من سبق منهم في الولادة، سبق في أن يكون من أهل بيت النّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم، وبالتّبع سبق في استحقاق المودّة والطاعة من المسلمين[3].

وقال أبو بكر الحضرميّ (ت١٣٤١هـ): «الَّذِي قَالَ بِهِ الْجَمَاهِيرُ مِنَ الْعُلَمَاءِ، وَقَطَعَ بِهِ أَكَابِرُ الْأَئِمَّةِ، وَقَامَتْ بِهِ الْبَرَاهِينُ، وَتَظَافَرَتْ بِهِ الْأَدِلَّةُ، أَنَّ أَهْلَ الْبَيْتِ الْمُرَادِينَ فِي الآيَةِ هُمْ سَيِّدُنَا عَلِيٌّ وَفَاطِمَةُ وَابْنَاهُمَا» (رشفة الصادي من بحر فضائل بني النّبيّ الهاديّ للحضرميّ، ص٢٣)، وقال بعد التحقيق والبيان: «قَدْ أَجْمَعَتِ الْأُمَّةُ عَلَى ذَلِكَ، فَلَا حَاجَةَ لِإِطَالَةِ الِاسْتِدْلَالِ لَهُ» (نفس المصدر، ص٤٠).

١. قال تعالى: ﴿مَا الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ وَأُمُّهُ صِدِّيقَةٌ﴾ (المائدة/ ٧٥).

٢. كما روي عن جعفر بن محمّد الصادق أنّه قال: «الْخَمْسَةُ الَّذِينَ نَزَلَتْ فِيهِمْ آيَةُ التَّطْهِيرِ رَسُولُ اللَّهِ وَعَلِيٌّ وَفَاطِمَةُ وَالْحَسَنُ وَالْحُسَيْنُ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ، وَهُمُ الَّذِينَ عَنَتْهُمْ دَعْوَةُ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَكَانَ سَيِّدَهُمْ فِيهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، وَكَانَتْ فَاطِمَةُ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهَا امْرَأَةً شَرِكَتْهُمْ فِي التَّطْهِيرِ، وَلَيْسَ لَهَا فِي الْإِمَامَةِ شَيْءٌ، وَهِيَ أُمُّ الْأَئِمَّةِ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ»، رواه ابن حيّون (ت٣٦٣هـ) في «دعائم الإسلام» (ج١، ص٣٧).

٣. كما روي عن جعفر بن محمّد الصادق أنّه قال: «لَمَّا قَبَضَ اللَّهُ نَبِيَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ كَانَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ أَوْلَى النَّاسِ بِالْإِمَامَةِ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، لِقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ ۝ أُولَئِكَ الْمُقَرَّبُونَ﴾ [الواقعة/ ١٠-١١]، فَكَانَ عَلِيٌّ أَوْلَى بِالْإِمَامَةِ مِنَ الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ لِأَنَّهُ السَّابِقُ، فَلَمَّا قُبِضَ كَانَ الْحَسَنُ أَوْلَى بِالْإِمَامَةِ مِنَ الْحُسَيْنِ بِحُجَّةِ السَّبْقِ، وَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ﴾، فَكَانَ الْحَسَنُ أَسْبَقَ مِنَ الْحُسَيْنِ وَأَوْلَى بِالْإِمَامَةِ، فَلَمَّا حَضَرَتِ الْحَسَنَ الْوَفَاةُ لَمْ يَجُزْ أَنْ يَجْعَلَهَا فِي وُلْدِهِ، وَأَخُوهُ نَظِيرُهُ فِي التَّطْهِيرِ، وَلَهُ بِذَلِكَ وَبِالسَّبْقِ فَضِيلَةٌ عَلَى وُلْدِ الْحَسَنِ، فَصَارَتْ إِلَيْهِ»، رواه ابن حيّون (ت٣٦٣هـ) في «دعائم الإسلام» (ج١، ص٣٧).

نعم، لا يمكن أن يكون المراد بأهل بيت النّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم بمعنى خلفائه منحصرًا في هؤلاء الثلاثة، ومنتهيًا بالحسين الذي هو أصغرهم وبالتّبع آخرهم؛ لأنّ مقتضى خبر النّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم بعدم افتراقهم عن القرآن إلى يوم القيامة، هو بقاؤهم مع القرآن إلى يوم القيامة[1]، ومن الواضح أنّ حاجة المسلمين إلى خليفة للنّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم باقية بعد الحسين. بناء على هذا، فلا بدّ من وجود أهل بيت للنّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم وخلفاء منهم بعد الحسين، وهم لا محالة من أهل بيت الحسين؛ لأنّ أهل بيته يُعتبرون من أهل بيت النّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم تبعًا له، وأقرب النّاس إليه يُعتبر أقرب النّاس إلى النّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم من بعده؛ نظرًا لأنّه كان أقرب النّاس إلى النّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم في زمانه، ومن ثمّ فإنّ أقرب النّاس إليه هو أقرب النّاس إلى النّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم من بعده، ومن الواضح أنّ أقرب النّاس إليه كانوا أولاده، مثل عليّ بن الحسين المعروف بزين العابدين (ت٩٤هـ)، ولم يكونوا أولاد أخيه الحسن، مثل عبد الله بن الحسن (ت٦١هـ)، والحسن بن الحسن (تبعد٨٥هـ)، وزيد بن الحسن (ت١٢٠هـ)، ولذلك كان أولاده أولى به، وبالتّبع أولى بالنّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم من غيرهم،

---

١ . كما قال السّمهوديّ (ت٩١١هـ) من الشافعيّة: «هَذَا الْخَبَرُ يُفْهَمُ مِنْهُ وُجُودُ مَنْ يَكُونُ أَهْلًا لِلتَّمَسُّكِ بِهِ مِنْ أَهْلِ الْبَيْتِ وَالْعِتْرَةِ الطَّاهِرَةِ فِي كُلِّ زَمَنٍ إِلَى قِيَامِ السَّاعَةِ، حَتَّى يَتَوَجَّهَ الْحَثُّ الْمَذْكُورُ إِلَى التَّمَسُّكِ بِهِ، كَمَا أَنَّ الْكِتَابَ كَذَلِكَ، فَلِذَلِكَ كَانُوا أَمَانًا لِأَهْلِ الْأَرْضِ، فَإِذَا ذَهَبُوا ذَهَبَ أَهْلُ الْأَرْضِ»، نقله المناويّ (ت١٠٣١هـ) في «فيض القدير» (ج٣، ص١٥)، وقال ابن حجر الهيتميّ (ت٩٧٤هـ) في «الصواعق المحرقة» (ج٢، ص٤٤٢): «فِي أَحَادِيثِ الْحَثِّ عَلَى التَّمَسُّكِ بِأَهْلِ الْبَيْتِ إِشَارَةٌ إِلَى عَدَمِ انْقِطَاعِ مُتَأَهِّلٍ مِنْهُمْ لِلتَّمَسُّكِ بِهِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، كَمَا أَنَّ الْكِتَابَ الْعَزِيزَ كَذَلِكَ، وَلِهَذَا كَانُوا أَمَانًا لِأَهْلِ الْأَرْضِ»، وروي عن أبي جعفر محمّد بن عليّ بن الحسين أنّه سئل عن قول النّبيّ صلّى اللّه عليه وآله وسلّم أنّهما لن يفترقا حتّى يردا على الحوض، فقال: «لَا يَزَالُ كِتَابُ اللَّهِ وَالدَّلِيلُ مِنَّا يَدُلُّ عَلَيْهِ حَتَّى يَرِدَا عَلَى الْحَوْضِ»، رواه الصفّار (ت٢٩٠هـ) في «بصائر الدّرجات» (ص٤٣٤).

وهذا ما يقتضيه قول الله تعالى: ﴿النَّبِيُّ أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ ۖ وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ ۗ وَأُولُو الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾[١]،[٢] وعلى هذا فإنّ ذرّيّة النّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم هم أولى به من ذرّيّة عمّه في كتاب الله، وذرّيّة الحسين هم أولى به من ذرّيّة أخيه في كتاب الله، وهذا ما يقتضيه قول الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُمْ بِإِيمَانٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَمَا أَلَتْنَاهُمْ مِنْ عَمَلِهِمْ مِنْ شَيْءٍ﴾[٣]، وعلى هذا فإنّ ذرّيّة النّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم يُلحقون بالنّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم، وذرّيّة الحسين يُلحقون بالحسين، ولذلك فإنّ بني فاطمة هم أولى من بني عبّاس وجعفر وعقيل في كتاب الله، وبني الحسين هم أولى من بني الحسن في كتاب الله[٤]،

---

١ . الأحزاب/ ٦

٢ . كما روي عن جعفر بن محمّد الصادق أنّه قال: «لَمَّا قَبَضَ اللَّهُ نَبِيَّهُ، كَانَ عَلِيٌّ، ثُمَّ الْحَسَنُ، ثُمَّ الْحُسَيْنُ، ثُمَّ وَقَعَ تَأْوِيلُ هَذِهِ الآيَةِ: ﴿وَأُولُو الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾، فَكَانَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ، ثُمَّ جَرَتْ فِي الْأَئِمَّةِ مِنْ وُلْدِهِ»، وفي رواية أخرى أنّه قال: «أُفْضِيَ الْأَمْرُ إِلَى الْحُسَيْنِ، لَا يُنَازِعُهُ فِيهَا أَحَدٌ، فَاسْتَحَقَّهَا عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَأُولُو الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾، فَلَا يَكُونُ بَعْدَ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ إِلَّا فِي الْأَعْقَابِ وَأَعْقَابِ الْأَعْقَابِ» (الإمامة والتبصرة لعليّ بن بابويه، ص٤٧ و٤٩)، وفي رواية أخرى أنّه قال: «لَمَّا حَضَرَتِ الْحُسَيْنَ الْوَفَاةُ، لَمْ يَجُزْ أَنْ يَرُدَّهَا إِلَى وُلْدِ أَخِيهِ دُونَ وُلْدِهِ، لِقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَأُولُو الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾، فَكَانَ وُلْدُهُ أَقْرَبَ إِلَيْهِ رَحِمًا مِنْ وُلْدِ أَخِيهِ وَكَانُوا أَوْلَى بِهَا، فَأَخْرَجَتْ هَذِهِ الآيَةُ وُلْدَ الْحَسَنِ وَحَكَمَتْ لِوُلْدِ الْحُسَيْنِ، فَهِيَ فِيهِمْ جَارِيَةٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ» (تفسير العيّاشيّ، ج٢، ص٧٢؛ دعائم الإسلام لابن حيّون، ج١، ص٣٧).

٣ . الطّور/ ٢١

٤ . كما روى عبد الرحيم القصير، قال: «سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ -يَعْنِي مُحَمَّدَ بْنَ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ- عَنْ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿النَّبِيُّ أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ ۖ وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ ۗ وَأُولُو الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾، فِي مَنْ نَزَلَتْ؟ قَالَ: نَزَلَتْ فِي الْإِمْرَةِ، إِنَّ هَذِهِ الآيَةَ جَرَتْ فِي وُلْدِ الْحُسَيْنِ مِنْ بَعْدِهِ، فَنَحْنُ أَوْلَى بِالْأَمْرِ وَبِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُهَاجِرِينَ، فَقُلْتُ: لِوُلْدِ جَعْفَرٍ فِيهَا نَصِيبٌ؟ فَقَالَ: لَا، فَقُلْتُ: لِوُلْدِ الْعَبَّاسِ فِيهَا نَصِيبٌ؟ قَالَ: لَا، قَالَ: فَعَدَدْتُ عَلَيْهِ بُطُونَ بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، كُلَّ ذَلِكَ يَقُولُ: لَا، وَنَسِيتُ وُلْدَ الْحَسَنِ، فَدَخَلْتُ عَلَيْهِ بَعْدَ ذَلِكَ، فَقُلْتُ: هَلْ لِوُلْدِ الْحَسَنِ فِيهَا نَصِيبٌ؟ فَقَالَ: لَا، يَا عَبْدَ الرَّحِيمِ، مَا لِمُحَمَّدِيٍّ فِيهَا نَصِيبٌ غَيْرَنَا»، رواه عليّ بن بابويه (ت٣٢٩هـ) في «الإمامة والتبصرة» (ص٤٨).

وأبناءهم الأكبر هم أولى من أبنائهم الأصغر في كتاب الله إذا كانوا مؤمنين ومتّبعين لآبائهم؛ لأنّه قد أُمر بطاعتهم ومودّتهم قبل الآخرين[١]، ومن الواضح أنّ العدل يقتضي تقديم الأولى على غيره، والعدل واجب؛ كما في العمل أيضًا -حسب الاستقراء والمقارنة- كان بنو فاطمة أعلم وأفضل من بني عبّاس وجعفر وعقيل، وكان بنو الحسين أعلم وأفضل من بني الحسن، وهذا شاهد على أولويّتهم بخلافة النّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم نظرًا لأولويّة الأعلم والأفضل بها؛ كما أنّه لم يوجد في بني الحسن وسائر بني عبد المطّلب أحد مثل عليّ بن الحسين (ت٩٤ه)[٢]، وأبي جعفر الباقر (ت١١٤ه)[٣]،

---

١ . كما اشتهر عن جعفر بن محمّد الصادق أنّه قال: «إِنَّ الْأَمْرَ فِي الْكَبِيرِ مَا لَمْ تَكُنْ فِيهِ عَاهَةٌ»، والعاهة كلّ ما يخلّ بأهليّة الخلافة.

٢ . كما قال الزهريّ: «كَانَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ أَفْضَلَ أَهْلِ بَيْتِهِ» (التاريخ الأوسط للبخاريّ، ج١، ص٢١٤)، وقال: «لَمْ أَرَ هَاشِمِيًّا أَفْضَلَ مِنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ» (الزهد لأحمد بن حنبل، ص١٣٧)، وقال: «مَا رَأَيْتُ قُرَشِيًّا أَفْضَلَ مِنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ» (التاريخ الكبير لابن أبي خيثمة [السفر الثاني]، ج٢، ص٩١٤)، وقال: «مَا رَأَيْتُ أَحَدًا كَانَ أَفْقَهَ مِنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ»، وقال ابن زيد: «كَانَ أَبِي يَقُولُ: مَا رَأَيْتُ مِثْلَ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ مِنْهُمْ قَطُّ» (المعرفة والتاريخ للفسويّ، ج١، ص٥٤٤)، وقال ابن عبد البرّ: «قَالَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ: سَمِعْتُ عَلِيَّ بْنَ الْحُسَيْنِ، وَكَانَ أَفْضَلَ هَاشِمِيٍّ أَدْرَكْتُهُ، وَقِيلَ: بَلْ كَانَ أَفْضَلَ أَهْلِ زَمَانِهِ، وَقَالَ أَهْلُ النَّسَبِ: إِنَّهُ لَيْسَ لِلْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ عَقِبٌ إِلَّا مِنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ» (التمهيد لابن عبد البرّ، ج٩، ص١٥٦).

٣ . كما قال محمّد بن المنكدر: «مَا كُنْتُ أَرَى خَلْقًا يَفْضُلُ عَلِيَّ بْنَ الْحُسَيْنِ، حَتَّى رَأَيْتُ ابْنَهُ مُحَمَّدَ بْنَ عَلِيٍّ»، وقال عبد الله بن عطاء: «مَا رَأَيْتُ الْعُلَمَاءَ عِنْدَ أَحَدٍ أَصْغَرَ عِلْمًا مِنْهُمْ عِنْدَ أَبِي جَعْفَرٍ، لَقَدْ رَأَيْتُ الْحَكَمَ عِنْدَهُ كَأَنَّهُ مُتَعَلِّمٌ» (حلية الأولياء وطبقات الأصفياء لأبي نعيم الأصبهانيّ، ج٣، ص١٨٦)، وقال قيس بن الربيع: «سَأَلْتُ أَبَا إِسْحَاقَ السَّبِيعِيَّ عَنِ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ، فَقَالَ: أَدْرَكْتُ النَّاسَ يَمْسَحُونَ، حَتَّى لَقِيتُ رَجُلًا مِنْ بَنِي هَاشِمٍ لَمْ أَرَ قَطُّ مِثْلَهُ مُحَمَّدَ بْنَ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ، فَسَأَلْتُهُ عَنِ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ فَنَهَانِي عَنْهُ، وَقَالَ: لَمْ يَكُنْ عَلِيٌّ يَمْسَحُ، قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ: فَمَا مَسَحْتُ مُذْ نَهَانِي، قَالَ قَيْسٌ: وَمَا مَسَحْتُ مُذْ سَمِعْتُ أَبَا إِسْحَاقَ» (انظر: إكمال تهذيب الكمال لمُغَلْطاي بن قَلِيج، ج٦، ص٢١)، وكان يقال له «الباقر» لبقره العلم بقرًا، وله يقول القرظيّ: «يَا بَاقِرَ الْعِلْمِ لِأَهْلِ التُّقَى ... وَخَيْرَ مَنْ لَبَّى عَلَى الْأَجْبُلِ» (تاريخ دمشق لابن عساكر، ج٥٤، ص٢٧١)، ويقول مالك بن أعين الجهنيّ: «إِذَا طَلَبَ النَّاسُ عِلْمَ الْقُرَا ... نِ كَانَتْ قُرَيْشٌ عَلَيْهِ عِيَالَا ... وَإِنْ قِيلَ أَيْنَ ابْنُ بِنْتِ النَّبِيِّ ... نِلْتَ بِذَلِكَ فَرْعًا طُوَالَا ... نُجُومٌ تُهَلِّلُ لِلْمُدْلِجِينَ ... جِبَالٌ تُوَرِّثُ عِلْمًا جِبَالَا» (معجم الشعراء للمرزبانيّ، ص٣٦٦).

وجعفر بن محمّد الصّادق (ت١٤٨هـ)[١]، وموسى بن جعفر المعروف بالكاظم (ت١٨٣هـ)[٢]، وعليّ بن موسى المعروف بالرّضا (ت٢٠٣هـ)[٣] في العلم والفضل، وهذا ما لا يخفى على المتتبّع.

---

١ . كما قال الجاحظ: «مَلَأَ الدُّنْيَا عِلْمُهُ وَفِقْهُهُ، وَيُقَالُ أَنَّ أَبَا حَنِيفَةَ مِنْ تَلَامِذَتِهِ، وَكَذَلِكَ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، وَحَسْبُكَ بِهِمَا فِي هَذَا الْبَابِ» (الرسائل السياسيّة للجاحظ، ص٤٥٠)، وقال أبو حنيفة: «مَا رَأَيْتُ أَحَدًا أَفْقَهَ مِنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، لَمَّا أَقْدَمَهُ الْمَنْصُورُ الْحِيرَةَ، بَعَثَ إِلَيَّ، فَقَالَ: يَا أَبَا حَنِيفَةَ، إِنَّ النَّاسَ قَدْ فُتِنُوا بِجَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، فَهَيِّئْ لَهُ مِنْ مَسَائِلِكَ الصِّعَابِ، فَهَيَّأْتُ لَهُ أَرْبَعِينَ مَسْأَلَةً، ثُمَّ أَتَيْتُ أَبَا جَعْفَرٍ وَجَعْفَرٌ جَالِسٌ عَنْ يَمِينِهِ، فَلَمَّا بَصُرْتُ بِهِمَا، دَخَلَنِي لِجَعْفَرٍ مِنَ الْهَيْبَةِ مَا لَمْ يَدْخُلْنِي لِأَبِي جَعْفَرٍ»، فذكر أنه سأله فأجابه عن جميع مسائله، وقال عمرو بن أبي المقدام: «كُنْتُ إِذَا نَظَرْتُ إِلَى جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَلِمْتُ أَنَّهُ مِنْ سُلَالَةِ النَّبِيِّينَ، وَقَدْ رَأَيْتُهُ وَاقِفًا عِنْدَ الْجَمْرَةِ الْعُظْمَى وَهُوَ يَقُولُ: سَلُونِي، سَلُونِي» (انظر: الكامل لابن عديّ، ج٢، ص٣٥٨)، وقال أحمد بن إبراهيم بن أبي خالد: «كَانَ إِمَامَ هُدًى، وَعَلَمًا مِنْ أَعْلَامِ الدِّينِ، وَكَانَ أَكْثَرَ كَلَامِهِ حِكَمٌ» (إكمال تهذيب الكمال لمُغَلْطاي بن قَلِيج، ج٢، ص١١٥).

٢ . كما قال يحيى بن الحسن: «كَانَ مُوسَى بْنُ جَعْفَرٍ يُدْعَى الْعَبْدَ الصَّالِحَ مِنْ عِبَادَتِهِ وَاجْتِهَادِهِ، رَوَى أَصْحَابُنَا: أَنَّهُ دَخَلَ مَسْجِدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، فَسَجَدَ سَجْدَةً فِي أَوَّلِ اللَّيْلِ، فَسُمِعَ وَهُوَ يَقُولُ فِي سُجُودِهِ: عَظُمَ الذَّنْبُ عِنْدِي، فَلْيَحْسُنِ الْعَفْوُ مِنْ عِنْدِكَ، يَا أَهْلَ التَّقْوَى، وَيَا أَهْلَ الْمَغْفِرَةِ، فَجَعَلَ يُرَدِّدُهَا حَتَّى أَصْبَحَ، وَكَانَ سَخِيًّا، كَرِيمًا، يَبْلُغُهُ عَنِ الرَّجُلِ أَنَّهُ يُؤْذِيهِ، فَيَبْعَثُ إِلَيْهِ بِصُرَّةٍ فِيهَا أَلْفُ دِينَارٍ، وَكَانَ يَصُرُّ الصُّرَرَ بِثَلَاثِ مِائَةِ دِينَارٍ، وَأَرْبَعِ مِائَةٍ، وَمِائَتَيْنِ، ثُمَّ يَقْسِمُهَا بِالْمَدِينَةِ، وَكَانَ مَثَلُ صُرَرِهِ إِذَا جَاءَتِ الْإِنْسَانَ الصُّرَّةُ فَقَدِ اسْتَغْنَى»، وقال عبد الرّحمن بن صالح الأزدي: «حَجَّ هَارُونُ الرَّشِيدُ، فَأَتَى قَبْرَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ زَائِرًا لَهُ، وَحَوْلَهُ قُرَيْشٌ وَأَفْيَاءُ الْقَبَائِلِ، وَمَعَهُ مُوسَى بْنُ جَعْفَرٍ، فَلَمَّا انْتَهَى إِلَى الْقَبْرِ، قَالَ: "السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ يَا ابْنَ عَمِّ"، افْتِخَارًا عَلَى مَنْ حَوْلَهُ، فَدَنَا مُوسَى بْنُ جَعْفَرٍ، فَقَالَ: "السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا أَبَتِ" -كِنَايَةً عَنْ أَنَّهُ أَقْرَبُ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ مِنْهُ- فَتَغَيَّرَ وَجْهُ هَارُونَ، وَقَالَ: هَذَا الْفَخْرُ يَا أَبَا الْحَسَنِ حَقًّا» (انظر: تاريخ بغداد للخطيب البغداديّ، ج١٥، ص١٤ و١٦)، ووصفه أبو حاتم بأنّه «ثِقَةٌ صَدُوقٌ إِمَامٌ مِنْ أَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ» (الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ج٨، ص١٣٩)، وذكر ابن الجوزيّ من كراماته العجائب (راجع: صفة الصفوة لابن الجوزيّ، ج١، ص٤٠٠).

٣ . كما جعله المأمون وليّ عهد المسلمين والخليفة من بعده، وسمّاه الرّضا من آل محمّد، «وَذَلِكَ أَنَّهُ نَظَرَ فِي بَنِي الْعَبَّاسِ وَبَنِي عَلِيٍّ، فَلَمْ يَجِدْ أَحَدًا هُوَ أَفْضَلُ وَلَا أَوْرَعُ وَلَا أَعْلَمُ مِنْهُ» (تاريخ الطبريّ، ج٨، ص٥٥٤)، وقال: «إِنِّي عَاهَدْتُ اللَّهَ أَنْ أُخْرِجَهَا إِلَى أَفْضَلِ آلِ أَبِي طَالِبٍ، وَمَا أَعْلَمُ أَحَدًا أَفْضَلَ مِنْ هَذَا الرَّجُلِ» (مقاتل الطالبيين لأبي الفرج الأصبهانيّ، ص٤٥٤)، وهو المدفون بطوس في جنب هارون الرشيد، وفي ذلك يقول دعبل: «قَبْرَانِ فِي طُوسَ خَيْرِ النَّاسِ كُلِّهِمْ ... وَقَبْرُ شَرِّهِمْ هَذَا مِنَ الْعِبَرِ ... مَا يَنْفَعُ الرِّجْسَ مِنْ قُرْبِ الزَّكِيِّ وَلَا ... عَلَى الزَّكِيِّ بِقُرْبِ الرِّجْسِ مِنْ ضَرَرٍ» (عيون أخبار الرّضا لابن بابويه، ج٢، ص٢٨١؛ تاريخ دمشق لابن عساكر، ج١٧، ص٢٦٠).

من هنا يُعلم أنّه يُشترط في الخليفة أن يكون فاطميًّا حسينيًّا، وإن كان الشرط الأساسيّ فيه أن يكون معيّنًا من عند الله بواسطة النّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم. بناء على هذا، فإنّ الأخبار الواردة في إثبات خلافة غير أهل بيت النّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم ليست صحيحة؛ لأنّها أخبار آحاد غير يقينيّة تخالف كتاب الله والأخبار المتواترة عن النّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم؛ كما يُرى بين رواتها رجال تابعون للتيّار الأمويّ ومعارضون لأهل بيت النّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم، ولذلك صرّح العديد من أهل الحديث بضعفهم وعدم صحّة رواياتهم. بل الإنصاف أنّ جميع هذه الأخبار باطلة، وإنّما وُضعت إرضاءً للحكّام الأمويّين وعداوةً لأهل بيت النّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم، ومن تتبّع أسانيدها أدرك هذه الحقيقة[١].

[جعل اثني عشر رجلًا من أهل بيت النّبيّ خلفاء له]

نعم، قد روى عن النّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم كثير من أصحابه مثل جابر بن سمرة[٢]، وعبد الله بن مسعود[٣]، وعبد الله بن عمر[٤]، وعبد الله بن عبّاس[٥]،

---

١ . لمعرفة ذلك، راجع: الوضاعون وأحاديثهم للأمينيّ، ص٤٢٢.

٢ . مسند أبي داود الطيالسيّ، ج٢، ص١٢٧ و٦٠٧؛ مسند ابن الجعد، ص٣٩٠؛ مسند أحمد، ج٣٤، ص٤٠١، ٤٠٩، ٤١٣، ٤٢١، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٩، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤٥، ٤٤٩، ٤٥٤، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٨٣، ٤٨٧، ٤٩٠، ٥١٥، ٥١٧، ٥٢٣، ٥٢٥ و٥٢٩؛ صحيح البخاريّ، ج٩، ص٨١؛ صحيح مسلم، ج٦، ص٣ و٤؛ سنن أبي داود، ج٤، ص١٠٦؛ سنن الترمذيّ، ج٤، ص٥٠١؛ الآحاد والمثاني لابن أبي عاصم، ج٣، ص١٢٦؛ مسند البزار، ج١٠، ص١٧٣، ١٩٤ و١٩٧؛ صحيح ابن حبان، ج٦، ص١٣؛ الصحيح من الأخبار المجتمع على صحّته للجوزقيّ، ص١٧١؛ المستدرك على الصحيحين للحاكم، ج٣، ص٧١٥

٣ . مسند أحمد، ج٦، ص٣٢١ و٤٠٦؛ مسند البزار، ج٥، ص٣٢٠؛ مسند أبي يعلى، ج٨، ص٤٤٤، ج٩، ص٢٢٢؛ المسند للشاشيّ، ج١، ص٤٠٤؛ المعجم الكبير للطبرانيّ، ج١٠، ص١٥٧؛ المستدرك على الصحيحين للحاكم، ج٤، ص٥٤٦؛ فوائد تمام، ج٢، ص٢٣١

٤ . الفتن لابن حمّاد، ج١، ص٩٥؛ مصنّف ابن أبي شيبة، ج٦، ص٣٦٣

٥ . الفتن لابن حمّاد، ج١، ص٩٦؛ عيون الأخبار لابن قتيبة، ج١، ص٣٠٢؛ المعرفة والتاريخ للفسويّ، ج١، ص٥٣٥؛ دلائل النبوة للبيهقيّ، ج٦، ص٥١٤؛ تاريخ دمشق لابن عساكر، ج٣٢، ص٣٠٣

وعبد الله بن عمرو[١]، وأنس بن مالك[٢]، وعبد الله بن أبي أوفى[٣]، وعبّاس بن عبد المطّلب[٤]، وجابر بن عبد الله[٥]، وأبي جحيفة[٦]، وأبي قتادة[٧]، وعائشة[٨]، وغيرهم، لعشرات من تابعيهم، وبواسطتهم لمئات من المسلمين، أنّه اعتبر عدد الخلفاء من بعده اثني عشر، وقال بألفاظ متقاربة: «يَكُونُ مِنْ بَعْدِي اثْنَا عَشَرَ خَلِيفَةً كُلُّهُمْ مِنْ قُرَيْشٍ»، وأكّد أنّه لا يزال الإسلام منيعًا عزيزًا قائمًا ماضيًا ظاهرًا صالحًا مستقيمًا إلى يوم القيامة بالاعتماد على خلافتهم، وهذا موافق لسنّة الله في الأمم السّابقة، إذ جعل لهم اثني عشر إمامًا؛ كما قال على سبيل المثال: ﴿وَلَقَدْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ اثْنَيْ عَشَرَ نَقِيبًا﴾[٩]،

---

١ . الفتن لابن حمّاد، ج١، ص٩٥؛ السنة لابن أبي عاصم، ج٢، ص٥٤٨، ٥٥٧، ٥٥٨ و٥٦٣؛ معجم الصحابة للبغويّ، ج٣، ص٤٥٠؛ الشريعة للآجريّ، ج٤، ص١٧٠٧؛ المعجم الكبير للطبرانيّ، ج١، ص٥٤ و٩٠؛ الكامل لابن عديّ، ج٤، ص٢٥؛ جزء الحسن بن شاذان، ص٣٧؛ معرفة الصحابة لأبي نعيم الأصبهانيّ، ج١، ص٢٣ و٤٩؛ دلائل النبوة للبيهقيّ، ج٦، ص٣٩٢؛ تاريخ بغداد للخطيب البغداديّ، ج٧، ص٢٤٣

٢ . كفاية الأثر للخزاز، ص٧٦؛ مقتضب الأثر للجوهريّ، ص٤؛ الدّرّ النظيم لابن حاتم الشاميّ، ص٧٨٨؛ جامع الأحاديث للسيوطيّ، ج١٨، ص٦٦؛ كنز العمّال للمتقي الهنديّ، ج١٢، ص٣٤

٣ . فضائل أمير المؤمنين لابن عقدة، ص١٥٣؛ مقتضب الأثر للجوهريّ، ص٥؛ الدّرّ النظيم لابن حاتم الشاميّ، ص٧٨٨

٤ . إعلام الورى للطبرسيّ، ج٢، ص١٦٥؛ مناقب آل أبي طالب لابن شهر آشوب، ج١، ص٢٥٢؛ الدّرّ النظيم لابن حاتم الشاميّ، ص٧٩٦

٥ . كمال الدّين وتمام النعمة لابن بابويه، ص٣١١؛ كفاية الأثر للخزاز، ص٥٣؛ الإرشاد للمفيد، ج٢، ص٣٤٦

٦ . التاريخ الكبير للبخاريّ، ج١٠، ص٤٩٢؛ مسند البزار، ج١٠، ص١٥٣ و١٥٨؛ المعجم الكبير للطبرانيّ، ج٢٢، ص١٢٠؛ طبقات المحدّثين بأصبهان لأبي الشيخ الأصبهانيّ، ج٢، ص٨٩؛ المستدرك على الصحيحين للحاكم، ج٣، ص٧١٦؛ أخبار أصبهان لأبي نعيم الأصبهانيّ، ج٢، ص١٤٦

٧ . فضائل أمير المؤمنين لابن عقدة، ص١٥١؛ كفاية الأثر للخزاز، ص١٣٩

٨ . كفاية الأثر للخزاز، ص١٨٧؛ إعلام الورى للطبرسيّ، ج٢، ص١٦٤

٩ . المائدة/ ١٢

ومن الواضح أنّ سنّة الله في الأمم السّابقة جارية في هذه الأمّة أيضًا، ولن تتبدّل أبدًا؛ كما قال: ﴿سُنَّةَ اللَّهِ فِي الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلُ ۖ وَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَبْدِيلًا﴾[1].[2]

من هنا يُعلم أنّ اثني عشر رجلًا من أهل بيت النّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم هم خلفاؤه من عند الله؛ لأنّ ذلك حاصل الجمع بين هذا الخبر المتواتر وبين خبر الثقلين المتواتر وبين كتاب الله، بالإضافة إلى أنّه هو الضامن الوحيد لكون الإسلام منيعًا عزيزًا قائمًا ماضيًا ظاهرًا صالحًا مستقيمًا إلى يوم القيامة؛ بالنّظر إلى أنّ مثل هذه الثمرات تتحصّل بالضّرورة من خلافة الذين قد طُهّروا من أيّ اعتقاد أو عمل مخالف للإسلام، لا من خلافة الذين لم يُطهَّروا من أيّ اعتقاد أو عمل مخالف للإسلام، وبمقتضى مخالفتهم له في عقائدهم أو أعمالهم يُخلّون بمناعته وعزّته وقيامه ومضيّه وظهوره وصلاحه واستقامته قصدًا أو دون قصد؛ كما أنّ حكم الأمويّين والعبّاسيّين باسم الخلافة، أدّى إلى وهن الإسلام وذلّه وانحطاطه وانكساره بمقتضى مخالفتهم له في عقائدهم وأعمالهم، وهذه حقيقة مؤكّدة محسوسة. لذلك، فإنّ خلفاء النّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم الاثني عشر من قريش، حيث يُعتبرون ضامنين لكون الإسلام منيعًا عزيزًا قائمًا ماضيًا ظاهرًا صالحًا مستقيمًا إلى يوم القيامة، هم من أهل بيته بلا ريب؛ لأنّهم هم الطائفة القرشيّة الوحيدة التي طهارتها من كلّ رجس وملازمتُها لكتاب الله إلى يوم القيامة أمر قطعيّ، ومن ثمّ يمكن أن تكون خلافتهم سببًا لمناعة الإسلام وعزّته وقيامه ومضيّه وظهوره وصلاحه واستقامته إلى يوم القيامة، وهذه حقيقة يذعن بها كلّ مسلم منصف ذي علم، ولا ينكرها إلّا من يعمه في ظلمات الجهل والتعصّب ولا يخاف الله واليوم الآخر.

---

١ . الأحزاب/ ٦٢

٢ . كما أشار إلى ذلك في التوراة أيضًا حيث قال لإبراهيم عليه السلام: «وَأَمَّا إِسْمَاعِيلُ فَقَدْ سَمِعْتُ لَكَ فِيهِ، هَا أَنَا أُبَارِكُهُ وَأُنَمِّيهِ وَأُكَثِّرُهُ جِدًّا، وَيَكُونُ مِنْ ذُرِّيَّتِهِ اثْنَا عَشَرَ رَئِيسًا، وَأَجْعَلُ مِنْهُ أُمَّةً عَظِيمَةً» (التكوين، ١٧:٢٠).

طبعًا لا يقال أنّ أهل بيت النّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم، بعد عليّ وابنه الحسن على الأقلّ، لم ينالوا انبساط اليد، ولذلك لم يكن من الممكن أن يكونوا مراد النّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم بخلفائه الاثني عشر؛ لأنّ الخليفة في الإسلام ليس من نال انبساط اليد، كما أنّ كلّ من نال انبساط اليد ليس بخليفة[1]، بل الخليفة من عيّنه الله للخلافة، سواء نال انبساط اليد أم لم ينل؛ نظرًا لأنّ انبساط اليد يتأتّى من قبول النّاس، والخلافة لا تتأتّى من قبول النّاس، بل من قبول الله، ومن الواضح أنّ قبول النّاس لا يتوافق دائمًا مع قبول الله، وعدم قبولهم لا يمنع قبوله، ولذلك ليست الخلافة مشروطة بانبساط اليد، بل انبساط اليد مشروط بالخلافة؛ بمعنى أنّه لا يُقبل إلّا من خليفة الله في الأرض. من هنا يُعلم أنّه لا قبول النّاس يخلق الخلافة لأحد، ولا عدم قبولهم ينزع الخلافة من أحد؛ لأنّ الخلافة في الإسلام هي التّعيّن من عند الله، والتّعيّن من عند الله غير متوقّف على قبول النّاس؛ كما أنّ الخلفاء الاثني عشر الذين عناهم النّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم، لمّا ينالوا انبساط اليد اللازم قطعًا؛ لأنّه لمّا تتحقّق تلك المناعة والعزّة والقيام والمضيّ والظهور والصلاح والاستقامة للإسلام إلى يوم القيامة، وهذا واقع معلوم بالوجدان.

من هنا يُعلم أنّ تحيّر أهل الحديث في معنى هذا الخبر المتواتر قد نشأ من تجاهلهم؛ بمعنى أنّهم لم يريدوا معرفة معناه، لا أنّ معناه لا يُعرف حقيقةً؛

---

١ . الشاهد على ذلك قول عمر بن الخطّاب لأصحابه وهو مبسوط اليد: «وَاللَّهِ مَا أَدْرِي أَخَلِيفَةٌ أَنَا أَمْ مَلِكٌ، فَإِنْ كُنْتُ مَلِكًا فَهَذَا أَمْرٌ عَظِيمٌ»، فقال له قائل: «إِنَّ بَيْنَهُمَا فَرْقًا، إِنَّ الْخَلِيفَةَ لَا يَأْخُذُ إِلَّا حَقًّا، وَلَا يَضَعُهُ إِلَّا فِي حَقٍّ، وَأَنْتَ بِحَمْدِ اللَّهِ كَذَلِكَ، وَالْمَلِكُ يَعْسِفُ النَّاسَ، فَيَأْخُذُ مِنْ هَذَا وَيُعْطِي هَذَا»، فسكت عمر، وفي رواية أخرى: «أَنَّ عُمَرَ قَالَ: أَمَلِكٌ أَنَا أَمْ خَلِيفَةٌ؟ فَقَالَ لَهُ سَلْمَانُ: إِنْ أَنْتَ جَبَيْتَ مِنْ أَرْضِ الْمُسْلِمِينَ دِرْهَمًا أَوْ أَقَلَّ أَوْ أَكْثَرَ، ثُمَّ وَضَعْتَهُ فِي غَيْرِ حَقِّهِ، فَأَنْتَ مَلِكٌ غَيْرُ خَلِيفَةٍ، فَاسْتَعْبَرَ عُمَرُ» (انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد، ج٣، ص٢٨٥؛ أنساب الأشراف للبلاذريّ، ج١٠، ص٣٦٠؛ تاريخ الطبريّ، ج٤، ص٢١١).

لأنّه من المسلّم به أنّ النّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم لم يكن يريد اللّغز بهذا الخبر، بل كان يريد تعريف المسلمين بالخلفاء من بعده، ولذلك لو لم يكن أحد من أصحابه يعرف معنى هذا الخبر، لكان عليهم أن يسألوه عن ذلك، ولو لم يفعلوا مع عدم معرفتهم به، لكان عليه قطعًا أن يبيّنه لهم، ومن هنا يُعلم أنّ أصحابه كانوا على معرفة بمعنى هذا الخبر، ومن ثمّ فإنّه كان قد بيّنه لهم، وممّا يشهد على هذه الحقيقة رفعهم أصواتهم عندما سمعوه بما حال دون سماع بعضه، ولذلك فإنّ التحيّر في معناه إنّما حدث في القرون التالية بعد أن استولى على الحكم رجال من غير أهل بيت النّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم يزيدون على اثني عشر ولهم عقائد وأعمال مباينة للإسلام، ونشأ من تجاهل الأخبار القطعيّة عن الله ونبيّه في أهل البيت. نعوذ بالله من كتمان الحقّ، الذي يشبه عمل كهنة اليهود وينزّل لعنة الله ولعنة اللاعنين؛ كما قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ ۙ أُولَٰئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ﴾[1].

[ضرورة احترام أصحاب النّبيّ]

الحاصل أنّ عليًّا والحسن والحسين هم ثلاثة من خلفاء النّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم الاثني عشر، وبعد الحسين تسعة من ذرّيّته يُعتبرون خلفاء النّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم واحدًا تلو الآخر وفقًا لقاعدة ﴿ذُرِّيَّةً بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ﴾[2]، وهذا ما يقتضيه كتاب الله والأخبار المتواترة عن النّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم، ولكنّه لا يستلزم إهانة رجال من أصحاب النّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم تولّوا الحكم من بعده؛ لأنّ السوابق الحسنة التي كانت لهم في الإسلام توجب حسن الظنّ بهم، وحسن الظنّ بهم هو أنّهم كانوا في شبهة من هذه الحقيقة أو نسوها،

---

١. البقرة/ ١٥٩
٢. آل عمران/ ٣٤

ولو كان الواقع غير ذلك أيضًا فهم مسؤولون عن عملهم والآخرون مسؤولون عن عملهم، ولا يُسئل المسلمون اللاحقون عمّا عمل المسلمون السّابقون؛ كما قال الله تعالى: ﴿تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُمْ مَا كَسَبْتُمْ وَلَا تُسْأَلُونَ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾[١]. لذلك، ليس من الضروريّ المجادلة في عملهم ونيّتهم؛ لأنّ الله أعلم بعملهم ونيّتهم، وكلّ امرئ رهين بعمله ونيّته؛ كما قال الله تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ﴾[٢]، بل إنّ إساءة الظنّ بهم قد تكون إثمًا؛ لأنّهم بسبب سوابقهم الحسنة في الإسلام أولى بأن يُحسَن بهم الظنّ، وقد نهى الله عن كثير من الظنون السّيّئة فقال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ﴾[٣]، بل أمر بإحسان الظنّ بالمسلمين فقال: ﴿لَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ظَنَّ الْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بِأَنْفُسِهِمْ خَيْرًا وَقَالُوا هَذَا إِفْكٌ مُبِينٌ﴾[٤]؛ كما أنّ الاستغفار للمسلمين الأوائل عمل صالح، والحقد عليهم عمل غير صالح؛ لقول الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾[٥]. لذلك، يجب أن تُحمل أعمال أصحاب النّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم على أحسن وجه ممكن؛ مثل أن يُحمل امتناعهم عن مبايعة أهل البيت على أنّهم أخطؤوا بجهالة أو غفلة أو نسيان أو عجلة أو خوف من الظالمين، دون الارتداد والنفاق والعداوة للإسلام[٦].

---

١. البقرة/ ١٣٤
٢. المدّثّر/ ٣٨
٣. الحجرات/ ١٢
٤. النّور/ ١٢
٥. الحشر/ ١٠
٦. كما فعل النّبيّ صلّى اللّه عليه وآله وسلّم في شأن حاطب بن أبي بلتعة، إذ وقف على كتابه الذي كتب إلى المشركين بمكّة يخبرهم ببعض أمر النّبيّ صلّى اللّه عليه وآله وسلّم، فقال له: «مَا هَذَا يَا حَاطِبُ؟!» قال: «لَا تَعْجَلْ عَلَيَّ، إِنِّي كُنْتُ امْرَأً مُلْصَقًا فِي قُرَيْشٍ، وَلَمْ أَكُنْ مِنْ أَنْفُسِهَا، وَكَانَ مَنْ مَعَكَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ لَهُمْ قَرَابَاتٌ يَحْمُونَ بِهَا قَرَابَاتِهِمْ، وَلَمْ يَكُنْ لِي بِمَكَّةَ قَرَابَةٌ، فَأَحْبَبْتُ إِذْ فَاتَنِي ذَلِكَ أَنْ أَتَّخِذَ عِنْدَهُمْ يَدًا، وَوَاللَّهِ مَا فَعَلْتُهُ كُفْرًا، وَلَا ارْتِدَادًا عَنْ دِينِي، وَلَا رِضًا بِالْكُفْرِ بَعْدَ الْإِسْلَامِ»، ←

نعم، حمل أعمالهم على ما لا يمكن كذب، وهو غير جائز؛ كحمل مبايعتهم لحكّام دون أهل البيت على عدم وجوب مبايعتهم لأهل البيت، وهو محال، أو حمل محاربتهم حكّامًا من أهل البيت على جواز محاربتهم أهل البيت ولو تحت ذريعة الاجتهاد، وهو محال، أو حمل ارتكابهم كبائر مثل القتل والزنا وشرب الخمر على جواز الاجتهاد في مثل هذه الأمور، وهو محال، أو الاعتقاد بأنّ إتيانهم البغي والظّلم والفحشاء والمنكر يجتمع مع عدالتهم، وهو محال؛ بالنّظر إلى أنّه لا أحد طاهر بعد الله إلّا من طهّره الله، ولذلك لا يجوز تطهير من لم يطهّره الله؛ كما قال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يُزَكُّونَ أَنْفُسَهُمْ ۚ بَلِ اللَّهُ يُزَكِّي مَنْ يَشَاءُ وَلَا يُظْلَمُونَ فَتِيلًا﴾[1]؛ كما طهّر أهل بيت نبيّه فقال: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾[2]، ولم يطهّر أحدًا غيرهم وقال: ﴿فَلَا تُزَكُّوا أَنْفُسَكُمْ ۖ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ اتَّقَى﴾[3]. لذلك، فإنّ الذين يطهّرون أصحاب النّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم من زلّاتهم إنّما يخدعون أنفسهم، ولا يغيّرون الواقع؛ كما أنّ الذين يسبّونهم بسبب زلّاتهم لا يضرّونهم شيئًا، وإنّما يكسبون إثمًا على أنفسهم؛ لأنّ السّبّ محرّم في الإسلام، وإن كان لمن يُعبد من دون الله؛ كما قال تعالى: ﴿وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾[4]،

فقال النّبيّ صلّى اللّه عليه وآله وسلّم: «إِنَّهُ قَدْ صَدَقَ»، فقال عمر: «يَا رَسُولَ اللَّهِ، دَعْنِي أَضْرِبْ عُنُقَ هَذَا الْمُنَافِقِ»! فقال النّبيّ صلّى اللّه عليه وآله وسلّم: «إِنَّهُ قَدْ شَهِدَ بَدْرًا، وَمَا يُدْرِيكَ، لَعَلَّ اللَّهَ اطَّلَعَ عَلَى أَهْلِ بَدْرٍ فَقَالَ: اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ، فَقَدْ غَفَرْتُ لَكُمْ» (مسند الشافعيّ، ص٣١٦؛ مسند أحمد، ج٢٣، ص٩١؛ صحيح البخاريّ، ج٤، ص٥٩؛ صحيح مسلم، ج٧، ص١٦٧؛ سنن أبي داود، ج٣، ص٤٧؛ سنن الترمذيّ، ج٥، ص٤٠٩؛ السنن الكبرى للنسائيّ، ج١٠، ص٢٩٦؛ الإرشاد للمفيد، ج١، ص٥٨)، فعلّم النّبيّ صلّى اللّه عليه وآله وسلّم بذلك كيفيّة التعامل مع المخطئين من أصحابه، خاصّة إذا كانوا من أهل بدر.

١. النّساء/ ٤٩
٢. الأحزاب/ ٣٣
٣. النّجم/ ٣٢
٤. الأنعام/ ١٠٨

ولذلك فإنّ الذين يسبّون أصحاب النّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم بسبب زلّاتهم، هم فاسقون وظالمون إذا أصرّوا على ذلك، مثل الذين يسبّون سائر المسلمين؛ كما قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَلْمِزُوا أَنْفُسَكُمْ وَلَا تَنَابَزُوا بِالْأَلْقَابِ ۖ بِئْسَ الِاسْمُ الْفُسُوقُ بَعْدَ الْإِيمَانِ ۚ وَمَنْ لَمْ يَتُبْ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾[1]، ولو أنّهم لا يُكفَّرون بسبب هذا الإثم الكبير وفقًا للقاعدة.

[المهديّ آخر خلفاء النّبيّ]

على كلّ حال، أيّما كان الخلفاء الاثنا عشر من أهل بيت النّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم، فليس بين المسلمين خلاف في آخرهم، وهو رجل سميّ للنّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم من ولد فاطمة والحسين يقال له «المهديّ»[2]،

١. الحجرات/ ١١

٢. قد جاء في رواية «الحسن» بدلًا من «الحسين»، وهي في سنن أبي داود (ج٤، ص١٠٨)، لكنّه غلط أو تصحيف على الأرجح، والشاهد على ذلك اختلاف النسخ؛ فإنّ القندوزيّ (ت١٢٩٤هـ) رواها عن أبي داود بلفظ «الحسين» (انظر: ينابيع المودّة للقندوزيّ، ج٣، ص٢٥٩)، والظاهر أنّ النسخة الموجودة عنده كانت كذلك. ثمّ الرواية ضعيفة؛ لأنّها منقطعة الإسناد (انظر: الموسوعة في أحاديث المهديّ الضعيفة والموضوعة للبستويّ، ص٣٤٧)، وهي مخالفة لكتاب اللّه؛ فإنّه يدلّ على أولويّة الأولاد على أولاد الأخ كما تبيّن، وهي معارضة لأكثر الروايات أيضًا؛ فإنّها تدلّ على أنّ المهديّ من ذرّيّة الحسين؛ كما روي عن عليّ أنّه ذكر المهديّ وأنّه من ولد الحسين، أجلى الجبين، أقنى الأنف، أزيل الفخذين، أفلج الثّنايا، وهذه رواية مشهورة عنه استشهد بها أهل اللغة في بيان معنى «الزَّيَل» (انظر: تهذيب اللغة للأزهريّ، ج١٣، ص١٧٤؛ الغريبين في القرآن والحديث لأبي عبيد الهرويّ، ج٣، ص٨٤٤؛ المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده، ج٩، ص٩٠؛ لسان العرب لابن منظور، ج١١، ص٣١٧)، وروي عن الحسين أنّه قال: «سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ إِنَّهُ مِنِّي يَعْنِي الْمَهْدِيَّ» (الكامل لابن عديّ، ج٧، ص٣٩٨)، وروي عن حذيفة أنّ رسول اللّه صلّى اللّه عليه وآله وسلّم ذكر المهديّ، فقال سلمان: يا رسول اللّه، من أيّ ولدك هو؟ فقال: «مِنْ وَلَدِي هَذَا»، وضرب بيده على الحسين (انظر: الأربعون حديثًا في المهديّ لأبي نعيم الأصبهانيّ، ص٥٧)، وروي عن جابر بن عبد اللّه الأنصاريّ أنّ رسول اللّه صلّى اللّه عليه وآله وسلّم وعده رؤية أبي جعفر محمّد بن عليّ بن الحسين وقال له: «اعْلَمْ أَنَّ الْمَهْدِيَّ مِنْ وُلْدِهِ» (انظر: تاريخ دمشق لابن عساكر، ج٥٤، ص٢٧٦). ←

ويظهر بعد أن مُلئت الأرض ظلمًا وجورًا، فيملأها عدلًا وقسطًا؛ فقد روى خبره عن النّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم أكثر من أربعين من أصحابه، مثل عبد الله بن مسعود[١]، وطلحة بن عبيد الله[٢]، وعبد الرّحمن بن عوف[٣]، وعبد الله بن عبّاس[٤]، وعبد الله بن عمر[٥]،

نعم، إذا كان نسب المهديّ يصل إلى الحسين من طريق أبي جعفر، صحّ القول بأنّه من ولد الحسن أيضًا؛ لأنّ والدة أبي جعفر كانت فاطمة بنت الحسن (انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد، ج٧، ص٣١٥؛ أنساب الأشراف للبلاذريّ، ج٣، ص١٤٧)، وعلى هذا فيمكن اعتبار المهديّ حسينيًّا من جهة الأب، وحسنيًّا من جهة الأمّ، وبذلك يُجمع بين الأخبار والأقوال.

١ . مصنّف ابن أبي شيبة، ج٧، ص٥١٣ و٥٢٧؛ مسند أحمد، ج٦، ص٤٢؛ سنن ابن ماجه، ج٢، ص١٣٦٦؛ سنن أبي داود، ج٤، ص١٠٦؛ المعرفة والتاريخ للفسويّ، ج٣، ص١٨٧؛ سنن الترمذيّ، ج٤، ص٥٠٥؛ مسند البزار، ج٥، ص٢٢٥؛ المسند للشاشيّ، ج١، ص٣٤٧ و٣٦٢، ج٢، ص١٠٩ و١١٠؛ معجم ابن الأعرابيّ، ج١، ص٤١٣؛ صحيح ابن حبان، ج٦، ص٩٢ و٩٤؛ الفوائد الشهير بالغيلانيات لأبي بكر الشافعيّ، ج١، ص٣٨٣؛ المعجم الكبير للطبرانيّ، ج١٠، ص١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦ و١٣٧؛ المستدرك على الصحيحين للحاكم، ج٤، ص٤٨٨ و٥١١؛ حلية الأولياء وطبقات الأصفياء لأبي نعيم الأصبهانيّ، ج٥، ص٧٥

٢ . تهذيب الآثار للطبريّ (الجزء المفقود)، ص٣٧٦؛ المعجم الأوسط للطبرانيّ، ج٥، ص٦٠؛ علل الدارقطنيّ، ج٤، ص٢١٣

٣ . الكامل لابن عديّ، ج٤، ص٤٨٩؛ الأربعون حديثًا في المهديّ لأبي نعيم الأصبهانيّ، ص٦٧؛ عقد الدّرر للمقدسيّ، ص٧١، ١٠١ و٢٤٤؛ المنار المنيف في الصحيح والضعيف لابن قيّم الجوزيّة، ص١٤٧

٤ . الفتن لابن حمّاد، ج١، ص٩٦، ٣٤٢، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧٥؛ مصنّف ابن أبي شيبة، ج٧، ص٥١٣؛ فضائل الصحابة لأحمد بن حنبل، ج٢، ص٩٦٦؛ عيون الأخبار لابن قتيبة، ج١، ص٣٠٢؛ أنساب الأشراف للبلاذريّ، ج٤، ص٤٨؛ الكنى والأسماء للدولابيّ، ج١، ص٤٣٦؛ معجم ابن المقرئ، ص٨٨؛ المستدرك على الصحيحين للحاكم، ج٤، ص٥٥٩؛ تفسير الثعلبيّ، ج٣، ص٨٢؛ السنن الواردة في الفتن للدانيّ، ج٥، ص١٠٤٣؛ البعث والنشور للبيهقيّ، ص١٣٣ و١٣٦؛ دلائل النبوة للبيهقيّ، ج٦، ص٥١٤

٥ . تاريخ المدينة لابن شبة، ج١، ص٣١٠؛ المعجم الأوسط للطبرانيّ، ج٤، ص٢٥٦؛ الأربعون حديثًا في المهديّ لأبي نعيم الأصبهانيّ، ص٥٨، ٧١، ٧٤ و٧٦؛ عقد الدّرر للمقدسيّ، ص٩٢، ٩٣، ٩٥ و١٣٤

وجابر بن عبد الله[١]، وحذيفة بن اليمان[٢]، وعمّار بن ياسر[٣]، وأنس بن مالك[٤]، وعمران بن حصين[٥]، وعوف بن مالك[٦]، وأبي أيّوب الأنصاريّ[٧]،

١ . الجامع لمعمر بن راشد، ج١١، ص٣٧٢؛ مسند أحمد، ج٢٣، ص٦٣؛ صحيح مسلم، ج١، ص٩٥، ج٨، ص١٨٥؛ المنتقى لابن الجارود، ص٣٧٩؛ مسند أبي يعلى، ج٢، ص٤٢١؛ مستخرج أبي عوانة، ج١، ص٥٧٦؛ صحيح ابن حبان، ج٦، ص٧٣ و١٢٣؛ المعجم الأوسط للطبرانيّ، ج٩، ص٣٩؛ الإيمان لابن منده، ج١، ص٥١٧؛ المستدرك على الصحيحين للحاكم، ج٤، ص٥٠١؛ السنن الكبرى للبيهقيّ، ج٩، ص٣٠٤

٢ . جزء آدم بن أبي إياس، ص١٨؛ تهذيب الآثار للطبريّ (الجزء المفقود)، ص٣٧٧؛ تفسير الطبريّ، ج٢٠، ص٤٢٢؛ فضائل البيت المقدس للواسطيّ، ص٢١٨؛ الأربعون حديثًا في المهديّ لأبي نعيم الأصبهانيّ، ص٥٧، ٦٠، ٦١، ٧٥ و٨٨؛ السنن الواردة في الفتن للدانيّ، ج٥، ص١٠٩٠؛ الفردوس بمأثور الخطاب للديلميّ، ج٤، ص٢٢١؛ الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير للجورقانيّ، ج١، ص٤٨٤؛ عقد الدّرر للمقدسيّ، ص٧٣، ٧٥، ٩٤، ١٠٠، ١٠١، ١٣٢، ١٥٠، ٢٠٦ و٢٩٥

٣ . الفتن لابن حمّاد، ج١، ص٣٠٢ و٣٣٩؛ كفاية الأثر للخزاز، ص١٢٠؛ فوائد أبي عبد اللّه النعاليّ، الحديث ٢٨؛ تاريخ بغداد للخطيب البغداديّ، ج٥، ص١٨٨؛ الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير للجورقانيّ، ج١، ص٤٤٢؛ تاريخ دمشق لابن عساكر، ج٢٦، ص٣٥٠؛ عقد الدّرر للمقدسيّ، ص١٣٥

٤ . سنن ابن ماجه، ج٢، ص١٣٦٨؛ مسند البزار، ج١٣، ص٢٧٤؛ طبقات المحدّثين بأصبهان لأبي الشيخ الأصبهانيّ، ج٢، ص٢٩٠؛ المستدرك على الصحيحين للحاكم، ج٣، ص٢٣٣؛ شرح أصول اعتقاد أهل السّنّة والجماعة للالكائيّ، ج٨، ص١٥٠٨؛ تفسير الثعلبيّ، ج٨، ص٣١٢؛ أخبار أصبهان لأبي نعيم الأصبهانيّ، ج٢، ص٩٥؛ تاريخ بغداد للخطيب البغداديّ، ج١١، ص٩٢

٥ . تهذيب الآثار للطبريّ (الجزء المفقود)، ص٣٧٧؛ كفاية الأثر للخزاز، ص١٣١؛ السنن الواردة في الفتن للدانيّ، ج٥، ص١٠٩٢؛ عقد الدّرر للمقدسيّ، ص١٠١؛ وينظر أيضًا: مسند أحمد، ج٣٣، ص١٤٩؛ سنن أبي داود، ج٣، ص٤؛ الكنى والأسماء للدولابيّ، ج٢، ص٦٥١؛ تهذيب الآثار للطبريّ (مسند عمر)، ج٢، ص٨٢٤؛ المعجم الكبير للطبرانيّ، ج١٨، ص١١٦؛ المستدرك على الصحيحين للحاكم، ج٢، ص٨١.

٦ . المعجم الكبير للطبرانيّ، ج١٨، ص٥١؛ وينظر أيضًا: الفتن لابن حمّاد، ج١، ص٦٠؛ مسند أحمد، ج٣٩، ص٤١١؛ صحيح البخاريّ، ج٤، ص١٠١؛ المستدرك على الصحيحين للحاكم، ج٣، ص٦٣٠؛ السنن الواردة في الفتن للدانيّ، ج٤، ص٨٣٥.

٧ . المعجم الصغير للطبرانيّ، ج١، ص٧٥؛ ذخائر العقبى في مناقب ذوي القربى لمحبّ الدّين الطبريّ، ص٤٤

وأبي سعيد الخدريّ[١]، وسلمان الفارسيّ[٢]، وجابر الصّدفيّ[٣]، وأبي هريرة[٤]، وأبي أمامة[٥]، وثوبان[٦]، وأمّ سلمة[٧]،

١ . الجامع لمعمر بن راشد، ج١١، ص٣٧١؛ مسند ابن الجعد، ص٣٠١؛ مصنّف ابن أبي شيبة، ج٧، ص٥١٢ و٥١٣؛ مسند أحمد، ج١٧، ص٢١٠، ٢٥٤، ٣٢١، ٤١٦، ج١٨، ص٣٩ و٦٢؛ صحيح مسلم، ج٨، ص١٨٥؛ سنن أبي داود، ج٤، ص١٠٧؛ سنن الترمذيّ، ج٤، ص٥٠٦؛ مسند البزار، ج١٨، ص٧٥؛ مسند أبي يعلى، ج٢، ص٢٧٤، ٣٥٦ و٣٦٧؛ صحيح ابن حبان، ج٦، ص٩٣؛ المعجم الأوسط للطبرانيّ، ج٩، ص١٧٦؛ المستدرك على الصحيحين للحاكم، ج٤، ص٥١٢، ٦٠٠ و٦٠١؛ حلية الأولياء وطبقات الأصفياء لأبي نعيم الأصبهانيّ، ج٣، ص١٠١؛ دلائل النبوة للبيهقيّ، ج٦، ص٥١٤

٢ . الخصال لابن بابويه، ص٤٧٥؛ كفاية الأثر للخزاز، ص٤٣؛ مقتضب الأثر للجوهريّ، ص٨؛ الأربعون حديثًا في المهديّ لأبي نعيم الأصبهانيّ، ص٥٧؛ إعلام الورى للطبرسيّ، ج٢، ص١٨٠

٣ . الفتن لابن حمّاد، ج١، ص١٢١، ٣٨١ و٣٨٣؛ الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ج٢، ص٤٩٤؛ المعجم الكبير للطبرانيّ، ج٢٢، ص٣٧٤؛ معرفة الصحابة لأبي نعيم الأصبهانيّ، ج٢، ص٥٥٤؛ الاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البرّ، ج١، ص٢٢١

٤ . الجامع لمعمر بن راشد، ج١١، ص٤٠٠؛ مسند أحمد، ج١٣، ص١٠٨؛ صحيح البخاريّ، ج٤، ص١٦٨؛ صحيح مسلم، ج١، ص٩٤؛ سنن ابن ماجه، ج٢، ص٩٢٨؛ سنن الترمذيّ، ج٤، ص٥٠٥؛ مسند أبي هريرة لأبي إسحاق العسكريّ، ص٦٩؛ مسند أبي يعلى، ج١٢، ص١٩؛ مستخرج أبي عوانة، ج١، ص٥٧٥؛ معجم ابن الأعرابيّ، ج٣، ص١٠٥١؛ صحيح ابن حبان، ج٦، ص٩٢؛ المعجم الأوسط للطبرانيّ، ج٥، ص١٩٥؛ الصحيح من الأخبار المجتمع على صحّته للجوزقيّ، ص٢٠٨؛ المستدرك على الصحيحين للحاكم، ج٤، ص٥٦٥

٥ . الفتن لابن حمّاد، ج٢، ص٥٦٦؛ سنن ابن ماجه، ج٢، ص١٣٥٩؛ الفتن لحنبل بن إسحاق، ص١٤١؛ الآحاد والمثاني لابن أبي عاصم، ج٢، ص٤٤٧؛ مسند الروياني، ج٢، ص٢٩٥؛ المعجم الكبير للطبرانيّ، ج٨، ص١٠١؛ فوائد تمام، ج١، ص١١٦

٦ . الفتن لابن حمّاد، ج١، ص٣١١؛ مسند أحمد، ج٣٧، ص٧٠؛ سنن ابن ماجه، ج٢، ص١٣٦٧؛ مسند البزار، ج١٠، ص١٠٠؛ مسند الروياني، ج١، ص٤١٧؛ البدء والتاريخ للمقدسيّ، ج٢، ص١٧٤؛ المستدرك على الصحيحين للحاكم، ج٤، ص٥١٠ و٥٤٧؛ السنن الواردة في الفتن للدانيّ، ج٥، ص١٠٣٢؛ دلائل النبوة للبيهقيّ، ج٦، ص٥١٥

٧ . مسند ابن الجعد، ص٣٩٣؛ مصنّف ابن أبي شيبة، ج٧، ص٤٦٠؛ مسند إسحاق بن راهويه، ج٤، ص١٢٢ و١٧٠؛ مسند أحمد، ج٤٣، ص٢٨٢، ج٤٤، ص٢٨٦؛ صحيح مسلم، ج٨، ص١٦٦؛ تاريخ المدينة لابن شبة، ج١، ص٣٠٩؛ سنن ابن ماجه، ج٢، ص١٣٦٨؛ سنن أبي داود، ج٤، ص١٠٧؛ التاريخ الكبير لابن أبي خيثمة (السفر الثالث)، ج٢، ص١١٨؛ ←

وعائشة[١]، وغيرهم[٢]، لعشرات من تابعيهم، وبواسطتهم لمئات من المسلمين، وصرّح بصحّته وتواتره كثير من أئمّة الحديث، مثل الترمذيّ (ت٢٧٩هـ)، والآبريّ (ت٣٦٣هـ)، والحاكم (ت٤٠٥هـ)، والبيهقيّ (ت٤٥٨هـ)، والبغويّ (ت٥١٦هـ)، وابن الأثير (ت٦٣٠هـ)، والقرطبيّ (ت٦٧١هـ)، والمزّيّ (ت٧٤٢هـ)، والذّهبيّ (ت٧٤٨هـ)، والهيثميّ (ت٨٠٧هـ)، والسّخاويّ (ت٩٠٢هـ)، والسيوطيّ (ت٩١١هـ)، وابن حجر (ت٩٧٤هـ)، والكتّانيّ (ت١٣٤٥هـ)، والألبانيّ (ت١٤٢٠هـ)، وغيرهم[٣]،

مسند أبي يعلى، ج١٢، ص٣٧٠؛ مستخرج أبي عوانة، ج٢٢، ص٤٥؛ صحيح ابن حبان، ج٦، ص٩٧؛ المعجم الكبير للطبرانيّ، ج٢٣، ص٢٦٧ و٢٩٦؛ المؤتلف والمختلف للدارقطنيّ، ج٤، ص٢٢٧٠؛ المستدرك على الصحيحين للحاكم، ج٤، ص٤٧٨ و٦٠٠

١ . الفتن لابن حمّاد، ج١، ص٣٧١؛ مسند أحمد، ج٤١، ص٢٥٨؛ صحيح مسلم، ج٨، ص١٦٨؛ تاريخ المدينة لابن شبة، ج١، ص٣١٠؛ سنن الترمذيّ، ج٤، ص٤٦٩؛ مسند أبي يعلى، ج١٢، ص٣٦٨؛ مستخرج أبي عوانة، ج٢٢، ص٤١

٢ . منهم من روي عنه مرفوعًا، ومنهم من روي عنه موقوفًا، إلّا أنّ الموقوف عليهم في هذا الباب له حكم المرفوع؛ لأنّهم ما كانوا يعلمون الغيب، وإنّما كانوا يخبرون بما سمعوه من النّبيّ صلّى اللّه عليه وآله وسلّم أثناء صحبتهم له، وممّن روي عنه في هذا الباب أيضًا عليّ، وفاطمة، والحسن، والحسين، وعمر، وعثمان، والعبّاس، وحفصة، وأمّ حبيبة، وأسماء بنت عميس، وعبد اللّه بن عمرو، وقرّة بن إياس، وعمرو بن عوف، وحارثة بن وهب، وتميم الدّاريّ، وأبو موسى الأشعريّ، وعديّ بن حاتم، وعليّ الهلاليّ، وعبد اللّه بن الحارث بن جزء الزبيديّ، وذو مخمر ابن أخي النجاشيّ، وغيرهم.

٣ . على سبيل المثال، قال الآبريّ (ت٣٦٣هـ) في «مناقب الشافعيّ» (ص٩٥): «قَدْ تَوَاتَرَتِ الْأَخْبَارُ وَاسْتَفَاضَتْ بِكَثْرَةِ رُوَاتِهَا عَنِ الْمُصْطَفَى صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمَجِيءِ الْمَهْدِيِّ، وَأَنَّهُ مِنْ أَهْلِ بَيْتِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ»، وقال القرطبيّ (ت٦٧١هـ) في «تفسيره» (ج٨، ص١٢١): «إِنَّ الْأَخْبَارَ الصِّحَاحَ قَدْ تَوَاتَرَتْ عَلَى أَنَّ الْمَهْدِيَّ مِنْ عِتْرَةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ»، وقال ابن تيميّة (ت٧٢٨هـ) في «منهاج السّنّة النبويّة» (ج٨، ص٢٥٤): «إِنَّ الْأَحَادِيثَ الَّتِي يُحْتَجُّ بِهَا عَلَى خُرُوجِ الْمَهْدِيِّ أَحَادِيثُ صَحِيحَةٌ»، وقال البرزنجيّ (ت١١٠٣هـ) في «الإشاعة لأشراط الساعة» (ص٢١٥): «قَدْ عَلِمْتَ أَنَّ أَحَادِيثَ وُجُودِ الْمَهْدِيِّ وَخُرُوجِهِ آخِرَ الزَّمَانِ، وَأَنَّهُ مِنْ عِتْرَةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ وُلْدِ فَاطِمَةَ عَلَيْهَا السَّلَامُ بَلَغَتْ حَدَّ التَّوَاتُرِ الْمَعْنَوِيِّ، فَلَا مَعْنَى لِإِنْكَارِهَا»، وقال أيضًا: «إِنَّ الْأَحَادِيثَ الْوَارِدَةَ فِيهِ عَلَى اخْتِلَافِ رِوَايَاتِهَا لَا تَكَادُ تَنْحَصِرُ» (نفس المصدر، ص١٧٥)،

وألّف فيه كثير منهم، مثل ابن حمّاد (ت٢٢٨هـ)، وابن أبي خيثمة (ت٢٧٩هـ)، وابن المنادي (ت٣٣٦هـ)، وأبي نعيم (ت٤٣٠هـ)، وعبد الغنيّ (ت٦٠٠هـ)، والحمويّ (ت٦٢٦هـ)، والكنجيّ (ت٦٥٨هـ)، وابن القيّم (ت٧٥١هـ)، وابن كثير (ت٧٧٤هـ)، والسيوطيّ (ت٩١١هـ)، وابن حجر (ت٩٧٤هـ)، والشوكانيّ (ت١٢٥٠هـ)، وغيرهم أجزاء مفردة، ومضمونه موافق لما وعد الله تعالى في القرآن إذ قال: ﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزَّبُورِ مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ أَنَّ الْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ الصَّالِحُونَ﴾[1]، وقال: ﴿وَنُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا فِي الْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ الْوَارِثِينَ﴾[2]، وقال: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا ۚ يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا ۚ وَمَنْ كَفَرَ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾[3]،

وقال السفارينيّ (ت١١٨٨هـ) في «لوامع الأنوار البهيّة» (ج٢، ص٨٤): «قَدْ كَثُرَتْ بِخُرُوجِهِ الرِّوَايَاتُ، حَتَّى بَلَغَتْ حَدَّ التَّوَاتُرِ الْمَعْنَوِيِّ، وَشَاعَ ذَلِكَ بَيْنَ عُلَمَاءِ السُّنَّةِ حَتَّى عُدَّ مِنْ مُعْتَقَدَاتِهِمْ... وَقَدْ رُوِيَ عَمَّنْ ذُكِرَ مِنَ الصَّحَابَةِ وَغَيْرِ مَنْ ذُكِرَ مِنْهُمْ بِرِوَايَاتٍ مُتَعَدِّدَةٍ وَعَنِ التَّابِعِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ مَا يُفِيدُ مَجْمُوعُهُ الْعِلْمَ الْقَطْعِيَّ؛ فَالْإِيمَانُ بِخُرُوجِ الْمَهْدِيِّ وَاجِبٌ كَمَا هُوَ مُقَرَّرٌ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَمُدَوَّنٌ فِي عَقَائِدِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ»، وقال الشوكانيّ (ت١٢٥٥هـ): «الْأَحَادِيثُ الْوَارِدَةُ فِي الْمَهْدِيِّ الَّتِي أَمْكَنَ الْوُقُوفُ عَلَيْهَا مِنْهَا خَمْسُونَ حَدِيثًا فِي الصَّحِيحِ وَالْحَسَنِ وَالضَّعِيفِ الْمُنْجَبِرِ، وَهِيَ مُتَوَاتِرَةٌ بِلَا شَكٍّ وَلَا شُبْهَةٍ، بَلْ يَصْدُقُ وَصْفُ التَّوَاتُرِ عَلَى مَا دُونَهَا عَلَى جَمِيعِ الِاصْطِلَاحَاتِ الْمُحَرَّرَةِ فِي الْأُصُولِ» (نظم المتناثر من الحديث المتواتر للكتانيّ، ص٢٢٧)، وقال صدّيق حسن خان (ت١٣٠٧هـ) في «الإذاعة لما كان وما يكون بين يدي السّاعة» (ص١٤٩): «الْأَحَادِيثُ الْوَارِدَةُ فِيهِ عَلَى اخْتِلَافِ رِوَايَاتِهَا كَثِيرَةٌ جِدًّا، تَبْلُغُ حَدَّ التَّوَاتُرِ، وَهِيَ فِي السُّنَنِ وَغَيْرِهَا مِنْ دَوَاوِينِ الْإِسْلَامِ مِنَ الْمَعَاجِمِ وَالْمَسَانِيدِ»، وقال أيضًا: «لَا شَكَّ فِي أَنَّ الْمَهْدِيَّ يَخْرُجُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ مِنْ غَيْرِ تَعْيِينِ لِشَهْرٍ وَعَامٍ، لِمَا تَوَاتَرَ مِنَ الْأَخْبَارِ فِي الْبَابِ، وَاتَّفَقَ عَلَيْهِ جُمْهُورُ الْأُمَّةِ خَلَفًا عَنْ سَلَفٍ، إِلَّا مَنْ لَا يُعْتَدُّ بِخِلَافِهِ» (نفس المصدر، ص١٨٢).

١. الأنبياء/ ١٠٥
٢. القصص/ ٥
٣. النّور/ ٥٥

وقال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى الْكَافِرِينَ يُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَائِمٍ ۚ ذَٰلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ ۚ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾[١]؛ نظرًا لأنّ المستفاد منه حتميّة تسلّط بعض عباد الله المؤمنين الصّالحين المستضعفين المحبوبين المجاهدين الرّحماء الشجعان على الأرض في المستقبل، والمهديّ باعتبار الأوصاف الواردة له في الخبر المتواتر عن النّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم هو أظهر مصداق لهؤلاء العباد، ومن ثمّ فإنّ تسلّطه على الأرض في المستقبل أمر محتوم وفقًا لوعد الله تعالى في القرآن؛ كما قال: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ﴾[٢]، وقال: ﴿وَعْدَ اللَّهِ ۖ لَا يُخْلِفُ اللَّهُ وَعْدَهُ﴾[٣]، وقال: ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِ رُسُلَهُ﴾[٤]، وقال: ﴿إِنَّمَا تُوعَدُونَ لَصَادِقٌ﴾[٥]، وقال: ﴿إِنَّمَا تُوعَدُونَ لَوَاقِعٌ﴾[٦]. بناء على هذا، ينبغي أن يكون الاعتقاد بحتميّة ظهور المهديّ بوصفه خليفة الله في الأرض ورجلًا من أهل بيت النّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم يملأ الأرض عدلًا وقسطًا بإقامة الإسلام الكامل والخالص معدودًا من مسلّمات الإسلام ومتّفقًا عليه بين المسلمين، حتّى يكون أساسًا لاتّحادهم في المستقبل.

[عدم ظهور المهديّ في الأرض وضرورة ظهوره]

هذا في حين أنّ الأرض لم تُملأ عدلًا وقسطًا حتّى الآن، وهذا يعني أنّ المهديّ لم يظهر فيها حتّى الآن، والذين يعتقدون أنّه قد ظهر فيها مخطئون[٧].

---

١. المائدة/ ٥٤
٢. فاطر/ ٥
٣. الرّوم/ ٦
٤. إبراهيم/ ٤٧
٥. الذّاريات/ ٥
٦. المرسلات/ ٧
٧. يريد القاديانيّة والبهائيّة وأمثالهم من أتباع الكذبة والدّجّالين.

بالطبع إنّ ظهوره لا يعني فقط وصول النّاس إليه، بل يعني أيضًا تسلّطه على الأرض؛ كما قال الله تعالى: ﴿يَا قَوْمِ لَكُمُ الْمُلْكُ الْيَوْمَ ظَاهِرِينَ فِي الْأَرْضِ﴾[١]، وقال: ﴿فَأَيَّدْنَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَى عَدُوِّهِمْ فَأَصْبَحُوا ظَاهِرِينَ﴾[٢]، ومن الواضح أنّ ظهوره بمعنى تسلّطه على الأرض بعد وصول النّاس إليه، هو أمر لا بدّ منه لتحقّق ما وعد الله ونبيّه؛ لأنّ المستفاد من وعدهما أنّ الأرض تُملأ ظلمًا ولا تُملأ عدلًا قبل ظهور المهديّ، وهذا يعني أنّ حاكميّة الله على الأرض لا تتحقّق قبل ظهور المهديّ؛ لأنّها لو تحقّقت قبل ذلك، لما مُلئت الأرض ظلمًا قبل ذلك، بل مُلئت عدلًا؛ باعتبار أنّ الله عادل، وتحقّق حاكميّته على الأرض يعني تحقّق حاكميّة العدل عليها؛ كما قال: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ﴾[٣]، وقال: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾[٤]، وقال: ﴿وَمَا اللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِلْعَالَمِينَ﴾[٥]. بل الحقّ أنّه لا يمكن امتلاء الأرض بالعدل ما لم تتحقّق حاكميّة الله عليها؛ لأنّ العدل وضع كلّ شيء في موضعه؛ بالنّظر إلى أنّ لكلّ شيء في العالم قدرًا يخصّه؛ كما قال الله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾[٦]، وقال: ﴿قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا﴾[٧]، وقال: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ عِنْدَهُ بِمِقْدَارٍ﴾[٨]، ومن ثمّ كلّ شيء في العالم، له بقدره الخاصّ موضع يناسبه ولا يناسب غيره، ولذلك من حقّه أن يقرّ في موضعه، وليس من حقّه أن يقرّ في موضع غيره؛ فقراره في موضعه يُعتبر عدلًا ويُعين على إصلاح العالم، وقراره في موضع غيره يُعتبر ظلمًا ويُعين على إفساد العالم؛

---

١. غافر/ ٢٩
٢. الصّف/ ١٤
٣. النّحل/ ٩٠
٤. المائدة/ ٤٢
٥. آل عمران/ ١٠٨
٦. القمر/ ٤٩
٧. الطّلاق/ ٣
٨. الرّعد/ ٨

العودة إلى الإسلام

بالنّظر إلى أنّ الأشياء في العالم ليست منفصلة ومستقلّة بعضها عن بعض، بل هي مترابطة ومتماسكة، تتأثّر بعضها ببعض، وتؤثّر بعضها في بعض، ولذلك فكلّ شيء يخرج من موضعه يحتلّ موضع شيء آخر قصدًا أو دون قصد، فيدفع الشيء الذي احتلّ موضعه إلى أن يكون في غير موضعه ويحتلّ موضع غيره قصدًا أو دون قصد، وهذه سلسلة الظّلم التي تمتدّ حتّى تملأ العالم كلّه ظلمًا، فتفضي به إلى الفساد؛ كما قال الله تعالى: ﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ﴾[١]. كذلك الظّلم ينتشر انتشار الطاعون، ويتكاثر تكاثر الفُطر، ويسري من شيء واحد إلى اثنين، ومن اثنين إلى أربعة، ومن أربعة إلى ثمانية، وهكذا حتّى يعمّ الأشياء كلّها، ولذلك لا يتحقّق العدل حتّى يزول عن الأرض كلّ الظّلم، لا جزء منه فقط؛ لأنّه ما دام في الأرض شيء من الظّلم، فإنّه ينتشر فيها كلّها؛ كنار صغيرة في كومة قشّ تأتي عليها بسرعة، وذلك لأنّ الأرض وحدة منسجمة، وبلادها مترابطة ومتماسكة، وإذا كان في بعض بلادها ظلم، أوشكت سائر بلادها أن تُساق إلى الظّلم، ولذلك فإنّ العدل إمّا يتحقّق في كلّ مكان، وإمّا لا يتحقّق في أيّ مكان، والعدل النّسبيّ والتمييزيّ غير ممكن[٢].

من هنا يُعلم أنّ العدل وضع كلّ شيء في موضعه، لا وضع بعض الأشياء دون بعض، ومن الواضح أنّ هذا لا يمكن إلّا لله؛ لأنّ خالق كلّ شيء في العالم هو الوحيد الذي يعلم كلّ شيء وقدره وموضعه في العالم، ومن ثمّ يستطيع وضع كلّ شيء في موضعه وتحقيق العدل،

---

١. الرّوم/ ٤١

٢. كما روي أنّ أبا مسلم الخولانيّ (ت٦٢هـ) كان يطوف ينعى الإسلام، فأرسل إليه معاوية، فقال له: «مَا تَصْنَعُ يَا أَبَا مُسْلِمٍ؟! أَتَنْعَى الْإِسْلَامَ؟!» قال: «نَعَمْ، إِنَّكَ لَوْ عَدَلْتَ عَلَى أَهْلِ الْأَرْضِ كُلِّهِمْ، ثُمَّ جُرْتَ عَلَى رَجُلٍ وَاحِدٍ، لَمَالَ جَوْرُكَ بِعَدْلِكَ» (الزهد لأحمد بن حنبل، ص٣١٨؛ حلية الأولياء وطبقات الأصفياء لأبي نعيم الأصبهانيّ، ج٢، ص١٢٥؛ ربيع الأبرار ونصوص الأخيار للزمخشريّ، ج٢، ص١٥).

في حين أنّ الآخرين لا يعلمون كلّ شيء وقدره وموضعه في العالم، ومن ثمّ مهما همّوا وجدّوا لم يستطيعوا أن يضعوا كلّ شيء في موضعه ويحقّقوا العدل، ولذلك فإنّ تحقيق العدل ليس في عهدتهم، وإنّما هو في عهدة الله؛ بمعنى أنّ عليه أن يجعل لهم تحقيق العدل ممكنًا، لئلّا تكون لهم عليه حجّة بسبب حرمانهم من العدل وعواقبه الوخيمة، وتكون الحجّة لله دائمًا؛ كما قال تعالى: ﴿قُلْ فَلِلَّهِ الْحُجَّةُ الْبَالِغَةُ ۖ فَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ﴾[١]، وهذا ما يفعله الله من خلال جعل خليفة له في الأرض يهديه إلى كلّ شيء وقدره وموضعه في العالم، ليستطيع أن يضع كلّ شيء في موضعه ويحقّق العدل نيابةً عنه، وهو باعتبار تمتّعه بهذه الهداية الإلهيّة يُدعى «المهديّ»؛ لأنّه يُهدى من عند الله إلى كلّ شيء وقدره وموضعه في العالم[٢].

[علّة عدم ظهور المهديّ في الأرض]

من هنا يُعلم أنّ غرض الله من جعل المهديّ في الأرض هو أن يتحقّق العدل فيها؛ لأنّ المهديّ خليفة الأنبياء، وقد قال الله فيهم: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ﴾[٣]، ومن الواضح أنّ تحقّق العدل في الأرض يمكن بظهور المهديّ فيها، ولذلك فإنّ عدم ظهوره فيها لا يُنسب إلى الله؛ لأنّ ذلك متناقض مع غرضه، والتناقض في أغراضه مستحيل؛ كما قال تعالى: ﴿مَا يُبَدَّلُ الْقَوْلُ لَدَيَّ وَمَا أَنَا بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ﴾[٤].

---

١. الأنعام/ ١٤٩

٢. كما روي عن أهل البيت أنّهم قالوا: «إِنَّمَا سُمِّيَ الْمَهْدِيَّ لِأَنَّهُ يُهْدَى إِلَى كُلِّ أَمْرٍ خَفِيٍّ» (الغيبة للنعمانيّ، ص٢٤٣؛ علل الشرائع لابن بابويه، ج١، ص١٦١؛ الغيبة للطوسيّ، ص٤٧١)، وفي رواية أخرى: «لِأَنَّهُ يُهْدَى إِلَى أَمْرٍ قَدْ ضَلُّوا عَنْهُ» (الإرشاد للمفيد، ج٢، ص٣٨٣)، وروي مثله عن بعض التابعين (الجامع لمعمر بن راشد، ج١١، ص٣٧٢؛ الفتن لابن حمّاد، ج١، ص٣٥٥؛ السنن الواردة في الفتن للدانيّ، ج٥، ص١٠٦٥).

٣. الحديد/ ٢٥

٤. ق/ ٢٩

بالإضافة إلى ذلك، فإنّ عدم ظهور المهديّ في الأرض مانع لتحقّق العدل فيها، في حين أنّ جعل المانع لتحقّق العدل فيها ظلم، والظّلم لا يُنسب إلى الله. توضيح ذلك أنّ عدم ظهور المهديّ في الأرض ليس بسبب عدم وجود مقتضٍ لظهوره؛ لأنّ المقتضي لظهوره هو ضرورة تحقّق العدل في الأرض، وتوقّف ذلك على ظهوره، وهو موجود، وعلى هذا فإنّ عدم ظهوره في الأرض هو بسبب وجود مانع لظهوره، وهذا المانع، أيّما كان، لا يمكن أن يكون ناشئًا من إرادة الله وفعله الابتدائيّين؛ لأنّ الإرادة والفعل الابتدائيّين لذلك يُعتبران منعًا لتحقّق العدل وإرادةً وفعلًا ابتدائيّين للظّلم، وهذا ما لا يصدر من الله سبحانه؛ كما قال: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ﴾[1]، وقال: ﴿وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾[2]، وقال: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ﴾[3]؛ كما لا يمكن أن يكون ذلك ناشئًا من إرادة الله وفعله المشتركين مع الآخرين؛ لأنّ ما لا يصدر منه بشكل مستقلّ لا يصدر منه بشكل مشترك أيضًا، والظّلم فرديًّا كان أو جماعيًّا فهو قبيح؛ كما لا يمكن أن يكون ذلك ناشئًا من إرادة المهديّ وفعله الابتدائيّين في حالة وجوده؛ لأنّ المهديّ من أهل بيت النّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم حسب الخبر المتواتر عنه، وقد طهّر الله أهل بيته من كلّ رجس، ومن الواضح أنّ منع تحقّق العدل في الأرض رجس. بالإضافة إلى ذلك، فإنّ إرادة المهديّ وفعله الابتدائيّين يرجعان إلى إرادة الله وفعله الابتدائيّين؛ لأنّ المهديّ خليفة الله في الأرض، ويريد ويفعل خلافةً عن الله، وعلى هذا فإنّ إرادته وفعله الابتدائيّين لذلك مستحيلان باستحالة إرادة الله وفعله الابتدائيّين لذلك.

من هنا يُعلم أنّ مانع ظهور المهديّ، أيّما كان، يتأتّى من إرادة النّاس وفعلهم الابتدائيّين، والله، سواء بغير واسطةٍ أو بواسطة المهديّ، لا يتدخّل فيه ولا يرضاه؛

---

١. فصّلت/ ٤٦
٢. الكهف/ ٤٩
٣. النّساء/ ٤٠

كما قال: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئًا وَلَكِنَّ النَّاسَ أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾[١]، وقال: ﴿فَمَا كَانَ اللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾[٢]، وقال: ﴿وَمَا ظَلَمَهُمُ اللَّهُ وَلَكِنْ أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾[٣]، وقال: ﴿ذَلِكَ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيكُمْ وَأَنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ﴾[٤]. على الرّغم من أنّ كلّ عمل في العالم، وإن كان سيّئًا مثل الظّلم، يقع بحول الله وقوّته وعلمه وإذنه التكوينيّ، وبهذا المعنى يرجع إليه؛ كما قال: ﴿وَمَا هُمْ بِضَارِّينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾[٥]، وقال: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكُوا﴾[٦]، وقال: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا اقْتَتَلُوا﴾[٧]، وقال: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ﴾[٨]، وقال: ﴿وَإِنْ تُصِبْهُمْ حَسَنَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ ۖ وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِكَ ۚ قُلْ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ ۖ فَمَالِ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا﴾[٩]، ولكنّ العمل السّيّء الذي قد نهى الله عنه لا يُنسب إليه حقيقةً؛ لأنّه قد نشأ من إرادة الفاعل وفعله الاختياريّين بكلّ وضوح، وكان مخالفًا لرضى الله وأمره؛ كما قال: ﴿مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ ۖ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ﴾[١٠]، وقال: ﴿أَوَلَمَّا أَصَابَتْكُمْ مُصِيبَةٌ قَدْ أَصَبْتُمْ مِثْلَيْهَا قُلْتُمْ أَنَّىٰ هَٰذَا ۖ قُلْ هُوَ مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِكُمْ﴾[١١]، وقال: ﴿وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُو عَنْ كَثِيرٍ﴾[١٢].

---

١. يونس/ ٤٤
٢. التّوبة/ ٧٠
٣. آل عمران/ ١١٧
٤. آل عمران/ ١٨٢
٥. البقرة/ ١٠٢
٦. الأنعام/ ١٠٧
٧. البقرة/ ٢٥٣
٨. الأنعام/ ١١٢
٩. النّساء/ ٧٨
١٠. النّساء/ ٧٩
١١. آل عمران/ ١٦٥
١٢. الشّورى/ ٣٠

بناء على هذا، فإنّ جعل مانع لظهور المهديّ، بما أنّه مانع لتحقّق العدل، لا يُنسب إلى الله، وإن وقع بحوله وقوّته وعلمه وإذنه التكوينيّ، بل يُنسب إلى النّاس؛ لأنّه قد نشأ من إرادتهم وفعلهم الاختياريّين، وكان مخالفًا لرضى الله وأمره[١].

نعم، إنّ عدم خلق المهديّ، إن لم يُخلق بعد، هو من فعل الله؛ لأنّ الخلق وتركه لا يُنسب إلى غير الله؛ كما قال: ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ﴾[٢]، لكنّ خلق المهديّ واجب على الله إذا لم يكن لظهوره مانع من عند النّاس؛ لأنّ غرض الله الرئيسيّ من خلقه هو ظهوره، وإذا كان لظهوره مانع من عند النّاس، فإنّ خلقه لا يحقّق غرض الله، ولذلك يمكن القول أنّ عدم خلق المهديّ، إن لم يُخلق بعد، مع أنّه من فعل الله، يترتّب على إرادة النّاس وفعلهم الاختياريّين؛ كما أنّ عدم ظهوره، إن كان قد خُلق من قبل، هو نتيجة إرادة النّاس وفعلهم الاختياريّين، ولا يُتّهم الله بتسبيبه في حال من الأحوال؛ كما قال: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ لَمْ يَكُ مُغَيِّرًا نِعْمَةً أَنْعَمَهَا عَلَى قَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ ۙ وَأَنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾[٣]، وقال: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾[٤].

[وجوب إظهار المهديّ على النّاس]

بناء على هذا، فإنّ خلق المهديّ، إن لم يُخلق بعد، وظهوره إن كان قد خُلق، يتوقّفان على إرادة النّاس وفعلهم الاختياريّين؛ بمعنى أنّهما يمكنان إذا أزالوا مانع ظهوره، ولا يمكنان قبل ذلك، ومن الواضح أنّ إزالة مانع ظهور المهديّ هي في مقدورهم؛

---

١. كما روي عن أهل البيت أنّهم قالوا: «الْعَدْلُ أَنْ لَا تَنْسُبَ إِلَى خَالِقِكَ مَا لَامَكَ عَلَيْهِ»، رواه ابن بابويه (ت٣٨١هـ) في «التوحيد» (ص٩٦) و«معاني الأخبار» (ص١١).

٢. الأعراف/ ٥٤

٣. الأنفال/ ٥٣

٤. الرّعد/ ١١

لأنّ كلّ من كان قادرًا على فعل شيء فهو قادر على تركه أيضًا[١]، وهم كانوا قادرين على جعل مانع ظهور المهديّ، ولذلك فإنّ إزالته واجبة عليهم بلا ريب؛ لأنّ التوقّي عن الهلاك واجب عليهم بمقتضى وجودهم، وهو لا يحصل إلّا بإقامة الإسلام على وجه كامل وخالص، وهي تتوقّف على ظهور المهديّ، وهو يتوقّف على عدم وجود مانع له، والمانع له ما كسبته أيديهم، وهم قادرون على إزالته، فلا ريب في وجوب إزالته عليهم، والمراد بمانع ظهور المهديّ كلّ ما يحول دون تسلّطه على الأرض، كفقدان ما يكفيه من الأنصار والأموال والأسلحة، وجامع ذلك عدم دعم كافٍ له من النّاس، إذ هم مصدر الأنصار والأموال والأسلحة؛ مع الأخذ في الاعتبار أنّ توفّر الأنصار والأموال والأسلحة الكافية ضروريّ لتأسيس حكومته، بل لضمان أمنه أيضًا؛ لأنّه، بشهادة الحسّ والتجربة، لا يمكن لأحد أن يتسلّط على الأرض دون دعم كافٍ له من النّاس عبر تجهيزه بالأنصار والأموال والأسلحة الكافية، ومن الواضح أنّ المهديّ غير مستثنى من هذه القاعدة المحسوسة والمجرّبة[٢].

---

١ . هذه قاعدة عقليّة تنبّه لها كثير من أهل العلم؛ كما قال عبد القاهر البغداديّ (ت٤٢٩هـ) في «الفرق بين الفرق» (ص١١٦): «قَالُوا: إِنَّ الْقَادِرَ عَلَى الْعَدْلِ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ قَادِرًا عَلَى الظُّلْمِ، وَالْقَادِرَ عَلَى الصِّدْقِ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ قَادِرًا عَلَى الْكَذِبِ، لِأَنَّ الْقُدْرَةَ عَلَى الشَّيْءِ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ قُدْرَةً عَلَى ضِدِّهِ»، وقال الفخر الرازيّ (ت٦٠٦هـ) في «تفسيره» (ج١٠، ص١٤٨): «مُحَالٌ عِنْدَهُمْ أَنْ يَكُونَ الْقَادِرُ عَلَى الشَّيْءِ غَيْرَ قَادِرٍ عَلَى ضِدِّهِ»، وقال ابن التلمسانيّ (ت٦٤٤هـ) في «شرح المعالم» (ج١، ص٣٦٢): «الْقُدْرَةُ عِنْدَهُمْ عَلَى الشَّيْءِ قُدْرَةٌ عَلَى ضِدِّهِ»، وقال الصفيّ الهنديّ (ت٧١٥هـ) في «نهاية الوصول» (ج٢، ص٧٣١): «الْقَادِرُ عَلَى الشَّيْءِ لَا بُدَّ وَأَنْ يَكُونَ قَادِرًا عَلَى ضِدِّهِ»، وقال المؤيّد العلويّ (ت٧٤٥هـ) في «الطراز لأسرار البلاغة» (ج٢، ص١٧٥): «كُلُّ مَنْ قَدَرَ عَلَى النَّفْعِ فَهُوَ قَادِرٌ عَلَى الضَّرَرِ وَعَكْسُهُ أَيْضًا، لِأَنَّ حَقَّ مَنْ كَانَ قَادِرًا عَلَى شَيْءٍ أَنْ يَكُونَ قَادِرًا عَلَى ضِدِّهِ، لِأَنَّ الْقُدْرَةَ صَالِحَةٌ لِلْأَمْرَيْنِ الضِّدَّيْنِ جَمِيعًا».

٢ . كما روي عن أبي مسلم الخولانيّ (ت٦٢هـ) أنّه كان يقول: «مَثَلُ الْإِمَامِ وَالنَّاسِ، كَمَثَلِ فُسْطَاطٍ لَا يَسْتَقِلُّ إِلَّا بِعَمُودٍ، وَلَا يَقُومُ الْعَمُودُ إِلَّا بِأَوْتَادٍ، فَكُلَّمَا نُزِعَ وَتَدٌ ازْدَادَ الْعَمُودُ وَهْنًا، وَلَا يَصْلُحُ النَّاسُ إِلَّا بِالْإِمَامِ، وَلَا يَصْلُحُ الْإِمَامُ إِلَّا بِالنَّاسِ» (الجامع لمعمر بن راشد، ج١١، ص٣٢٧).

بناء على هذا، فإنّ ظهور المهديّ مؤخّر إلى دعم كافٍ له من النّاس، ومتى توفّر له هذا الدّعم فذلك وقت ظهوره، ومن الواضح أنّ الدّعم الكافي له من النّاس يرجع إلى اختيارهم، وهو أمر طبيعيّ ومستطاع لهم، وليس أمرًا غير عاديّ وغير عمليّ؛ كما فعلوا مثله لغير المهديّ، ومن خلاله أوصلوهم إلى السلطة مرّات عديدة.

بالطبع لا يقال أنّ الدّعم الكافي للمهديّ من النّاس غير ممكن قبل ظهوره؛ لأنّ ظهوره بمعنى تسلّطه على الأرض، هو نتيجة الدّعم الكافي له من النّاس، وظهوره بمعنى وصول النّاس إليه أيضًا، يتطلّب أمنًا كافيًا له على الأقلّ، ولا يمكن توفير ذلك إلّا بتوفير الأنصار والأموال والأسلحة الكافية له. بناء على هذا، فلا بدّ من دعم المهديّ قبل ظهوره، وذلك ممكن مهما كان صعبًا؛ لأنّ دعم المرء لا يتوقّف على الوصول إليه تفصيلًا، بل يمكن مع الوصول إليه إجمالًا؛ كما أنّ الوصول التّفصيليّ إلى الله، بمعنى رؤيته وسماع كلامه، غير حاصل، ومع ذلك فإنّ نصرته ممكنة وواجبة؛ كما قال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا أَنْصَارَ اللَّهِ كَمَا قَالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ لِلْحَوَارِيِّينَ مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ ۖ قَالَ الْحَوَارِيُّونَ نَحْنُ أَنْصَارُ اللَّهِ﴾[١]، ومن الواضح أنّ نصرة الله هي أن توفّر له الأنصار والأموال والأسلحة الكافية حتّى تُحقّق حاكميّته على الأرض؛ كما قال: ﴿وَجَاهِدُوا بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾[٢]، وقال: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ وَلَهُ أَجْرٌ كَرِيمٌ﴾[٣]، وقال: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ﴾[٤]، وهكذا تكون نصرة المهديّ؛ كما أنّ كثيرًا من النّاس ينصرون بهذه الطريقة رجالًا لم تسبق لهم رؤيتهم ولا محادثتهم، ليمهّدوا حاكميّتهم على الأرض، بل إنّ أهمّ الذين يحكمون الأرض الآن ليسوا معروفين ولا متاحين للنّاس،

---

١. الصّف/ ١٤
٢. التّوبة/ ٤١
٣. الحديد/ ١١
٤. الأنفال/ ٦٠

وأكثر الذين هم معروفون ومتاحون لهم باسم الحكّام ليسوا حكّامًا أصليّين وحقيقيّين، وإنّما يتّبعون سياسات رجال قد اختبؤوا خلفهم وليسوا في متناول النّاس؛ لأنّ معظم الأنصار والأموال والأسلحة اليوم في قبضة الذين لا يعرفهم النّاس ولا يستطيعون الوصول إليهم، ويدعمونهم وهم لا يشعرون؛ مثل الشيطان وقبيله الذين يحكمون الأرض، وقد قال الله فيهم: ﴿إِنَّهُ يَرَاكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ مِنْ حَيْثُ لَا تَرَوْنَهُمْ﴾[1]. لذلك فإنّ الحاكميّة على الأرض لم تعد مستلزمة لكون الحاكم معروفًا ومتاحًا لجميع النّاس، بل لم تعد معمولة وميسورة على ذلك؛ لأنّ الأرض قد أصبحت واسعة وغير آمنة للغاية، بحيث أنّ كلّ حاكم صالح ومستقلّ يصبح معروفًا ومتاحًا لجميع النّاس فيها، يُتخطّف منها غالبًا. هذا يعني أنّ حاكميّة المهديّ على الأرض لا تحتاج إلى أن يكون كذلك، ومن الممكن تحقّقها بدون ذلك إذا توفّر له ما يكفيه من الأنصار والأموال والأسلحة.

نعم، إنّ وصول النّاس إليه ضروريّ لعلمهم بسنّة النّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم وموضوعات أحكام الله؛ لأنّهم بدون الوصول إليه لا يستطيعون الرّجوع إليه ليسألوه، بل ربما يكون وصولهم إليه ضروريًّا أيضًا لتحقّق حاكميّته على وجه يطبّق أحكام الله ويحقّق العدل؛ لأنّ الحاكميّة على الأرض من دون أن يُرى الحاكم ويكون على اتّصال مباشر مع النّاس، وإن كانت ممكنة، إلّا أنّها طريقة الظالمين ولا تصلح لأهل العدل. لذلك، فإنّ ظهور المهديّ، سواء كان بمعنى حاكميّته أو وصول النّاس إليه، أمر ضروريّ؛ غير أنّ وصول النّاس إليه أيضًا، مثل حاكميّته، يحتاج إلى إزالتهم مانع ذلك؛ لأنّ الوصول إليه مع انعدام الأمن اللازم له مخالف للحكمة ومناقض لغرض الله من خلقه[2]،

---

١ . الأعراف/ ٢٧

٢ . كما روي عن أهل البيت بأسانيد معتبرة أنّهم قالوا: «إِنَّ لِلْمَهْدِيِّ غَيْبَةً قَبْلَ أَنْ يَقُومَ»، قيل: «لِمَ؟»، قالوا: «يَخَافُ» (انظر: الغيبة للنعمانيّ، ص١٨٢؛ كمال الدّين وتمام النعمة لابن بابويه، ص٤٨١؛ دلائل الإمامة للطبري الصغير، ص٥٣٥؛ الغيبة للطوسيّ، ص٣٢٢).

في حين أنّ انعدام الأمن اللازم له يرجع إلى المخاطر الناجمة عن إرادة النّاس وفعلهم، فتكون إزالته أيضًا واجبة عليهم؛ إذ كلّ من جعل مانعًا لأمر ضروريّ فهو ضامن، وعليه إزالة المانع، وهذا كقاعدة عقلائيّة.

نعم، الإنصاف أنّ وصول النّاس إلى المهديّ، وإن أزالوا مانع ذلك، غير ممكن بدون إرشاد منه؛ لأنّهم لا يعلمون وجوده أو مكانه إن كان موجودًا، ومن ثمّ لا يكادون يعثرون عليه بطلبه، ولو اعتمادًا على علاماته المرويّة. لذلك يجب على المهديّ أن يمكّنهم من الوصول إليه إذا أزالوا مانع ذلك، وهذا ما يفعله بإرسال سفير أو كتابة رسالة إليهم، أو طريقة أخرى حسب الإمكان والمناسبة. بناء على هذا، يجب على النّاس إزالة مانع الوصول إلى المهديّ، وهو قبل كلّ شيء عدم توفّر الأمن اللازم له؛ فإذا فعلوا ذلك وجب على المهديّ تسهيل وصولهم إليه، وهو يفعل ذلك بمقتضى طهارته من الرّجس وعدم افتراقه عن كتاب الله، وعدم فعله ذلك حتّى الآن دليل على أنّ النّاس لمّا يزيلوا مانع الوصول إليه ولمّا يوفّروا الأمن اللازم له.

هذا في حين أنّ النّاس محتاجون إلى المهديّ، وليس المهديّ محتاجًا إلى النّاس؛ لأنّ المهديّ يعلم أحكام الله وموضوعاتها من دون الرّجوع إلى النّاس، ولكنّ النّاس لا يعلمونها من دون الرّجوع إلى المهديّ، ولذلك ليس على المهديّ أن يرجع إلى النّاس، لكن على النّاس أن يرجعوا إلى المهديّ؛ نظرًا لأنّ الواجب عند العقل رجوع المحتاج إلى من يقضي حاجته، لا رجوع الغنيّ إلى المحتاج؛ كما أنّ الجائع يسعى إلى الطعام، لا الطعام إلى الجائع، والعطشان يسعى إلى الماء، لا الماء إلى العطشان، والمريض يسعى إلى الطبيب، لا الطبيب إلى المريض، والجاهل يسعى إلى العالم، لا العالم إلى الجاهل، وهذا ما تقتضيه الغريزة والطبيعة.

بناء على هذا، فإنّ إتيان المهديّ إلى النّاس قبل أن يأتوا إليه، أمر غير طبيعيّ ومخالفٌ للحكمة، ولذلك لا ينتظره الحكماء، وإن كان السّفهاء ينتظرونه[١].

[كيفيّة إظهار النّاس المهديّ]

من هنا يُعلم أنّ ما يعتقده النّاس من كون ظهور المهديّ في عهدة الله ومنوطًا بإرادته وفعله الابتدائيّين غير صحيح؛ فقد تبيّن أنّ ظهور المهديّ، بمعنى الوصول إليه وتسلّطه على الأرض، متوقّف على دعم كافٍ له من النّاس، ومن الواضح أنّ الدّعم الكافي له منهم يتحقّق بإرادتهم وفعلهم الاختياريّين، لا بإرادة الله وفعله الجبريّين، وإرادة الله وفعله، وإن كانا ضروريّين لخلق المهديّ وإظهاره، إلّا أنّهما تابعان لإرادة النّاس وفعلهم؛ كما قال: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾[٢]؛

---

١ . كما روي عن رسول اللّه صلّى اللّه عليه وآله وسلّم أنّه قال: «مَثَلُ الْإِمَامِ مَثَلُ الْكَعْبَةِ، إِذْ يُؤْتَى وَلَا يَأْتِي» (كفاية الأثر للخزاز، ص١٩٩ و ٢٤٨)، وقال لعليّ بن أبي طالب على سبيل المثال: «أَنْتَ بِمَنْزِلَةِ الْكَعْبَةِ، تُؤْتَى وَلَا تَأْتِي، فَإِنْ أَتَاكَ هَؤُلَاءِ الْقَوْمُ فَسَلَّمُوهَا إِلَيْكَ -يَعْنِي الْحُكُومَةَ- فَاقْبَلْهَا مِنْهُمْ، وَإِنْ لَمْ يَأْتُوكَ فَلَا تَأْتِهِمْ حَتَّى يَأْتُوكَ» (الفردوس بمأثور الخطاب للديلميّ، ج٥، ص٣١٥؛ أسد الغابة لابن الأثير، ج٤، ص١٠٦؛ زهر الفردوس لابن حجر، ج٨، ص٨٤)، وروي أنّ الحسن بن عليّ قال لأبيه بعد قتل عثمان: «يَا أَبَتِ، الْزَمْ بَيْتَكَ حَتَّى تَرْجِعَ إِلَى الْعَرَبِ غَوَارِبُ أَحْلَامِهَا، فَلَوْ كُنْتَ فِي جُحْرِ ضَبٍّ لَضَرَبُوا إِلَيْكَ آبَاطَ الْإِبِلِ حَتَّى يَسْتَخْرِجُوكَ مِنْ جُحْرِكَ» (مصنّف ابن أبي شيبة، ج٧، ص٤٧٨؛ تاريخ المدينة لابن شبة، ج٤، ص١٢٥٦)، وفي رواية أخرى، قال: «ذَرِ الْعَرَبَ حَتَّى تَرْجِعَ إِلَيْهَا عَوَازِبُ عُقُولِهَا، فَوَاللَّهِ لَئِنْ كُنْتَ فِي وِجَارِ ضَبُعٍ لَيَسْتَخْرِجُنَّكَ مِنْهُ» (تاريخ بغداد للخطيب البغداديّ، ج٨، ص٣٥٥)، وروي أنّ أبا بكرة لقي المغيرة بن شعبة يومًا في الرّحبة، وكان المغيرة يومئذ أميرًا، فقال له أبو بكرة: «أَيْنَ تُرِيدُ؟» قال: «أَزُورُ بَعْضَ مَنْ أُحِبُّ»، قال: «إِنَّ الْأَمِيرَ يُزَارُ وَلَا يَزُورُ» (مصنّف ابن أبي شيبة، ج٦، ص١٩٠؛ أنساب الأشراف للبلاذريّ، ج١، ص٤٩٠)، وكان أبو بكرة رجلًا صالحًا من أصحاب النّبيّ صلّى اللّه عليه وآله وسلّم، وروي عن مالك بن أنس أنّه قال: «إِنَّ الْعِلْمَ يُزَارُ وَلَا يَزُورُ، وَيُؤْتَى وَلَا يَأْتِي» (المجالسة وجواهر العلم للدينوريّ، ج٨، ص٣٢١).

٢ . الرّعد/ ١١

نظرًا لأنّ إجبار النّاس على دعم المهديّ، وإن كان ممكنًا لله، إلّا أنّه مخالف لسنّته وطريقته؛ كما قال: ﴿أَنُلْزِمُكُمُوهَا وَأَنْتُمْ لَهَا كَارِهُونَ﴾[١]، وقال: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ ۖ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ﴾[٢]؛ كما أنّه لم يجبر النّاس على دعم كافٍ لنبيّه، مع أنّه كان أحقّ بذلك من المهديّ، فقال: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا ۚ أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ﴾[٣].

أمّا المراد بالدّعم الكافي من النّاس للمهديّ، فهو رغبتهم وإعانتهم وطاعتهم له بما فيه الكفاية؛ بمعنى أن يكون هناك عدد كافٍ منهم يريدون المهديّ ولا يريدون غيره، وذلك لأنّ من ليست له مقبوليّة كافية بين النّاس لا يصل إلى الحكم غالبًا، وإن وصل إليه لم يبق فيه، ولا يمكن إرادة حاكمين معًا؛ لأنّ العالم إقليم واحد في الواقع، فيحتاج إلى حاكم واحد، ولا يجتمع حاكمان في إقليم واحد، ولذا فإنّ إرادة أحدهما مانعة لإرادة الآخر[٤]. ثمّ الواجب على النّاس بعد إرادة المهديّ بما فيه الكفاية هو أن يعينوه بما فيه الكفاية؛ بمعنى أن يكون هناك عدد كافٍ منهم يقومون بتهيئة الظروف اللازمة للوصول إليه وتشكيل حكومته، والظروف اللازمة للوصول إليه هي وجود عدد كافٍ من الحرّاس الأمناء القادرين على حفظه من القتل والاعتقال أثناء وصول النّاس إليه[٥]؛

---

١. هود/ ٢٨
٢. البقرة/ ٢٥٦
٣. يونس/ ٩٩
٤. كما جاء عن رسول اللّه صلّى اللّه عليه وآله وسلّم أنّه قال: «مَنْ بَايَعَ إِمَامًا، فَأَعْطَاهُ صَفْقَةَ يَدِهِ وَثَمَرَةَ قَلْبِهِ، فَلْيُطِعْهُ مَا اسْتَطَاعَ، فَإِنْ جَاءَ آخَرُ يُنَازِعُهُ فَاضْرِبُوا عُنُقَ الآخَرِ» (مسند أحمد، ج١١، ص٤٥؛ صحيح مسلم، ج٦، ص١٨؛ سنن ابن ماجه، ج٢، ص١٣٠٦)، وجاء عن أهل البيت أنّهم قالوا: «لَا تَتَّخِذُوا إِمَامَيْنِ، إِنَّمَا هُوَ إِمَامٌ وَاحِدٌ» (تفسير العيّاشيّ، ج٢، ص٢٦١).
٥. كما روي عن أبي موسى «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَحْرُسُهُ أَصْحَابُهُ» (مسند أحمد، ج٣٢، ص٣٢٤)، وروي عن عبد اللّه بن عمرو «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ عَامَ غَزْوَةِ تَبُوكَ قَامَ مِنَ اللَّيْلِ يُصَلِّي، فَاجْتَمَعَ وَرَاءَهُ رِجَالٌ مِنْ أَصْحَابِهِ يَحْرُسُونَهُ» (مسند أحمد، ج١١، ص٦٣٩)، ←

لأنّه إذا كان آمنًا من القتل والاعتقال باعتبار وجودهم، لم يكن له عذر في عدم تمكين النّاس من الوصول إليه، وإن كان غير مستطيع لتشكيل الحكومة،

وروي أنّ وجوه الأوس والخزرج بعد رجعتهم من أحد كانوا في المسجد على باب النّبيّ صلّى اللّه عليه وآله وسلّم يحرسونه فرقًا من قريش أن تكرّ (مغازي الواقديّ، ج١، ص٢٤٩)، قال جابر بن عبد اللّه: «كَمَا يَفْعَلُ حَرَسُكُمْ هَؤُلَاءِ لِأُمَرَائِهِمْ» (تاريخ المدينة لابن شبة، ج١، ص٣٠٠)، وروي عن عائشة، قالت: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أَرِقَ ذَاتَ لَيْلَةٍ، فَقَالَ: "لَيْتَ رَجُلًا صَالِحًا يَحْرُسُنِي اللَّيْلَةَ"، فَبَيْنَا نَحْنُ كَذَلِكَ إِذْ سَمِعْتُ صَوْتَ السِّلَاحِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: "مَنْ هَذَا؟" قَالَ: سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ يَا رَسُولَ اللَّهِ، جِئْتُ أَحْرُسُكَ اللَّيْلَةَ، قَالَتْ: فَنَامَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ حَتَّى سَمِعْتُ غَطِيطَهُ» (مشيخة ابن طهمان، ص١٨٢؛ صحيح البخاريّ، ج٩، ص٨٣؛ صحيح مسلم، ج٧، ص١٢٤)، وروي أنّ رسول اللّه صلّى اللّه عليه وآله وسلّم قال ليلة: «أَلَا فَارِسٌ يَحْرُسُنَا اللَّيْلَةَ؟» إذ أقبل أُنيس بن أبي مَرثَد الغنويّ على فرسه، فقال: «أَنَا ذَا يَا رَسُولَ اللَّهِ»، فقال: «انْطَلِقْ حَتَّى تَقِفَ عَلَى جَبَلِ كَذَا وَكَذَا، فَلَا تَنْزِلَنَّ إِلَّا مُصَلِّيًا أَوْ قَاضِيَ حَاجَةٍ، وَلَا نُغَرَّنَّ مِنْ قِبَلِكَ»، فلمّا فعل ما أمره رسول اللّه صلّى اللّه عليه وآله وسلّم من الحرس قال رسول اللّه صلّى اللّه عليه وآله وسلّم: «مَا عَلَى هَذَا أَلَّا يَعْمَلَ بَعْدَ هَذَا عَمَلًا» (انظر: مغازي الواقديّ، ج٣، ص٨٩٤؛ سنن أبي داود، ج٣، ص٩)، وروي أنّ رسول اللّه صلّى اللّه عليه وآله وسلّم قال ليلة حين صلّى العشاء: «مَنْ يَحْفَظُنَا اللَّيْلَةَ؟» فقام رجل فقال: «أَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ»، فقال رسول اللّه صلّى اللّه عليه وآله وسلّم: «مَنْ أَنْتَ؟» قال: «ذَكْوَانُ بْنُ عَبْدِ قَيْسٍ»، قال: «اجْلِسْ»، ثمّ قال: «مَنْ رَجُلٌ يَحْفَظُنَا هَذِهِ اللَّيْلَةَ؟» فقام رجل فقال: «أَنَا»، فقال: «مَنْ أَنْتَ؟» قال: «أَنَا أَبُو سَبُعٍ»، قال: «اجْلِسْ»، ثمّ قال رسول اللّه صلّى اللّه عليه وآله وسلّم: «مَنْ رَجُلٌ يَحْفَظُنَا هَذِهِ اللَّيْلَةَ؟» فقام رجل فقال: «أَنَا»، فقال: «مَنْ أَنْتَ؟» فذكر اسمه، فقال: «اجْلِسْ»، ومكث رسول اللّه صلّى اللّه عليه وآله وسلّم ساعة، ثمّ قال: «قُومُوا ثَلَاثَتَكُمْ» (مغازي الواقديّ، ج١، ص٢١٧)، وروي أنّ رسول اللّه صلّى اللّه عليه وآله وسلّم كان يبعث سلمة بن أسلم في مائتي رجل وزيد بن حارثة في ثلاثمائة رجل يحرسون المدينة ويُظهرون التكبير، وذلك أنّه كان يخاف على الذراريّ من بني قريظة، وكان عبّاد بن بشر على حرس قُبّة رسول اللّه صلّى اللّه عليه وآله وسلّم مع غيره من الأنصار يحرسونه كلّ ليلة (الطبقات الكبرى لابن سعد، ج٢، ص٦٣)، وهذه كلّها تدلّ على ضرورة وجود عدد كافٍ من الحرّاس الأمناء القادرين على حفظ الإمام أثناء وصول النّاس إليه.

والظروف اللازمة لتشكيل حكومته هي توفّر الأنصار والأموال والأسلحة الكافية التي يمكن للنّاس توفيرها؛ مع الأخذ في الاعتبار أنّه لا يمكن تشكيل حكومة بدون الأنصار والأموال والأسلحة الكافية، ولو شُكّلت لم يكن لها دوام، وحكومة المهديّ ليست مستثناة من هذه القاعدة. كما أنّ حفظ الحكّام الآخرين وإمدادهم بالأنصار والأموال والأسلحة يعرقلان ظهور المهديّ؛ لأنّهما يقوّيان منافسيه، ويجعلان حفظه وإمداده بالأنصار والأموال والأسلحة أكثر صعوبةً وأقلّ فائدةً. ثمّ الواجب على النّاس بعد إعانة المهديّ بما فيه الكفاية هو أن يطيعوه بما فيه الكفاية ويتركوا طاعة غيره؛ لأنّ حكومته لا تتشكّل ولا تصل إلى هدفها لو تشكّلت إلّا بطاعته، وأنّ طاعة غيره تعني عدم طاعته؛ لأنّ طاعة حاكمين تستلزم التضادّ، وليست ممكنة، فتكون طاعة أحدهما بمعنى معصية الآخر[1].

هذا في حين أنّ عامّة المسلمين الآن يريدون حكّامًا غير المهديّ، ويحفظونهم ويعينونهم ويطيعونهم بدلًا منه، ولا يوجد فيهم عدد كافٍ لحفظه وإعانته وطاعته، وإن كان فيهم عدد كافٍ لذلك فهم متفرّقون في أطراف الأرض منفصلون بعضهم عن بعض، ومن الواضح أنّ كلّ واحد منهم بمفرده وبمعزل عن الآخرين غير قادر على حفظ المهديّ، ومن ثمّ فإنّ اجتماعهم لذلك ضروريّ، ولكن لا يوجد من يجمعهم لذلك، وقد أدّى هذا إلى عدم ظهور المهديّ حتّى في حدّ الوصول إليه.

---

١ . كما قال الفضل بن شاذان (ت٢٦٠هـ) فيما حكاه عن عليّ بن موسى الرّضا من علّة ذلك: «إِنَّا لَمْ نَجِدِ اثْنَيْنِ إِلَّا مُخْتَلِفَي الْهِمَمِ وَالْإِرَادَةِ، فَإِذَا كَانَا اثْنَيْنِ ثُمَّ اخْتَلَفَتْ هِمَمُهُمَا وَإِرَادَتُهُمَا وَتَدْبِيرُهُمَا وَكَانَا كِلَيْهِمَا مُفْتَرَضَي الطَّاعَةِ، لَمْ يَكُنْ أَحَدُهُمَا أَوْلَى بِالطَّاعَةِ مِنْ صَاحِبِهِ، فَكَانَ يَكُونُ فِي ذَلِكَ اخْتِلَافُ الْخَلْقِ وَالتَّشَاجُرُ وَالْفَسَادُ، ثُمَّ لَا يَكُونُ أَحَدٌ مُطِيعًا لِأَحَدِهِمَا إِلَّا وَهُوَ عَاصٍ لِلآخَرِ، فَتَعُمُّ مَعْصِيَةُ أَهْلِ الْأَرْضِ، ثُمَّ لَا يَكُونُ لَهُمْ مَعَ ذَلِكَ السَّبِيلُ إِلَى الطَّاعَةِ»، رواه ابن بابويه في «علل الشرائع» (ج١، ص٢٥٤) و«عيون أخبار الرّضا» (ج٢، ص١٠٨).

هذا هو السّبب في أنّني كنت أسير في أطراف الأرض منذ دهر أطلب رجالًا صالحين، لأجمع منهم عددًا كافيًا، فأُعدّهم لحفظ المهديّ وإعانته وطاعته، لعلّ الله إذا علم منهم اجتماعًا واستعدادًا، يُتيح لهم الوصول إلى المهديّ، ثمّ يُهيّئ الظروف لحكومته، ليكون ذلك تمهيدًا لظهوره؛ بالتّظر إلى أنّه إذا تمّ ذلك اليوم فإنّه سيظهر غدًا بلا شكّ، بل سيتسنّى الوصول إليه في هذه الليلة؛ لأنّ الله لا يظلم قدر ساعة، وهذا من باب قوله تعالى: ﴿فَإِذَا جَاءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً ۖ وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾[1]،[2] لكنّني حتّى الآن كلّما بحثت أكثر وجدت أقلّ، بحيث أنّني قد عدت سئمًا خائبًا؛ لأنّ الأرض كأنّها قد خلت من الصّالحين![3]

---

١ . الأعراف/ ٣٤

٢ . كما روي عن جعفر بن محمّد الصادق أنّه قال: «إِنَّ لِهَذَا الْأَمْرِ غَايَةً يَنْتَهِي إِلَيْهَا، فَلَوْ قَدْ بَلَغُوهَا لَمْ يَسْتَقْدِمُوا سَاعَةً وَلَمْ يَسْتَأْخِرُوا»، رواه النعمانيّ (تنحو٣٦٠هـ) في «الغيبة» (ص٣٠٦).

٣ . لذلك يشكو أيّده الله تعالى في بعض كلامه، فيقول: «إِلَى اللَّهِ أَشْكُو غُرْبَتِي وَضَعْفَ قُوَّتِي وَهَوَانِي عَلَى النَّاسِ! أَيْنَ إِخْوَانِي؟ أَيْنَ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ؟ أَيْنَ الَّذِينَ سَلَوْا عَنِ الْأَهْلِ وَالْأَوْلَادِ، وَتَجَافُوا الْوَطَنَ؟ أَيْنَ الْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ؟ أَيْنَ الَّذِينَ رَفَضُوا تِجَارَاتِهِمْ، وَأَضَرُّوا بِمَعَايِشِهِمْ، وَفُقِدُوا فِي أَنْدِيَتِهِمْ بِغَيْرِ غَيْبَةٍ عَنْ مِصْرِهِمْ، وَحَالَفُوا الْبَعِيدَ مِمَّنْ عَاضَدَهُمْ عَلَى أَمْرِهِمْ، وَخَالَفُوا الْقَرِيبَ مِمَّنْ صَدَّ عَنْ وِجْهَتِهِمْ، وَائْتَلَفُوا بَعْدَ التَّدَابُرِ وَالتَّقَاطُعِ فِي دَهْرِهِمْ، وَقَطَعُوا الْأَسْبَابَ الْمُتَّصِلَةَ بِعَاجِلِ حُطَامٍ مِنَ الدُّنْيَا؟ أَيْنَ عِبَادُ الرَّحْمَنِ؟ أَيْنَ رُهْبَانُ اللَّيْلِ وَلُيُوثُ النَّهَارِ؟ أَيْنَ الرَّبِّيُّونَ الَّذِينَ مَا وَهَنُوا وَمَا اسْتَكَانُوا حَتَّى أَتَاهُمْ نَصْرُ اللَّهِ؟ أَيْنَ الَّذِينَ يُحِبُّهُمُ اللَّهُ وَيُحِبُّونَهُ، يُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَائِمٍ؟» ويقول في كلام آخر: «آهٍ، مَا أَشْوَقَنِي إِلَيْهِمْ! فَإِنَّهُمْ إِخْوَانِيَ الَّذِينَ عَاقَهُمْ عَنِّي الزَّمَانُ وَحَالَ بَيْنِي وَبَيْنَهُمُ الْمَكَانُ، وَلَكِنْ سَرْعَانَ مَا يَسْمَعُونَ نِدَائِي كَصَفِيرِ صَاحِبِ الْحَمَائِمِ، وَيُهْرَعُونَ إِلَيَّ مِنْ أَطْرَافِ هَذِهِ الْأَرْضِ، لِيُرَافِقُونِي فِي الطَّرِيقِ الَّذِي اتَّخَذْتُهُ وَيُعِينُونِي إِلَى الْمَقْصِدِ الَّذِي قَصَدْتُهُ. حِينَئِذٍ تَجِدُهُمْ لِي رُفَقَاءَ رَاسِخِينَ وَأَعْوَانًا مُخْلِصِينَ؛ يَحْمِلُونَ عِلْمِي وَيَحْفَظُونَهُ مِنَ السَّرِقَةِ، وَيُفَجِّرُونَ يَنَابِيعَهُ وَيَتَسَابَقُونَ فِي الْعَمَلِ بِهِ؛ لِأَنَّ لَهُمْ أَعْيُنًا مُبْصِرَةً وَأُذُنًا وَاعِيَةً، وَيَعْرِفُونَ قَدْرَ الْعَالِمِ. لَا أَغْبِيَاءُ وَلَا أَبْذِيَاءُ، وَلَا وُهُنٌ وَلَا رُعُنٌ. لَا يُسَاوِرُهُمُ الشَّكُّ، وَلَا يُدَاهِمُهُمْ سُوءُ الظَّنِّ. يَتَرَاحَمُونَ وَيَتَلَاءَمُونَ. قَدْ مَدَحَهُمُ اللَّهُ بِهَذِهِ السَّجِيَّةِ الْمَرْضِيَّةِ، وَادَّخَرَهُمْ لِهَذَا الْأَمْرِ الْمُبَارَكِ. أُولَئِكَ كَالْبُذُورِ الْمُغَرْبَلَةِ وَالسُّحُبِ الْمُمْطِرَةِ الَّتِي انْضَمَّتْ مِنْ هُنَا وَهُنَاكَ». نسأل الله تعالى أن يؤيّد هذا العبد الصالح، ويجعلنا من إخوانه وأنصاره.

[عواقب عدم ظهور المهديّ للنّاس]

من هنا يُعلم أنّ عدم وصول النّاس إلى المهديّ وما يترتّب على ذلك هو نتيجة تقصيرهم، ومن ثمّ لا يُعتبر عذرًا لهم في ترك الواجبات التي يمكن القيام بها مع الوصول إلى المهديّ؛ لأنّ من أوقع نفسه في الاضطرار بسوء فعله واختياره، لم يُعتبر معذورًا فيما اضطُرّ إليه؛ كمثل جائع أتلف طعامًا حلالًا متعمّدًا مع علمه بحاجته إليه، ثمّ اضطُرّ إلى أكل طعام حرام؛ فإنّه آثم في أكله، وإن لم تكن له مندوحة من ذلك؛ كما قال الله تعالى: ﴿فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾[١]؛ بمعنى أنّه إذا اضطُرّ بتفريطه أو إفراطه فهو آثم؛ أو كمثل لصّ دخل دارًا باختيار منه، ثمّ اضطُرّ إلى الصّلاة فيها لضيق الوقت، في حين أنّ تصرّفه فيها غير جائز، وإن كان بالصّلاة، ولذلك فإنّ صلاته فيها باطلة، وإن كانت في ظرف الاضطرار، وهذا معنى قول الله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُصْلِحُ عَمَلَ الْمُفْسِدِينَ﴾[٢]. بناء على هذا، فإنّ الذين قد منعوا تحقّق حكومة المهديّ بتقصيرهم في الدّعم الكافي له، لا يجوز لهم تشكيل حكومة أخرى، وإن لم تكن لهم مندوحة من ذلك، وحكومتهم الأخرى، إن شكّلوها، غير شرعيّة. كما أنّ أخذهم بالظنّ المطلق، بل بأخبار الآحاد أيضًا، وإن لم تكن لهم مندوحة من ذلك قبل وصولهم إلى المهديّ، غير جائز، وعقائدهم وأعمالهم المستندة إلى ذلك غير مقبولة؛ كما قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ﴾[٣]، بل إنّ عقائدهم وأعمالهم المستندة إلى الظنّ المطلق وأخبار الآحاد باطلة؛ كما قال الله تعالى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمُ اتَّبَعُوا مَا أَسْخَطَ اللَّهَ وَكَرِهُوا رِضْوَانَهُ فَأَحْبَطَ أَعْمَالَهُمْ﴾[٤]؛

---

١. البقرة/ ١٧٣
٢. يونس/ ٨١
٣. المائدة/ ٢٧
٤. محمّد/ ٢٨

كمثل الذين قال فيهم: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَمَا لَهُمْ مِنْ نَاصِرِينَ﴾[١]، وقال: ﴿وَقَدِمْنَا إِلَى مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُورًا﴾[٢]، وهذه لازمة كبيرة يُستصعب الالتزام بها، ولكنّها على الله يسيرة؛ كما قال تعالى: ﴿أُولَئِكَ لَمْ يُؤْمِنُوا فَأَحْبَطَ اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ ۚ وَكَانَ ذَٰلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرًا﴾[٣]؛ اعتبارًا لأنّهم سبّبوها بسوء اختيارهم، وأنّ اضطرارهم في حال عدم وجود المهديّ أو عدم حضوره ناشئ عن إقدامهم وتفريطهم، ولذلك فإنّ بطلان عقائدهم وأعمالهم لا يتعارض مع عدل الله ولطفه، بل هو ممّا يقتضيه عدله ولطفه.

الحقيقة أنّ قبول خليفة الله في الأرض وطاعتَه هما أساس صحّة الاعتقاد والعمل، ولا شكّ أنّ صحّة الاعتقاد والعمل شرط لقبولهما، ولذلك أبطل الله اعتقاد إبليس وعمله عندما استنكف من السّجود لآدم؛ فقد كان آدم خليفة الله في الأرض، وكان السّجود له يعني الاعتراف بأفضليّته، وبالتّبع قبوله وطاعته، ولكنّ إبليس اعتبر نفسه أفضل منه؛ كما قال الله تعالى: ﴿قَالَ أَنَا خَيْرٌ مِنْهُ﴾[٤]، ولذلك لم يخضع لقبوله وطاعته، فأبطل الله اعتقاده وعمله، فاعتبره «كافرًا» في الاعتقاد، و«فاسقًا» في العمل؛ كما قال: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَى وَاسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ﴾[٥]، وقال: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ الْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِ﴾[٦].

---

١. آل عمران/ ٢٢
٢. الفرقان/ ٢٣
٣. الأحزاب/ ١٩
٤. ص/ ٧٦
٥. البقرة/ ٣٤
٦. الكهف/ ٥٠

لذلك من الواضح أنّ كلّ من أبى قبول خليفة الله في الأرض وطاعتَه، فقد سار على نهج إبليس، وهو من حزب الشيطان، ومن ثمّ يُحبَط اعتقاده وعمله كما أُحبط اعتقاده وعمله، وهذا قول الله تعالى: ﴿أُولَئِكَ حِزْبُ الشَّيْطَانِ ۚ أَلَا إِنَّ حِزْبَ الشَّيْطَانِ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾[1].

[الطريقة التي يعرف بها النّاس المهديّ]

من الواضح أنّ النّاس، بعد إزالتهم مانع ظهور المهديّ ووصولهم إليه، لا بدّ لهم من معرفة عينه على وجه اليقين، وتلك معرفة تتحصّل بآية من الله؛ لأنّ المهديّ خليفة الله، فيمكن معرفته بالرّجوع إلى الله، والرّجوع إلى الله ممكن بالرّجوع إلى شخص في الأرض معلوم صدقه فيما يخبر عن الله، وهو إمّا شخص قد عُلم صدقه فيه بآية من الله، وإمّا شخص قد نصّ عليه ذلك الشخص. بناء على هذا، فإنّ خليفة الله في الأرض يُعرف إمّا بنفسه عندما يأتي بآية من الله، وإمّا بالخليفة الذي قبله عندما يُعرَّف بواسطته. لكن الآن لا يُعرف في الأرض خليفة قبل المهديّ يمكنه تعريفه عينيًّا، والأخبار الواردة فيه عن النّبيّ وأهل بيته أيضًا كلّيّة ولا تكفي لمعرفته عينيًّا، ولذلك فإنّ معرفته عينيًّا ممكنة بنفسه من خلال آية من الله فقط، والآية من الله كلّ شيء لا يقدر عليه إلّا الله؛ كتحويل العصا إلى ثعبان مبين، وإحياء ميّت قديم، وشفاء مرض لا علاج له، وإخراج حيوان من الصّخرة، وإنباع الماء من بين الأصابع، والإخبار المفصّل عمّا في غدٍ، وهي تُثبت أنّ من أتى بها معيّن من عند الله، ومن الواضح أنّ الإتيان بها ليس حكرًا على الأنبياء؛ لأنّ مقتضيه لزوم إثبات التّعيّن من عند الله، وهو موجود في كلّ متعيّن من عنده، سواء كان نبيًّا أم لم يكن؛

---

١. المجادلة/ ١٩

كما حصل لمريم عليها السّلام، إذ اصطفاها الله وجعلها خير نساء العالمين[١]، ولصاحب سليمان عليه السّلام، إذ اصطفاه الله وجعله صاحب علم من الكتاب[٢]، ولطالوت عليه السّلام، إذ اصطفاه الله وجعله ملكًا للنّاس[٣]، مع أنّه لم تثبت نبوّة أحد منهم. ذلك بأنّ الله، كجميع الحكماء، يفعل كلّ شيء له مقتضٍ، وليس له مانع؛ لأنّه قادر على كلّ شيء، ورحمته وسعت كلّ شيء، ومن ثمّ لا يبخل بما هو ضروريّ لهداية عباده، ومن الواضح أنّ جعل آية لمعرفتهم بالمهديّ ضروريّ؛ لأنّ معرفتهم به دون ذلك مستحيلة أو بالغة العسر والحرج، ومن ثمّ لا يجوز اعتبار يده مغلولة عن ذلك اعتبار اليهود؛ كما قال تعالى: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ ۚ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا بِمَا قَالُوا ۘ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنْفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ﴾[٤]. بناء على هذا، فإنّ يد الله غير قاصرة عن جعل آية للمهديّ تجعل معرفته بعد الوصول إليه ممكنة، ولا وجه لاستبعاد ذلك[٥].

نعم، قد روي للمهديّ أوصاف تنفع في معرفته إذا بلغت حدّ التواتر؛ بحيث أنّه لا يبعد إمكان العثور عليه من خلال البحث عنه بالاعتماد عليها؛ لأنّ صدور هذه الرّوايات عن النّبيّ وأهل بيته مقطوع به في الجملة، ولا يصدر عنهم روايات لاغية لا فائدة منها،

---

١. ﴿وَإِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ يَا مَرْيَمُ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاكِ وَطَهَّرَكِ وَاصْطَفَاكِ عَلَى نِسَاءِ الْعَالَمِينَ﴾ (آل عمران/ ٤٢).

٢. ﴿قَالَ الَّذِي عِنْدَهُ عِلْمٌ مِنَ الْكِتَابِ أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ ۚ فَلَمَّا رَآهُ مُسْتَقِرًّا عِنْدَهُ قَالَ هَذَا مِنْ فَضْلِ رَبِّي لِيَبْلُوَنِي أَأَشْكُرُ أَمْ أَكْفُرُ﴾ (النّمل/ ٤٠).

٣. ﴿وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ آيَةَ مُلْكِهِ أَنْ يَأْتِيَكُمُ التَّابُوتُ فِيهِ سَكِينَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَبَقِيَّةٌ مِمَّا تَرَكَ آلُ مُوسَى وَآلُ هَارُونَ تَحْمِلُهُ الْمَلَائِكَةُ ۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَةً لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ (البقرة/ ٢٤٨).

٤. المائدة/ ٦٤

٥. كما روي عن النّبيّ صلّى اللّه عليه وآله وسلّم أنّه قال: «يَخْرُجُ الْمَهْدِيُّ وَعَلَى رَأْسِهِ مَلَكٌ يُنَادِي: إِنَّ هَذَا الْمَهْدِيُّ، فَاتَّبِعُوهُ» (مسند الشاميين للطبرانيّ، ج٢، ص٧١؛ الكامل لابن عديّ، ج٦، ص٥١٦؛ معجم ابن المقرئ، ص٥٨؛ تلخيص المتشابه في الرسم للخطيب البغداديّ، ج١، ص٤١٧)، ولا شكّ أنّ هذه آية باهرة، وقد تواترت الروايات بأنّه يظهر بعد النداء باسمه من السّماء والخسف بجيش من أعدائه في البيداء، وهما آيتان كافيتان لمعرفته إن شاء اللّه.

ولذلك يمكن التأكّد من أنّ هذه الرّوايات نافعة في معرفة المهديّ؛ بالنّظر إلى أنّها لو كانت غير نافعة في معرفته لكان صدورها عن النّبيّ وأهل بيته لغوًا، وهذه لازمة لا يمكن الالتزام بها؛ لا سيّما بالنّظر إلى أنّ الاهتمام بالصّفات والعلامات الموعودة لخلفاء الله الموعودين من أجل معرفتهم ليس أمرًا غريبًا، ولطالما كان معمولًا به بين العلماء؛ كما قال الله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَاةِ وَالْإِنْجِيلِ﴾[1]؛ بالنّظر إلى أنّ المكتوب عندهم في التوراة والإنجيل كان صفاته وعلاماته، بل اعتبر الله ما كان في الصّحف الأولى من صفاته وعلاماته آية كافية لمعرفته فقال: ﴿وَقَالُوا لَوْلَا يَأْتِينَا بِآيَةٍ مِنْ رَبِّهِ ۚ أَوَلَمْ تَأْتِهِمْ بَيِّنَةُ مَا فِي الصُّحُفِ الْأُولَى﴾[2]، إلّا أنّه يبدو أنّ صفاته وعلاماته الموعودة فيها كانت مشتملة على معجزات له مثل القرآن؛ لأنّه من البعيد جدًّا كفاية صفاته وعلاماته الجسديّة لمعرفته على وجه اليقين؛ كما أشار الله إلى ذلك حيث قال: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كَانَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَكَفَرْتُمْ بِهِ وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَى مِثْلِهِ فَآمَنَ وَاسْتَكْبَرْتُمْ ۖ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾[3]؛ نظرًا لأنّ إيمان شاهد من بني إسرائيل بالقرآن كان معتمدًا على أنّه مثل ما جاءت صفاته وعلاماته في الصّحف الأولى. لذلك فإنّ الظاهر إمكان معرفة المهديّ، خاصّة بعد زوال مانع الوصول إليه، لمن يحيط بصفاته وعلاماته الموعودة في الرّوايات المتواترة، ويلاقيه من خلال البحث عنه في مظانّ حضوره[4]،

---

١ . الأعراف/ ١٥٧

٢ . طه/ ١٣٣

٣ . الأحقاف/ ١٠

٤ . يدلّ على هذا ما روي عن عبد اللّه بن مسعود، قال: «إِذَا انْقَطَعَتِ التِّجَارَاتُ وَالطُّرُقُ وَكَثُرَتِ الْفِتَنُ، خَرَجَ سَبْعَةُ رِجَالٍ عُلَمَاءُ مِنْ أُفُقٍ شَتَّى عَلَى غَيْرِ مِيعَادٍ، يُبَايِعُ لِكُلِّ رَجُلٍ مِنْهُمْ ثَلَاثُمِائَةٍ وَبِضْعَةُ عَشَرَ رَجُلًا، حَتَّى يَجْتَمِعُوا بِمَكَّةَ، فَيَلْتَقِي السَّبْعَةُ، فَيَقُولُ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ: مَا جَاءَ بِكُمْ؟ فَيَقُولُونَ: جِئْنَا فِي طَلَبِ هَذَا الرَّجُلِ الَّذِي يَنْبَغِي أَنْ تَهْدَأَ عَلَى يَدَيْهِ هَذِهِ الْفِتَنُ، وَتُفْتَحُ لَهُ الْقُسْطَنْطِينِيَّةُ، قَدْ عَرَفْنَاهُ بِاسْمِهِ وَاسْمِ أَبِيهِ وَأُمِّهِ وَحِلْيَتِهِ، فَيَتَّفِقُ السَّبْعَةُ عَلَى ذَلِكَ، فَيَطْلُبُونَهُ، ←

ولكنّ هذه المعرفة تكون بدائيّة وغير يقينيّة، وإنّما تصبح نهائيّة ويقينيّة إذا ظهرت للمهديّ آية من الله.

ما هو مسلّم به أنّ المهديّ ليس أبا بكر البغداديّ، ولا أيمن الظواهريّ، ولا محمّد عمر، ولا عليًّا الخامنئيّ، ولا رجلًا آخر من أمثالهم؛ لأنّهم، على الرّغم من اعتبارهم أنفسهم خليفة أو أميرًا أو وليّ أمر للمسلمين، لا تنطبق عليهم الصّفات والعلامات الموعودة للمهديّ، ولا يأتون بآية من الله؛ كما لا يدّعون ذلك أيضًا، ولذا فإنّ حفظهم وإعانتهم وطاعتهم يتعارض مع حفظ المهديّ وإعانته وطاعته، ويُعتبر مانعًا لظهوره، ومن ثمّ ينبغي أن يكفّ عن ذلك مرتكبوه إن كانوا يريدون إقامة الإسلام الكامل والخالص حقًّا؛ لأنّه إن كان قادتهم صالحين، فإنّ المهديّ أصلح من قادتهم، ومن ثمّ فهو أحقّ بأن يحفظوه ويعينوه ويطيعوه، وهذه حقيقة لا مرية فيها.

الرابع؛ مباني الإسلام

إنّ الإسلام يقوم في الأصل على معرفة الله، وهي تتحصّل بواسطة الله؛ إذ ليس هناك شيء يُعرف أكثر منه ليكون واسطة في معرفته؛ مثل النور الذي يُرى بنفسه، ويتوسّط في رؤية كلّ شيء آخر؛ كما قال الله تعالى: ﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾[1]؛

فَيُصِيبُونَهُ بِمَكَّةَ، فَيَقُولُونَ لَهُ: أَنْتَ فُلَانُ بْنُ فُلَانٍ؟ فَيَقُولُ: لَا، بَلْ أَنَا رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ، حَتَّى يَفْلِتَ مِنْهُمْ، فَيَصِفُونَهُ لِأَهْلِ الْخِبْرَةِ وَالْمَعْرِفَةِ بِهِ، فَيُقَالُ: هُوَ صَاحِبُكُمُ الَّذِي تَطْلُبُونَهُ، وَقَدْ لَحِقَ بِالْمَدِينَةِ، فَيَطْلُبُونَهُ بِالْمَدِينَةِ، فَيُخَالِفُهُمْ إِلَى مَكَّةَ، فَيَطْلُبُونَهُ بِمَكَّةَ، فَيُصِيبُونَهُ، فَيَقُولُونَ: أَنْتَ فُلَانُ بْنُ فُلَانٍ، وَأُمُّكَ فُلَانَةُ بِنْتُ فُلَانٍ، وَفِيكَ آيَةُ كَذَا وَكَذَا، وَقَدْ أَفْلَتَّ مِنَّا مَرَّةً، فَمُدَّ يَدَكَ نُبَايِعْكَ، فَيَقُولُ: لَسْتُ بِصَاحِبِكُمْ، أَنَا فُلَانُ بْنُ فُلَانٍ الْأَنْصَارِيُّ، مُرُّوا بِنَا أَدُلُّكُمْ عَلَى صَاحِبِكُمْ، حَتَّى يَفْلِتَ مِنْهُمْ، فَيَطْلُبُونَهُ بِالْمَدِينَةِ، فَيُخَالِفُهُمْ إِلَى مَكَّةَ، فَيُصِيبُونَهُ بِمَكَّةَ عِنْدَ الرُّكْنِ، فَيَقُولُونَ: إِثْمُنَا عَلَيْكَ وَدِمَاؤُنَا فِي عُنُقِكَ إِنْ لَمْ تَمُدَّ يَدَكَ نُبَايِعْكَ، هَذَا عَسْكَرُ السُّفْيَانِيِّ قَدْ تَوَجَّهَ فِي طَلَبِنَا، عَلَيْهِمْ رَجُلٌ مِنْ جَرْمٍ، فَيَجْلِسُ بَيْنَ الرُّكْنِ وَالْمَقَامِ، فَيَمُدُّ يَدَهُ فَيُبَايِعُ لَهُ، وَيُلْقِي اللَّهُ مَحَبَّتَهُ فِي صُدُورِ النَّاسِ، فَيَسِيرُ مَعَ قَوْمٍ، أُسْدٍ بِالنَّهَارِ، رُهْبَانٍ بِاللَّيْلِ»، رواه نعيم بن حمّاد (ت٢٢٨هـ) في كتاب «الفتن» (ج١، ص٣٤٥).

١. النّور/ ٣٥

اعتبارًا لأنّ كلّ شيء يُرى فإنّه يُرى بالنور، ولا يمكن رؤيته قبل رؤية النور، وهكذا كلّ شيء يُعرف فإنّه يُعرف بالله، ولا يمكن معرفته قبل معرفة الله، ولذلك فإنّ معرفة الله واسطة في معرفته ومقدّمة عليها، وإن كانت مغفولًا عنها من فرط بداهتها[١].

[توحيد الله]

أمّا معرفة الله فتستلزم توحيده، بمعنى معرفة أنّه واحد؛ لأنّ وجود الموجودات واحد، وإنّما تتكثّر ماهيّاتها التي هي مقادير وجودها، والواحد يصدر لا محالة عن مصدر واحد، ولا يمكن صدوره عن مصادر شتّى، ووحدة المصدر ثابتة في ثلاثة أبعاد:

[توحيد الله في التكوين]

البُعد الأوّل هو التكوين، بمعنى خلق الكائنات ورَزقها وتدبيرها، وذلك لأنّ خلقها -بمعنى إنشائها وتقديرها- من قبل خالقين مختلفين يستلزم التعارض، مع أنّه لا تعارض فيها، وإنّما يشاهَد فيها التوافق؛ كما قال الله تعالى: ﴿مَا تَرَى فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِنْ تَفَاوُتٍ﴾[٢]؛ لا سيّما بالنّظر إلى أنّ التعارض يستلزم الفساد بمعنى اختلال نظام الكون؛ كما قال الله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾[٣]،

---

١ . كما روي عن عليّ أنّه قال: «اعْرِفُوا اللَّهَ بِاللَّهِ» (التوحيد لابن بابويه، ص٢٨٦)، وروي عن منصور بن حازم أنّه قال: «قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ -يَعْنِي جَعْفَرَ بْنَ مُحَمَّدٍ الصَّادِقَ-: إِنِّي نَاظَرْتُ قَوْمًا، فَقُلْتُ لَهُمْ: إِنَّ اللَّهَ أَجَلُّ وَأَكْرَمُ مِنْ أَنْ يُعْرَفَ بِخَلْقِهِ، بَلِ الْخَلْقُ يُعْرَفُونَ بِاللَّهِ، فَقَالَ: صَدَقْتَ» (رجال الكشيّ، ج٢، ص٧١٨؛ التوحيد لابن بابويه، ص٢٨٥)، وقال محمّد بن عليّ بن بابويه (ت٣٨١هـ) في تفسيره: «عَرَفْنَا اللَّهَ بِاللَّهِ لِأَنَّا إِنْ عَرَفْنَاهُ بِعُقُولِنَا فَهُوَ وَاهِبُهَا، وَإِنْ عَرَفْنَاهُ بِأَنْبِيَائِهِ وَرُسُلِهِ وَحُجَجِهِ فَهُوَ بَاعِثُهُمْ وَمُرْسِلُهُمْ وَمُتَّخِذُهُمْ حُجَجًا، وَإِنْ عَرَفْنَاهُ بِأَنْفُسِنَا فَهُوَ مُحْدِثُهَا، فَبِهِ عَرَفْنَاهُ» (التوحيد لابن بابويه، ص٢٩٠).

٢ . الملك/ ٣

٣ . الأنبياء/ ٢٢

وقال: ﴿إِذًا لَذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾[١]، والحال أنّ نظام الكون لم يفسد ولم يختلّ، وهذا برهان قاطع على عدم وجود تعارض فيه، وبالتّبع على وحدانيّة خالقه؛ كما قال تعالى: ﴿ذَلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَأَنَّى تُؤْفَكُونَ﴾[٢]، والرّزق بمعنى إبقاء الكائنات هو في الواقع خلقها المتجدّد في كلّ آنٍ[٣]، على سبيل قوله تعالى: ﴿أَفَعَيِينَا بِالْخَلْقِ الْأَوَّلِ بَلْ هُمْ فِي لَبْسٍ مِنْ خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾[٤]، ومن الواضح أنّه لا يمكن تعدّد الخالق لمخلوق واحد؛ كما قال تعالى: ﴿أَمَّنْ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَمَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أَإِلَهٌ مَعَ اللَّهِ قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾[٥]، وقال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ لَكُمْ رِزْقًا فَابْتَغُوا عِنْدَ اللَّهِ الرِّزْقَ﴾[٦]، وتدبير الكائنات بمعنى هدايتها التكوينيّة هو في الواقع إكمال خلقها تدريجيًّا؛ كما قال الله تعالى: ﴿يُدَبِّرُ الْأَمْرَ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ أَلْفَ سَنَةٍ مِمَّا تَعُدُّونَ﴾[٧]، ولذلك فإنّ وحدانيّة المدبّر ثابتة بثبوت وحدانيّة الخالق؛ كما قال تعالى: ﴿قَالَ رَبُّنَا الَّذِي أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ثُمَّ هَدَى﴾[٨]، وقال: ﴿وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَى﴾[٩]، وقال: ﴿إِلَّا الَّذِي فَطَرَنِي فَإِنَّهُ سَيَهْدِينِ﴾[١٠].

---

١. المؤمنون/ ٩١
٢. غافر/ ٦٢
٣. هذا قول لطيف يصدّقه العلم؛ إذ يرى أنّ كلّ كائن حيّ متشكّل من الخلايا، وهي تتجدّد في كلّ آنٍ بموت بعضها ونشوء أخرى، وسائر الكائنات أيضًا متشكّلة من موادّ لا تزال في تجدّد محسوس أو غير محسوس، ولذلك يصحّ القول بأنّ اللّه يجدّد الخلق في كلّ آنٍ، وهذا هو حقيقة الرّزق.
٤. ق/ ١٥
٥. النّمل/ ٦٤
٦. العنكبوت/ ١٧
٧. السّجدة/ ٥
٨. طه/ ٥٠
٩. الأعلى/ ٣
١٠. الزّخرف/ ٢٧

من هنا يُعلم أنّ الله واحد في خلق الكائنات ورَزقها وإدارتها التكوينيّة، ومن اتّخذ له شريكًا في هذه الثلاثة فليس بمسلم، بل يُعتبر مشركًا.

نعم، إنّ الذين يعتبرون أنفسهم مسلمين، ثمّ يجعلون لغير الله نصيبًا في التكوين، كما يدعون ميّتًا أن يوسّع رزقهم أو يشفي مرضهم أو يُهلك عدوّهم، يعملون عمل المشركين، لكنّهم لا يُعتبرون مشركين؛ لأنّهم، بالرّغم من أنّ عملهم يشابه عمل المشركين، إلّا أنّ اعتقادهم يباين اعتقاد المشركين؛ إذ الظاهر أنّهم يعملونه وهم معتقدون بأنّ الله واحد في الخلق والرَّزق والإدارة التكوينيّة للكائنات، لزعمهم بأنّه لا تعارض بينهما، ومن الواضح أنّ اعتقادهم لا يُتجاهل بسبب عملهم؛ كما لو سُئلوا من هو الخالق والرازق والمدبّر للكائنات لقالوا الله ولم يشركوا به أحدًا، لكنّ السّلفيّين يحسبون أنّ اعتقادهم وإقرارهم هذا لا يكفي لثبوت إسلامهم؛ لأنّ المشركين على عهد النّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم أيضًا كانوا يعتقدون ويقرّون بمثل هذا، ولم يكن ذلك كافيًا لثبوت إسلامهم مع دعائهم للأوثان؛ كما قال الله فيهم: ﴿وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾[1]، وقال: ﴿قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أَمَّنْ يَمْلِكُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَمَنْ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ وَمَنْ يُدَبِّرُ الْأَمْرَ ۚ فَسَيَقُولُونَ اللَّهُ ۚ فَقُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ﴾[2]، لكنّ الحقّ أنّ هذا التشابه العمليّ لا يكفي لنفي الإسلام عن أهل القبلة؛ إذ من المسلّم به أنّ المشركين على عهد النّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم كانوا يستنكفون عن قول «لا إله إلّا الله»؛ كما قال الله فيهم: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا إِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا إِلَٰهَ إِلَّا اللَّهُ يَسْتَكْبِرُونَ﴾[3]، ولا شكّ أنّ استنكافهم عن هذا القول كان بسبب عدم اعتقادهم بمعناه، في حين أنّ معناه هو وحدانيّة الله في الخلق والرَّزق والإدارة التكوينيّة للكائنات، ولذلك لا يمكن اعتبارهم معتقدين ومقرّين بوحدانيّة الله في هذه الثلاثة،

---

١. لقمان/ ٢٥
٢. يونس/ ٣١
٣. الصّافّات/ ٣٥

بل الظاهر أنّهم لم يكونوا يعتقدون ويقرّون بها، وإنّما كانوا يسلّمون بدور الله في هذه الثلاثة باعتباره أحد آلهتهم أو أكبرها؛ كما أخبر الله عن قولهم فقال: ﴿أَجَعَلَ الْآلِهَةَ إِلَهًا وَاحِدًا ۖ إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ﴾[١]؛ فكانوا يعتبرون أصنامهم شركاء الله في الخلق والرَّزق والإدارة التكوينيّة للكائنات، ويعتقدون لكلّ منهم دورًا في ذلك مع الله؛ كما كانوا يدعون أحدهم إله المطر، والآخر إله الحرب، والآخر إله الحبّ، وهكذا، وكانوا يرونهم مستحقّين للعبادة، ويسجدون لهم كما يُسجد لله.

بغضّ النّظر عن حقيقة أنّ عدم ثبوت إسلامهم لم يكن بسبب اعتقادهم هذا فقط؛ لأنّهم، علاوة على هذا الاعتقاد، كانوا يكذّبون أنبياء الله وما أُنزل إليهم؛ كما قال الله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَنْ نُؤْمِنَ بِهَذَا الْقُرْآنِ وَلَا بِالَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ﴾[٢]، وكانوا لا يؤمنون بالآخرة، وينكرون يوم القيامة؛ كما قال الله تعالى: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ ۙ لَا يَبْعَثُ اللَّهُ مَنْ يَمُوتُ﴾[٣]، وقال: ﴿وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ﴾[٤]. هذا في حين أنّ المسلمين، وإن كانوا في العمل داعين لغير الله، ليسوا في الاعتقاد متّخذين لله شريكًا في الخلق والرَّزق والإدارة التكوينيّة للكائنات، بل يعتبرون غير الله محتاجًا إلى إذنه في الخير والشرّ، ويقرّون بكلمة «لا إله إلّا الله»، ويصدّقون بالأنبياء وما أُنزل إليهم، ويؤمنون بالآخرة ويوم القيامة، ولذلك فإنّ تسويتهم بالمشركين الذين كانوا على عهد النّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم غير عادلة، ولا تمكن إلّا بتغافل وتهاون فاحش. مع أنّ دعاء غير الله بالغيب يُعتبر ترك الأولى كما تبيّن، ولا يصلح للمسلمين بأيّ تبرير كان؛ لأنّ الأولى في كلّ حال دعاء الله الذي هو أسمع وأرحم وأكثر إجابةً من أيّ شخص آخر؛ بحيث أنّه مع وجوده، لا داعي لدعاء غيره، وإن كان مخلوقًا مقدّسًا.

---

١. ص/ ٥
٢. سبأ/ ٣١
٣. النّحل/ ٣٨
٤. هود/ ١٩

[توحيد الله في التشريع]

البُعد الثاني هو التشريع، بمعنى إنشاء الأحكام للكائنات، وذلك لأنّه يتطلّب العلم الكامل بجميع الكائنات وجميع مصالحها ومفاسدها، لتُعيَّن به الواجبات والمحرّمات اللازمة لهدايتها التكليفيّة إلى كمالها، في حين أنّ هذا العلم موجود لمكوّنها فقط؛ كما قال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ فَسَوَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ ۚ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾[١]، وقال: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾[٢]، وعلى هذا فمن الواضح أنّه ليس لأحد غيره أهليّة أن يُحلّل شيئًا لشيء آخر أو يُحرّمه عليه؛ لأنّ ذلك يحتاج إلى العلم بهما وتناسبِ أحدهما مع الآخر أو عدم تناسبه[٣]، وهو غير ممكن إلّا لمكوّنهما؛ كما قال تعالى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ لَكُمْ مِنْ رِزْقٍ فَجَعَلْتُمْ مِنْهُ حَرَامًا وَحَلَالًا قُلْ آللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ ۖ أَمْ عَلَى اللَّهِ تَفْتَرُونَ﴾[٤]. في حين أنّ أحكام الله تابعة لعلمه بحقائق الأشياء ومقاديرها، ونِسَبها وعلاقاتها فيما بينها، والمصالح والمفاسد الناشئة منها، وسننه الثابتة واعتباراته المتغيّرة، بالإضافة إلى الأسباب الغيبيّة وغير المادّيّة في نظام الكون، ومن الواضح أنّ مثل هذا العلم بعيد عن متناول الآخرين. من هنا يُعلم أنّ أحكام الله وحدها جديرة بأن تُتّبع، والأحكام التي يُصدرها الآخرون لا تصلح للاتّباع؛ كما قال تعالى: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ ۚ وَلَوْلَا كَلِمَةُ الْفَصْلِ لَقُضِيَ بَيْنَهُمْ ۗ وَإِنَّ الظَّالِمِينَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾[٥]؛

---

١. البقرة/ ٢٩

٢. الملك/ ١٤

٣. كما روي عن جميل بن درّاج، قال: «سَأَلْتُ جَعْفَرَ بْنَ مُحَمَّدٍ الصَّادِقَ عَنْ شَيْءٍ مِنَ الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ، فَقَالَ: إِنَّهُ لَمْ يُجْعَلْ شَيْءٌ إِلَّا لِشَيْءٍ» (المحاسن للبرقيّ، ج٢، ص٣٣٣؛ علل الشرائع لابن بابويه، ج١، ص٨).

٤. يونس/ ٥٩

٥. الشّورى/ ٢١

لأنّ الآخرين، بسبب محدوديّة حواسّهم وإدراكاتهم، لا يعلمون كلّ شيء في العالم، ومن ثمّ يُصدرون الحكم وهم لا يحيطون بمقتضياته وموانعه، ولذلك لا يحصل القطع بصحّة حكمهم ونافعيّته حتّى لأنفسهم، فكيف بالآخرين، ومن ثمّ فإنّ حكمهم جاهليّ[١]، وليس للعقلاء أن يتّبعوه؛ كما قال الله تعالى: ﴿أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ ۚ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾[٢].

من هنا يُعلم أنّ الله واحد في وضع القوانين، ومن اتّخذ له شريكًا في ذلك فليس بمسلم، بل يُعتبر مشركًا؛ كما أنّ من لا يرى لزوم العمل بقوانين الله، ويلتزم بالقوانين التي وضعها الآخرون بصرف النّظر عن قوانينه، فهو من الناحية النّظريّة كافر، ومن الناحية العمليّة ظالم في البُعد الاجتماعيّ، وفاسق في البُعد الفرديّ؛ كما قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾[٣]، وقال: ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾[٤]، وقال: ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾[٥]. مع ذلك، الآن في العديد من البلدان الإسلاميّة، قد أصبحت معظم قوانين الله متروكة، واستُبدلت بها قوانين بشريّة من جنس قوانين الكفّار؛ كما أنّ القاتل لا يُقتل بالرّغم من اجتماع شروط القصاص، والسّارق لا يُقطع بالرّغم من اجتماع شروط الحدّ، والزاني لا يُرجم ولا يُجلد بالرّغم من اجتماع شروطهما، بل يُسجنون بدلًا من ذلك. من الواضح أنّ هذا، وإن كان ناشئًا عن عدم تناسب أحكام الله معهم بعد تقصيرهم، هو خروج واضح عن الإسلام؛ لأنّهم يعلمون أنّ قوانينهم ليست من عند الله وتغاير قوانينه، ومع ذلك يعتقدون ويلتزمون باتّباعها، ولهذا فلا مرية في خروجهم عن الإسلام ولو من باب النّفاق؛

---

١. أي مبنيّ على الجهل.
٢. المائدة/ ٥٠
٣. المائدة/ ٤٤
٤. المائدة/ ٤٥
٥. المائدة/ ٤٧

فيجب على المسلمين الذين يعيشون بينهم أن يُعيدوهم إلى الإسلام من خلال أمرهم بالمعروف ونهيهم عن المنكر إن استطاعوا ذلك، وإن لم يستطيعوا ذلك فعليهم الهجرة من بينهم إلى بلد آخر تُطبَّق فيه قوانين الله إن استطاعوا ذلك؛ فإن لم يفعلوا هذا ولا هذا مع الاستطاعة، فهم شركاء في ظلمهم وفسقهم، وإن لم يكونوا شركاء في كفرهم بسبب البراءة منهم في قلوبهم؛ كما قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ﴾[١]، وقال: ﴿وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾[٢].

[توحيد الله في التحكيم]

البُعد الثالث هو الحكومة، بمعنى تطبيق الأحكام على الكائنات، وهو أمر لا يتأتّى إلّا بالقدرة عليها، ولا ينبغي لأحد إلّا الله؛ كما قال تعالى: ﴿لِلَّهِ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا فِيهِنَّ ۚ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾[٣]؛ نظرًا لأنّ الله وحده أهل لتشريع الأحكام، فهو وحده قادر على التطبيق الكامل لأحكامه؛ لأنّ التطبيق الكامل لأحكامه يتطلّب العلم الكامل بها، وهو غير ممكن إلّا لمشرّعها؛ إذ ليس أحد يعلم رضاه وسخطه، وبالتّبع حلاله وحرامه كما يعلمه هو نفسه؛ كما قال: ﴿أَمْ كُنْتُمْ شُهَدَاءَ إِذْ وَصَّاكُمُ اللَّهُ بِهَذَا﴾[٤]، وقال: ﴿قُلْ هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمُ الَّذِينَ يَشْهَدُونَ أَنَّ اللَّهَ حَرَّمَ هَذَا﴾[٥]، وقال: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ هَذَا حَلَالٌ وَهَذَا حَرَامٌ لِتَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ ۚ إِنَّ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ لَا يُفْلِحُونَ﴾[٦]. ثمّ إنّ التطبيق الكامل لأحكام الله يتطلّب العلم الكامل بموضوعاتها، وهو غير ممكن إلّا لمكوّنها؛

---

١. المائدة/ ٥١
٢. التّوبة/ ٢٣
٣. المائدة/ ١٢٠
٤. الأنعام/ ١٤٤
٥. الأنعام/ ١٥٠
٦. النّحل/ ١١٦

إذ ليس أحد يعلم مخلوقاته، وبالتّبع أقدارها ومواضعها كما يعلمها هو نفسه؛ كما قال تعالى: ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ ۚ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ ۚ وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِي ظُلُمَاتِ الْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾[١]، وقال: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾[٢]. ثمّ من الواضح أنّ تطبيق أحكام الله على موضوعاتها يتطلّب الحاكميّة عليها؛ لأنّ كثيرًا من أحكامه فيها عامّة، ولا يضمن تطبيقها عليها إلّا الحاكميّة عليها، في حين أنّ الحاكميّة عليها غير ممكنة إلّا بالطاعة منها، ولا تكون الطاعة معقولة إلّا لمن كان منزّهًا عن كلّ نقص؛ لأنّ طاعة النّاقص مُنقصة، ومن الواضح أنّ الله وحده هو المنزّه عن كلّ نقص؛ كما قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَنْتُمُ الْفُقَرَاءُ إِلَى اللَّهِ ۖ وَاللَّهُ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾[٣]. بالإضافة إلى أنّ الحاكميّة على النّاس تعني ملكيّة بعض اختياراتهم، وهي تؤول في الحقيقة إلى ملكيّة النّاس، وليس للنّاس مالك غير مكوّنهم؛ كما قال تعالى: ﴿أَلَا إِنَّ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾[٤]، وقال: ﴿أَمَّنْ يَمْلِكُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ﴾[٥]، وقال: ﴿ذَٰلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ لَهُ الْمُلْكُ ۚ وَالَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ مَا يَمْلِكُونَ مِنْ قِطْمِيرٍ﴾[٦].

من هنا يُعلم أنّ الله واحد في الحاكميّة على النّاس؛ كما قال تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ شَرِيكٌ فِي الْمُلْكِ﴾[٧]، فلا بدّ للنّاس من قبول حاكميّته عليهم؛ لأنّ حياتهم تختلّ دون حكومة، وحكومته هي الحكومة الوحيدة التي تنسجم مع العقل ويجوز الخضوع لها؛ كما أنّ كمالهم لا يتحقّق إلّا بالعدل، والعدل لا يتحقّق إلّا بحكومة الله،

---

١. الأنعام/ ٥٩
٢. النّحل/ ٧٤
٣. فاطر/ ١٥
٤. النّور/ ٦٤
٥. يونس/ ٣١
٦. فاطر/ ١٣
٧. الإسراء/ ١١١

وحكومة الله -كأيّ حكومة أخرى- لا تتحقّق إلّا بقبول النّاس، ومن ثمّ يجب على النّاس قبول حكومة الله، وهو يتحقّق بقبول حكومة من يحكم نيابةً عن الله؛ لأنّ الله، كأيّ حاكم آخر، يفوّض حاكميّته على النّاس إلى من يشاء منهم، ليقوم بتطبيق أحكامه بينهم نيابةً عنه؛ كما قال تعالى: ﴿وَاللَّهُ يُؤْتِي مُلْكَهُ مَنْ يَشَاءُ﴾[١]، وهو باعتبار حكومته نيابةً عن الله يُعتبر خليفة له في الأرض؛ كما قال: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾[٢]، مثل داوود عليه السّلام إذ آتاه حكومة من عنده فقال: ﴿وَقَتَلَ دَاوُودُ جَالُوتَ وَآتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ﴾[٣]، ولذلك اعتبره خليفة له في الأرض فقال: ﴿يَا دَاوُودُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُمْ بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَى فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾[٤]. بناء على هذا، فإنّ «البيعة»، بمعنى قبول الحاكميّة، غير جائزة إلّا لرجل جعله الله خليفة له في الأرض مثل داوود عليه السّلام، ومبايعة هذا الرّجل تُعتبر مبايعة الله؛ لأنّ الله أمر بمبايعته؛ كما اعتبر مبايعة نبيّه مبايعته لهذا السّبب، فقال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾[٥]، ومن الواضح أنّ هذه الخلافة لا تثبت في الوقت الحاضر لغير المهديّ؛ لأنّها تثبت بالخبر المتواتر عن النّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم، ولم يرد عنه خبر متواتر إلّا في المهديّ، ولذلك ليس في الأرض خليفة لله إلّا هو، ومن ثمّ يجب على النّاس جميعًا أن يبايعوه؛ لأنّ الله ونبيّه أمرا بمبايعته، ومن ثمّ تُعتبر مبايعته مبايعة الله ونبيّه[٦]؛

---

١. البقرة/ ٢٤٧
٢. البقرة/ ٣٠
٣. البقرة/ ٢٥١
٤. ص/ ٢٦
٥. الفتح/ ١٠
٦. لذلك جاء في الحديث: «فِي رَايَةِ الْمَهْدِيِّ مَكْتُوبٌ: الْبَيْعَةُ لِلَّهِ» (انظر: الفتن لابن حمّاد، ج١، ص٣٥٦)، وفي الحديث الآخر: «مَكْتُوبٌ عَلَى رَاحَتِهِ: بَايِعُوهُ، فَإِنَّ الْبَيْعَةَ لِلَّهِ» (دلائل الإمامة للطبريّ الصغير، ص٤٦٩).

كما أنّ مبايعة غيره، وإن كان قرشيًّا صالحًا، غير شرعيّة؛ لأنّ الأمر بالشيء نهي عن ضدّه عند العقلاء، وعلى هذا فإنّ أمر الله ونبيّه بمبايعة المهديّ نهي منهما عن مبايعة غيره، ومن ثمّ فإنّ مبايعة غير المهديّ، بمعنى قبول حاكميّة غيره، وإن كان هاشميًّا صالحًا، حرام، بل تُعتبر تحاكمًا إلى الطاغوت، وهو ضلال بعيد؛ كما قال الله تعالى: ﴿يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا﴾[1]؛ بالنّظر إلى أنّ كلّ حاكم لم يختره الله من عنده، وإن كان فاطميًّا بل حسينيًّا واجتمع عليه المسلمون، فهو طاغوت، ومن رضي بحاكميّته فقد عبد الطاغوت وابتعد عن الإسلام أكثر ممّا بين السّماء والأرض، وهذا أصل الدّين وسنّة الله في الذين خلوا من قبل، ولا مجال لأيّ بحث ونقاش فيه.

من هنا يُعلم أنّ المسلمين الذين يختارون خليفة أو أميرًا أو وليّ أمر غير المهديّ، ويسعون لحفظه وإعانته وطاعته بدلًا منه، إنّما يتّبعون أهواءهم وظنونهم، وليسوا على بيّنة من الله، وميتتهم على ذلك ميتة جاهليّة؛ كالذين قال الله فيهم: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا ۝ الَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا﴾[2]؛ بالنّظر إلى أنّ وصولهم إلى المهديّ ممكن بإرادتهم وفعلهم اللازمين، وحكومته تتحقّق برغبتهم وإعانتهم وطاعتهم، ولذلك لا داعي لإعراضهم عنه وإقبالهم على الآخرين.

الحاصل أنّ الله متفرّد بالحاكميّة على النّاس، وله الحقّ وحده في تحكيم أحد على الأرض، وكلّ من حكّم أحدًا على الأرض من دونه فهو مشرك؛ لأنّه قد أشرك نفسه بالله في التحكيم؛ كما أنّ كلّ من لم ينقَد للحاكم الذي اختاره الله في الأرض فقد استنكف عن عبادة الله وبرئ من ذمّته؛ كما قال تعالى:

---

١. النّساء/ ٦٠
٢. الكهف/ ١٠٣-١٠٤

﴿وَمَنْ يَسْتَنْكِفْ عَنْ عِبَادَتِهِ وَيَسْتَكْبِرْ فَسَيَحْشُرُهُمْ إِلَيْهِ جَمِيعًا﴾[١]، وقال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾[٢]. لذلك، فإنّ كلّ من دعا المسلمين إلى بيعته غير المهديّ فهو إمام يدعو إلى النّار؛ كما قال الله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ﴾[٣]، بل هو طاغوت يُعبد من دون الله[٤]، ويُخرج أتباعه من النور إلى الظّلمات؛ كما قال الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَوْلِيَاؤُهُمُ الطَّاغُوتُ يُخْرِجُونَهُمْ مِنَ النُّورِ إِلَى الظُّلُمَاتِ ۗ أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾[٥]، بل كلّ من ضرب المسلمين بسلاحه ليدخلوا في بيعته غير المهديّ فقد حارب الله وخليفته وسعى في الأرض فسادًا، وقد قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ۚ ذَٰلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا ۖ وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾[٦]، وإنّي إن تمكّنت في الأرض لجازيتهم جزاءهم؛ لأنّ إزالتهم من طريق المهديّ واجبة على كلّ مسلم متمكّن من ذلك[٧].

---

١. النّساء/ ١٧٢

٢. غافر/ ٦٠

٣. القصص/ ٤١

٤. هذا هو المراد بما جاء عن أهل البيت: «كُلُّ رَايَةٍ تُرْفَعُ قَبْلَ قِيَامِ الْقَائِمِ -يَعْنِي الْمَهْدِيَّ- فَصَاحِبُهَا طَاغُوتٌ يُعْبَدُ مِنْ دُونِ اللَّهِ»، والراية كناية عن البيعة بالمُلك أو بالخلافة؛ كأنّهم قالوا: «كلّ بيعة بالمُلك أو بالخلافة قبل قيام المهديّ فصاحبها طاغوت يُعبد من دون الله».

٥. البقرة/ ٢٥٧

٦. المائدة/ ٣٣

٧. اعلم أنّ ما بيّن هذا الدّاعي إلى الدّين الخالص من أبعاد التوحيد الثلاثة -التوحيد في التكوين والتشريع والتحكيم- هو حقيقة عظيمة خفيت على أكثر النّاس، بل لا تكاد تجد من يعلمه في هذا الزمان، وقد بيّنه في هذا الكتاب أحسن تبيين، وزاده بيانًا في سائر أقواله، وبيّن حال من يجهله أو يجحده من أهل القبلة؛ كما أخبرنا بعض أصحابه، قال: «سَمِعْتُ الْمَنْصُورَ الْهَاشِمِيَّ الْخُرَاسَانِيَّ يَقُولُ: مَنْ وَحَّدَ اللَّهَ فِي الْخَلْقِ وَالرِّزْقِ وَتَدْبِيرِ الْعَالَمِ وَشَهِدَ أَنَّ الرَّسُولَ حَقٌّ فَقَدْ أَسْلَمَ، وَلَكِنَّهُ لَيْسَ بِمُؤْمِنٍ حَتَّى يُقِرَّ بِأَنَّ اللَّهَ وَاحِدٌ لَا شَرِيكَ لَهُ فِي الْحُكْمِ وَالْمُلْكِ، لَا يُصْدِرُ حُكْمًا وَلَا يَبْعَثُ مَلِكًا إِلَّا هُوَ، فَإِنْ جَهِلَ ذَلِكَ فَهُوَ ضَالٌّ، وَإِنْ جَحَدَهُ فَهُوَ مُشْرِكٌ»، ←

وأخبرنا بعض أصحابه أيضًا، قال: «سَمِعْتُ الْمَنْصُورَ يَقُولُ: مَنْ أَقَرَّ بِأَنَّ اللَّهَ خَالِقُهُ وَرَازِقُهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ وَخَاتَمُ النَّبِيِّينَ فَقَدْ أَسْلَمَ، وَلَا يُؤْمِنُ حَتَّى يُقِرَّ بِأَنَّ الْحَرَامَ مَا حَرَّمَهُ اللَّهُ، لَا حَرَامَ غَيْرُهُ، وَأَنَّ الْإِمَامَ مَنْ جَعَلَهُ اللَّهُ إِمَامًا، لَا إِمَامَ غَيْرُهُ، فَإِنْ جَهِلَهُمَا فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا بَعِيدًا، وَإِنْ دُعِيَ إِلَيْهِمَا ثُمَّ أَنْكَرَهُمَا فَقَدْ أَشْرَكَ»، وأخبرنا بعض أصحابه أيضًا، قال: «سَأَلْتُهُ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ﴾ (يوسف/ ١٠٦)، فَقَالَ: يُؤْمِنُونَ بِأَنَّ اللَّهَ خَالِقُهُمْ وَرَازِقُهُمْ، وَلَكِنَّهُمْ يُشْرِكُونَ بِهِ فِي الْمُلْكِ، فَيَتَّخِذُونَ أَئِمَّةً وَحُكَّامًا لَمْ يَنْصِبْهُمُ اللَّهُ بِأَسْمَائِهِمْ وَأَسْمَاءِ آبَائِهِمْ، وَيُشْرِكُونَ بِهِ فِي الشَّرْعِ، فَيَتَّخِذُونَ قَوَانِينَ وَأَحْكَامًا لَمْ يُنْزِلْهَا اللَّهُ فِي كِتَابٍ وَلَا سُنَّةِ نَبِيٍّ، فَيُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَهُمْ مُشْرِكُونَ»، وأخبرنا بعض أصحابه أيضًا، قال: «سَأَلْتُهُ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ (الأنعام/ ١٢١)، فَقَالَ: هَذَا شِرْكُ طَاعَةٍ، مَنْ أَطَاعَ غَيْرَ الَّذِي أَمَرَ اللَّهُ بِطَاعَتِهِ فَإِنَّهُ لَمُشْرِكٌ، وَمَنْ حَكَمَ بِغَيْرِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَإِنَّهُ لَمُشْرِكٌ، وَمَنِ اعْتَقَدَ خَالِقًا أَوْ رَازِقًا غَيْرَ اللَّهِ فَإِنَّهُ لَمُشْرِكٌ»، وأخبرنا بعض أصحابه أيضًا، قال: «سَأَلْتُهُ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ﴾ (الشورى/ ٢١)، فَقَالَ: هَذَا شِرْكُ تَشْرِيعٍ، يَتَّخِذُونَ أَئِمَّةً وَوُكَلَاءَ، فَيَشْرَعُونَ لَهُمْ قَوَانِينَ وَأَحْكَامًا لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللَّهِ وَلَا سُنَّةِ نَبِيِّهِ، ثُمَّ قَالَ: مَنِ اتَّخَذَ شَارِعًا مِنْ دُونِ اللَّهِ فَهُوَ مُشْرِكٌ، وَمَنِ اتَّخَذَ حَاكِمًا مِنْ دُونِ اللَّهِ فَهُوَ مُشْرِكٌ، وَمَنِ اتَّخَذَ خَالِقًا مِنْ دُونِ اللَّهِ فَهُوَ مُشْرِكٌ»، وأخبرنا بعض أصحابه أيضًا، قال: «سَأَلْتُهُ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾ (النحل/ ٣٦)، فَقَالَ: إِنَّمَا دَعَوْا إِلَيْهِمَا لِأَنَّ مِنَ النَّاسِ مَنْ يَعْبُدُ اللَّهَ وَلَا يَجْتَنِبُ الطَّاغُوتَ، قُلْتُ: كَيْفَ يَكُونُ ذَلِكَ؟! قَالَ: يُصَلِّي لِلَّهِ وَيَذْبَحُ لَهُ، وَلَكِنْ يَتَّخِذُ سُلْطَانًا يَعْصِي اللَّهَ فَيُطِيعُهُ فِي أَحْكَامِهِ، ثُمَّ قَرَأَ: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِنَ الْكِتَابِ يُؤْمِنُونَ بِالْجِبْتِ وَالطَّاغُوتِ﴾ (النّساء/ ٥١)، فَقَالَ: الْإِيمَانُ بِأَنَّ اللَّهَ خَالِقٌ وَرَازِقٌ هُوَ نَصِيبٌ مِنَ الْكِتَابِ، وَكُلُّ شَارِعٍ غَيْرِ اللَّهِ جِبْتٌ، وَكُلُّ حَاكِمٍ غَيْرِ اللَّهِ طَاغُوتٌ»، وأخبرنا بعض أصحابه أيضًا، قال: «سَأَلْتُهُ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿أَوْ كَظُلُمَاتٍ فِي بَحْرٍ لُجِّيٍّ يَغْشَاهُ مَوْجٌ مِنْ فَوْقِهِ مَوْجٌ مِنْ فَوْقِهِ سَحَابٌ ۚ ظُلُمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ﴾ (النّور/ ٤٠)، فَقَالَ: هُوَ شِرْكُ الرَّجُلِ بِاللَّهِ، يُبَايِعُ سُلْطَانًا لَمْ يَأْمُرِ اللَّهُ بِمُبَايَعَتِهِ، فَهُوَ مَوْجٌ يَغْشَاهُ، وَيَرْضَى حُكْمًا لَمْ يُنْزِلْهُ اللَّهُ، فَهُوَ مَوْجٌ مِنْ فَوْقِ الْمَوْجِ، وَيُؤْمِنُ بِخَالِقٍ أَوْ رَازِقٍ غَيْرِ اللَّهِ، فَهُوَ سَحَابٌ مِنْ فَوْقِ الْمَوْجَيْنِ، ﴿ظُلُمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا ۗ وَمَنْ لَمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ نُورًا فَمَا لَهُ مِنْ نُورٍ﴾ (النّور/ ٤٠)»، وأخبرنا بعض أصحابه أيضًا، قال: «سَمِعْتُهُ يَقُولُ: إِنَّمَا يَسْتَقْبِلُ هَذِهِ الْقِبْلَةَ ثَلَاثَةٌ: مَنْ سَمِعَ دَعْوَتِي إِلَى تَوْحِيدِ اللَّهِ فِي الشَّرْعِ وَالْمُلْكِ فَأَجَابَهَا وَاجْتَنَبَ الْجِبْتَ وَالطَّاغُوتَ فَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَمَنْ سَمِعَهَا فَلَمْ يُجِبْهَا فَهُوَ مُنَافِقٌ، وَمَنْ لَمْ يَسْمَعْهَا وَلَمْ يَعْرِفْ ذَلِكَ فَهُوَ مُسْلِمٌ ضَالٌّ حَتَّى يَسْمَعَهَا أَوْ يَقْبِضَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ، قُلْتُ: أَلَيْسَ هَذَا مُسْتَضْعَفًا؟ قَالَ: إِنْ أَخْلَدَ فِي الْجِبَالِ وَالْأَوْدِيَةِ فَهُوَ مُسْتَضْعَفٌ، وَإِنْ دَخَلَ السُّوقَ وَجَالَسَ النَّاسَ وَأَحَسَّ الِاخْتِلَافَ فَلَيْسَ بِمُسْتَضْعَفٍ، ثُمَّ رَفَعَ صَوْتَهُ فَنَادَى: أَلَا إِنَّ دَعْوَتِي هَذِهِ لَبَيَانٌ، فَلَا تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ رَبَّنَا لَمْ يَأْتِنَا بَيَانٌ!»

[طاعة الله]

أمّا توحيد الله في هذه الثلاثة فيستلزم عبادته، وهي مقصوده من التكوين والتشريع والتحكيم؛ كما قال: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾[١]، وعبادته تعني طاعته؛ لأنّ عبادة كلّ عبد عند العقلاء هي طاعته لمولاه، والله مولى الخلق جميعًا؛ كما قال: ﴿بَلِ اللَّهُ مَوْلَاكُمْ﴾[٢]، وطاعة الله هي الموافقة على إرادته، وإرادته تتجلّى أحيانًا في إخباره الذي يمكن الموافقة عليه من خلال تصديقه، وتتجلّى أحيانًا في إنشائه الذي يمكن الموافقة عليه من خلال العمل به.

[طاعة الله في إخباره]

أمّا إخباره فيكون أحيانًا عن شيء قد وقع؛

[النّبوّة]

كإخباره عن نبوّة أنبيائه وخاتمهم محمّد صلّى الله عليه وآله وسلّم الذين هم وسائطه في التشريع، فيجب تصديق ذلك بمقتضى قطعيّة إخباره ووجوب طاعته؛ كما قال تعالى: ﴿فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ﴾[٣].

[الملائكة]

وإخباره عن وجود ملائكته الذين لهم أجنحة يطيرون بها؛ كما قال تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ جَاعِلِ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا أُولِي أَجْنِحَةٍ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ﴾[٤]،

---

١. الذّاريات/ ٥٦
٢. آل عمران/ ١٥٠
٣. آل عمران/ ١٧٩
٤. فاطر/ ١

وهم تابعون له في القول والعمل؛ كما قال تعالى: ﴿لَا يَسْبِقُونَهُ بِالْقَوْلِ وَهُمْ بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ﴾[١]، ولذلك صاروا وسائطه في التكوين بمعنى الخلق والرَّزق والتدبير؛ كما قال تعالى: ﴿قَالَ إِنَّمَا أَنَا رَسُولُ رَبِّكِ لِأَهَبَ لَكِ غُلَامًا زَكِيًّا﴾[٢]، وقال: ﴿فَالْمُقَسِّمَاتِ أَمْرًا﴾[٣]، وقال: ﴿فَالْمُدَبِّرَاتِ أَمْرًا﴾[٤]، فيجب تصديق ذلك بمقتضى قطعيّة إخباره ووجوب طاعته؛ كما قال تعالى: ﴿كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ﴾[٥]، وقال: ﴿مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ فَإِنَّ اللَّهَ عَدُوٌّ لِلْكَافِرِينَ﴾[٦].

[الآخرة]

وأحيانًا يكون إخباره عن شيء لم يقع بعد، فيُعتبر وعده؛ كإخباره عن يوم القيامة، الذي يُبعث فيه الموتى، بعد أن يُنفخ في الصّور، وتُبدَّل الأرض والسّماوات، فيُحضَرون عنده للحساب، وينبَّئون بأعمالهم كلّها، بمشهد من الشهداء الصّادقين والموازين القسط، فإن غلبت حسناتهم سيقوا إلى الجنّة، وإن غلبت سيّئاتهم سيقوا إلى النّار، فيُجزون بما عملوا وهم لا يُظلمون، ومن الواضح أنّ تصديق ذلك واجب بمقتضى قطعيّة إخباره ووجوب طاعته؛ كما قال تعالى: ﴿إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَالسَّاعَةُ لَا رَيْبَ فِيهَا﴾[٧]؛ لا سيّما بالنّظر إلى أنّ عدل الله يقتضي أن ينال المحسنون أجر إحسانهم، وينال المسيئون عقاب إسائتهم، لكي لا يكون الإحسان والإساءة سواء، ولا تكون عاقبتهما واحدة، في حين أنّ ذلك لا يحصل غالبًا في الحياة الدّنيا، ولذلك لا بدّ من حصوله بعدها؛

---

١. الأنبياء/ ٢٧
٢. مريم/ ١٩
٣. الذّاريات/ ٤
٤. النّازعات/ ٥
٥. البقرة/ ٢٨٥
٦. البقرة/ ٩٨
٧. الجاثية/ ٣٢

كما قال تعالى: ﴿أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ نَجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاءً مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ ۚ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾[١]، وقال: ﴿أَفَنَجْعَلُ الْمُسْلِمِينَ كَالْمُجْرِمِينَ ۝ مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾[٢]، وقال: ﴿أَمْ نَجْعَلُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَالْمُفْسِدِينَ فِي الْأَرْضِ أَمْ نَجْعَلُ الْمُتَّقِينَ كَالْفُجَّارِ﴾[٣]، وقال: ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَلَا الْمُسِيءُ ۚ قَلِيلًا مَا تَتَذَكَّرُونَ﴾[٤].

ثمّ إنّ انعدام الإنسان بعد الموت بغضّ النّظر عن كيفيّة حياته قبله، يجعل تكوينه لغوًا، في حين أنّ اللّغو لا يصدر من الله؛ كما قال سبحانه: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ﴾[٥]. لذلك، فإنّ الذين ينكرون الآخرة لا يمكن أن يكونوا مؤمنين بالله؛ لأنّ وجود الله مستلزم لوجود الآخرة؛ كما أنّ المنكرين لوجود الله لا يجدون لحياتهم وجهًا عقلانيًّا، ولا مآل لهم سوى اليأس والعبثيّة؛ كما قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِ اللَّهِ وَلِقَائِهِ أُولَئِكَ يَئِسُوا مِنْ رَحْمَتِي وَأُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾[٦]؛ لأنّهم يزعمون أنّهم إن كانوا محسنين ماتوا كالمسيئين، وإن كانوا مسيئين ماتوا كالمحسنين، ولن يكونوا بالضرورة منتفعين بإحسانهم أو متضرّرين بإساءتهم؛ نظرًا لأنّ كثيرًا من المحسنين ماتوا دون أن يُؤجَروا في الحياة الدّنيا، وأنّ كثيرًا من المسيئين ماتوا دون أن يُعاقَبوا في الحياة الدّنيا، ولم تنته محنة هؤلاء إلى راحة، ولا راحة هؤلاء إلى محنة، وعلى هذا يكون ما اتّفق عليه الحكماء من إيثار محنة الإحسان على راحة الإساءة سفاهة!

---

١. الجاثية/ ٢١
٢. القلم/ ٣٥-٣٦
٣. ص/ ٢٨
٤. غافر/ ٥٨
٥. المؤمنون/ ١١٥
٦. العنكبوت/ ٢٣

[طاعة الله في إنشائه]

أمّا إنشاء الله فيعني أمره ونهيه، وهما ينبعان من رضاه وسخطه؛ لأنّه، بمقتضى كماله، يرضى الحسنات ويسخط السيّئات، مع أنّه لا يحتاج إلى شيء حتّى يفرح بحصوله ويحزن على فواته، لكنّ عباده، بمقتضى حدوثهم، يحتاجون إلى البقاء، ولبقائهم يحتاجون إلى الكمال، ولكمالهم يحتاجون إلى فعل الحسنات وترك السيّئات، وهو بمقتضى كماله يحبّ كمالهم؛ لأنّ حبّ الكمال من الكمال. بناء على هذا، فإنّ رضاه للحسنات وسخطه للسيّئات لم ينبعا من حاجته، بل من كماله؛ كما قال على سبيل المثال: ﴿إِنْ تَكْفُرُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنْكُمْ ۖ وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ ۖ وَإِنْ تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُمْ﴾[١]، ولذلك من الواضح أنّه قد أمر بكلّ عمل صالح، ونهى عن كلّ عمل سيّء؛ كما قال: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ﴾[٢]، وتبعًا لذلك لم يأمر بأيّ عمل سيّء، ولم ينه عن أيّ عمل صالح؛ كما قال: ﴿قُلْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ﴾[٣]، وقال على سبيل المثال: ﴿لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ﴾[٤]، ولذلك فإنّ الانقياد لأوامره ونواهيه، وإن كان وجهها غير ظاهر لبعض النّاس، هو واجب عليهم جميعًا، والعمل بمقتضاها يُعتبر طاعة الله وعبادته، ويقضي حاجات بني آدم ويضمن سعادتهم.

[الصّلاة]

كأمره بالصّلاة، وهي فريضة معيّنة وثابتة على المسلمين؛ كما قال: ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾[٥]، وهي تقام في خمسة أوقات من اليوم والليلة:

---

١. الزّمر/ ٧
٢. النّحل/ ٩٠
٣. الأعراف/ ٢٨
٤. الممتحنة/ ٨
٥. النّساء/ ١٠٣

أوّل النهار وآخره، وفيهما صلاة الفجر والعصر، وأوّل الليل، وفيه صلاة المغرب؛ كما قال: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفَيِ النَّهَارِ وَزُلَفًا مِنَ اللَّيْلِ﴾[١]، وكذلك بعد منتصف النهار، وفيه صلاة الظهر، وقبل منتصف الليل، وفيه صلاة العشاء؛ كما قال: ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ وَقُرْآنَ الْفَجْرِ ۖ إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا﴾[٢]، فيجب المحافظة عليها في أوقاتها؛ كما قال: ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾[٣]، والمحافظة عليها هي المداومة عليها والخشوع فيها؛ كما قال: ﴿الَّذِينَ هُمْ عَلَى صَلَاتِهِمْ دَائِمُونَ﴾[٤]، وقال: ﴿الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ﴾[٥]، وكذلك اجتناب الكسل والرياء والغفلة والسّهو فيها؛ كما قال: ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَامُوا كُسَالَى يُرَاءُونَ النَّاسَ وَلَا يَذْكُرُونَ اللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا﴾[٦]، وقال: ﴿الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ﴾[٧]، وركنها الركوع والسّجود؛ كما أمر الله بهما فقال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا وَاعْبُدُوا رَبَّكُمْ﴾[٨]، مع أنّ قراءة ما تيسّر من القرآن أيضًا واجبة فيها؛ كما أمر الله بها فقال: ﴿فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ ۚ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾[٩]، ويجب إقامتها مع الجماعة إن أمكن ذلك؛ كما أمر الله بذلك فقال: ﴿وَارْكَعُوا مَعَ الرَّاكِعِينَ﴾[١٠]، ولا يجوز الاقتراب منها في حالة سكر أو جنابة؛ كما نهى الله عن ذلك فقال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا﴾[١١]،

---

١. هود/ ١١٤
٢. الإسراء/ ٧٨
٣. البقرة/ ٢٣٨
٤. المعارج/ ٢٣
٥. المؤمنون/ ٢
٦. النّساء/ ١٤٢
٧. الماعون/ ٥
٨. الحجّ/ ٧٧
٩. المزّمّل/ ٢٠
١٠. البقرة/ ٤٣
١١. النّساء/ ٤٣

ويجب الوضوء قبل القيام بها، وهو غسل الوجه واليدين إلى المرفقين، ومسح الرأس والرّجلين إلى الكعبين؛ كما أمر الله بذلك فقال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾[1]؛ مع أنّ أكثر المسلمين يوجبون غسل أرجلهم فيه كغسل وجوههم وأيديهم استنادًا إلى بعض الرّوايات، ولكن لا تخفى مخالفة ذلك لظاهر القرآن؛ لأنّ ظاهر القرآن يدلّ بوضوح على مسح الأرجل، سواء قُرئ ﴿أَرْجُلَكُمْ﴾ فيه بالنّصب أو بالجرّ؛ غير أنّه إذا قُرئ بالنّصب رجع إلى ﴿وَامْسَحُوا﴾، فدلّ على مسح كلّ الأرجل إلى الكعبين، وإذا قُرئ بالجرّ رجع إلى ﴿بِرُءُوسِكُمْ﴾، فدلّ على مسح جزء من الأرجل إلى الكعبين، ولم يرجع إلى ﴿فَاغْسِلُوا﴾ في أيّ من الحالين؛ لأنّ رجوعه إليه مخالف للظاهر والفصاحة في الحالين جميعًا، وذلك غير جائز إلّا عند الضرورة، ولا ضرورة هناك إلّا تكييف القرآن على المذهب المشهور، ومن الواضح أنّ تكييف القرآن على المذهب المشهور تحكّم، والواجب تكييف المذهب المشهور على القرآن؛ كما أكّد العديد من الصّحابة وتابعيهم على هذه الحقيقة[2]،

---

١ . المائدة/ ٦

٢ . على سبيل المثال، روي عن ابن عبّاس أنّه قال: «كِتَابُ اللَّهِ الْمَسْحُ، وَيَأْبَى النَّاسُ إِلَّا الْغَسْلَ»، وقال: «افْتَرَضَ اللَّهُ غَسْلَتَيْنِ وَمَسْحَتَيْنِ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ ذَكَرَ التَّيَمُّمَ، فَجَعَلَ مَكَانَ الْغَسْلَتَيْنِ مَسْحَتَيْنِ، وَتَرَكَ الْمَسْحَتَيْنِ؟»، وعن أنس بن مالك أنّه بلغه قول الحجّاج في خطبته أنّه ليس شيء من ابن آدم أقرب إلى خبثه من قدميه، فاغسلوا بطونهما وظهورهما وعراقيبهما في الوضوء، فقال: «صَدَقَ اللَّهُ وَكَذَبَ الْحَجَّاجُ، إِنَّمَا أَمَرَ اللَّهُ بِمَسْحِ الرِّجْلَيْنِ»، وروي عن ابن عمر أنّه قال: «نَزَلَ جِبْرِيلُ بِالْمَسْحِ»، وقيل للشعبيّ: «إِنَّ نَاسًا يَقُولُونَ: إِنَّ جِبْرِيلَ نَزَلَ بِغَسْلِ الرِّجْلَيْنِ! فَقَالَ: نَزَلَ جِبْرِيلُ بِالْمَسْحِ»، وروي عن عكرمة أنّه قال: «لَيْسَ عَلَى الرِّجْلَيْنِ غَسْلٌ، إِنَّمَا نَزَلَ فِيهِمَا الْمَسْحُ»، وبهذا قال الحسن البصريّ، وقتادة، وعلقمة، ومجاهد، والضحّاك، وغيرهم؛ كما قال رجل لمطر الورّاق: من كان يقول المسح على الرّجلين؟ فقال: «فُقَهَاءُ كَثِيرٌ» (انظر: مصنّف عبد الرزاق، ج١، ص١٩؛ مصنّف ابن أبي شيبة، ج١، ص٢٥؛ تفسير الطبريّ، ج١٠، ص٥٨؛ أحكام القرآن للطحاويّ، ج١، ص٨١).

وأجمع عليها أهل بيت النّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم وهم مطهّرون من الرّجس ولا يفترقون عن القرآن[١]، واعترف بها بعض العلماء المنصفين والمتعقّلين[٢].

---

١ . لقد صحّ عن عليّ أنّه قال: «لَوْ كَانَ الدِّينُ بِرَأْيٍ كَانَ بَاطِنُ الْقَدَمَيْنِ أَحَقَّ بِالْمَسْحِ مِنْ ظَاهِرِهِمَا، وَلَكِنْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ يَمْسَحُ ظَاهِرَهُمَا» (مسند الحميديّ، ج١، ص١٧٥؛ مصنّف ابن أبي شيبة، ج١، ص٢٥؛ مسند أحمد، ج٢، ص١٣٩؛ مسند الدارميّ، ج١، ص٥٥٧؛ سنن أبي داود، ج١، ص٤٢؛ مسند البزار، ج٣، ص٣٧؛ مسند أبي يعلى، ج١، ص٢٨٧؛ معرفة السّنن والآثار للبيهقيّ، ج١، ص٢٩٠)، وصحّ عنه أنّه أُتي بماء فغسل وجهه ويديه، ثمّ مسح برأسه ورجليه، ثمّ قال: «هَذَا وُضُوءُ مَنْ لَمْ يُحْدِثْ» (مسند أبي داود الطيالسيّ، ج١، ص١٢٥؛ مسند أحمد، ج٢، ص٢٥٦؛ تفسير الطبريّ، ج١٠، ص١٣؛ شعب الإيمان للبيهقيّ، ج٥، ص١٠٩)، ومعناه أنّه وضوء من لم يحدث في الدّين؛ لأنّ القول بغسل الرّجلين محدَث، وليس أنّه وضوء من كان على طهارة؛ لأنّ الطاهر لا يجب عليه وضوء، ولو لم يكن مسح الرّجلين مجزيًا لم يكن الوضوء به مستحبًّا للطاهر؛ لأنّه كان باطلًا، والباطل لا يجب ولا يستحبّ، وقد ثبت القول بالمسح عن أبي جعفر الباقر وابنه جعفر الصّادق وسائر أهل البيت، وهم أعلم النّاس بقول عليّ، وقد روي عن جعفر الصّادق أنّه قال: «يَأْتِي عَلَى الرَّجُلِ سِتُّونَ أَوْ سَبْعُونَ سَنَةً مَا يَقْبَلُ اللَّهُ مِنْهُ صَلَاةً، لِأَنَّهُ يَغْسِلُ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِمَسْحِهِ» (علل الشرائع لابن بابويه، ج١، ص٢٨٩؛ تهذيب الأحكام للطوسيّ، ج١، ص٦٥).

٢ . كما قال الرازيّ (ت٦٠٦هـ) في «تفسيره» (ج١١، ص٣٠٥): «حُجَّةُ مَنْ قَالَ بِوُجُوبِ الْمَسْحِ مَبْنِيٌّ عَلَى الْقِرَاءَتَيْنِ الْمَشْهُورَتَيْنِ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾، فَقَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ وَحَمْزَةُ وَأَبُو عَمْرٍو وَعَاصِمٌ فِي رِوَايَةِ أَبِي بَكْرٍ عَنْهُ بِالْجَرِّ، وَقَرَأَ نَافِعٌ وَابْنُ عَامِرٍ وَعَاصِمٌ فِي رِوَايَةِ حَفْصٍ عَنْهُ بِالنَّصْبِ، فَنَقُولُ: أَمَّا الْقِرَاءَةُ بِالْجَرِّ فَهِيَ تَقْتَضِي كَوْنَ الْأَرْجُلِ مَعْطُوفَةً عَلَى الرُّؤُوسِ، فَكَمَا وَجَبَ الْمَسْحُ فِي الرَّأْسِ فَكَذَلِكَ فِي الْأَرْجُلِ. فَإِنْ قِيلَ: لِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: هَذَا كُسِرَ عَلَى الْجِوَارِ، كَمَا فِي قَوْلِهِ: "جُحْرَ ضَبٍّ خَرِبٍ"، وَقَوْلِهِ: "كَبِيرُ أُنَاسٍ فِي بِجَادٍ مُزَمَّلِ"، قُلْنَا: هَذَا بَاطِلٌ مِنْ وُجُوهٍ: الْأَوَّلُ: أَنَّ الْكَسْرَ عَلَى الْجِوَارِ مَعْدُودٌ فِي اللَّحْنِ الَّذِي قَدْ يُتَحَمَّلُ لِأَجْلِ الضَّرُورَةِ فِي الشِّعْرِ، وَكَلَامُ اللَّهِ يَجِبُ تَنْزِيهُهُ عَنْهُ؛ وَثَانِيهَا: أَنَّ الْكَسْرَ إِنَّمَا يُصَارُ إِلَيْهِ حَيْثُ يَحْصُلُ الْأَمْنُ مِنَ الِالْتِبَاسِ، كَمَا فِي قَوْلِهِ: "جُحْرَ ضَبٍّ خَرِبٍ"، فَإِنَّ مِنَ الْمَعْلُومِ بِالضَّرُورَةِ أَنَّ الْخَرِبَ لَا يَكُونُ نَعْتًا لِلضَّبِّ بَلْ لِلْجُحْرِ، وَفِي هَذِهِ الْآيَةِ الْأَمْنُ مِنَ الِالْتِبَاسِ غَيْرُ حَاصِلٍ؛ وَثَالِثُهَا: أَنَّ الْكَسْرَ بِالْجِوَارِ إِنَّمَا يَكُونُ بِدُونِ حَرْفِ الْعَطْفِ، وَأَمَّا مَعَ حَرْفِ الْعَطْفِ فَلَمْ تَتَكَلَّمْ بِهِ الْعَرَبُ. وَأَمَّا الْقِرَاءَةُ بِالنَّصْبِ فَقَالُوا أَيْضًا: إِنَّهَا تُوجِبُ الْمَسْحَ، وَذَلِكَ لِأَنَّ قَوْلَهُ: ﴿وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾ فَرُؤُوسُكُمْ فِي النَّصْبِ وَلَكِنَّهَا مَجْرُورَةٌ بِالْبَاءِ، فَإِذَا عَطَفْتَ الْأَرْجُلَ عَلَى الرُّؤُوسِ جَازَ فِي الْأَرْجُلِ النَّصْبُ عَطْفًا عَلَى مَحَلِّ الرُّؤُوسِ، وَالْجَرُّ عَطْفًا عَلَى الظَّاهِرِ، وَهَذَا مَذْهَبٌ مَشْهُورٌ لِلنُّحَاةِ.
←

نعم، لا بأس بغسل الأرجل تنظيفًا وإن كان متّصلًا بمسحها في الوضوء، بل يُستحبّ ذلك، وهذا ما قصد النّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم من القيام بذلك في بعض الأحيان إن صحّت الرّواية عنه[1]، فتوهّموا جزئيّة ذلك ووجوبه؛ إذ محالٌ أن يخالف النّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم ظاهر القرآن.

إِذَا ثَبَتَ هَذَا فَنَقُولُ: ظَهَرَ أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عَامِلُ النَّصْبِ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾ هُوَ قَوْلُهُ: ﴿وَامْسَحُوا﴾، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ هُوَ قَوْلُهُ: ﴿فَاغْسِلُوا﴾، لَكِنِ الْعَامِلَانِ إِذَا اجْتَمَعَا عَلَى مَعْمُولٍ وَاحِدٍ كَانَ إِعْمَالُ الْأَقْرَبِ أَوْلَى، فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ عَامِلُ النَّصْبِ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾ هُوَ قَوْلُهُ: ﴿وَامْسَحُوا﴾، فَثَبَتَ أَنَّ قِرَاءَةَ ﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾ بِنَصْبِ اللَّامِ تُوجِبُ الْمَسْحَ أَيْضًا، فَهَذَا وَجْهُ الِاسْتِدْلَالِ بِهَذِهِ الآيَةِ عَلَى وُجُوبِ الْمَسْحِ، ثُمَّ قَالُوا: وَلَا يَجُوزُ دَفْعُ ذَلِكَ بِالْأَخْبَارِ، لِأَنَّهَا بِأَسْرِهَا مِنْ بَابِ الآحَادِ، وَنَسْخُ الْقُرْآنِ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ لَا يَجُوزُ».

١ . هذا قول مرويّ عن أهل البيت وجماعة من الصحابة والتابعين؛ كما روي عن عليّ وأنس أنّهما قالا: «نَزَلَ الْكِتَابُ بِالْمَسْحِ، وَالسُّنَّةُ الْغَسْلُ» (معاني القرآن للفرّاء، ج١، ص٣٠٢؛ تفسير الطبريّ، ج١٠، ص٥٨)، وروي عن ابن عمر أنّه قال: «نَزَلَ جِبْرِيلُ بِالْمَسْحِ، وَسَنَّ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ غَسْلَ الْقَدَمَيْنِ» (الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف لابن المنذر، ج١، ص٤١٤)، وعن عليّ بن موسى الرّضا أنّه قال: «الْفَرِيضَةُ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى الْمَسْحُ، وَالْغَسْلُ فِي الْوُضُوءِ لِلتَّنْظِيفِ» (تهذيب الأحكام للطوسيّ، ج١، ص٦٤)، والدليل على أنّ النّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم لم يكن يداوم على غسل القدمين ما تقدّم من قول عليّ: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ يَمْسَحُ ظَاهِرَهُمَا»، وما روي عن عثمان «أَنَّهُ دَعَا بِمَاءٍ، فَمَضْمَضَ، وَاسْتَنْشَقَ، ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا، وَيَدَيْهِ ثَلَاثًا ثَلَاثًا، ثُمَّ مَسَحَ بِرَأْسِهِ وَظَهْرِ قَدَمَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ هَكَذَا يَتَوَضَّأُ، يَا هَؤُلَاءِ! أَكَذَاكَ؟ قَالُوا: نَعَمْ، لِنَفَرٍ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ عِنْدَهُ» (مصنّف ابن أبي شيبة، ج١، ص١٦؛ مسند أحمد، ج١، ص٥٢٣)، وما روي عن أبي مالك الأشعريّ أنّه قال لقومه: «اجْتَمِعُوا أُصَلِّي بِكُمْ صَلَاةَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، فَلَمَّا اجْتَمَعُوا دَعَا بِجَفْنَةٍ فِيهَا مَاءٌ، فَتَوَضَّأَ وَمَضْمَضَ وَاسْتَنْشَقَ، وَغَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا وَذِرَاعَيْهِ ثَلَاثًا ثَلَاثًا، وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ وَظَهْرِ قَدَمَيْهِ، ثُمَّ صَلَّى بِهِمْ» (مسند أحمد، ج٣٧، ص٥٣٣)، وما روى عبد اللّه بن زيد «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ تَوَضَّأَ، فَغَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا، وَيَدَيْهِ مَرَّتَيْنِ، وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ وَرِجْلَيْهِ مَرَّتَيْنِ» (مصنّف ابن أبي شيبة، ج١، ص١٦)، وما روى عبّاد بن تميم عنه «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ تَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى الْقَدَمَيْنِ، وَأَنَّ عُرْوَةَ كَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ» (شرح معاني الآثار للطحاويّ، ج١، ص٣٥)، وما روي عن النّبيّ صلّى اللّه عليه وآله وسلّم في الصّحيح المشهور أنّه قال لمسيء الصلاة: «إِنَّهَا لَا تَتِمُّ صَلَاةُ أَحَدِكُمْ حَتَّى يُسْبِغَ الْوُضُوءَ كَمَا أَمَرَهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ، فَيَغْسِلُ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ، وَيَمْسَحُ بِرَأْسِهِ وَرِجْلَيْهِ إِلَى الْكَعْبَيْنِ» (مسند الدارميّ، ج٢، ص٨٣٩؛ سنن ابن ماجه، ج١، ص١٥٦؛ سنن أبي داود، ج١، ص٢٢٧).

على أيّ حال، فإنّ كيفيّة الصّلاة ومقدّماتها هي كما يؤدّيها المهديّ؛ لأنّه الواسطة في تطبيق أحكام الله، وأعلم النّاس بسنّة نبيّه، وإذا ظهر بين المسلمين أقام لهم الصّلاة كما شُرعت؛ فقد قال الله في وصف أمثاله: ﴿الَّذِينَ إِنْ مَكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ﴾[١]، وقال لنبيّه الذي كان خليفته في الأرض: ﴿وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ﴾[٢].

[الزكاة]

وكذلك أمر الله بإيتاء الزكاة، وقد قرنه بإقامة الصّلاة؛ كما قال مرارًا ومؤكّدًا: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾[٣]، ولذلك يجب على المسلمين إيتاؤها مثل إقامة الصّلاة، ويجب على خليفة الله في الأرض أخذها منهم؛ كما قال الله مخاطبًا له: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ﴾[٤]، وهي مقدار من الأموال التي يحدّدها هو بصفته واسطة في تطبيق أحكام الله؛ كما حدّد النّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم مقدارًا من الحنطة والشعير والتمر والزبيب والذّهب والفضّة والإبل والبقر والغنم في نصاب معلوم، وعفا عن الأموال الأخرى، وإنّما فعل ذلك بصفته خليفة الله في الأرض وإمام المسلمين، ولذا يجوز لخليفة الله في الأرض وإمام المسلمين من بعده أن يبدّل هذه الأموال أو يضمّ إليها أموالًا أخرى بالتناسب مع زمانه ومكانه[٥]؛ لأنّ الله قد أمر بأخذ الصّدقة من أموال المسلمين، وكان الغالب على أموالهم في زمان النّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم ومكانه هذه الأشياء التسعة؛

---

١. الحجّ/ ٤١
٢. النّساء/ ١٠٢
٣. البقرة/ ٤٣
٤. التّوبة/ ١٠٣
٥. كما روي أنّ عليًّا ضمّ إليها الخيل، لأنّها كثرت، فوضع على العتاق الراعية في كلّ فرس في كلّ عام دينارين، وجعل على البراذين دينارًا (انظر: الخراج لأبي يوسف، ص٩٠؛ تهذيب الأحكام للطوسيّ، ج٤، ص٦٧).

نظرًا لأنّهم إمّا كأهل المدينة كانوا زرّاعًا يملكون الحنطة والشعير والتمر والزبيب، أو كأهل مكّة كانوا تجّارًا يملكون الذّهب والفضّة، أو كأهل البادية كانوا رعاة يملكون الإبل والبقر والغنم، ولذلك فإنّ تعيين النّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم هذه الأشياء التسعة كان متناسبًا مع أهل زمانه ومكانه وفي إطار أخذ الصّدقة من أموالهم المتداولة وفقًا لأمر الله، ومن ثمّ يجوز لخلفائه من عند الله أن يعيّنوا أشياء أخرى بالتناسب مع أهل زمانهم ومكانهم وفي إطار أخذ الصّدقة من أموالهم المتداولة وفقًا لأمر الله، ولا يُعتبر هذا مخالفة لسنّة النّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم، بل على العكس يُعتبر موافقة كاملة لسنّته؛ لا سيّما بالنّظر إلى أنّ غرض الله من الأمر بإيتاء الزكاة، هو منع تركّز الثروة في أيدي الأغنياء وزيادةِ الانقسام الطبقيّ بين المسلمين؛ كما قال تعالى: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ﴾[1]، في حين أنّ الحنطة والشعير والتمر والزبيب والإبل والبقر والغنم، وإن كانت في زمان النّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم ومكانه تُعتبر ثروة وكانت في أيدي الأغنياء غالبًا، إلّا أنّها في الزّمان والمكان الحاليّين لا تُعتبر ثروة كبيرة وتوجد في أيدي المحتاجين غالبًا، وقد ظهرت مكانها أموال جديدة قد تركّزت في أيدي الأغنياء وزادت الانقسام الطبقيّ بين المسلمين، ومن الواضح أنّ حصر الزكاة في الحنطة والشعير والتمر والزبيب والإبل والبقر والغنم في هذه الحالة، لا يحقّق غرض الله من الأمر بإيتاء الزكاة، بل قد ينقضه. نعم، كان المراد بالذّهب والفضّة في زمان النّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم ومكانه، نفس الدّينار والدّرهم اللذين كانا العملة المتداولة بين المسلمين، ولذلك كان تعلّق الزكاة بهما يعني تعلّق الزكاة بالعملة المتداولة التي تُعتبر معيارًا ثابتًا لحساب الثروة، لكنّ الكثير من فقهاء المسلمين لم يستنبطوا منه هذا الحكم، ولم يفتوا بتعلّق الزكاة بالعملة المتداولة، بل قالوا بأنّ الزكاة تتعلّق بالذّهب والفضّة المسكوكين، مع أنّهما ليسا من العملة المتداولة في الزّمان والمكان الحاليّين غالبًا، وقد راجت مكانهما نقود ورقيّة واعتباريّة لا تتعلّق بها الزكاة في زعمهم،

---

١. الحشر / ٧

وهذا قد أدّى إلى تركّز الثروة في أيدي الأغنياء وزيادة الانقسام الطبقيّ بين المسلمين خلافًا لغرض الله من تشريع الزكاة. من هنا يُعلم أنّ الزكاة ليست في أموال خاصّة غير قابلة للتبديل، بل هي في كلّ مال يعيّنه إمام المسلمين باعتبار خلافته من عند الله متناسبًا مع زمان المسلمين ومكانهم، ومن ثمّ يجوز له أن يعيّن لأهل كلّ إقليم ما هو رائج فيه من الزرع والحيوان والنقد، حتّى يتحقّق الغرض من تشريع الزكاة على وجه أحسن، ولا تكون الثروة دولة بين الأغنياء.

ما هو مسلّم به أنّ الزكاة، بأيّ شيء تعلّقت، هي لثمانية أصناف من المسلمين؛ كما قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ ۖ فَرِيضَةً مِنَ اللَّهِ ۗ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾[1]، فتُقسَّم بينهم كيفما يرى خليفة الله في الأرض، وإن لم يصل إلى بعضهم شيء منها؛ كما قال الله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَلْمِزُكَ فِي الصَّدَقَاتِ فَإِنْ أُعْطُوا مِنْهَا رَضُوا وَإِنْ لَمْ يُعْطَوْا مِنْهَا إِذَا هُمْ يَسْخَطُونَ ۝ وَلَوْ أَنَّهُمْ رَضُوا مَا آتَاهُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ سَيُؤْتِينَا اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَرَسُولُهُ إِنَّا إِلَى اللَّهِ رَاغِبُونَ﴾[2]؛ بشرط أن لا يكونوا من بني هاشم؛ لأنّ الزكاة محرّمة على بني هاشم حسب الأخبار المتواترة، وهذا تكريم لهم من الله بسبب ما خصّهم به من فضله، ولهم عوضًا عنها خمس كلّ مال مغنوم؛ كما قال تعالى: ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ إِنْ كُنْتُمْ آمَنْتُمْ بِاللَّهِ وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَى عَبْدِنَا يَوْمَ الْفُرْقَانِ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ﴾[3]، ومن الواضح أنّ سهم الله يصل إلى نبيّه؛ إذ لا يمكن وصوله إليه إلّا بواسطة نبيّه، ويصل سهم نبيّه إلى ورثته من بعده، فيكون لهم مع سهمهم بصفة ذوي القربى نصف الخمس،

---

١. التّوبة/ ٦٠
٢. التّوبة/ ٥٨-٥٩
٣. الأنفال/ ٤١

وصاحبه في الوقت الحاضر المهديّ؛ لأنّه أقرب النّاس إلى النّبيّ في الوقت الحاضر[١]، والنصف الآخر هو سهم اليتامى والمساكين وابن السّبيل من بني هاشم؛ نظرًا لأنّه لا نصيب لهم في الزكاة، ولذلك يحتاجون إلى نصيب من الخمس[٢]،

---

١ . هذا موافق لما جاء عن عليّ أنّه قال: «يُعْطَى كُلُّ إِنْسَانٍ نَصِيبَهُ مِنَ الْخُمُسِ، وَيَلِي الْإِمَامُ سَهْمَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ» (تفسير الطبريّ، ج١٣، ص٥٥٨)؛ نظرًا لأنّ الإمام الشرعيّ الوحيد في الوقت الحاضر هو المهديّ، وروي عن قتادة أنّه سئل عن سهم ذوي القربى، فقال: «كَانَ طُعْمَةً لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ مَا كَانَ حَيًّا، فَلَمَّا تُوُفِّيَ جُعِلَ لِوَلِيِّ الْأَمْرِ مِنْ بَعْدِهِ» (نفس المصدر، ج١٣، ص٥٥٥).

٢ . هذا مرويّ عن النّبيّ صلّى اللّه عليه وآله وسلّم؛ كما روي أنّه قال: «إِنَّ الصَّدَقَةَ لَا تَحِلُّ لِمُحَمَّدٍ، وَلَا لآلِ مُحَمَّدٍ، وَإِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ عَلَيْنَا الصَّدَقَةَ، وَعَوَّضَنَا مِنْهَا الْخُمُسَ» (أحكام القرآن للشافعيّ [جمع البيهقيّ]، ج١، ص٧٦)، وقال لبني هاشم: «رَغِبْتُ لَكُمْ عَنْ غُسَالَةِ الْأَيْدِي، لِأَنَّ لَكُمْ فِي خُمْسِ الْخُمُسِ مَا يُغْنِيكُمْ أَوْ يَكْفِيكُمْ» (تفسير ابن أبي حاتم، ج٥، ص١٧٠٥)، وهو قول ثابت عن أهل البيت وجماعة من الصحابة والتابعين والفقهاء؛ كما روي عن عليّ أنّه قال: «إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ الصَّدَقَةَ عَلَى رَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، فَعَوَّضَهُ سَهْمًا مِنَ الْخُمُسِ عِوَضًا عَمَّا حَرَّمَ عَلَيْهِ، وَحَرَّمَهَا عَلَى أَهْلِ بَيْتِهِ خَاصَّةً دُونَ أُمَّتِهِ، فَضَرَبَ لَهُمْ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ سَهْمًا عِوَضًا مِمَّا حَرَّمَ عَلَيْهِمْ» (تالي تلخيص المتشابه للخطيب البغداديّ، ج١، ص٣٢٩)، وروي عن محمّد بن الحنفيّة أنّه قال في سهم ذي القربى: «هُوَ لَنَا أَهْلَ الْبَيْتِ» (الإشراف على مذاهب العلماء لابن المنذر، ج٤، ص٨١)، وروي عن عليّ بن الحسين أنّه قال لرجل من أهل الشام: «أَمَا قَرَأْتَ فِي الْأَنْفَالِ: ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى﴾؟ قَالَ: نَعَمْ، فَإِنَّكُمْ لَأَنْتُمْ هُمْ؟ قَالَ: نَعَمْ» (تفسير الطبريّ، ج١٣، ص٥٥٤)، وروى المنهال بن عمرو، قال: «سَأَلْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ وَعَلِيَّ بْنَ الْحُسَيْنِ عَنِ الْخُمُسِ، فَقَالَا: هُوَ لَنَا، فَقُلْتُ لِعَلِيٍّ: إِنَّ اللَّهَ يَقُولُ: ﴿وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ﴾، فَقَالَ: يَتَامَانَا وَمَسَاكِينِنَا وَأَبْنَاءِ سَبِيلِنَا» (تفسير الطبريّ، ج١٣، ص٥٥٩؛ تفسير العيّاشيّ، ج٢، ص٦٣)، وروي عن زيد بن أرقم أنّه قال: «آلُ مُحَمَّدٍ الَّذِينَ أُعْطُوا الْخُمُسَ: آلُ عَلِيٍّ، وَآلُ الْعَبَّاسِ، وَآلُ جَعْفَرٍ، وَآلُ عَقِيلٍ» (الدّرّ المنثور في التفسير بالمأثور للسيوطيّ، ج٤، ص٦٩)، وروي عن مجاهد أنّه قال: «عَلِمَ اللَّهُ أَنَّ فِي بَنِي هَاشِمٍ الْفُقَرَاءَ، فَجَعَلَ لَهُمُ الْخُمُسَ مَكَانَ الصَّدَقَةِ» (تفسير الطبريّ، ج١٣، ص٥٥٤)، وعن عطاء بن أبي رباح أنّه قال: «إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ الصَّدَقَةَ عَلَى بَنِي هَاشِمٍ، وَعَوَّضَهُمْ عَنْهَا بِالْخُمُسِ» (التجريد للقدوريّ، ج٨، ص٤١٧١)، وقال الشافعيّ: «آلُ مُحَمَّدٍ الَّذِينَ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِمُ الصَّدَقَةَ، وَعَوَّضَهُمْ مِنْهَا الْخُمُسَ... فَلَمَّا فَرَضَ اللَّهُ عَلَى نَبِيِّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يُؤْتِيَ ذَا الْقُرْبَى حَقَّهُ وَأَعْلَمَهُ أَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى ←

وهذا حقّ لم يؤدَّ إليهم منذ أواخر إمارة عمر بن الخطّاب[1]؛ فقد كان معارضو بني هاشم منذ ذلك الحين يحوزونه، ويرون أداءه إليهم مخالفًا لمصالحهم السّياسيّة؛

فَأَعْطَى سَهْمَ ذِي الْقُرْبَى فِي بَنِي هَاشِمٍ وَبَنِي الْمُطَّلِبِ، دَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ الَّذِينَ أَعْطَاهُمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْخُمُسَ، هُمْ آلُ مُحَمَّدٍ الَّذِينَ أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالصَّلَاةِ عَلَيْهِمْ مَعَهُ، وَالَّذِينَ اصْطَفَاهُمْ مِنْ خَلْقِهِ بَعْدَ نَبِيِّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ فَإِنَّهُ يَقُولُ: ﴿إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾، فَأَعْلَمَ أَنَّهُ اصْطَفَى الْأَنْبِيَاءَ وَآلَ الْأَنْبِيَاءِ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ» (أحكام القرآن للشافعيّ [جمع البيهقيّ]، ج١، ص٧٦).

١ . روى عبد الرّحمن بن أبي ليلى قال: «سَمِعْتُ عَلِيًّا يَقُولُ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنْ رَأَيْتَ أَنْ تُوَلِّيَنِي حَقَّنَا مِنَ الْخُمُسِ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَأَقْسِمَهُ حَيَاتَكَ كَيْ لَا يُنَازِعَنِيهِ أَحَدٌ بَعْدَكَ فَافْعَلْ، قَالَ: فَفَعَلَ ذَلِكَ، فَوَلَّانِيهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فَقَسَمْتُهُ حَيَاةَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، ثُمَّ وَلَّانِيهِ أَبُو بَكْرٍ فَقَسَمْتُهُ حَيَاةَ أَبِي بَكْرٍ، ثُمَّ وَلَّانِيهِ عُمَرُ فَقَسَمْتُهُ حَيَاةَ عُمَرَ، حَتَّى كَانَتْ آخِرُ سَنَةٍ مِنْ سِنِي عُمَرَ، فَأَتَاهُ مَالٌ كَثِيرٌ فَعَزَلَ حَقَّنَا، ثُمَّ أَرْسَلَ إِلَيَّ فَقَالَ: هَذَا حَقُّكُمْ فَخُذْهُ فَاقْسِمْهُ حَيْثُ كُنْتَ تَقْسِمُهُ، فَقُلْتُ: بِنَا عَنْهُ الْعَامَ غِنًى وَبِالْمُسْلِمِينَ إِلَيْهِ حَاجَةٌ، فَرُدَّهُ عَلَيْهِمْ تِلْكَ السَّنَةَ، ثُمَّ لَمْ يَدْعُنَا إِلَيْهِ أَحَدٌ بَعْدَ عُمَرَ حَتَّى قُمْتُ مَقَامِي هَذَا، فَلَقِيتُ الْعَبَّاسَ بَعْدَمَا خَرَجْتُ مِنْ عِنْدِ عُمَرَ، فَقَالَ: يَا عَلِيُّ، لَقَدْ حَرَمْتَنَا الْغَدَاةَ شَيْئًا لَا يُرَدُّ عَلَيْنَا أَبَدًا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَكَانَ رَجُلًا دَاهِيًا» (الخراج لأبي يوسف، ص٣٠؛ مصنّف ابن أبي شيبة، ج٦، ص٥١٦؛ تاريخ المدينة لابن شبة، ج٢، ص٦٤٦؛ سنن أبي داود، ج٣، ص١٤٧)، وفي رواية أخرى قال: «لَقِيتُ عَلِيًّا عِنْدَ أَحْجَارِ الزَّيْتِ، فَقُلْتُ لَهُ: بِأَبِي أَنْتَ وَأُمِّي، مَا فَعَلَ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ فِي حَقِّكُمْ أَهْلَ الْبَيْتِ مِنَ الْخُمُسِ؟ فَقَالَ عَلِيٌّ: أَمَّا أَبُو بَكْرٍ فَلَمْ يَكُنْ فِي زَمَانِهِ أَخْمَاسٌ، وَمَا كَانَ فَقَدْ أَوْفَانَاهُ، وَأَمَّا عُمَرُ فَلَمْ يَزَلْ يُعْطِينَاهُ حَتَّى جَاءَهُ مَالُ السُّوسِ وَالْأَهْوَازِ، فَقَالَ: فِي الْمُسْلِمِينَ خَلَّةٌ، فَإِنْ أَحْبَبْتُمْ تَرَكْتُمْ حَقَّكُمْ فَجَعَلْنَاهُ فِي خَلَّةِ الْمُسْلِمِينَ حَتَّى يَأْتِينَا مَالٌ فَأُوَفِّيكُمْ حَقَّكُمْ مِنْهُ، فَقَالَ الْعَبَّاسُ لِعَلِيٍّ: لَا تُطْمِعْهُ فِي حَقِّنَا، فَقُلْتُ لَهُ: يَا أَبَا الْفَضْلِ، أَلَسْنَا أَحَقَّ مَنْ أَجَابَ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ وَدَفَعَ خَلَّةَ الْمُسْلِمِينَ؟ فَتُوُفِّيَ عُمَرُ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَهُ مَالٌ فَيَقْضِيَنَاهُ»، وفي رواية أخرى: «إِنَّ عُمَرَ قَالَ: لَكُمْ حَقٌّ وَلَا يَبْلُغُ عِلْمِي إِذْ كَثُرَ أَنْ يَكُونَ لَكُمْ كُلُّهُ، فَإِنْ شِئْتُمْ أَعْطَيْتُكُمْ مِنْهُ بِقَدْرِ مَا أَرَى لَكُمْ، فَأَبَيْنَا عَلَيْهِ إِلَّا كُلَّهُ، فَأَبَى أَنْ يُعْطِيَنَا كُلَّهُ» (مسند الشافعيّ، ص٣٢٥)، وروي «أَنَّ نَجْدَةَ الْحَرُورِيَّ أَرْسَلَ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ يَسْأَلُهُ عَنْ سَهْمِ ذِي الْقُرْبَى، وَيَقُولُ: لِمَنْ تَرَاهُ؟ فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: لِقُرْبَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، قَسَمَهُ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، وَقَدْ كَانَ عُمَرُ عَرَضَ عَلَيْنَا مِنْ ذَلِكَ عَرْضًا رَأَيْنَاهُ دُونَ حَقِّنَا، فَرَدَدْنَاهُ عَلَيْهِ وَأَبَيْنَا أَنْ نَقْبَلَهُ» (سنن أبي داود، ج٣، ص١٤٦؛ سنن النسائيّ، ج٧، ص١٢٨)، وفي رواية أخرى أنّه قال: «أَمَّا الْخُمُسُ فَإِنَّا كُنَّا نَرَى أَنَّهُ لَنَا، فَأَبَى ذَلِكَ عَلَيْنَا قَوْمُنَا» (مسند الدارميّ، ج٣، ص١٦٠٦؛ صحيح مسلم، ج٥، ص١٩٧).

باعتبار أنّه كان يسدّ حاجات الهاشميّين الاقتصاديّة، ويزيدهم قوّة، ومن ثمّ يُعتبر منعهم منه تدبيرًا مؤثّرًا للحيلولة دون تحقّق حكومتهم[١]؛ كما أنّه إذا وصل الآن خمس أموال المسلمين المغنومة إلى المهديّ، بُني أحد الأركان الأربعة لحكومته، وتيسّر بناء أركانها الثلاثة الأخرى، وهي الطلب والعون والسّلاح الكافي.

[الصّيام]

وكذلك أمر الله بالصّيام في أيّام معدودات، وهو واجب على جميع المسلمين؛ كما قال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ۝ أَيَّامًا مَعْدُودَاتٍ﴾[٢]، وهي أيّام شهر رمضان؛ كما قال: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِنَ الْهُدَى وَالْفُرْقَانِ ۚ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾[٣]، وتبدأ أيّامه طبيعيًّا بتيقّن هلاله من خلال رؤيته أو الخبر المتواتر؛ كما قال الله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهِلَّةِ ۖ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ﴾[٤]. فمن تيقّن هلاله وجب عليه أن يصوم حتّى يتيقّن هلال شهر شوّال؛ إلّا أن يكون مريضًا يتضرّر بذلك، أو مسافرًا، فعليه أن يصوم في شهر آخر إن أطاق ذلك؛ كما قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾[٥]، فإن لم يصم في شهر آخر وهو يطيقه حتّى يدركه شهر رمضان اللاحق، فعليه لكلّ يوم فدية طعام مسكين؛

---

١ . لقد تفطّن الشافعيّ إلى العداوة الظاهرة في هذا المنع، فحاول تبرئة الصحابة منها فقال: «أَفَيَجُوزُ أَنَّ قَوْلَ ابْنِ عَبَّاسٍ فَأَبَى ذَلِكَ عَلَيْنَا قَوْمُنَا يَعْنِي غَيْرَ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟ قُلْتُ: نَعَمْ، يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عَنَى بِهِ يَزِيدَ بْنَ مُعَاوِيَةَ وَأَهْلَهُ» (الأمّ للشافعيّ، ج٤، ص١٦٠).

٢ . البقرة/ ١٨٣-١٨٤

٣ . البقرة/ ١٨٥

٤ . البقرة/ ١٨٩

٥ . البقرة/ ١٨٥

كما قال الله تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ۚ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ﴾[١]،[٢] ولكن من لا يطيق الصّيام لصغر أو كبر، فليس عليه صيام، وبالتّبع فدية؛ كما قال الله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾[٣]،[٤] وصيامه هو الإمساك عن الجماع والأكل والشرب بعد طلوع الفجر إلى غروب الشمس؛ كما قال الله تعالى: ﴿فَالْآنَ بَاشِرُوهُنَّ وَابْتَغُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ ۚ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ۖ ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾[٥].

[الحجّ]

وكذلك أمر الله بالحجّ، وهو مناسك معلومة في أشهر معلومة بمكّة؛ كما قال تعالى: ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ﴾[٦]، ويجب على من استطاعه مرّة واحدة على الأقلّ؛ كما قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾[٧]،

---

١ . البقرة/ ١٨٤

٢ . الظاهر من قوله حفظه اللّه تعالى في هذا الموضع أنّ المعذور إذا زال عذره قبل أن يدركه رمضان آخر، فعليه القضاء، فإن فرّط ولم يقض حتّى أدركه رمضان آخر، فعليه القضاء والفدية معًا، وهذا قول مشهور عن أهل البيت، وهو مرويّ عن جماعة من الصحابة والتابعين، وقد قال في موضع آخر أنّ المعذور مخيّر بين القضاء والفدية، إلّا أنّ القضاء أفضل؛ كما قال في تفسير الآية: «كُتِبَ عَلَيْكُمْ أَنْ تَصُومُوا أَيَّامًا مَعْدُودَاتٍ، وَهِيَ شَهْرُ رَمَضَانَ، فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ، وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَ أَنْ يَصُومُوا عِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ إِذَا أَرَادُوا أَنْ لَا يَصُومُوهَا فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ، فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ، وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ مِنْ أَنْ تَفْدُوا إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ».

٣ . البقرة/ ٢٨٦

٤ . هذا الذي قاله حفظه اللّه تعالى من عدم وجوب الفدية على الذين لا يطيقون الصّيام هو قول مالك وأبي ثور ومكحول وغيرهم، ووجهه أنّ وجوب الفدية فرع لوجوب الصّيام، وقد قال في موضع آخر باستحباب الفدية للذين لا يطيقون الصّيام.

٥ . البقرة/ ١٨٧

٦ . البقرة/ ١٩٧

٧ . آل عمران/ ٩٧

ويجب على خليفة الله في الأرض أن يهيّئ مكّة للحجّاج بعمارتها وتطهيرها، وأن يؤذّن في النّاس بالحجّ؛ كما قال تعالى: ﴿وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَاهِيمَ مَكَانَ الْبَيْتِ أَنْ لَا تُشْرِكْ بِي شَيْئًا وَطَهِّرْ بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ وَالْقَائِمِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ ۝ وَأَذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ مِنْ كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ﴾[١]، وهذا يعني أنّ سدانة بيت الله والعناية بشؤونه هي في الأصل لإبراهيم عليه السّلام، وبالتّبع تصل إلى ذرّيّته وراثةً عنه؛ كما وصلت بعده إلى إسماعيل عليه السّلام، وقد قال الله في ذلك: ﴿وَعَهِدْنَا إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ أَنْ طَهِّرَا بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ وَالْعَاكِفِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ﴾[٢]، وبالتّبع تصل إلى ذرّيّة إسماعيل عليه السّلام وراثةً عنه، بشرط أن يكونوا متّقين؛ لأنّ غير المتّقين ليس لهم أن يكونوا متولّين لبيت الله؛ كما قال تعالى: ﴿وَمَا لَهُمْ أَلَّا يُعَذِّبَهُمُ اللَّهُ وَهُمْ يَصُدُّونَ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَمَا كَانُوا أَوْلِيَاءَهُ ۚ إِنْ أَوْلِيَاؤُهُ إِلَّا الْمُتَّقُونَ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾[٣]؛ كما أنّ المشركين لا حقّ لهم في عمارة مساجد الله؛ كما قال تعالى: ﴿مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَنْ يَعْمُرُوا مَسَاجِدَ اللَّهِ شَاهِدِينَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ بِالْكُفْرِ﴾[٤]، بل إنّما سدانة بيت الله لخليفته في الأرض الذي هو من ذرّيّة إبراهيم وإسماعيل، وقد طُهّر من كلّ رجس ولا يفترق عن القرآن، ومن ثمّ فهو القدر المتيقَّن من المتّقين، وهو في الوقت الحاضر المهديّ؛ كما قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَاجِدَ اللَّهِ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا اللَّهَ ۖ فَعَسَىٰ أُولَٰئِكَ أَنْ يَكُونُوا مِنَ الْمُهْتَدِينَ﴾[٥]، ومن الواضح أنّ المهديّ، كما يوحي اسمه، هو من المهتدين.

---

١. الحجّ/ ٢٦-٢٧
٢. البقرة/ ١٢٥
٣. الأنفال/ ٣٤
٤. التّوبة/ ١٧
٥. التّوبة/ ١٨

هذا في حين أنّ سدانة بيت الله ليست في يديه الآن، بل هي في أيدي المتلوّثين في عقائدهم بالشّرك وفي أعمالهم بالفسق؛ الذين لا يؤمنون بتوحيد الله في التحكيم، ويميلون في صفاته إلى التشبيه، ويتولّون الذين كفروا ويعادون المسلمين، ويسعون في الأرض فتنة وفسادًا، ولذلك يمكن القول أنّ مفتاح بيت الله هو الآن في يد الشيطان، مع أنّ الله قال مشيرًا إلى هذا البيت: ﴿وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ بِظُلْمٍ نُذِقْهُ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾[١]. من هنا يُعلم أنّ تصرّفات آل سعود في كنوز الكعبة وعوائد الحجّ غير شرعيّة وعدوانيّةٌ، ومن ثمّ تُعتبر الإعانة عليها إعانةً على الإثم والعدوان، وهي غير جائزة؛ كما قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾[٢]؛ لا سيّما بالنّظر إلى أنّهم ينفقون أموال الله في الصّدّ عن سبيله وتقوية جبهة الكفر وتجهيز جيوش الضلال والتفريق بين المسلمين، ولذلك يجب عزلهم عن إدارة الحرم وتسليمها إلى المهديّ، بل قد يجب إخراجهم من مكّة اعتبارًا لوجوب إخراج المشركين؛ كما قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا﴾[٣]؛ لا سيّما بالنّظر إلى أنّ مكّة تكون ملجأ المهديّ عند ظهوره حسب الأخبار المتواترة[٤]، فيُعتبر استيلاء الظالمين عليها خطرًا عظيمًا له، ومن ثمّ يجب على المسلمين كلّهم إنهاء ذلك في أقرب وقت ممكن، ليتوفّر للمهديّ أمنه وإمكان ظهوره فيها.

---

١. الحجّ/ ٢٥

٢. المائدة/ ٢

٣. التّوبة/ ٢٨

٤. انظر: الجامع لمعمر بن راشد، ج١١، ص٣٧١؛ مسند ابن الجعد، ص٣٩٣؛ مصنّف ابن أبي شيبة، ج٧، ص٤٦٠؛ مسند إسحاق بن راهويه، ج٤، ص١٢٢؛ مسند أحمد، ج٤١، ص٢٥٨، ج٤٣، ص٢٨٢، ج٤٤، ص٥٨، ٧٧، ٨٩، ٢٨٦ و٢٩٧؛ صحيح البخاريّ، ج٢، ص١٤٩، ج٣، ص٦٦؛ صحيح مسلم، ج٨، ص١٦٦، ١٦٧ و١٦٨؛ سنن ابن ماجه، ج٢، ص١٣٥٠؛ سنن أبي داود، ج٤، ص١٠٧ و١٠٨؛ سنن الترمذيّ، ج٤، ص٤٦٩؛ سنن النسائيّ، ج٥، ص٢٠٦ و٢٠٧؛ صحيح ابن حبان، ج٦، ص٩٦؛ المستدرك على الصحيحين للحاكم، ج٤، ص٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٨ و٥٦٥.

نعم، لا يجوز القتال في هذه البلدة من أجل حرمتها عند الله؛ كما قال: ﴿وَلَا تُقَاتِلُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَتَّى يُقَاتِلُوكُمْ فِيهِ﴾[1]، ولذلك لا بدّ من قطع وصولهم إلى هذه البلدة من خارجها، وقد يمهّد لذلك قطع المسلمين علاقاتهم الاقتصاديّة والسّياسيّة والثقافيّة معهم؛ كما أنّ تعليق الحجّ ما داموا مستولين على مكّة، لكونه إعانةً على الإثم والعدوان نظرًا لوصول أموال الحجّاج إلى الكفّار والمنافقين، لا يخلو من وجه؛ إلّا أنّه يُخشى أن يؤدّي هذا التعليق من جهة أخرى إلى تقوية أعداء الإسلام ووهن شعائره، ولا يكون في مصلحة المسلمين من حيث المجموع، ومن ثمّ لا أوصي بذلك. نعم، ينبغي للمسلمين خلال استيلاء الظالمين على مكّة، أن يكتفوا بالحجّ والعمرة الواجبين، ويكفّوا عن المندوب منهما؛ إذ لا يُترك الواجب لأجل المندوب، واجتناب إعانة الظالمين ضدّ الإسلام والمسلمين واجب.

[الجهاد]

وكذلك أمر الله بجهاد الذين لا يمكن إقامة دينه في الأرض ما داموا فيها، وهم الكفّار والمنافقون؛ كما قال: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ وَاغْلُظْ عَلَيْهِمْ﴾[2،3]

---

١ . البقرة/ ١٩١

٢ . التّوبة/ ٧٣

٣ . الظاهر أنّ المراد بجهاد المنافقين جهادهم بالسّيف على أنّهم مفسدون في الأرض إذا أثاروا فتنة أو أعانوا الكفّار على المسلمين؛ فإنّه لا يمكن جهادهم بالسّيف على أنّهم منافقون؛ لأنّهم يكتمون الكفر ويظهرون الإسلام، ولذلك لم يجاهدهم النّبيّ صلّى اللّه عليه وآله وسلّم بالسّيف على أنّهم منافقون، بل كان ينهى عن قتلهم ويقول: «لَا يَتَحَدَّثُ النَّاسُ أَنَّ مُحَمَّدًا يَقْتُلُ أَصْحَابَهُ» (انظر: مغازي الواقديّ، ج٢، ص٤١٧؛ صحيح البخاريّ، ج٤، ص١٨٤؛ صحيح مسلم، ج٨، ص١٩)، وقيل أنّ المراد جهادهم بإقامة الحدود (انظر: تفسير الطبريّ، ج١٤، ص٣٥٩؛ تفسير ابن أبي حاتم، ج٦، ص١٨٤١)، وهو يعود إلى القول الأوّل؛ لأنّ جهادهم بالسّيف إذا أثاروا فتنة أو أعانوا الكفّار على المسلمين هو إقامة حدّ المحاربة.

العودة إلى الإسلام

ومن ثمّ يجب على المسلمين قتالهم بموجب أمره وتوقّف إقامة دينه على ذلك؛ كما قال: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَكُمْ﴾[١]؛ إلّا من لا يستطيع ذلك لعمى، أو عرج، أو مرض، أو هرم، أو فقر؛ كما قال: ﴿لَيْسَ عَلَى الضُّعَفَاءِ وَلَا عَلَى الْمَرْضَى وَلَا عَلَى الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ مَا يُنْفِقُونَ حَرَجٌ إِذَا نَصَحُوا لِلَّهِ وَرَسُولِهِ﴾[٢]، وقال: ﴿لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْأَعْرَجِ حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْمَرِيضِ حَرَجٌ﴾[٣]، حتّى يزول بذلك الذين يجب جهادهم عينًا أو صفةً، بمعنى أن يموتوا أو يسلموا؛ كما قال: ﴿تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ﴾[٤]، وقوامه بذل المال والنّفس في سبيل الله؛ كما قال: ﴿وَجَاهِدُوا بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾[٥]، وغايته إزالة الفتنة، بمعنى إنهاء حاكميّة غير الله، وإخلاصُ الدّين لله، بمعنى تثبيت حاكميّته على الأرض؛ كما قال: ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ﴾[٦]، وهذا ما يقال له «سبيل الله»؛ كما قال: ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾[٧]، وذلك يقتضي قتال كلّ حاكم لم يعيّنه الله ليحكم بإذنه، سواء كان كافرًا أو مسلمًا؛ لأنّ حكم كلّ حاكم من دون الله يُفضي إلى فتنة في الأرض وفساد كبير؛ كما قال: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ ۚ إِلَّا تَفْعَلُوهُ تَكُنْ فِتْنَةٌ فِي الْأَرْضِ وَفَسَادٌ كَبِيرٌ﴾[٨]؛ بالنّظر إلى أنّ حكم غير الله يمنع -بقصد أو غير قصد- إقامة دينه على وجه كامل خالص، ومع وجوده لن يكون الدّين كلّه لله.

---

١. البقرة/ ٢١٦
٢. التّوبة/ ٩١
٣. الفتح/ ١٧
٤. الفتح/ ١٦
٥. التّوبة/ ٤١
٦. الأنفال/ ٣٩
٧. البقرة/ ٢٤٤
٨. الأنفال/ ٧٣

من هنا يُعلم أنّ بذل المال والنّفس من أجل تأسيس حكومة غير الله، بمعنى حكومة من لم يعيّنه الله للحكومة بإذنه، ليس جهادًا ولا يُعتبر قتالًا في سبيل الله، بل هو قتال في سبيل الطاغوت؛ كما قال: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ۖ وَالَّذِينَ كَفَرُوا يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ الطَّاغُوتِ فَقَاتِلُوا أَوْلِيَاءَ الشَّيْطَانِ ۖ إِنَّ كَيْدَ الشَّيْطَانِ كَانَ ضَعِيفًا﴾[1]؛[2] كهؤلاء السّفهاء الذين يتدفّقون الآن من أقاصي الأرض إلى العراق والشام للقتال من أجل بناء حكومة رجل منهم يعلمون أنّ الله لم يعيّنه للحكومة في الأرض[3]؛ فهكذا يقاتلون طاغوتًا ليستبدلوا به طاغوتًا آخر، وهم يحسبون أنفسهم مهتدين؛ كما قال الله في أمثالهم: ﴿إِنَّهُمُ اتَّخَذُوا الشَّيَاطِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ مُهْتَدُونَ﴾[4].

---

١ . النّساء/ ٧٦

٢ . لقد وردت في ذمّ القتال لتأسيس حكومة الطواغيت أو حفظها روايات كثيرة؛ كما روي عن ثروان بن ملحان، قال: «كُنَّا جُلُوسًا فِي الْمَسْجِدِ، فَمَرَّ عَلَيْنَا عَمَّارٌ، فَقُلْنَا لَهُ: حَدِّثْنَا حَدِيثَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فِي الْفِتْنَةِ، فَقَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: سَيَكُونُ بَعْدِي أُمَرَاءُ يَقْتَتِلُونَ عَلَى الْمُلْكِ، يَقْتُلُ بَعْضُهُمْ عَلَيْهِ بَعْضًا، فَقُلْنَا لَهُ: لَوْ حَدَّثْنَا بِهِ غَيْرُكَ كَذَّبْنَاهُ، فَقَالَ: أَمَا إِنَّهُ سَيَكُونُ» (مسند ابن أبي شيبة، ج١، ص٢٩١)، وعن أبي عمران، قال: «قُلْتُ لِجُنْدُبٍ: إِنِّي قَدْ بَايَعْتُ هَؤُلَاءِ، وَإِنَّهُمْ يُرِيدُونَ أَنْ أَخْرُجَ مَعَهُمْ إِلَى الشَّامِ، فَقَالَ: أَمْسِكْ، فَقُلْتُ: إِنَّهُمْ يَأْبَوْنَ، فَقَالَ: افْتَدِ بِمَالِكَ، قَالَ: قُلْتُ: إِنَّهُمْ يَأْبَوْنَ إِلَّا أَنْ أَضْرِبَ مَعَهُمْ بِالسَّيْفِ، فَقَالَ جُنْدُبٌ: حَدَّثَنِي فُلَانٌ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ: يَجِيءُ الْمَقْتُولُ بِقَاتِلِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَيَقُولُ: يَا رَبِّ سَلْ هَذَا فِيمَ قَتَلَنِي، فَيَقُولُ: عَلَامَ قَتَلْتَهُ؟ فَيَقُولُ: قَتَلْتُهُ عَلَى مُلْكِ فُلَانٍ، قَالَ جُنْدُبٌ: فَاتَّقِهَا» (مسند أحمد، ج٢٧، ص١٤٥)، وعن عبد الله بن مسعود، قال: قال رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم: «يَجِيءُ الرَّجُلُ آخِذًا بِيَدِ الرَّجُلِ، فَيَقُولُ: يَا رَبِّ هَذَا قَتَلَنِي، فَيَقُولُ اللَّهُ: لِمَ قَتَلْتَهُ؟ فَيَقُولُ: لِتَكُونَ الْعِزَّةُ لِفُلَانٍ، فَيَقُولُ: فَإِنَّهَا لَيْسَتْ لِفُلَانٍ، بُؤْ بِذَنْبِهِ» (السنن الكبرى للبيهقيّ، ج٨، ص٣٣١)، وعن عبد الله بن عمر أنّه سئل عن القتال مع الحجّاج أو مع ابن الزبير، فقال: «مَعَ أَيِّ الْفَرِيقَيْنِ قَاتَلْتَ فَقُتِلْتَ فَفِي لَظًى» (المستدرك على الصحيحين للحاكم، ج٤، ص٥١٧)، وروي أنّ رجلًا سأل الحسن البصريّ وعنده أناس من أهل الشام: «يَا أَبَا سَعِيدٍ، مَا تَقُولُ فِي الْفِتَنِ مِثْلِ يَزِيدَ بْنِ الْمُهَلَّبِ وَابْنِ الْأَشْعَثِ؟» فقال: «لَا تَكُنْ مَعَ هَؤُلَاءِ، وَلَا مَعَ هَؤُلَاءِ»، فقال رجل من أهل الشّام: «وَلَا مَعَ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ يَا أَبَا سَعِيدٍ؟!» فغضب وقال: «نَعَمْ، وَلَا مَعَ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ» (الطبقات الكبرى لابن سعد، ج٩، ص١٦٥).

٣ . أراد حفظه الله تعالى أتباع داعش المبايعين لأبي بكر البغداديّ.

٤ . الأعراف/ ٣٠

بناء على هذا، فإنّ معنى الجهاد في الإسلام هو قتال الذين لا يخضعون لحاكميّة الله على الأرض ويبتغون حكّامًا من دونه، حتّى يُفسَح المجال لحاكميّته عليها من خلال نقصانهم وزوالهم؛ إذ لا شكّ أنّ حاكميّته عليها غير ممكنة مع حاكميّة غيره عليها؛ بالنّظر إلى أنّه من الناحية العمليّة، يمكن أن يكون لكلّ إقليم حاكم واحد فقط، ولذلك فإنّه لا يحكم أيّ إقليم يحكمه غيره، بل اعتبارًا للوحدة الطبيعيّة للأرض لا يمكن أن يكون فيها أكثر من حاكم واحد، ولذلك ما دام فيها حاكم غير الله فإنّ حاكميّة الله عليها لم تتحقّق، في حين أنّها إذا تحقّقت مُلئت مشارقها ومغاربها عدلًا، كما مُلئت قبل ذلك ظلمًا، وهذه مصلحة عامّة للنّاس[١].

لكن لا يخفى أنّ الجهاد بهذا المعنى لا يمكن إلّا مع خليفة الله في الأرض؛ لأنّ تحقيق حاكميّة الله ممكن من خلال تحقيق حاكميّة خليفته في الأرض، وتحقيق حاكميّة خليفته في الأرض ممكن إذا كان هو مع المجاهدين لذلك[٢]،

---

١ . كما جاء في الخبر أنّ النّبيّ صلّى اللّه عليه وآله وسلّم قال: «الْعَدْلُ عِزُّ الدِّينِ، وَفِيهِ صَلَاحُ الْخَاصَّةِ وَالْعَامَّةِ» (سياستنامه لنظام الملك، ص٨٧)، وروي عن أهل البيت أنّهم قالوا: «الْعَدْلُ أَحْلَى مِنَ الشَّهْدِ، وَأَلْيَنُ مِنَ الزُّبْدِ، وَأَطْيَبُ رِيحًا مِنَ الْمِسْكِ»، وقالوا: «الْعَدْلُ أَحْلَى مِنَ الْمَاءِ يُصِيبُهُ الظَّمْآنُ، مَا أَوْسَعَ الْعَدْلَ إِذَا عُدِلَ فِيهِ وَإِنْ قَلَّ»، وقالوا: «مَا أَوْسَعَ الْعَدْلَ، إِنَّ النَّاسَ يَسْتَغْنُونَ إِذَا عُدِلَ فِيهِمْ، وَتُنْزِلُ السَّمَاءُ رِزْقَهَا، وَتُخْرِجُ الْأَرْضُ بَرَكَتَهَا بِإِذْنِ اللَّهِ»، وقالوا: «لَوْ عُدِلَ فِي النَّاسِ لَاسْتَغْنَوْا، إِنَّ الْعَدْلَ أَحْلَى مِنَ الْعَسَلِ، وَلَا يَعْدِلُ إِلَّا مَنْ يُحْسِنُ الْعَدْلَ» (انظر: دعائم الإسلام لابن حيّون، ج١، ص٣٨٠؛ من لا يحضره الفقيه لابن بابويه، ج٢، ص٥٣؛ الاختصاص للمفيد، ص٢٦١ و٢٦٢؛ تهذيب الأحكام للطوسيّ، ج٤، ص١١٨ و١٣١).

٢ . الشاهد على هذا ما جاء عن رسول اللّه صلّى اللّه عليه وآله وسلّم أنّه ذكر الفتن من بعده والدّعاة فيها، فقال: «إِنْ رَأَيْتَ يَوْمَئِذٍ خَلِيفَةَ اللَّهِ فِي الْأَرْضِ فَالْزَمْهُ، وَإِنْ نَهَكَ جِسْمَكَ وَأَخَذَ مَالَكَ، فَإِنْ لَمْ تَرَهُ فَاهْرَبْ فِي الْأَرْضِ، وَلَوْ أَنْ تَمُوتَ وَأَنْتَ عَاضٌّ بِجِذْلِ شَجَرَةٍ» (مسند أحمد، ج٣٨، ص٤٢١)، وفي رواية أخرى: «فَإِنْ تَمُتْ وَأَنْتَ عَاضٌّ عَلَى جِذْلٍ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَتَّبِعَ أَحَدًا مِنْهُمْ» (مسند أحمد، ج٣٨، ص٣١٧؛ سنن ابن ماجه، ج٢، ص١٣١٧؛ سنن أبي داود، ج٤، ص٩٦؛ السنن الكبرى للنسائيّ، ج٧، ص٢٦٤).

وعلى هذا فلا يمكن الجهاد في سبيل الله بدون وجوده وصحبته، وإنّما إثم ذلك على الذين قد حالوا دون وجوده أو صحبته بتقصيرهم في إرادته وإعانته وطاعته؛ كما أنّ بني إسرائيل، لمعرفتهم بهذه الضرورة وشعورهم بمسؤوليّتهم، سألوا نبيّهم أن يبعث لهم حاكمًا من الله ليقاتلوا معه في سبيل الله، وقد ذكرهم الله تعليمًا للمسلمين، فقال: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الْمَلَإِ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ مِنْ بَعْدِ مُوسَى إِذْ قَالُوا لِنَبِيٍّ لَهُمُ ابْعَثْ لَنَا مَلِكًا نُقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾[١]، ولم يقل لهم نبيّهم أنّهم من أجل القتال في سبيل الله لا يحتاجون إلى حاكم منه، أو يمكنهم اختيار حاكم منهم بآرائهم، بل استصوب سؤالهم، غير أنّه اعتبر إرادتهم وإعانتهم وطاعتهم شروطًا لازمةً لإجابة الله إلى ذلك؛ كما ذكرهم الله تعليمًا للمسلمين، فقال: ﴿قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ أَلَّا تُقَاتِلُوا ۖ قَالُوا وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَقَدْ أُخْرِجْنَا مِنْ دِيَارِنَا وَأَبْنَائِنَا﴾[٢]. فلمّا أظهروا إرادتهم وضمنوا إعانتهم وطاعتهم، أجاب نبيّهم إلى سؤالهم وبعث لهم حاكمًا من الله؛ كما ذكرهم الله تعليمًا للمسلمين، فقال: ﴿وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ اللَّهَ قَدْ بَعَثَ لَكُمْ طَالُوتَ مَلِكًا﴾[٣]. ثمّ لم يعبأ بكراهيتهم له وقدّم اختيار الله على اختيارهم؛ كما ذكرهم الله تعليمًا للمسلمين، فقال: ﴿قَالُوا أَنَّى يَكُونُ لَهُ الْمُلْكُ عَلَيْنَا وَنَحْنُ أَحَقُّ بِالْمُلْكِ مِنْهُ وَلَمْ يُؤْتَ سَعَةً مِنَ الْمَالِ ۚ قَالَ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاهُ عَلَيْكُمْ وَزَادَهُ بَسْطَةً فِي الْعِلْمِ وَالْجِسْمِ ۖ وَاللَّهُ يُؤْتِي مُلْكَهُ مَنْ يَشَاءُ ۚ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾[٤].

قال المنصور حفظه الله تعالى في دروسه: «هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ لَهُ شَوَاهِدُ كَثِيرَةٌ، وَهُوَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ لِلَّهِ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً تَجِبُ مُلَازَمَتُهُ دُونَ سَائِرِ النَّاسِ، وَقَدْ يَخْتَفِي فَلَا يُرَى لِشِدَّةِ الْخَوْفِ؛ فَإِذَا وَقَعَ ذَلِكَ وَجَبَ اعْتِزَالُ الدُّعَاةِ الَّذِينَ يَدْعُونَ إِلَى غَيْرِهِ كُلِّهِمْ؛ فَإِنَّهُمْ دُعَاةُ ضَلَالَةٍ، وَلَا يَجُوزُ الْقِتَالُ مَعَ أَحَدٍ مِنْهُمْ وَإِنْ سَمَّاهُ جِهَادًا، وَلَا جِهَادَ إِلَّا مَعَ خَلِيفَةِ اللَّهِ فِي الْأَرْضِ».

١. البقرة/ ٢٤٦
٢. البقرة/ ٢٤٦
٣. البقرة/ ٢٤٧
٤. البقرة/ ٢٤٧

من هنا يُعلم أنّ القتال في سبيل الله لا يمكن إلّا بقيادة رجل اصطفاه الله من عنده، وأنّه لا يُبعث إلّا إذا تعهّد النّاس بإرادته وإعانته وطاعته على قدر الكفاية، وهذه سنّة الله في الأمم السّابقة، ولن تتبدّل إلى يوم القيامة؛ كما قال: ﴿سُنَّةَ اللَّهِ فِي الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلُ ۖ وَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَبْدِيلًا﴾[١]، وقال: ﴿فَهَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا سُنَّتَ الْأَوَّلِينَ ۚ فَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّتِ اللَّهِ تَبْدِيلًا ۖ وَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّتِ اللَّهِ تَحْوِيلًا﴾[٢].

ثمّ لا شكّ أنّ الجهاد في سبيل الله، بالإضافة إلى قصد التحقيق لحاكميّة من عيّنه الله وبالتّبع معيّته، مشروطٌ بإذن الله؛ لأنّ كلّ أمر يحتاج بطبيعته إلى إذن الحاكم، فهو في الإسلام يحتاج إلى إذن الله، ولا شرعيّة له إلّا بإذنه؛ كما قال: ﴿لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ۚ وَإِلَى اللَّهِ تُرْجَعُ الْأُمُورُ﴾[٣]، ومن الواضح أنّ القتال ليس أمرًا فرديًّا، بل هو أمر اجتماعيّ، ومن ثمّ يحتاج إلى إذن الحاكم، وحاكم المسلمين هو الله وحده، ولذلك فإنّهم لا يقاتلون إلّا بإذن الله؛ كما وصفهم بذلك فقال: ﴿وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ اللَّهُ وَعْدَهُ إِذْ تَحُسُّونَهُمْ بِإِذْنِهِ﴾[٤]، وقال: ﴿مَا قَطَعْتُمْ مِنْ لِينَةٍ أَوْ تَرَكْتُمُوهَا قَائِمَةً عَلَى أُصُولِهَا فَبِإِذْنِ اللَّهِ﴾[٥]؛ لأنّ الجهاد في الإسلام لا معنى له ولا إمكان إلّا بإذن الله، وقد كان هذا أمرًا بديهيًّا في صدر هذه الأمّة وفي الأمم السّابقة؛ كما قال: ﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُلِمُوا﴾[٦]، وقال: ﴿وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُوا أَلْفَيْنِ بِإِذْنِ اللَّهِ﴾[٧]، وقال: ﴿كَمْ مِنْ فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةً بِإِذْنِ اللَّهِ﴾[٨]، وقال: ﴿فَهَزَمُوهُمْ بِإِذْنِ اللَّهِ﴾[٩]،

---

١. الأحزاب/ ٦٢
٢. فاطر/ ٤٣
٣. الحديد/ ٥
٤. آل عمران/ ١٥٢
٥. الحشر/ ٥
٦. الحجّ/ ٣٩
٧. الأنفال/ ٦٦
٨. البقرة/ ٢٤٩
٩. البقرة/ ٢٥١

ومن الواضح أنّ إذن الله يُعرف بواسطة خليفته في الأرض؛ لأنّه سبب القطع بأحكام الله وموضوعاتها، بل هو المسؤول عن إقامة الجهاد عند إرادة المسلمين وإعانتهم وطاعتهم بما فيه الكفاية؛ كما قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَرِّضِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْقِتَالِ﴾[١]، وقال: ﴿وَإِذْ غَدَوْتَ مِنْ أَهْلِكَ تُبَوِّئُ الْمُؤْمِنِينَ مَقَاعِدَ لِلْقِتَالِ﴾[٢]، بل إقامة الجهاد بمعنى القتال لأجل تحقيق حاكميّة الله، بما أنّها متوقّفة على معيّته، هي في مقدوره وعهدته فقط، وليس على غيره أكثر من إعانته وطاعته؛ كما قال الله تعالى: ﴿فَقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا تُكَلَّفُ إِلَّا نَفْسَكَ ۚ وَحَرِّضِ الْمُؤْمِنِينَ﴾[٣]. بناء على هذا، فإذا قعد خليفة الله في الأرض عن الجهاد لأيّ سبب من الأسباب، سواء كان ذلك عدم المصلحة أو عدم الإمكان، لم يجز للآخرين القيام بذلك[٤]؛ لأنّهم، وإن كان لهم نيّة حسنة وسعي بليغ، لن يستطيعوا تحقيق الغرض من الجهاد، ومن ثمّ فإنّ قيامهم به لا طائل تحته،

---

١. الأنفال/ ٦٥

٢. آل عمران/ ١٢١

٣. النّساء/ ٨٤

٤. يدلّ على هذا قول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ (الحجرات/ ١)، أي لا تسبقوهما في أمر، ويدلّ عليه أيضًا ما جرى بالحديبيّة، إذ قعد رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم عن قتال المشركين لمصلحة رآها، فجاءه عمر بن الخطّاب شاكًّا معترضًا، فقال: «أَلَسْتَ نَبِيَّ اللَّهِ حَقًّا؟!» قال: «بَلَى»، قال: «أَلَسْنَا عَلَى الْحَقِّ، وَعَدُوُّنَا عَلَى الْبَاطِلِ؟!» قال: «بَلَى»، قال: «فَلِمَ نُعْطَى الدَّنِيَّةَ فِي دِينِنَا؟!» قال: «إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ، وَلَسْتُ أَعْصِيهِ، وَهُوَ نَاصِرِي» (صحيح البخاريّ، ج٣، ص١٩٦؛ صحيح مسلم، ج٥، ص١٧٥)، فكان عمر يقول بعد ذلك: «مَا أَصَابَنِي قَطُّ شَيْءٌ مِثْلَ ذَلِكَ الْيَوْمِ، مَا زِلْتُ أَصُومُ وَأَتَصَدَّقُ مِنَ الَّذِي صَنَعْتُ مَخَافَةَ كَلَامِيَ الَّذِي تَكَلَّمْتُ يَوْمَئِذٍ» (مغازي الواقديّ، ج٢، ص٦٠٦؛ مسند أحمد، ج٣١، ص٢١٧)، وهكذا يكون الأمر مع خلفاء النّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم من أهل بيته؛ كما روي عن عبد الله بن مسعود أنّه قال: «ارْقُبُوا أَهْلَ بَيْتِ نَبِيِّكُمْ، فَإِنْ سَالَمُوا فَسَالِمُوا، وَإِنْ حَارَبُوا فَحَارِبُوا، فَإِنَّهُمْ مَعَ الْحَقِّ، وَالْحَقُّ مَعَهُمْ، لَا يُفَارِقُهُمْ، وَلَا يُفَارِقُونَهُ» (ترتيب الأمالي الخميسيّة للشجريّ، ج١، ص٢٠١).

بل إنّهم، حتّى لو غلبوا في الحرب، سينقضون الغرض من الجهاد خلافًا لنيّتهم وسعيهم؛ لأنّ الغرض منه تحقيق حاكميّة الله، وهو لا يمكن بدون خليفة الله في الأرض، وتحقيق حاكميّة غير الله، وهو أمر لا مفرّ منه بعد الغلبة في الحرب وعدم الوصول إلى خليفة الله في الأرض، سينقض الغرض من الجهاد[1].

الحاصل أنّ الجهاد في سبيل الله يحتاج إلى معيّة المهديّ، ومعيّته ممكنة عند وجود الضمانات اللازمة من المسلمين لحمايته وطاعته، وعندئذ تجب عليه معيّتهم، وهو بمقتضى طهارته من الرّجس وعدم افتراقه عن القرآن لا يترك الواجب؛ فإن وثق بهم وثوقًا كافيًا أتاهم بنفسه، وإن لم يثق بهم وثوقًا كافيًا أرسل إليهم رسولًا من عنده بآية بيّنة، حتّى يمكن لهم القيام بالجهاد في كلتا الحالتين. من هنا يُعلم أنّ الجهاد في سبيل الله لا يزال واجبًا على المسلمين، إلّا أنّ طريقه ليس إقامته بقيادة بعضهم، بل إقامته بتمكين المهديّ من قيادتهم، وهذا هو الواجب عليهم دائمًا؛ كما قال الله تعالى: ﴿وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنِ اتَّقَى ۗ وَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَابِهَا﴾[2]؛ فيكون البرّ إتيان الجهاد من بابه، لا من ظهره، وبابه هو تمكين المهديّ من إقامته، وظهره هو تمكين غيره منها[3].

---

١. هذه نكتة مهمّة جدًّا قد نبّه عليها أهل البيت؛ كما روي عن عليّ بن الحسين، وابنه محمّد بن عليّ الباقر، أنّهما قالا: «وَاللَّهِ لَا يَخْرُجُ مِنَّا أَحَدٌ قَبْلَ خُرُوجِ الْقَائِمِ -يَعْنِي الْمَهْدِيَّ- إِلَّا كَانَ مَثَلُهُ مَثَلَ فَرْخٍ طَارَ مِنْ وَكْرِهِ قَبْلَ أَنْ يَسْتَوِيَ جَنَاحَاهُ، فَأَخَذَهُ الصِّبْيَانُ يَتَلَاعَبُونَ بِهِ» (الغيبة للنعمانيّ، ص٢٠٦؛ شرح الأخبار لابن حيّون، ج٣، ص٣٥٧)، وروي عن جعفر بن محمّد الصّادق أيضًا أنّه قال: «مَا خَرَجَ وَلَا يَخْرُجُ مِنَّا إِلَى قِيَامِ قَائِمِنَا أَحَدٌ لِيَدْفَعَ ظُلْمًا أَوْ يَنْعَشَ حَقًّا إِلَّا اصْطَلَمَتْهُ الْبَلِيَّةُ، وَكَانَ قِيَامُهُ زِيَادَةً فِي مَكْرُوهِنَا» (الصحيفة السّجاديّة لعليّ بن الحسين، ص٢٠).

٢. البقرة/ ١٨٩

٣. كما روي عن عبد الملك بن عمرو، قال: «قَالَ لِي جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ الصَّادِقُ: يَا عَبْدَ الْمَلِكِ، مَا لِي لَا أَرَاكَ تَخْرُجُ إِلَى هَذِهِ الْمَوَاضِعِ الَّتِي يَخْرُجُ إِلَيْهَا أَهْلُ بِلَادِكَ؟ قَالَ: قُلْتُ: وَأَيْنَ؟ فَقَالَ: جُدَّةُ وَعَبَّادَانُ وَالْمَصِّيصَةُ وَقَزْوِينُ، فَقُلْتُ: انْتِظَارًا لِأَمْرِكُمْ وَالِاقْتِدَاءِ بِكُمْ، فَقَالَ: إِي وَاللَّهِ، لَوْ كَانَ خَيْرًا مَا سَبَقُونَا إِلَيْهِ، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: فَإِنَّ الزَّيْدِيَّةَ يَقُولُونَ: لَيْسَ بَيْنَنَا وَبَيْنَ جَعْفَرٍ خِلَافٌ إِلَّا أَنَّهُ لَا يَرَى الْجِهَادَ! فَقَالَ: أَنَا لَا أَرَاهُ؟! بَلَى وَاللَّهِ إِنِّي لَأَرَاهُ، وَلَكِنْ أَكْرَهُ أَنْ أَدَعَ عِلْمِي إِلَى جَهْلِهِمْ» (تهذيب الأحكام للطوسيّ، ج٦، ص١٢٦)، ←

[الأمر بالمعروف والنّهي عن المنكر]

نعم، إنّ الأمر بالمعروف والنّهي عن المنكر، بمعنى دعوة النّاس إلى الخير، إذا كان المراد بها دعوتهم إلى الإرادة والإعانة والطاعة للمهديّ، لا يحتاج إلى معيّته؛ لأنّ معيّته لا تحصل إلّا بإرادتهم وإعانتهم وطاعتهم له، فإذا كانت إرادتهم وإعانتهم وطاعتهم له أيضًا لا تحصل إلّا بمعيّته، لزم المحال[1]، ومن الواضح أنّ الإرادة والإعانة والطاعة للمهديّ، بما أنّها تؤدّي إلى حاكميّته، وبالتّبع إلى حاكميّة الله على الأرض، هي أصل الخيرات وأهمّ المعروفات، ولذلك فإنّ الدّعوة إليها أوجب من الدّعوة إلى سائر الخيرات والمعروفات، بل لا وجه للدّعوة إلى غيرها مع وجودها؛ لأنّها دعوة إلى المهمّ مع وجود الأهمّ، وهذه ليست من أولويّات العقلاء وسيرتهم، بل إنّها دعوة إلى الفرع قبل الأصل، مع أنّ الفرع لا يحصل قبل الأصل[2]،

وروي عن الحسين بن خالد الكوفيّ، قال: قلت لعليّ بن موسى الرضا: «جُعِلْتُ فِدَاكَ، حَدِيثٌ كَانَ يَرْوِيهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بُكَيْرٍ عَنْ عُبَيْدِ بْنِ زُرَارَةَ»، قال: «وَمَا هُوَ؟» قلت: «رَوَى عَنْ عُبَيْدِ بْنِ زُرَارَةَ أَنَّهُ لَقِيَ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ -يَعْنِي جَعْفَرَ بْنَ مُحَمَّدٍ- عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي السَّنَةِ الَّتِي خَرَجَ فِيهَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَسَنِ، فَقَالَ لَهُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ، إِنَّ هَذَا قَدْ أَلِفَ الْكَلَامَ وَسَارَعَ النَّاسُ إِلَيْهِ، فَمَا الَّذِي تَأْمُرُ بِهِ؟ فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: "اتَّقُوا اللَّهَ، وَاسْكُنُوا مَا سَكَنَتِ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ"، فَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بُكَيْرٍ يَقُولُ: لَئِنْ كَانَ عُبَيْدُ بْنُ زُرَارَةَ صَادِقًا، فَمَا مِنْ خُرُوجٍ وَمَا مِنْ قَائِمٍ»! فقال لي عليّ بن موسى الرضا: «إِنَّ الْحَدِيثَ عَلَى مَا رَوَاهُ عُبَيْدٌ، وَلَيْسَ عَلَى مَا تَأَوَّلَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بُكَيْرٍ، إِنَّمَا عَنَى أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِقَوْلِهِ: مَا سَكَنَتِ السَّمَاءُ مِنَ النِّدَاءِ بِاسْمِ صَاحِبِكُمْ -يَعْنِي الْمَهْدِيَّ- وَمَا سَكَنَتِ الْأَرْضُ مِنَ الْخَسْفِ بِالْجَيْشِ -يَعْنِي جَيْشَ السُّفْيَانِيِّ» (عيون أخبار الرّضا لابن بابويه، ج١، ص٢٧٧).

١ . يعني الدّور، وهو توقّف الشيء على ما يتوقّف عليه.

٢ . الشاهد على هذا ما تواتر عن رسول اللّه صلّى اللّه عليه وآله وسلّم أنّه قال: «لَتَأْمُرُنَّ بِالْمَعْرُوفِ، وَلَتَنْهَوُنَّ عَنِ الْمُنْكَرِ، أَوْ لَيُسَلِّطَنَّ اللَّهُ عَلَيْكُمْ شِرَارَكُمْ، ثُمَّ يَدْعُو خِيَارُكُمْ فَلَا يُسْتَجَابُ لَهُمْ»، وقد ورد من حديث عليّ، وأبي بكر، وعمر، وعثمان، وحذيفة، وسلمان، ومعاذ، وأبي الدّرداء، وابن عمر، وأبي هريرة، ووجه الشهادة أنّ الدّعوة إلى خليفة اللّه في الأرض هي التي إذا تُركت تسلّط شرار النّاس، وذلك لفوات تسلّطه؛ فكأنّ الحديث يعني: «لتأمرنّ بالإرادة والإعانة والطاعة لخليفة اللّه في الأرض، ولتنهونّ عن الإرادة والإعانة والطاعة لغيره، أو ليُسلّطنّ اللّه عليكم شراركم، ثمّ يدعو خياركم فلا يُستجاب لهم».

وهذا أساس ما أنا فاعله؛ لأنّي أدعو إلى الإرادة والإعانة والطاعة للمهديّ، ومن ثمّ كلّ من أجاب دعوتي فقد أضاف ضمانة إلى الضمانات اللازمة لظهوره، وكلّ من لم يجب دعوتي فقد أضاف مانعًا إلى موانع ظهوره، وذلك لأنّي، خلافًا لسائر الدّعاة في بلاد المسلمين، لا أدعو إلى الإرادة والإعانة والطاعة لنفسي، بل أدعو إلى الإرادة والإعانة والطاعة للمهديّ، وإنّما أفعل ذلك لضرورته العقليّة، ومن ثمّ كلّ من كان عاقلًا فهو يتعاون معي عليه؛ كما أنّه من البرّ والتّقوى، وقد أمر الله بالتعاون عليه إذ قال: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى﴾[1]. بناء على هذا، ينبغي لعدد كافٍ من المسلمين أن يتعاونوا معي ما دمت أفعل ذلك، ولا يتعاونوا معي لو دعوتهم إلى الإرادة والإعانة والطاعة لغير المهديّ؛ لأنّ الدّعوة إليها غير شرعيّة، وقد نهى الله عن التعاون عليها إذ قال: ﴿وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾[2]. عسى أن يأتيني الذين يرغبون في نصرة المهديّ ويجدون عليها قوّة، فيجتمعوا إليّ، فيُمهِّد الطريق لظهوره بجهودهم، فيتّصل بنا خبره، فنسير إليه ونلحق به، كما كُتب من قبل[3].

---

١. المائدة / ٢

٢. المائدة / ٢

٣. هذا مبدأ الحركة المباركة التي أسّسها السيّد المنصور حفظه الله تعالى، وهي حركة التمهيد لظهور الإمام المهديّ عليه السلام، وقد ظهرت في خراسان برايات سود، رجاء أن تكون الحركة التي وعدها النّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم إذ قال: «يَخْرُجُ نَاسٌ مِنَ الْمَشْرِقِ، فَيُوَطِّئُونَ لِلْمَهْدِيِّ سُلْطَانَهُ»، فما أحرى بها أن تكون هي، وفي رواية أخرى أنّ النّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم قال: «إِنَّ أَهْلَ بَيْتِي سَيَلْقَوْنَ بَعْدِي بَلَاءً وَتَشْرِيدًا وَتَطْرِيدًا، حَتَّى يَأْتِيَ قَوْمٌ مِنْ قِبَلِ الْمَشْرِقِ، مَعَهُمْ رَايَاتٌ سُودٌ، فَيَسْأَلُونَ الْحَقَّ، فَلَا يُعْطَوْنَهُ، فَيُقَاتِلُونَ، فَيُنْصَرُونَ، فَيُعْطَوْنَ مَا سَأَلُوا، فَلَا يَقْبَلُونَهُ، حَتَّى يَدْفَعُوهَا إِلَى رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ بَيْتِي، فَيَمْلَؤُهَا قِسْطًا، كَمَا مُلِئَتْ جَوْرًا، فَمَنْ أَدْرَكَ ذَلِكَ مِنْكُمْ، فَلْيَأْتِهِمْ وَلَوْ حَبْوًا عَلَى الثَّلْجِ»، وفي رواية أخرى أنّه قال: «إِذَا رَأَيْتُمُ الرَّايَاتِ السُّودَ قَدْ جَاءَتْ مِنْ قِبَلِ خُرَاسَانَ فَائْتُوهَا وَلَوْ حَبْوًا، فَإِنَّ فِيهَا خَلِيفَةَ اللَّهِ الْمَهْدِيَّ» (لمعرفة طرق هذا الحديث، راجع: الدّرّ المنضود في طرق حديث الرّايات السّود).

[الخاتمة]

ما رسمته في هذا الكتاب هو صورة أكثر انطباقًا على الدّين الذي أكمله الله ورضيه لعباده؛ لأنّي لم أتمسّك فيه إلّا بكتاب الله والخبر المتواتر عن النّبيّ والحكم المعلوم من العقل، واحترزت فيه من كلّ مانع للمعرفة أو رأي ظنّيّ أو خبر واحد. مع ذلك، إن كان أحد يعرف صورة أكثر انطباقًا منه على الإسلام، فليتّبعها[١]؛ لأنّ الله أعلم أيّ الصّورتين أكثر انطباقًا عليه؛ كما قال: ﴿قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَى شَاكِلَتِهِ فَرَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَنْ هُوَ أَهْدَى سَبِيلًا﴾[٢].

على أيّ حال، إنّ هذا طريقي الذي أذهب فيه إلى الله؛ فمن يراه مستقيمًا فليصاحبني فيه، ومن يراه غير ذلك فإنّ الله أعلم بالمهتدين؛ كما قال: ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ ۚ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي ۖ وَسُبْحَانَ اللَّهِ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾[٣]، وإنّ هذا ديني الذي أعبد الله عليه؛ فمن يراه حقًّا فليُعنّي على إظهاره، ومن يراها غير حقّ فليعنّي على إصلاحه؛ لأنّ المسلمين إخوة، وهم أولى بإصلاح بعضهم بعضًا[٤]؛ كما أنّي لم أقصد بإظهاره ابتداعًا في الدّين، ولا تأسيسًا لمذهب جديد، ولا تفريقًا بين المسلمين، ولا إفسادًا في الأرض،

---

١ . قوله هذا وما يليه في هذا السياق تأكيد بليغ منه -حفظه اللّه تعالى- على أنّه لا يريد من النّاس أن يقلّدوه فيما بيّنه من الدّين، بل يريد منهم أن يتّبعوه إذا وجدوه حقًّا بعد النّظر في أدلّته من العقل والنقل، فيكرّر القول في ذلك من وجوه مختلفة لأهمّيّته وخطورته عنده.

٢ . الإسراء/ ٨٤

٣ . يوسف/ ١٠٨

٤ . يعني يجب على المسلمين كلّهم أن يعينوني؛ من رآني منهم مصيبًا فليعنّي على نشر الحقّ، ومن رآني منهم مخطئًا فليعنّي على الإصلاح؛ فلا داعي لعداوتي ولا هجري في أيّ حال، وليس هذا القول منه على وجه الشكّ، لكنّه على وجه الإلطاف والإنصاف في الحجاج؛ كقول اللّه تعالى: ﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ (سبأ/ ٢٤)، وقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ ضَلَلْتُ فَإِنَّمَا أَضِلُّ عَلَى نَفْسِي ۖ وَإِنِ اهْتَدَيْتُ فَبِمَا يُوحِي إِلَيَّ رَبِّي ۚ إِنَّهُ سَمِيعٌ قَرِيبٌ﴾ (سبأ/ ٥٠).

ولكن قصدت إصلاح إخوتي من خلال الأمر بالمعروف والنّهي عن المنكر؛ فإن نجحت فمن الله توفيقي، ولا أسألهم عليه أجرًا، وإن لم أنجح فقد أدّيت ما عليّ، ولا أخاف لومة لائم؛ على مثال النّبيّ الذي قال: ﴿يَا قَوْمِ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كُنْتُ عَلَى بَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّي وَرَزَقَنِي مِنْهُ رِزْقًا حَسَنًا ۚ وَمَا أُرِيدُ أَنْ أُخَالِفَكُمْ إِلَى مَا أَنْهَاكُمْ عَنْهُ ۚ إِنْ أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ ۚ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ ۚ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾[١]، وإنّ هذه نعمة أنعم الله بها عليّ، فأشكره عليها، وأحدّث بها عباده؛ كما أمر بذلك فقال: ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾[٢]، ولست بمكرههم عليها؛ لأنّه نهى عن ذلك فقال: ﴿وَمَا أَنْتَ عَلَيْهِمْ بِجَبَّارٍ﴾[٣]، وإنّما ألقي إليهم القول، ليأخذ الحقّ من وجد في قولي حقًّا، ويترك الباطل من وجد في قولي باطلًا؛ كالذين قال الله فيهم: ﴿الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ ۚ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ هَدَاهُمُ اللَّهُ ۖ وَأُولَٰئِكَ هُمْ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾[٤]، ومن أحسن قولًا ممّن يدعو إلى الله ويمهّد لحاكميّته ويقول إنّه من المسلمين؟! كما قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِمَّنْ دَعَا إِلَى اللَّهِ وَعَمِلَ صَالِحًا وَقَالَ إِنَّنِي مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾[٥]، وقد جئت بالصّدق ليصدّق به من كان تقيًّا؛ كما قال الله تعالى: ﴿وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ ۙ أُولَٰئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾[٦]، وليكذّب به أظلم النّاس؛ كما قال الله تعالى: ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ كَذَبَ عَلَى اللَّهِ وَكَذَّبَ بِالصِّدْقِ إِذْ جَاءَهُ ۚ أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ مَثْوًى لِلْكَافِرِينَ﴾[٧]. مع أنّي كنت أحبّ أن يُسمع ذلك من غيري؛ إذ لو قاله غيري لكفاني مؤونة قوله، وطرح عنّي عبئًا فادحًا، لكن لم يقله غيري، ولم يُسمع من غيري.

---

١. هود/ ٨٨
٢. الضّحى/ ١١
٣. ق/ ٤٥
٤. الزّمر/ ١٨
٥. فصّلت/ ٣٣
٦. الزّمر/ ٣٣
٧. الزّمر/ ٣٢

نعم، خرج رجل قبلي من هذه الأرض، فقال بعض ما قلته؛ إذ دعا إلى الرّضا من آل محمّد، لكنّه أخذ الحكم من بني أميّة فسلّمه إلى بني العبّاس، مع أنّ بني العبّاس لم يكونوا الرّضا من آل محمّد[١]. فخشيت، إن قعدت منتظرًا، أن يخرج رجل مثله من مكان، فيعيد خطأه؛ بأن يأخذ الحكم من بعض الظالمين، فيسلّمه إلى بعضهم الآخر باسم الرّضا من آل محمّد. فأردت أن أحول دون هذه الفتنة، ولا أترك المجال لأمثاله. ثمّ سمعت أنّه قد رُفع نداء بالباطل في المغرب[٢]، فأحببت أن يُرفع نداء بالحقّ في المشرق، كي لا يُسمع في العالم نداء بالباطل فقط، فيجتمع المسلمون على الباطل، فينزل عليهم عذاب الله؛ لأنّ الحكم لله وحده، وهو يؤتيه من يشاء من عباده، ولم يشأ إلّا المهديّ الفاطميّ الذي هو الرّضا من آل محمّد والرّضا من جميع المسلمين. فقمت بالتمهيد لحكمه، حتّى أوفّر له ما يكفيه من العِدّة والعُدّة، بعد أن رأيت انحراف المسلمين عن الإسلام، وعلمت مساس حاجتهم للعودة إليه، وظننت أنّي وإيّاهم ركّاب سفينة واحدة، بحيث يتلازم خلاصي مع خلاصهم، ويتعلّق هلاكي بهلاكهم.

---

١ . يشير إلى أبي مسلم الخراسانيّ (ت١٣٧هـ)؛ فإنّه كان يقول: «إِنِّي رَجُلٌ أَدْعُو إِلَى الرِّضَا مِنْ آلِ مُحَمَّدٍ» (أنساب الأشراف للبلاذريّ، ج٤، ص١٣٠، ج٩، ص٢٨١)، وكان يزعم أنّه صاحب الرايات السود الممهّدة لظهور المهديّ (انظر: تاريخ دمشق لابن عساكر، ج٧، ص٢٠٩)، وما كان بذاك؛ فقد مهّد لظهور بني العبّاس، وما كان المهديّ منهم، فلمّا استولوا على الملك ورأوا أنّهم قد استغنوا عنه قتلوه! فلعلّه كان مخدوعًا؛ لأنّهم كانوا في بداية أمرهم يدعون إلى الرّضا من آل محمّد؛ كما روي أنّ إمامهم محمّد بن عليّ بن عبد الله بن عبّاس (ت١٢٥هـ) كان يبعث الرجل من دعاته، فيقول له: «امْضِ عَلَى بَرَكَةِ اللَّهِ، وَلَا تُظْهِرَنَّ جِدًّا، وَلْتَكُنْ دَعْوَتُكَ وَمَا تَلْقَى بِهِ الْعَامَّةَ أَنْ تَدْعُوَهُمْ إِلَى الرِّضَا مِنْ آلِ مُحَمَّدٍ، وَتَذْكُرَ جَوْرَ بَنِي أُمَيَّةَ، وَأَنَّ آلَ مُحَمَّدٍ أَوْلَى بِالْأَمْرِ مِنْهُمْ» (أخبار الدولة العباسية، ص٢٠٠)، فكان يأمره «أَنْ يَدْعُوَ إِلَى الرِّضَا مِنْ آلِ مُحَمَّدٍ وَلَا يُسَمِّيَ أَحَدًا» (أنساب الأشراف للبلاذريّ، ج٤، ص٨٢ و١١٥)، ولا يخفى ما كان في عدم التسمية من المكر والتلبيس!

٢ . يشير إلى فرقة داعش، وكانت قد ظهرت وادّعت الخلافة الإسلاميّة في الشام والعراق قبل طبع هذا الكتاب ببضعة أشهر.

فخشيت، إن لم أنهض بإنقاذهم، أن أغرق معهم؛ كمثل قوم من بني إسرائيل على شاطئ البحر، إذ رأوا فريقًا منهم يعدون في السّبت، فلم ينهوهم عن ذلك، فأصبحوا قردة خاسئين مثلهم، وقد ذكرهم الله تعليمًا للمسلمين فقال: ﴿وَإِذْ قَالَتْ أُمَّةٌ مِنْهُمْ لِمَ تَعِظُونَ قَوْمًا ۙ اللَّهُ مُهْلِكُهُمْ أَوْ مُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا ۖ قَالُوا مَعْذِرَةً إِلَىٰ رَبِّكُمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ ۝ فَلَمَّا نَسُوا مَا ذُكِّرُوا بِهِ أَنْجَيْنَا الَّذِينَ يَنْهَوْنَ عَنِ السُّوءِ وَأَخَذْنَا الَّذِينَ ظَلَمُوا بِعَذَابٍ بَئِيسٍ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ﴾[١]. بالإضافة إلى ذلك، كرهت أن أكون من الذين يكتمون الحقّ وهم يعلمون؛ لأنّهم تصيبهم لعنة الله ولعنة اللاعنين؛ كما قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾[٢]، وقال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَىٰ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ ۙ أُولَٰئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ﴾[٣]؛ كما كنت أرجو أن يستيقظ بهذه الصيحة عدد كافٍ من المسلمين من نوم الغفلة، فيقوموا إلى إقامة الإسلام في الأرض، وملئها عدلًا بعد أن مُلئت ظلمًا، من خلال إنشاء حكومة الله فيها بتأسيس حكومة خليفته المهديّ؛ كما جعل الله ذلك مرجوًّا إذ قال: ﴿وَذَكِّرْ فَإِنَّ الذِّكْرَىٰ تَنْفَعُ الْمُؤْمِنِينَ﴾[٤]، مع أنّي كنت عالمًا بأنّ أكثرهم سيكرهون ذلك؛ كما قال الله تعالى: ﴿بَلْ جَاءَهُمْ بِالْحَقِّ وَأَكْثَرُهُمْ لِلْحَقِّ كَارِهُونَ﴾[٥]، وربما يحاول بعضهم قتل أخيهم، غير مبالين بقول الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَيَقْتُلُونَ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِالْقِسْطِ مِنَ النَّاسِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾[٦].

---

١. الأعراف/ ١٦٤-١٦٥
٢. البقرة/ ٤٢
٣. البقرة/ ١٥٩
٤. الذّاريات/ ٥٥
٥. المؤمنون/ ٧٠
٦. آل عمران/ ٢١

هذا كلّ ما حملني على ما فعلت؛ وإلّا لما كنت أبتغي عليه جائزة؛ كما لا أخاف عليه عقوبة؛ لأنّه لا خوفٌ على المسلم ما دام يقوم بواجبه العقليّ والشّرعيّ، وإن حُرّق أو مُزّق لذلك كلّ ممزَّق فهو خير له؛ لأنّ الحياة الدّنيا قصيرة، وهي إلى زوال لا محالة، والعاقبة للمتّقين، وليست للجبّارين ولا للكذّابين؛ كما قال الله تعالى: ﴿إِنَّ الْعَاقِبَةَ لِلْمُتَّقِينَ﴾[١].

الآن أعوذ بربّي، وأتوكّل عليه، وأنيب إليه، وأسأله أن يتقبّل منّي هذا العمل الصّالح ومن كلّ من أعانني عليه[٢]، ويوفّقني وجميع المسلمين في العالم للعودة إلى الإسلام وإقامته بشكل خالص وكامل؛ لأنّ هذا خير ما يوفَّق له أحد، وما من خير إلّا من عند الله، والحمد لله ربّ العالمين.

﴿وَالسَّلَامُ عَلَى مَنِ اتَّبَعَ الْهُدَى﴾[٣]

المنصور الهاشميّ الخراسانيّ
ليلة ٢٣ رمضان ١٤٣٥ بعد الهجرة
شاطئ جيحون

١. هود/ ٤٩
٢. يريد أصحابه وأعضاء مكتبه الذين قاموا بتقرير دروسه وتبويبها والتعليق عليها وطبعها.
٣. طه/ ٤٧

فهرس المصادر

١ . الآحاد والمثاني

لابن أبي عاصم، أحمد بن عمرو (ت٢٨٧هـ)؛ تحقيق باسم الجوابرة، دار الرّاية، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.

٢ . اختلاف الحديث

للشافعيّ، محمّد بن إدريس (ت٢٠٤هـ)؛ مطبوع ملحقًا بالأمّ للشافعيّ، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.

٣ . اختلاف العلماء

للطحاويّ، أحمد بن محمّد (ت٣٢١هـ)؛ اختصار الجصاص، تحقيق عبد اللّه نذير أحمد، دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٧هـ.

٤ . اختلاف الفقهاء

لابن جرير، محمّد (ت٣١٠هـ)؛ دار الكتب العلميّة، بيروت، ١٤٢٠هـ.

٥ . الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير

للجورقانيّ، الحسين بن إبراهيم (ت٥٤٣هـ)؛ تحقيق عبد الرحمن الفريوائي، دار الصميعي ومؤسسة دار الدعوة التعليميّة الخيريّة، الرياض والهند، الطبعة الرابعة، ١٤٢٢هـ.

٦ . الأحاديث السباعيات الألف

للشحاميّ، زاهر بن طاهر (ت٥٣٣هـ)؛ تحقيق محمّد السحري اليمني.

٧ . أحاديث الشاموخي عن شيوخه

للشاموخيّ، الحسن بن عليّ (ت٤٤٣هـ)؛ تحقيق مشعل بن باني، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.

٨ . الأحكام السلطانية

للماورديّ، عليّ بن محمّد (ت٤٥٠هـ)؛ دار الحديث، القاهرة.

٩ . أحكام القرآن

لابن العربيّ، محمّد بن عبد اللّه (ت٥٤٣هـ)؛ تعليق محمّد عبد القادر عطا، دار الكتب العلميّة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٢٤هـ.

١٠ . أحكام القرآن

لبكر بن العلاء (ت٣٤٤هـ)؛ تحقيق رسالتي دكتوراة بقسم القرآن وعلومه بكلية أصول الدين في جامعة محمّد بن سعود الإسلاميّة، الرياض، ١٤٢٦هـ.

١١ . أحكام القرآن

للطحاويّ، أحمد بن محمّد (ت٣٢١هـ)؛ تحقيق سعد الدين أونال، مركز البحوث الإسلاميّة التابع لوقف الديانة التركيّ، استانبول، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.

١٢ . أحكام القرآن للشافعيّ (جمع البيهقيّ)

للبيهقيّ، أحمد بن الحسين (ت٤٥٨هـ)؛ تحقيق عبد الغنيّ عبد الخالق، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ.

١٣ . أخبار الدولة العباسية

لمؤلف مجهول (تالقرن٣هـ)؛ تحقيق عبد العزيز الدوريّ وعبد الجبار المطلبيّ، دار الطليعة، بيروت.

١٤ . الأخبار الطوال

لأبي حنيفة الدينوريّ، أحمد بن داود (ت٢٨٢هـ)؛ تحقيق عبد المنعم عامر، دار إحياء الكتب العربيّة - عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٦٠م.

١٥ . الأخبار الموفقيات

للزبير بن بكار (ت٢٥٦هـ)؛ تحقيق سامي مكي العاني، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٦هـ.

١٦ . أخبار أبي حنيفة وأصحابه

للصيمريّ، الحسين بن عليّ (ت٤٣٦هـ)؛ عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ.

١٧ . أخبار أصبهان

لأبي نعيم الأصبهانيّ، أحمد بن عبد اللّه (ت٤٣٠هـ)؛ تحقيق سيد كسروي حسن، دار الكتب العلميّة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.

١٨ . أخبار مكّة في قديم الدهر وحديثه

للفاكهيّ، محمّد بن إسحاق (ت‌القرن٣هـ)؛ تحقيق عبد الملك بن عبد اللّه، دار خضر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ.

١٩ . الأدب

لابن أبي شيبة، عبد اللّه بن محمّد (ت٢٣٥هـ)؛ تحقيق محمّد رضا القهوجي، دار البشائر الإسلامية، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.

٢٠ . الأربعون حديثًا في المهديّ

لأبي نعيم الأصبهانيّ، أحمد بن عبد اللّه (ت٤٣٠هـ)؛ تحقيق علي جلال باقر، مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، قم.

٢١ . الأسامي والكنى

لأبي أحمد الحاكم، محمّد بن محمّد (ت٣٧٨هـ)؛ تحقيق محمّد بن عليّ الأزهري، دار الفاروق، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٣٦هـ.

٢٢ . أسباب نزول القرآن

للواحديّ، عليّ بن أحمد (ت٤٦٨هـ)؛ تحقيق كمال بسيوني زغلول، دار الكتب العلميّة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.

٢٣ . أسد الغابة في معرفة الصحابة

لابن الأثير، عليّ بن محمّد الجزريّ (ت٦٣٠هـ)؛ تحقيق علي محمّد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلميّة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.

٢٤ . أصول السّرخسيّ

للسّرخسيّ، محمّد بن أحمد (ت٤٨٣هـ)؛ تحقيق أبي الوفا الأفغاني، لجنة إحياء المعارف النعمانية، حيدر آباد.

٢٥ . الأغاني

لأبي الفرج الأصبهانيّ، عليّ بن الحسين (ت٣٥٦هـ)؛ دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.

٢٦ . الأمّ

للشافعيّ، محمّد بن إدريس (ت٢٠٤هـ)؛ دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ.

٢٧ . الأمالي

لابن بابويه، محمّد بن عليّ (ت٣٨١هـ)؛ مؤسسة البعثة، قم، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.

٢٨ . الأمالي

للطوسيّ، محمّد بن الحسن (ت٤٦٠هـ)؛ تحقيق مؤسسة البعثة، دار الثقافة، قم، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.

٢٩ . الأمالي

للمفيد، محمّد بن محمّد (ت٤١٣هـ)؛ تحقيق حسين أستاد ولي وعلي أكبر الغفاريّ، دار المفيد، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ.

٣٠ . أمالي المحامليّ (رواية ابن مهديّ الفارسيّ)

للمحامليّ، الحسين بن إسماعيل (ت٣٣٠هـ)؛ تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، دار النوادر، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ.

٣١ . أمالي المحامليّ (رواية ابن يحيى البيع)

للمحامليّ، الحسين بن إسماعيل (ت٣٣٠هـ)؛ تحقيق إبراهيم القيسي، المكتبة الإسلاميّة ودار ابن القيم، الأردن والدمام، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.

٣٢ . الأمالي في آثار الصّحابة

لعبد الرزاق بن همام الصّنعانيّ (ت٢١١هـ)؛ تحقيق مجدي السيد إبراهيم، مكتبة القرآن، القاهرة.

٣٣ . الأمثال

لأبي عبيد، القاسم بن سلّام (ت٢٢٤هـ)؛ تحقيق عبد المجيد قطامش، دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ.

٣٤ . أمثال الحديث

لأبي الشيخ الأصبهانيّ، عبد اللّه بن محمّد (ت٣٦٩هـ)؛ تحقيق عبد العلي عبد الحميد حامد، الدار السلفيّة، بومباي، الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ.

٣٥ . الأموال

لابن زنجويه، حميد بن مخلد (ت٢٥١هـ)؛ تحقيق شاكر ذيب فياض، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلاميّة، السّعوديّة، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.

٣٦ . الأموال

لأبي عبيد، القاسم بن سلّام (ت٢٢٤هـ)؛ تحقيق خليل محمّد هراس، دار الفكر، بيروت.

٣٧ . أنساب الأشراف

للبلاذريّ، أحمد بن يحيى (ت٢٧٩هـ)؛ تحقيق سهيل زكار ورياض الزركلي، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.

٣٨ . الأوائل

لابن أبي عاصم، أحمد بن عمرو (ت٢٨٧هـ)؛ تحقيق محمّد بن ناصر العجميّ، دار الخلفاء للكتاب الإسلاميّ، الكويت.

٣٩ . الأوائل

للعسكريّ، الحسن بن عبد اللّه (تنحو٣٩٥هـ)؛ دار البشير، طنطا، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.

٤٠ . الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف

لابن المنذر، محمّد بن إبراهيم (ت٣١٩هـ)؛ تحقيق صغير أحمد، دار طيبة، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.

٤١ . إبطال التأويلات لأخبار الصفات

لأبي يعلى، محمّد بن الحسين (ت٤٥٨هـ)؛ تحقيق محمّد النجدي، غراس للنشر والتوزيع، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٣٤هـ.

٤٢ . الإحكام في أصول الأحكام

لابن حزم، عليّ بن أحمد (ت٤٥٦هـ)؛ تحقيق أحمد محمّد شاكر، دار الآفاق الجديدة، بيروت.

٤٣ . الإحكام في أصول الأحكام

للآمديّ، عليّ بن محمّد (ت٦٣١هـ)؛ تعليق عبد الرزاق عفيفي، المكتب الإسلاميّ، بيروت ودمشق، الطبعة الثانية، ١٤٠٢هـ.

٤٤ . الاختصاص

للمفيد، محمّد بن محمّد (ت٤١٣هـ)؛ تحقيق علي أكبر الغفاريّ، دار المفيد، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ.

٤٥ . الإذاعة لما كان وما يكون بين يدي السّاعة

لصدّيق حسن خان (ت١٣٠٧هـ)؛ تحقيق بسام عبد الوهّاب الجابي، الجفان والجابي ودار ابن حزم، ليماسول وبيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.

٤٦ . الإرشاد

للمفيد، محمّد بن محمّد (ت٤١٣هـ)؛ تحقيق مؤسسة آل البيت لتحقيق التراث، دار المفيد، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ.

٤٧ . الاستذكار

لابن عبد البرّ، يوسف بن عبد اللّه (ت٤٦٣هـ)؛ تحقيق سالم محمّد عطا ومحمّد علي معوض، دار الكتب العلميّة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.

٤٨ . الاستقامة

لابن تيميّة، أحمد بن عبد الحليم (ت٧٢٨هـ)؛ تحقيق محمّد رشاد سالم، جامعة محمّد بن سعود الإسلاميّة، السّعوديّة، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.

٤٩ . الاستيعاب في معرفة الأصحاب

لابن عبد البرّ، يوسف بن عبد اللّه (ت٤٦٣هـ)؛ تحقيق علي محمّد البجاوي، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.

٥٠ . الإشاعة لأشراط الساعة

للبرزنجيّ، محمّد بن رسول (ت١١٠٣هـ)؛ تعليق محمّد زكريا الكاندهلوي، دار المنهاج، جدة، الطبعة الثالثة، ١٤٢٦هـ.

٥١ . الإشراف على مذاهب العلماء

لابن المنذر، محمّد بن إبراهيم (ت٣١٩هـ)؛ تحقيق صغير أحمد، مكتبة مكّة الثقافية، رأس الخيمة، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ.

٥٢ . الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد على مذهب السلف وأصحاب الحديث

للبيهقيّ، أحمد بن الحسين (ت٤٥٨هـ)؛ تحقيق أحمد عصام الكاتب، دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ.

٥٣ . إعراب القرآن

للنحاس، أحمد بن محمّد (ت٣٣٨هـ)؛ تحقيق عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلميّة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.

٥٤ . إعلام الورى بأعلام الهدى

للطبرسيّ، الفضل بن الحسن (ت٥٤٨هـ)؛ مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، قم، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.

٥٥ . إكمال تهذيب الكمال

لمُغَلْطاي بن قَلِيج (ت٧٦٢هـ)؛ تحقيق محمّد عثمان، دار الكتب العلميّة، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠١١م.

٥٦ . الإمامة والتبصرة

لعليّ بن بابويه (ت٣٢٩هـ)؛ مدرسة الإمام المهدي، قم، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.

٥٧ . الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمّة الفقهاء

لابن عبد البرّ، يوسف بن عبد اللّه (ت٤٦٣هـ)؛ دار الكتب العلميّة، بيروت.

٥٨ . الإيمان

لابن منده، محمّد بن إسحاق (ت٣٩٥هـ)؛ تحقيق عليّ بن محمّد الفقيهي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ.

٥٩ . الإيمان

لأبي عبيد، القاسم بن سلّام (ت٢٢٤هـ)؛ تحقيق محمّد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.

٦٠ . البحر الرائق شرح كنز الدّقائق

لابن نجيم، زين الدّين بن إبراهيم (ت٩٧٠هـ)؛ دار الكتاب الإسلاميّ، الطبعة الثانية.

٦١ . البحر المحيط في أصول الفقه

للزركشيّ، محمّد بن بهادر (ت٧٩٤هـ)؛ دار الكتبي، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.

٦٢ . البداية والنهاية

لابن كثير، إسماعيل بن عمر (ت٧٧٤هـ)؛ تحقيق علي شيري، دار إحياء التراث العربيّ، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.

٦٣ . البدء والتاريخ

للمقدسيّ، المطهر بن طاهر (تنحو٣٥٥هـ)؛ مكتبة الثقافة الدينيّة، بور سعيد.

٦٤ . بذل النّظر في الأصول

للعلاء الأسمنديّ، محمّد بن عبد الحميد (ت٥٥٢هـ)؛ تحقيق محمّد زكي عبد البرّ، مكتبة التراث، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.

٦٥ . البرهان في أصول الفقه

للجوينيّ، عبد الملك بن عبد اللّه (ت٤٧٨هـ)؛ تحقيق صلاح بن محمّد، دار الكتب العلميّة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.

٦٦ . بصائر الدّرجات

للصفّار، محمّد بن الحسن (ت٢٩٠هـ)؛ تحقيق ميرزا محسن كوچه باغي، منشورات الأعلميّ، طهران، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.

٦٧ . البصائر والذخائر

لأبي حيّان التوحيديّ، عليّ بن محمّد (تنحو٤٠٠هـ)؛ تحقيق وداد القاضي، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.

٦٨ . البعث والنشور

للبيهقيّ، أحمد بن الحسين (ت٤٥٨هـ)؛ تحقيق أبي عاصم الشواميّ، مكتبة دار الحجاز، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٣٦هـ.

٦٩ . البيان والتبيين

للجاحظ، عمرو بن بحر (ت٢٥٥هـ)؛ دار ومكتبة الهلال، بيروت، ١٤٢٣هـ.

٧٠ . التاريخ

للفلاس، عمرو بن علي (ت٢٤٩هـ)؛ رواية محمّد بن عبد السلام، تحقيق محمّد الطبرانيّ، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤٤١هـ.

٧١ . تاريخ ابن خلدون

لعبد الرّحمن بن خلدون (ت٨٠٨هـ)؛ تحقيق خليل شحادة وسهيل زكار، دار الفكر، بيروت، الطبعة، الأولى، ١٤٠١هـ.

٧٢ . تاريخ ابن معين (رواية الدوريّ)

ليحيى بن معين (ت٢٣٣هـ)؛ تحقيق أحمد محمّد نور سيف، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلاميّ، مكّة المكرّمة، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ.

٧٣ . التاريخ الأوسط

للبخاريّ، محمّد بن إسماعيل (ت٢٥٦هـ)؛ تحقيق محمود إبراهيم زايد، دار الوعي ومكتبة دار التراث، حلب والقاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٩٧هـ.

٧٤ . تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام

للذهبيّ، محمّد بن أحمد (ت٧٤٨هـ)؛ تحقيق عمر عبد السّلام التدمري، دار الكتاب العربيّ، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ.

٧٥ . تاريخ الشيخ محمّد عبده

لرشيد رضا، محمّد (ت١٣٥٤هـ)؛ مطبعة المنار، مصر، الطبعة الأولى، ١٣٥٠هـ.

٧٦ . تاريخ الطبريّ

للطبريّ، محمّد بن جرير (ت٣١٠هـ)؛ تحقيق محمّد أبي الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، الطبعة الثانية، ١٣٨٧هـ.

٧٧ . التاريخ الكبير

للبخاريّ، محمّد بن إسماعيل (ت٢٥٦هـ)؛ تحقيق محمّد الدباسي ومركز شذا للبحوث بإشراف محمود النحال، الناشر المتميز للطباعة والنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٤٠هـ.

٧٨ . التاريخ الكبير (السفر الثالث)

لابن أبي خيثمة، أحمد (ت٢٧٩هـ)؛ تحقيق صلاح بن فتحي، الفاروق الحديثة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ.

٧٩ . التاريخ الكبير (السفر الثاني)

لابن أبي خيثمة، أحمد (ت٢٧٩هـ)؛ تحقيق صلاح بن فتحي، الفاروق الحديثة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ.

٨٠ . تاريخ المدينة

لابن شبة النميريّ، عمر (ت٢٦٢هـ)؛ تحقيق فهيم محمّد شلتوت، طبع على نفقة السيد حبيب محمود أحمد، جدّة، ١٣٩٩هـ.

٨١ . تاريخ اليعقوبيّ

لليعقوبيّ، أحمد بن إسحاق (تبعد٢٨٤هـ)؛ دار صادر، بيروت.

٨٢ . تاريخ أبي زرعة

لأبي زرعة الدمشقيّ، عبد الرحمن بن عمرو (ت٢٨١هـ)؛ رواية أبي الميمون بن راشد، تحقيق شكر اللّه نعمة اللّه القوجاني، مجمع اللغة العربيّة، دمشق.

٨٣ . تاريخ بغداد

للخطيب البغداديّ، أحمد بن عليّ (ت٤٦٣هـ)؛ تحقيق بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلاميّ، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

٨٤ . تاريخ خليفة بن خياط

لخليفة بن خياط (ت٢٤٠هـ)؛ تحقيق أكرم ضياء العمري، دار القلم ومؤسسة الرسالة، دمشق وبيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٧هـ.

٨٥ . تاريخ دمشق

لابن عساكر، عليّ بن الحسن (ت٥٧١هـ)؛ تحقيق عمر بن غرامة العمروي، دار الفكر، بيروت، ١٤١٥هـ.

٨٦ . تالي تلخيص المتشابه

للخطيب البغداديّ، أحمد بن عليّ (ت٤٦٣هـ)؛ تحقيق مشهور بن حسن وأحمد الشقيرات، دار الصميعي، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.

٨٧ . تأويل مختلف الحديث

لابن قتيبة، عبد اللّه بن مسلم (ت٢٧٦هـ)؛ تحقيق محمّد محي الدين الأصفر، المكتب الاسلاميّ ومؤسسة الإشراق، بيروت والدوحة، الطبعة الثانية، ١٤١٩هـ.

٨٨ . التبصرة في أصول الفقه

للشيرازيّ، إبراهيم بن عليّ (ت٤٧٦هـ)؛ تحقيق محمّد حسن هيتو، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٩٨٠م.

٨٩ . تجارب الأمم وتعاقب الهمم

لابن مسكويه، أحمد بن محمّد (ت٤٢١هـ)؛ تحقيق أبي القاسم إمامي، سروش، طهران، الطبعة الثانية، ٢٠٠٠م.

٩٠ . التجريد

للقدوريّ، أحمد بن محمّد (ت٤٢٨هـ)؛ تحقيق مركز الدراسات الفقهيّة والاقتصاديّة، دار السلام، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٢٧هـ.

٩١ . التحبير شرح التحرير في أصول الفقه

للمرداويّ، عليّ بن سليمان (ت٨٨٥هـ)؛ تحقيق عبد الرحمن الجبرين وعوض القرني وأحمد السراح، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.

٩٢ . تحرير الأحكام في تدبير أهل الإسلام

لابن جماعة، محمّد بن إبراهيم (ت٧٣٣هـ)؛ تحقيق فؤاد عبد المنعم أحمد، دار الثقافة بتفويض من رئاسة المحاكم الشرعية، الدوحة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ.

٩٣ . التذكرة الحمدونيّة

لابن حمدون، محمّد بن الحسن (ت٥٦٢هـ)؛ دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.

٩٤ . ترتيب الأمالي الخميسيّة

للشجريّ، يحيى بن الحسين (ت٤٩٩هـ)؛ تحقيق محمّد حسن محمّد حسن إسماعيل، دار الكتب العلميّة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

٩٥ . ترتيب المدارك وتقريب المسالك

للقاضي عياض (ت٥٤٤هـ)؛ تحقيق عبد القادر الصحراوي، مطبعة فضالة، المحمّدية، الطبعة الأولى، ١٩٧٠م.

٩٦ . تعظيم قدر الصلاة

للمروزيّ، محمّد بن نصر (ت٢٩٤هـ)؛ تحقيق عبد الرحمن الفريوائي، مكتبة الدار، المدينة المنوّرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.

٩٧ . تفسير آيات من القرآن الكريم

لابن عبد الوهّاب، محمّد (ت١٢٠٦هـ)؛ مطبوع ضمن مؤلفات محمّد بن عبد الوهّاب (الجزء الخامس)، تحقيق محمّد بلتاجي، جامعة محمّد بن سعود الإسلاميّة، السّعوديّة.

٩٨ . تفسير ابن أبي حاتم

لابن أبي حاتم، عبد الرّحمن بن محمّد (ت٣٢٧هـ)؛ تحقيق أسعد محمّد الطيب، مكتبة نزار مصطفى الباز، السّعوديّة، الطبعة الثالثة، ١٤١٩هـ.

٩٩ . تفسير ابن فورك

لابن فورك، محمّد بن الحسن (ت٤٠٦هـ)؛ تحقيق علال عبد القادر وعاطف بن كامل وسهيمة بنت محمّد سعيد، جامعة أمّ القرى، مكّة المكرّمة، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ.

١٠٠ . تفسير ابن كثير

لابن كثير، إسماعيل بن عمر (ت٧٧٤هـ)؛ تحقيق محمّد حسين شمس الدين، دار الكتب العلميّة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.

١٠١ . تفسير البغويّ

للبغويّ، الحسين بن مسعود (ت٥١٦هـ)؛ تحقيق عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربيّ، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.

١٠٢ . تفسير الثعلبيّ

للثعلبيّ، أحمد بن محمّد (ت٤٢٧هـ)؛ تحقيق أبي محمّد بن عاشور، دار إحياء التراث العربيّ، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

١٠٣ . تفسير الرازيّ

للرازيّ، محمّد بن عمر (ت٦٠٦هـ)؛ دار إحياء التراث العربيّ، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٢٠هـ.

١٠٤ . تفسير الشافعيّ

للشافعيّ، محمّد بن إدريس (ت٢٠٤هـ)؛ تحقيق أحمد بن مصطفى الفرّان، دار التدمرية، السّعوديّة، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ.

١٠٥ . تفسير الطبريّ

للطبريّ، محمّد بن جرير (ت٣١٠هـ)؛ تحقيق محمود محمّد شاكر، دار التربية والتراث، مكّة المكرّمة.

١٠٦ . تفسير العيّاشيّ

للعيّاشيّ، محمّد بن مسعود (ت٣٢٠هـ)؛ تحقيق هاشم الرسولي المحلاتي، المكتبة العلميّة الإسلاميّة، طهران.

١٠٧ . تفسير القرآن العزيز

لابن أبي زمنين، محمّد بن عبد اللّه (ت٣٩٩هـ)؛ تحقيق حسين بن عكاشة ومحمّد بن مصطفى، الفاروق الحديثة، قاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ.

١٠٨ . تفسير القرطبيّ

للقرطبيّ، محمّد بن أحمد (ت٦٧١هـ)؛ تحقيق أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٨٤هـ.

١٠٩ . تفسير الماورديّ

للماورديّ، عليّ بن محمّد (ت٤٥٠هـ)؛ تحقيق ابن عبد المقصود، دار الكتب العلميّة، بيروت.

١١٠ . التفسير الوسيط

للواحديّ، عليّ بن أحمد (ت٤٦٨هـ)؛ تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمّد معوض وأحمد محمّد صيرة وأحمد عبد الغني الجمل وعبد الرحمن عويس، دار الكتب العلميّة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.

١١١ . تفسير إسحاق البستيّ

لإسحاق بن إبراهيم البستيّ (ت٣٠٧هـ)؛ تحقيق عثمان معلم محمود شيخ علي، إشراف عبد اللّه بن محمّد الأمين الشنقيطيّ، الجامعة الإسلاميّة في المدينة النبويّة، ١٤١٦هـ.

١١٢ . تفسير يحيى بن سلام

ليحيى بن سلام (ت٢٠٠هـ)؛ تحقيق هند شلبي، دار الكتب العلميّة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ.

١١٣ . تقريب التهذيب

لابن حجر، أحمد بن عليّ العسقلانيّ (ت٨٥٢هـ)؛ تحقيق محمّد عوامة، دار الرشيد، سوريا، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.

١١٤ . التقريب والإرشاد

للباقلانيّ، محمّد بن الطيب (ت٤٠٣هـ)؛ تحقيق عبد الحميد بن علي أبي زنيد، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٨هـ.

١١٥ . تقييد العلم

للخطيب البغداديّ، أحمد بن عليّ (ت٤٦٣هـ)؛ إحياء السنة النبوية، بيروت.

١١٦ . تلخيص المتشابه في الرسم

للخطيب البغداديّ، أحمد بن عليّ (ت٤٦٣هـ)؛ تحقيق سُكينة الشهابي، طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٩٨٥م.

١١٧ . التلخيص في أصول الفقه

للجوينيّ، عبد الملك بن عبد اللّه (ت٤٧٨هـ)؛ تحقيق عبد اللّه جولم النبالي وبشير أحمد العمريّ، دار البشائر الإسلاميّة، بيروت.

١١٨ . تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل

للباقلانيّ، محمّد بن الطيب (ت٤٠٣هـ)؛ تحقيق أحمد حيدر، مؤسسة الكتب الثقافيّة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.

١١٩ . التمهيد في أصول الفقه

للكلوذانيّ، محفوظ بن أحمد (ت٥١٠هـ)؛ تحقيق مفيد محمّد أبي عمشة ومحمّد بن علي، جامعة أمّ القرى ودار المدني، مكّة المكرّمة وجدّة، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.

١٢٠ . التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد

لابن عبد البرّ، يوسف بن عبد اللّه (ت٤٦٣هـ)؛ تحقيق مصطفى العلوي ومحمّد البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلاميّة، المغرب، ١٣٨٧هـ.

١٢١ . تنبيه الغافلين على أنّ في الأرض خليفة للّه ربّ العالمين

للسيّد العلامة المنصور الهاشميّ الخراسانيّ (معاصر)؛ مكتب السيّد العلامة المنصور الهاشميّ الخراسانيّ حفظه اللّه تعالى، طالقان، الطبعة الثانية، ١٤٤٤هـ.

١٢٢ . التنبيهات الهامّة على ما في صحيحي البخاريّ ومسلم من الطامّة

لمكتب المنصور الهاشميّ الخراسانيّ (معاصر)؛ مكتب السيّد العلامة المنصور الهاشميّ الخراسانيّ حفظه اللّه تعالى، طالقان، الطبعة الأولى، ١٤٤٤هـ.

١٢٣ . التواضع والخمول

لابن أبي الدّنيا، عبد اللّه بن محمّد (ت٢٨١هـ)؛ تحقيق محمّد عبد القادر أحمد عطا، دار الكتب العلميّة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.

١٢٤ . التوحيد

لابن بابويه، محمّد بن عليّ (ت٣٨١هـ)؛ تحقيق هاشم الحسيني الطهراني، مؤسسة النشر الإسلاميّ التابعة لجماعة المدرسين، قم.

١٢٥ . تهذيب الآثار (الجزء المفقود)

للطبريّ، محمّد بن جرير (ت٣١٠هـ)؛ تحقيق علي رضا بن عبد اللّه، دار المأمون للتراث، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.

١٢٦ . تهذيب الآثار (مسند ابن عباس)

للطبريّ، محمّد بن جرير (ت٣١٠هـ)؛ تحقيق محمود محمّد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة.

١٢٧ . تهذيب الآثار (مسند عمر)

للطبريّ، محمّد بن جرير (ت٣١٠هـ)؛ تحقيق محمود محمّد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة.

١٢٨ . تهذيب الأحكام

للطوسيّ، محمّد بن الحسن (ت٤٦٠هـ)؛ تحقيق حسن الموسوي الخرسان، دار الكتب الإسلاميّة، طهران، الطبعة الرابعة، ١٤٠٦هـ.

١٢٩ . تهذيب الكمال في أسماء الرجال

للمزّيّ، يوسف بن عبد الرحمن (ت٧٤٢هـ)؛ تحقيق بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ.

١٣٠ . تهذيب اللغة

للأزهريّ، محمّد بن أحمد (ت٣٧٠هـ)؛ تحقيق محمّد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربيّ، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م.

١٣١ . التيجان في ملوك حمير

لعبد الملك بن هشام (ت٢١٣هـ)؛ مركز الدراسات والأبحاث اليمنيّة، صنعاء، الطبعة الأولى، ١٣٤٧هـ.

١٣٢ . الثقات

لابن حبان، محمّد (ت٣٥٤هـ)؛ دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد الدكن، الطبعة الأولى، ١٣٩٣هـ.

١٣٣ . الثقات

للعجليّ، أحمد بن عبد اللّه (ت٢٦١هـ)؛ تحقيق عبد العليم البستوي، مكتبة الدار، المدينة المنوّرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.

١٣٤ . الجامع

لمعمر بن راشد الأزديّ (ت١٥٣هـ)؛ مطبوع آخر مصنف عبد الرزاق، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، المجلس العلميّ، الهند، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ.

١٣٥ . جامع الأحاديث

للسيوطيّ، عبد الرحمن بن أبي بكر (ت٩١١هـ)؛ تحقيق فريق من الباحثين بإشراف على جمعة، طبع على نفقة حسن عباس زكي.

١٣٦ . جامع المسانيد والسنن

لابن كثير، إسماعيل بن عمر (ت٧٧٤هـ)؛ تحقيق عبد الملك بن عبد اللّه الدهيش، دار خضر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٩هـ.

١٣٧ . جامع بيان العلم وفضله

لابن عبد البرّ، يوسف بن عبد اللّه (ت٤٦٣هـ)؛ تحقيق أبي الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي، السّعوديّة، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.

١٣٨ . الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع

للخطيب البغداديّ، أحمد بن عليّ (ت٤٦٣هـ)؛ تحقيق محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض.

١٣٩ . جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس

للحميديّ، محمّد بن فتوح (ت٤٨٨هـ)؛ الدار المصريّة، القاهرة، ١٩٦٦م.

١٤٠ . الجرح والتعديل

لابن أبي حاتم، عبد الرّحمن بن محمّد (ت٣٢٧هـ)؛ دائرة المعارف العثمانية ودار إحياء التراث العربيّ، حيدرآباد الدكن وبيروت، الطبعة الأولى، ١٣٧١هـ.

١٤١ . جزء آدم بن أبي إياس

لآدم بن أبي إياس (ت٢٢١هـ)؛ مخطوط نُشر في برنامج جوامع الكلم المجاني التابع لموقع الشبكة الإسلاميّة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م.

١٤٢ . جزء ابن عرفة

للحسن بن عرفة (ت٢٥٧هـ)؛ تحقيق عبد الرحمن الفريوائي، دار الأقصى، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.

١٤٣ . جزء الحسن بن شاذان

للحسن بن أحمد (ت٤٢٥هـ)؛ مخطوط نُشر في برنامج جوامع الكلم المجاني التابع لموقع الشبكة الإسلاميّة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م.

١٤٤ . جزء أبي عبد اللّه العطار

لأبي عبد اللّه العطار، محمّد بن مخلد (ت٣٣١هـ)؛ مخطوط نُشر في برنامج جوامع الكلم المجاني التابع لموقع الشبكة الإسلاميّة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م.

١٤٥ . جزء فيه قول النّبيّ صلّى اللّه عليه وآله وسلّم «نضر اللّه امرأ سمع مقالتي فأداها»

لابن حكيم المديني، أحمد بن محمّد (ت٣٣٣هـ)؛ تحقيق بدر بن عبد اللّه، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٤م.

١٤٦ . جمال القرّاء وكمال الإقراء

لعلم الدّين السخاويّ، عليّ بن محمّد (ت٦٤٣هـ)؛ تحقيق مروان العطية ومحسن خرابة، دار المأمون للتراث، دمشق وبيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.

١٤٧ . جمهرة أنساب العرب

لابن حزم، عليّ بن أحمد (ت٤٥٦هـ)؛ تحقيق لجنة من العلماء، دار الكتب العلميّة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.

١٤٨ . الجواب الصحيح لمن بدّل دين المسيح

لابن تيميّة، أحمد بن عبد الحليم (ت٧٢٨هـ)؛ تحقيق عليّ بن حسن وعبد العزيز بن إبراهيم وحمدان بن محمّد، دار العاصمة، السّعوديّة، الطبعة الثانية، ١٤١٩هـ.

١٤٩ . حاشية الدّسوقي على الشرح الكبير

للدّسوقيّ، محمّد بن أحمد (ت١٢٣٠هـ)؛ دار الفكر.

١٥٠ . حاشية ردّ المحتار على الدّر المختار

لابن عابدين، محمّد أمين بن عمر (ت١٢٥٢هـ)؛ شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ودار الفكر، مصر وبيروت، الطبعة الثانية، ١٣٨٦هـ.

١٥١ . الحاوي الكبير في فقه مذهب الشافعيّ

للماورديّ، عليّ بن محمّد (ت٤٥٠هـ)؛ تحقيق علي محمّد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلميّة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.

١٥٢ . حديث ابن ديزيل

لابن ديزيل، إبراهيم بن الحسين (ت٢٨١هـ)؛ تحقيق عبد اللّه بن محمّد عبد الرحيم البخاريّ، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة النبوية، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.

١٥٣ . حديث الثقلين

للوشنوي، قوام الدّين محمّد (ت١٤١٨هـ)؛ تقديم محمّد واعظ زاده الخراسانيّ، المجمع العالميّ للتقريب بين المذاهب الإسلاميّة، طهران، الطبعة الثانية، ١٤٢٨هـ.

١٥٤ . حديث أبي بكر بن خلاد

لأبي بكر بن خلاد النصيبيّ، أحمد بن يوسف (ت٣٥٩هـ)؛ مخطوط نُشر في برنامج جوامع الكلم المجاني التابع لموقع الشبكة الإسلاميّة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م.

١٥٥ . حلية الأولياء وطبقات الأصفياء

لأبي نعيم الأصبهانيّ، أحمد بن عبد اللّه (ت٤٣٠هـ)؛ مطبعة السعادة، جوار محافظة مصر، ١٣٩٤هـ.

١٥٦ . حلية العلماء في معرفة مذاهب الفقهاء

للشاشيّ، محمّد بن أحمد (ت٥٠٧هـ)؛ تحقيق ياسين أحمد إبراهيم درادكة، مؤسسة الرسالة ودار الأرقم، بيروت وعمان، الطبعة الأولى، ١٩٨٠م.

١٥٧ . الحوادث والبدع

للطرطوشيّ، محمّد بن الوليد (ت٥٢٠هـ)؛ تحقيق علي بن حسن الحلبي، دار ابن الجوزي، السّعوديّة، الطبعة الثالثة، ١٤١٩هـ.

١٥٨ . خبر الواحد وحجّيّته

للشنقيطيّ، أحمد بن محمود (معاصر)؛ عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلاميّة، المدينة المنوّرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

١٥٩ . الخراج

لأبي يوسف، يعقوب بن إبراهيم (ت١٨٢هـ)؛ تحقيق طه عبد الرءوف سعد وسعد حسن محمّد، المكتبة الأزهرية للتراث.

١٦٠ . خصائص علي

للنسائيّ، أحمد بن شعيب (ت٣٠٣هـ)؛ تحقيق أحمد ميرين البلوشي، مكتبة المعلا، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.

١٦١ . الخصال

لابن بابويه، محمّد بن عليّ (ت٣٨١هـ)؛ تحقيق علي أكبر الغفاريّ، مؤسسة النشر الإسلاميّ التابعة لجماعة المدرسين، قم، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.

١٦٢ . الخلافيات

للبيهقيّ، أحمد بن الحسين (ت٤٥٨هـ)؛ تحقيق فريق البحث العلمي بشركة الروضة بإشراف محمود بن عبد الفتاح، الروضة للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٣٦هـ.

١٦٣ . الدّرّ المنثور في التفسير بالمأثور

للسيوطيّ، عبد الرحمن بن أبي بكر (ت٩١١هـ)؛ دار الفكر، بيروت.

١٦٤ . الدّرّ المنضود في طرق حديث الرّايات السّود

للسيّد العلامة المنصور الهاشميّ الخراسانيّ (معاصر)؛ مكتب السيّد العلامة المنصور الهاشميّ الخراسانيّ حفظه اللّه تعالى، طالقان، الطبعة الأولى، ١٤٤٦هـ.

١٦٥ . الدّرّ النظيم

لابن حاتم الشاميّ، يوسف (تالقرن٧هـ)؛ مؤسسة النشر الإسلاميّ، قم، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.

١٦٦ . درء تعارض العقل والنقل

لابن تيميّة، أحمد بن عبد الحليم (ت٧٢٨هـ)؛ تحقيق محمّد رشاد سالم، جامعة محمّد بن سعود الإسلاميّة، السّعوديّة، الطبعة الثانية، ١٤١١هـ.

١٦٧ . الدّرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة

للسيوطيّ، عبد الرحمن بن أبي بكر (ت٩١١هـ)؛ تحقيق محمّد بن لطفي الصباغ، عمادة شؤون المكتبات في جامعة الملك سعود، الرياض.

١٦٨ . دروس لعبد العزيز بن باز

لابن باز، عبد العزيز (ت١٤٢٠هـ)؛ دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشبكة الإسلاميّة.

١٦٩ . دعائم الإسلام

لابن حيّون، النعمان بن محمّد (ت٣٦٣هـ)؛ تحقيق آصف بن علي أصغر فيضي، دار المعارف، القاهرة، ١٣٨٣هـ.

١٧٠ . دفع شبه التشبيه بأكفّ التنزيه

لابن الجوزيّ، عبد الرّحمن بن عليّ (ت٥٩٧هـ)؛ تحقيق حسن السقاف، دار النووي، عمان، الطبعة الثالثة، ١٤١٣هـ.

١٧١ . دلائل الإمامة

للطبريّ الصغير، محمّد بن جرير (تبعد٤١١هـ)؛ مؤسسة البعثة، قم، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.

١٧٢ . دلائل النبوة

لأبي نعيم الأصبهانيّ، أحمد بن عبد اللّه (ت٤٣٠هـ)؛ تحقيق محمّد رواس قلعه جي وعبد البرّ عباس، دار النفائس، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ.

١٧٣ . دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشّريعة

للبيهقيّ، أحمد بن الحسين (ت٤٥٨هـ)؛ تخريج عبد المعطي قلعجي، دار الكتب العلميّة ودار الريان للتراث، بيروت والقاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.

١٧٤ . ديوان الأشعار

لناصرخسرو، أبو معين بن حارث قبادياني (ت٤٨١هـ).

١٧٥ . ديوان الأشعار

للأوحدي، ركن الدّين بن الحسين (ت٧٣٨هـ).

١٧٦ . ديوان الأشعار

للحافظ الشيرازيّ، محمّد بن بهاء الدّين (ت٧٩٢هـ).

١٧٧ . ديوان الأشعار

لبروين الاعتصاميّ، رخشنده بنت يوسف (ت١٣٦٠هـ).

١٧٨ . ديوان الأشعار

لبيدل الدّهلويّ، عبد القادر بن عبد الخالق (ت١١٣٣هـ).

١٧٩ . ديوان الأشعار

للفيض الكاشانيّ، محمّد محسن بن مرتضى (ت١٠٩٠هـ).

١٨٠ . ديوان الأشعار

لخواجو الكرمانيّ، محمود بن عليّ (ت٧٥٢هـ).

١٨١ . ديوان الشمس

لجلال الدّين الرّوميّ، محمّد بن محمّد (ت٦٧٢هـ).

١٨٢ . ذخائر العقبى في مناقب ذوي القربى

لمحبّ الدّين الطبريّ، أحمد بن عبد اللّه (ت٦٩٤هـ)؛ بعناية مكتبة القدسيّ لحسام الدين القدسيّ، عن نسخة دار الكتب المصرية، ونسخة الخزانة التيمورية، القاهرة، ١٣٥٦هـ.

١٨٣ . الذرية الطاهرة

للدولابيّ، محمّد بن أحمد (ت٣١٠هـ)؛ تحقيق سعد المبارك الحسن، الدار السلفية، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.

١٨٤ . ذكر من لم يكن عنده إلا حديث واحد

للخلّال، الحسن بن محمّد (ت٤٣٩هـ)؛ تحقيق أبي عبد الباري رضا بوشامة الجزائري، دار ابن القيم ودار ابن عفان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م.

١٨٥ . ربيع الأبرار ونصوص الأخيار

للزمخشريّ، جار اللّه (ت٥٨٣هـ)؛ مؤسسة الأعلمي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.

١٨٦ . رجال الكشيّ

لمحمّد بن عمر الكشيّ (ت٣٥٠هـ)؛ تحقيق مهدي الرجائي، مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، قم، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.

١٨٧ . الردّ على المنطقيّين

لابن تيميّة، أحمد بن عبد الحليم (ت٧٢٨هـ)؛ دار المعرفة، بيروت.

١٨٨ . الرسائل السياسيّة

للجاحظ، عمرو بن بحر (ت٢٥٥هـ)؛ دار ومكتبة الهلال، بيروت.

١٨٩ . الرسائل الشخصية لابن عبد الوهّاب

لابن عبد الوهّاب، محمّد (ت١٢٠٦هـ)؛ مطبوع ضمن مؤلفات محمّد بن عبد الوهّاب (الجزء السادس)، تحقيق صالح بن فوزان ومحمّد العليقي، جامعة محمّد بن سعود الإسلاميّة، السّعوديّة.

١٩٠ . الرسالة

للشافعيّ، محمّد بن إدريس (ت٢٠٤هـ)؛ تحقيق أحمد محمّد شاكر، مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، الطبعة الأولى، ١٣٥٧هـ.

١٩١ . رشفة الصادي من بحر فضائل بني النّبيّ الهاديّ

للحضرميّ، أبو بكر بن عبد الرحمن (ت١٣٤١هـ)؛ تحقيق علي عاشور، دار الكتب العلميّة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.

١٩٢ . روضة الطالبين وعمدة المفتين

للنوويّ، يحيى بن شرف (ت٦٧٦هـ)؛ تحقيق زهير الشاويش، المكتب الإسلاميّ، بيروت - دمشق - عمان، الطبعة الثالثة، ١٤١٢هـ.

١٩٣ . الزهد

لأبي داود، سليمان بن الأشعث (ت٢٧٥هـ)؛ رواية ابن الأعرابي، تحقيق ياسر بن إبراهيم وغنيم بن عباس، دار المشكاة للنشر والتوزيع، حلوان، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.

١٩٤ . الزهد

لأحمد بن حنبل (ت٢٤١هـ)؛ حاشية محمّد عبد السلام شاهين، دار الكتب العلميّة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.

١٩٥ . الزهد

للمعافى بن عمران الموصليّ (ت١٨٥هـ)؛ تحقيق عامر حسن صبري، دار البشائر الإسلاميّة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.

١٩٦ . الزهد الكبير

للبيهقيّ، أحمد بن الحسين (ت٤٥٨هـ)؛ تحقيق عامر أحمد حيدر، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٩٦م.

١٩٧ . الزهد والرقائق

لابن المبارك، عبد اللّه المروزيّ (ت١٨١هـ)؛ رواية الحسين المروزي، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، قام بنشره محمد عفيف الزعبي، الهند.

١٩٨ . زهر الفردوس

لابن حجر، أحمد بن عليّ العسقلانيّ (ت٨٥٢هـ)؛ تحقيق حسن علي ورسمه، بعناية أبي بكر أحمد جالو، جمعية دار البرّ، دبي، الطبعة الأولى، ١٤٣٩هـ.

١٩٩ . سنن ابن ماجه

لابن ماجه، محمّد بن يزيد (ت٢٧٣هـ)؛ تحقيق محمّد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربيّة - فيصل عيسى البابي الحلبي.

٢٠٠ . سنن الترمذيّ

للترمذيّ، محمّد بن عيسى (ت٢٧٩هـ)؛ تحقيق أحمد محمّد شاكر ومحمّد فؤاد عبد الباقي وإبراهيم عطوة، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، الطبعة الثانية، ١٣٩٥هـ.

٢٠١ . سنن الدارقطنيّ

للدارقطنيّ، عليّ بن عمر (ت٣٨٥هـ)؛ تحقيق شعيب الارنؤوط وحسن عبد المنعم شلبي وعبد اللطيف حرز اللّه وأحمد برهوم، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ.

٢٠٢ . السنن الكبرى

للبيهقيّ، أحمد بن الحسين (ت٤٥٨هـ)؛ تحقيق محمّد عبد القادر عطا، دار الكتب العلميّة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٢٤هـ.

٢٠٣ . السنن الكبرى

للنسائيّ، أحمد بن شعيب (ت٣٠٣هـ)؛ تحقيق حسن عبد المنعم شلبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.

٢٠٤ . السنن المأثورة

للشافعيّ، محمّد بن إدريس (ت٢٠٤هـ)؛ رواية أبي جعفر الطحاوي عن إسماعيل بن يحيى المزني، تحقيق عبد المعطي قلعجي، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.

٢٠٥ . سنن النسائيّ

للنسائيّ، أحمد بن شعيب (ت٣٠٣هـ)؛ مطبوع مع شرح السيوطيّ وحاشية السنديّ، ترقيم عبد الفتاح أبي غدة، مكتب المطبوعات الإسلاميّة، حلب، الطبعة الرابعة، ١٤١٤هـ.

٢٠٦ . السنن الواردة في الفتن

للدانيّ، عثمان بن سعيد (ت٤٤٤هـ)؛ تحقيق رضاء اللّه بن محمّد إدريس المباركفوري، دار العاصمة، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.

٢٠٧ . سنن أبي داود

لأبي داود، سليمان بن الأشعث (ت٢٧٥هـ)؛ تحقيق محمّد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصريّة، بيروت.

٢٠٨ . سنن سعيد بن منصور الفرائض إلى الجهاد

لسعيد بن منصور (ت٢٢٧هـ)؛ تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، الدّار السّلفيّة، الهند، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.

٢٠٩ . سنن سعيد بن منصور تكملة التفسير

لسعيد بن منصور (ت٢٢٧هـ)؛ تحقيق فريق من الباحثين بإشراف سعد بن عبد اللّه الحميد و خالد بن عبد الرحمن الجريسي، دار الألوكة، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٣٣هـ.

٢١٠ . السنة

لابن أبي عاصم، أحمد بن عمرو (ت٢٨٧هـ)؛ تحقيق محمّد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلاميّ، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ.

٢١١ . السنة

لأبي بكر الخلّال، أحمد بن محمّد (ت٣١١هـ)؛ تحقيق عطية الزهراني، دار الراية، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.

٢١٢ . السنة

لعبد اللّه بن أحمد (ت٢٩٠هـ)؛ تحقيق محمّد بن سعيد القحطاني، دار ابن القيم، الدمام، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.

٢١٣ . السنة

للمروزيّ، محمّد بن نصر (ت٢٩٤هـ)؛ تحقيق سالم أحمد السلفي، مؤسسة الكتب الثقافيّة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.

٢١٤ . سياستنامه

لنظام الملك الطوسيّ (ت٤٨٥هـ)؛ ترجمة يوسف بكار عن الفارسيّة، دار المناهل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ.

٢١٥ . سير أعلام النبلاء

للذهبيّ، محمّد بن أحمد (ت٧٤٨هـ)؛ تحقيق مجموعة من المحققين بإشراف شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥هـ.

٢١٦ . سيرة ابن إسحاق

لمحمّد بن إسحاق (ت١٥١هـ)؛ تحقيق سهيل زكار، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٩٨هـ.

٢١٧ . سيرة ابن هشام

لعبد الملك بن هشام (ت٢١٣هـ)؛ تحقيق مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ الشلبي، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، الطبعة الثانية، ١٣٧٥هـ.

٢١٨ . السيرة النبوية

لابن كثير، إسماعيل بن عمر (ت٧٧٤هـ)؛ تحقيق مصطفى عبد الواحد، دار المعرفة، بيروت، ١٣٩٥هـ.

٢١٩ . شرح الأخبار في فضائل الأئمة الأطهار

لابن حيّون، النعمان بن محمّد (ت٣٦٣هـ)؛ تحقيق محمّد الحسيني الجلالي، مؤسسة النشر الإسلامي، قم، الطبعة الثانية، ١٤٣١هـ.

٢٢٠ . شرح التلويح على التوضيح

للتفتازانيّ، مسعود بن عمر (ت٧٩٢هـ)؛ مكتبة صبيح، مصر.

٢٢١ . شرح المعالم في أصول الفقه

لابن التلمسانيّ، عبد اللّه بن محمّد (ت٦٤٤هـ)؛ تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمّد معوض، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.

٢٢٢ . شرح المقاصد في علم الكلام

للتفتازانيّ، مسعود بن عمر (ت٧٩٢هـ)؛ دار المعارف النعمانيّة، باكستان، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ.

٢٢٣ . شرح أصول اعتقاد أهل السّنّة والجماعة

للالكائيّ، هبة اللّه بن الحسن (ت٤١٨هـ)؛ تحقيق أحمد الغامدي، دار طيبة، السّعوديّة، الطبعة الثامنة، ١٤٢٣هـ.

٢٢٤ . شرح صحيح البخاريّ

لابن بطال، عليّ بن خلف (ت٤٤٩هـ)؛ تحقيق ياسر بن إبراهيم، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤٢٣هـ.

٢٢٥ . شرح صحيح مسلم

للنوويّ، يحيى بن شرف (ت٦٧٦هـ)؛ دار إحياء التراث العربيّ، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٢هـ.

٢٢٦ . شرح مشكل الآثار

للطحاويّ، أحمد بن محمّد (ت٣٢١هـ)؛ تحقيق شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.

٢٢٧ . شرح معاني الآثار

للطحاويّ، أحمد بن محمّد (ت٣٢١هـ)؛ تحقيق محمّد زهري النجّار ومحمّد سيّد جاد الحق، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.

٢٢٨ . شرح نهج البلاغة

لابن أبي الحديد، عبد الحميد بن هبة اللّه (ت٦٥٦هـ)؛ تحقيق محمّد أبي الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربيّة - عيسى البابي الحلبي وشركاه.

٢٢٩ . الشريعة

للآجريّ، محمّد بن الحسين (ت٣٦٠هـ)؛ تحقيق عبد اللّه بن عمر الدميجي، دار الوطن، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤٢٠هـ.

٢٣٠ . شعب الإيمان

للبيهقيّ، أحمد بن الحسين (ت٤٥٨هـ)؛ تحقيق محمّد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلميّة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.

٢٣١ . شواهد التنزيل لقواعد التفضيل

للحاكم الحسكانيّ، عبيد اللّه بن أحمد (ت‌القرن٥هـ)؛ تحقيق المحمودي، مجمع إحياء الثّقافة الإسلاميّة، قم، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.

٢٣٢ . صحيح ابن حبان

لابن حبان، محمّد (ت٣٥٤هـ)؛ تحقيق محمّد علي سونمز وخالص آي دمير، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٣٣هـ.

٢٣٣ . صحيح ابن خزيمة

لابن خزيمة، محمّد بن إسحاق (ت٣١١هـ)؛ تحقيق محمّد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلاميّ، بيروت، ١٤٠٠هـ.

٢٣٤ . صحيح البخاريّ

للبخاريّ، محمّد بن إسماعيل (ت٢٥٦هـ)؛ تحقيق جماعة من العلماء، المطبعة الكبرى الأميرية، بولاق مصر (١٣١١هـ)، صوّره محمّد زهير الناصر، دار طوق النجاة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

٢٣٥ . صحيح مسلم

لمسلم بن الحجّاج النيسابوريّ (ت٢٦١هـ)؛ تحقيق أحمد بن رفعت القره حصاري ومحمّد عزت بن عثمان الزعفران بوليوي ومحمّد شكري بن حسن الأنقروي، دار الطباعة العامرة، تركيا، ١٣٣٤هـ.

٢٣٦ . الصحيح من الأخبار المجتمع على صحّته

للجوزقيّ، محمّد بن عبد اللّه (ت٣٨٨هـ)؛ عطاءات العلم، النشرة الثالثة، ١٤٣٨هـ.

٢٣٧ . الصحيفة السّجاديّة

لعليّ بن الحسين زين العابدين (ت٩٤هـ)؛ دفتر نشر الهادي، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.

٢٣٨ . صحيفة همام بن منبه

لهمام بن منبه (ت١٣١هـ)؛ تحقيق علي حسن علي عبد الحميد، المكتب الإسلاميّ ودار عمّار، بيروت وعمّان، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.

٢٣٩ . صفة الصفوة

لابن الجوزيّ، عبد الرّحمن بن عليّ (ت٥٩٧هـ)؛ تحقيق أحمد بن عليّ، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢١هـ.

٢٤٠ . الصواعق المحرقة على أهل الرفض والضلال والزندقة

لابن حجر الهيتميّ، أحمد (ت٩٧٤هـ)؛ تحقيق عبد الرحمن التركيّ وكامل محمّد الخراط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.

٢٤١ . الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة

لابن قيّم الجوزيّة، محمّد بن أبي بكر (ت٧٥١هـ)؛ تحقيق حسين بن عكاشة، دار عطاءات العلم ودار ابن حزم، الرياض وبيروت، الطبعة الأولى، ١٤٤٢هـ.

٢٤٢ . صيد الخاطر

لابن الجوزيّ، عبد الرّحمن بن عليّ (ت٥٩٧هـ)؛ بعناية حسن المساحي سويدان، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ.

٢٤٣ . الضّعفاء

لأبي نعيم الأصبهانيّ، أحمد بن عبد اللّه (ت٤٣٠هـ)؛ تحقيق فاروق حمّادة، دار الثّقافة والدّار البيضاء، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.

٢٤٤ . الضّعفاء الكبير

للعقيليّ، محمّد بن عمرو (ت٣٢٢هـ)؛ تحقيق عبد المعطي قلعجي، دار المكتبة العلميّة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.

٢٤٥ . الضّعفاء والمتروكون

لابن الجوزيّ، عبد الرّحمن بن عليّ (ت٥٩٧هـ)؛ تحقيق عبد اللّه القاضي، دار الكتب العلميّة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.

٢٤٦ . الضّعفاء والمتروكون

للنسائيّ، أحمد بن شعيب (ت٣٠٣هـ)؛ تحقيق محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، الطبعة الأولى، ١٣٩٦هـ.

٢٤٧ . الطبقات

لخليفة بن خياط (ت٢٤٠هـ)؛ رواية موسى بن زكريا التستريّ ومحمّد بن أحمد الأزديّ، تحقيق سهيل زكار، دار الفكر، ١٤١٤هـ.

٢٤٨ . الطبقات الكبرى

لابن سعد، محمّد (ت٢٣٠هـ)؛ تحقيق علي محمّد عمر، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.

٢٤٩ . طبقات المحدّثين بأصبهان والواردين عليها

لأبي الشيخ الأصبهانيّ، عبد اللّه بن محمّد (ت٣٦٩هـ)؛ تحقيق عبد الغفور البلوشي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٢هـ.

٢٥٠ . طبقات فحول الشعراء

لابن سلّام الجمحيّ، محمّد (ت٢٣٢هـ)؛ تحقيق محمود محمّد شاكر، دار المدني، جدة.

٢٥١ . الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز

للمؤيّد العلويّ، يحيى بن حمزة (ت٧٤٥هـ)؛ المكتبة العنصريّة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ.

٢٥٢ . العبر في خبر من غبر

للذهبيّ، محمّد بن أحمد (ت٧٤٨هـ)؛ تحقيق محمّد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلميّة، بيروت.

٢٥٣ . العدّة في أصول الفقه

لأبي يعلى، محمّد بن الحسين (ت٤٥٨هـ)؛ تحقيق أحمد المباركي، الطبعة الثانية، ١٤١٠هـ.

٢٥٤ . عقد الدّرر في أخبار المنتظر وهو المهديّ عليه السّلام

للمقدسيّ، يوسف بن يحيى (ت بعد٦٥٨هـ)؛ تحقيق مهيب بن صالح البوريني، مكتبة المنار، الزرقاء، الطبعة الثانية، ١٤١٠هـ.

٢٥٥ . العقد الفريد

لابن عبد ربّه، أحمد بن محمّد الأندلسيّ (ت٣٢٨هـ)؛ دار الكتب العلميّة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.

٢٥٦ . العقل وفضله

لابن أبي الدّنيا، عبد اللّه بن محمّد (ت٢٨١هـ)؛ مكتبة القرآن، مصر.

٢٥٧ . علل الشرائع

لابن بابويه، محمّد بن عليّ (ت٣٨١هـ)؛ المكتبة الحيدريّة، النجف، ١٣٨٥هـ.

٢٥٨ . العلل الواردة في الأحاديث النبويّة

للدارقطنيّ، عليّ بن عمر (ت٣٨٥هـ)؛ تحقيق محفوظ الرحمن زين اللّه، دار طيبة، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.

٢٥٩ . عمدة القاري شرح صحيح البخاريّ

للعينيّ، محمود بن أحمد (ت٨٥٥هـ)؛ دار إحياء التراث العربيّ، بيروت.

٢٦٠ . العوالي

لأبي الشيخ، عبد اللّه بن محمّد الأصبهانيّ (ت٣٦٩هـ)؛ مطبوع مع ذكر الأقران لأبي الشيخ، تحقيق مسعد السعدني، دار الكتب العلميّة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.

٢٦١ . عيون الأخبار

لابن قتيبة، عبد اللّه بن مسلم (ت٢٧٦هـ)؛ دار الكتب العلميّة، بيروت، ١٤١٨هـ.

٢٦٢ . عيون أخبار الرّضا

لابن بابويه، محمّد بن عليّ (ت٣٨١هـ)؛ تحقيق حسين الأعلمي، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.

٢٦٣ . الغارات

للثقفيّ، إبراهيم بن محمّد (ت٢٨٣هـ)؛ تحقيق جلال الدين المحدث الأرموي، انجمن آثار ملّي، طهران، الطبعة الأولى، ١٣٩٥هـ.

٢٦٤ . الغريبين في القرآن والحديث

لأبي عبيد الهرويّ، أحمد بن محمّد (ت٤٠١هـ)؛ تحقيق أحمد فريد المزيدي، مكتبة نزار مصطفى الباز، السّعوديّة، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.

٢٦٥ . الغزليات

للسعديّ الشيرازيّ، مصلح الدّين بن عبد اللّه (ت٦٩١هـ).

٢٦٦ . غياث الأمم في التياث الظلم

للجوينيّ، عبد الملك بن عبد اللّه (ت٤٧٨هـ)؛ تحقيق عبد العظيم الديب، مكتبة إمام الحرمين، الطبعة الثانية، ١٤٠١هـ.

٢٦٧ . الغيبة

للطوسيّ، محمّد بن الحسن (ت٤٦٠هـ)؛ تحقيق عباد اللّه الطهرانيّ وعلي أحمد ناصح، مؤسسة المعارف الإسلاميّة، قم، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.

٢٦٨ . الغيبة

للنعمانيّ، محمّد بن إبراهيم بن جعفر (تنحو٣٦٠هـ)؛ تحقيق فارس حسّون كريم، أنوار الهدى، قم، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

٢٦٩ . فتاوى اللجنة الدائمة (المجموعة الأولى)

للجنة الدائمة للبحوث العلميّة والإفتاء؛ جمع و ترتيب أحمد بن عبد الرزاق الدويش، رئاسة إدارة البحوث العلميّة والإفتاء، الرياض.

٢٧٠ . فتح الباري شرح صحيح البخاريّ

لابن حجر، أحمد بن عليّ العسقلانيّ (ت٨٥٢هـ)؛ تحقيق عبد العزيز بن باز، دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩هـ.

٢٧١ . الفتن

لابن حمّاد، نعيم المروزيّ (ت٢٢٨هـ)؛ تحقيق سمير أمين الزهيري، مكتبة التوحيد، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.

٢٧٢ . الفتن

لحنبل بن إسحاق (ت٢٧٣هـ)؛ تحقيق عامر حسن صبري، دار البشائر الإسلاميّة، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.

٢٧٣ . الفتنة ووقعة الجمل

لسيف بن عمر (ت٢٠٠هـ)؛ تحقيق أحمد راتب عرموش، دار النفائس، الطبعة السابعة، ١٤١٣هـ.

٢٧٤ . الفتوح

لابن أعثم، أحمد (ت٣١٤هـ)؛ تحقيق علي شيري، دار الأضواء، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.

٢٧٥ . الفردوس بمأثور الخطاب

للديلميّ، شيرويه بن شهردار (ت٥٠٩هـ)؛ تحقيق السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلميّة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.

٢٧٦ . الفرق بين الفرق

لعبد القاهر البغداديّ (ت٤٢٩هـ)؛ دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٧٧م.

٢٧٧ . الفصل في الملل والأهواء والنحل

لابن حزم، عليّ بن أحمد (ت٤٥٦هـ)؛ مكتبة الخانجي، القاهرة.

٢٧٨ . الفصول في الأصول

للجصّاص، أحمد بن عليّ (ت٣٧٠هـ)؛ وزارة الأوقاف الكويتية، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ.

٢٧٩ . فضائل البيت المقدس

للواسطيّ، محمّد بن أحمد (تبعد٤١٠هـ)؛ تحقيق عمرو بن عبد العظيم الحويني، مركز بيت المقدس للدراسات التوثيقية، نيقوسيا، الطبعة الأولى، ١٤٣١هـ.

٢٨٠ . فضائل الصحابة

لأحمد بن حنبل (ت٢٤١هـ)؛ تحقيق وصي اللّه محمّد عباس، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.

٢٨١ . فضائل الصحابة

للنسائيّ، أحمد بن شعيب (ت٣٠٣هـ)؛ دار الكتب العلميّة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.

٢٨٢ . فضائل القرآن

لابن الضريس، محمّد بن أيوب (ت٢٩٤هـ)؛ تحقيق غزوة بدير، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.

٢٨٣ . فضائل القرآن

لأبي عبيد، القاسم بن سلّام (ت٢٢٤هـ)؛ تحقيق مروان العطية ومحسن خرابة ووفاء تقي الدين، دار ابن كثير، دمشق وبيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.

٢٨٤ . فضائل القرآن

للمستغفريّ، جعفر بن محمّد (ت٤٣٢هـ)؛ تحقيق أحمد بن فارس السلوم، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨م.

٢٨٥ . فضائل القرآن

للنسائيّ، أحمد بن شعيب (ت٣٠٣هـ)؛ تحقيق فاروق حمّادة، دار إحياء العلوم ودار الثقافة والدار البيضاء، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ.

٢٨٦ . فضائل أمير المؤمنين

لابن عقدة، أحمد بن محمّد الكوفيّ (ت٣٣٣هـ)؛ تحقيق عبد الرزاق حرز الدّين، دليل ما، قم، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ.

٢٨٧ . الفقيه والمتفقّه

للخطيب البغداديّ، أحمد بن عليّ (ت٤٦٣هـ)؛ تحقيق عادل بن يوسف الغرازي، دار ابن الجوزي، السّعوديّة، الطبعة الثانية، ١٤٢١هـ.

٢٨٨ . فوائد ابن أخي ميمي الدقاق

لابن أخي ميمي، محمّد بن عبد اللّه (ت٣٩٠هـ)؛ تحقيق نبيل سعد الدين جرار، دار أضواء السلف، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ.

٢٨٩ . الفوائد الشهير بالغيلانيات

لأبي بكر الشافعيّ، محمّد بن عبد اللّه (ت٣٥٤هـ)؛ تحقيق حلمي كامل أسعد عبد الهادي، دار ابن الجوزي، السّعوديّة، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.

٢٩٠ . فوائد أبي بكر الأبهريّ

لأبي بكر الأبهريّ، محمّد بن عبد اللّه (ت٣٧٥هـ)؛ تحقيق حسام محمّد بوقريص، دار إيلاف الدولية، الكويت، الطبعة الأولى، ١٩٩٩م.

٢٩١ . فوائد أبي بكر النصيبيّ

لأبي بكر بن خلاد النصيبيّ، أحمد بن يوسف (ت٣٥٩هـ)؛ مخطوط نُشر في برنامج جوامع الكلم المجاني التابع لموقع الشبكة الإسلاميّة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م.

٢٩٢ . فوائد أبي عبد اللّه النعاليّ

لأبي عبد اللّه النعاليّ، محمّد بن طلحة (ت٤١٣هـ)؛ مخطوط نُشر في برنامج جوامع الكلم المجاني التابع لموقع الشبكة الإسلاميّة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م.

٢٩٣ . فوائد تمام

لتمام بن محمّد (ت٤١٤هـ)؛ تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.

٢٩٤ . فهرسة ابن خير

لابن خير الإشبيليّ (ت٥٧٥هـ)؛ تحقيق بشار عواد معروف ومحمود بشار عواد، دار الغرب الاسلاميّ، تونس، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩م.

٢٩٥ . فيض القدير

للمناويّ، محمّد بن تاج العارفين (ت١٠٣١هـ)؛ المكتبة التجارية الكبرى، مصر، الطبعة الأولى، ١٣٥٦هـ.

٢٩٦ . قاموس الكتاب المقدّس

لمجمع الكنائس الشّرقيّة (نخبة من الأساتذة ذوي الاختصاص واللاهوتيين)؛ بإشراف رابطة الكنائس الإنجيليّة في الشّرق الأوسط، مكتبة المشعل، بيروت، ١٩٨١م.

٢٩٧ . قبول الأخبار ومعرفة الرجال

للكعبيّ، عبد اللّه بن أحمد (ت٣١٩هـ)؛ تحقيق أبي عمرو الحسيني، دار الكتب العلميّة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.

٢٩٨ . قرب الإسناد

للحميريّ، عبد اللّه بن جعفر (ت٣٠٤هـ)؛ مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، قم، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.

٢٩٩ . قصّة الحضارة

لويل دورانت (ت١٩٨١م)؛ ترجمة زكي نجيب محمود ومحمّد بدران وعبد الحميد يونس ومحمّد علي أبي درة وفؤاد أندراوس وعبد الرّحمن عبد اللّه الشيخ، دار الجيل، بيروت، ١٤٢٣هـ.

٣٠٠ . قواطع الأدلّة في الأصول

لأبي المظفر السمعانيّ، منصور بن محمّد (ت٤٨٩هـ)؛ تحقيق محمّد حسن الشافعيّ، دار الكتب العلميّة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.

٣٠١ . الكافي

للكلينيّ، محمّد بن يعقوب (ت٣٢٩هـ)؛ تحقيق علي أكبر الغفاريّ، دار الكتب الإسلاميّة، طهران، الطبعة الثالثة، ١٣٨٨هـ.

٣٠٢ . الكامل في التاريخ

لابن الأثير، عليّ بن محمّد الجزريّ (ت٦٣٠هـ)؛ تحقيق عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربيّ، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.

٣٠٣ . الكامل في ضعفاء الرّجال

لابن عديّ، عبد اللّه (ت٣٦٥هـ)؛ تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمّد معوض، الكتب العلميّة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.

٣٠٤ . كتاب الردّة

للواقديّ، محمّد بن عمر (ت٢٠٧هـ)؛ تحقيق يحيى الجبوري، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.

٣٠٥ . كتاب جعفر بن محمّد الحضرميّ

المطبوع ضمن الأصول الستّة عشر لعدّة من المحدّثين؛ دار الشبستري للمطبوعات، قم، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ.

٣٠٦ . كتاب درست بن أبي منصور

المطبوع ضمن الأصول الستّة عشر لعدّة من المحدّثين؛ دار الشبستري للمطبوعات، قم، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ.

٣٠٧ . كتاب سلام بن أبي عمرة الخراسانيّ

المطبوع ضمن الأصول الستّة عشر لعدّة من المحدّثين؛ دار الشبستري للمطبوعات، قم، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ.

٣٠٨ . كتاب عاصم بن حميد

المطبوع ضمن الأصول الستّة عشر لعدّة من المحدّثين؛ دار الشبستري للمطبوعات، قم، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ.

٣٠٩ . كشّاف القناع عن متن الإقناع

للبهوتيّ، منصور بن يونس (ت١٠٥١هـ)؛ تحقيق هلال مصيلحي، مكتبة النصر الحديثة، الرياض.

٣١٠ . الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل

للزمخشريّ، محمود بن عمر (ت٥٣٨هـ)؛ دار الكتاب العربيّ، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧هـ.

٣١١ . كشف الأستار عن زوائد البزار

للهيثميّ، عليّ بن أبي بكر (ت٨٠٧هـ)؛ تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ.

٣١٢ . كشف المغطأ في فضل الموطأ

لابن عساكر، عليّ بن الحسن (ت٥٧١هـ)؛ تحقيق محب الدين أبي سعيد عمر العمروي، دار الفكر، بيروت.

٣١٣ . كفاية الأثر في النصّ على الأئمّة الاثني عشر

للخزاز، عليّ بن محمّد (ت٤٠٠هـ)؛ تحقيق الكوه‌كمري، انتشارات بيدار، قم، ١٤٠١هـ.

٣١٤ . الكفاية في علم الرّواية

للخطيب البغداديّ، أحمد بن عليّ (ت٤٦٣هـ)؛ تصحيح أبي عبد اللّه السورقي، جمعية دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد الدكن، الطبعة الأولى، ١٣٥٧هـ.

٣١٥ . كمال الدّين وتمام النعمة

لابن بابويه، محمّد بن عليّ (ت٣٨١هـ)؛ تحقيق علي أكبر الغفاريّ، مؤسسة النشر الإسلاميّ التابعة لجماعة المدرسين، قم، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.

٣١٦ . كنز العمّال في سنن الأقوال والأفعال

للمتقي الهنديّ، عليّ بن حسام الدّين (ت٩٧٥هـ)؛ تحقيق بكري حياني وصفوة السّقا، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الخامسة، ١٤٠١هـ.

٣١٧ . الكنى والأسماء

للدولابيّ، محمّد بن أحمد (ت٣١٠هـ)؛ تحقيق أبي قتيبة نظر محمّد الفاريابيّ، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.

٣١٨ . الكنى والأسماء

لمسلم بن الحجّاج النيسابوريّ (ت٢٦١هـ)؛ تحقيق عبد الرحيم محمّد أحمد القشقري، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلاميّة، المدينة المنوّرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.

٣١٩ . لسان العرب

لابن منظور، محمّد بن مكرم (ت٧١١هـ)؛ حاشية اليازجي وجماعة من اللغويين، دار صادر، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٤هـ.

٣٢٠ . لوامع الأنوار البهيّة وسواطع الأسرار الأثريّة لشرح الدرة المضيّة في عقد الفرقة المرضيّة

للسفارينيّ، محمّد بن أحمد (ت١١٨٨هـ)؛ مؤسسة الخافقين ومكتبتها، دمشق، الطبعة الثانية، ١٤٠٢هـ.

٣٢١ . ما روي في الحوض والكوثر

لابن مخلد، بقي (ت٢٧٦هـ)؛ مطبوع معه الذيل على جزء بقي بن مخلد لابن بشكوال، تحقيق عبد القادر محمّد عطا صوفي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنوّرة، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.

٣٢٢ . المؤتلف والمختلف

للدارقطنيّ، عليّ بن عمر (ت٣٨٥هـ)؛ تحقيق موفق بن عبد اللّه، دار الغرب الإسلاميّ، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.

٣٢٣ . المتفق والمفترق

للخطيب البغداديّ، أحمد بن عليّ (ت٤٦٣هـ)؛ تحقيق محمّد صادق آيدن الحامدي، دار القادري، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.

٣٢٤ . المثنوي المعنوي

لجلال الدّين الرّوميّ، محمّد بن محمّد (ت٦٧٢هـ).

٣٢٥ . المجالسة وجواهر العلم

للدينوريّ، أحمد بن مروان (ت٣٣٣هـ)؛ تحقيق مشهور بن حسن آل سلمان، جمعية التربية الإسلاميّة ودار ابن حزم، أمّ الحصم وبيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.

٣٢٦ . مجمع الزوائد ومنبع الفوائد

للهيثميّ، عليّ بن أبي بكر (ت٨٠٧هـ)؛ تحقيق حسام الدين القدسي، مكتبة القدسي، القاهرة، ١٤١٤هـ.

٣٢٧ . مجموع الفتاوى

لابن تيميّة، أحمد بن عبد الحليم (ت٧٢٨هـ)؛ تحقيق عبد الرحمن بن محمّد، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبويّة، ١٤١٦هـ.

٣٢٨ . المحاسن

للبرقيّ، أحمد بن محمّد (ت٢٧٤هـ)؛ تصحيح وتعليق جلال الدين الحسيني، دار الكتب الإسلاميّة، طهران، ١٣٧٠هـ.

٣٢٩ . محاضرات الأدباء

للراغب الأصفهانيّ، الحسين بن محمّد (ت٥٠٢هـ)؛ شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.

٣٣٠ . المحبر

لابن حبيب، محمّد (ت٢٤٥هـ)؛ تحقيق إيلزة ليختن شتيتر، دار الآفاق الجديدة، بيروت.

٣٣١ . المحدّث الفاصل

للرامهرمزيّ، الحسن بن عبد الرّحمن (ت٣٦٠هـ)؛ تحقيق محمّد عجاج الخطيب، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٤هـ.

٣٣٢ . المحصول

لابن العربيّ، محمّد بن عبد اللّه (ت٥٤٣هـ)؛ تحقيق حسين علي اليدري وسعيد فودة، دار البيارق، عمان، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.

٣٣٣ . المحصول في علم أصول الفقه

للرازيّ، محمّد بن عمر (ت٦٠٦هـ)؛ تحقيق جابر فياض العلواني، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٨هـ.

٣٣٤ . المحكم والمحيط الأعظم

لابن سيده، عليّ بن إسماعيل (ت٤٥٨هـ)؛ تحقيق عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلميّة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.

٣٣٥ . المحن

لأبي العرب التميميّ، محمّد بن أحمد (ت٣٣٣هـ)؛ تحقيق عمر سليمان العقيلي، دار العلوم، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.

٣٣٦ . مختصر زوائد مسند البزار

لابن حجر، أحمد بن عليّ العسقلانيّ (ت٨٥٢هـ)؛ تحقيق صبري بن عبد الخالق، مؤسسة الكتب الثقافيّة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.

٣٣٧ . المختصر في أخبار البشر

لأبي الفداء، إسماعيل بن عليّ (ت٧٣٢هـ)؛ المطبعة الحسينية المصرية، الطبعة الأولى.

٣٣٨ . المخلّصيات وأجزاء أخرى

لأبي طاهر المخلّص، محمّد بن عبد الرحمن (ت٣٩٣هـ)؛ تحقيق نبيل سعد الدين جرار، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلاميّة، قطر، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ.

٣٣٩ . المدخل إلى علم السنن

للبيهقيّ، أحمد بن الحسين (ت٤٥٨هـ)؛ تحقيق محمّد عوامة، دار اليسر ودار المنهاج، القاهرة وبيروت، الطبعة الأولى، ١٤٣٧هـ.

٣٤٠ . المذاكرة في ألقاب الشعراء

للإربليّ، أسعد بن إبراهيم (ت٦٥٧هـ)؛ تحقيق شاكر العاشور، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، الطبعة الأولى، ١٩٨٨م.

٣٤١ . مرآة الزمان في تواريخ الأعيان

لسبط بن الجوزيّ، يوسف بن قزأوغلي (ت٦٥٤هـ)؛ تحقيق عمار ريحاوي ومحمّد أنس الخن وكامل محمّد الخراط، دار الرسالة العالميّة، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٣٤هـ.

٣٤٢ . مروج الذهب ومعادن الجوهر

للمسعوديّ، عليّ بن الحسين (ت٣٤٦هـ)؛ دار الهجرة، قم، الطبعة الثانية، ١٤٠٤هـ.

٣٤٣ . مسائل أحمد (رواية ابنه عبد اللّه)

لأحمد بن حنبل (ت٢٤١هـ)؛ تحقيق زهير الشاويش، المكتب الإسلاميّ، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ.

٣٤٤ . مسائل أحمد (رواية أبي داود السجستانيّ)

لأبي داود، سليمان بن الأشعث (ت٢٧٥هـ)؛ تحقيق أبي معاذ طارق، مكتبة ابن تيميّة، مصر، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.

٣٤٥ . مسائل حرب الكرماني كتاب الطهارة والصلاة

لحرب بن إسماعيل الكرماني (ت٢٨٠هـ)؛ تحقيق محمّد بن عبد اللّه السّريّع، مؤسسة الريان، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٣٤هـ.

٣٤٦ . مستخرج أبي عوانة

لأبي عوانة، يعقوب بن إسحاق (ت٣١٦هـ)؛ تحقيق رسائل جامعية وبحوث أكاديمية بكلية الحديث الشريف، الجامعة الإسلاميّة، السّعوديّة، الطبعة الأولى، ١٤٣٨هـ.

٣٤٧ . المستدرك على الصحيحين

للحاكم، محمّد بن عبد اللّه (ت٤٠٥هـ)؛ تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلميّة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.

٣٤٨ . المستصفى من علم الأصول

للغزاليّ، أبو حامد محمّد بن محمّد (ت٥٠٥هـ)؛ تحقيق محمّد عبد السّلام، دار الكتب العلميّة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.

٣٤٩ . المسند

للشاشيّ، الهيثم بن كليب (ت٣٣٥هـ)؛ تحقيق محفوظ الرحمن زين اللّه، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنوّرة، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.

٣٥٠ . مسند ابن الجعد

لابن الجعد، عليّ (ت٢٣٠هـ)؛ تحقيق عامر أحمد حيدر، مؤسسة نادر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.

٣٥١ . مسند ابن أبي شيبة

لابن أبي شيبة، عبد اللّه بن محمّد (ت٢٣٥هـ)؛ تحقيق عادل بن يوسف العزازي وأحمد بن فريد المزيدي، دار الوطن، الرياض، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م.

٣٥٢ . مسند البزار

للبزار، أحمد بن عمرو (ت٢٩٢هـ)؛ تحقيق محفوظ الرحمن زين اللّه وعادل بن سعد وصبري عبد الخالق، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنوّرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩م.

٣٥٣ . مسند الحميديّ

للحميديّ، عبد اللّه بن الزّبير (ت٢١٩هـ)؛ تحقيق حسين سليم أسد، دار السقا، دمشق، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م.

٣٥٤ . مسند الدارميّ

للدّارميّ، عبد اللّه بن عبد الرّحمن (ت٢٥٥هـ)؛ تحقيق حسين سليم أسد، دار المغني، السّعوديّة، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.

٣٥٥ . مسند الروياني

لمحمّد بن هارون الروياني (ت٣٠٧هـ)؛ تحقيق أيمن علي أبي يماني، مؤسسة قرطبة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.

٣٥٦ . مسند الشافعيّ

للشافعيّ، محمّد بن إدريس (ت٢٠٤هـ)؛ دار الكتب العلميّة، بيروت، ١٤٠٠هـ.

٣٥٧ . مسند الشاميين

للطبرانيّ، سليمان بن أحمد (ت٣٦٠هـ)؛ تحقيق حمدي السّلفي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.

٣٥٨ . مسند الشهاب

لابن سلامة، محمّد القضاعيّ (ت٤٥٤هـ)؛ تحقيق حمدي السّلفي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ.

٣٥٩ . مسند أبي حنيفة (رواية الحصكفيّ)

لأبي حنيفة، النعمان بن ثابت (ت١٥٠هـ)؛ تحقيق عبد الرحمن حسن محمود، الآداب، مصر.

٣٦٠ . مسند أبي داود الطيالسيّ

للطيالسيّ، سليمان بن داود (ت٢٠٤هـ)؛ تحقيق محمّد بن عبد المحسن التركي، دار هجر، مصر، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.

٣٦١ . مسند أبي هريرة

لأبي إسحاق العسكريّ، إبراهيم بن حرب (تبعد٢٨٢هـ)؛ تحقيق عامر حسن صبري، دار البشائر الإسلاميّة، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ.

٣٦٢ . مسند أبي يعلى

لأبي يعلى، أحمد بن عليّ (ت٣٠٧هـ)؛ تحقيق حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.

٣٦٣ . مسند أحمد

لأحمد بن حنبل (ت٢٤١هـ)؛ تحقيق شعيب الأرنؤوط وعادل مرشد، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.

٣٦٤ . مسند إسحاق بن راهويه

لإسحاق بن راهويه (ت٢٣٨هـ)؛ تحقيق عبد الغفور البلوشي، مكتبة الإيمان، المدينة المنوّرة، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.

٣٦٥ . مسند سعد بن أبي وقاص

للدورقيّ، أحمد بن إبراهيم (ت٢٤٦هـ)؛ تحقيق عامر حسن صبري، دار البشائر الإسلاميّة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.

٣٦٦ . مسند عبد اللّه بن المبارك

لعبد اللّه بن المبارك المروزيّ (ت١٨١هـ)؛ تحقيق صبحي السامرائي، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.

٣٦٧ . مشكل الحديث وبيانه

لابن فورك، محمّد بن الحسن (ت٤٠٦هـ)؛ تحقيق موسى محمّد علي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٥م.

٣٦٨ . مشيخة ابن طهمان

لإبراهيم بن طهمان (ت١٦٨هـ)؛ تحقيق محمّد طاهر مالك، مجمع اللغة العربيّة، دمشق، ١٤٠٣هـ.

٣٦٩ . المشيخة البغداديّة

لأبي طاهر السلفيّ، أحمد بن محمّد (ت٥٧٦هـ)؛ تحقيق أحمد فريد المزيدي، دار الرسالة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٣٢هـ.

٣٧٠ . مشيخة يعقوب بن سفيان الفسويّ

ليعقوب بن سفيان الفسويّ (ت٢٧٧هـ)؛ تحقيق محمّد بن عبد اللّه السريع، دار العاصمة، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٣١هـ.

٣٧١ . مصنّف ابن أبي شيبة

لابن أبي شيبة، عبد اللّه بن محمّد (ت٢٣٥هـ)؛ تقديم كمال يوسف الحوت، دار التاج ومكتبة الرشد ومكتبة العلوم والحكم، لبنان والرياض والمدينة المنوّرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.

٣٧٢ . مصنّف عبد الرزاق

لعبد الرزاق بن همام الصّنعانيّ (ت٢١١هـ)؛ تحقيق حبيب الرّحمن الأعظمي، المجلس العلميّ وتوزيع المكتب الإسلاميّ، الهند وبيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ.

٣٧٣ . المعارف

لابن قتيبة، عبد اللّه بن مسلم (ت٢٧٦هـ)؛ تحقيق ثروت عكاشة، الهيئة المصريّة العامة للكتاب، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٩٢م.

٣٧٤ . معاني الأخبار

لابن بابويه، محمّد بن عليّ (ت٣٨١هـ)؛ تصحيح وتعليق علي أكبر الغفاريّ، مؤسسة النشر الإسلاميّ التابعة لجماعة المدرسين، قم، الطبعة الأولى، ١٣٧٩هـ.

٣٧٥ . معاني القرآن

للفرّاء، يحيى بن زياد (ت٢٠٧هـ)؛ تحقيق أحمد يوسف النجاتي ومحمّد علي النجار وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصريّة للتأليف والترجمة، مصر، الطبعة الأولى.

٣٧٦ . معاني القرآن

للنحاس، أحمد بن محمّد (ت٣٣٨هـ)؛ تحقيق محمّد عليّ الصّابوني، جامعة أمّ القرى، مكّة المكرّمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.

٣٧٧ . معاني القرآن وإعرابه

للزجاج، إبراهيم بن السري (ت٣١١هـ)؛ تحقيق عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.

٣٧٨ . المعتمد في أصول الفقه

لأبي الحسين البصريّ، محمّد بن عليّ (ت٤٣٦هـ)؛ تقديم خليل الميس، دار الكتب العلميّة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.

٣٧٩ . معجم ابن الأعرابيّ

لابن الأعرابيّ، أحمد بن محمّد (ت٣٤٠هـ)؛ تحقيق عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار ابن الجوزي، السّعوديّة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.

٣٨٠ . معجم ابن المقرئ

لابن المقرئ، محمّد بن إبراهيم (ت٣٨١هـ)؛ تحقيق عادل بن سعد، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.

٣٨١ . المعجم الأوسط

للطبرانيّ، سليمان بن أحمد (ت٣٦٠هـ)؛ تحقيق طارق بن عوض اللّه وعبد المحسن بن إبراهيم، دار الحرمين، القاهرة، ١٤١٥هـ.

٣٨٢ . معجم البلدان

للحمويّ، ياقوت بن عبد اللّه (ت٦٢٦هـ)؛ دار صادر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٩٥م.

٣٨٣ . معجم الشعراء

للمرزبانيّ، محمّد بن عمران (ت٣٨٤هـ)؛ تصحيح وتعليق ف. كرنكو، مكتبة القدسي ودار الكتب العلميّة، بيروت ولبنان، الطبعة الثانية، ١٤٠٢هـ.

٣٨٤ . معجم الصحابة

لابن قانع، عبد الباقي (ت٣٥١هـ)؛ تحقيق صلاح بن سالم المصراتي، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنوّرة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.

٣٨٥ . معجم الصحابة

للبغويّ، عبد اللّه بن محمّد (ت٣١٧هـ)؛ تحقيق محمّد الأمين بن محمّد الجكني، مكتبة دار البيان، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.

٣٨٦ . المعجم الصغير

للطبرانيّ، سليمان بن أحمد (ت٣٦٠هـ)؛ تحقيق محمّد شكور محمود، المكتب الإسلاميّ ودار عمّار، بيروت وعمّان، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.

٣٨٧ . المعجم الكبير

للطبرانيّ، سليمان بن أحمد (ت٣٦٠هـ)؛ تحقيق حمدي السّلفي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، الطبعة الثانية.

٣٨٨ . معجم أصحاب القاضي أبي علي الصدفيّ

لابن الأبار، محمّد بن عبد اللّه (ت٦٥٨هـ)؛ مكتبة الثقافة الدينية، مصر، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.

٣٨٩ . معرفة السّنن والآثار

للبيهقيّ، أحمد بن الحسين (ت٤٥٨هـ)؛ تحقيق عبد المعطي قلعجي، جامعة الدراسات الإسلاميّة ودار قتيبة ودار الوعي ودار الوفاء، كراتشي ودمشق وحلب والقاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.

٣٩٠ . معرفة الصحابة

لأبي نعيم الأصبهانيّ، أحمد بن عبد اللّه (ت٤٣٠هـ)؛ تحقيق عادل بن يوسف العزازي، دار الوطن، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.

٣٩١ . معرفة علوم الحديث

للحاكم، محمّد بن عبد اللّه (ت٤٠٥هـ)؛ تحقيق معظم حسين، دار الكتب العلميّة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٧هـ.

٣٩٢ . المعرفة والتاريخ

للفسويّ، يعقوب بن سفيان (ت٢٧٧هـ)؛ رواية عبد اللّه بن جعفر، تحقيق أكرم ضياء العمري، مطبعة الإرشاد، بغداد، الطبعة الأولى، ١٣٩٣هـ.

٣٩٣ . المعيار والموازنة

لأبي جعفر الإسكافيّ، محمّد بن عبد اللّه (ت٢٤٠هـ)؛ تحقيق محمّد باقر المحمودي، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ.

٣٩٤ . مغازي الواقديّ

لمحمّد بن عمر الواقديّ (ت٢٠٧هـ)؛ تحقيق مارسدن جونس، دار الأعلمي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٩هـ.

٣٩٥ . مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج

للشربينيّ، محمّد بن أحمد (ت٩٧٧هـ)؛ دار الكتب العلميّة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.

٣٩٦ . المفردات في غريب القرآن

للراغب الأصفهانيّ، الحسين بن محمّد (ت٥٠٢هـ)؛ تحقيق صفوان عدنان الداودي، دار القلم والدار الشاميّة، دمشق وبيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.

٣٩٧ . مقاتل الطالبيين

لأبي الفرج الأصبهانيّ، علي بن الحسين (ت٣٥٦هـ)؛ تحقيق أحمد صقر، دار المعرفة، بيروت.

٣٩٨ . مقتضب الأثر في النصّ على الأئمّة الاثني عشر

للجوهريّ، أحمد بن عبيد اللّه (ت٤٠١هـ)؛ مكتبة الطباطبائي، قم.

٣٩٩ . المقدّمات الممهّدات

لابن رشد الجدّ، محمّد بن أحمد (ت٥٢٠هـ)؛ تحقيق محمّد حجي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.

٤٠٠ . المقدّمة في الأصول

لابن القصّار، عليّ بن عمر (ت٣٩٧هـ)؛ تحقيق محمّد حسن محمّد حسن إسماعيل، دار الكتب العلميّة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ.

٤٠١ . المقفى الكبير

للمقريزيّ، أحمد بن عليّ (ت٨٤٥هـ)؛ تحقيق محمّد اليعلاوي، دار الغرب الاسلاميّ، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٢٧هـ.

٤٠٢ . من لا يحضره الفقيه

لابن بابويه، محمّد بن عليّ (ت٣٨١هـ)؛ تحقيق علي أكبر الغفاريّ، مؤسسة النشر الإسلاميّ التابعة لجماعة المدرسين، قم، الطبعة الثانية.

٤٠٣ . المنار المنيف في الصحيح والضعيف

لابن قيّم الجوزيّة، محمّد بن أبي بكر (ت٧٥١هـ)؛ تحقيق عبد الفتاح أبي غدة، مكتبة المطبوعات الإسلاميّة، حلب، الطبعة الأولى، ١٣٩٠هـ.

٤٠٤ . مناقب آل أبي طالب

لابن شهر آشوب، محمّد بن عليّ (ت٥٨٨هـ)؛ تحقيق لجنة من أساتذة النجف الأشرف، المكتبة الحيدريّة، النجف الأشرف، ١٣٧٦هـ.

٤٠٥ . مناقب الشافعيّ

للآبريّ، محمّد بن الحسين (ت٣٦٣هـ)؛ تحقيق جمال عزون، الدار الأثريّة، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ.

٤٠٦ . مناقب الشافعيّ

للبيهقيّ، أحمد بن الحسين (ت٤٥٨هـ)؛ تحقيق أحمد صقر، مكتبة دار التراث، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٩٠هـ.

٤٠٧ . مناقب أحمد

لابن الجوزيّ، عبد الرّحمن بن عليّ (ت٥٩٧هـ)؛ تحقيق عبد اللّه بن عبد المحسن التركي، دار هجر، مصر، الطبعة الثانية، ١٤٠٩هـ.

٤٠٨ . مناقب أمير المؤمنين

لمحمّد بن سليمان الكوفيّ (تبعد٣٢٠هـ)؛ تحقيق محمّد باقر المحمودي، مجمع إحياء الثقافة الإسلامية، قم، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.

٤٠٩ . مناقب عليّ

لابن مردويه، أحمد بن موسى (ت٤١٠هـ)؛ تحقيق عبد الرزاق محمّد حسين حرز الدين، دار الحديث، قم، الطبعة الثانية، ١٤٢٢هـ.

٤١٠ . المنتخب من ذيل المذيل من تاريخ الصّحابة والتابعين

للطبريّ، محمّد بن جرير (ت٣١٠هـ)؛ مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ١٣٥٨هـ.

٤١١ . المنتخب من مسند عبد بن حميد

لعبد بن حميد (ت٢٤٩هـ)؛ تحقيق صبحي السّامرائي ومحمود الصّعيدي، مكتبة السنة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.

٤١٢ . المنتظم في تاريخ الملوك والأمم

لابن الجوزيّ، عبد الرّحمن بن عليّ (ت٥٩٧هـ)؛ تحقيق محمّد عبد القادر عطا ومصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلميّة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.

٤١٣ . المنتقى من السنن المسندة عن رسول اللّه صلّى اللّه عليه وآله وسلّم

لابن الجارود، عبد اللّه بن عليّ (ت٣٠٧هـ)؛ تحقيق أبي إسحاق الحويني، دار التقوى، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ.

٤١٤ . المنخول من تعليقات الأصول

للغزاليّ، أبو حامد محمّد بن محمّد (ت٥٠٥هـ)؛ تحقيق محمّد حسن هيتو، دار الفكر المعاصر ودار الفكر، بيروت ودمشق، الطبعة الثالثة، ١٤١٩هـ.

٤١٥ . منهاج السّنّة النبويّة

لابن تيميّة، أحمد بن عبد الحليم (ت٧٢٨هـ)؛ تحقيق محمّد رشاد سالم، جامعة محمّد بن سعود الإسلاميّة، السّعوديّة، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.

٤١٦ . الموسوعة في أحاديث المهديّ الضعيفة والموضوعة

للبستويّ، عبد العليم عبد العظيم (ت١٤٣٧هـ)؛ المكتبة المكّية ودار ابن حزم، مكّة المكرّمة وبيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.

٤١٧ . موطأ مالك (رواية محمّد بن الحسن الشيبانيّ)

لمالك بن أنس (ت١٧٩هـ)؛ تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف، المكتبة العلميّة، الطبعة الثانية.

٤١٨ . موطأ مالك (رواية يحيى)

لمالك بن أنس (ت١٧٩هـ)؛ تحقيق محمّد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربيّ، بيروت، ١٤٠٦هـ.

٤١٩ . ميزان الأصول في نتائج العقول

للسّمرقنديّ، محمّد بن أحمد (ت٥٣٩هـ)؛ تحقيق محمّد زكي عبد البرّ، مطابع الدوحة الحديثة، قطر، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.

٤٢٠ . الناسخ والمنسوخ

للنحاس، أحمد بن محمّد (ت٣٣٨هـ)؛ تحقيق محمّد عبد السلام محمّد، مكتبة الفلاح، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.

٤٢١ . نثر الدّرّ في المحاضرات

للآبيّ، منصور بن الحسين (ت٤٢١هـ)؛ تحقيق خالد عبد الغني محفوظ، دار الكتب العلميّة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ.

٤٢٢ . نسب معد واليمن الكبير

للكلبيّ، هشام بن محمّد (ت٢٠٤هـ)؛ تحقيق ناجي حسن، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربيّة، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.

٤٢٣ . نظم المتناثر من الحديث المتواتر

للكتانيّ، محمّد بن جعفر (ت١٣٤٥هـ)؛ تحقيق شرف حجازي، دار الكتب السّلفيّة، مصر، الطبعة الثانية.

٤٢٤ . نقش سيّد جمال الدّين در بيداري مشرق‌زمين [بالفارسيّة]

للطباطبائيّ، محمّد محيط (ت١٤١٣هـ)؛ تحقيق خسروشاهي، دار التبليغ الإسلاميّ، ١٣٥٠هـ.

٤٢٥ . نقض المنطق

لابن تيميّة، أحمد بن عبد الحليم (ت٧٢٨هـ)؛ تحقيق عبد الرحمن بن حسن قائد، دار عطاءات العلم ودار ابن حزم، الرياض وبيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٤٠هـ.

٤٢٦ . نقض أصول العقلانيّين

للخراشيّ، سليمان بن صالح (ت١٤٤٣هـ)؛ دار علوم السنة.

٤٢٧ . نوادر الأصول في أحاديث الرسول

للحكيم الترمذيّ، محمّد بن عليّ (تنحو٣٢٠هـ)؛ تحقيق عبد الرحمن عميرة، دار الجيل، بيروت.

٤٢٨ . نهاية الوصول في دراية الأصول

للصفيّ الهنديّ، محمّد بن عبد الرحيم (ت٧١٥هـ)؛ تحقيق صالح بن سليمان اليوسف وسعد بن سالم السويح، المكتبة التجارية، مكّة المكرّمة، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.

٤٢٩ . الواضح في أصول الفقه

لأبي الوفاء بن عقيل، عليّ (ت٥١٣هـ)؛ تحقيق عبد اللّه بن عبد المحسن التركيّ، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.

٤٣٠ . الوضاعون وأحاديثهم الموضوعة

للأمينيّ، عبد الحسين بن أحمد (ت١٣٩٠هـ)؛ تحقيق رامي يوزبكي، مركز الغدير للدراسات الإسلاميّة، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.

٤٣١ . وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزّمان

لابن خلكان، أحمد بن محمّد (ت٦٨١هـ)؛ تحقيق إحسان عبّاس، دار صادر، بيروت، ١٩٠٠م.

٤٣٢ . وقعة صفّين

لابن مزاحم المنقريّ، نصر (ت٢١٢هـ)؛ تحقيق عبد السلام محمّد هارون، المؤسسة العربية الحديثة، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٨٢هـ.

٤٣٣ . الولاية

لابن عقدة، أحمد بن محمّد الكوفيّ (ت٣٣٣هـ)؛ تحقيق عبد الرزاق حرز الدّين.

٤٣٤ . الهداية إلى بلوغ النهاية

لمكي بن أبي طالب (ت٤٣٧هـ)؛ تحقيق مجموعة رسائل جامعية بكلية الدراسات العليا والبحث العلميّ في جامعة الشارقة، إشراف الشاهد البوشيخي، كلية الشريعة والدراسات الإسلاميّة في جامعة الشارقة، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ.

٤٣٥ . ينابيع المودّة لذوي القربى

للقندوزيّ، سليمان بن إبراهيم (ت١٢٩٤هـ)؛ تحقيق عليّ جمال، دار الأسوة، قم، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.

٤٣٦ . گلشن راز

للشبستريّ، محمود بن عبد الكريم (ت٧٤٠هـ).

الكتاب الكريم المسمّى بـ«العودة إلى الإسلام» هو أثر ممتاز قيّم ثوريّ في مجال الدّراسات الإسلاميّة، يدعو إلى إقامة الإسلام الكامل والخالص في جميع أنحاء العالم، بنقد عقلانيّ للقراءة الحاليّة للإسلام، وإعادة تعريف لمبادئه ومصادره، مع باثولوجيا تاريخيّة لعقائد المسلمين وأعمالهم، استنادًا إلى يقينيّات الإسلام ومسلّماته، بمنأى عن الافتراضات المسبّقة والمناهج الظنّيّة.

(جزء من كلمة الناشر)

ISBN 978-9936-1-0263-7

الموقع الإعلامي لمكتب المنصور الهاشمي الحراساني